

مَوْاهِبُ الدِّينِ

شَرْحُ فَتَحِ الرَّجْمَنِ

تأليف

الشيخ العالم الفقيه المحقق

سعيد بن محمد باعلي باعشن

الدَّوْعَنِي الحَضْرَمِي الشَّافِعِي

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

اعتنى به

قاسم محمد عارف النوري

دار المنهاج

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو
أي جزء منه، وبأي شكل من
الأشكال، أو نسخه، أو حفظه في
أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي
يمكن من استرجاع الكتاب أو أي
جزء منه، وكذلك لا يسمح
بالاقتباس منه أو ترجمته إلى أي لغة
أخرى دون الحصول على إذن
خطي مسبقاً من الناشر

دار المنهاج للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

جميع الحقوق محفوظة للناشر



دار المنهاج للنشر والتوزيع

لبنان - بيروت - فاكس: ٧٨٦٢٣٠
ص. ب: ٥٥٧٤ / ١٣ بيروت

دار المنهاج للنشر والتوزيع

جدة - هاتف: ٦٣٢٢٤٧١ - ٦٣١١٧١٠ - فاكس: ٦٣٢٠٣٩٢

الموزعون المعتمدون

- مصر: دار السلام - القاهرة
هاتف: ٢٧٤١٥٧٨ - فاكس: ٢٧٤١٧٥٠
- الأردن: مكتبة دانليس - عمان
هاتف: ٤٦١٠٦١٠ - فاكس: ٤٦٣٢٤٥
- سوريا: دار الفكر - دمشق
هاتف: ٢٢١١١٦٦ - فاكس: ٢٢٣٩٧١٦
- دار السنابل - دمشق
هاتف: ٢٢١٢٧٨٨ - فاكس: ٢٢١١٣٧١
- المغرب: دار الأمان - الرباط
هاتف: ٧٢٣٢٧٦ - فاكس: ٢٠٠٠٥٥
- جمهورية اليمن: مكتبة تريم الحديثة - تريم (اليمن)
هاتف: ٤١٧١٣٠
- مكتبة الثقافة - عدن - هاتف: ٢٥٩٣٢٤
- مكتبة الإرشاد - صنعاء - هاتف: ٢٧١٦٧٧
- ليبيا: مكتبة طرابلس العلمية - ليبيا
هاتف: ٣٦٠١٥٨٤ - فاكس: ٣٦٠١٥٨٥
- لبنان: الدار العربية للعلوم - بيروت
هاتف: ٧٨٥١٠٧ - فاكس: ٧٨٦٢٣٠
- فلسطين: مكتبة البازجي - فلسطين
هاتف: ٢٨٦٧٠٩٩ - فاكس: ٢٨٦٧٠٩٩
- السودان: الدار السودانية - السودان
هاتف: ٧٨٠٠٣١ - فاكس: ٧٧٠٣٥٨

- السعودية: دار المنهاج للنشر والتوزيع - جدة
هاتف: ٦٣١١٧١٠ - فاكس: ٦٣٢٠٣٩٢
- مكتبة دار كنوز المعرفة - جدة
هاتف: ٦٥١٠٤٢١ - فاكس: ٦٥١٦٥٩٣
- مكتبة المأمون - جدة - هاتف: ٦٤٤٦٦١٤
- مكتبة المؤيد - جدة - هاتف: ٦٨٧٧٠١٤
- مكتبة الإيمان - المدينة المنورة - هاتف: ٨٢٢٥٨١٧
- مكتبة العبيكان - الرياض
هاتف: ٤٦٥٠٠٧١ - فاكس: ٤٦٥٠١٢٩
- دار أطلس - الرياض - هاتف: ٤٢٥٧٩٠٦
- مكتبة الرشد - الرياض - هاتف: ٥٥٩٣٤٥١
- المكتبة التدمرية - الرياض - هاتف: ٤٩٢٤٧٠٦
- مكتبة المتنبي - الدمام - هاتف: ٨٤١٣٠٠٠
- الإمارات العربية المتحدة: مكتبة دبي للتوزيع - دبي
هاتف: ٢٢٢١١٩٤٩ - فاكس: ٢٢٢٤٠٠٥
- مكتبة الجامعة - أبوظبي
هاتف: ٦٢٧٢٧٧٦ - فاكس: ٦٢٧٠٧٢٩
- قطر: مكتبة الثقافة - قطر
هاتف: ٤١٣١٨٠ - فاكس: ٤١٣٤٧١
- الكويت: دار البيان - الكويت
هاتف: ٢٦١٦٤٩٠ - فاكس: ٢٦١٦٤٩٠
- البحرين: المكتبة الوطنية - البحرين
هاتف: ٢٩٣٨٤٠ - فاكس: ٢٩٣٧٩٩

انترنت - النيل والفرات

WWW.neelwafurat.com

e-mail: info@neelwafurat.com

مَوْاهِبُ الدِّيَارِ
شَرْحُ فَتَحِ الرَّحْمَنِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اعتنى به وعلّق عليه
قاسم محمد النوري

راجعته وصحّحه
أحمد محمد بركات

المساهمون في إنجازه

- مقابلة النسخ الخطية: صلاح الدين الحمصي - موفق الشيخ - داوود بخاري
- التشكيل والترقيم: مازن سميح البيات - محمد سعيد أيوبي
- التصحيح الأول والمقابلات: مصطفى جاسم - كمال الشيخ علي
- التنسيق: أيمن النجار

الإشراف العام والمتابعة
محمد غسان عزقول

تمهيد

الحمد لله الذي أوضح لمعالم الإسلام سبيلاً ، وجعل السنة على الأحكام دليلاً ، وبعث لمناهج الهداية رسولاً .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا نظير له في ذاته ، ولا شريك له في أفعاله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، الذي خصه من الإرسال بختامه وعمومه ، صلى الله عليه وعلى آله الأخيار ، وأصحابه الأبرار من المهاجرين والأنصار .

أما بعد : فإن الحديث النبوي هو المعين الثر الذي لا ينضب ، والأصل الثاني للتشريع الإلهي في استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية التي نوه سبحانه وتعالى عنها بقوله : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل : ٤٤] .

كما أوجب عز سلطانته على المؤمنين اتباع سنة نبيه ﷺ ، فقال : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ [الحشر : ٧] .

وألزماً أيضاً بطاعته فقال : ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ [النساء : ٨٠] . وناهيك به شرفاً ورفعةً وعزاً .

لذا ينبغي على كل راغب في الآخرة أن ينظر ويعرف من جوامع كلمه ﷺ على الأقل ما كان قاعدة عظيمة من قواعد الدين ، أو قيل عنه : عليه مدار الإسلام ، أو هو نصف الإسلام أو ثلثه ، فكيف إذا كان يشتمل على المهمات ، وحاوياً لما يطلب من الطاعات .

وَأَعْلَمَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ - وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِحَدِيثِ سَيِّدِنَا جَبْرِيلَ الْآتِي -
يَجْمَعُ أَنْوَاعاً مِنَ الْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ وَالْآدَابِ وَاللِّطَائِفِ ، بَلْ هُوَ أَصْلُ
الْإِسْلَامِ . . وَإِلَيْكَ نَصُّ هَذَا الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ بِتَمَامِهِ :

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ :

بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ
الثِّيَابِ ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ ،
حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى
فَخْذَيْهِ ، وَقَالَ :

يَا مُحَمَّدُ . . أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ؟

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْإِسْلَامُ : أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَتَقِيمَ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ ، وَتَحُجَّ
الْبَيْتَ ، إِنْ أَسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » .

قَالَ : صَدَقْتَ . قَالَ : فَعَجَبْنَا لَهُ ، يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ .

قَالَ : فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ؟

قَالَ : « أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ ، وَمَلَائِكَتِهِ ، وَكُتُبِهِ ، وَرُسُلِهِ ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ،
وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ » .

قَالَ : صَدَقْتَ .

قَالَ : فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ؟

قَالَ : « أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ . . فَإِنَّهُ يَرَاكَ » .

قَالَ : فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ؟

قَالَ : « مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ » .

قَالَ : فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا؟

قَالَ : « أَنْ تَلِدَ الْأُمَةُ رَبَّتَهَا ، وَأَنْ تَرَى الْحَفَاةَ الْعُرَاءَ رِعَاءَ الشَّاءِ ، يَطَّأُوهُنَّ فِي الْبُنْيَانِ » .

قَالَ : ثُمَّ أَنْطَلَقَ . فَلَبِثْتُ مَلِيًّا .

ثُمَّ قَالَ لِي : « يَا عُمَرُ . . أَتَذَرِي مَنِ السَّائِلُ ؟ » ، قُلْتُ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَغْلَمُ ، قَالَ : « فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ ، أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ »^(١) .

أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ :

١- قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ الْحِصْبِيِّ :

هَذَا الْحَدِيثُ قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى جَمِيعِ وَظَائِفِ الْعِبَادَاتِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ ،

(١) أَخْرَجَهُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحْمَدُ فِي « الْمُسْنَدِ » (٣٦٧) وَ (٨٨٤) ، وَمُسْلِمٌ (٨) وَاللَّفْظُ لَهُ ، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٦٩٥) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦١٣) ، وَالنَّسَائِيُّ فِي « الْكَبَرِيِّ » (١١٧٢١) وَ « الصَّغَرَى » (٤٩٩٠) ، وَأَبْنُ مَاجَهَ (٦٣) ، وَالبُخَارِيُّ فِي « خَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ » (١٩٠) ، وَأَبْنُ خُزَيْمَةَ (٢٥٠٤) ، وَأَبُو يَعْلَى (٢٤٢) ، وَأَبْنُ حَبَّانَ فِي « الْإِحْسَانِ » (١٦٨) وَ (١٧٣) ، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي « الْمُسْنَدِ » (٢٢) ، وَأَبْنُ مَنْدَه فِي « الْإِيمَانِ » (١) - (١٤) ، وَالْأَجَرِيُّ فِي « الشَّرِيعَةِ » (٣٩١) ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي « السَّنَةِ » (٩٠١) وَ (٩٠٨) ، وَالبَغَوِيُّ فِي « شَرْحِ السُّنَّةِ » (٢) ، وَالْمُرُوزِيُّ فِي « تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ » (٢٦٣) - (٢٦٧) ، وَالبَيْهَقِيُّ فِي « شُعَبِ الْإِيمَانِ » (٣٩٧٣) وَ « دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ » (٧٠-٦٩/٧) وَغَيْرِهِمْ .

وَرَوَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠) ، وَمُسْلِمٌ (٩) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٦٩٨) ، وَالنَّسَائِيُّ فِي « الْكَبَرِيِّ » (١١٧٢٢) ، وَ « الصَّغَرَى » (٤٩٩١) .

وَرَوَاهُ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ الْأَجَرِيُّ فِي « الشَّرِيعَةِ » (٣٩٣) .

وَأُورِدَهُ الْعَلَامَةُ الْكَتَانِي فِي « نَظْمِ الْمَتَنَاتِ » (١٣) عَنْ ثَمَانِيَةِ أَنْفُسٍ وَهُمْ : أَبُو ذَرٍّ ، وَأَنْسٌ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَأَبُو عَامِرٍ الْأَشْعَرِيُّ مَعَ مَنْ سَلَفَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَانْظُرْ لَذَلِكَ « فَتَحَ الْبَارِي » (١٤٧/١) .

مِنْ عقودِ الْإِيمَانِ ، وَأَعْمَالِ الْجَوَارِحِ ، وَإِخْلَاصِ السَّرَائِرِ ، وَالتَّحْقِظِ مِنْ آفَاتِ الْأَعْمَالِ ، حَتَّى إِنَّ عُلُومَ الشَّرِيعَةِ كُلَّهَا رَاجِعَةٌ إِلَيْهِ ، وَمَتَشَعِّبَةٌ مِنْهُ .

٢- قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ فِي « الْمُفْهِم » (١٥٢ / ١) :

يَصْلُحُ هَذَا الْحَدِيثُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ : إِنَّهُ أُمُّ السُّنَّةِ ؛ لِمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ جُمْلِ عِلْمِ السُّنَّةِ ، كَمَا سَمَّيْتَ الْفَاتِحَةَ أُمَّ الْقُرْآنِ ؛ لِمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ جُمْلِ مَعَانِي الْقُرْآنِ .

٣- قَالَ الْتَوَائِيُّ فِي « شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ » (١١٦ / ١) :

عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَأَقْسَامِهِ الثَّلَاثَةِ أَلْفَنَا كِتَابَنَا الَّذِي سَمِينَاهُ بـ « الْمَقَاصِدِ الْحَسَنِ فِيْمَا يَلْزُمُ الْإِنْسَانَ » إِذْ لَا يَشْدُ عَنْهُ شَيْءٌ مِنَ الْوَاجِبَاتِ وَالسُّنَنِ وَالرَّغَائِبِ وَالْمَحْظُورَاتِ وَالْمَكْرُوهَاتِ عَنْ أَقْسَامِهِ الثَّلَاثَةِ .

وَقَالَ أَيْضاً : حَدِيثٌ مُجْمَعٌ عَلَى عَظَمَتِهِ وَجَلَالَتِهِ ، وَهُوَ أَحَدُ قَوَاعِدِ الدِّينِ ، وَأَوَّلُ دَعَائِمِهِ ، وَأَشَدُّ أَرْكَانِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٤- قَالَ أَبُو حَجَرٍ فِي « فَتْحِ الْمُبِينِ » (ص / ٨٩) : حَدِيثٌ مَتَّفَقٌ عَلَى عَظَمِ مَوْقِعِهِ ، وَكَثْرَةِ أَحْكَامِهِ ، فَهُوَ جَامِعٌ لَطَاعَاتِ الْجَوَارِحِ وَالْقَلْبِ أَصُولاً وَفُرُوعاً ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ : لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي السُّنَّةِ جَمِيعُهَا غَيْرُهُ . . لَكَانَ وَافِياً بِأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ ؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى جُمْلَتِهَا مُطَابَقَةً ، وَعَلَى تَفْصِيلِهَا تَضَمُّناً ، فَهُوَ جَامِعٌ لَهَا عِلْماً وَأَدَباً وَلُطْفاً ، وَمَرْجِعُهُ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ .

٥- قَالَ أَبُو رَجَبٍ فِي « جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ » (٩٧ / ١) :

هُوَ حَدِيثٌ عَظِيمٌ جَدّاً ، يَشْتَمِلُ عَلَى شَرْحِ الدِّينِ كُلِّهِ .

٦- قَالَ إِبْرَاهِيمُ الشُّبْرَخِينِيُّ الْمَالِكِيُّ فِي « أَلْفَتْوَحَاتِ الْوَهْبِيَّةِ » (ص / ٧٩) :

اسْتَفِيدَ مِنْهُ أَنَّ الدِّينَ مَجْمُوعُ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ وَالْإِحْسَانِ .

٧- قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ حِجَازِي فِي « الْمَجَالِسِ السَّنِّيَّةِ » (ص / ٢٧) :

فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ قَوَاعِدَ الدِّينِ أَسْمُ لِلثَّلَاثَةِ : الْإِسْلَامُ ، وَالْإِيمَانُ ،

والإحسان ، وفهم منه : أنه يُستحبُّ للمعلِّم تنبيهُ تلامذته ، وللرئيس تنبيهُ أتباعه على قواعد العلم وغرائب الوقائع طلباً لنفعهم وفائدتهم .

٨- قال الشيخ محمد بن عبد الله الجرداني المصري في « الجواهر اللؤلؤية » (ص / ٣٩) :

هذا الحديث عظيمُ الموقع ، يؤخذ منه ندبُ تنبيهِ العالم أكبر تلامذته على فوائد العلم والغرائب ؛ لتفهمهم وتيقظهم .

وأخيراً قد شرح هذا الحديث أجلة من أهل العلم ، أذكر منهم :

الإمام الكناوي ، وابن قاضي شُهبة ، ومحمداً المنفلوطي ، وطاهر بن حسين العلوي ، والطرسوسي وسيأتي ذكرهم بعد شرح « فتح الرحمن » .

جمع العلامة الفهامة الشيخ محمد بن زياد الوضاحي الشرعبي عليه شرحاً وجيزاً سماه « فتح الرحمن » ، حفظه الطلاب والنساء والأطفال ؛ لعدويته وسهولته واحتوائه لشرائع الدين ، فكان - كما يُقال - فيه الكفاية لذوي العناية ، فانتشر في أرجاء (حضرموت) و (اليمن) .

فحرك بواعث الهمم للاعتناء به ، فقام - بهذا الشأن - علماء أفاضل منهم على سبيل المثال :

الإمام أحمد بن عمر ابن سُميط ، والشيخ عبد الله بن حسين بن طاهر ، والفقيه عبد الله بن أحمد باسودان ، والفقيه عبد الله بن سعد بن سمير ، وغيرهم .

وسيأتي تفصيل أعمالهم في « فتح الرحمن » قريباً .

ومن أجل الذين خدَموا كتاب « فتح الرحمن » بحق ، وأوضحوا دقائقه في الفقه والعقيدة بتحرُّ واستيعاب . . العلامة ، المحقق ، المتقن سعيد بن محمد باعلي باعشن الذي وضع عليه شرحه : « مواهب الدِّيَّان » ، فكان فيه للطلاب لكل مشكلة عُدَّة ، بل يجدرُ به أن يكونَ لحلَّ كلِّ معضلة ومهمة عُمدة ، ومن

خَبَرَهُ رَجَعَ إِلَيْهِ وَالتَزَمَهُ، وَفِي الْمَسَائِلِ الْعَوِيصَةِ وَالذَّقِيقَةِ عَوَّلَ عَلَيْهِ .
وَقَدْ تَفَضَّلَ عَلَيْنَا الْأَخُ الْأَسْتَاذُ الْكَرِيمُ مُحَمَّدٌ أَبُو بَكْرٍ بَازِيبٌ مَشْكُورًا بِتَعْرِيفِ
لِكِتَابِ « فَتَحِ الرَّحْمَنِ » ، وَبِتَرْجُمَةٍ لِمَوْلَفِهِ ، وَكَذَا لِكِتَابِ « مَوَاهِبِ
الدِّيَّانِ » ، وَشَيْئًا عَنْ مَوْلَفِهِ ، فَأَثْبَتْنَا ذَلِكَ بِإِخْتِصَارٍ خَشِيَّةِ التَّطْوِيلِ
وَالْعِلَالِ .

* * *

كلمة عن فتح الرحمن

هذا المثنى صغير في الحجم ، كبير في المضمون ، أنتشر وأشتهر في (حضر موت) أشتهاراً عظيماً جداً ، يفوق الوصف ، فقد كان يُتلى في كثير من دور العلم ، والزوايا ، والأربطة ، وفي المساجد عقب الصلوات ولو جنازاً^(١) ؛ حرصاً على الاستفادة من الوقت في تعليم العوام وتلقينهم ما اشتمل عليه هذا المختصر من العقيدة الصحيحة وأصول الإسلام والإيمان ، كما أنه ضم جملة من الأحكام الشرعية الواجبة عيناً على كل مسلم .
لذا كان صغار الطلبة والنساء^(٢) يحفظونه عن ظهر قلب .

سبب شهرة هذا الكتاب :

كَانَ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ الْعَلَامَةُ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَمِيطِ الْعُلُوِّيِّ الْحُسَيْنِيِّ أَحَدَ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ ، صَاحِبَ دَعْوَةٍ وَنَهْضَةٍ عِلْمِيَّةٍ كَبِيرَةٍ فِي (حَضْرَمَوْتِ) ، وَكَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - ذَا هِمَّةٍ عَلِيَّةٍ جَدًّا بِتَعْلِيمِ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ وَتَرْبِيَةِ النِّسَاءِ عَلَى الطَّرِيقَةِ التَّرْبَوِيَّةِ السُّوِّيَّةِ الْمُسْتَقِيمَةِ^(٣) ، فِي تِلْكَ الْمَدْرَسَةِ ، وَذَلِكَ خِلَالِ الثُّلُثِ

-
- (١) كما هو الحال في مدينة (شبام) إلى زمن قريب .
(٢) لا يزال كثير من نساء (شبام) يحفظن « فتح الرحمن » حتى هذه الأيام .
(٣) ينظر : « تاريخ الشعراء الحضرميين » للسيد المؤرخ العلامة عبد الله بن محمد السقاف : (٩٧-١١٠) ، و « إدام القوت » لابن عبيد الله السقاف (مخطوط) : (١١٢) ، و « شمس الظهيرة » بتعليق السيد ضياء شهاب : (٥٧٧-٥٧٩) .
وقد استفاض بالنقل عند الكثيرين أنَّ الإمام أحمد بن حسن العطاس ت سنة : (١٣٣٤ هـ) مرَّ ذات يوم أثناء إحدى زيارته لمدينة (شبام) ، تحت بعض ديار آل =

الأوّل من القرن الثالث عشر الهجري .

كان سماحته من بين أهل (حضرموت) وبالأخصّ مدينة (شبام) ، يجلبُ المدرّسين والمدرّسات من نواحي البلدان الحضرميّة لتعليم أبناء البلدة ومن يأتيها من البلدان المجاورة ، فقصده الطلبة من كافة الأنحاء ، ونهلوا من معين تلك العلوم والمعارف .

كما اعتنى بتوفير عددٍ من المتون العلميّة ذات المادّة الجيدة والمركزة ، أو ما يُسمّيه أهل عصرنا : (بالمقرّرات العلميّة) ، ووقع اختياره - رحمه الله - على هذا المتن المختصر «فتح الرحمن» ، فجعله ضمن المناهج التعليميّة .

* * *

= هَمَّام فسمع امرأة جالسة على الرحا وهي تطحن وتردّد حديث جبريل الشهير ، الوارد في « فتح الرحمن » ، فقال مقولته المشهورة عن أهل (شبام) : ما كان جبريلُ ليزور دار آل هَمَّام لولا أحمد بن عمر ابن سميّط . كذا نقله في « إدام القوت » .

ترجمة ابن زياد الوضاحي مؤلف فتح الرحمن

هو الإمام العلامة الفقيه الحَبْرُ الفَهَامُ ، صاحبُ العلومِ والتَّصانيفِ المفيدةِ في الفنونِ العديدةِ ، مفتي (زبيد) : الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادِ الْوَضَاحِيِّ الشَّرْعَبِيِّ الْزَبِيدِيِّ الْيَمَنِيِّ الشَّافِعِيِّ .

مولدُهُ ونشأتهُ ب (زبيد) ، فيها تلقَّى مبادئَ العلمِ ، وتفقهَ على علمائها وفقهائها .

ولَمْ يَذْكُرِ المؤرِّخُونَ لَهُ مِنْ الشُّيُوخِ سِوَى الْعَلَامَةِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّانَةِ .
كَانَ ابْنُ زِيَادٍ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَكِيًّا أَرِيْبًا ، وَكَانَتْ لَهُ مُشَارَكَةٌ فِي كَثِيرٍ مِنْ عُلُومِ عَصْرِهِ .

قَالَ عَنْهُ الرَّجِيَّةُ الْأَهْدَلُ فِي « النَّفْسِ »^(١) :

وَأَمَّا فِي الْحِسَابِ وَالْفَرَائِضِ وَالْآلَاتِ .. فَكَانَتْ لَهُ أَلِيْدُ الطُّوْلَى ، أَخَذَ جَمِيعَ الْعُلُومِ أَوْ غَالِبَهَا عَلَى مُفْتِي (زبيد) الْإِمَامِ الْمُحَقِّقِ أَحْمَدَ السَّانَةِ .

(١) « النَّفْسُ الْيَمَانِيَّةُ فِي إِجَازَةِ بَنِي الشُّوْكَانِي » لِلْعَلَامَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَلِيْمَانَ الْأَهْدَلِ : (ص / ٦٦-٦٧) . الْمَصَادِرُ عَنْ مَرْكَزِ الدِّرَاسَاتِ وَالْأَبْحَاثِ الْيَمَنِيَّةِ بِصَنْعَاءَ ، بِتَحْقِيقِ أَلْبَحَاثَةِ عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدٍ الْحَبَشِيِّ ، الَّذِي أَغْفَلَ اسْمَهُ وَلَكِنْ ظَهَرَ بَعَزُوهُ إِلَى كِتَابِهِ : « مَصَادِرُ الْفِكْرِ الْإِسْلَامِيِّ فِي الْيَمَنِ » وَبِقَوْلِهِ : انْظُرْ كِتَابَنَا « الْمَصَادِرُ » .

شَيْخُهُ :

وكانَ شَيْخُهُ الْعَلَّامَةُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّانَةِ الزَّيْدِيُّ الشَّافِعِي - الَّذِي تُوْفِّيَ بَعْدَ سَنَةٍ : (١١٠٥ هـ) - إِمَامًا كَبِيرًا ، وَعَالِمًا مُحَقِّقًا ، تَوَلَّى إِفْتَاءَ (زَيْد) ، وَكَانَ قَدْ تَلَقَّى الْعِلْمَ عَنِ الْعَلَّامَةِ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ جَعْمَانَ الزَّيْدِيِّ . وَهُوَ مِنْ قَرْيَةِ (السَّانَةِ) إِحْدَى قُرَى بِلَادِ (وَصَابِ الْعَالِي) .
وَلَهُ مَوْلُفَاتٌ ، مِنْهَا : « الْمُفْهَمُ الْمُنْطَقُ فِي عِلْمِ الْمُنْطَق » ، وَغَيْرُهُ^(١) .

تلامذته :

أَخَذَ عَنِ ابْنِ زِيَادٍ جَمْعٌ مِنْ طُلَّابِ الْعِلْمِ مِنْ (زَيْد) وَنَوَاحِيهَا ، إِلَّا أَنَّ الَّذِي أَشْتَهَرَ بِالْأَخْذِ عَنْهُ وَالتَّلَقِّيِ مِنْهُ ، هُوَ الْعَلَّامَةُ الْفَقِيهُ الْمُسْنِدُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ شَرِيفٌ مُقْبُولٌ الْأَهْدَلُ الْحُسَيْنِيُّ الزَّيْدِيُّ ، وَهُوَ مِمَّنْ تَدَوَّرَ عَلَيْهِمُ الرِّوَايَةُ مِنْ عُلَمَاءِ (زَيْد) فِي إِسْنَادِ الصَّحِيحِينَ ، وَهُوَ مِنْ شُيُوخِ صَاحِبِ « النَّفْسِ الْيَمَانِي » وَتَرَجَمَ لَهُ فِيهِ بِتَوْشِيحٍ^(٢) .

وفاته :

تُوْفِّيَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ بـ (زَيْد) سَنَةً : (١١٣٥ هـ) أَثْنَاءَ تَوَلِّيهِ مَنْصَبَ الْإِفْتَاءِ ، وَخَلَفَهُ عَلَيْهِ الْعَلَّامَةُ سَعِيدُ الْكَبُودِيِّ الْمُتَوَفَّى نَحْوَ سَنَةٍ : (١١٦٨ هـ) ثُمَّ خَلَفَهُ السَّيِّدُ الْعَلَّامَةُ سُلَيْمَانُ بْنُ يَحْيَى الْأَهْدَلُ الْمُتَوَفَّى سَنَةً : (١١٩٣ هـ)^(٣) .

(١) «نشرُ العرف» للعلامة محمد زبارة: (٣/١٥٦-١٥٥).

(٢) «النفس اليماني» (ص/٥٨-٧٧) ، و«التاج المكلل» (٥٢٠) للسيد صديق حسن خان القنوجي .

(٣) المصدر السابق (ص/٦٦) .

وقد رثاه الأديب أحمد بن محمد الخليل الزبيدي^(١) بقوله - من بحر الخفيف - :

مُغْضِلَاتُ الْخُطُوبِ مَدَّتْ أَيْادِي أَشْعَلَتْ فِي الْقُلُوبِ وَزِي الزَّنَادِ
وَأَنَارَتْ نَقَعَ الْمُصِيبَةِ لَمَّا أَنْ نَعَى بِالْعَزَا عِشَاءً مُنَادِي
بَادِرُوا بِالصَّلَاةِ يَرْحَمُكُمُ اللَّهُ تُؤَفِّي مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادِ
فَبَكَتْهُ الرِّجَالُ أَهْلُ الْمَعَالِي أَلْفُ حَوْلٍ الْكِرَامُ عَيْنُ الْبِلَادِ
وَأُثِيرَتْ مِنَ الْعُيُونِ دُمُوعٌ أَخْذَادٌ مِنْ سُيُولِهَا أَخْنِدَادِي
وَتَعَالَتْ مِنَ الْجَوَى زَفَرَاتٌ فَطَرَتْ مِنْ صُعُودِهَا أَكْبَادِي
كَيْفَ لَمْ يُبَيِّنْ رَقَى فِي الْمَعَالِي وَرَوَى مِنْ عُلُومِهِ كُلَّ صَادِي
وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ .

تنبيه : يقع بعض الناس في وهم كبير ، فيظنون أنَّ ابن زياد الشرعبيّ
الوضاحي المؤلف السالف الذكر هو ابن زياد الغيثي المقصرائي صاحب
« الفتاوى الشهيرة » وبينهما بونٌ شاسعٌ .

أمَّا ابن زياد الغيثي : فاسمه عبد الرحمن بن عبد الكريم بن زياد ، وهو
متقدم الوفاة جداً على هذا ، إذ إنَّ وفاته كانت سنة : (٩٧٥ هـ) وهو من
المعاصرين للفقيه الإمام ابن حجر الهيتمي ، فليعلم ذلك .

مصنفاته :

١- شرح منظومة العلامة صالح بن صديق النمازي الزبيدي ت سنة :
(٩٧٥ هـ) في العقيدة المُسمَّاة « الفريدة الجامعة في نظم العقيدة النافعة »^(٢) .

(١) « النفس اليماني » (ص / ٧٧) ، ونقله عنه السيد محمد زبارة في « نشر العرف » :
(٣ / ١٥٤) .

(٢) توجد من هذه المنظومة نسخة في مكتبة الأمبروزيانا ، وبمكتبة الأحقاف بـ (تريم) =

٢- شرح « زُبَيْدِ بْنِ رِسْلَانَ » الْمَسْمُومِ : « فَتْحُ الصَّمَدِ بِشَرْحِ الزُّبَيْدِ »^(١) .

٣- « الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ وَالْمُرْشِدُ لِلْعَابِرِ فِي الْمَسِيرِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْحَجِّ وَالْأَجِيرِ »^(٢) .

٤- « فَتْحُ الْكَرِيمِ الْمِفْضَلِ شَرْحُ أَلْفَاظِ كِتَابِ الْمَدْخَلِ »^(٣) .

٥- « فَتْحُ الرَّحْمَنِ »^(٤) .

وَمِنْ عُلُوِّ كَعْبِ ذَلِكَ الْإِمَامِ الْجَلِيلِ وَخِبْرَتِهِ فَقَدْ تَخَرَّجَ عَلَيْهِ عِدَّةٌ كَبِيرٌ مِنْ
كِبَارِ عِلْمَاءِ (حَضْرَمَوْتِ) وَفَقَهَايْهَا ، وَالْبَعْضُ أَخَذَ عَنْهُ تَبَرُّكاً ، وَيَكْفِي أَنْ يَعْلَمَ
الْقَارِئُ الْكَرِيمُ أَنَّ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُتَخَرِّجِينَ الْعِبَادِلَةُ السَّبْعَةُ فَقَهَاءُ (حَضْرَمَوْتِ)
وَمُفْتَوَاهَا .

= رقم (٢٦١٥) شرحها باسم : « الفرائد أُلانافعة » . وعليها شرح واسع للنناظم يسمَّى
« الأنوارَ ألساطعة » منه نسخة بمكتبة الأحقاف بـ (تريم) رقم (٣٠٨٢) ، وبمكتبة
(صنعاء) أأغربية نسختان : إحداهما برقم (٩٩٩) ، و (٦٧٠) كلام . ورابعة
بمكتبة ألسادة آل أأبار بـ (حَضْرَمَوْتِ) .

(١) توجد منه نسخة بمكتبة جامع (صنعاء) أأغربية رقم (٣٥٩) ، وأربع نسخ في
الأحقاف بـ : (تريم) رقم (٩١٢) و (٩١٣) و (٩١٤) وهي أقدمهن ، نسخت
عام (١١١٥ هـ) وطبع آخرأ بعناية أأسيد عبد الله أأحبشي .

(٢) يوجد منه نسخة بمكتبة (صنعاء) أأغربية رقم (٤٧١) مجاميع ، والأحقاف بـ
(تريم) رقم (٣٠٧٦) .

(٣) يوجد منه نسخة بمكتبة أأحمد عبد أألقادر أأهلل بـ (زبيد) ، وأخرى بمكتبة جامع
(صنعاء) أأغربية رقم (٣٣٥) مجاميع .

(٤) يوجد منه نسخة في مكتبة (أأرياض) ، وأخرى بمكتبة الأحقاف بـ (تريم) رقم
(٢٦٧٥) ، ويقال في اسمه : « فَتْحُ أأرحمن وزيادته في بيان الإسلام والإيمان وما
يتعلق بهما من أأحكام » كذا جاء في « مصادر أألفكر الإسلام في أأيمن » للبحاثة
أأسيد عبد الله محمد أأحبشي (ص / ١٤٨) نقلاً عن مخطوطة جامعة (أأرياض)
سابقاً ، والإمام محمد بن سعود حالياً برقم (١٥٥٢) وتقع في (٢٥) ورقة .

وكان علماء (دوعن) - الَّذِينَ منهم الشيخ سعيد باعشن مصنف هذا الشرح : « مواهب الدّيان » - على صِلَةٍ كبيرة بهذا الإمام العلامة ، بل إنهم ساهموا في تنشيط الحركة العلميّة التي ذكرنا بتأليف شروح على بعض تلك المقرّرات منها :

١- أنّ الشيخ عبد الله باسودان ت سنة : (١٢٦٦هـ) أحد الفقهاء العبّادلة السّبعة ، صنف كتابه : « سِمْطُ الْعَقِيَانِ » وهو شرح جيّد وقيم على منظومة العلامة الشّمس الرّملي^(١) المُسمّاة : « رياضة الصّبيان » ، وهو أحد مقرّرات مدرسة الإمام ابن سَمِيْط ، بل ذكر في مقدّمة كتابه أنّه صنفه بطلب شخصي منه .

٢- قام كلٌّ من العلماء الأفاضل : عبد الله بن سعد بن سمير ، وعبد الله بن أبي بكر عديد ، والشيخ أحمد بن عمر باذيب ، بنظم عدّة منظومات فقهية وتربويّة ، وغير ذلك . لتُحفظ في مدرسة ذلك الإمام ، منها نظم مقدّمة كتاب : « الدّعوة الثّامّة والتذكّرة العامّة » للإمام الحّدّاد ، الذي كان من مقرّرات التّعليم أيضاً .

٣- نظم آخرون من الأفاضل منظومات في التّجويد وشرحوها ، منهم : الشيخ أحمد بن محمّد شراحيل ، ومحمّد عبدون شراحيل الشّباميان .

رجع على « فتح الرحمن » .

فقد اعتنى به الإمام أحمد بن عمر ابن سَمِيْط ، والشّاهد على ذلك : أنّه قام بنفسه بعمل تتمّة عليه ، وكتب له مقدّمة مختصرة وجيزة ، وأمر جماعة من كبار معاونيه وتلامذته بإضافة ما يروونه مناسباً لأعمار الطّلبة الذين يدرسون لديه .

(١) الشّمس الرّملي : هو محمد بن أحمد بن حمزة ، فقيه الديار المصريّة ، صاحب « نهاية المحتاج » وغيرها المتوفى سنة : (١٠٠٤هـ) .

وَمِمَّنْ قَامَ بِإِضَافَةٍ بَعْضِ الْفُصُولِ عَلَيْهِ : أَلَسَّيْدُ الْكَشْرِيفُ الْإِمَامُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ طَاهِرِ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ : (١٢٧٢هـ) ، أَحَدُ جِبَالِ الْعِبَادَةِ وَالزُّهْدِ وَالصَّلَاحِ .

وَالْفَقِيهُ الصَّالِحُ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدِ ابْنِ سَمِيرِ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ : (١٢٦٢هـ) .

وَالْفَقِيهُ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بَاسُودَانَ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ : (١٢٦٦هـ) .

فَجَاءَ مَتْنُ « فَتَحِ الرَّحْمَنِ » الْمَتَدَاوُلُ الْآنَ بِأَيْدِي كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ ، كِتَابًا مُحَرَّرًا مُتَقَنًا مُتَقَحًّا مُحَقَّقًا مُعْتَنَى بِهِ ، بَعْدَ أَنْ مَرَّتْ عَلَيْهِ أَقْلَامُ هَؤُلَاءِ الْجَهَابِذَةِ بِالتَّصْحِيحِ وَالتَّدْقِيقِ ^(١) .

شُرَّاحِ مَتْنِ « فَتَحِ الرَّحْمَنِ » :

وَقَفْتُ لَهُ عَلَى شُرُوحِ قِيَمَةٍ وَنَفِيسَةٍ وَمُفِيدَةٍ ، أَقَدَمُهَا هَذَا الشَّرْحُ الْقَيِّمُ الَّذِي نَحْنُ بِصُدُودِهِ الْمَسْمُومِ بـ :

١- « مَوَاهِبُ الدَّيَّانِ » لِבَاعِشْنَ ، الَّذِي صُنِّفَ فِي الْقَرْنِ الثَّلَاثِ عَشَرَ الْهَجْرِيِّ .

٢- شَرْحُ « فَتَحِ الرَّحْمَنِ » لِلشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلِيمَانَ الْجَرَهَزِيِّ تَلْمِيزِ ابْنِ زِيَادِ الْوَضَّاحِيِّ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ : (١٢٠١هـ) ، وَيُوجَدُ مِنْهُ نَسْخَةٌ خَطِيئَةٌ فِي مَكْتَبَةِ الْأَحْقَافِ ضَمَّنَ مَجْمُوعِ رَقْمِ (٢٦٧٥) .

٣- « شَرْحُ فَتَحِ الرَّحْمَنِ » لِلسَّيِّدِ الْعَالِمِ الْفَقِيهِ الْمَفْتِي سَالِمِ بْنِ

(١) وطبع متن «فتح الرحمن» عدّة مرات بـ (مصر) و (عدن) وغيرها، وجميع النسخ التي طبعت منه إنما هي مع الزيادات المذكورة.

عبد الرحمن بن شيخ الحبشي العلوي ، المولود سنة : (١٢٥١هـ)
والمُتوفى سنة : (١٣٣١هـ) ببلد (الرشيدي) من بلاد وادي (دوعن)
الأيمن^(١) .

٤- « تحفة الإخوان شرح فتح الرحمن »^(٢) لسيدي العلامة الشيخ سالم بن
عبد الرحمن بن عوض باصهي الشبامي الحضرمي المتوفى سنة :
(١٣٣٦هـ) .

أما حديث جبريل أصل كتاب « فتح الرحمن » : فقد أفرده عددٌ غير قليل
من أهل العلم بالشرح ، بل جعله بعضهم المصدر الوحيد لمؤلفه في الإسلام
والإيمان والإحسان .

أخص بالذكر منهم :

١- « إتحاف النبيل ببعض معاني حديث جبريل » للإمام العالم المجاهد
السيّد طاهر بن حسين بن طاهر العلوي الحسيني الحضرمي ت سنة :
(١٢٤١هـ) . وهو متداول .

٢- « السعي الجميل في شرح حديث جبريل » للطرسوسي ، (خ) في
شستريتي .

(١) له ترجمة في : « الشامل » : (ص / ١٤٥) و « الفرائد الجوهريّة » للسيد عمر بن
علوي الكاف (٧٠٣-٧٠٢) (مخطوط) ، وتعليقات محمد ضياء شهاب على
« شمس الظهيرة » : (٢ / ٢٨٤) .

(٢) منه نسخة خطية بمنزل المؤلف في مدينة (شبام) بـ (حضرموت) ، وهي مقروءة
ومقابلة عليه وطبع عام (١٣٧٦هـ) بعناية الشيخ محمد بن سالم باصهي المتوفى
سنة : (١٣٨٩هـ) وترجم له ابنه الشيخ محمد في مقدمة « تحفة الإخوان » ، وفي
كتاب « تاريخ المخلاف السليماني » للمؤرخ أحمد محمد العقيلي ، وفي « إدام
ألقوت » لابن عبيد الله أسفاف مع أعيان (شبام) .

٣- « هداية الجليل لردّ الاعتراض على حديث جبريل » لمحمد المنفلوطي
يوجد نسخة منه في دار الكتب المصرية .

٤- « شرح حديث جبريل في الإيمان والإسلام » لابن قاضي شهبة .

٥- « المقاصد الحسان فيما يلزم الإنسان » . قال النواوي في « المنهاج
شرح صحيح مسلم بن الحجاج » (٨) : وعلى هذا الحديث وأقسامه الثلاثة
ألفنا كتابنا الذي سميناه : « المقاصد الحسان . . . » ، إذ لا يشدُّ شيء من
الواجبات والسُّنن والرغائب والمحظورات والمكروهات عن أقسامه الثلاثة ،
والله أعلم . وهو متداول ومشروح ومعلق عليه .

هذا ما أستطعت التوصل إليه ، وإن تعرّفت على جديد فسأبثّه بعونه تبارك
وتعالى في الطبقات الآتية .

* * *

ترجمة الشيخ سعيد بن محمد باعشن

مؤلف مواهب الديان

هو الشيخ العالم الفقيه المحقق المتقن سعيد بن محمد باعلي باعشن^(١) ،
الدواعني الرباطي بلداً ، الحضرمي موطناً ، الشافعي مذهباً .

مولده :

وُلد الشيخ سعيد ببلدة (رباط باعشن)^(٢) ، الشهيرة بوادي (دوعن) الأيمن ، وهي تقع في سفح الجبل الجنوبي بين الواديين^(٣) . ولم أقف على تحديد لسنة مولده ، لكنه لا يبعد أن يكون في مطلع القرن الثالث عشر الهجري أو نهاية الذي قبله ، وكانت وفاته ليلة الثلاثاء في وقت السحر ليلة غرة جمادى الآخر سنة : (١٢٧٠ هـ) .

أسرته وعشيرته :

بيت آل باعشن من البيوت العريقة في وادي (دوعن) الأيمن ، وحاول بعض الفضلاء أن يرفع نسبهم إلى قريش وجعلهم من نسل تيم بن مرة . وليس هناك دالة لإثبات ذلك .

(١) كذا في عناوين بعض مؤلفاته المخطوطة .

(٢) الرباط : المدرسة التي ينقطع الطلبة فيها للتعلم ، وسميت هذه البلدة بالرباط لانقطاع طلاب العلم بها .

(٣) « الشامل في تاريخ (حضرموت) ومخاليفها » للعلامة المحقق السيد علوي بن طاهر الحداد (ص/١٣٦) ط : أحمد برس ، (سنغافورة) ، سنة : (١٣٥٩ هـ) .

لكنَّ العَلامَةَ المُحقِّقَ عبدَ الرَّحمنِ السَّقَّافِ ت سنة : (١٣٧٥ هـ)
 يقولُ : كانَ يسكنُ - أي (خيوان) - بنو نعيم وآلُ باعِشَن وآلُ أبي حجرٍ من
 أشرافِ حاشِدٍ . فلعلَّ (آلُ باعِشَن) كانوا منهم فنجعوا إلى (دوعن) انتهى^(١) .

وقد سُمِّيتِ البلَدَةُ الَّتِي سكنتها هذه الأُسرةُ بِأَسْمِهِم ، لِمَا كانَ لأُصولِها مِن
 المِكانَةِ العِلْمِيَّةِ وَالْفَضْلِ بَيْنَ أَهالي ، فقد كانتْ بِلَدَتُهُم مَوِثَلاً لَطُلَّابِ العِلْمِ ،
 لِذا سُمِّيتْ بِالرِّبَاطِ تَشْبُهًا بِالْمُرَاطِينَ ، الَّذِينَ يُعَدُّونَ لِحِمَايَةِ حَوَزةِ الدِّينِ مِنَ
 الأَدْعِيَاءِ فَشَبَّهوا بِأَهْلِ الثُّغُورِ الحامِينَ للحدودِ .

ولمَّا كانَ أَهلُ هذا ألبَيْتِ بهِذهِ الثَّابَةِ قالَ الشَّيخُ عبدُ الرَّحمنِ السَّقَّافِ :
 (وآلُ باعِشَن بيتُ عِلْمٍ ، وَمَغْرُسُ فَضْلِ ، وَمَنْبَتُ صِلَاحٍ) ، نذكرُ منهم على
 سبيلِ المِثالِ :

١- الشَّيخُ مُحَمَّدُ باعِشَن مِن أعيانِ علماءِ (دوعن) أَهلِ القُرْنِ العَاشِرِ .

٢- الشَّيخُ أَحْمَدُ بنُ عبدِ القادرِ بنِ عُمَرَ باعِشَن : المُتوفى سَنَةَ :
 (١٠٥٢ هـ) تَرَجَّمُ لَهُ المَحَبِّي وَوصَفَهُ بِأنَّهُ : كانَ مِن زُبْدَةِ الزُّبْدَةِ مِن أَهلِ
 التَّمَكِّينِ ، وإمامُ أَهلِ العِرفانِ في عَصْرِه .

ولَهُ مَصنُفاتٌ مِنْها : « ألبَيانُ وَالْمَزِيدُ المُشْتَمِلُ على مَعاني التَّنْزِيهِ في حَقائِقِ
 التَّوْحِيدِ » و« جِلاءُ البَصائِرِ وَصِلَاحُ السَّرائِرِ » وَغَيرِها .

٣- الشَّيخُ سَعِيدُ بنُ عبدِ اللَّهِ باعِشَن : مِن أَشياخِ السَّيِّدِ عَلِيِّ بنِ حَسَنِ
 العِطَّاسِ ، مُؤَسِّسُ بِلَدَةِ (المَشْهَدِ) بِقَرَبِ (الهَجْرَيْنِ) ، المُتوفى سَنَةَ :
 (١١٧٢ هـ) وَقد أَكثَرَ مِن ذِكْرِه في « دِيوانِهِ » وَمُؤَلَّفَاتِهِ^(٢) .

٤- الشَّيخُ سَعِيدُ بنُ عُمَرَ باعِشَن : أَخَذَ عَنِ السَّيِّدِ عبدِ اللَّهِ بنِ أَحْمَدَ العِطَّاسِ

(١) انظر كتابه : « إدام ألقوت » (ص / ٧٣) خ .

(٢) انظر « إدام ألقوت » للسقاف ، عند ذكر أعيان (رباط باعِشَن) .

الْمُتَوَفَّى سَنَةً : (١٢٥٣ هـ) كَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مُحْتَسِباً لِلَّهِ فِي إِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ ، وَالتَّوْفِيقِ بَيْنَ الْخُصُومِ ^(١) .

٥- الشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بَاعِشُن :

كَانَ عَالِماً عَارِفاً مُتَبَيِّناً زَاهِداً ، أَخَذَ عَنِ الْإِمَامِ الْجَلِيلِ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ ابْنِ سَمِيطِ الْعُلُوِّيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةً : (١٢٥٧ هـ) بِمَدِينَةِ (شَبَام) بـ (حَضْرَمَوْت) ، وَغَيْرِهِ ، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى (مَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ) لَطَلِبَ الْعِلْمِ ^(٢) .

شيوخه :

١- ذَكَرَ الْعَلَامَةُ الْمُحَقِّقُ عَلُوِّيُّ بْنُ طَاهِرٍ الْحَدَّادُ فِي ثَبَتِهِ اللَّطِيفِ « الْخُلَاصَةُ الشَّافِيَّةُ فِي الْأَسَانِيدِ الْعَالِيَةِ » : أَنَّ الشَّيْخَ سَعِيدَ بَاعِشُن قَرَأَ عَلَى الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّرْقَاوِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةً : (١٢٢٧ هـ) وَغَيْرِهِ مِنْ عُلَمَاءِ (مِصْر) ^(٣) .

فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الشَّيْخُ سَعِيدٌ قَدْ رَحَلَ إِلَى (مِصْر) فِي حُدُودِ سَنَةٍ : (١٢٢٠ هـ) تَقْرِيْباً .

٢- الْعَلَامَةُ الْفَقِيهُ الْبُرْهَانُ : إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَاجُورِيِّ الْمِصْرِيِّ الْأَزْهَرِيِّ الشَّافِعِيِّ (١١٩٨-١٢٧٧ هـ) أَحَدُ مَنْ تَوَلَّى مَشِيخَةَ الْجَامِعِ الْأَزْهَرِ . صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْكَثِيرَةِ النَّافِعَةِ .

فَقَدْ صَرَّحَ الشَّيْخُ سَعِيدٌ بَاعِشُن فِي هَذَا الْكِتَابِ « مَوَاهِبُ الدِّيَّانِ » بِأَخْذِهِ عَنْهُ ، بِقَوْلِهِ (ص ٢٧) : قَالَ شَيْخُنَا الْبَاجُورِيُّ ؛ عِنْدَ شَرْحِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي مَقْدَمَةِ الْكِتَابِ .

(١) انظر « تاج الأعراس » : (٣٥٤ / ١) .

(٢) كما في « تاج الأعراس » : (٦٢٨-٦٢٩ / ١) .

(٣) انظر « الخلاصة الشافية » خ ورقة (٦ / ب) .

ومن هذا التاريخ يمكن معرفة الشيوخ الذين يمكن أن يكون قد أخذ عنهم من أهل (مصر) و (حضرموت) ، بتتبع كتب التراجم والوفيات .

تلاميذه :

أخذ عنه جملة من مشاهير الفقهاء وأكابر العلماء من أهل (حضرموت) ، قاصيها ودانيها ، فنذكر على سبيل المثال :

١- العالم المُرشد صالح بن عبد الله بن أحمد العطاس ، المتوفى ببلد (عنيد) سنة : (١٢٧٩ هـ) تبادل معه الأخذ ، وكانت بينهما ألفة ومحبة^(١) .

٢- والعالم الصالح عبد الله (الهذاري) بن طه بن عبد الله الحداد ، المتوفى بـ (حاوي الحوطة) سنة : (١٢٩٤ هـ) .

٣- والصالح الشريف أحمد بن محمد المحضار ، المتوفى ببلدة (القويرة) بـ (دوعن) سنة : (١٣٠٤ هـ) .

٤- والعالم المحقق الفقيه علي بن أحمد باصبرين الدوعني ، المتوفى بـ (جدة) سنة : (١٣٠٥ هـ) . وهو من أجلّة تلامذة المصنّف ، وصاحب الحاشية النفيسة على « فتح المعين » للملياري ، المسماة : « إعانة المستعين »^(٢) ، وغيرها .

٥- والسيد عمر بن حسن بن عبد الله الحداد ، المتوفى بمدينة (تريم) سنة : (١٣٠٧ هـ) قرأ عليه سنة : (١٢٥٥ هـ)^(٣) وما بعدها .

(١) كذا في « تاج الأعراس » : (١ / ٦٢٧-٦٢٨) .

(٢) تقع في مجلدين أولهما في مكتبة الأحقاف بـ (تريم) ، ونسخة أخرى في مكتبة الحرم المكي .

(٣) ذكره في « الخلاصة الشافية » .

٦- ومُسْنَدُ (حُضْرَمُوتَ) الْإِمَامِ الشَّهِيرِ ، الْعَلَامَةُ الْحَبِيبُ عِيدْرُوسُ بْنُ عُمَرَ الْحَبَشِيُّ الْعَلَوِيُّ ، الْمُتَوَفَّى بِبِلْدَةِ (الْغُرْفَةِ) سَنَةَ : (١٣١٤هـ) قَالَ فِي ثَبْتِهِ «عَقْدُ الْيَوَاقِيتِ الْجَوْهَرِيَّةِ» : أَجَازَنِي الشَّيْخُ الْمُحَقِّقُ الْمُتَفَنِّنُ الْمُدَقِّقُ سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بَاعِشَنَ فِي جَمِيعِ مَصَنَّفَاتِهِ وَمَرْوِيَّاتِهِ ، إِجَازَةً عَامَّةً^(١) .

٧- وَالشَّرِيفُ الْعَالِمُ الصَّالِحُ طَاهِرُ بْنُ عُمَرَ الْحَدَّادُ ، الْمُتَوَفَّى بِبِلْدِ (قِيدُونِ) بـ (دُوعَنَ) سَنَةَ : (١٣١٩هـ)^(٢) .

٨- وَالْفَقِيهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بَانَاغَةَ الدَّوْعَنِيُّ ، مُؤَلِّفُ كِتَابِ «فَتَاوَى عِلْمَاءِ الْعَصْرِ»^(٣) .

٩- وَالشَّيْخُ الْفَقِيهُ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بَادُكُوكَ الدَّوْعَنِيُّ ، جَمَعَ فَتَاوَى شَيْخِهِ بَاعِشَنَ مَضمُومَةً إِلَى فَتَاوَى الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ بِاسُودَانَ ، وَجَعَلَهَا فِي كِتَابٍ : «فَتْحُ الْمَنَانِ بِجَمْعِ فَتَاوَى بَاعِشَنَ وَبِاسُودَانَ»^(٤) .

مَكَانَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ :

كَانَ الشَّيْخُ سَعِيدُ بَاعِشَنَ مِنْ أَعْيَانِ عِلْمَاءِ (حُضْرَمُوتَ) ، وَكَانَ مَقْصُودًا بِالْأَخْذِ وَالرَّحْلَةِ إِلَيْهِ لَطَلِبِ الْعِلْمِ فَقَدْ كَانَ يَقْرَأُ مَوْلَاتِهِ لِتَلَامِيذِهِ ، وَيَقْرُرُ عِبَارَاتِهَا لَهُمْ وَيَعْرِضُونَهَا عَلَيْهِ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ نَقَلُوا عَنْهُ مَصَنَّفَاتِهِ ، وَجَمَعُوا فَتَاوَاهُ ، وَأَنْتَفَعُوا بِهَا ، وَأَشَاعُوهَا فِي تِلْكَ الْبِقَاعِ .

(١) انظر «عقد اليواقيت الجوهريّة» للعلامة السيد عیدروس بن عمر الحبشي : (٤٧/٢) .

(٢) أنظر «الشامل» : (١٣٦-١٣٧) .

(٣) توجد منه نسخة بمكتبة الأحقاف بـ (تريم)، تحت رقم (٢٥٤٧) .

(٤) توجد منه نسخة بمكتبة العلامة أحمد بن حسن العطّاس بـ (خريضة) بحضرموت .

فالشَّيْخُ سَعِيدٌ كَانَ بِحَقِّ عَالِمًا مُحَقِّقًا ، وَفَقِيهًا مُتَقِنًا ، وَمُنْقَحًا لِمَصْنُفَاتِهِ
لِكَثْرَةِ مَا تُقْرَأُ بَيْنَ يَدَيْهِ لِحُلِّ مُشْكَلَاتِهَا وَبَيَانِ مَعْضَلَاتِهَا فَنَالَتْ بِحَمْدِ اللَّهِ حِظًّا
وَافِرًا ، وَنَصِيبًا غَيْرَ قَلِيلٍ مِنَ التَّحْقِيقِ وَالتَّصْحِيحِ وَالتَّرْجِيحِ ، وَهَذَا مِمَّا
لَا يَخْفَى - وَفِي الإِعَادَةِ إِفَادَةٌ - ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ مَحَلُّ النِّسْيَانِ ، قَالَ الرَّبِيعُ
الْمُرَادِيُّ : قَرَأْتُ كِتَابَ « الرِّسَالَةِ » عَلَى الشَّافِعِيِّ نِيقًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً ، فَمَا مِنْ مَرَّةٍ
إِلَّا وَكَانَ يُصَحِّحُهُ ثُمَّ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي آخِرِهِ : أَبَى اللَّهُ أَنْ يَكُونَ كِتَابٌ صَحِيحًا
غَيْرَ كِتَابِهِ ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ كَانِ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ
أَخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء : ٨٢] .

وهكذا نقصُ البَشْرِ فَقَدْ قُرِئَ شرح « البهجة » على الشَّيْخِ زَكَرِيَّا نَحْوًا مِنْ
ثَمَانِينَ مَرَّةً ، فَلِذَا هُوَ مِنْ أَتَقَنَ مَصْنُفَاتِهِ .

وَقَدْ أُنْتَفَعَ بِمَوْلَفَاتِهِ الْمُتَأَخَّرُونَ وَنَقَلَ مِنْهَا كَثِيرُونَ وَبِخَاصَّةٍ مِنْ « بُشْرَى
الْكَرِيمِ » نَذَرُ مِنْهُمْ :

١- السَّيِّدُ الْعَلَامَةُ بَكْرِيُّ شَطَا الدَّمِيَّاطِيُّ الْمُتَوَفَّى بـ (مَكَّة) سَنَةَ :
(١٣١٠ هـ) فِي حَاشِيَتِهِ : « إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ عَلَى فَتْحِ الْمَعِينِ » .

٢- الْفَقِيهَ الْعَلَامَةَ نَقِيبَ الْأَشْرَافِ عَلَوِيِّ بْنُ أَحْمَدَ السَّقَّافِ الْعُلَوِيِّ ،
الْمُتَوَفَّى بـ (مَكَّة) سَنَةَ : (١٣٢٩ هـ) فِي كِتَابِهِ : « تَرْشِيحُ الْمُسْتَفِيدِينَ عَلَى
فَتْحِ الْمَعِينِ » .

٣- وَالشَّيْخَ الْعَلَامَةَ صَالِحَ بْنِ مُحَمَّدٍ بِأَفْضَلِ الْمَكِّيِّ ^(١) ، الْمُتَوَفَّى بِهَا سَنَةَ :
(١٣٣٣ هـ) فِي حَاشِيَتِهِ « الْمَسْلُوكُ الْقَوِيمِ » عَلَى كِتَابِ : « الْمُنْهَاجُ الْقَوِيمِ
شرح مسائل التَّعْلِيمِ » .

٤- وَالشَّيْخَ الْعَالِمَ الْمُقْرِئَ الْمُسْنِدَ مُحَمَّدَ مَحْفُوظَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّرْمِصِيِّ

(١) ترجمته في كتاب « سير وتراجم » للأستاذ عمر عبد الجبار (ص / ١٣٢ - ١٣٤) .

الجاويّ المكي^(١) ، المُتوفى بها سنة : (١٣٣٧هـ) في كتابه : « موهبة ذي الفضل » .

٥- والشيخ العالم الفقيه محمد بن عبد الله الجرداني ، المُتوفى حدود (١٣٣١هـ) في كتابه : « فتح العلّام » و « مفيد العوام » وكلاهما شرح لمؤلفه « مرشد الأنام » .

قال العلامة السيّد علوي بن طاهر الحدّاد عن كتابه « بُشرى الكريم » : وهو شرح مفيد^(٢) .

وقد أخرج تلميذه البارّ الشيخ عليّ باصبرين مسائل الخلاف بين الشيخين ابن حجر الهيتمي والشمس الرّملي ، من كتاب شيخه « بُشرى الكريم » كتابه المسوّى ب : « إتمدّ العينين في اختلاف الشيخين » ، وذلك في حياة شيخه المصنّف عام (١٢٦٠هـ) .

مصنّفاته :

صنّف الشيخ سعيد باعشن جملة من الكتب القيّمة ، في علم الفقه ، والتّوحيد ، والنحو ، بلغت حسب علمي وما أنتهى إليه بحثي ستّة مصنّفات وهي :

١- « المواهب السنيّة بشرح المقدّمة الحضرميّة » وهو المعروف بـ « أصل بُشرى الكريم » ، يقع في مجلّدين كبيرين .

وفيه تحقيقٌ موسّع لكثير من المسائل التي أجملها في مختصره : « بُشرى الكريم » وأحال على الأصل فيها^(٣) .

(١) ترجمته في كتاب « سير وتراجم » (ص/ ٢٨٦-٢٨٧) .

(٢) انظر « الشامل » (ص/ ١٣٧) .

(٣) يوجد منه نسختان بمكتبة آل البار الخاصة بـ (دوعن) ، وثالثة ينقصها الجزء الثاني .

٢- « بُشْرَى الْكَرِيمِ بِشَرْحِ مَسَائِلِ التَّعْلِيمِ » أَخْتَصَرَهُ مِنْ « الْمَوَاهِبِ السَّنِيَّةِ » مشهورٌ متداولٌ^(١) .

٣- « مَوَاهِبُ الدِّيَّانِ شَرْحُ فَتْحِ الرَّحْمَنِ » وَهُوَ كِتَابُنَا هَذَا ، وَسَيَأْتِي الْحَدِيثُ عَنْهُ .

٤- « سُلَّمُ الطَّلَابِ شَرْحُ فَلَانِدِ الْأَعْرَابِ » وَهُوَ شَرْحُ مُوسَعٍ عَلَى منظومةٍ لَهُ فِي عِلْمِ النَّحْوِ^(٢) .

٥- « بِهِجَةُ الطَّلَابِ شَرْحُ فَلَانِدِ الْأَعْرَابِ » : وَهُوَ شَرْحُ آخَرُ أَخْتَصَرَهُ مِنَ السَّابِقِ^(٣) .

٦- « التُّحْفَةُ السَّنِيَّةُ شَرْحُ الْعَمَرِيَّةِ » : وَهُوَ شَرْحُ عَلَى منظومةِ الشَّيْخِ يَحْيَى الْعَمَرِيَّيِّ الْمِصْرِيِّ ، الَّتِي نَظَّمَ بِهَا مَتْنٌ « الْأَجْرُومِيَّةِ » فِي النَّحْوِ^(٤) .

هَذَا مَا يَسَّرَ اللَّهُ الْوُقُوفَ عَلَيْهِ مِنْ مَصْنُفَاتِ الشَّيْخِ سَعِيدٍ بَاعِشَن وَلَعَلَّ لَهُ مَصْنُفَاتٍ أُخْرَى ، فَقَدْ ذَكَرَ السَّيِّدُ عَلَوِيُّ بْنُ طَاهِرٍ الْحَدَّادُ أَنَّ لَهُ مَصْنُفَاتٍ فِي عِلْمِ التَّوْحِيدِ ، وَلَعَلَّهَا مَخْبَأَةٌ كَغَيْرِهَا مِنْ الْكُتُبِ الْقِيَمَةِ الَّتِي أَهْمَلَهَا أَصْحَابُهَا ، وَهَاجَرُوا مِنْ بِلَادِهِمْ وَتَرَكُوهَا ، نَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَهَيِّئَ لَهَا مِنَ الْأَبْنَاءِ الْأَفَاضِلِ مَنْ يَتَعَهَّدُهَا وَيُخْرِجُهَا مِنْ غِيَاهِبِ الظَّلَامِ إِلَى مَنْ يَنْتَفِعُ بِهَا حَتَّى يُؤْجَرَ

(١) يَوْجَدُ مِنْهُ نَسْخَةٌ فِي الْأَحْقَافِ بـ (تَرْيَم) بِرَقْمِ (٢٤٥) كُتِبَتْ سَنَةَ (١٢٤٥ هـ) وَنَسْخَ أُخْرَى بِمَكْتَبَةِ آلِ الْبَارِ بـ (دَوْعَن) .

(٢) يَوْجَدُ مِنْهُ نَسْخَةٌ بِمَكْتَبَةِ آلِ الْبَارِ بـ (دَوْعَن) ، وَآخَرَى فِي (شَبَام) بِمَكْتَبَةِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ بَازِيبَ الْمَتَوْفَى سَنَةَ : (١٣٤٢ هـ) وَكُتِبَتْ سَنَةَ : (١٢٤٥ هـ) وَعَلَيْهَا بَعْضُ التَّقْرِيرَاتِ .

(٣) يَوْجَدُ مِنْهُ نَسْخَةٌ بِمَكْتَبَةِ آلِ الْبَارِ بـ (دَوْعَن) .

(٤) يَوْجَدُ مِنْهُ نَسْخَتَانِ فِي مَكْتَبَةِ (دَوْعَن) .

أَصْحَابُهَا فَإِنَّ هَذِهِ الْكُتُبَ لَمْ تَوْلَّفْ لِتُخَبَّأَ ، وَإِنَّمَا أُفْتُتْ لِتُنْشَرَ وَتُذَاعَ
لِلطَّالِبِينَ .

رَحِمَ اللَّهُ الْمُؤَلِّفَ رَحْمَةً وَاسِعَةً وَأَحْسَنَ مَثَوْبَةً وَأَعْلَى مَنَزَلَةً عَلَى مَا قَدَّمَهُ
مِنْ خِدْمَاتٍ عِلْمِيَّةٍ جَلِيلَةٍ لِنَاشِدِي الْعِلْمِ وَالْفَضِيلَةِ ، كَمَا نَسَأَلُهُ تَعَالَى أَنْ يُوَفِّقَنَا
لِلانْتِفَاعِ بِثَرَاثِ سَلَفِنَا الصَّالِحِ وَيُلْهِمَنَا رُشْدَنَا وَيُحَسِّنَ خِتَامَنَا آمِينَ يَا رَبَّ
الْعَالَمِينَ .

* * *

وصف النسخ الخطية

اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب على ثلاثة نسخ خطية :

الأولى - وقد اعتمدناها أصلاً - : نسخة مكتبة (آل أبار) عدد أوراقها : تسع ومئة ورقة ، ومتوسط عدد أسطرها ثلاث وعشرون سطراً ، خطها نسخي متقدّم ، كتب متن « فتح الرّحمٰن » بلون مغاير .

كان الفراغ من نسخها ظهر يوم الجمعة ٢٦ صفر (١٢٦٨ هـ) ، بقلم (صالح بن أحمد بن عبد الله بلحق) . عليها هوامش .

ونظراً لأهميّة هذه النسخة نذكر ما وجد على صفحة غلاف الكتاب :

الحمد لله وحده . وقف وتصدّق السيّد محمد بن حسن بن أحمد أبار هذا الكتاب على طلبية العلم الشريف ، وجعل الفضل في ذلك للأرشد الأفقه من أولاد الحبيب عيروس أبار ، ومقرّ داره الشهيرة المسجد ، تقبل منه . آمين . . وصلى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم .

اللهم . . اغفر لعبدك عبد الله بن عمر الحدّاد ، اللهم . . اغفر لعبدك المعترّ الفقير .

[دخل] في ملك الفقير إلى الله تعالى راجي شفاعته جدّه المختار محمد بن حسن بن أحمد بن عمر بن عليّ بن عمر أبار - عفى الله عنه - بالشراء الصحيح في (بندر جدّة) في شعبان المعظم سنة : (١٢٦٨ هـ) .

اللهم . . اغفر لعبدك الفقير الحقير علويّ بن عمر بن حسن الحدّاد .

الحمد لله في كلّ حال وعلى كلّ حال .

لما كان ليلة الثلوث المبارك في وقت السّحر ليلة غرة جمادى الآخرة سنة : (١٢٧٠ هـ) . . انتقل إلى رحمة الله ورضوانه مؤلّف هذا الكتاب : مولانا

ووالدنا شيخنا وسيّدنا المرحوم العلامة المحقق شيخ الإسلام ، سعيد بن محمد بن عليّ باعشن ، رحمه الله رحمة الأبرار ، وأسكنه في جنته دار القرار ، وحشره وإيانا في زمرة حبيبه وعبيده سيّدنا محمد المختار ، وأخلفه علينا وعلى أهل مودّته وعلى المسلمين خلفاً صالحاً .

ودفن في بلاده (الرباط) في مقبرة سيّده ، بجانب سيّدنا العلامة الوليّ الشّيخ حسن بن عبد الله العموديّ رحمهما الله ، ورحمنا بهم .. آمين .. اللهم .. آمين .

كتب ذلك أحقر العباد وأحوجهم إلى الكريم الجواد الغفار : محمد بن حسن بن أحمد بن عمر بن عليّ بن عمر بن عبد الرّحمن البار ، سلك الله به مسالك الأبرار ، ووقفه للعمل الصّالح مع الإخلاص والافتقار والاضطرار إلى الله .. آمين .. آمين .

الثّانية - ورمزنا لها بـ (أ) : نسخة (مكتبة الأحقاف) بـ (تريم) ، أوراقها : عشر ومئة ورقة ، ومتوسّط عدد أسطرها ثلاث وعشرون سطراً ، خطّها نسخيّ معتاد ، ذات الرّقم (١٩٣٩) ، لم نجد عليها ما يشير إلى اسم ناسخها ولا ذكر تاريخ نسخها وعليها تملّك بأسم (حسين بن عبد الرّحمن بن محمد بن سهل) ، وقد أوقفها على طلبة العلم بـ (تريم) ونواحيها ، سنة (هـ) .

الثّالثة - ورمزنا لها بـ (ب) - : نسخة (مكتبة الأحقاف) بـ : (تريم) ، تقع في أربع وأربعين ومئة ورقة ، في كلّ ورقة أربعة عشر سطراً ، خطّها بين النسخ المعتاد والثّلاث ، ذات الرّقم (١٠٩٠) ، لم نجد ما يشير إلى اسم ناسخها ، ولا سنة نسخها ، فقد ذكر أنّه : (كان الفراغ من نسخها يوم الخميس شهر ذي القعدة) .

وقد أصاب الخرم ورقتها الأولى ، وعليها هوامش مفيدة .

* * *

علماني الكتاب

- معارضة النسخ الثلاث ؛ لاستخلاص الصواب ، وبيان فروقها .
- شكل أواخر كلم النص ، وترقيمه ، وتفصيله .
- تخريج الآيات .
- شكل الأحاديث .
- شكل الأشعار ، وبيان بحرهما ونسبتها إلى قائلها .
- شرح الغريب .
- الفصل بين متن « فتح الرحمن » و « مواهب الديان » بخط عريض .
- ترجمة الأعلام الواردة .
- الاستشهاد بأدلة أخرى تثبت ما ورد في النص بحسب الحاجة .
- وضع عنوان للأبواب والفوائد والتنبيهات .
- إضافة بعض الكلمات في نص الكتاب من المصادر المنقول عنها بين معكوفين [] .
- جعل متن « فتح الرحمن » بين قوسين في خلال الشرح وبالحرف الأسود () ، وكذا الفوائد والقواعد في التعليق .
- الإشارة لمواضع المنقول عنها بجانبها بين معكوفتين [] .
- وضع قوسين صغيرين « » لأسماء الكتب وللأحاديث .
- وضع قوسين مزهرين ﴿ ﴾ للآيات القرآنية .
- وضع () للأحاديث الفعلية ولأثار الصحابة ، ولأقوال العلماء .

- ترقيمُ المعدوداتِ في النَّصِّ بِأَرْقَامٍ خَاصَّةٍ .

- ذِكرُ بعضِ الْفَوَائِدِ وَالْأَشْعَارِ الْجَامِعَةِ لِمَعْلُومَاتٍ ضَرُورِيَّةٍ ؛ تَزِينًا لِلْكِتَابِ .

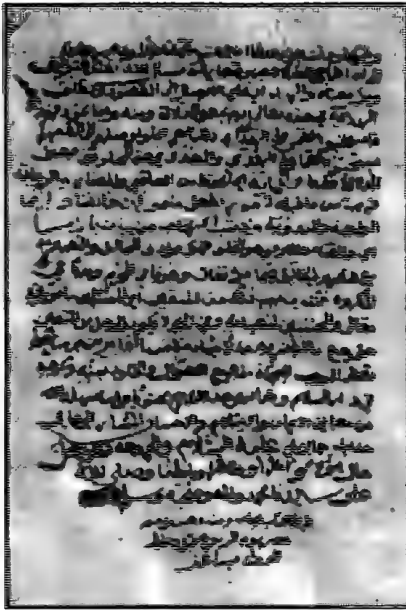
وَأخِيرًا نَسَأَلُ اللَّهَ الْقَبُولَ وَالنَّفْعَ الْعَامَّ ، وَأَنْ يَجْعَلَ مِثْلَ ثَوَابِهِ فِي صَحِيفَةِ نَاشِرِهِ ، وَالْعَامِلِينَ عَلَى إِنْجَازِهِ ، وَوَالِدَيْ وَأَصْحَابِ الْحَقُوقِ عَلَيَّ ، إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَبِالْإِجَابَةِ جَدِيرٌ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِ الْخَلْقِ وَالْأَنْبِيَاءِ السَّادَاتِ عَلَى مَدَى الْأَوْقَاتِ .

وكتبه

أبو محمد قاسم محمد عارف التوري



- عنوان نسخة الأصل -



- آخر نسخة الأصل -



- أول نسخة الأصل -



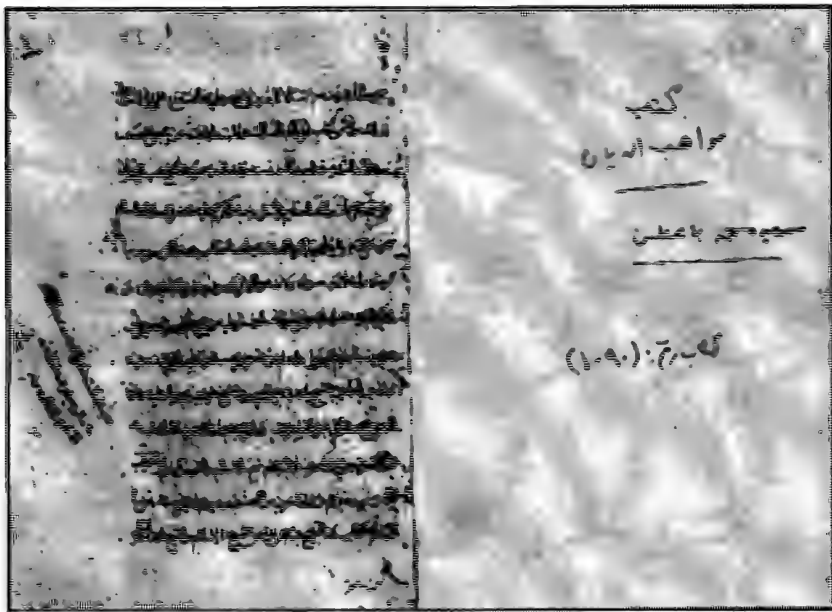
- عنوان نسخة (أ) -



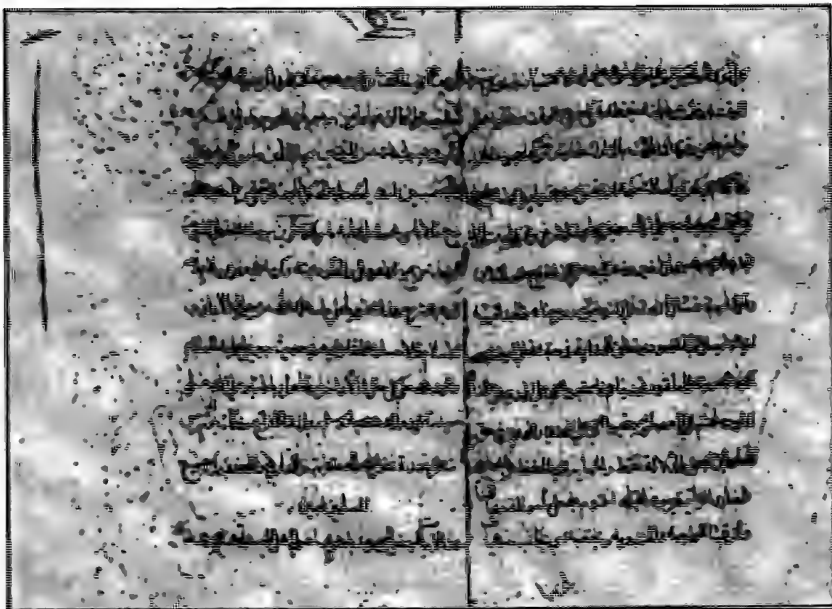
- آخر نسخة (أ) -



- أول نسخة (أ) -



- أول نسخة (ب) -



- آخر نسخة (ب) -

مَوَاهِبُ الدِّسَائِمِ

شَرْحُ فَتَحِ الرَّحْمَنِ

تأليف

الشيخ العالم الفقيه المحقق

سعيد بن محمد باعلي باعشن

الدَّوْعَنِي الحَضْرَمِي الشَّافِعِي

رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مقدمة المؤلف]

الحمد لله الذي عمَّ إفضاله^(١) ، وكثر خيرُه ونواله^(٢) . أحمده على ما منَّ به من نعمة الإيمان والإسلام ، وأشكره على ما منَّح من توضيح شرائعه والأحكام .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادة أبقيها لديه ذخراً^(٣) .
وأشهد أن سيدنا ومولانا^(٤) محمداً عبده ورسوله ، رئيس الدنيا والأخرى ، صلى الله وسلم عليه أبد الآبدين^(٥) ، وعلى آله المطهرين ، وأصحابه خلفاء اليقين^(٦) ، وعلى من والاهم إلى يوم الدين .
وبعد :

فإن كتاب « فتح الرحمن » للعلامة الإمام محمد بن زياد الوضاحي رحمه الله تعالى قد عمَّ نفعه في الأقطار ، وأعتنى به الأئمة الأخيار ، فجعلت

(١) إفضاله : إحسانه . وفي الحديث : « إذا عَزَبَ الْمَالُ . . قَلَّتْ فَوَاضِلُهُ » أي : إذا بُعِدَتِ الضَّيْعَةُ . . قَلَّ الرَّفْقُ مِنْهَا لِصَاحِبِهَا .

(٢) نواله ، النَوَالُ : الْعَطَاءُ .

(٣) ذخراً ، الذَّخْرُ : جَمْعُ الشَّيْءِ وَحِفْظُهُ لَوْ قَتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ ، قَالَ الشَّاعِرُ مِنَ الْكَامِلِ :

وَإِذَا أَفْتَقَرْتَ إِلَى الدَّخَائِرِ لَمْ تَجِدْ ذُخْرًا يَكُونُ كَصَالِحِ الْأَعْمَالِ
(٤) المولى : المالك ، والعبْدُ ، والصَّاحِبُ ، والقريبُ كَأَبْنِ الْعَمِّ ، والجَارِ ،
والحليف ، والنزِيل ، والشريك .

(٥) أبد الآبدين ، الأبد : الدهر الطويل - الذي ليس بمحدود - والأزلي .

(٦) خلفاء اليقين ، اليقين : العلم ، والتحقق ، وإزاحة الشك ، والموت .
وخلفاؤه ﷺ هم الخلفاء الراشدون ومن جاء على نهجهم .

عليه هذا الشرح تبرُّكاً بخدمته ، وأمثالاً لأمرٍ مَنْ لا أقدرُ على مُخالفته ، معَ علمي أَنِّي لستُ أهلاً لذلك ، ولا ممَّنْ حَامَ حَوْلَ تِلْكَ الْمَسَالِكِ^(١) ، وطلبتُ الإِعَانَةَ ممَّنْ يَجْعَلُ الصَّعْبَ سَهْلًا^(٢) ، والتَّوْفِيقَ لِلصَّوَابِ مِنِّهُ مِنْهُ وَفَضْلًا .

وسمَّيتهُ : « مواهبُ الدِّيَّانِ على فتحِ الرَّحْمَنِ » .

واللهُ الْعَظِيمُ أَسْأَلُ ، وَبِنَبِيِّهِ الْكَرِيمِ - عليه أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ - أَتَوَسَّلُ أَنْ يَقْبَلَ بِضَاعَتِي الْمَزْجَاءَ^(٣) ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ ، وَسَبَبًا لِرِضَاةِ ؛ فَإِنَّهُ لَا رَبَّ سِوَاهُ ، وَلَا نَدْعُو إِلَّا إِيَّاهُ ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِالْمَعْرُوفِ ، وَالْفَرْدُ^(٤) الَّذِي فَضَّلَهُ فِي كُلِّ لَحْظَةٍ مَأْلُوفٌ ، وَعَلَيْهِ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ التَّعْوِيلُ^(٥) ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنَعْمَ الْوَكِيلُ .

وَأَعْلَمُ : أَنِّي أَتَعَرَّضُ - بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ - لِلْخِلَافِ بَيْنَ الْإِمَامَيْنِ الْعَلَمَيْنِ : الشَّيْخِ أَحْمَدَ ابْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ^(٦) ، وَالشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الرَّمْلِيِّ^(٧) ،

(١) الْمَسَالِكُ - جَمْعُ مَسَلَكٍ - : وَهُوَ الطَّرِيقُ ، يُقَالُ : خُذْ فِي مَسَالِكِ الْحَقِّ .

(٢) لِمَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « اللَّهُمَّ . . لَا سَهْلَ إِلَّا مَا جَعَلْتَهُ سَهْلًا ، وَأَنْتَ تَجْعَلُ الْحَزْنَ إِذَا شِئْتَ سَهْلًا » رَوَاهُ أَبُو حَبَّانٍ فِي « الْإِحْسَانِ » (٩٧٤) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ .

(٣) الْمَزْجَاءُ : غَيْرُ النَّافِقَةِ ، وَأَصْلُ الْإِزْجَاءِ : السَّوْقُ بِالذَّفْعِ .

(٤) الْفَرْدُ : هُوَ الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ ، الْوَاحِدُ الْأَحَدُ .

(٥) التَّعْوِيلُ : الْإِتْكَالُ وَالْاعْتِمَادُ .

(٦) ابْنُ حَجَرٍ : هُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ ، أَبُو الْعَبَّاسِ ، فَقِيهٌ ، مُؤَلِّفٌ ، بَاحِثٌ ، وُلِدَ عَامَ (٩٠٩ هـ) ، وَمَاتَ بِـ (مَكَّةَ) سَنَةَ : (٩٧٤ هـ) ، وَرَمَزَ لَهُ (حَج) .

(٧) الرَّمْلِيُّ : هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَمْزَةَ ، فَقِيهٌ (مَصْرَ) وَمَرْجِعُهَا فِي أَلْفَتَوَى ، مَوْلَدُهُ وَوَفَاتُهُ فِي (الْقَاهِرَةِ) ، مَاتَ عَامَ (١٠٠٤ هـ) عَنْ عَمْرِ (٨٥) سَنَةً ، وَرَمَزَ لَهُ (م ر) .

ورمزتُ للأوّل بـ : (حج) ، وللثاني بـ : (م ر) ، وإذا عزوتُ حُكماً إلى أحدهما . . فالآخرُ مخالفٌ له فيه .

وإنّما اقتصرْتُ على المذكورين ؛ لأنّ كلامَ شيخ الإسلام والشَّهابِ الرَّملي والخطيبِ الشَّريني^(١) وغيرِهِم مِنَ المتأخِّرينَ مِنَ الْمُحَشِّينَ^(٢) وغيرِهِم . . لا يخرُجُ غالباً عمّا قالاهُ ، وفي الغالبِ أنّ الشَّيخَ أَبَنَ حَجَرَ يوافقُ لشيخ الإسلام^(٣) ، والشَّيخَ مُحَمَّدَ الرَّملي يوافقُ لوالدِهِ الشَّهابِ^(٤) ، والخطيبِ الشَّريني .

وجميعُ أقوالِ هؤلاءِ وأضرابِهِم - كـ : أبْنِ زيادٍ^(٥) ، وعبدِ اللَّهِ بنِ عمرِ أبي مَخْرَمَةَ^(٦) - معتمدةٌ متكافئةٌ أو متقاربةٌ ، ويجوزُ العملُ بكلِّ منها في حقِّ النَّفسِ

(١) الشَّرينيُّ : هو مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ الخطيبِ ، فقيهٌ شافعيٌّ ، مفسِّرٌ ، مؤلِّفٌ ، توفِّيَ سنةً : (٩٧٧ هـ) .

(٢) المرادُ : أصحابُ الحواشي على شروح « المنهاج » ونحوهِ ، كالقليوبي ، وعُميرة ، وأبْنِ قاسمِ العباديِّ ، والشَّروانيِّ ، والشُّبراملسيِّ وأضرابِهِم ، وفي نسخةٍ (ب) : (المحشِّينَ) .

(٣) يعني بِهِ : شيخُ الشُّيوخِ زكريّا بنَ مُحَمَّدٍ ، أبا يحيى الأنصاريِّ السُّنيكيِّ ، رحمهُ المولى تعالى ، وهو قاضٍ ، مفسِّرٌ ، قاريٌّ ، حافظٌ ، فقيهٌ ، توفِّيَ سنةً : (٩٢٦ هـ) .

(٤) الشَّهابُ الرَّمليُّ : هو أَحْمَدُ بنُ حمزة ، ألفقيهُ ، ألفقيُّ ، الشَّافعيُّ ، والدُ مُحَمَّدٍ صاحبِ « النهاية » ، المتوفَّى سنةً : (٩٥٧ هـ) ، أصلُهُ مِنْ (رَملةَ المنوفيّةِ) بـ (مصر) .

(٥) مِنْ علماءِ اليمنِ المشهورينَ ، فأبْنُ زيادٍ : هو مُحَمَّدُ بنُ زيادٍ الوضاحيُّ الشرعبيُّ ، مؤلِّفٌ ، توفِّيَ سنةً (١١٣٥ هـ) ، رمز له المؤلفُ فيما سيأتي بـ : (زي) .

(٦) عبدُ اللَّهِ بنُ عمرِ بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ أَحْمَدَ با مَخْرَمَةَ ، صاحبُ المؤلَّفاتِ ، القاضي ، الحضرميُّ ، العدنيُّ ، المتوفَّى سنةً : (٩٧٢ هـ) ، فقيهٌ ، مفتيٌّ ، كان يُنعتُ بالشَّافعيِّ الصَّغيرِ له : « مشكاة المصابيح » متداولٌ .

وإفتاءً وحُكماً ، إلا ما نسبته متعقبوهم إلى سهوٍ أو غلطٍ أو خروجٍ عن
المذهب ، وهو نادرٌ .

وأما العملُ في حقِّ النَّفسِ . . فيجوزُ حتَّى بالأقوالِ الضَّعيفةِ كما هو مقررٌ .
وهذا أو أن الشُّروعَ في المقصودِ بحولِ المَلِكِ المعبودِ ، فأقولُ :

* * *

قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى :

(بِسْمِ اللَّهِ) أَي : أُؤَلَّفُ مَتَبَرِّكًا ، أَوْ مُسْتَعِينًا بِأَسْمِ اللَّهِ .

ف (أَلْبَاءُ) : عَلَى الْأَوَّلِ لِلْمَصَاحِبَةِ ، وَعَلَى الثَّانِي لِلِاسْتِعَانَةِ . وَالْأَوَّلُ أَوَّلِي ؛ لِأَنَّ (بَاءَ) الْإِسْتِعَانَةِ هِيَ الدَّخِيلَةُ عَلَى الْإِلَهِ ك : (أَلْبَاءُ) فِي كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ ، فَإِنَّهَا أَفَادَتْ أَنَّ الْقَلَمَ آتَى لِتَحْصِيلِ الْكِتَابَةِ ، فَكَذَلِكَ (أَلْبَاءُ) فِي (بِسْمِ اللَّهِ) إِنْ جُعِلَتْ لِلِاسْتِعَانَةِ . . . تُوْهِمُ أَنَّ أَسْمَ اللَّهِ آتَى لِلتَّأْلِيفِ ، وَقَدْ زُنَا الْمَتَعَلِّقُ :

١- فِعْلًا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعَمَلِ لِلْأَفْعَالِ .

٢- وَخَاصًّا ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَارِعٍ فِي فِعْلِ يُضْمَرُ فِي نَفْسِهِ لَفْظٌ مَا جَعَلَ التَّسْمِيَةَ مَبْدَأَ لَهُ ، فَالْمَسَافِرُ إِذَا قَالَ : بِسْمِ اللَّهِ . . . كَانَ الْمَعْنَى : بِأَسْمِ اللَّهِ أَسَافِرُ ، وَإِذَا قَالَهَا الْمُؤَلَّفُ . . . كَانَ الْمَعْنَى : بِأَسْمِ اللَّهِ أُؤَلَّفُ . . . وَهَكَذَا . وَلِأَنَّ بَرَكَةَ مَصَاحِبَةِ أَسْمِ اللَّهِ عَلَى تَقْدِيرِ : (أُؤَلَّفُ) . . . تَعْمُ التَّأْلِيفَ جَمِيعَةً ، بِخِلَافِ تَقْدِيرِهِ عَامًّا ؛ ك : (أَبْتَدِئْتُ) فَلَا تَشْمَلُ إِلَّا أَوَّلَهُ .

٣- وَمَوْخَرًا ؛ لِلْإِهْتِمَامِ بِأَسْمِهِ تَعَالَى ، وَلِإِفَادَةِ الْحَصْرِ^(١) ، رَدًّا عَلَى الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ يَبْدُوْنَ بِأَسْمِ آلِهَتِهِمْ ، فَهُوَ قَصْرُ إِفْرَادٍ أَوْ قَلْبُ^(٢) .

(١) لِأَنَّ تَقْدِيمَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ أَوْ الظَّرْفِ أَوْ الْمَعْمُولِ . . . يَفِيدُ الْحَصْرَ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ .

(٢) الْقَصْرُ - فِي اللَّغَةِ - : الْحَبْسُ ، وَفِي الْأَصْطِلَاحِ : تَخْصِيصُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ وَحَصْرُهُ فِيهِ ، وَيُسَمَّى الْأَمْرُ الْأَوَّلُ مَقْصُورًا ، وَالثَّانِي مَقْصُورًا عَلَيْهِ ، كَقَوْلِنَا : إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا ، وَيُسَمَّى قَصْرُ إِفْرَادٍ لِقَطْعِ الشَّرَكَةِ فِيهِ لِمَنْ يَعْتَقِدُ الشَّرَكَةَ ، أَمَّا إِذَا قَلَبَ حَكْمُ الْمُخَاطَبِ كَقَوْلِنَا : مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ لِمَنْ يَعْتَقِدُ اتِّصَافَهُ بِالْقُعُودِ دُونَ الْقِيَامِ فَيُسَمَّى قَصْرَ قَلْبٍ .

.....
والاسم : ما دلَّ على مسمًى ، وهو مشتقٌّ مِنَ السُّمُو ؛ وهو : العلوُّ ، أو
مِنَ السَّمَةِ ؛ وهي : العلامة .

وهو إن أُريدَ بِهِ اللَّفْظَ . . فغيرُ الْمَسْمُى ، وإن أُريدَ بِهِ الذَّاتُ أو أُطلقَ . .
فعينه ؛ لأنَّ كُلَّ حُكْمٍ وارِدٍ على اسمٍ فهو في الْحَقِيقَةِ على مدلولِهِ ؛ ك :
﴿يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ﴾ [مريم: ١٢] ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ بِالذِّدَاءِ ذَاتُ يَحْيَى لَا لَفْظُهُ
وإن أُريدَ بِهِ الصِّفَةُ . فتارةً عينُهُ ؛ ك : (الْوَاحِدِ) و (الْقَدِيمِ) ، وتارةً غيرُهُ ؛
ك : (الرَّازِقِ) ، وتارةً لا عينُهُ ولا غيرُهُ ؛ ك : (الْعَالِمِ) .

ولَمْ يَقُلْ : (بِاللَّهِ) حَذْراً مِنْ إِيْهَامِ الْقَسَمِ ، وَلِيَعْمَ أَسْمَاءُ تَعَالَى كُلَّهَا ؛ لأنَّ
الْمَفْرَدَ الْمُضَافَ يَعْمُ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَوَّلُفْتُ مُتَبَرِّكاً بِجَمِيعِ أَسْمَائِهِ تَعَالَى .
و طُوِّلَتْ (الْبَاءُ) لِتَدُلَّ عَلَى (أَلِفِ) اسْمٍ ^(١) .

و (اللَّهُ) : عَلَّمَ عَلَى الذَّاتِ الْمَعْيَنَةِ ، الْوَاجِبِ الْوُجُودِ ، الْمُسْتَحِقُّ لْجَمِيعِ
الْكَمَالَاتِ .

أَصْلُهُ : (أَلَّةٌ) حُذِفَتْ هَمْزَتُهُ وَعَوِّضَ عَنْهَا (أَلَنَ) ، وهو : اسمُ جنسٍ لكلِّ
معبودٍ ، غُلِبَ عَلَى الْمَعْبُودِ بِحَقٍّ ، فهو كُلِّيٌّ وضِعاً جزئِيٌّ اسْتِعْمَالاً ، مُشْتَقٌّ مِنْ
(أَلِهَ) إِذَا تَحَيَّرَ ؛ لِتَحْيِيرِ الْخَلْقِ فِي مَعْرِفَتِهِ ^(٢) . وقيلَ : غيرُ ذَلِكَ .

وبِالْجُمْلَةِ : لَمَّا تَحَيَّرَتْ الْأَفْكَارُ فِي مَعْرِفَةِ ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ . . تَحَيَّرَتْ فِي اللَّفْظِ
الدَّالِّ عَلَيْهِ .

وهو الْأَسْمُ الْأَعْظَمُ ، وَلَمْ يُسَمَّ بِهِ غَيْرُهُ تَعَالَى ، وَعَرَبِيٌّ ، بِخِلَافِ

(١) الَّتِي حُذِفَتْ تَخْفِيفاً لِكثَرَةِ كِتَابَتِهَا وَاسْتِعْمَالِهَا .

(٢) أَيِ : مَعْرِفَةٍ كُنْهٍ حَقِيقَتِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ؛ لِأَنَّهُ سَبْحَانَهُ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾
[الشورى: ١١] و : ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] .

الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ

(الرَّحْمَنُ) ؛ فقد سَمِيَ بِهِ أَهْلُ (الْإِمَامَةِ) تَعُثُّنًا فِي الْكُفْرِ فِي قَوْلِهِمْ [مِنْ الْبَسِيطِ] فِي مَسِيلَةِ الْكَذَّابِ :

سَمَوْتُ بِالْمَجْدِ يَا أَبْنَ الْأَكْرَمِينَ أَبَا وَأَنْتَ غَوْتُ الْوَرَى لَا زِلْتَ رَحْمَانًا^(١)

وَأَخْتَارَ الْبَلْقَيْنِي^(٢) أَنَّ الْخِلَافَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَعْرِفِ بِ : (أَلْ) ، وَأَنَّهُ يُقَالُ لغيره تعالى : رَحْمَنٌ ، لَكِنْ فِي « الْمَغْنِي » لابن هشام : أَنَّ اسْتِعْمَالَهُ مُجَرَّدًا عَنْ^(٣) (أَلْ) وَالْإِضَافَةِ خَارِجٌ عَنْ كَلَامِ الْعَرَبِ .

وَفِي كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ : أَنَّ الْمَنْعَ مِنْ إِطْلَاقِ الرَّحْمَنِ عَلَى غَيْرِهِ تَعَالَى شَرْعِيٌّ لَا لُغَوِيٌّ .

(الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) : صِفَتَانِ مُشَبَّهَتَانِ بُنَيًّا لِلْمَبَالِغَةِ .

وَالرَّحْمَةُ : رِقَّةٌ فِي الْقَلْبِ تَقْتَضِي التَّفَضُّلَ وَالْإِحْسَانَ ، وَهِيَ مُسْتَحِيلَةٌ فِي حَقِّهِ تَعَالَى بِاعْتِبَارِ مَبْدِئِهَا وَهِيَ الرِّقَّةُ ، بَلِ الْمُرَادُ غَايَتُهَا الَّذِي هُوَ الْإِحْسَانُ ، وَكَذَا كُلُّ مَا هُوَ مِنَ الْكَيْفِيَّاتِ ؛ ك : (الرِّضَا) وَ (الْغَضَبِ) فَالْمُرَادُ لَارِزْمُهُمَا ، فَيَلْزَمُ مِنَ الرِّضَا . . الْإِنْعَامُ ، وَمِنَ الْغَضَبِ . . الْإِنْتِقَامُ ، فَهِيَ صِفَاتُ أَعْمَالٍ .

وَيَصِحُّ رَجوعُهَا إِلَى صِفَاتِ الذَّاتِ ؛ بِأَنَّ يُرَادَ بِالرَّحْمَةِ - مَثَلًا - إِرَادَةُ الْإِنْعَامِ ، وَبِالْغَضَبِ إِرَادَةُ الْإِنْتِقَامِ ، فَتَرْجِعُ إِلَى الْإِرَادَةِ وَهِيَ صِفَةُ ذَاتٍ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ صِفَةِ الذَّاتِ وَصِفَةِ الْأَعْمَالِ : أَنَّ صِفَةَ الذَّاتِ قَدِيمَةٌ ، وَيَلْزَمُ مِنْ

(١) بَلِ الْأَوَّلَى كَمَا قَالَهَا بَعْضُهُمْ : شَيْطَانًا ، وَمَسِيلَةٌ مُتَنَبِّئَةٌ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَقَتْلُهُ جَيْشُ الصَّدِّيقِ بِقِيَادَةِ خَالِدِ سَيْفِ اللَّهِ سَنَةَ : (١١ هـ) .

(٢) الْبَلْقَيْنِي : عَمْرُ بْنُ رِسْلَانَ الْعَسْقَلَانِي الْمَصْرِي ، فَفِيهِ ، مُحَدَّثٌ ، مُؤَلِّفٌ ، تُوْفِيَ سَنَةَ : (٨٠٥ هـ) .

(٣) فِي الْأَصْلِ (ب) : (مِنْ) .

نفيها النَّقْصُ ؛ ك : (الْعِلْمُ) ؛ فَإِنَّهُ قَدِيمٌ ، وَيَلْزَمُ مِنْ نَفْيِهِ الْجَهْلُ ، وَهُوَ غَايَةُ النَّقْصِ . وَصِفَةُ الْأَفْعَالِ حَادِثَةٌ^(١) وَلَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِهَا النَّقْصُ ؛ ك : (الرَّزْقِ) وَ(الْخَلْقِ) وَ(الْإِنْعَامِ) فَإِنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ فِي الْأَزَلِ بَلْ حَادِثَةٌ ؛ لِأَنَّ الْأَزَلَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ خَلْقٌ وَلَا رَزْقٌ بَلْ وَجَدَتْ فِيهَا لَا يَزَالُ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِهَا نَقْصٌ ؛ فَإِنَّهُ خَالِقٌ وَرَازِقٌ ، وَلَوْ شَاءَ لَمْ يَخْلُقْ وَلَمْ يَرْزُقْ .

وهذا كله في (الرَّحْمَنِ) إِنَّمَا هُوَ بِأَعْتَابِ أَصْلِهِ مِنْ أَنَّهُ صِفَةٌ ، وَأَمَّا الْآنَ فَقَدْ صَارَ عِلْمًا بِالْغَلْبَةِ عَلَيْهِ تَعَالَى^(٢) ، وَيَجُوزُ صَرْفُهُ وَعَدْمُهُ .

و(الرَّحْمَنُ) أَبْلَغُ مِنَ الرَّحِيمِ ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْبِنَاءِ تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْمَعْنَى^(٣) بِشَرْطِهِ كَمَا هُنَا .

(الْحَمْدُ) : هُوَ لُغَةٌ : الثَّنَاءُ بِالْكَلَامِ عَلَى جَمِيلٍ اخْتِيَارِيٍّ ، عَلَى جِهَةِ التَّعْظِيمِ .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ اخْتِيَارِيًّا ؛ ك : (حَسَنِ الْوَجْهِ) .. فَمَدْحٌ ، أَوْ لَا عَلَى جِهَةِ التَّعْظِيمِ .. فَتَهَكُّمٌ^(٤) .

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : وَصِفَةُ الْأَفْعَالِ حَادِثَةٌ) ؛ أَي : كَالْخَلْقِ وَالرَّزْقِ ، وَأَمَّا الْخَالِقُ وَالرَّازِقُ .. فَوُصِفَانِ لَهُ تَعَالَى كُلُّ مَنَّهُمَا يَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى ؛ وَهُوَ الْخَلْقُ وَالرَّزْقُ ، وَعَلَى ذَاتِ مَوْلَانَا ، فَمَوْلَانَا لَا كَلَامَ فِي قَدَمِهِ ، وَأَمَّا الْخَلْقُ وَالرَّزْقُ .. فَحَادِثَانِ وَأَتَصَافُ الْمَوْلَى بِهِمَا بِمَعْنَى : نَطَقَتْ قُدْرَتُهُ بِهِمَا ، لَا أَنََّّهُمَا قَائِمَانِ بِهِ تَعَالَى ؛ لِأَنََّّهُمَا مَجْرَدُ نِسْبَةٍ وَإِضَافَةٍ ، وَالنَّسَبُ وَالْإِضَافَةُ أُمُورٌ أَعْتَابِيَّةٌ عَدَمِيَّةٌ لَا وَجُودَ لَهَا حَقِيقَةً . اهـ . مَوْلَاهُ .

(٢) لِقَوْلِهِ جَلَّ وَعَلَا فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ : ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [الْإِسْرَاءُ : ١١٠] .

(٣) قَالَهُ ابْنُ جَنِّي .

(٤) كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى شَأْنُهُ : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ [الدُّخَانُ : ٤٩] .

وعُرفاً : فعلٌ يُنبئُ عن تعظيمِ المُنعمِ لإنعامِهِ على الحامدِ أو غيره ، سواءً كانَ باللسانِ أمَ بالجَنانِ^(١) أمَ بالأركانِ ، وهو الشُّكْرُ لغَةً .

أمَّا الشُّكْرُ الاصطلاحيُّ . . فصرفُ العبدِ جميعَ ما أنعمَ اللهُ بِهِ عليه إلى ما خُلِقَ لأجلِهِ .

(اللهُ) أي : مملوكٌ أو مستحقٌّ لَهُ ، أو مختصٌّ بِهِ ، فلا فزَدَ منه لغيرِهِ^(٢) وإن عَذَّبَ ؛ لأنَّ كلَّ خيرٍ - ولو بواسطة - هو مؤلِيهِ .

وجملته (الحمد) خبريةٌ لفظاً ، إنشائيةٌ معنًى ، ويجوزُ كونُها وُضِعَتْ شرعاً للإنشاءِ كصبيغِ العقودِ ؛ ك : (بعث) و (أشرت) .

وجَمَعَ بينَ الابتدائِيَنِ الحقيقيَّ - وهو ما تقدَّمَ أمامَ المقصودِ ولم يسبقهُ شيءٌ - بالبسملةِ ، والإضافيَّ - وهو الَّذي تقدَّمَ أمامَ المقصودِ ، سبقَ بشيءٍ أم لا - بالحمدلةِ ، اقتداءً بالقرآنِ وعملاً بخبرٍ : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ - أي : حالٍ يُهْتَمُّ بِهِ شرعاً ، وليس مُحَرِّماً ، ولا مَكْرُوهاً ، ولا ذِكْراً محضاً^(٣) ، ولا جَعَلَ

(١) الجَنانُ : أحدُ أسماءِ القلبِ ، ويُطلَقُ عليه أيضاً : الكفَؤُاُ والجلجلانُ .

(٢) أي : مِن أَجزاءِ الحمدِ مستحقٌّ لغيرِ الباريءِ الفاطرِ جلَّ جلالُهُ .

(٣) في هامشِ الأصلِ : (قوله : ولا ذِكْراً محضاً) ؛ قالَ (حج) في « شرح السُّمائل » : ومنهُ الدُّعاءُ . فعليه لا تُسَلُّ أوَّلُ الدُّعاءِ ، لكن قالَ السيِّدُ الطَّاهِرُ بنُ حسينٍ الأهدلِ : وردَ أَنَّهُ : لا يَرُدُّ دعاءُ أوَّلُهُ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . اهـ .

ولم أجدهُ ، وأقولُ : لكن روى أبو داودَ (١٤٨١) ، والترمذِيُّ (٣٤٧٦) ، والنسائيُّ (١٢٨٤) عن فضالةِ بنِ عبيدٍ قالَ : سَمِعَ رسولُ اللهِ ﷺ رجلاً يدعو في صلاتِهِ لَمْ يُمَجِّدِ اللهُ تَعَالَى ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ رسولُ اللهِ ﷺ : « عَجَلْ هَذَا » ثُمَّ دَعَا فَقَالَ لَهُ - أو لغيرِهِ - : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ . . فَلْيَبْدَأْ بِتَمْجِيدِ رَبِّهِ سُبْحَانَهُ ، وَالتَّسْنِاءِ عَلَيْهِ ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ يَدْعُو بَعْدَ مَا شَاءَ » ، قَالَ =

له الشَّارِعُ مبدأً بغيرِ البسملة - لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ . . . فَهُوَ أَجْذَمُ ^(١) . أي :
 قليلُ البركة . وفي رواية : « يَسْمُ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ » ^(٢) . وفي رواية :
 « يَذْكُرُ اللَّهُ » ^(٣) .

قَالَ الْعَلَّامَةُ أَبُو حَجَرٍ [أي : في « الْفَتْحِ الْمُبِينِ » ص/ ٥] : وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ أَنَّ

= التِّرْمِذِيُّ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ (٤٨٦) عَنْ عَمْرِو بْنِ رَاضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : (إِنَّ الدُّعَاءَ مَوْقُوفٌ بَيْنَ
 السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، لَا يَصْعَدُ مِنْهُ شَيْءٌ حَتَّى تُصَلِّيَ عَلَى نَبِيِّكَ ﷺ) ، وَفِي إِسْنَادِهِ
 مَقَالٌ .

قَالَ النَّوَائِيُّ فِي « الْأَذْكَارِ » (ص/ ٢٠٧) : أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى اسْتِحْبَابِ ابْتِدَاءِ
 الدُّعَاءِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ تَعَالَى وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ ، ثُمَّ الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَكَذَلِكَ يُخْتَمُ
 الدُّعَاءُ بِهِمَا .

(١) أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٨٤٠) فِي الْأَدَبِ ، وَقَالَ : رَوَاهُ
 يُونُسُ وَعُقَيْلٌ وَشُعَيْبٌ وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْسَلًا .
 وَهُوَ عِنْدَ أَبِي حَبَّانٍ فِي « الْإِحْسَانِ » (٢) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ .

الْأَجْذَمُ : الْمَنْقَطَعُ الْأَبْتَرُ الَّذِي لَا نِظَامَ لَهُ ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ : قَلِيلُ الْبَرَكَةِ .

(٢) أَوْرَدَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْعَجْلُونِيُّ فِي « كَشَفِ الْخَفَاءِ » (١٩٦٤) ، وَقَالَ
 فِي آخِرِهِ عَنِ الْحَدِيثِ جَمْلَةً : الْحَدِيثُ حَسَنٌ . وَقَالَ الْحَافِظُ السَّخَاوِيُّ فِي
 « الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ » (٨١٧) : وَأَفْرَدْتُ فِيهِ جِزْأً . وَكَذَا صَنَّفَ فِيهِ الْمُحَدِّثُ
 الْغِمَارِيُّ وَغَيْرُهُ .

(٣) أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي « مُسْنَدِهِ » (٣٥٩/٢) ،
 وَلَفْظُهُ : « كُلُّ كَلَامٍ أَوْ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُفْتَحُ بِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ . . . فَهُوَ أَبْتَرُ » ، أَوْ
 قَالَ : « أَفْطَعُ » ، وَنَحْوُهُ عِنْدَ النَّسَائِيِّ فِي « الْكَبَرِيِّ » (١٠٣٣١) فِي « عَمَلِ الْيَوْمِ
 وَاللَّيْلَةِ » : بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْكَلَامِ عِنْدَ الْحَاجَةِ .

الْمَلِكِ الْعَلَامِ ، وَالصَّلَاةُ

الْقَصْدَ [حصول] أَلْبَتْدَاءِ بِأَيِّ ذِكْرِ كَانَ ، وَعَلَيْهَا^(١) فَلَا تَعَارُضَ وَلَوْ بَفَرْضِ إِرَادَةِ أَلْبَتْدَاءِ الْحَقِيقِيِّ فِيهِمَا .

(الْمَلِكِ) : صِفَةُ أُولَى (اللَّهِ) وَهُوَ - بِكَسْرِ اللَّامِ - مِنَ الْمُلْكِ - بَضْمُ الْمِيمِ وَسُكُونِ اللَّامِ - وَهُوَ : التَّصَرُّفُ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ بِخِلَافِ (مَالِكِ) فَمِنْ الْمَلِكِ - بِكَسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ اللَّامِ - وَهُوَ : التَّعَلُّقُ بِالْأَعْيَانِ الْمَمْلُوكَةِ ، وَالْأَوَّلُ أَبْلَغُ ؛ لِإِشْعَارِهِ بِالسُّلْطَنَةِ .

(الْعَلَامِ) : صِفَةُ ثَانِيَّةٍ (اللَّهِ) وَهُوَ صِيغَةُ مَبَالِغَةٍ مِنَ الْعِلْمِ ، وَالْكَثْرَةِ الْمُسْتَفَادَةُ مِنْهُ إِنَّمَا هِيَ بِاعْتِبَارِ مَعْلُومَاتِهِ تَعَالَى ، مِنْ وَاجِبٍ وَجَائِزٍ وَمُسْتَحِيلٍ ، أَمَّا الْعِلْمُ . . فَصِفَةُ وَاحِدَةٍ لَا كَثْرَةَ فِيهِ كَمَا هُوَ مَقْرَّرٌ .

(وَالصَّلَاةُ) : الْمَشْهُورُ : أَنَّهَا مِنَ اللَّهِ رَحْمَةٌ ، وَمِنْ الْمَلَائِكَةِ اسْتِغْفَارٌ ، وَمِنْ غَيْرِهِمْ^(٢) تَضَرُّعٌ وَدَعَاءٌ .

وَقَالَ شَيْخُنَا إِبْرَاهِيمُ الْبَاجُورِيُّ^(٣) فِي « حَاشِيَتِهِ » عَلَى « السُّلَمِ » [ص/٣] : وَالْأَحْسَنُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ : أَنَّهَا مِنَ اللَّهِ رَحْمَةٌ ، وَمِنْ غَيْرِهِ دَعَاءٌ ؛ لِأَنَّ الِاسْتِغْفَارَ مِنْ جُمْلَةِ الدُّعَاءِ ، مَعَ أَنَّ صَلَاةَ الْمَلَائِكَةِ لَا تَخْتَصُّ بِصِيغَةِ الِاسْتِغْفَارِ كَمَا وَرَدَ فِي الْخَبَرِ^(٤) .

(١) أَي : رَوَايَةٌ : « يَذْكُرُ اللَّهُ » .

(٢) جَاءَ فِي (أ) : الْإِنْسِ وَالْجِنِّ .

(٣) إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْبَاجُورِيِّ ، شَيْخُ جَامِعِ الْأَزْهَرِ ، مِنْ فَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ ، تَوَفَّى عَامَ : (١٢٧٧ هـ) ، وَلَهُ مَوْلاَتَانِ .

(٤) جَاءَ فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ فِي الْخَبَرِ) : وَهُوَ : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ . . لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَصَلِّيُ عَلَيْهِ ، تَقُولُ : اللَّهُمَّ . . اغْفِرْ لَهُ ، اللَّهُمَّ . . أَرْحَمْهُ » . اهـ . =

وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا

وقال ابن هشام^(١) : الصَّلَاةُ هِيَ الْعَطْفُ ؛ أَي : الْإِحْسَانُ ، وَهُوَ مُخْتَلِفٌ بِاخْتِلَافِ الْعَاطِفِ ، فَعَطَفُ اللَّهِ : الرَّحْمَةُ الْمَقْرُونَةُ بِالْتَّعْظِيمِ ، وَعَطَفُ الْمَلَائِكَةِ : اسْتِغْفَارٌ ، وَالْأَدَمِيَّينَ : تَضَرُّعٌ وَدَعَاءٌ ، فَهُوَ وَاحِدٌ وَهَذِهِ أَفْرَادُ لَهُ ، وَرُجِّحَ لِأُمُورٍ ذَكَرَهَا فِي « الْمَغْنِيِّ » .

(وَالسَّلَامُ) : أَي التَّسْلِيمُ ، وَهُوَ : التَّحِيَّةُ بِالسَّلَامِ ، أَي : السَّلَامَةُ مِنْ كُلِّ مَكْرُوهٍ وَالْأَمْنُ مِنْهُ ، وَلَيْسَ هُوَ هُنَا مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى .

وَجَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ خُرُوجاً مِنْ كِرَاهَةِ إِفْرَادِ أَحَدِهِمَا^(٢) عَنْ الْآخِرِ ، فَلَا يَخْرُجُ عَنِ الْكِرَاهَةِ إِلَّا إِذَا جَمَعَ بَيْنَهُمَا عُرْفاً ، لَفْظاً وَخَطأً ، فَإِنْ أَتَى بِهِمَا لَفْظاً دُونَ الْخَطْأِ أَوْ عَكْسَهُ أَنْتَفَتْ كِرَاهَةُ الْأَمَاتِيِّ بِهِ وَبَقِيَتْ كِرَاهَةُ الْآخِرِ ، وَفِي « الثَّحْفَةِ » [٣٧ / ١] : (أَنَّ الْكِرَاهَةَ فِي إِفْرَادِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخِرِ لَفْظاً لَا خَطأً ، وَكِرَاهَةُ الْإِفْرَادِ خَاصَّةٌ بِنَبِيِّنَا ﷺ) .

كَائِنَانِ (عَلَى سَيِّدِنَا) أَي : أَشْرَفْنَا مَعَاشَرَ الْخَلْقِ . وَيُطْلَقُ السَّيِّدُ عَلَى الْحَلِيمِ الَّذِي لَا يَسْتَفْزُهُ الْغَضَبُ أَيْضاً ، وَعَلَى الْمَالِكِ ، وَعَلَى الْكَرِيمِ ، وَعَلَى

= أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُسْلِمٌ (٦٦١) م فِي الْمَسَاجِدِ : بَابُ فَضْلِ الْجَمَاعَةِ بِالْفَاظِ مُتَقَارِبَةٍ .

(١) ابْنُ هِشَامٍ التَّحَوُّيُّ : هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسَفَ بْنِ أَحْمَدَ ، أَبُو مُحَمَّدٍ ، جَمَالُ الدِّينِ ، مِنْ أَيْمَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، مَوْلَدُهُ وَوَفَاتُهُ بِـ : (مِصْرَ) ، تَوَفِّيَ سَنَةً : (٧٦١ هـ) ، صَاحِبُ الْمَوْالِفَاتِ الشَّهِيرَةِ فِي النُّحُو ، وَ« الْمَغْنِيِّ » أَوْعَبُهَا .

(٢) قَالَ الْإِمَامُ النَّوَاوِيُّ فِي « حِلْيَةِ الْأَبْرَارِ » (ص / ٢٠٦) : إِذَا صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلْيَجْمَعْ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ ، وَلَا يَقْتَصِرْ عَلَى أَحَدِهِمَا ، فَلَا يَقُلْ : صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَطْ ، وَلَا عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَطْ . وَفِي (أ) : (أَحَدِهَا) .

مُحَمَّدٌ أَفْضَلُ الْأَنْامِ ،

مَنْ كَثُرَ سَوَادُهُ ، وَعَلَى الَّذِي يَفُوقُ قَوْمَهُ ، وَلَا شَكَّ فِي أَجْتِمَاعِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ لَهُ ﷺ .

(مُحَمَّدٌ) : بَدَلٌ مِنْ سَيِّدِنَا ، وَهُوَ عَلَمٌ مَنْقُولٌ مِنْ أَسْمِ مَفْعُولِ الْفَعْلِ الْمَضْعَفِ ، أَيْ الْمَشْدَدِ الْوَسْطِ ، سَمَّاهُ بِذَلِكَ جَدُّهُ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ^(١) بِإِلْهَامٍ مِنَ اللَّهِ [تَعَالَى] ، وَلَمْ يَكُنْ فِي أَسْمَاءِ آبَائِهِ ؛ رَجَاءٌ أَنْ يُحَمَّدَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ فَحَقَّقَ اللَّهُ رَجَاءَهُ .

وَلَمْ يُسَمَّ بِمُحَمَّدٍ قَبْلَهُ حَتَّى قَرُبَ زَمَانُهُ وَنَشَرَ أَهْلُ الْكِتَابِ نَعْتَهُ ، فَسَمَّى جَمَاعَةٌ أَوْلَادَهُمْ بِهِ رَجَاءَ الثُّبُوتِ لَهُمْ وَهُمْ خَمْسَةٌ عَشَرَ^(٢) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ^(٣) .

(أَفْضَلُ الْأَنْامِ) أَيْ : الْخَلْقِ كُلِّهِمْ ، وَلَا عِبْرَةَ بِهِوَاسِ الزَّمْخَشَرِيِّ^(٤) فِي

(١) عَبْدُ الْمُطَّلِبِ بْنُ هَاشِمٍ بْنُ عَبْدِ مَنَافٍ ، أَبُو الْحَارِثِ ، زَعِيمُ قُرَيْشٍ ، وَأَحَدُ سَادَاتِهَا وَمَقْدَمِيهِمْ ، وَأَسْمُهُ : شَيْبَةُ ، وَلَقَبُهُ : عَبْدُ الْمُطَّلِبِ ، تَوَفَّى نَحْوَ سَنَةِ : (٤٥) قَبْلَ الْهَجْرَةِ .

(٢) قَالَ الشَّيْخُ حَسَنُ الْمَدَابِغِيِّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى « الْفَتْحِ الْمُبِينِ » (ص / ١٧) وَهُمْ : مُحَمَّدُ بْنُ أُحِيحَةَ ، مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ الْأَنْصَارِيِّ ، مُحَمَّدُ بْنُ بَرَاءٍ ، مُحَمَّدُ بْنُ سَفِيَّانَ ، مُحَمَّدُ بْنُ حِمْرَانَ ، مُحَمَّدُ بْنُ خَزَاعِيٍّ ، ثُمَّ قَالَ : وَزَادَ الْحَلَبِيُّ فَجَعَلَهُمْ سِتَّةً عَشَرَ ، وَنَظَّمَهُمْ .

(٣) سِيَاقُ الْمَصْنُوفِ مُقْتَبَسٌ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ انْظُرْ سُورَةَ الْأَنْعَامِ [الآيَةُ : ١٢٤] .

(٤) الزَّمْخَشَرِيُّ : هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدٍ ، جَارُ اللَّهِ ، أَحَدُ أَثَمَّةِ الْعِلْمِ وَالِدَيْنِ وَالتَّفْسِيرِ وَاللُّغَةِ وَالْأَدَبِ ، مَوْلَفٌ ، مُعْتَزِلِي الْمَذْهَبِ ، شَدِيدُ الْإِنْكَارِ عَلَى الْمُتَصَوِّفَةِ ، مَاتَ سَنَةَ : (٥٣٨ هـ) .

الهُوَاسِ : طَرَفٌ مِنَ الْجَنُونِ .

تفضيل جبريل عليه صلى الله عليه وعلى جبريل وسلم ؛ فإنه مع تبخره في العلوم كان حاملاً لواء الاعتزال والمخالفة ، ولولا رجال من أهل السنة أبطلوا تمويهاته . . لاشتعلت ناره وطار في آفاق شراره ، ويعرف ذلك من نظر كتبه وعرفها .

(وَعَلَى آلِهِ) : هم مؤمنو بني هاشم والمطلب^(١) في مقام الزكاة والفيء والغنime ، وفي مقام المدح كل تقي ، وفي مقام الدعاء كل مؤمن ولو عاصياً ؛ لأنه أحوج إلى الدعاء ؛ لحديث فيه ضعف باعتبار أفراد طريقه ، وحسن باعتبار جمعها كما صرح به الزرقاني^(٢) ، وهو : « آل محمد كل تقي »^(٣) أي : اتقى الشرك .

(الْكَرَام) - جمع كريم - وهو : من يعطي ما ينبغي لمن ينبغي ، لا لغرض ولا لعلّة .

(١) يثبت ذلك ما جاء في حديث الجبير بن مطعم رضي الله عنه عند البخاري (٣١٤٠) في فرض الخمس بلفظ : « إِنَّ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ » . وهاشم والمطلب أبنا عبد مناف .

(٢) الزرقاني : هو محمد بن عبد الباقي بن يوسف ، المصري ، الأزهرّي ، المالكي ، أبو عبد الله ، له مؤلفات في الحديث ، توفي سنة : (١١٢٢) هـ .

(٣) أخرجه عن علي رضي الله عنه في « الدلائل » قال : قلت : يا رسول الله . . من آل محمد؟ قال : « كل تقي » وإسناده ضعيف .

وبلفظه أوردته تمام في « فوائده » ، والدليمي كلاهما عن أنس رضي الله عنه ، وفيه : ثم قرأ : « إِنَّ أَوْلِيَاءَهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ » [الأنفال : ٣٤] اهـ . من المقاصد الحسنة (٣) بتصرف .

وَأَصْحَابِهِ الْأَعْلَامُ .

(وَأَصْحَابِهِ) : أَسْمُ جَمْعٍ لَصَاحِبٍ ؛ إِذْ فَاعِلٌ^(١) لَا يُجْمَعُ أَطْرَاداً عَلَى أَفْعَالٍ ، وَإِنْ سُمِعَ فِي أَلْفَاظٍ ؛ كَ : (جَاهِلٍ) وَ (أَجْهَالٍ) فَلَا يُقَاسُ عَلَى ذَلِكَ .

وَالصَّاحِبُ لُغَةً : مَنْ طَالَتْ عِشْرَتُكَ بِهِ .

وَأَصْطِلَاحاً : مَنْ أَجْتَمَعَ بِالنَّبِيِّ ﷺ مُؤْمِناً بِهِ بَعْدَ الْبِعْثَةِ ، أَجْتِمَاعاً مُتَعَارِفاً ؛ بَأَن يَكُونَ بِالْأَبْدَانِ فِي عَالَمِ الدُّنْيَا لَا فِي السَّمَاءِ ، وَلَا فِي النَّوْمِ أَوْ فِي الْيَقَظَةِ بَعْدَ مَوْتِهِ ، وَيَكْفِي وَلَوْ لِحِظَةً ، وَإِنْ لَمْ يُمَيِّزْ ، أَوْ كَانَ أَعْمَى ، أَوْ مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَوْ الْجِنِّ .

(الْأَعْلَامُ) - جَمْعُ عِلْمٍ ، بَفَتْحَتَيْنِ - : الْجَبَلُ أَوْ الرَّايَةُ ، وَيُطْلَقُ أَيْضاً عَلَى عِلْمِ الثَّوْبِ^(٢) ، وَعَلَى الْعَلَامَةِ .

شَبَّ الصَّحَابَةُ بِالْجِبَالِ فِي الثَّبَاتِ ، أَوْ بِالرَّايَاتِ فِي الظُّهُورِ ، فَهُوَ تَشْبِيهٌُ بَلِيغٌ ، أَوْ اسْتِعَارَةٌ عَلَى رَأْيِ السَّعْدِ^(٣) ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ لِحَدِيثٍ : « أَصْحَابِي كَالْجُجُومِ ، بِأَيْهِمْ أَفْتَدَيْتُمْ أَهْتَدَيْتُمْ »^(٤) .

(١) أَي : وَزَنُ فَاعِلٍ .

(٢) عِلْمُ الثَّوْبِ : مَا يُجْعَلُ عَلَيْهِ مِنْ طَرَاوٍ وَغَيْرِهِ .

(٣) السَّعْدُ : هُوَ مَسْعُودُ بْنُ عَمْرِو التَّفْتَازَانِيِّ ، صَاحِبُ « الْمَطْوَلِ » شَرْحِ « التَّلْخِيصِ » فِي الْأَبْلَاغَةِ ، لَهُ مَوْلُفَاتٌ قِيَمَةٌ ، تَوَفِّيَ سَنَةَ : (٧٩٣ هـ) ، كَانَ مِنْ أَمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْبَيَانِ وَالْمَنْطِقِ .

(٤) أَوْرَدَهُ الْعَجْلُونِيُّ فِي « كَشَفِ الْخَفَاءِ » (٣٨١) وَقَالَ : رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ ، وَأَسَنَدَهُ الدَّيْلَمِيُّ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِلَفْظٍ : « أَصْحَابِي بِمَنْزِلَةِ الْجُجُومِ فِي السَّمَاءِ ، بِأَيْهِمْ أَفْتَدَيْتُمْ أَهْتَدَيْتُمْ » .

وَبَعْدُ : فَهَذَا

(وَبَعْدُ) : أتى بها اقتداءً به ﷺ وبأصحابه ؛ فَإِنَّهُمْ كانوا يأتون بأصلها للانتقال من أسلوب إلى آخر ، وهو : أمّا بعد ؛ بدليل لزوم (ألفاء) في حيزها غالباً . وأوّل مَنْ تكلم بها داود عليه السّلام ، وهي فضل الخطاب الذي أوتيهِ^(١) ، وقيل غير ذلك .

والأصل الأصل : مهما يكن - أو يُذكر - من شيء بعدما تقدّم ، فحذف الشرط وفعلُهُ والمضافُ إليه بعدُ للعلم^(٢) به ، وأقيمَ (أمّا) مقام الشرط وحده أو مقامه ومقام فعلِهِ ، وبُنيَتْ (بعدُ) على الضّم لتضمينها معنى المضاف إليه ، ثُمَّ حُذِفَتْ (أمّا) وأقيمَ (ألواؤ) مقامها ، ولذا لا يُجمعُ بينهما ؛ إذ لا يجوز الجمعُ بين العوضِ والمعوّضِ .

(وَبَعْدُ) : ظرفُ زمانٍ ، والعاملُ فيها جوابُ الشرطِ ، والتّقديرُ : مهما يُذكرُ من شيءٍ . . فاقولُ - بعد ما تقدّم من البسملة والحمدلة والصلاة على مَنْ ذُكِرَ - :

(فَهَذَا) المَوْلُفُ الحاضرُ ذهنًا ، نَزَلَ ما في ذهنِهِ منزلة المحسوس^(٣) المُشَاهِدِ وأشارَ إليه ، فأسمُ الإشارةِ عائدٌ للألفاظِ المرتبة المستحضرة في الدّهنِ باعتبارِ دلالتها على المعاني وإن تأخّرتِ الخطبة عن التّأليف^(٤) ،

(١) أي ، النبي داود عليه الصلاة والسلام كما جاء في الكتاب العزيز : ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَضْلَ الْخُطَابِ﴾ [ص: ٢٠] .

(٢) في (ب) : بعد العلم .

(٣) الأصحُّ لغة أن يُقال : المُحَسَّنُ .

(٤) جاء في هامش الأصل : (قوله : عن التّأليف) : التّأليف : جمعُ الكلمات وإن لم تُكتب . هـ تقرير . لأنها تكون حاضرة في الدّهن .

كِتَابُ فِي الْإِسْلَامِ وَفِي الْإِيمَانِ ،

لا لِلْأَلْفَاظِ فِي الْخَارِجِ ؛ لِأَنَّهَا أَعْرَاضٌ سَيَّالَةٌ تَنْقُضِي بِمَجَرَّدِ الطُّقِ ،
وَلَا لِلتَّقْوِشِ ؛ لِعَدَمِ تَسِيرِهَا لِكُلِّ شَخْصٍ وَفِي كُلِّ وَقْتٍ .

(كِتَابُ) أَيِ : جَامِعٌ لِأَنْوَاعٍ مِنَ الْعِلْمِ ، أَوْ مَجْمُوعٌ فِيهِ تِلْكَ الْأَنْوَاعُ .
مَشْتَقٌّ مِنَ الْكُتُبِ وَهُوَ الْجَمْعُ ، يُقَالُ : تَكْتَبُ بَنُو فُلَانٍ إِذَا اجْتَمَعُوا .

كَائِنْ (فِي) بَيَانِ حَقِيقَةِ (الْإِسْلَامِ) وَهُوَ لُغَةٌ : مُطْلَقُ الْأَنْقِيَادِ
وَالْإِسْتِسْلَامِ .

وَشَرْعاً : الْإِسْتِسْلَامُ وَالْإِنْقِيَادُ الظَّاهِرِيُّ - لِمَا أَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَمْتَالِ
الْأَوَامِرِ وَاجْتِنَابِ النَّوَاهِي - الْمَبْنِيَّ عَلَى الْإِذْعَانِ الْبَاطِنِيِّ وَهُوَ الْإِيمَانُ .

وَالْمُرَادُ بِأَمْتَالِ الْأَوَامِرِ وَاجْتِنَابِ النَّوَاهِي : الْإِذْعَانُ وَالتَّسْلِيمُ لِتِلْكَ
الْأَحْكَامِ ، وَقَبُولُهَا مِنْ غَيْرِ إِبَاءٍ وَلَا مَعَارَضَةٍ ، سَوَاءً عَمَلَهَا أَمْ لَا ، فَلَا يَرْدُ لَزُومُ
سَلْبِ الْإِسْلَامِ عَمَّنْ لَمْ يَعْمَلْ - وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَشَوِيَّةِ^(١) وَالْمَعْتَزَلَةِ^(٢) - وَغَايَتُهُ :
أَنْ تَزُكَّ الْعَمَلُ مَعْصِيَةً ، وَأَهْلُ الشُّنَّةِ لَا يُكْفَرُونَ بِالْمَعَاصِي حَيْثُ لَمْ يَكُنْ عَنِ
أَسْتِحْلَالٍ .

(وَفِي) بَيَانِ حَقِيقَةِ (الْإِيمَانِ) وَهُوَ لُغَةٌ : مُطْلَقُ التَّصْدِيقِ^(٣) .

(١) الْحَشَوِيَّةُ : قَوْمٌ قَالُوا : يَجُوزُ وَرُودُ مَا لَا مَعْنَى لَهُ فِي الْقُرْآنِ ، وَسُئِلُوا حَشَوِيَّةً لِأَجْلِ
قَوْلِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ - لَمَّا وَجَدَ كَلَامَهُمْ سَاقِطاً ، وَكَانُوا يَجْلِسُونَ فِي حَلْقَتِهِ أَمَامَهُ - :
رُدُّوْهُ هَؤُلَاءِ إِلَى حِشَا الْحَلَقَةِ . أَيِ : جَانِبِهَا .

(٢) الْمَعْتَزَلَةُ : هُمْ أَصْحَابُ وَاصِلِ بْنِ عَطَاءٍ الْغَزَالِ . اعْتَزَلُوا مَجْلِسَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ .

(٣) جَاءَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : التَّصْدِيقُ) . إِعْلَمَنَّ أَنَّ التَّصْدِيقَ لَا يُوجَدُ إِلَّا
بِأَمْرَيْنِ ، الْأَوَّلُ : بِسَبْقِ مَعْرِفَةٍ ، وَالثَّانِي : قَبُولِ النَّفْسِ وَإِذْعَانِهَا لِمَا عَرَفَتْهُ ، فَمَعْرِفَةٌ
بَلَا إِذْعَانَ لَيْسَ تَصْدِيقاً ، وَإِذْعَانٌ بَلَا مَعْرِفَةٍ كَذَلِكَ لَيْسَ تَصْدِيقاً أَيْ . الْمَوْثُفُ .

وشرعاً : التصديق الجازم ولو بالتقليد بما عُلِمَ ضرورةً من دين النبي ﷺ
 أي : بما اشتهر بين أهل الإسلام من ذلك إجمالاً فيما لُوْحِظَ إجمالاً ؛
 كالأنبياء والملائكة ، وتفصيلاً^(١) فيما فُصِّلَ ؛ كجبريل وموسى والثوراة ،
 كما سيأتي .

والمراد : إذعان القلب^(٢) لذلك وقبوله له والرضى به ، لا مجرد وقوع
 نسبة الصدق إليه في القلب من غير إذعان ، كما وقع في كثير من الكفار من أهل

(١) في هامش الأصل : (قوله : وتفصيلاً... إلخ) قال في « الفتاوى الحديثية » لابن
 حجر : لا يُشترط في المعلوم من الدين بالضرورة التصديق تفصيلاً إلا في من علمه
 بالتواتر تفصيلاً ، وإلا... كَانَ كافراً ، أمّا مَنْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ تفصيلاً.. فيكفيه
 التصديق الإجمالي ، كما في غالب النّسوان والبدوان ؛ فإنّهم يجهلون كثيراً ممّا هو
 معلوم من الدين ضرورة ؛ كبعثته ﷺ إلى الجنّ ، وجبريل ، فيكفيهم التصديق
 بجميع ما جاء به من الملائكة وغيرهم . قال : والشّرط في ابتداء الإيمان إنّما هو
 التصديق بالوحدانية والثبوت ؛ لاستلزامه التصديق بجميع المعلوم من الدين
 بالضرورة ، ولا يُشترط بالأمر التفصيليّة الضروريّة إلا لمن علّمها بالتواتر
 تفصيلاً . اهـ .

قال الصّاوئي في « شرحه على جوهرة التّوحيد » (ص / ١٠) عند شرحه : فكلُّ
 مَنْ كُلفَ.. إلخ ، والمكلف من الإنس : هو البالغ العاقل الذي بلغته دعوة
 النبي ﷺ ، وأمّا من الجنّ.. فلا يُشترط فيه البلوغ ؛ لأنّ تكليفهم من حين الولادة .
 فالمراد : المكلف من الثقلين احترازاً عن الملائكة ؛ فإنّ توحيدهم جبلي لا كلفة
 فيه ، ولو على القول بتكليفهم بشرعنا... إلخ .

(٢) جاء في هامش الأصل : (قوله : والمراد : إذعان القلب) بالإيمان ، وهو الجزم
 مع إذعان الباطن بأن يقبله ويرضى به ، ومع الإذعان بالظاهر بأن يقبل الأحكام
 الشرعيّة ولا يأتي في ظاهره بما لا يصدر من مسلم كالسجود لصنم . اهـ .

.....

الكتاب وغيرهم الذين كانوا عالمين بنبوته عليه الصلاة والسلام فإنهم وإن وقع في قلوبهم نسبة الصدق إليه ، لكنهم لم يُدعِنوا ولم يَرْضُوا ، بل كذبوا وعاندوا .

وَأَعْلَمَ : أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لَصَحَّةِ الْإِيمَانِ الْأَسْتِسْلَامُ الظَّاهِرِيُّ الَّذِي هُوَ الْإِسْلَامُ ؛ إِذَا التَّصَدِيقُ الْبَاطِنِيُّ لَا يَنْجِي إِلَّا إِذَا وَافَقَهُ إِذْعَانُ ظَاهِرِيٍّ وَبِالْعَكْسِ .

وَاتَّفَقُوا عَلَى وَجوبِ التُّطْقِ بِالشَّهَادَتَيْنِ ، وَاخْتَلَفُوا فِي جِهَةِ وَجوبِهِ :

فَقَالَ جَمَهُورُ الْأَشَاعِرَةِ^(١) ، وَالْمَاتُرِيدِيُّ^(٢) ، وَأَبُو حَنِيفَةَ^(٣) فِي أَحَدِ قَوْلِيهِ : إِنَّهُ شَرَطُ الْإِيمَانِ ، لَكِنْ لِإِجْرَاءِ أَحْكَامِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا فَقَطْ ، فَمَنْ صَدَّقَ بِقَلْبِهِ وَلَمْ يُقَرِّ بِهِمَا ، لَا لَعْدَرٍ وَلَا لِإِبَاءٍ بَلِ اتَّفَقَ لَهُ ذَلِكَ . . . فَهُوَ مُؤْمِنٌ عِنْدَ اللَّهِ ، غَيْرُ مُؤْمِنٍ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا مِنْ صَلَاةٍ عَلَيْهِ إِذَا مَاتَ ، وَإِرْثِهِ وَتَوْرِيثِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ التَّصَدِيقَ خَفِيٌّ فَلَا بَدَّ لَهُ مِنْ عَلَامَةٍ ظَاهِرَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ لِتَنَاطُ بِه - أَيِ : التُّطْقِ - تِلْكَ الْأَحْكَامُ ، بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنَ التُّطْقِ بِهِمَا لِإِكْرَاهٍ أَوْ اخْتِرَامٍ مَنِيَّةٍ . . . فَهُوَ مُؤْمِنٌ فِي الدَّارَيْنِ ، وَبِخِلَافِ مَنْ طُولَبَ بِالتُّطْقِ فَأَبَى ، كَمَا فِي أَبِي طَالِبٍ^(٤) فَكَافَرُ فِيهِمَا .

(١) الْأَشَاعِرَةُ : نِسْبَةُ لَعْلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ مِنْ نَسْلِ الصَّحَابِيِّ أَبِي مُوسَى ، أَحَدِ الْأَثَمَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ الْمُجْتَهِدِينَ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ : (٣٢٤هـ) .

(٢) الْمَاتُرِيدِيُّ : هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ ، أَبُو مَنْصُورٍ مِنْ أَثَمَةِ عِلْمَاءِ الْكَلَامِ ، نَسَبَتْهُ إِلَى (مَاتُرِيدٍ) ، مُحَلَّةٌ بِ (سَمَرْقَنْدَ) ، تَوَفَّى سَنَةَ : (٣٣٣هـ) .

(٣) أَبُو حَنِيفَةَ : هُوَ الثُّمَامَانُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ زُوَيْلِ التَّيْمِيِّ الْكُوفِيُّ ، إِمَامُ الْمَذْهَبِ ، الْفَقِيهُ الْمُجْتَهِدُ الْمُحَقِّقُ ، أَحَدُ الْأَثَمَةِ الْأَرْبَعَةِ ، تَوَفَّى سَنَةَ : (١٥٠هـ) عَنْ عَمْرِ (٧٠) سَنَةً .

(٤) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ :) (كَمَا فِي أَبِي طَالِبٍ) لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ ثَلَاثَةٌ : الْإِعْلَامُ ، =

وقال جماعة : هو شرط لصحة الإيمان من المتمكن منه ، فلا بُدَّ من
الإتيان بالشهادتين وترتيبهما وموالاتيهما ، كما سيأتي .
قال النونائي : (ويردُّ المذهب هذا بأنَّ الشرط لا يتأخَّرُ^(١)) عن
المشروط) .

وزهب كثير من المحققين إلى : أنَّ النطق بهما شرط ؛ أي ركن للإيمان
ك : (التصديق) وهو قول أبي حنيفة الآخر .

وأحتجوا بأنَّ التصديق - أي : الإذعان - كما يكون بالقلب يكون باللسان ،
فالإيمان مركَّب من اعتقاد وقول لا يوجد إلاَّ بهما ، لكنَّ الأخير قد يسقط
لعجز أو إكراه ، بخلاف الأوَّل .

وفي « الثحفة » لابن حجر : كون النطق لا بُدَّ منه - سواء قلنا : إنَّه شرط أم
شرط - مذهب الفقهاء ، وكونه شرطاً لإجراء أحكام الدنيا مذهب المتكلمين .
ونقل بعضهم عن فخر الإسلام^(٢) من الحنفية نحوه .

= والإذعان لما علمه القلب ، والنطق بالشهادتين ، فمن أتى بالثلاثة . . فهو مؤمن
ومسلم بلا خلاف ، ومن لم ينطق بل علم وأذعن . . فيكفيه عند المتكلمين لا عند
الفقهاء ، وأبو طالب علم ولم يذعن ولم ينطق . اهـ مؤلفه .

وأبو طالب : هو عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم ، والد علي وعقيل
وجعفر ، وعم النبي ﷺ توفي سنة : (٣) قبل الهجرة .
(١) في هامش الأصل : (قوله : لا يتأخَّرُ) ، جوابه : أنَّه لم يتأخَّرْ إذ لَمَّا يُحَسَّب ،
ولَمَّا يُعَقَّبْ بالتصديق إلاَّ بعد وجود النطق) .

(٢) فخر الإسلام : هو علي بن محمد بن الحسين ، أبو الحسن البزدوي . . . مفسر فقيه
أصولي من سكان (سمرقند) له مؤلفات ، توفي سنة : (٤٨٢ هـ) .

وأَعْلَمَ : أَنَّ كَوْنَ التُّطْقِ شَرْطاً أَوْ شَطْراً إِنَّمَا هُوَ فِي الْإِيمَانِ الْأَصْلِيِّ الْحَقِيقِيِّ ، أَمَّا التَّبْعِيُّ لِأَحَدِ أَبْوِيهِ أَوْ السَّابِي ^(١) . . فلا يُشْتَرَطُ التُّطْقُ بِهِمَا لَصَحَّةِ إِيْمَانِهِ ، لَكِنْ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَكْلَفٍ أَنْ يَنْطِقَ بِهَا مَرَّةً فِي الْعُمْرِ .

قَالَ السَّنُوسِيُّ ^(٢) : (وَلَا بُدَّ أَنْ يَنْوِيَ فِيهَا الْفَرْضِيَّةَ ^(٣)) ، وَإِلَّا . . عَصَى ، وَإِيْمَانُهُ صَحِيحٌ ^(٤) .

وَمَذْهَبُ الْخَوَارِجِ ^(٥) وَالْمَعْتَزَلَةِ : أَنَّ الْإِيمَانَ أَعْتِقَادٌ وَقَوْلٌ وَعَمَلٌ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَدَ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ^(٦) .

- (١) السَّابِي : الْآسَرُ ، وَأَسْتَبَاهُ : سِبَاهُ . وَتَسَابَى الْقَوْمُ : سَبَى بَعْضُهُمْ بَعْضاً .
 - (٢) السَّنُوسِيُّ : هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسَفَ بْنِ عَمْرِ بْنِ شَعِيبِ السَّنُوسِيِّ الْحَسَنِيِّ ، مِنْ جِهَةِ أُمِّهِ ، عَالِمٌ (تَلَمَّسَانُ) ، لَهُ التَّصَانِيفُ الْكَثِيرَةُ وَبِخَاصَّةِ فِي الْعَقِيدَةِ ، وَوُلِدَ سَنَةً : (٨٣٢هـ) ، وَتَوَفِّيَ سَنَةً : (٨٩٥هـ) .
 - (٣) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : أَنْ يَنْوِيَ فِيهَا الْفَرْضِيَّةَ) . قَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ الْأَجْهَرِيُّ [ت سَنَةً : ١٠٦٦هـ] : لَا تُشْتَرَطُ نِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ .
 - (٤) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : وَهَلْ تَكْفِي الشَّهَادَتَانِ فِي الصَّلَاةِ أَمْ لَا ؟ قَاعِدَةٌ : أَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ لَا يَتَأَدَّى بِهِ فَرْضَانِ . . تَقْتَضِي عَدَمَ الْإِكْتِفَاءِ . اهـ . تَقْرِير .
 - (٥) الْخَوَارِجُ : فِرْقَةٌ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ ، لَهُمْ مَقَالَةٌ عَلَى حِدَةٍ ، سُمُّوا بِالْخَوَارِجِ ؛ لِخُرُوجِهِمْ عَلَى النَّاسِ .
 - (٦) مَالِكٌ : هُوَ ابْنُ أَنَسٍ ، إِمَامٌ مَذْهَبِ دَارِ الْهَجْرَةِ ، تَوَفِّيَ سَنَةً : (١٧٩هـ) .
- وَالشَّافِعِيُّ : مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ ، إِمَامُ الْمَذْهَبِ ، تَوَفِّيَ سَنَةً : (٢٠٤هـ) بـ (مِصْرَ) .
وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَنْبَلٍ ، إِمَامُ الْمَذْهَبِ ، تَوَفِّيَ سَنَةً : (٢٤١هـ) بـ (بَغْدَادَ) .
وَالْأَوْزَاعِيُّ : عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرٍو ، فَقِيهٌ صَاحِبُ مَذْهَبٍ ، تَوَفِّيَ سَنَةً : (١٥٧هـ) بـ (بَيْرُوتَ) .

لكن يُفَرَّقُ بَيْنَ مَذْهَبِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَمَالِكٍ وَمَنْ بَعْدَهُ ، وَبَيْنَ مَذْهَبِ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ : أَنَّ مَنْ تَرَكَ الْأَعْمَالَ . . خَرَجَ عَنِ الْإِيمَانِ وَدَخَلَ فِي الْكُفْرِ عِنْدَ الْخَوَارِجِ ، وَيَخْرُجُ عَنِ الْإِيمَانِ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ وَلَمْ يَدْخُلْ فِي الْكُفْرِ ، بَلْ هُوَ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ وَلَا كَافِرٍ ، وَيَسْتَحِقُّ الْخُلُودَ فِي النَّارِ ، وَهَذَا عِنْدَهُمْ هُوَ الْقَوْلُ بِالْمَنْزِلَةِ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ ^(١) .

وَعِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَمَالِكٍ وَمَنْ بَعْدَهُ : لَمْ يَخْرُجْ عَنِ الْإِيمَانِ ، بَلْ يُقَطَّعُ بِدُخُولِهِ الْجَنَّةَ وَلَوْ بَعْدَ التَّعْذِيبِ إِنْ لَمْ يَعْفُ اللَّهُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ عِنْدَهُمْ يُطْلَقُ عَلَى أَصْلِ الْإِيمَانِ الْمُنْجِي مِنَ الْخُلُودِ فِي النَّارِ ، وَهُوَ التَّصَدِيقُ فَقَطْ ، أَوْ مَعَ الْإِقْرَارِ عَلَى الْخِلَافِ فِيهِ ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْإِيمَانِ الْكَامِلِ ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْأَعْتِقَادِ وَالْإِقْرَارِ وَالْعَمَلِ ، وَهُوَ الْمَرَادُ مِنْ خَبَرِ : « لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ » ^(٢) . أَي : لَا يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ كَامِلٌ .

وَمِنْ حَدِيثٍ وَفَدِ عَبْدِ الْقَيْسِ ، وَهُوَ : « أَتَذَرُونَنَا مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ ؟ » قَالُوا : اللَّهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : « شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ ، وَأَنْ تُعْطُوا مِنَ الْمَغْنَمِ الْخُمْسَ » ^(٣) .

(١) فِي هَامِشٍ (١) : أَي إِنْ لَمْ يُتَّبَعِ .

(٢) أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤٧٥) فِي الْمَظَالِمِ ، وَمُسْلِمٌ (٥٧) فِي الْإِيمَانِ : بَابُ بَيَانِ نَقْصَانِ الْإِيمَانِ بِالْمَعَاصِي .

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٨٠٩) فِي الْحُدُودِ وَغَيْرِهِ .
(٣) أَخْرَجَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْبُخَارِيُّ (٥٣) فِي الْإِيمَانِ : بَابُ أَدَاءِ الْخُمْسِ ، وَمُسْلِمٌ (١٧) فِي الْإِيمَانِ : بَابُ الْأَمْرِ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ ﷺ وَشَرَائِعِ الدِّينِ .

.....

قَالَ اللَّقَّانِيُّ^(١) : (مُرَادُ مَنْ أَدْخَلَ الْعَمَلَ فِي تَعْرِيفِ الْإِيمَانِ وَمَنْ نَفَاهُ . .
إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ لِمَا عِنْدَ اللَّهِ وَأَحْكَامِ الْآخِرَةِ ، وَأَمَّا أَحْكَامُ الدُّنْيَا . . فَتَرْتَّبُ عَلَى
الْتَّطَبُّقِ بِالشَّهَادَتَيْنِ إِجْمَاعًا) .

تنبيهات [جليلة في العقيدة] :

الأَوَّلُ : قَالَ الرُّوَّائِيُّ : (الْعِلْمُ بِكَوْنِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنَ الْبَشَرِ وَمِنْ
العَرَبِ شَرْطٌ فِي صَحَّةِ الْإِيمَانِ ، فَلَوْ قَالَ شَخْصٌ : أَوْ مِنْ بَرَسَالَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَى
جَمِيعِ الْخَلْقِ ، وَلَكِنْ لَا أَدْرِي أَهْوَى مِنَ الْبَشَرِ أَوْ مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَوْ الْجِنِّ ، أَوْ
لَا أَدْرِي أَهْوَى مِنَ الْعَرَبِ أَوْ الْعَجَمِ . . فَلَا شَكٌّ فِي كُفْرِهِ ؛ لِتَكْذِيبِهِ الْقُرْآنَ^(٢) ،
وإنْكَارِهِ مَا عُلِمَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ) .

نَعَمْ . . يُغْتَفَرُ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْغَبِيِّ ، وَيَجِبُ عَلَى مَنْ عُلِمَ حَالُهُ تَعْلِيمُهُ ، فَلَوْ
جَحَدَ بَعْدَ ذَلِكَ . . حَكَمْنَا بِكُفْرِهِ^(٣) .

(١) اللَّقَّانِيُّ : هُوَ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، الْمَصْرِيُّ ، شَيْخُ الْمَالِكِيَّةِ ، لَهُ شَرْحُ « جَوْهَرَةِ
التَّوْحِيدِ » الْمُسَمَّاةِ : « إِتْحَافُ الْمُرِيدِ » وَغَيْرُهَا ، تُوَفِّيَ سَنَةً : (١٠٧٨ هـ) . أَمَّا
أَبُوهُ فَهُوَ :

إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَسَنِ اللَّقَّانِيِّ وَالِدُ عَبْدِ السَّلَامِ السَّالِفِ ، وَصَاحِبُ
« جَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ » أَبُو الْإِمْدَادِ ، بَرَهَانُ الدِّينِ ، مَاتَ سَنَةً : (١٠٤١ هـ) .

(٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : أَيِ : لِعَدَمِ إِذْعَانِهِ بِمَا صَرَّحَ بِهِ الْقُرْآنُ ، فَيَكْفِي فِي كُفْرِهِ عَدَمُ
إِذْعَانِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُكْذَّبْ ، لَكِنْ إِنَّمَا يُكْفَرُ بَعْدَ التَّعْرِيفِ . اهـ . أَقُولُ : يَدُلُّ عَلَى
ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ [إِبْرَاهِيمَ : ٤]
مَعَ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمُنْذَرِينَ ﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ [الشُّعْرَاءُ : ١٩٥] .

(٣) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : أَيِ : لَمْ يَجْزَمْ بِذَلِكَ ، بَلْ بَقِيَ مُتَرَدِّدًا . اهـ .

[التَّنبِيهُ] الثَّانِي : مِنْ أَنَّ مَعْنَى الْإِسْلَامِ ^(١) : الْإِنْقِيَادُ وَالْأَسْتِسْلَامُ وَالْإِذْعَانُ الظَّاهِرِيُّ ، وَأَنَّ مَعْنَى الْإِيمَانِ : التَّصَدِيقُ ؛ أَيِ : الْأَسْتِسْلَامُ وَالْإِذْعَانُ وَالْقَبُولُ الْبَاطِنِيُّ لِمَا صَدَّقَ بِهِ الْقَلْبُ ^(٢) ، وَعَلَيْهِ فَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ أَوْ مُتَقَارِبٌ ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ مُتَعَلِّقٌ بِالظَّاهِرِ وَالثَّانِي بِالْبَاطِنِ ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ السَّعْدِ فِي « شَرْحِ الْمَقَاصِدِ » ^(٣) : (الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ وَالْإِسْلَامَ وَاحِدٌ ، وَأَنَّ مَعْنَى آمَنْتُ بِمَا جَاءَ بِهِ ﷺ : صَدَّقْتُهُ ، وَمَعْنَى أَسْلَمْتُ لَهُ : سَلَّمْتُهُ ، وَلَا يَظْهَرُ بَيْنَهُمَا كَبِيرُ فَرْقٍ لِرَجُوعِهِمَا إِلَى مَعْنَى الْاعْتِرَافِ وَالْإِنْقِيَادِ وَالْإِذْعَانِ وَالْقَبُولِ) .

وبِالْجُمْلَةِ ^(٤) : لَا يُعْقَلُ مُؤْمِنٌ بِحَسَبِ الشَّرْعِ لَيْسَ بِمُسْلِمٍ وَلَا عَكْسُهُ ، وَهَذَا مُرَادُ الْقَوْمِ بِالتَّرَادُفِ .

وَجُمِعَ أَيْضاً بَيْنَ قَوْلِي الْأَشْعَرِيَّةِ وَالْمَاتَرِيدِيَّةِ بِالتَّرَادُفِ وَعَدَمِهِ : بِأَنَّ مَفْهُومَ الْإِسْلَامِ إِنْ فُسِّرَ بِالْإِنْقِيَادِ الظَّاهِرِيِّ بِمَعْنَى أَمْتِنَالِ الْأَوَامِرِ وَاجْتِنَابِ النَّوَاهِي ،

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : إِنَّ مَعْنَى الْإِسْلَامِ ... إِنْخ) فَالْأَسْتِسْلَامُ الْمَفْهُومُ فِي الظَّاهِرِ مِنَ الْعَمَلِ كَالصَّلَاةِ . . . إِسْلَامٌ ، وَالْأَسْتِسْلَامُ الْوَاقِعُ فِي الْقَلْبِ إِيْمَانٌ ، فَأَعْرَفَ ذَلِكَ ؛ فَإِنَّهُ مَهْمٌ ، وَكِلَاهُمَا أَسْتِسْلَامٌ وَإِذْعَانٌ وَأَنْقِيَادٌ وَرَضَى وَقَبُولٌ . اهـ مَوْلَاهُ .

(٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : لِمَا صَدَّقَ بِهِ الْقَلْبُ) الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ : بِمَا وَقَعَ فِي الْقَلْبِ صِدْقُهُ ؛ لِأَنَّ تَصَدِيقَ الْقَلْبِ عِنْدَهُمْ بِمَعْنَى الْعِلْمِ وَالْإِذْعَانِ ، لَا بِمَعْنَى نَسْبَةِ الصَّدَقِ فِي الْقَلْبِ فَقَطْ ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ بِإِذْعَانٍ وَغَيْرِ إِذْعَانٍ ، بِخِلَافِ التَّصَدِيقِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ بِغَيْرِ إِذْعَانٍ اهـ . مَوْلَاهُ .

(٣) « شَرْحُ الْمَقَاصِدِ » وَ « الْمَقَاصِدُ » كِلَاهُمَا لِسَعْدِ الدِّينِ التَّفْتَازَانِيِّ مَسْعُودِ بْنِ عَمَرَ ، وَأَسْمُ « الْمَقَاصِدِ » هُوَ « مَقَاصِدُ الطَّالِبِينَ » فِي عِلْمِ الْكَلَامِ .

(٤) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : وَبِالْجُمْلَةِ ... إِنْخ) وَعَلَى جَمِيعِ أَقْوَالِ الْأَشْعَرِيَّةِ وَالْمَاتَرِيدِيَّةِ ؛ لَا يَوْجَدُ مُسْلِمٌ إِلَّا وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَعَكْسُهُ . اهـ .

والعمل بمقتضى تلك الأحكام من غير ملاحظة الإذعان والتسليم القلبي . . كان مخالفاً لمفهوم الإيمان ، وإن فُسِّر بالاستسلام والانقياد الباطني بمعنى قبول تلك الأحكام والإذعان لها . . كان متحداً به (انتهى) .

وفي « الإحياء » [١٢١/١] : (أَنَّ الإسلامَ لغةٌ أعمُّ مِنَ الإيمانِ ؛ لِتَعَلُّقِهِ بِالظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ ، وَتَعَلُّقِ الْإِيمَانِ بِالْبَاطِنِ فَقَطْ ، وَأَنَّهُ يُطْلَقُ شَرْعاً : ١- مرادفاً للإيمان ، ٢- وأعمُّ منه ؛ أي : متعلِّقاً بِالظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ ، ٣- ومخالفاً لَهُ ؛ أي : متعلِّقاً بِالظَّاهِرِ فَقَطْ) .

وفي « النبراس » للعلامة إبراهيم بن حسن الكردي : (اعْلَمْ : أَنَّ الإسلامَ أعمُّ مطلقاً مِنَ الإيمانِ لغةً ؛ لِأَنَّ الانقيادَ أعمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ ظاهرياً أَوْ باطنيّاً ، وَالْإِيمَانُ انقيادٌ باطنيٌّ خاصَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ الإذعانُ والتسليمُ لِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ) .

وبينهما عمومٌ وخصوصٌ مِنْ وَجْهِ شَرْعاً ، فيجتمعان فيمن صدَّق بقلبه بجميع ما جاء به النبي ﷺ تصديقاً جازماً ، وأنقاد أنقياداً ظاهراً لأوامر الشرع ونواهيه .

ويوجدُ الإيمانُ بلا إسلامٍ فيمن صدَّق بقلبه تصديقاً جازماً بما جاء به النبي ﷺ وأخترتهُ المنيَّةُ قَبْلَ أَنْ يَعْمَلَ عملاً ، وَقَبْلَ التَّنَطُّقِ بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ ، وفيمن صدَّق بقلبه وَلَمْ يَتَلَفَّظْ بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ مع القدرة عليها لا على وجه الإباء والامتناع عند الأشعري والماتريدي وعلى رواية عن أبي حنيفة .

ويوجدُ الإسلامُ - أي : في أحكام الدنيا فقط - بدون الإيمان في المنافي ؛ فَإِنَّهُ مُسْلِمٌ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا غَيْرُ مُؤْمِنٍ وَغَيْرُ نَاجٍ فِي الآخِرَةِ ، بل هو في الدِّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ، ضدُّ^(١) مَنْ صدَّق بقلبه وَلَمْ يَنْتَقِ بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ مِنْ غَيْرِ

(١) كذا في (ب) ، وفي الأصل (و) (أ) : في الدِّرَكِ الْأَسْفَلِ ضدُّ . كما أخبر بذلك =

إِبَاءٍ ؛ فَإِنَّهُ لَا تَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمُسْلِمِينَ فِي الدُّنْيَا بِلِ أَحْكَامِ الْكُفَّارِ ، وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِمَّا بَعْدَ الْعَذَابِ إِنْ لَمْ يُغْفَ عَنْ مَعْصِيَتِهِ بِتَرْكِ الثُّطُقِ بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ ، أَوْ بغيرِهِ^(١) إِنْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ) . اِنْتَهَى .

وَفِي « تَفْسِيرِ » الْبَغَوِيِّ^(٢) وَالْخَازَنِ^(٣) وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْمَفْسِّرِينَ وَكَلَامِ غَيْرِهِمْ نَحْوُ ذَلِكَ .

وَقَدْ عَلِمْتَ مِمَّا قَرَّرْنَاهُ : أَنَّهُمْ جَعَلُوا كَلَامَ مِنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ بِمَعْنَى الْأَنْقِيَادِ وَالْاسْتِسْلَامِ وَالْإِذْعَانِ ، وَأَنَّ الْإِسْلَامَ أَعْمُ مِنَ الْإِيمَانِ لُغَةً ، وَأَمَّا شَرْعًا . . فَيَكُونُ مُرَادِفًا لَهُ وَأَعْمُ مِنْهُ وَمُخَالِفًا لَهُ ؛ أَيِ : يَخْتَصُّ بِالْأَنْقِيَادِ الظَّاهِرِيِّ ؛ أَيِ : بِشَرِطِ الْإِذْعَانِ الْبَاطِنِيِّ .

وَفِي « الْفَتْحِ الْمُبِينِ » [ص/٦٢] لِلْعَلَّامَةِ أَبِي حَجَرٍ : أَنَّ الْإِسْلَامَ يُطْلَقُ عَلَى الْأَعْمَالِ^(٤) شَرْعًا ، كَمَا يُطْلَقُ عَلَى الْأَنْقِيَادِ لُغَةً وَشَرْعًا ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ يُطْلَقُ عَلَيْهِمَا^(٥) شَرْعًا بِأَعْتِبَارِ أَنَّهُ يُتَعَلَّقُ بِهِمَا .

[الْتَنْبِيْهُ] الثَّلَاثُ : رَجَّحَ جَمْهُورُ الْأَشَاعِرَةِ : أَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ ، وَبِهِ

= تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الْمُتَنَفِّقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ﴾ [النساء : ١٤٥] .

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ : (أَيِ الْعَذَابِ) .

(٢) الْبَغَوِيُّ : هُوَ الْحُسَيْنُ بْنُ مَسْعُودٍ الْفَرَّاءُ ، أَبُو مُحَمَّدٍ ، أَلْتَمَوْفَى سَنَةَ : (٥١٦ هـ) ، وَتَفْسِيرُهُ هُوَ : « مَعَالِمُ التَّنْزِيلِ » ، وَلَهُ فِي الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ : « شَرْحُ الشُّنَّةِ » .

(٣) الْخَازَنُ : هُوَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبَغْدَادِيِّ الشَّهِيرُ ، عَلَاءُ الدِّينِ ، أَلْتَمَوْفَى سَنَةَ : (٧٢٥ هـ) وَكُتَابُهُ هُوَ : « لُبَابُ التَّأْوِيلِ فِي مَعَانِي التَّنْزِيلِ » .

(٤) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : كَمَا فِي الْحَدِيثِ وَهُوَ : مَا الْإِسْلَامُ ؟ فَقَالَ : « أَنْ تَشْهَدَ . . . » إلخ ، فَفَسَّرَهُ بِالْأَعْمَالِ . اهـ .

(٥) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : أَيِ : الْإِيمَانُ وَالْأَعْمَالُ ، لَعَلَّ مُرَادَهُ بِالْإِيمَانِ هُنَا : الْأَنْقِيَادَ .

قَالَ أَلْفَقَهَاءُ وَالْمُحَدِّثُونَ وَالْمُعْتَزِلَةُ ، حَتَّى قَالَ الْبَخَارِيُّ^(١) : لَقِيتُ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفِ رَجُلٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ يَخْتَلِفُ فِي أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ ، وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ^(٢) ، مُحْتَجِّينَ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الثَّقَلِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢] . ﴿لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤] .
﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٢] .

وَحَدِيثُ أَبِي عَمْرٍ ؛ قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ . . . الْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ ؟ قَالَ :
« نَعَمْ . . . يَزِيدُ حَتَّى يُدْخِلَ صَاحِبَهُ الْجَنَّةَ ، وَيَنْقُصُ حَتَّى يُدْخِلَ صَاحِبَهُ
النَّارَ »^(٣) .

وَعَنْ عَمْرِو وَجَابِرٍ مَرْفُوعًا : « لَوْ وُزِنَ إِيمَانُ أَبِي بَكْرٍ بِإِيمَانِ هَذِهِ الْأُمَّةِ . .
لَرَجَعَ بِهِ »^(٤) وَغَيْرِ ذَلِكَ .

- (١) الْبَخَارِيُّ : هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، حَبْرُ الْإِسْلَامِ ، جَبَلُ حِفْظٍ ، أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ صَاحِبُ «الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» ، تُوْفِيَ سَنَةَ : (٢٥٦هـ) بـ (سَمَرْقَنْدَ) .
(٢) قَالَ الْحَافِظُ فِي « أَلْفَتْحِ » (١ / ٦١) : رَوَى أَبُو الْقَاسِمِ اللَّالِكَايُ فِي « كِتَابِ الشُّنَّةِ » بِسَنَدِهِ الصَّحِيحِ عَنِ الْبَخَارِيِّ قَالَ : لَقِيتُ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفِ رَجُلٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِالْأَمْصَارِ ، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ يَخْتَلِفُ فِي أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ ، وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ .
(٣) لَمْ أَجِدْهُ عَنِ أَبِي عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، لَكِنْ أَخْرَجَ نَحْوَهُ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبِي مَاجَةَ (٧٥) مُوقُوفًا ، وَقَبْلَهُ كَذَلِكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (٧٤) ، لَكِنْ فِي سَنَدِ هَذَا الْحَدِيثِ ضَعْفٌ .

وَابْنُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا صَحَابِيَّ مَشْهُورٌ ، أَحَدُ الْعِبَادَةِ ، مَسْنَدُهُ (١٦٣٠) حَدِيثًا تُوْفِيَ سَنَةَ : (٩٣هـ) بـ (مَكَّة) .

- (٤) أَخْرَجَهُ عَنْ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي « الشُّعَبِ » (٣٦) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ مِنْ قَوْلِهِ ، وَهُوَ عِنْدَ أَبِي الْمُبَارَكِ فِي « الزُّهْدِ » وَمَعَاذِ بْنِ الْمُنْثَى فِي =

وَمِنَ الْعَقْلِ : بَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَفَاوَتْ . . لَكَانَ إِيمَانُ أَحَادِ الْأُمَّةِ بِلِ الْمُنْهَمَكِينَ فِي
الْمَعَاصِي مَسَاوِيًا لِإِيمَانِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ ، وَالْمَسَاوَاةُ بَاطِلَةٌ ، فَكَذَا عَدَمُ
تَفَاوُتِهِ .

وَقَالَ جَمَاعَةٌ - مِنْهُمْ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ ، وَجَمْعٌ مِنْ
الْأَشَاعِرَةِ - : الْإِيمَانُ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ ؛ لِأَنَّهُ أَسْمٌ لِلتَّصَدِيقِ الْبَالِغِ حَدِّ
الْجَزْمِ ، وَلَوْ نَزَلَ عَنْهُ . . لَكَانَ ظَنًّا أَوْ شَكًّا ، وَذَلِكَ كُفْرٌ لَا إِيمَانَ .
وَأُجِيبَ : بِأَنَّ الْمُرَادَ يَنْقُصُ بَحِثُ تَعْتِيرِهِ الشُّبْهَ لَا بَحِثُ يَدْخُلُهُ الظَّنُّ ؛ لِأَنَّ
مَرَاتِبَ الْيَقِينِ مُتَفَاوِتَةٌ إِلَى :

- ١- عِلْمُ الْيَقِينِ ؛ وَهُوَ : إِدْرَاكُ الشَّيْءِ بِالذَّلِيلِ .
- ٢- وَإِلَى عَيْنِ الْيَقِينِ ؛ وَهُوَ : إِدْرَاكُ الشَّيْءِ بِالْمُشَاهَدَةِ .
- ٣- وَإِلَى حَقِّ الْيَقِينِ ؛ وَهُوَ : إِدْرَاكُ الشَّيْءِ بِالْمُشَاهَدَةِ وَالْمُبَاشَرَةِ .

= « زِيَادَاتِ مُسْنَدٍ » مُسَدَّدٍ . وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَبُو عَدِيٍّ فِي تَرْجُمَةِ عَيْسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ،
وَفِيهِ : « بِإِيمَانِ النَّاسِ » ، وَعَنِ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعاً الدَّيْلَمِيُّ فِي « مُسْنَدِ
الْفَرْدَوْسِ » بِإِظْهِهِ ، وَفِي سُنَنِهِ عَيْسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلِيمَانَ وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَلَمْ يَنْفَرِدْ
بِهِ ، فَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو عَدِيٍّ مِنْ طَرِيقٍ غَيْرِهِ ، وَلَهُ شَاهِدٌ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
مَرْفُوعاً فِي « السُّنَنِ » : أَنَّ رَجُلًا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ . . كَأَنَّ مِيزَانًا نَزَلَ مِنْ
السَّمَاءِ . . الْحَدِيثُ . اهـ مُلَخَّصًا مِنْ « الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ » (٩٠٨) .

وَعمر بن الخطاب رضي الله عنه ، أمير المؤمنين ، وأحد العشرة ، لقبه ﷺ
بِالْفَارُوقِ ، تُوْفِيَ شَهِيداً سَنَةً : (٢٣ هـ) بـ (المَدِينَةُ) وَمُسْنَدُهُ (٥٣٧) حَدِيثًا .

وَجَابِرٌ : هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَرَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَبُو مُحَمَّدٍ ، تُوْفِيَ سَنَةً :
(٧٨ هـ) بـ (المَدِينَةُ) ، وَمُسْنَدُهُ (١٥٤٠) حَدِيثًا .

.....

ولا شكَّ أَنَّ الْأَوَّلَ يُمكنُ أَنْ تعتريةُ الشُّبُهَةِ ثُمَّ يُزيلُها بالدَّلِيلِ ، بخلافِ
الْآخِرِينَ لا يُمكنُ أَنْ تعتريةُ شُبُهَةٍ ، ولذا قالَ سَيِّدُنَا عَلِيُّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ :
(لَوْ كُشِفَ الْغِطَاءُ . . ما أزدَدْتُ يَقِيناً)^(١) .

وبما تَقَرَّرَ عُلِمَ أَنَّ ما ذُكِرَ مِنَ الزِّيَادَةِ والنَّقْصِ راجعٌ إلى ذاتِ الْإِيْمَانِ الَّذِي
هوَ التَّصْديقُ ، لا إلى أمرٍ خارجٍ عنه ؛ كزِيادَةِ ثمرتِهِ وإِشراقِ نورِهِ في الْقَلْبِ ،
كما قالَهُ أَهْلُ الْقَوْلِ بعدمِ زِيادَتِهِ .

وأَعْلَمُ : أَنَّ محلَّ دُخُولِ النَّقْصِ في الْإِيْمَانِ على الْقَوْلِ بِهِ في غيرِ الْأَنْبياءِ
وَالْمَلائِكَةِ ، أَمَّا هُمْ . . فلا يَدْخُلُ النَّقْصُ على إِيْمَانِهِمْ ، بل إِيْمَانُ الْأَنْبياءِ يَزِيدُ
ولا يَنْقُصُ ، وإِيْمَانُ الْمَلائِكَةِ لا يَزِيدُ^(٢) ولا يَنْقُصُ .

والصَّحِيحُ : أَنَّ الْإِيْمَانَ مخلوقٌ ، خلافاً لِلْحَنِيفِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا التَّصْديقُ
بِالْقَلْبِ ، أو معَ الإِقْرارِ بكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ ، وكلاهُما فِعْلٌ الْعَبْدِ وهوَ مخلوقٌ لله
تعالى أنْفاقاً ، وَأَنَّهُ يَجوزُ دُخُولُ الاستِثْناءِ في الْإِيْمَانِ ، فيقولُ : أَنَا مؤْمِنٌ إِنْ
شاءَ اللهُ ؛ حيثُ لَمْ يَكُنِ الشَّكُّ فيهَ حالاً ، بل يَقصُدُ تَرْكَ تَرْكِيةِ النَّفْسِ أوِ الشَّيْءِ
والتَّعْظِيمَ ، أوِ الشَّكَّ في الْخاتِمَةِ وَالْمَالِ ، وهذا مذهبُ الْجُمْهُورِ مِنَ السَّلَفِ
وَالْخَلَفِ ، وَتَرْكُهُ أَوَّلَى . وَالْإِيْمَانُ باقٍ حُكْماً في حالِ النَّوْمِ وَالْغَفْلَةِ وَالْمَوْتِ ؛

(١) هذا قولُ عَلِيِّ الْخَتَنِ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ مشهورٌ عنه ، وَلَمْ أَقِفْ عليه ، وهو ابنُ عَمِّ
رسولِ الله ﷺ ، وزوجُ البتول ، وأبو الحسن والحسين ، له (٥٨٦) حديثاً ، توفي
سنة : (٤٠ هـ) شهيداً .

(٢) في هامشِ الْأَصْلِ : (قوله : لا يَزِيدُ . . إلخ) . قالَ الزَّرْكَشِيُّ : إِيْمَانُ الْمَلائِكَةِ يَزِيدُ
ولا يَنْقُصُ كَالْأَنْبياءِ ، وكذا قالَ أَلْجَوْرِيُّ في « حاشيةِ الْجَوْهَرَةِ » : ذَكَرَ الشَّيْخُ عَلِيُّ
الْأَجْهَرِيُّ : أَنَّ إِيْمَانَ الْمَلائِكَةِ يَزِيدُ ولا يَنْقُصُ . قالَ أَلْجَوْرِيُّ : وهوَ خلافُ
الْمَشْهُورِ . اهـ .

اللَّذِينَ رَتَّبَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى وُجُودِهِمَا

لأنَّ الثَّابِتَ الَّذِي لَمْ يَطْرَأْ عَلَيْهِ مَا يُغَيِّرُهُ بِالْأَخْتِيَارِ .. فِي حُكْمِ الْبَاقِي الَّذِي لَمْ يُضَادِدْ ، فَالشَّارِعُ نَزَلَ الْمَعْدُومَ - الَّذِي لَمْ يَكْتَسِبِ الْمَكْلَفُ بِأَخْتِيَارِهِ مَا يَنَافِيهِ - مَنزِلَةَ الْمَوْجُودِ ، كَمَا نَزَلَ الْمَوْجُودَ - الَّذِي أَكْتَسَبَ الْمَكْلَفُ بِأَخْتِيَارِهِ مَا يَنَافِيهِ - مَنزِلَةَ الْمَعْدُومِ ؛ كَتَصْدِيقِ مَنْ شَدَّ الزُّنَارَ ، أَوْ سَجَدَ لَصْنِمٍ أَخْتِيَارًا .

وَجَزَمَ الْبَاقِلَانِيُّ^(١) : أَنَّ الثُّبُوتَ بَاقِيَةٌ بَعْدَ الْمَوْتِ حُكْمًا .

وَأَخْتَلَفَ فِي الْوَصْفِ بِالْإِسْلَامِ : فَرَجَّحَ الشَّيْطُوطِيُّ^(٢) أَنَّهُ مُخْتَصِّصٌ بِهَذِهِ الْأُمَّةِ ، وَأَعْتَمَدَ الرَّمْلِيُّ عَدَمَ اخْتِصَاصِهِ بِهَا^(٣) .

ثُمَّ وَصَفَ الْمُصَنِّفُ الْإِسْلَامَ وَالْإِيمَانَ بِقَوْلِهِ :

(اللَّذِينَ) : مَثَلُ (الَّذِي) ، وَيَجِبُ لَهُ لَأَمَانٍ فَرْقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الَّذِينَ الَّذِي هُوَ جَمْعٌ^(٤) .

(رَتَّبَ اللَّهُ تَعَالَى) اخْتِيَارًا مِنْهُ ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْوَجُوبِ ؛ إِذْ لَا حُكْمَ لغيرِهِ وَلَا حَقٌّ عَلَيْهِ لِأَحَدٍ .

(عَلَى وُجُودِهِمَا) فِي الشَّخْصِ الَّذِي وَفَّقَهُ لَهُمَا .

(١) الْبَاقِلَانِيُّ : هُوَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الطَّيِّبِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ جَعْفَرٍ ، قَاضٍ ، مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ الْكَلَامِ ، ائْتَمَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ الْأَشَاعِرَةِ ، كَانَ جَيِّدَ الْأَسْتِنَابِ سَرِيعَ الْجَوَابِ ، لَهُ مَوْلُفَاتٌ شَهِيرَةٌ ، تَوَفِّيَ سَنَةً : (٤٠٣ هـ) عَنْ عُمَرِ (٦١) سَنَةً .

(٢) الشَّيْطُوطِيُّ : هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ، جَلَالُ الدِّينِ ، الْحَافِظُ ، الْمُتَفَنُّ ، الْعَلَمَةُ ، الْمُجْتَهِدُ ، الْمَتَوَفَّى سَنَةً : (٩١١ هـ) ، صَاحِبُ الْمَوْلُفَاتِ الْكَثِيرَةِ الشَّهِيرَةِ .

(٣) يَدُلُّ لَهُ عُمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ [آلِ عِمْرَانَ : ١٩] وَغَيْرِهَا .

(٤) خَشْيَةُ الْوُقُوعِ فِي اللَّبْسِ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ .

الْخُلُودَ فِي دَارِ السَّلَامِ ، وَعَلَى فَقْدِهِمَا الْخُلُودَ فِي دَارِ الْإِنْتِقَامِ .

(الْخُلُودَ) أَي : أَبْقَاءَ وَالْإِسْتِمْرَارَ لِذَلِكَ الشَّخْصِ فَضْلاً وَكُرمَ مِنْهُ تَعَالَى .

(فِي دَارِ السَّلَامِ) أَي : الْجَنَّةِ ، سَمَّيْتُ بِذَلِكَ لِسَلَامَةِ أَهْلِهَا مِنْ كُلِّ مَكْرُوهٍ ، لَا يَمْسُهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمْسُهُمْ فِيهَا لُغُوبٌ^(١) .

(و) رَتَّبَ اللَّهُ تَعَالَى عِدْلاً مِنْهُ (عَلَى فَقْدِهِمَا) مِنَ الشَّخْصِ الَّذِي خَذَلَهُ لِحُكْمِ إِلَهِيَّةِ قَصْرِتِ الْعُقُولُ عَنْ إدْرَاكِهَا . (الْخُلُودَ) أَي : الْإِسْتِمْرَارَ الْمُؤَبَّدَ لِذَلِكَ الشَّخْصِ . (فِي دَارِ الْإِنْتِقَامِ) : وَهِيَ النَّارُ ، سَمَّيْتُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَنْتَقِمُ بِهَا مِنَ الْكَفَّارِ ، وَكَذَا مَمَّنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْعُصَاةِ مِنْ أَهْلِ كُلِّ كَبِيرَةٍ ، وَلَوْ وَاحِداً .

وَلَمَّا كَانَ الْمَقْصُودُ بِهَذَا الْكِتَابِ بَيَانُ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ . . أَتَى الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا مِنْ حَدِيثِ جَبْرِيلَ ، وَصَدَّرَهُ كَمَا فِي «الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ»^(٢) عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : نَصَبٌ) أَي : تَعَبٌ . (و) قَوْلُهُ : لُغُوبٌ) أَي : كِلَالٌ . وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا : أَنَّ النَّصَبَ نَفْسُ الْمَشَقَّةِ ، وَاللُّغُوبُ : مَا يَحْدُثُ مِنْهُ مِنَ الْفَتُورِ . اهـ . أَخَذَ الْمَصْنُفُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾ [فاطر : ٣٥] .

(٢) بَأَن جَعَلَهُ الْحَدِيثَ الثَّانِي ، لَكِنْ سَمَّاها النَّوَاوِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْبُخَارِيِّ (ص/ ١١٧) : «الْأَرْبَعِينَ فِي مَبَانِي الْإِسْلَامِ وَقَوَاعِدِ الْأَحْكَامِ» ، وَفَرَّغَ مِنْ تَأْلِيفِهِ يَوْمَ الْخَمِيسِ (١٩) جُمَادَى الْأُولَى (٦٦٨ هـ) .

وَالنَّوَاوِيُّ : هُوَ يَحْيَى بْنُ شَرَفٍ ، أَبُو زَكَرِيَّا عَلَّامَةُ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ وَاللُّغَةِ ، مُحَرَّرُ الْمَذْهَبِ ، صَاحِبُ التَّأْلِيفِ النَّافِعَةِ الْمُفِيدَةِ ، تَوَفَّى عَزَباً سَنَةً : (٦٧٦ هـ) . وَدُفِنَ بِقَرْيَتِهِ (نَوَى) مِنْ مَحَافِظَةِ دِرْعَا فِي الْجُمْهُورِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ الشُّورِيَّةِ .

(بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ - أَي : مَلَكٌ ، وَهُوَ جِبْرِيلُ فِي صُورَةِ رَجُلٍ - شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ - أَي : لَمْ يَكُنْ فِي صُورَةِ دِحْيَةِ الْكَلْبِيِّ ^(١) الْمَعْرُوفِ لَهُمْ ، الَّذِي كَانَ يَأْتِي فِيهَا غَالِبًا ، وَكَانَ دِحْيَةً مِنْ أَحْسَنِ الصَّحَابَةِ وَجْهًا - حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، أَي : بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى مَا هُوَ الْمَطْلُوبُ مِنَ الْمُتَعَلِّمِ - فَاسْتَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ ، وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى فِخْذَيْهِ ^(٢)) لَمَّا كَانَ بَيْنَهُمَا مِنْ مَزِيدِ الْوُدِّ وَالْأَنْسِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَادَةً الْمُتَعَلِّمِ .

وَفِي الْحَدِيثِ : إِشَارَةٌ إِلَى سُنَّةِ الْبَيَاضِ مِنَ الثِّيَابِ عِنْدَ لِقَاءِ الرُّؤَسَاءِ وَالْجُلُوسِ فِي الْمَحَافِلِ ^(٣) ، لَكُنْ فِي الْعِيدِ مَا كَانَ أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ مِنْ بَيَاضٍ أَوْ غَيْرِهِ هُوَ الْأَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ فِيهِ إِظْهَارُ النُّعْمَةِ .

وَقَالَ سُلْطَانُ الْعُلَمَاءِ الشَّيْخُ عَزُّ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ ^(٤) : لَا بَأْسَ بِلِبَاسِ شِعَارِ الْعُلَمَاءِ لَهُمْ لِيُعَرَفُوا فَيُسْأَلُوا ؛ فَإِنِّي كُنْتُ مُخْرِمًا وَأَنْكَرْتُ عَلَى جَمْعِ مُخْرِمِينَ فِيمَا أَخْلَوْا بِهِ مِنْ آدَابِ الطَّوَافِ ، فَلَمْ يَقْبَلُوا ، فَلَمَّا لَبَسْتُ ثِيَابَ الْفُقَهَاءِ وَأَنْكَرْتُ عَلَيْهِمْ . . قَبِلُوا وَأَطَاعُوا .

(١) دِحْيَةُ بْنُ خَلِيفَةَ بْنِ فَرُوهَ بْنِ فَضَالَةَ ، صَحَابِيُّ جَلِيلٌ ، بَعَثَهُ ﷺ بِرِسَالَتِهِ إِلَى قَيْصَرَ ، وَحَضَرَ كَثِيرًا مِنْ أَلْوَقَائِعِ ، نَزَلَ (دِمَشْقَ) وَكَانَ جَمِيلًا ، وَعَاشَ إِلَى خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ ، تَوَفَّى نَحْوَ سَنَةٍ : (٤٥ هـ) . وَدُفِنَ فِي (أَلْمَزَّة) وَقَبْرُهُ مَشْهُورٌ فِي جَبَّانَتِهَا .

(٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : أَيِ فِخْذَي النَّبِيِّ ﷺ كَمَا فِي « الْفَتْحِ الْمُبِينِ » (ص / ٦٠) .

(٣) فِي هَامِشِ (ب) : (أَي : فِي مَجَامِعِ النَّاسِ) . وَكِلَاهُمَا بِمَعْنَى .

(٤) عَزُّ الدِّينِ : هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ ، السَّلْمِيُّ الدَّمَشْقِيُّ ، الشَّافِعِيُّ ، فَقِيهٌ ، خَطِيبٌ ، شَافِعِيٌّ ، بَلَغَ رَتَبَةَ الْأَجْتِهَادِ ، إِمَامٌ عَصَرِهِ ، لَمْ يَرِ مِثْلَ نَفْسِهِ ، لَهُ مَوْلاَتَانِ قِيَمَةٌ ، تَوَفَّى بِ (مِصْرَ) سَنَةً : (٦٦٠ هـ) .

جَاءَ جِبْرِيلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ :

وَلَمَّا كَانَ الرَّجُلُ الَّذِي فِي الْحَدِيثِ هُوَ جِبْرِيلُ . . صَرَخَ بِهِ الْمَصْنُفُ فَقَالَ :
(جَاءَ جِبْرِيلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ) أَي : جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَهُوَ أَسْمُ سُرْيَانِيٍّ
مَعْنَاهُ : عَبْدُ اللَّهِ^(١) ، وَهُوَ أَفْضَلُ الْمَلَائِكَةِ^(٢) ، ثُمَّ مِيكَائِيلُ ، ثُمَّ إِسْرَافِيلُ ، ثُمَّ
عِزْرَائِيلُ ، وَجِبْرِيلُ أَمِينُ الْوَحْيِ ، وَصَاحِبُ الشَّدَّةِ ، وَقَدْ وَصَفَهُ اللَّهُ بِالْقُوَّةِ فِي
قَوْلِهِ : ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾ [النجم: ٥] . كَانَ مِنْ قُوَّتِهِ أَنَّهُ أَقْتَلَعَ قَرِيَّاتِ قَوْمِ
لُوطٍ^(٣) مِنْ أَلْمَاءِ الْأَسْوَدِ وَحَمَلَهَا عَلَى جَنَاحِهِ وَرَفَعَهَا إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ قَلَبَهَا ، وَأَنَّهُ
صَاحِبُ صَيْحَةٍ بِشُمُودَ فَأَصْبَحُوا جَائِمِينَ^(٤) ، وَكَانَ هَبُوطُهُ مِنَ السَّمَاءِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ
وَصُعُودُهُ أَسْرَعُ مِنْ طَرْفَةِ عَيْنٍ ، وَيُقَالُ لَهُ - كَمَا فِي «الْبَخَارِيِّ» [٣] وَ«مُسْلِمٍ»
[١٦٠] - : النَّامُوسُ^(٥) .

- (١) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٦/٥) ، وَفِي هَامِشِ نَسْخَةٍ (ب) : وَقِيلَ :
عَبْدُ الْجَبَّارِ .
- (٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : وَهُوَ أَفْضَلُ الْمَلَائِكَةِ) وَفِي «الْفَتَاوَى الْحَدِيثِيَّةِ» لِابْنِ
حَجَرٍ : أَكْثَرُ الْأَدَلَّةِ عَلَى أَفْضَلِيَّةِ إِسْرَافِيلَ .
- وَفِي (ب) : اِخْتَلَفَتْ الْأَوَّلِيَّةُ فِي الْأَفْضَلِيَّةِ بَيْنَ جِبْرِيلَ وَإِسْرَافِيلَ ، وَأَكْثَرُهَا
عَلَى أَفْضَلِيَّةِ إِسْرَافِيلَ .
- (٣) لُوطٌ : هُوَ النَّبِيُّ ابْنُ هَارَانَ بْنِ تَارَحَ ، ابْنِ أَخٍ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ، خَرَجَ
مُهَاجِرًا مَعَ عَمِّهِ ، وَأُرْسِلَ إِلَى (سَدُومَ) مِنْ (الْأُرْدُنِّ) ، وَقَدْ انْتَصَرَ اللَّهُ لَهُ بِإِهْلَاكِ
مَكْدِيهِهِ ، وَاسْتَجَابَ دَعْوَتَهُ .
- (٤) قَالَ تَعَالَى عَنْ حِكَايَةِ شَأْنِهِمْ : ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ
جَائِمِينَ * كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ﴾ [هود: ٦٧-٦٨] .
- (٥) النَّامُوسُ فِي اللُّغَةِ : صَاحِبُ سَرِّ الْخَيْرِ ، يُقَالُ : نَمَسْتُ السَّرَّ أَنْمُسُهُ ؛ أَي : كَتَمْتُهُ ،
وَالْجَاسُوسُ : صَاحِبُ سَرِّ الشَّرِّ .

قَالَ الْجَلَالُ^(١) : وَوَرَدَ أَنَّهُ يُحْضَرُ كُلَّ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ ﷺ وَمَا أَشْهَرَ أَنَّهُ لَا يَنْزِلُ بَعْدَ مَوْتِهِ ﷺ لَا أَصَلَ لَهُ .

وَيُرْوَى : أَنَّهُ نَزَلَ عَلَى آدَمَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ مَرَّةً ، وَعَلَى نُوحٍ خَمْسِينَ مَرَّةً ، وَعَلَى إِدْرِيسَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ، وَعَلَى إِبْرَاهِيمَ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ مَرَّةً ، وَعَلَى مُوسَى أَرْبَعَ مِائَةٍ مَرَّةً ، وَعَلَى عِيسَى عَشَرَ مَرَّاتٍ^(٢) ، وَعَلَى مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ وَآلِهِمْ وَسَلَّمَ - أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ أَلْفَ مَرَّةً .

(يَا مُحَمَّدُ) : نَادَاهُ بِأَسْمِهِ كَأَجْلَافِ الْبَوَادِي مَعَ أَنَّهُ يَحْرُمُ نَدَاؤُهُ بِأَسْمِهِ لَآيَةً : ﴿ لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرُّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا ﴾ [النور: ٦٣] .

- إِمَّا لِأَنَّهُ كَانَ قَبْلَ التَّحْرِيمِ .

- وَإِمَّا أَنَّ الْحَرَمَةَ فِي ذَلِكَ لَا تَدْخُلُ فِيهَا الْمَلَائِكَةُ .

- وَإِمَّا أَنَّهُ قَصَدَ مَزِيدَ التَّعْمِيَةِ عَلَيْهِمْ فَنَادَاهُ كَأَجْلَافِ الْعَرَبِ بِقَوْلِهِ : يَا مُحَمَّدُ .

(١) الْجَلَالُ : لِقَبِّ لِكَثْرَتَيْنِ ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ : عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الشَّيْطَوِيُّ ، السَّالِفُ الذِّكْرُ قَرِيبًا .

(٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : وَعَلَى عِيسَى عَشَرَ مَرَّاتٍ) ؛ لَا يَنَافِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَآيَازُنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ ﴾ [البقرة: ٢٥٣] بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ جَبْرِيلُ ، وَأَنَّهُ لَا يَفَارِقُهُ ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْمَفَارَقَةِ تَحْمِلُ عَلَى الْحِفْظِ لَهُ ، وَالتَّزْوِيلُ الْمَذْكُورُ عَلَى إِتْيَانِهِ لَهُ بِالْوَحْيِ . اهـ .

نُوحٌ : أَحَدُ أُولَى الْعِزْمِ مِنَ الرُّسُلِ ، مَكَثَ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ، وَلَمْ يُمْرُمْ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ ، فَأَخَذَ اللَّهُ قَوْمَهُ بِالطُّوفَانِ وَنَجَّاهُ وَمَنْ آمَنَ مَعَهُ فِي السَّفِينَةِ .

إِدْرِيسُ : أَوَّلُ الْأَنْبِيَاءِ بَعْدَ آدَمَ ﷺ ، وَذَكَرَ فِي الْقُرْآنِ مَرَّتَيْنِ : فِي سُورَةِ مَرْيَمَ [الآية: ٥٦] . وَفِي سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ [الآية: ٨٥] .

أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ؟ فَقَالَ : « الْإِسْلَامُ : أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، »

[أركان الإسلام]

(أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ) أي : عن حقيقته الشرعية ؛ بدليل رواية أبي هريرة : « مَا الْإِسْلَامُ »^(١) ؟ و (ما) : لا يُسألُ بها إلا عن حقائق الأشياء ، ومَرَّ أَنَّ الْإِسْلَامَ يُطْلَقُ شَرْعاً عَلَى الْأَنْقِيَادِ وَعَلَى نَفْسِ الْأَعْمَالِ لِذِلَالَتِهَا عَلَى الْأَنْقِيَادِ الظَّاهِرِيِّ ؛ وَلِذَا فُسِّرَ بِهَا^(٢) .

(فَقَالَ) أي : النَّبِيُّ ﷺ : (الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ) أي : تُقِرَّ وَتُذَعِّنَ (أَنْ) - بفتح [همزة] - (أَنْ) الْأُولَى وَالثَّانِيَةَ ، وَالْأُولَى مُصَدِّقَةٌ ، وَالثَّانِيَةُ مُخَفِّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَأَسْمُهَا مَحْذُوفٌ ضَمِيرِ الشَّأْنِ ؛ أَي : أَنَّهُ ، وَخَبَرُهَا جَمْلَةٌ .

(لَا إِلَهَ) أي : معبودٌ بحق ، و (إِلَهَ) : أَسْمُ (لَا) وَخَبَرُهَا مَحْذُوفٌ ؛ أَي : لَا مَعْبُودَ بِحَقٍّ مَوْجُودٍ (إِلَّا اللَّهُ) برفع [لفظ] الْجَلَالَةِ بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي الْخَبَرِ الْمَقْدَّرِ بِمَوْجُودٍ ، وَيَصِحُّ نَصْبُهُ عَلَى الْأَسْتِثْنَاءِ .

(وَ) تَشْهَدَ (أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ) أي : مَرَّسَلٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى الْإِنْسِ وَالْجِنِّ إِجْمَاعاً ، وَإِلَى الْمَلَائِكَةِ رِسَالَةً تَكْلِيفٍ لَا تَشْرِيفٍ فَقَطْ ، كَمَا رَجَّحَهُ التَّقِيُّ الشُّبَكِيُّ^(٣) وَغَيْرُهُ . وَأَعْتَمَدَهُ الْعَلَامَةُ أَبُو حَجَرٍ ، قَالَ : وَالْحَقُّ تَكْلِيفُهُمْ

(١) أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّسَائِيُّ فِي « الْمَجْتَبَى » (٤٩٩١) فِي الْإِيمَانِ وَشُرَائِعِهِ ، وَأَبْنُ مَاجَهَ (٦٤) فِي الْمَقْدَمَةِ .

(٢) جَاءَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : فُسِّرَ بِهَا) ، أَي : بِأَحَدِ مَعْنَيْهِ الشَّرْعِيَّةِ وَهُوَ الْأَعْمَالُ . اهـ .

(٣) التَّقِيُّ الشُّبَكِيُّ : عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْكَافِي ، أَلْتَوَفَى سَنَةَ : (٧٥٦ هـ) ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي =

.....

بالطاعات العملية دون نحو الإيمان ؛ فإنه ضروري فيهم ، فالتكليف به
تحصيل حاصل .

وَأَلْفَ الْجَلَالِ^(١) رسالة في ذلك سمّاها : « تزيين الأرائك في إرسال النبي
عليه السلام إلى الملائك » ورجّح بعثته إليهم وإلى الخور العين والولدان ،
قال : (ولعلّ من جملة فوائد الإسراء ودخوله الجنة تبليغ من في السماوات من
الملائكة ، ومن في الجنان من الخور والولدان ، ومن في البرزخ من الأنبياء
رسالته ؛ ليؤمنوا به في زمنه مشافهة بعد أن كانوا مؤمنين به^(٢) قبل وجوده) .

وصرّح السبكي : بأنه مرسل لجميع الأنبياء ، وأنه نبئهم ورسول من الله
إليهم ، وأستدلّ بحديث : « كُنْتُ نَبِيًّا وَآدَمُ بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ »^(٣) وبغيره .

= عصره ، وأحد الحفاظ والمفسرين المناظرين .

ولده هو التاج عبد الوهاب بن علي السبكي ، صاحب « الطبقات » ، توفي
سنة : (٧٧١ هـ) .

(١) أي : السيوطي .

(٢) كما صرّح بذلك تعالى في كتابه المبين : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنُكُمْ مِنْ
كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَضْتُمْ
وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَفَرَزْنَا قَالَ فَأَشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل
عمران : ٨١] .

(٣) أخرجه عن ميسرة الفجر رضي الله عنه - كما في « المقاصد الحسنة » (٨٣٧) -
أحمد [٥٩/٥] ، والبخاري في « تاريخه » ، وأبو الغوثي ، وابن السكّين وغيرهما في
« الصحابة » ، وأبو نعيم في « الحلية » ، وصحّحه الحاكم .

وكذا هو بهذا اللفظ عند الترمذي [٣٦١٣] وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه :
متى كنت أو كُنت نبياً؟ [وفيه : قالوا : يا رسول الله . . متى وجبت لك النبوة؟] قال : =

.....

بل أَخَذَ الْبَارِزِيُّ^(١) بِعُمومِ خَبَرِ مُسْلِمٍ : « وَأَرْسَلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً »^(٢) أَنَّهُ مَرَّسَلٌ حَتَّى لِلْجَمَادَاتِ ، بِأَن رُكِبَ لَهَا عَقُولٌ فَأَمَنْتَ بِهِ .

قَالَ اللَّقَّانِيُّ : قَالَ الشُّبْكِيُّ فِي « فِتَاوَيْهِ » : (الْجِنُّ مَكْلَفُونَ بِكُلِّ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ ، مِنْ صَلَاةٍ وَزَكَاةٍ وَصَوْمٍ وَحَجٍّ وَغَيْرِهَا ، إِلَّا أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى تَخْصِيصِ بَعْضِهَا - أَيْ : بِالْإِنْسِ - بِخِلَافِ الْمَلَائِكَةِ ؛ فَإِنَّا لَا نَلْتَزِمُ ثُبُوتَ التَّكَالِيفِ كُلِّهَا فِي حَقِّهِمْ إِذَا قُلْنَا بِعُمومِ رِسَالَتِهِ إِلَيْهِمْ ، بَلْ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ وَيَحْتَمِلُ

= « وَآدَمُ [بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ] » . وَقَالَ : [هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ أَيْضًا فِي لَفْظٍ : « وَآدَمُ مُنْجَدِلٌ فِي طَبِئَتِهِ » .

وَفِي « صَحِيحِي » أَبُو جَبَّانَ [٦٤٠٤] وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ الْعَرِيضِ بْنِ سَارِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً : « إِنِّي عِنْدَ اللَّهِ لَمَكْتُوبٌ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ وَإِنَّ آدَمَ لَمُنْجَدِلٌ فِي طَبِئَتِهِ » .

وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالذَّارِمِيُّ فِي « مُسْنَدَيْهِمَا » ، وَأَبُو نَعِيمٍ وَالطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ... مَتَى كُنْتَ نَبِيًّا؟ . اهـ . « الْمَقَاصِدُ الْحَسَنَةُ » .

(١) الْبَارِزِيُّ : هُوَ أَبُو الْبَارِزِيِّ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَبُو مُحَمَّدٍ ، نَجْمُ الدِّينِ ، قَاضِي (حَمَاة) وَأَبْنُ قَاضِيهَا وَأَبُو قَاضِيهَا وَوَلَدُهَا ، وَتُوفِّيَ قَرَبَ (الْمَدِينَةِ) فَذُفِنَ بـ : (الْبُقْعِ) سَنَةَ : (٦٨٣هـ) ، شَافِعِيٌّ ، صَنَّفَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْعُلُومِ . أَوْ : إِنَّهُ

هَبَةُ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ ، أَبُو الْقَاسِمِ ، الْحَمَوِيُّ ، قَاضٍ ، حَافِظٌ لِلْحَدِيثِ مِنْ أَكَابِرِ الشَّافِعِيَّةِ ، وَلِيَّ قَضَاءِ (حَمَاة) بَلَا أَجْرٍ ، وَذَهَبَ بِصُرَّةٍ فِي كِبَرِهِ ، تُوفِّيَ سَنَةَ : (٧٣٨هـ) ، وَلَهُ مَوْالِفَاتٌ فِي التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ وَالْقِرَاءَاتِ .

(٢) طَرَفُ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُسْلِمٌ (٥٢٣) فِي الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ ، وَطَرَفُهُ : « فَضَّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ ... » .

.....
أَنَّ الرِّسَالَةَ فِي شَيْءٍ خَاصٍّ) .

وَالرَّسُولُ لُغَةً : الْمَبْعُوثُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى آخَرَ .

وَأَصْطِلَاحًا : إِنْسَانٌ حُرٌّ ذَكَرُ ، مِنْ بَنِي آدَمَ ، أَكْمَلُ مَنْ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ عَقْلًا وَفِطْنَةً وَقُوَّةَ رَأْيٍ وَخَلْقًا - بَفَتْحِ فَسْكَوَيْنَ - مَعْصُومٌ وَلَوْ مِنْ صَغِيرَةٍ سَهْوًا قَبْلَ الثَّبُوتِ وَبَعْدَهَا ^(١) ، سَلِيمٌ مِنْ ذَنَاءَةِ أَبِي وَخَنَا أُمٍّ - وَإِنْ عَلَيَا - وَمِنْ مُنْقَرِ كِبَرِصٍ وَعَمَى قَبْلَ اسْتِقْرَارِ نَبِيِّهِ ، وَمِنْ قَلَّةٍ مَرُوءَةٍ كَأَكْلِ بِسُوقٍ ، أَوْحِيَ إِلَيْهِ بِشَرْعٍ وَأُمَرَ بِتَبْلِيغِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كِتَابٌ ، وَلَا نَسَخَ شَرِيعَةٍ مِنْ قَبْلِهِ ^(٢) .

أَمَّا النَّبِيُّ لُغَةً : فَهُوَ الْمُنْبِيُّ ؛ أَيِ : الْمُخْبِرُ .

وَأَصْطِلَاحًا : إِنْسَانٌ حُرٌّ ذَكَرُ ، مِنْ بَنِي آدَمَ ، أَوْحِيَ إِلَيْهِ بِشَرْعٍ سِوَاءِ أَمَرَ بِتَبْلِيغِهِ أَمْ لَا .

فَكُلُّ رَسُولٍ نَبِيٌّ وَلَا عَكْسَ ، فَالنَّبِيُّ فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ كَالرَّسُولِ إِلَّا فِي التَّبْلِيغِ .

قَالَ الْعَلَامَةُ الْجَرَهَزِيُّ ^(٣) : قَالَ أَبُو عَبْدِ السَّلَامِ : نَبُوءَةُ الرَّسُولِ أَفْضَلُ مِنْ رِسَالَتِهِ ؛ إِذِ الثَّبُوتُ مُتَعَلِّقٌ بِاللَّهِ مِنْ طَرَفَيْنِ وَالرِّسَالَةُ مِنْ طَرَفٍ . وَرَدَّهُ فِي « الثَّحْفَةِ » وَغَيْرِهِ : أَنَّ الرِّسَالَةَ فِيهَا التَّعَلُّقُ بِالْحَقِّ مَعَ الْخَلْقِ ، وَلَكِنْ أَبُو

(١) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ تَفْصِيلٌ مُرْجِعُهُ كِتَابُ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ .

(٢) لَعَلَّهَا : وَإِنْ لَمْ يَنْسَخْ .

(٣) الْجَرَهَزِيُّ : هُوَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ الْفَقِيهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلِيمَانَ ، وَلَهُ حَاشِيَةٌ عَلَى شَرْحِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي حَجَرٍ : « الْمَنْهَجُ الْقَوِيمُ شَرْحُ مَسَائِلِ التَّعْلِيمِ » نَسَّأَلَهُ تَعَالَى أَنْ يَكْرَمَنَا بِإِتِمَامِ تَحْقِيقِهِ وَإِصْدَارِهِ ، تَوَفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ : (١٢٠١ هـ) ، وَلَهُ نَحْوُ (٥٠) كِتَابًا .

عبد السلام لم يُرد ما قالوه ؛ ولذا قال الإمام أقيصري : النبوة : البعثة ، وهي اختصاص إلهي قرنت بإظهار المعجزات وخوارق العادات مع التّحدّي ؛ لتمييز النبي من المُتنبّي ، فالنبوة مختصة بالظاهر في الدّعوة والهداية . والتّصرّف في الخلق دائرة تامّة مشتملة على دوائر متناهية متفاوتة في الحِيطَة ، وقد علمت أنّ الظاهر لا يأخذ التأييد والقوّة والتّصرّف والعلوم وجميع ما يفيض من الحقّ تعالى إلّا بالباطن ، وهو مقام الولاية ، المأخوذ من آلِولاء^(١) وهو القُرب ، والوكلي بمعنى الحبيب ، وهذا المقام - يعني : مقام الولاية - دائرته أتم من دائرة النبوة ، ولذلك أنحسّمت - أي : أنقطعت^(٢) - النبوة ، والولاية دائمة ، وجعل الولي أسماً من أسماء الله تعالى دون النبي . والمرسلون أعلى من غيرهم ؛ لجمعهم بين مراتب الولاية والنبوة والرّسالة ، ثمّ الأنبياء ؛ لجمعهم بين المرتبتين ، وإن كان مرتبة ولايتهم أعلى من نبوتهم ، ونبوتهم أعلى من رسالتهم ؛ لأنّ ولايتهم جهة حقيقتهم ، ونبوتهم جهة ملكيّتهم ؛ إذ بها تحصل المناسبة للعالم الملائكة فيأخذون الوحي منهم ، ورسالتهم جهة سيرتهم المناسبة للعالم الإنسانيّ ، إنتهى .

وأراد ابن عبد السلام : أنّ مقام النبوة متمخّض للتعلّق بالله من جهة وُروده ومن جهة العمل فيه ، والرّسالة مشتركة بين الرّسل وبين الخلق لهدايتهم ، فقد يهتدون وقد لا ، وحينئذ ففيه مع ما مرّ كون فضيلتها متعلّقة بالحقّ من طرفين ومحقّقة ، بخلاف الرّسالة ؛ فإنّها وإن كانت متعدّية لكنّ فضيلتها متوهّمة .

ولعلّ ابن عبد السلام أخذ كلامه هذا من قولهم : العِلْمُ يَشْرَفُ بِشَرَفِ

(١) في (ب) : من الولي .

(٢) الممبُت من نسخة (ب) .

متعلِّقِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ عِلْمُ الْعَقَائِدِ أَشْرَفَ الْعُلُومِ ؛ نَظَرًا لِأَنَّ مُتَعَلِّقَهُ ذَاتُ الْبَارِي وَصِفَاتُهُ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ مُشْكِلٌ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ^(١) ، وَأَمَّا مُرَادُهُ .. فَالظَّاهِرُ مَا مَرَّ ، إِنْتَهَى .

وَلَا يَخْفَى^(٢) عَلَى ذِي لُبٍّ^(٣) : أَنَّهُ لَا اخْتِصَاصَ لِلنُّبُوَّةِ بِشَيْءٍ زَائِدٍ عَلَى الرِّسَالَةِ ، فَجَمِيعُ مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ النُّبُوَّةُ تَتَعَلَّقُ بِهِ الرِّسَالَةُ ، بَلْ تَزِيدُ الرِّسَالَةُ بِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِمَا لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ النُّبُوَّةُ مِنَ الْكِمَالَاتِ .

وَأَمَّا كَوْنُ وِلَايَةِ النَّبِيِّ أَفْضَلَ أَوْ نُبُوَّتِهِ فَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ كَثُرَ فِيهَا النِّزَاعُ وَالْمَقَامُ عَالِي الارتفاعِ ، فَيَجِبُ الْكَفُّ عَنِ الْخَوْصِ فِيهَا ، وَالتَّفْوِضُ إِلَى مَنْ يُحِيطُ

(١) جَاءَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ) لَعَلَّهُ : مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ عَلَى الرِّسَالَةِ أَنَّهَا التَّبْلِيغُ فَقَطْ ، وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ : إِنْ كَانَتِ الرِّسَالَةُ اسْمًا شَرْعًا لِمَقَامِ الْوِلَايَةِ وَالْوَحْيِ وَالتَّبْلِيغِ .. فَلَا كَلَامَ فِي أَنَّهَا أَفْضَلُ مِنَ النُّبُوَّةِ وَالْوِلَايَةِ بِجَمْعِهَا بِهِ الثَّلَاثَةِ ، وَإِنْ كَانَتِ الرِّسَالَةُ اسْمًا لِلشَّارِعِ فَقَطْ وَالنُّبُوَّةُ اسْمًا لِمَجِيءِ الْوَحْيِ فَقَطْ .. فَلِذَلِكَ أَفْضَلُهَا ؛ لِأَنَّهَا صِلَاحُ الشَّخْصِ وَقُرْبُهُ مِنْ رَبِّهِ ، وَالنُّبُوَّةُ إِنَّمَا هِيَ تَلْقَى الْوَحْيَ ، وَالرِّسَالَةُ إِنَّمَا هِيَ التَّبْلِيغُ ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ الْخِلَافُ ، فَمَنْ قَالَ : الرِّسَالَةُ أَفْضَلُ .. أَرَادَ أَنَّهَا الثَّلَاثُ ، وَمَنْ قَالَ : النُّبُوَّةُ أَفْضَلُ .. أَرَادَ أَنَّ الرِّسَالَةَ هِيَ التَّبْلِيغُ فَقَطْ ، وَبِهَذَا التَّقْرِيرِ يَنْدَفِعُ الْخِلَافُ اهـ .

(٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : وَلَا يَخْفَى .. إِنْخ) لِأَنَّ الرِّسَالَةَ تَلْقَى الْوَحْيَ وَتَبْلِيغُهُ ، كَأَمْرِ اللَّهِ لَهُ بِدَعَاءِ الْخَلْقِ إِلَى الْإِسْلَامِ ، وَلَيْسَ هَذَا نُبُوَّةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهَا نَسَبَةٌ بَيْنَ الْمُرْسَلِ وَالْمُرْسَلِ إِلَيْهِ ، وَالنُّبُوَّةُ تَلْقَى الْوَحْيَ مِنْ غَيْرِ تَبْلِيغٍ ، فَقَدْ اشْتَمَلَتِ الرِّسَالَةُ عَلَى التَّلْقَى وَالتَّبْلِيغِ ، وَاخْتَصَّتِ النُّبُوَّةُ بِالتَّلْقَى فَقَطْ .

(٣) فِي هَامِشِ (ب) (قَوْلُهُ : وَلَا يَخْفَى عَلَى ذِي لُبٍّ .. إِلَى آخِرِهِ) أَي : أَنَّ الرِّسَالَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْحَقِّ وَبِالْخَلْقِ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ إِلَى الْخَلْقِ ، فَقَدْ تَعَلَّقَتْ الرِّسَالَةُ بِالْحَقِّ فِي الْخَلْقِ . تَقْرِيرٌ .

.....

عِلْمُهُ بظَاهِرِهَا وَخَافِيهَا .

وَأَعْلَمُ : أَنَّ الْكَلَامَ فِي نُبُوَّةِ النَّبِيِّ وَوِلَايَتِهِ ، لَا فِي التَّبَوُّةِ وَالْوِلَايَةِ مُطْلَقًا ، إِذْ لَا يَشْكُ مُسْلِمٌ أَنَّ مَقَامَ التَّبَوُّةِ أَعْلَى الْمَقَامَاتِ ، ثُمَّ مَقَامَ خَوَاصِّ الْمَلَائِكَةِ ، ثُمَّ مَقَامَ الصُّحْبَةِ ، ثُمَّ مَقَامَ الْوِلَايَةِ ، وَبَيْنَ مَقَامِ الصُّحْبَةِ وَالْوِلَايَةِ بَوْنٌ^(١) كَبِيرٌ أَشَارَ إِلَيْهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِقَوْلِهِ : « لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا . . مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ » - أَيِ : الصُّحْبَةِ - « وَلَا نَصِيفَهُ »^(٢) .

وإنَّما بدأ في تعريف الإسلام في الحديث بالشهادتين ؛ لأنَّ مدارَ الإسلام عليهما ، حتَّى أَنَّ الشَّارِعَ أَكْفَى فِيهِ بِمَجَرَّدِ التُّطْقِ بِهِمَا ظَاهِرًا ، وَكَانَتْ شَرْطًا أَوْ شَطْرًا لِلإِيمَانِ ، فَلَا يُنْجَى إِلَّا بِهَا عِنْدَ الْقُدْرَةِ ، عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ كَثِيرُونَ أَوْ الْأَكْثَرُونَ عَلَى مَا مَرَّ ، وَعَلَى كَوْنِ التُّطْقِ بِهِمَا شَرْطًا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ فِي شُرُوطِ الْإِسْلَامِ فِي قَوْلِهِ :

شُرُوطُ الْإِسْلَامِ بِلَا أَشْتِبَاهِ عَقْلٌ بُلُوغٌ عَدَمُ الْإِكْرَاهِ
وَالْتُّطْقُ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَالْوِلَا وَالسَّادِسُ التَّرْتِيبُ ، فَأَعْلَمَ وَأَعْمَلَ

(١) الْبَوْنُ : مَسَافَةٌ مَا بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ .

(٢) أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبَخَارِيُّ (٣٦٧٣) ، وَمُسْلِمٌ (٢٥٤١) فِي فُضَائِلِ الصُّحَابَةِ ، وَرَوَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا مُسْلِمٌ (٢٥٤٠) ، وَلَفْظُهُ : « لَا تَسْبُوا أَصْحَابِي ، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ » .

التَّصِيفُ : النَّصْفُ ، وَفِيهِ لُغَاتٌ : فَتُحُ الثُّونِ وَكُسْرُهَا وَضُمَّهَا ، وَقِيلَ : التَّصِيفُ مِكيَالٌ دُونَ الْمُدِّ . وَالتَّصِيفُ وَزَانٌ رَغِيفٌ ، قَالَهُ فِي « الْفَتْحِ » (٤٢ / ٧) .

[بيان الصلاة]

(وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ) : بِنَصْبِ (تُقِيمُ) عَطْفًا عَلَى (تَشْهَدُ) خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ رَفْعَهُ ، وما بعده استئنافٌ ، وكأنَّه نظرٌ إلى أَنَّهُ يَكْفِي فِي إِجْرَاءِ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ الشَّهَادَتَانِ .
 وَأَجِيبَ بَأَنَّ الْإِنْقِيَادَ لَهُ أَقْلٌ وَيَحْصُلُ بِالشَّهَادَتَيْنِ ، وَأَكْمَلُ : وَيَحْصُلُ بِمَا ذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ ، فَكَانَ عَطْفُ مَا بَعْدَ (تَشْهَدُ) عَلَيْهِ أَوْلَى ؛ لِفَيْدِ الْأَكْمَلِ .
 وَالْمَرَادُ بِالصَّلَاةِ : الْمَكْتُوبَةُ ، وَبِقَامَتِهَا : الْمَحَافِظَةُ عَلَى أَرْكَانِهَا وَشُرُوطِهَا أَوْ عَلَى مَكْمَلَاتِهَا^(١) ، أَوْ يُدَاوَمُ عَلَيْهَا ، فَيُقِيمُ مِنَ التَّقْوِيمِ وَالتَّعْدِيلِ ، أَوْ مِنَ الْإِقَامَةِ^(٢) بِمَعْنَى الْمَلَاذِمَةِ وَالْإِسْتِمْرَارِ وَالتَّشْمِيرِ .
 وَالصَّلَاةُ لَفَةٌ : الدُّعَاءُ ، وَقِيلَ : بِخَيْرٍ .

وَشَرْعًا : أَقْوَالٌ وَأَفْعَالٌ وَضَعًا^(٣) : مُفْتَحَةٌ بِالتَّكْبِيرِ ، مُخْتَمَةٌ بِالتَّسْلِيمِ^(٤) . فَلَا تَرْدُ صَلَاةُ الْآخَرِسِ لَكُونِهَا لَا أَقْوَالَ فِيهَا ، وَلَا صَلَاةُ الْمَرِيضِ الَّذِي يُجْرِيهَا عَلَى قَلْبِهِ ، لَكُونِهَا لَا فِعْلَ فِيهَا ؛ لِأَنَّ وَضْعَ الصَّلَاةِ مَا ذَكَرَ وَخَرُوجُهَا^(٥) عَنْهُ لِعَارِضٍ .

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : أَيَّ مَعَ فِعْلِ الْوَاجِبَاتِ .

(٢) جَاءَ فِي الْأَصْلِ : أَيَّ : عَلَى الْأَوَّلَيْنِ .

(٣) وَضَعًا : أَيَّ مِنْ قَبْلِ الشَّارِعِ ، كَوَضِعَتْ ، أَوْ كَيْفِيَّتُهَا : مُفْتَحَةٌ... إلخ .

(٤) يَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٣٣٨) ، وَأَبْنِ مَاجَةَ (٢٧٦)

فِي الصَّلَاةِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ ، وَتَخْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ... » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

وَفِي أَلْبَابِ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٣) مِثْلُهُ أَيْضًا .

(٥) أَيَّ : الْآخَرِسِ وَالْمَرِيضِ .

وَأَمَّا وَجوبُ تَرْكِهَا^(١) أَوْ قَطْعِهَا لِنَحْوِ إِنْقَاضِ غَرِيقٍ ، وَتَجْهِيزِ مَيِّتٍ خِيفَ أَنْفَجَارُهُ . فَعُذِرَ فِي إِخْرَاجِهَا عَنْ وَقْتِهَا إِذَا تَوَقَّفَ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، لَا فِي تَرْكِهَا بِالْكُلِّيَّةِ .

وَهِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الصَّلَاةِ - بَفَتْحِ الصَّادِ وَاللَّامِ - : وَهُمَا عِرْقَانِ يَنْحِنِيَانِ مِنَ الْمُصَلِّيِّ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، أَوْ مِنْ قَوْلِهِمْ : صَلَّيْتُ الْعُودَ بِالنَّارِ إِذَا قَوْمَتْهُ بِهَا ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ تَقُومُ الْإِنْسَانُ ؛ أَيِ : تَحْمِلُهُ عَلَى الْأَسْتِقَامَةِ وَتَنْهَاهُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِإِسْبَاطِ الصَّلَاةِ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ﴾ [الْمُكْتَبَاتِ : ٤٥] ، أَوْ مِنَ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّهَا صِلَةٌ بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ .

وَحِكْمَةُ مُشْرُوعِيَّتِهَا : التَّذَلُّلُ وَالْخُضُوعُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَمُنَاجَاتُهُ بِالْقِرَاءَةِ وَالِدُعَاءِ ، وَاسْتِعْمَالُ الْجَوَارِحِ فِي خِدْمَتِهِ .

وَفُرِضَتْ فِي السَّمَاءِ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ^(٢) ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنَ الشَّرَائِعِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَمْ يُفَرَضْ عَلَيْهِ قَبْلُهَا صَلَاةٌ ، وَأُخْتَلِفَ فِي كَيْفِيَّةِ فَرْضِهَا .

فَقِيلَ : فُرِضَتْ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ أُكْمِلَتْ صَلَاةُ الْحَضَرِ أَرْبَعًا^(٣) .

وَقِيلَ : فُرِضَتْ أَرْبَعًا إِلَّا الْمَغْرِبَ فَثَلَاثًا ، وَإِلَّا الصُّبْحَ فَرَكْعَتَيْنِ . وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى مَنْ تَجَبُّ عَلَيْهِ ، وَعَلَى غَيْرِ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ .

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : وَأَمَّا وَجوبُ تَرْكِهَا) وَقَدْ يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا عَنِ الْوَقْتِ ، إِذَا خَافَ عَلَى مَالٍ وَتَوَقَّفَ حِفْظُهُ عَلَى تَرْكِهَا ، وَكَذَا أَمْرُهَا بِبَيْدِهَا وَلَدُهَا مَثَلًا ، إِذَا خَافَتْ عَلَيْهِ لَوْ اشْتَغَلَتْ بِالصَّلَاةِ وَتَرَكْتَهُ يُبْكِي . اهـ .

(٢) أَيِ : فِي لَيْلَةِ الثَّانِي عَشَرَ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ : (١) ق هـ عَلَى أَرْجَحِ الْأَقْوَالِ .

(٣) يَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ الصَّدِيقَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٣٥٠) فِي الصَّلَاةِ ، وَمُسْلِمٍ (٦٨٥) فِي صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ قَالَتْ : (أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ ، فَأَقَرَّتْ صَلَاةَ السَّفَرِ ، وَزِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ) .

[بيان الزكاة]

(و) أَنْ (تُؤْتِيَ الزَّكَاةَ) لمستحقِّها ، أو للإمامِ مِنَ الْأَنْوَاعِ الثَّمَانِيَةِ^(١) آتِي بَيَانُهَا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَمِنْ أَجْلِ الْبَدَنِ ، وَهِيَ زَكَاةُ الْفِطْرِ^(٢) .

وَالزَّكَاةُ لُغَةً : التَّمَوُّ وَالزِّيَادَةُ^(٣) ؛ لِأَنَّ الْأَمَالَ يَتَمَوُّ وَيَزِيدُ بِسَبَبِهَا ، وَالتَّطْهِيرُ ؛ لِأَنَّهَا تُطَهِّرُ الْأَمَالَ ، وَالْمَدْحُ ؛ إِذِ الْمَزْكِيُّ يُمدَّحُ بِإِخْرَاجِهَا .

وَشَرْعاً : إِخْرَاجُ مَالٍ مَخْصُوصٍ ، إِلَى مُسْتَحِقٍّ مَخْصُوصٍ ، عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ ، وَتُطْلَقُ أَيْضاً عَلَى نَفْسِ الْأَمَالِ الْمُخْرَجِ عَنْ بَدَنِ أَوْ مَالٍ ، وَهُوَ الْمَرَادُ فِي الْحَدِيثِ .

وَحِكْمَةُ مَشْرُوعِيَّتِهَا : مُوَاسَاةُ الْفُقَرَاءِ . وَوَجُوبُهَا مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ^(٤) ، فَيَكْفُرُ مَنْكِرٌ وَجُوبِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ مِنْهَا ، وَهُوَ : مَا عَدَا زَكَاةَ

(١) وَهِيَ : الْإِبِلُ ، وَالْبَقَرُ ، وَالْغَنَمُ ، وَالذَّهَبُ ، وَالْفِضَّةُ ، وَالزَّرْعُ ، وَالتَّخْلُ ، وَالْكَزْمُ . وَانْحَصَرَ وَجُوبُهَا فِي خَمْسَةِ أَشْيَاءَ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَمَالِ وَهِيَ : الْمَوَاشِي ، وَالزَّرْعُ ، وَالتَّمَارُ ، وَالتَّقْدَانِ ، وَالتَّجَارَةُ .

(٢) لَخَبَرِ أَبِي عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (١٥٠٤) ، وَمُسْلِمٍ (٩٨٤) قَالَ : (فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ ، صَاعاً مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ، ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ) .

(٣) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : وَالزِّيَادَةُ) هُوَ عَطْفُ تَفْسِيرٍ عَلَى التَّمَوُّ .

(٤) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ ، فَيَكْفُرُ مَنْكِرُهُ) وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ تَصْدِيقُ مُحَمَّدٍ ﷺ فِيمَا هُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَمَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ ، بَأَنَّهُ لَا يَجْهَلُهُ أَحَدٌ ، فَإِذَا أَنْكَرَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ مَعَ عِلْمِهِ بِهِ - كَمَا قَالَهُ (حَج) فِي « شَرْحِ الْأَرْبَعِينَ » [ص/ ٦٤] - : كَفَرَ ، لَا يُقَالُ : هُوَ إِنَّمَا نَفَى شَيْئاً وَاحِداً لَا جَمِيعَ الْمَعْلُومِ =

وَتَصُومَ رَمَضَانَ ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ أَسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا »

الْفِطْرِ وَالتَّجَارَةِ .

(وَ) أَنْ (تَصُومَ رَمَضَانَ) أَي : الشَّهْرَ الْمَعْرُوفَ ، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ الرَّمَضَاءِ ؛ لِأَنَّهُ يُرْمَضُ الذُّنُوبَ ؛ أَي يَحْرِقُهَا .

[بيان الصوم]

وَالصَّوْمُ لُغَةً : الْإِمْسَاكُ .

وَشَرْعاً : إِمْسَاكٌ مَخْصُوصٌ - أَي : عَنْ مُفْطَرٍ - جَمِيعِ النَّهَارِ بَنِيَّةً .

وَفُرِضَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ .

وَالْحِكْمَةُ فِي مَشْرُوعِيَّتِهِ : مَخَالَفَةُ النَّفْسِ ، وَتَصْفِيَةُ مِرَاةِ الْقَلْبِ ، وَالتَّنْبِيهُ

عَلَى مَوَاسَاةِ الْجَائِعِ . وَهُوَ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ ، يَكْفُرُ جَاحِداً وَجَوِبَهُ .

[بيان الحج]

(وَ) أَنْ (تَحُجَّ الْبَيْتَ) أَي : تَقْصِدُهُ بِنُسْكَ : حَجٌّ وَعُمْرَةٌ ، فَإِنَّ الْحَجَّ

وَاجِبٌ إِجْمَاعاً ، وَالْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى الْأَظْهَرِ .

وَالْحَجُّ لُغَةً : الْقَصْدُ .

وَشَرْعاً : قَصْدُ الْكَعْبَةِ لِلنُّسْكِ الْآتِي بَيَانُهُ .

وَوَجُوبُهُ عَلَى التَّرَاخِي فِي الْعُمْرِ مَرَّةً كَالْعُمْرَةِ ، وَشَرْطُهُ : الْإِسْطَاعَةُ ، كَمَا

قَالَ : (إِنْ أَسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ) أَي : الْحَجَّ أَوْ الْبَيْتَ (سَبِيلًا) أَي : طَرِيقاً عَلَى

= مِنْ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ ؛ لِأَنَّا نَقُولُ : الْإِيمَانُ لَا يَتَبَعَّضُ ، فَإِذَا أَنْتَفَى الْبَعْضُ .. أَنْتَفَى الْكُلُّ ، فَتَأَمَّلْ .

قَالَ : صَدَقْتَ ،
.....

الْوَجْهَ الْآتِي ، وَالْإِسْطَاعَةُ : الْقُدْرَةُ ؛ بَأَن يُمَكِّنَهُ الْوَصُولُ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ عَظِيمَةٍ ، وَفَسَّرَهَا الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِ : الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ .

وَقَيَّدَ الْحَجَّ بِالْإِسْطَاعَةِ دُونَ غَيْرِهِ مِمَّا مَرَّ أَتْبَاعاً لِلْقُرْآنِ ، وَإِشَارَةً إِلَى أَنَّ فِيهِ مِنَ الْمَشَاقِّ مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهِ ، وَلِأَنَّ عَدَمَ الْإِسْطَاعَةِ يُسْقِطُ وَجُوبَ الْحَجِّ بِالْكُلِّيَّةِ ، بِخِلَافِ نَحْوِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ ، لَا يَسْقِطُ بِهِ^(١) رَأْساً بَلْ يَسْقِطُ وَجُوبُ أَدَائِهِ .

(قَالَ -) أَي : جَبْرِيلُ - : (صَدَقْتَ) أَي : فِيمَا أَجَبْتُ^(٢) بِهِ .

وَفِي الْحَدِيثِ قَالَ عُمَرُ : (فَعَجَبْنَا لَهُ ! يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ) ؛ أَي : إِذِ السُّؤَالُ يَقْتَضِي عَدَمَ عِلْمِهِ ، وَتَصَدِيقُهُ يَقْتَضِي عِلْمَهُ وَخَيْرَتَهُ بِالْمَسْئُولِ عَنْهُ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مَنْ يَعْلَمُهُ غَيْرُ الرَّسُولِ ، وَهَذَا الْعَجَبُ قَبْلَ عِلْمِهِمْ بِأَنَّهُ جَبْرِيلُ ، ثُمَّ زَالَ تَعَجُّبُهُمْ لَمَّا أَعْلَمَهُمْ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ ظَهَرَ لَهُمْ أَنَّهُ عَالِمٌ فِي صُورَةٍ مُتَعَلِّمٌ .

قَالَ الْعَلَامَةُ أَبُو حَجَرٍ [ص/٦٥] : فَإِنْ قُلْتَ : تَفْسِيرُ الْإِسْلَامِ هُنَا بِالْأَعْمَالِ يُنَافِي مَا يَأْتِي [مَبْسُوطاً] أَنَّهُ الْإِسْتِسْلَامُ وَالْإِنْقِيَادُ .

قُلْنَا : لَا شَكَّ أَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى الْأَعْمَالِ شَرْعاً ، كَمَا أَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى الْإِسْتِسْلَامِ وَالْإِنْقِيَادِ لُغَةً وَشَرْعاً ، وَمَا يَأْتِي أَنَّ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ تَلَازُماً أَوْ تَرَادُفًا إِنَّمَا هُوَ بِنَاءٌ عَلَى مَعْنَاهُ الثَّانِي ؛ أَي : الْإِسْتِسْلَامُ^(٣) ، وَأَمَّا عَلَى الْأَوَّلِ ؛ أَيِ الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ . . فَالْإِيمَانُ يَنْفَكُ عَنْهُ ؛ إِذْ قَدْ يَوْجَدُ التَّصَدِيقُ مَعَ الْإِسْتِسْلَامِ

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : أَيِ عَدَمِ الْإِسْطَاعَةِ .

(٢) فِي (١) : أَخْبِرْتَ .

(٣) قَوْلُهُ : (أَيِ الْإِسْتِسْلَامِ) مِنْ (أ) .

قَالَ : فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ؟ قَالَ : « الْإِيمَانُ : أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ ، وَمَلَائِكَتِهِ ،

الْبَاطِنِ بِدُونِ أَعْمَالٍ ^(١) ، أَمَّا الْإِسْلَامُ بِمَعْنَى الْأَعْمَالِ الْمَشْرُوعَةِ . . فلا [يُمْكِنُ أَنْ] يَنْفَكَّ عَنِ الْإِيمَانِ لِاسْتِثْنَائِهِ لَصَحَّتِهَا ، وَهِيَ لَا تُشْتَرِطُ لَصَحَّتِهَا ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ .

[أركان الإيمان]

(قَالَ) - أي : جبريلُ - : (فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ ؟) أي : حَقِيقَتِهِ كَمَا مَرَّ ، وَمَرَّ أَيْضًا تَعْرِيفُهُ لُغَةً وَشَرْعًا .

(قَالَ) - أي : رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - : (الْإِيمَانُ) أي : الشَّرْعِيُّ (أَنْ تُؤْمِنَ) أي : تُصَدِّقَ بِقَلْبِكَ .

قِيلَ : هَذَا تَعْرِيفٌ لِلشَّيْءِ بِنَفْسِهِ ؛ لِأَنَّ (أَنْ) وَالْفِعْلَ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ ، وَهُوَ الْإِيمَانُ ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى : الْإِيمَانُ ؛ الْإِيمَانُ .

وَأُجِيبَ : بِأَنَّ الْإِيمَانَ لُغَةً : مُطْلَقُ التَّصَدِيقِ ، وَشَرْعًا : التَّصَدِيقُ بِأُمُورٍ مَخْصُوصَةٍ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : الْإِيمَانُ شَرْعًا هُوَ التَّصَدِيقُ لُغَةً ، وَزِيَادَةٌ ؛ وَهِيَ : التَّصَدِيقُ بِتِلْكَ الْأُمُورِ الْمَخْصُوصَةِ .

(بِاللَّهِ) أي : بِوُجُودِهِ ، وَبِجَمِيعِ مَا يَجِبُ لَهُ ، وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ ، وَيَجُوزُ فِي حَقِّهِ كَمَا سَيَأْتِي .

(وَ) أَنْ تُؤْمِنَ بـ : (مَلَائِكَتِهِ) وَهُمْ أَجْسَامٌ لَطِيفَةٌ نُورَانِيَّةٌ ، مَبْرَأَةٌ مِنْ الْكُدُورَاتِ الْجِسْمَانِيَّةِ ، قَادِرَةٌ عَلَى التَّشَكُّلِ بِأَشْكَالٍ مُخْتَلِفَةٍ ، لَا يُوصَفُونَ

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : أَيَّ قَدْ يَوْجَدُ إِيْمَانٌ بِلَا عَمَلٍ كَمَا فِي بَعْضِ ، وَالْإِسْلَامُ بِمَعْنَى الْعَمَلِ لَا يَوْجَدُ إِلَّا بِالْإِيمَانِ ، فَالْإِيمَانُ يَوْجَدُ صَحِيحًا بِلَا عَمَلٍ ، وَالْعَمَلُ لَا يَوْجَدُ صَحِيحًا إِلَّا بِالْإِيمَانِ اهـ . مَوْلَاهُ .

وَكُتِبِهِ ، وَرُسُلِهِ ،

بذكورة ولا أنوثة ، وسيأتي تعريف الإيمان بهم .

والملائكة جَمْعُ مَلَكٍ على غير قياس ، أو جَمْعُ مَالِكٍ - مِنَ الْأُلُوكَةِ - :
وهي الرسالة ، ثُمَّ أَخْرَجَ الهمزة عن اللام ونُقِلَتْ حركتها إلى اللام ثُمَّ حُذِفَتْ
تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، فصَارَ مَلَكًا ، والثاء في الملائكة لتأنيث الجمع أو
للمبالغة ، وإلا . . . فهُمْ لا يُوصَفُونَ بذكورة ولا أنوثة كما مر .

(و) أن تؤمن بـ : (كُتِبِهِ) : جَمْعُ كِتَابٍ ، أي : بكلامه المُنَزَّلِ على
رُسُلِهِ ، وسيأتي الكلام على ذلك .

(و) أن تؤمن بـ : (رُسُلِهِ) : جَمْعُ رَسُولٍ ، وتقدّم معناه .

وأعلم : أنَّ تقديم الملائكة في الحديث على الرُّسُلِ إنما هو اتباعاً لترتيب
الوجود ؛ فإنَّ وجودهم مقدّم على وجود الرُّسُلِ ، أو الترتيب الواقع في نفس
الرسالة^(١) ؛ فإنَّ الله يُرْسِلُ الْمَلَكَ بِالْكِتَابِ إِلَى الرَّسُولِ لا لكونهم أفضل كما
هو مذهب المعتزلة ؛ فإنَّ مذهب أهل السُنَّةِ : أنَّ خواصَّ البشر - وهُمُ الْأَنْبِيَاءُ
ولو غير رُسُلٍ - أفضل من خواصَّ الملائكة وهُم رُؤَسَاؤُهُمْ ، كجبريل
وميكائيل ، وخواصَّ الملائكة أفضل من عوامِّ البشر ، والمراد أولياؤُهُمُ الَّذِينَ
ليسوا بَأَنْبِيَاءَ ؛ كَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وعوامِّ البشر أفضل من عوامِّ الملائكة^(٢) ؛
أي : غير الرُّؤَسَاءِ مِنْهُمْ ، كَحَمَلَةِ الْعَرْشِ وَالْكَرُوبِيِّينَ^(٣) .

(١) في هامش الأصل : (أي ولذا قدّمهم على الكُتُبِ الَّتِي هِيَ كَلَامُ اللَّهِ . اهـ مؤلّفه) .

(٢) في هامش الأصل : (أي وهُمُ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ شَيْءٌ سِوَى طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى . اهـ .
مؤلّفه) .

(٣) الْكَرُوبِيُّونَ : سَادَةُ الْمَلَائِكَةِ وَهُمْ الْمُقَرَّبُونَ . اهـ ابن الأثير .

وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَتُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ « »

قَالَ اللَّقَائِي : (قَالَ أَبُو مَطْقَرٍ السَّمْعَانِيُّ ^(١) : اتَّقُوا أَنَّ الْعُصَاةَ وَالسُّوقَةَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ دُونَ الْمَلَائِكَةِ ، وَأَمَّا الْمُطِيعُونَ الصَّالِحُونَ . . فَأَخْتَلَفُوا فِي الْمَفَاضِلَةِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمَلَائِكَةِ عَلَى قَوْلَيْنِ) اِنْتَهَى .

وَلَمْ يَذْكُرِ الْإِيمَانَ بِالْأَنْبِيَاءِ لِلزُّومِ لِلإِيمَانِ بِالرُّسُلِ ؛ فَإِنَّ تَصْدِيقَهُمْ فِي جَمِيعِ مَا أَخْبَرُوا بِهِ . . يَسْتَلْزِمُ تَصْدِيقَهُمْ فِي أَنَّ اللَّهَ أَنْبِيَاءُ .

(وَ) أَنَّ تُؤْمِنَ بـ : (الْيَوْمِ الْآخِرِ) : وَهُوَ عَلَى مَا يَأْتِي مِنَ الْمَوْتِ ، وَعَلَى الْمَشْهُورِ : يَوْمُ الْقِيَامَةِ ، سَمِيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ آخِرُ الْأَيَّامِ ، وَقِيلَ : لِأَنَّهُ لَا لَيْلَ بَعْدَهُ ، وَسَيَأْتِي أَنَّ آخِرَهُ إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ ، أَوْ إِلَى أَنْ يَدْخُلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ ، وَكَيْفِيَّةُ الْإِيمَانِ بِهِ .

(وَ) أَنَّ (تُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ) - بَفَتْحِ الدَّالِ - أَيِ : تَقْدِيرِ اللَّهِ الْأُمُورَ بِالْقَدَرِ الَّتِي هِيَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ أَبْدَلَ مِنْهُ قَوْلَهُ : (خَيْرِهِ) وَهُوَ الطَّاعَةُ ، (وَشَرِّهِ) وَهُوَ الْمَعْصِيَةُ ، فَكُلٌّ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ تَعَالَى ، لَكِنَّ الْأَدَبَ أَنْ لَا يُنْسَبَ الشَّرُّ إِلَيْهِ تَعَالَى كَمَا فِي الْحَدِيثِ : « وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ » ^(٢) . وَلِأَنَّ فِعْلَ الْمَعْصِيَةِ بِالنَّظَرِ إِلَى أَنَّ

(١) هُوَ مَنْصُورُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ ، الْمُرُوزِيُّ ، السَّمْعَانِيُّ ، التَّيْمِيُّ ، مَفْسَّرٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ ، مُؤَلِّفٌ ، مَوْلَدُهُ وَوَفَاتَهُ بـ : (مَرَوْ) قَدَّمَ نِظَامَ الْمُلْكِ عَلَى أَقْرَانِهِ - وَهُوَ جَدُّ صَاحِبِ « الْأَنْسَابِ » عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مُحَمَّدٍ - تُوَفِّيَ سَنَةً : (٤٨٩ هـ) .

(٢) طَرَفٌ حَدِيثٌ ، أَخْرَجَهُ عَنْ عَلِيِّ الْمُرْتَضَى أَبُو دَاوُدَ (٧٦٠) فِي الصَّلَاةِ ، وَالنِّسَائِيُّ فِي « الصَّغَرَى » (٨٩٧) فِي الْإِفْتِتَاحِ .

وَأَوَّلُهُ فِيهِمَا : « وَجْهَتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ . . . إلخ » .

وَبِنْحَوْه : مَا أَخْرَجَ عَنْ أَبِي عَمْرٍ وَعَمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مُسْلِمٌ (١١٨٤) (١٩) وَ(٢١) مَوْقُوفًا ، أَنَّهُمَا زَادَا فِي التَّلْبِيَةِ : (لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ ، وَالْخَيْرُ فِي =

.....

للعبد فيه مدخلاً يُنسب إليه ويُسمى معصيةً وشرّاً ، وأمّا بالنسبة إلى إيجاد الله له.. فلا يقال له شرٌّ ولا معصية ، بل هو حسنٌ وجميلٌ^(١) وفي رواية زيادة : « حُلُوهُ وَمُرَّهُ »^(٢) . والحلو : ما تستطيعه النفس ؛ كالغيث والخضب والسعة

= يدبك ، والرغباء إليك والعمل) .

قال في « فتح الباري » (٤٧٩/٣) : استدلّ به على استحباب الزيادة على ما ورد عن النبي ﷺ في ذلك ، وعن الطحاوي أنّ قوماً قالوا : لا بأس أن يزيد فيها من الذكر لله ما أحب . ولذا يزيد بها بعضهم في تليته ، والله أعلم .
(١) قال أحد العلماء [من الوافر] ، وعزاه الأمير في حاشيته على « إتحاف المريد » (ص/٣٥) لمحمّد وفارحة الله تعالى :

سَمِعْتُ اللَّهَ فِي سِرِّي يَقُولُ أَنَا فِي الْمُلْكِ وَخِدِّي لَا أَزُولُ
وَخَيْتُ الْكُلَّ مِنِّْي لَا قَيْنَحُ وَقُبْحُ الْقُبْحِ مِنْ حَيْثِي جَمِيلُ
(٢) أورده إبراهيم بن مرعي الشبرخيتي المالكي في « الفتوحات الوهبيّة » (ص/٧٠) فقال : [رواه] عطاء عن ابن عمر بزيادة : « حُلُوهُ وَمُرَّهُ » ، وقاله العلامة ابن حجر في « الفتح المبين » (ص/٧١) تفسيراً لقوله : « خَيْرُهُ وَشَرُّهُ » .

وجاء في رواية لمسلم (١٠) (٧) : « وَتُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ كُلِّهِ » ؛ أي : بأنّ ما قدره الله في أزلّه لا بُدَّ من وقوعه وما لم يُقدره يستحيل وقوعه ، وبأنّه تعالى قدر الخير والشرّ قبل خلق الخلق ، وأنّ جميع الكائنات بقضائه وقدره وإرادته ، كما دلّت آيات على ذلك .

وعلق المداغني على قول ابن حجر (ص/٧١-٧٢) : حُلُوهُ وَمُرَّهُ ، وساق ما أورده المصنّف ، ثمّ قال : ولشيخ مشايخنا الشهاب السندوبي رحمه الله تعالى [من البسيط] :

الْخَيْرُ فِي قَدَرٍ يُسَمَّى طَاعَةً وَالْخُلُو لَذَّتْهَا وَحُسْنُ ثَوَابِهَا
وَالشَّرُّ مَعْصِيَةٌ تَقَاقَمَ أَمْرُهَا وَالْمُرُّ مِخْتَلَتْهَا وَسُوءُ عَقَابِهَا

والعافية والسلامة مِنَ الآفَاتِ ، وَالْمُرُ : مَا تَكْرَهُهُ النَّفْسُ [وَتَنْفِرُ مِنْهُ] ،
كَالْجَذْبِ وَالْمَرَضِ وَالْبَلَاءِ .

وَلَمَّا كَانَ الْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ يَسْتَلْزِمُ الْإِيمَانَ بِالْقَضَاءِ . . لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ ^(١) .
وَالْقَضَاءُ عِنْدَ الْأَشْعَرِيَّةِ : إِرَادَةُ اللَّهِ تَعَالَى الْأَزَلِيَّةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْأَشْيَاءِ عَلَى
مَا هِيَ عَلَيْهِ .

وَالْقَدَرُ عِنْدَ الْأَشْعَرِيَّةِ : إِيجَادُ اللَّهِ الْأَشْيَاءَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَرَادَهُ .
وَقِيلَ : الْقَضَاءُ : عِلْمُهُ الْأَزَلِيُّ الْمُتَعَلِّقُ بِالْأَشْيَاءِ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ ،
وَالْقَدَرُ : إِيجَادُ اللَّهِ الْأَشْيَاءَ عَلَى وَفْقِ الْعِلْمِ ، وَقَدْ نَظَّمَ الْعَلَامَةُ سَيِّدِي عَلِيُّ
الْأَجْهَرِيُّ الْمَالِكِيُّ ^(٢) ذَلِكَ بِقَوْلِهِ :

إِرَادَةُ اللَّهِ مَعَ التَّعَلُّقِ	فِي أَزَلٍ قَضَاؤُهُ مُحَقَّقِ
وَالْقَدَرُ الْإِنْجَادُ لِأَشْيَاءٍ عَلَى	وَفْقِ مُعَيَّنِ أَرَادَهُ عَالَا
وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ مَعْنَى الْأَوَّلِ	الْعِلْمُ مَعَ تَعَلُّقِ فِي الْأَزَلِ
وَالْقَدَرُ الْإِنْجَادُ لِلْأُمُورِ	عَلَى وَفَاقِ عِلْمِهِ الْمَذْكُورِ ^(٣)

= وَمَشِيئَةً مَعَ قُدْرَةٍ وَإِرَادَةٍ مَجْمُوعُهَا قَدَرٌ فَقُزْ بِلُبَابِهَا
(١) جَاءَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : أَيْ لَأَنَّ الْقَدَرَ يَجْرِي عَلَى وَفْقِ الْقَضَاءِ ، فَلَذَا قِيلَ : الْقَضَاءُ
تَقَدَّمَ . فَالْزَمِ السُّكُونُ أَه . مُؤَلَّفُهُ .

(٢) عَلِيُّ الْأَجْهَرِيُّ : هُوَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَبُو الْإِرشَادِ ، نَوْرُ الدِّينِ ،
فَقِيهٌ مَالِكِيٌّ ، عَالِمٌ بِالْحَدِيثِ ، مَوْلَدُهُ وَوَفَاتُهُ بـ : (مِصْرَ) ، لَهُ مُؤَلَّفَاتٌ مِنْهَا :
« نَظْمُ السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ » ، « شَرْحُ رِسَالَةِ الْقَيْرَوَانِيِّ » فِي الْفَقْهِ ، مَاتَ سَنَةَ :
(١٠٦٦ هـ) عَنْ عَمْرِ : (٩٩) سَنَةً .

(٣) أورد الأبيات : أيضاً عنه العلامة الصَّاوِي فِي « شَرْحِهِ عَلَى الْجَوْهَرَةِ » (ص / ٣٨) ،
وَالْبَيْجُورِيُّ فِي « تَحْفَةِ الْمَرْيَدِ » (ص / ٧٠) ، وَالْأَمِيرُ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى « إِتْحَافِ =

وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : مَنْ لَمْ يَرْضَ بِقَضَائِي وَقَدَرِي . فَلْيَطْلُبْ رَبًّا سِوَايَ » ^(١) .

وَعِنْدَ الْمَآثِرِيَّةِ : الْقَضَاءُ : هُوَ الْفِعْلُ مَعَ زِيَادَةِ إِحْكَامٍ ، فَيَكُونُ صِفَةً فِعْلٍ ، وَالْقَدَرُ - عِنْدَهُمْ - : تَحْدِيدُهُ تَعَالَى فِي الْأَزَلِ كُلِّ مَخْلُوقٍ بِحَدِّهِ الَّذِي يَوْجَدُ بِهِ ، مِنْ حُسْنٍ وَقُبْحٍ وَنَفْعٍ وَضَرٍّ ، وَمَا يَحْوِيهِ مِنْ زَمَانٍ وَمَكَانٍ ، وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ طَاعَةٍ وَعَصْيَانٍ وَثَوَابٍ وَعِقَابٍ وَغُفْرَانٍ ، فَالْقَضَاءُ عِنْدَهُمْ حَادِثٌ وَالْقَدَرُ أَزَلِيٌّ ، عَكْسُ مَا عِنْدَ الْأَشْعَرِيَّةِ ؛ فَعِنْدَهُمْ الْقَضَاءُ قَدِيمٌ ؛ لِرَجُوعِهِ إِلَى الْإِرَادَةِ أَوْ الْعِلْمِ ، وَالْقَدَرُ حَادِثٌ ؛ لِأَنَّهُ إِيجَادُ اللَّهِ الْمَخْلُوقَاتِ عَلَى وَفْقِ الْإِرَادَةِ أَوْ الْعِلْمِ ، وَالْإِيجَادُ حَادِثٌ ؛ لِأَنَّهُ صِفَةُ فِعْلٍ .

فَمَعْنَى الْإِيمَانِ بِالْقَضَاءِ عِنْدَ الْأَشْعَرِيَّةِ : أَنْ تُؤْمِنَ وَتُصَدِّقَ بِإِرَادَتِهِ الْأَزَلِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْأَشْيَاءِ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ فِيمَا لَا يَزَالُ ، فَهُوَ صِفَةُ قَدِيمَةٍ .

وَمَعْنَى الْإِيمَانِ بِالْقَضَاءِ عِنْدَ الْمَآثِرِيَّةِ : أَنْ تُؤْمِنَ بِفِعْلِهِ تَعَالَى الْمَشْتَمِلِ عَلَى زِيَادَةِ الْإِحْكَامِ .

= الْمُرِيدُ « (ص/ ١٠٧) وَفِيهَا بَدَلٌ : (وَفِي) (وَجِه) ، وَفِي الْأَخِيرَيْنِ : (فَحَقَّقِي) بَدَلٌ (مُحَقَّقِي) . وَكَذَا أوردَهُ الْمَدَابِغِيُّ عَلَى « الْفَتْحِ الْمُبِينِ » (ص/ ٧٢) .
(١) أَخْرَجَهُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي « الشَّعْبِ » (٢٠٠) بِلَفْظٍ : « مَنْ لَمْ يَرْضَ بِقَضَائِي وَقَدَرِي . فَلْيَلْتَمِسْ رَبًّا غَيْرِي » ، وَكَذَا ذَكَرَهُ عَنْهُ فِي « الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » (٦٠١٠) .

وَعَنْ أَبِي هِنْدٍ الدَّارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ كَمَا أوردَهُ السَّيُوطِيُّ فِي « الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » (٦٠٠٩) وَأَشَارَ لضعفه بلفظٍ : « مَنْ لَمْ يَرْضَ بِقَضَائِي ، وَلَمْ يَضْبِرْ عَلَى بِلَآئِي . فَلْيَلْتَمِسْ رَبًّا سِوَايَ » .

ومعنى الإيمان بالقدر عند الأشعرية : أن تؤمن بإيجاد الله لجميع الأشياء على وفق ما سبق به الإرادة أو العلم ؛ أي : بأنه لا بُدَّ من إيجاد الله لما سبق به الإرادة أو العلم ، وما لم يُرَدَّه لا يمكن وجوده ، فلا حذر من قدر .

ومعناه عند الماتريدية : أن تؤمن أن الله قدر الكائنات وحددها في الأزل بحدودها التي توجد عليها ، فلا كائن إلا وقد حده الله في الأزل بحدود لا تزيد ولا تنقص ، ولا تختلف ولا تتخلف ، وهذا التحديد قديم .

وقال اللقاني : الظاهر أن الخلاف بين الأشعرية والماتريدية في معنى القدر اختلاف عبارة ، فهما راجعان إلى قول بعضهم : المراد من القدر : أن الله علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها ، ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد ، فكلُّ مُحدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته ، هذا هو المعلوم من الدين بقواطع البراهين ، وعليه السلف من الصحابة وخيار التابعين قبل حدوث القدرة المخالفين .

وعبارة التواوي - وهو أشعري - : (أعلم أن مذهب أهل الحق إثبات القدر ، ومعناه : أن الله قدر الأشياء في القدم وعلم سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده على صفات مخصوصة ، فهي تقع على حسب ما قدرها) . انتهى .

وقال أبو مظفر السمعاني : (معرفة هذا الباب التوقيف من الكتاب والسنة دون محض القياس ، فمن عدل فيه عن التوقيف . . ضلَّ وتاه في بحر الخيرة ؛ لأن القدر سرٌّ من أسرار الله ، اختص به العليم الخبير ، وضرب دونه الأستار ، وحجبه عن عقول الخلق ؛ لما علمه من الحكمة ، فلم يعلمه نبيُّ مرسل ولا ملكٌ مقرب . وقيل : سرُّ القدر ينكشف لهم إذا دخلوا الجنة ، ولا ينكشف قبله) .

قَالَ : صَدَقْتُ .

فائدة : [الرضى بالقضاء لا بالمقتضى]

يجب الرضى بالقضاء مطلقاً^(١) لا بالمقتضى مطلقاً ، فمن بُلي بفقرٍ مثلاً .
وجب عليه الرضى بقضاء الله عليه به ، وأما الفقر . فلا يجب الرضى به لئلا
من صفات الكمال .

(قَالَ) - أي جبريل - : (صَدَقْتُ) فيما أجبت به .

[الإحسان وأمارات الساعة]

وقد حَذَفَ الْمُصَنِّفُ باقِيَ الْحَدِيثِ ، وَتَمَتُّهُ : [قَالَ :] (فَأَخْبَرَنِي عَنِ
الْإِحْسَانِ ؟ قَالَ : « أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ . . فَإِنَّهُ يَرَاكَ »
قَالَ : فَأَخْبَرَنِي عَنِ السَّاعَةِ ؟ قَالَ : « مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ » قَالَ :
فَأَخْبَرَنِي عَنْ أَمَارَاتِهَا ؟ قَالَ : « أَنْ تَلِدَ الْأُمَةُ رَبَّتَهَا ، وَأَنْ تَرَى الْخِفَاءَ الْعُرَاءَ أَلْعَالَةَ
رِعَاءَ الشَّيْءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ » ثُمَّ أَنْطَلَقَ ، فَلَبِثَ مَلِيًّا ثُمَّ قَالَ : « يَا عُمَرُ . .
أَتَذَرِنِي مِنَ السَّائِلِ ؟ » قُلْتُ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ! قَالَ : « هَذَا جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ

(١) جاء في هامش الأصل : (قوله يجب الرضى بالقضاء . . إلخ) . قال شيخ الإسلام
في « شرح المنهج » : ألمقتضى إن كان واجباً . . وجب الرضى به ، وإن كان مندوباً
نُذِبَ الرضى به ، أو مباحاً أبيع ، أو مكروهاً كره ، أو حراماً حُرِّمَ بخلاف القضاء
يجب الرضى به مطلقاً ، فالمقتضى عليه بمعصية يحرم عليه الرضى بها من حيث كونها
مكتسبة له ، ويجب من حيث كونها مخلوقة لله . والرضى قسمان : قسم لا بُدَّ منه ؛
بمعنى عدم اعتراضه على الله في فعلٍ أو حكم . وقسم لأرباب النهايات ؛ بمعنى
أبتهاج القلب وسروره . اهـ مؤلفه .

قَالَ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ : مَنْ أَتَى بِالْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ .

يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ » (رواه مسلم [٨] في كتاب الإيمان ^(١) .

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى التَّفَاوُتِ بَيْنَ مَنْ أَتَى بِالْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَبَيْنَ مَنْ تَرَكَهُمَا ، وَمَنْ أَتَى بِأَحَدِهِمَا فَقَطْ ، فَقَالَ : (قَالَ الْعُلَمَاءُ) أَي : أَرَبَابُ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ ؛ وَهِيَ : التَّفْسِيرُ وَالْحَدِيثُ وَالْفِقْهُ ؛ لِأَنَّهُمْ أَلْمَنْصَرِفُ إِلَيْهِمُ اللَّفْظُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ (الَّذِينَ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ) فِي « صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ » ^(٢) : « الْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ ، لَمْ يُخْلَقُوا دِرْهَمًا وَلَا دِينَارًا ، إِنَّمَا خُلِقُوا الْعِلْمَ ، مَنْ أَخَذَهُ . . أَخَذَ بِحِظٍّ وَافِرٍ » ^(٣) وَأَمَّا : « عُلَمَاءُ أُمَّتِي كَأَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ » ^(٤) فَمُتَكَلِّمٌ فِيهِ بِالْوَضْعِ .

وَمَقُولُ الْقَوْلِ : (مَنْ أَتَى بِالْإِيمَانِ) بَأَنَّ صَدَقَ بِمَا عَلِمَ مِنْ دِينِ النَّبِيِّ بِالضَّرُورَةِ . (وَ) بـ (الْإِسْلَامِ) بِأَنْقِيَادِ ظَاهِرِهِ لِلْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ . . فَيَكُونُ قَدْ

(١) وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا عَنْهُ أَبُو دَاوُودَ (٤٦٩٥) وَمَا بَعْدَهُ فِي السُّنَنِ ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦١٣) ، وَالنَّسَائِيُّ (٤٩٩٠) فِي الْإِيمَانِ ، وَأَبْنُ مَاجَةَ (٦٣) فِي الْمَقْدَمَةِ .

(٢) لَيْسَ الْحَدِيثُ فِي « صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ » ، لَكِنْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (١٠٠) ، وَمُسْلِمٌ (٢٦٧٣) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ . . اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَالًا ، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا » .

(٣) أَوْرَدَهُ السَّخَاوِيُّ فِي « الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ » (٧٠٣) ، وَنَسَبَهُ لِأَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُودَ وَالتِّرْمِذِيَّ وَآخَرِينَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا .

(٤) ذَكَرَهُ الْحَافِظُ السَّخَاوِيُّ فِي « الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ » (٧٠٢) وَقَالَ : قَالَ شَيْخُنَا وَمِنْ قَبْلِهِ الدِّمِيرِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ : إِنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ .

فَهُوَ مُؤْمِنٌ كَامِلٌ ، وَمَنْ تَرَكَهُمَا جَمِيعاً . . فَهُوَ كَافِرٌ كَامِلٌ ، وَمَنْ تَرَكَ
الْإِسْلَامَ وَحْدَهُ . . فَهُوَ مُؤْمِنٌ نَاقِصٌ ، وَمَنْ تَرَكَ الْإِيمَانَ وَحْدَهُ . . فَهُوَ
مُنَافِقٌ .

جَمَعَ بَيْنَ التَّصَدِيقِ بِالْجَنَانِ وَالْطُّقِ بِاللُّسَانِ وَالْعَمَلِ بِالْأَرْكَانِ ، (فَهُوَ مُؤْمِنٌ
كَامِلٌ) بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ أَتَى بِالْإِيمَانِ وَحْدَهُ ، فَلَا يَرِدُ أَنَّ الْإِيمَانَ الْكَامِلَ لَا يَتَّصِفُ
بِهِ إِلَّا الْأَنْبِيَاءُ وَكُمُلُ الْأَوْلِيَاءِ .

(وَمَنْ تَرَكَهُمَا جَمِيعاً) فَلَمْ يُصَدِّقْ وَلَمْ يَنْقُذْ . . (فَهُوَ كَافِرٌ كَامِلٌ) فِي
أَحْكَامِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ .

(وَمَنْ تَرَكَ الْإِسْلَامَ ^(١) وَحْدَهُ) فَلَمْ يَنْقُذْ بظَاهِرِهِ وَهُوَ مُصَدِّقٌ بَقَلْبِهِ . . (فَهُوَ
مُؤْمِنٌ نَاقِصٌ) ، وَمَرَّ أَنَّ حَدِيثَ : « لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ »
مَعْنَاهُ : وَهُوَ مُؤْمِنٌ كَامِلٌ .

(وَمَنْ تَرَكَ الْإِيمَانَ وَحْدَهُ) بَأَنِ انْقَادَ بظَاهِرِهِ ، وَلَمْ يُصَدِّقْ بَقَلْبِهِ . . (فَهُوَ
مُنَافِقٌ) أَيِ : مُسْلِمٌ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا ، فَيُعَصِّمُ دَمَهُ وَمَالَهُ مَا لَمْ نَطْلُعْ عَلَى
بَاطِنِهِ ، وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ ^(٢) ، وَهَذَا مَحْمَلُ قَوْلِهِ تَعَالَى :
﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي
قُلُوبِكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٤] بِنَاءً عَلَى أَنَّهُمْ مُنَافِقُونَ .

ثُمَّ شَرَعَ فِي بَيَانِ مَعْنَى الْإِيمَانِ بِمَا مَرَّ فِي الْحَدِيثِ ، فَقَالَ :

-
- (١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ مَنْ تَرَكَ الْإِسْلَامَ) أَيِ الْأَعْمَالِ ، أَمَّا مَنْ تَرَكَ الْإِسْلَامَ
بِمَعْنَى الْأَسْتِسْلَامِ . . فَهُوَ كَافِرٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ أَهـ مَوْثِقُهُ .
(٢) كَمَا فِي آيَةِ الْكَرِيمَةِ : ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ﴾ [النساء :
١٤٥] .

(وَمَعْنَى الْإِيمَانِ بِاللَّهِ) الْمَتَقَدِّمُ الْكَلَامُ عَلَيْهِ : (أَنْ تُؤْمِنَ بِقَلْبِكَ) :
توضيحٌ ؛ لأنَّ الإيمانَ لا يكونُ بغيرِ القلبِ ، فهو تأكيدٌ ، على حدِّ قولِهِمْ :
سَمِعْتُ بِأُذُنِي ، بِالْقَدْرِ الَّذِي يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَكْلَفٍ وَلَوْ عَبْدًا وَأَمْرًا^(١) ، مِمَّا
يَجِبُ لِمَوْلَانَا وَمَا يَسْتَحِيلُ وَمَا يَجُوزُ .

فَأَمَّا الَّذِي كُلُّنَا بِمَعْرِفَتِهِ مِمَّا يَجِبُ لَهُ تَعَالَى . . ثَلَاثَ عَشْرَةَ صِفَةً :

فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مَكْلَفٍ أَنْ يَتَقَدَّ :

١- أَنْ مَوْلَانَا وَاجِبُ الْوُجُودِ^(٢) لِدَايَتِهِ ، وَكُلُّ مَا عَدَاهُ جَائِزُ الْوُجُودِ .

٢- وَأَنَّهُ قَدِيمٌ لَا أَبْتَدَاءَ لَوْجُودِهِ .

٣- وَبَاقٍ لَا أَنْتَهَاءَ لَوْجُودِهِ .

٤- وَمُخَالَفٌ لِجَمِيعِ الْحَوَادِثِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ؛ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ ،
فَلَيْسَتْ ذَاتُهُ جَزْمًا^(٣) ، وَلَا صِفَاتُهُ أَعْرَاضًا ، وَلَا أَفْعَالُهُ بِمَحَاوِلَةٍ وَمَزَاوِلَةٍ ،
وَلَا تَحْصِرُهُ الْأَمَكْنَةُ وَالْجِهَاتُ ، وَلَا تَمُرُّ عَلَيْهِ الْأَزْمَنَةُ ، بَلْ كَانَ تَعَالَى وَلَا زَمَانَ
وَلَا مَكَانَ ، وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ ، وَكُلُّ مَا يَخْطُرُ^(٤) بِيَالِ الْمَخْلُوقِينَ فَاللَّهُ
خِلَافُهُ وَمَنْزَعُهُ ، وَلَا سَبِيلَ لَخَلْقِهِ إِلَى مَعْرِفَةِ حَقِيقَةِ ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ إِلَّا بِالْعَجْزِ

(١) فِي (ب) : أَوْ أَمْرًا .

(٢) جَاءَ فِي هَامِشِ (ب) : (قَوْلُهُ : الْوُجُودِ) : صِفَةُ نَفْسِيَّةٍ ، وَالْقَدَمُ ، وَالْبَقَاءُ ، وَالْمُخَالَفَةُ
لِلْحَوَادِثِ ، وَالْقِيَامُ بِالنَّفْسِ ، وَالْوَحْدَانِيَّةُ . . صِفَاتٌ سَلْبِيَّةٌ . وَالْعِلْمُ ، وَالْحَيَاةُ ، وَالْقُدْرَةُ ،
وَالْإِرَادَةُ ، وَالسَّمْعُ ، وَالْبَصَرُ ، وَالْكَلَامُ . . صِفَاتٌ مُعَانِي . (تَقْرِير) .

(٣) الْجَزْمُ : الْحَجْمُ الَّذِي يَشْغُلُ حَيَّرًا مِنَ الْفَرَاغِ ، وَالْجَسَدُ .

(٤) جَاءَ فِي (ب) : زِيَادَةٌ :

وَكُلُّ مَا يَخْطُرُ فِي بَالِ الْوَرَى فَرِئْنَا خِلَافَهُ بِلَا مِرَا =

أَنْ تُؤْمِنَ بِقَلْبِكَ بِأَنَّهُ تَعَالَى وَاحِدٌ ذَاتًا وَصِفَاتٍ وَأَفْعَالًا ،

عن معرفته ، كما قال الصديق ، وكما قال أيضاً : (الْعَجْزُ عَنْ دَرَكِ الْإِذْرَاكِ إِذْرَاكٌ)^(١) ، و : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى : ١١] .
٥- وأنه قائم بنفسه لا يحتاج إلى شيء ، بل جميع ذرات العالم مفتقرة في كل لحظة إليه .

٦- و (بِأَنَّهُ تَعَالَى وَاحِدٌ) أي : متوحد (ذَاتًا) أي : في ذاته ، أو من جهة الذات فلا تعدد فيها ، فوحدة ذاته تعالى عبارة عن نفي الكم المتصل ، بمعنى : أن ذاته ليست جسماً ؛ لأن كل جسم وإن اتصل صورة .. فهو متعدد حقيقة ؛ لتركيبه من أجزاء عديدة ، وعن نفي الكم المنفصل ، بمعنى : أنه ليس هناك ذات في الخارج تشبه ذات مولانا في الألوهية .

(وَصِفَاتٍ) أي : ومتوحد في صفاته ، فلا كم فيها متصلاً ، بمعنى : أنه لا تعدد في صفاته ، فليس له إلا قدرة واحدة وإرادة واحدة... وهكذا ؛ لما يلزم على التعدد من المحال^(٢) ولا منفصلاً ، بمعنى : أنه ليس لأحد صفة تشبه شيئاً من صفات مولانا كقدرة يوجد بها وعلم ينكشف به كل معلوم دون سبق خفاء... وهكذا .

(وَأَفْعَالًا) أي : ومتوحد في أفعاله ، فلا في الكون فعل لغيره ، ولا النار تحرق ، ولا الماء يروي ، ولا السراج يضيء ، ولا السكين تقطع ، بل الخالق لذلك ولكل شيء هو الله تعالى ، أجرى العادة أنه يوجد الإحراق عند ملامسة النار... وهكذا الباقي ، لا أنها تؤثر ذلك بطبيعتها كما تقول الفلاسفة وهو كفر

= يُقَالُ أَيْضاً : كُلُّ مَا يَخْطُرُ بِبَالِكَ .. فَهُوَ هَالِكٌ ؛ لِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ ، وَاللَّهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ .

(١) لَعَلَّهُ شَطَرٌ ، وَتَمَامُهُ : وَالْبَحْثُ عَنْ سِرِّ ذَاتِ اللَّهِ إِشْرَاكٌ .

(٢) الْمُحَالُ : مَا يَقْتَضِي الْفَسَادَ كاجتماع الضدين ، وما لا يمكن وجوده ، ومن الكلام :

ما عدل به عن وجهه .

بإجماع ، ولا بقوة خلقها الله فيها وهو أعتزال ، وقد غفل عن هذا كثير من عوام المسلمين .

ورحم الله الشواف^(١) حيث قال : (ما أحد يُحرِّكُ باعةً ، في معصية أو طاعة ، إلا أن يُحرِّكها الله) .

وسئل الجنيد^(٢) عن التوحيد ، فقال : (أن ترى أن جميع حركات العباد وسكناتهم فعل الله ، فإذا عرفت ذلك . . فقد وُحِّدته) .

وبالجملة : فللعقائد أغوار لا نجاة إلا بمعرفتها ؛ ولذا ترى العوام يُطلقون ألفاظاً منكراً ؛ كقولهم : جزاه ربي الخير ، والله في السماء ، وأبيض الوجه ! وغير ذلك ، ولذا قال أبو محمد الجريفي^(٣) صاحب الجنيد : (من لم يقف على علم التوحيد بشاهد من شواهد . . زلَّ به قدم الغرور في مهواة من التلّف ، فنسأل الله العافية لنا ولجميع المسلمين) .

وأما أفعالنا الاختيارية : فننسب إلينا ظاهراً من طريق الكسب ؛ لما لنا فيها

(١) الشواف : هو الشيخ سعيد بن سالم الشواف ، مولده بمدينة (هين) في عام (٩٢٥هـ) ، رحل إلى (تريم) ، وأنقطع إلى ملازمة العلامة السيد أحمد بن حسين بن عبد الله العيدروس ، له القصيدة المشهورة بـ (قصعة العسل) في أكثر من (٥٠٠٠) بيت ، توفي بـ (وردة مسبح) في (٩٩٠هـ) . انظر «تاريخ الشعراء الحضرميين» .

(٢) الجنيد : هو ابن محمد البغدادي الخزاز ، أبو القاسم ، الصوفي ، العالم ، وإمام الدنيا في زمانه ، ضبط مذهب التصوف بقواعد الكتاب والسنة ، له رسائل ، توفي سنة : (٢٩٧هـ) .

(٣) أبو محمد الجريفي : هو أحمد بن محمد بن حسين الجريفي ، من كبار أصحاب الجنيد ، وسهل الثسري ، وقد أقعد بعد الجنيد في مكانه ، وكان عالماً بعلوم الصوفية ، كبير الحال ، مشغولاً بربه تبارك وتعالى وقت اشتغال الناس بأنفسهم ، مات سنة : (٣١١هـ) .

لَا شَرِيكَ لَهُ فِي الْإِلَهِيَّةِ ،

مِنَ الْاِخْتِيَارِ ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ : [قَالَ تَعَالَى شَأْنُهُ] : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦] . فَمُرَاعَاةُ الظَّاهِرِ شَرِيعَةٌ ، وَمُرَاعَاةُ الْبَاطِنِ حَقِيقَةٌ ، وَإِذَا عَلِمْتَ حَقِيقَةَ الْوَحْدَانِيَّةِ .. تَحَقَّقْتَ أَنَّ (لَا شَرِيكَ لَهُ فِي الْإِلَهِيَّةِ) الَّتِي هِيَ اسْتِغْنَاؤُهُ تَعَالَى عَمَّا سِوَاهُ ، وَافْتِقَارُ مَا عَدَاهُ إِلَيْهِ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ لَهُ شَرِيكَ .. لَأَمَكْنَ أَنْ يَخْتَلِفَا فَيُرِيدُ أَحَدُهُمَا خَلْقَ السَّمَاوَاتِ مَثَلًا ، وَالْآخَرُ عَدَمَهَا ، فَإِنْ نَفَذْتَ إِرَادَةَ كُلِّ مِنْهُمَا .. لَزِمَ التَّنَاقُضُ وَهُوَ وَجُودُهَا وَعَدَمُهَا ، وَإِنْ لَمْ تَنْفُذْ كُلَّ مَنِ الْإِرَادَتَيْنِ .. لَزِمَ عَجْزُهُمَا ، وَإِنْ نَفَذْتَ إِرَادَةَ أَحَدِهِمَا فَقَطْ .. بَطَلَتْ الْإِلَهِيَّةُ مِنْ عَجْزٍ ، فَالْتَّعَدُّدُ مُحَالٌ ، وَيَكْفِينَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] .

وَأَعْلَمُ : أَنَّ الثَّلَاثَ عَشْرَةَ الصِّفَةَ الْمَذْكُورَةَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ .

الْأَوَّلُ : الْوُجُودُ ، وَيُسَمَّى صِفَةً نَفْسِيَّةً ؛ لِأَنَّهُ نَفْسُ الْمَوْجُودِ^(١) عَلَى رَأْيِ الشَّيْخِ^(٢) .

وَالثَّانِي : الْخَمْسُ الْمَذْكُورَةُ بَعْدَهُ ، وَهِيَ :

١- الْقِدَمُ .

٢- وَالْبَقَاءُ .

٣- وَمُخَالَفَةُ الْحَوَادِثِ .

٤- وَالْقِيَامُ بِالنَّفْسِ .

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : إِذْ كُلُّ صِفَةٍ يُمَكِّنُ زَوَالَهَا مَعَ الْبَقَاءِ لِلذَّاتِ ، وَالْوُجُودُ لَا بَقَاءَ لِلذَّاتِ مَعَ فَقْدِهِ ، فَعَلِمْنَا أَنَّهُ غَيْرُ زَائِدٍ عَلَى الذَّاتِ بَلْ عَيْنُهَا . اهـ .

(٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ وَ(ب) : (قَوْلُهُ : رَأْيُ الشَّيْخِ) : أَيُّ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ إِمَامِ الشُّنَّةِ . الْمَتَوَفَى سَنَةَ : (٣٢٤ هـ) .

مُتَّصِفٌ بِكُلِّ كَمَالٍ ،
.....

٥- وَالْوَحْدَانِيَّةُ ، وَتَسْمَى الصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةُ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ كُلِّ مِنْهَا نَفْيُ أَمْرِ لَا يَلِيْقُ بِمَوْلَانَا كَمَا عَلِمْتَ .

وَالثَّالِثُ : صِفَاتُ الْمَعَانِي ، وَهِيَ :

١- الْحَيَاةُ .

٢- وَالْعِلْمُ .

٣- وَالْقُدْرَةُ .

٤- وَالْإِرَادَةُ .

٥- وَالسَّمْعُ .

٦- وَالْبَصَرُ .

٧- وَالْكَلَامُ . وَقَدْ تَضَمَّنَتْهَا قَوْلُهُ : (مُتَّصِفٌ بِكُلِّ كَمَالٍ) ؛ لِأَنَّ كُلَّ كَمَالٍ وَاجِبٌ لَهُ ، وَكُلُّ مَا هُوَ وَاجِبٌ . . فَهُوَ مُتَّصِفٌ بِهِ لَا يَجُوزُ نَفْيُهُ عَنْهُ ، وَكَمَالَاتُهُ تَعَالَى لَا نِهَايَةَ لَهَا ، وَلَا يُحْصِيهَا سِوَاهُ ، وَمِنْ ذَلِكَ صِفَاتُ الْمَعَانِي السَّبْعُ الْمَتَقَدِّمُ ذِكْرُهَا .

فَأَمَّا الْحَيَاةُ : فَهِيَ صِفَةٌ قَدِيمَةٌ تُصَحِّحُ لِمَنْ قَامَتْ بِهِ أَنْ يَتَّصِفَ بِالْإِدْرَاكِ ، مِنْ سَمْعٍ وَبَصَرٍ وَغَيْرِهِمَا ، وَهِيَ مُخَالِفَةٌ لِحَيَاةِ الْمَخْلُوقِينَ ، وَلَا يَعْلَمُ حَقِيقَتَهَا إِلَّا هُوَ .

وَأَمَّا الْعِلْمُ : فَصِفَةٌ قَدِيمَةٌ يَنْكَشِفُ بِهَا كُلُّ مَعْلُومٍ عَلَى مَا هُوَ بِهِ دُونَ سَبْقٍ خَفَاءٍ ، وَلَا يَتَعَدَّدُ وَلَا يَتَحَدَّدُ^(١) ، وَلَا يَغْفُلُ مَوْلَانَا ، وَلَا يَعْزُبُ عَنْ عِلْمِهِ

(١) كَذَا فِي (أ) وَ(ب) ، وَفِي الْأَصْلِ : لَا يَتَجَدَّدُ .

مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ^(١) ، وَأَمَّا مَا وَرَدَ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ [الكهف: ١٢] . . . فَمَوْؤَلٌ .

وَأَمَّا الْقُدْرَةُ : فَصِفَةُ قَدِيمَةٌ يَتَحَصَّلُ بِهَا إِيجَادُ كُلِّ مُمْكِنٍ وَإِعْدَامُهُ عَلَى وَفْقِ الْإِرَادَةِ ، فَلَا يَقَعُ فِي الْكُونِ شَيْءٌ إِلَّا وَهُوَ الْخَالِقُ لِذَلِكَ بِقُدْرَتِهِ .

وَأَمَّا الْإِرَادَةُ : فَصِفَةُ قَدِيمَةٌ يَتَحَصَّلُ بِهَا تَخْصِصُ كُلِّ مُمْكِنٍ بِبَعْضِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ عَلَى وَفْقِ الْعِلْمِ ، فَلَا يَقَعُ فِي الْكُونِ لَحْظَةٌ نَازِلَةٌ أَوْ لَفْظَةٌ خَاطِرٌ إِلَّا وَقَدْ سَبَقَ بِهِ الْعِلْمُ ، وَخَصَّصَتْهُ الْإِرَادَةُ ، وَأَبْرَزَتْهُ الْقُدْرَةُ .

وَأَمَّا السَّمْعُ وَالْبَصَرُ : فَصِفَتَانِ قَدِيمَتَانِ يَنْكَشِفُ بِهِمَا كُلُّ مَوْجُودٍ ، قَدِيمًا^(٢) كَانَ أَوْ حَادِثًا^(٣) ، ذَاتًا أَوْ صِفَةً ، مِنْ غَيْرِ صِمَاحٍ وَلَا حَذَقٍ^(٤) ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ كَيْفِيَّاتِ الْأَجْسَامِ ، وَقَدْ عَلِمْتَ مَخَالَفَتَهُ لِكُلِّ حَادِثٍ .

وَأَمَّا الْكَلَامُ : فَصِفَةُ قَدِيمَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى ، لَيْسَتْ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ ، دَالَّةٌ عَلَى مَعْلُومَاتِهِ الَّتِي لَا تَنْتَاهِي ، هَوَّ بِهَا أَمْرُنَا وَاعِدٌ مُتَوَعَّدٌ .

وَأَمَّا الْمَقْرُوءُ بِالسَّنَنِ وَالْمَحْفُوظُ فِي صُدُورِنَا ، وَالْمَكْتُوبُ فِي مَصَاحِفِنَا . . . فَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ حَقِيقَةٌ شَرْعِيَّةٌ وَلُغَوِيَّةٌ ، وَأَجْمَعَ السَّلَفُ عَلَى أَنَّ مَا بَيْنَ الدَّفْتَيْنِ

(١) قَالَ تَعَالَى : ﴿وَمَا يَغْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [يونس: ٦١] ، وَ : ﴿لَا يَغْزِبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبا : ٣] .

(٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : أَيِ لِدَاتِهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ .

(٣) وَرَدَ فِي مَتْنِ (ب) ، وَفِي هَامِشِ الْأَصْلِ : أَيِ كَالْمَخْلُوقَاتِ .

(٤) الْحَذَقَةُ : السَّوَادُ الْمُسْتَدِيرُ وَسَطِ الْعَيْنِ ، وَيُطْلَقُ عَلَى إِنْسَانِ الْعَيْنِ ، وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِالْكَبُوبِ ، وَيُقَالُ : حَدَقَ إِلَيْهِ : شَدَّدَ النَّظَرَ .

مُنَزَّةٌ عَنْ كُلِّ نَقْصٍ ،

كَلَامُ اللَّهِ ، وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ الْحَقِيقَةُ الْعَقْلِيَّةُ .. فَلَيْسَ عَيْنَ كَلَامِهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ
كَلَامَ اللَّهِ لَا يَقُومُ بِسِوَاهُ ، لِكُنْهٖ لَمَّا دَلَّ مَعْنَاهُ عَلَى الْكَلَامِ الْقَدِيمِ الْقَائِمِ بِذَاتِهِ
تَعَالَى .. أَطْلَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ^(١) .

وَالْحَاصِلُ : أَنَّ لِكُلِّ مَوْجُودٍ أَرْبَعَةَ وَجُودَاتٍ :

١- وَجُودٌ حَقِيقِيٌّ ، ٢- وَجُودٌ رَسْمِيٌّ ، ٣- وَجُودٌ ذِهْنِيٌّ ، ٥- وَجُودٌ
لَفْظِيٌّ .

وَكَلَامُ اللَّهِ بِاعْتِبَارِ الْوُجُودِ الرَّسْمِيِّ مَكْتُوبٌ فِي مَصَاحِفِنَا ، وَبِاعْتِبَارِ الْوُجُودِ
الذِّهْنِيِّ مَحْفُوظٌ فِي صُدُورِنَا ، وَبِاعْتِبَارِ الْوُجُودِ اللَّفْظِيِّ مَقْرُوءٌ بِأَلْسِنَتِنَا ،
وَبِاعْتِبَارِ الْوُجُودِ الْحَقِيقِيِّ قَائِمٌ بِذَاتِهِ لَيْسَ فِي الصُّدُورِ وَلَا فِي الْأَلْسِنَةِ وَلَا فِي
الْمَصَاحِفِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا لَا يَجُوزُ الْبَحْثُ عَنْ حَقِيقَةِ ذَاتِهِ تَعَالَى فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ
الْبَحْثُ عَنْ حَقِيقَةِ صِفَاتِهِ ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْنَا الْإِيمَانُ بِوُجُوبِ وَجُودِ ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ
عَلَى مَا مَرَّ مِنْ تَعْرِيفِ صِفَاتِهِ ثُمَّ تُنْسِكُ ؛ إِذْ لَا يَعْلَمُ حَقِيقَةَ ذَاتِهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ
سِوَاهُ .

وَأَمَّا مَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى :

فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (مُنَزَّةٌ عَنْ كُلِّ نَقْصٍ) وَمِنْ ذَلِكَ أَضْدَادُ الصِّفَاتِ
الْمَتَقَدِّمَةِ :

فَضْدُ الْوُجُودِ الْوَاجِبِ جَوَازُ الْعَدَمِ ، وَضْدُ الْقِدَمِ الْحَدُوثُ ، وَضْدُ وَجُوبِ
الْبَقَاءِ جَوَازُ الْفَنَاءِ ، وَضْدُ وَجُوبِ مَخَالَفَةِ الْحَوَادِثِ جَوَازُ الْمِمَّاثَلَةِ ، وَضْدُ

(١) كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي﴾ [الإسراء : ٩] .

لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ،

وجوب قيامه بنفسه جواز الاحتياج ، وضد وجوب الوحدانية جواز التعدد ،
وضد وجوب الحياة جواز الموت ، وضد وجوب العلم جواز الجهل وما في
معناه من الغفلة ونحوها ، وضد وجوب القدرة جواز العجز عن ممكن ما^(١) ،
وضد وجوب الإرادة الكراهة ، وضد وجوب السمع والبصر والكلام جواز
الصمم والعمى والبكم ، تعالى الله عن ذلك وعن كل نقص علواً كبيراً .

و (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)^(٢) لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله كما مر ،
و (الكاف) في ﴿ كَمِثْلِهِ ﴾ صلة^(٣) ، أو أصلية والمنفي : مِثْلٌ مِثْلِهِ ، ويلزم من
نفي مِثْلٍ الْمِثْلُ نفي الْمِثْلِ .

وَأَمَّا مَا يَجُوزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى :

فَاعْلَمْ : أَنَّهُ يَجُوزُ فِي حَقِّهِ فِعْلُ مَا شَاءَ مِنَ الْمَمْكِنَاتِ وَتَرْكُهُ ، كما قال
تعالى : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ﴾ [الفصص: ٦٨] الآية . وقوله عليه الصلاة
والسلام : « مَا شَاءَ اللَّهُ . . كَانَ ، وَمَا لَمْ يَشَأْ . . لَمْ يَكُنْ »^(٤) وعلى ذلك أجمع
السلف الصالح قبل ظهور أهل البدع .

(١) في هامش الأصل : أي ف (ما) : يؤتى بها للتعميم ، أي عن كل ممكن . اهـ
مؤلفه .

(٢) سورة الشورى [الآية : ١١] .

(٣) في هامش الأصل : أي زائدة إلا أنهم قالوا : صلة ؛ تأدباً مع القرآن اهـ .

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ حَدِيثاً ، وإنما معناه صحيح تدل عليه آيات الكتاب العزيز ، منها : قوله
تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ﴾ [الأنعام : ١٣٧] ، و : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ
يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [يس : ٨٢] .

غَنِيٌّ عَمَّا سِوَاهُ ، مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ .

وَمَعْنَى الْإِيمَانِ بِالْمَلَائِكَةِ :

وقد أشار إلى ذلك بقوله : (غَنِيٌّ عَمَّا سِوَاهُ ، مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ)^(١) إذ لو وَجِبَ عليه شيءٌ . . . لَمَا كَانَ مُسْتَغْنِيًا ، بل محتاجاً إلى تحصيل ما وَجِبَ عليه ، ولو أَمْتَنَعَ عليه فِعْلُ شيءٍ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ . . . لَكَانَ عاجزاً ، والعاجزُ لا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ ، تعالى اللهُ علوّاً كبيراً ، بل هو الْغَنِيُّ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَجَمِيعُ مَنْ فِي الْكَوْنِ لا غِنَى لَهُ عَنْهُ لِحِظَةٍ مِنَ اللَّحَظَاتِ .

لَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ الْعَرَضَ^(٢) لا يَبْقَى زَمَانِينَ . . . فحِينَئِذٍ تَعَلَّمَ أَنَّ إِمدَادَاتِهِ لَجَمِيعِ ذَرَّاتِ الْعَالَمِ فِي كُلِّ لِحْظَةٍ ، وَإِذَا أَرَادَ اللهُ فَنَاءَ شيءٍ . . . قَطَعَ عَنْهُ إِمدَادَاتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لا بَقَاءَ لِمَوْجُودٍ مِنْ خَلْقِهِ إِلَّا مَا دَامَتِ الْإِمدَادَاتُ الْإِلَهِيَّةُ ، فَإِذَا انْقَطَعَتْ . . . فَنِي ، فَكُلُّ شَخْصٍ يُمِدُّهُ الْمَوْلَى فِي كُلِّ لِحْظَةٍ بِحَيَاةٍ وَسَمْعٍ وَبَصَرٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ أَعْرَاضٌ لا تَبْقَى زَمَانِينَ ، بل تَذْهَبُ فِي كُلِّ لِحْظَةٍ ، وَيُعَوِّضُ اللهُ غَيْرَهَا إِلَيَّ أَنْ يُرِيدَ فَنَاءَهُ ، فيَقْطَعُ عَنْهُ إِمدَادَهُ فَيَفْنِي ، وَاللهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ .

هَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِمَا يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَكْلَفٍ مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ ، وَمَا أَسْهَلُهُ عَلَى مَنْ سَهَّلَهُ اللهُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ أَهَمُّ مِنْ كُلِّ وَاجِبٍ .

[الْإِيمَانُ بِالْمَلَائِكَةِ]

(وَمَعْنَى الْإِيمَانِ بِالْمَلَائِكَةِ) الَّذِي هُوَ مِنْ أُصُولِ الْإِيمَانِ السَّتَّةِ الْمَذْكُورَةِ فِي

(١) مصداق ذلك قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر : ١٥] .

(٢) في هامش الأصل : (قوله : أَنَّ الْعَرَضَ) أَي الصِّفَةُ ، إِلَّا أَنَّهُ يُقَالُ فِي حَقِّنا : أَعْرَاضٌ وَصِفَاتٌ ، وَأَمَّا فِي حَقِّ الْمَوْلَى . . . فَلَا يُقَالُ : إِلَّا صِفَاتٌ ، وَلَا يُقَالُ : أَعْرَاضٌ .

الْإِيمَانُ بِأَنَّهُمْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ، لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ ، وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ، وَبِأَنَّهُمْ وَسَائِطُ بَيْنِ اللَّهِ وَبَيْنَ خَلْقِهِ ، مُتَصَرِّفُونَ فِيهِمْ كَمَا أَدْنَى ،

حديث جبريل المتقدم .. (الْإِيمَانُ) بوجودهم ، و (بِأَنَّهُمْ عِبَادٌ) أي : متصفون بالعبودية التي هي الخضوع والتذلل لله تعالى ، لا آلهة كما زعم المشركون .

(مُكْرَمُونَ) بشرف طاعته ، (لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ) أي : لا يخالفونه فيما أمرهم به ، (وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ) ؛ لَأَنَّهُمْ معصومون كما مر^(١) . وما يُنْقَلُ عن هاروت وماروت فَمِنْ كَذِبِ الْمُؤَرِّخِينَ^(٢) ، أو أَنَّ اللَّهَ سَلَبَهُمَا الْعِصْمَةَ ، والله أن يفعل في ملكه ما يشاء .

(وَبِأَنَّهُمْ) أي : بعضهم ؛ لَأَنَّهُمْ قسمان :

قسم مستغرقون في معرفة الحق والتنزه عن الشغل بغيره ، وهُم الْعِلِّيُّونَ وَالْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ .

وقسم (وَسَائِطُ بَيْنِ اللَّهِ) تعالى (وَبَيْنَ خَلْقِهِ) بالوحي وغيره ، (مُتَصَرِّفُونَ فِيهِمْ كَمَا أَدْنَى) لهم ، فمنهم حملة العرش ، ومنهم الموكِّلون بالحُجُبِ ، والموكِّلون بالسَّمَاوَاتِ ، والموكِّلون بِالْأَرْضِ ، والموكِّلون بِالْجَنَّةِ ،

(١) في هامش الأصل : (قوله : كما مر) أي : في قوله في الإيمان بالملائكة ، مبرأة من الكدورات ؛ أي من كل كدورة كالحَدِّ وغيره . اهـ مؤلفه .

(٢) في هامش الأصل : (قوله : فَمِنْ كَذِبِ الْمُؤَرِّخِينَ) كذا قاله كثيرون ، لكن في « الثَّحَفَةِ » في الشَّهَادَاتِ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ قَصَّتُهُمُ الْمُسْنَدَةُ خِلَافاً لِمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يُعَذَّبُونَ فِي الدُّنْيَا فَقَطْ وَفِي الْآخِرَةِ يَكُونُونَ مَعَ الْمَلَائِكَةِ . اهـ .

قلت : قال العلامة الكُتَانِيُّ في « نَظْمِ الْمُتَنَائِرِ » (٢٨٢) عن قَصَّتِهِمَا : ذَكَرَ ابْنُ حَجَرٍ وَالشَّيْطَانِيُّ أَنَّهُ وَرَدَ مِنْ نَحْوِ عَشْرِينَ طَرِيقاً . . . ثُمَّ ذَكَرَ الْمُخَالَفِينَ . فراجعهُ .

وَالْمُوكَّلُونَ بِالنَّارِ ، وَالْمُوكَّلُونَ بِالرِّيَّاحِ ، وَالْمُوكَّلُونَ بِالرِّزْقِ ، وَالْمُوكَّلُونَ
بِالتَّصْوِيرِ فِي الرَّحِمِ^(١) ، وَالْمُوكَّلُونَ بِالْبَحَارِ ، وَالْمُوكَّلُونَ بِالسَّحَابِ ، وَوَرَدَ :
أَنَّهُ يَنْزِلُ مَعَ كُلِّ قَطْرَةٍ مَلَكٌ^(٢) ، وَمِنْهُمْ السَّائِحُونَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مَجَالِسَ

(١) قَالَ تَعَالَى : ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ﴾ [آل عمران : ٦] وَقَالَ أَيْضاً :
﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾ [غافر : ١٤] وَقَوْلُهُ : ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْخَالِقُ الْبَارِيُ
الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر : ٤٤] ، وَجَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِيْن مَسْعُودٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ
(٣٢٠٨) ، وَمُسْلِمٍ (٢٦٤٣) ، وَأَبِي دَاوُدَ (٤٧٠٨) ، وَأَبْنُ مَاجَةَ (٧٦)
وَفِيهِ : «ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا يُؤَمِّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ ، وَيَقَالُ لَهُ : اكْتُبْ عَمَلَهُ ، وَرِزْقَهُ ،
وَشَقِيَّ ، أَوْ سَعِيدٍ ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ» وَيَدُلُّ كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (٣٥٦/٦) : أَنَّ
الْمَلَكَ مُوكَّلٌ بِمَا ذُكِرَ عِنْدَ تَصْوِيرِ الْآدَمِيِّ .

وَجَاءَ فِي الْبُخَارِيِّ (٦٥٩٥) عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «وَكَّلَ اللَّهُ بِالرَّحِمِ
مَلَكًا ، فَيَقُولُ : أَيُّ رَبٍّ نُطْفَأَ ، أَيُّ رَبٍّ عُلِقَتْ ، أَيُّ رَبٍّ مُضْغَةٌ ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْضِيَ
خَلْقَهَا . . قَالَ : أَيُّ رَبٍّ ذَكَرَ أَمْ أُنْثَى ، أَشَقِيٍّ أَمْ سَعِيدٍ؟ فَمَا الرِّزْقُ؟ فَمَا الْأَجَلُ؟
فَيُكْتَبُ كَذَلِكَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ» .

قَالَ فِي «الْفَتْحِ» (٤٩٣/١١) : وَإِنَّمَا يَقَعُ التَّصْوِيرُ فِي آخِرِ الْأَرْبَعِينَ الثَّلَاثَةِ ، ثُمَّ
قَالَ : فَإِنَّ ظَاهَرَ حَدِيثِ أَبِيْن مَسْعُودٍ أَنَّ التَّصْوِيرَ إِنَّمَا يَقَعُ : بَعْدَ أَنْ تَصِيرَ مُضْغَةً ،
فَيُحْمَلُ الْأَوَّلُ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ أَنَّهُ يَصَوِّرُهَا لَفْظًا وَكُتِبَ لَا فِعْلًا ، أَيْ : يَذْكُرُ كَيْفِيَّةَ
تَصْوِيرِهَا وَيَكْتُبُهَا ، بِدَلِيلِ أَنْ جَعَلَهَا ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى . . . وَقَالَ أَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ عَنْ أَبِيْن
مَسْعُودٍ بِأَسَانِيدٍ أُخْرَى وَفِيهِ : «فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَهَا . . بَعَثَ مَلَكًا فَصَوَّرَهَا كَمَا
يُؤَمِّرُ» .

وَقَالَ أَيْضاً فِي «الْفَتْحِ» (٤٥٠/١٣) : لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْكَلِمَاتِ إِنَّمَا يَقَعُ عِنْدَ
التَّخْلِيقِ . وَسِيذَكْرُهُ الْمَصْصُفُ قَرِيبًا مَعَ ذِكْرِ مِيكَائِيلَ . فَانْظُرْهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ ، لَكِنْ جَاءَ فِي «الْفَتْحِ» (٣٥٦/٦) : رَوَى أَبُوْن مُرْدُوِيَّةُ وَأَبْنُ أَبِي =

صَادِقُونَ فِيمَا أَخْبَرُوا بِهِ عَنْهُ ،

الذِّكْرِ^(١) ، ومنهمُ الْمُبْلَغُونَ لِلصَّلَاةِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَعْنً صَلَّى عَلَيْهِ^(٢) ، ومنهمُ حَفَظَةُ لِأَبْدَانِ بَنِي آدَمَ^(٣) وَالْحَفَظَةُ لِأَعْمَالِهِمْ^(٤) وَغَيْرُ ذَلِكَ .

وبِالْجَمَلَةِ : فَهُمْ خَدَمَةُ الْمُلْكِ كُلِّهِ ، وَلَيْسَ فِي الْعَالَمِ مِنْ أَعْلَاهُ إِلَى أَسْفَلِهِ شَيْءٌ إِلَّا وَهُوَ مَعْمُورٌ بِهِمْ ، قَالَ بَعْضُهُمْ : وَلِذَلِكَ^(٥) نُهِيَ عَنِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارِهَا بِبُيُولٍ أَوْ غَائِطٍ إِكْرَامًا لِلْمُصَلِّينَ مِنْهُمْ إِلَيْهَا .

(صَادِقُونَ فِيمَا أَخْبَرُوا بِهِ عَنْهُ) تعالَى ؛ لعصمتِهِمْ عَنِ الْكَذْبِ وَلَأَمَانَتِهِمْ .

= حَاتِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً ، وَفِيهِ : « وَفِي السَّمَاءِ نَهْرٌ يُقَالُ لَهُ : نَهْرُ الْحَيَوَانِ وَيَدْخُلُهُ جِبْرِيلُ كُلَّ يَوْمٍ فَيَغْمَسُ ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَيَتَنَفَّضُ ، فَيَخْرُجُ عَنْهُ سَبْعُونَ أَلْفَ قَطْرَةٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مِنْ كُلِّ قَطْرَةٍ مَلَكًا . . . » وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) كما فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٦٤٠٨) ، وَمُسْلِمٍ (٢٦٨٩) ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةً يَطُوفُونَ فِي الطُّرُقِ يَلْتَمِسُونَ أَهْلَ الذِّكْرِ ، فَإِذَا وَجَدُوا قَوْمًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ . . . تَنَادَوْا : هَلُمُّوا إِلَيْنَا حَاجَتُكُمْ . . . » .

(٢) لِحَدِيثِ أَوْسِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٠٤٧) ، وَالتَّسَائِيَّ (١٣٧٤) ، وَأَبْنِ مَاجَةَ (١٠٨٥) وَ (١٦٣٦) بِالْأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ وَفِيهِ : « فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَيَّ » ، قَالَ : قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ . . . وَكَيْفَ تُعَرَّضُ صَلَاتُنَا عَلَيْكَ وَقَدْ أَرَمْتَ؟ يَقُولُونَ : بَلَيْتَ ، فَقَالَ : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ » .

(٣) لِقَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ لَهُ مُعَقَّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [الرَّعْدِ : ١١] وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً ﴾ [الْأَنْعَامِ : ٦١] .

(٤) قَالَ اللَّهُ جَلَّ ذِكْرُهُ : ﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [ق : ١٨] .

(٥) جَاءَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ وَ (ب) : (قَوْلُهُ : وَلِذَلِكَ إِلَى آخِرِهِ) : وَالْمَعْتَمِدُ أَنَّ النَّهْيَ لِلْإِكْرَامِ أَلْبَيْتِ حُرْسَةَ تَعَالَى وَزَادَهُ شَرْفًا وَتَعْظِيمًا .

وَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُ كَثْرَتَهُمْ وَعَدَدَهُمْ إِلَّا اللَّهُ .

(وَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُ كَثْرَتَهُمْ وَعَدَدَهُمْ إِلَّا اللَّهُ) قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ﴾ [المندر: ٣١] وَقَالَ ﷺ : « أَطَّتِ السَّمَاءُ - أَي : صَوَّتَتْ - وَحُقَّ لَهَا أَنْ تَنْتَبِطَّ ! مَا مِنْ مَوْضِعٍ قَدِمَ إِلَّا وَفِيهِ مَلَكٌ سَاجِدٌ أَوْ رَاكِعٌ » ^(١) .

المراد : إفادة كثرتهم وإن لم يكن هناك أطيظ . وقد ورد : (أَنَّهُ يَدْخُلُ الْبَيْتَ الْمَعْمُورَ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفًا لَا يَعُودُونَ إِلَيْهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) ^(٢) . وورد في عِظَمِ الْمَلَائِكَةِ مَا هُوَ فَوْقَ ذَلِكَ .

(١) أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحْمَدُ فِي « الْمُسْنَدِ » (١٧٣/٥) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٣١٣) ، وَأَبْنُ مَاجَةَ (٤١٩٠) فِي الزُّهْدِ ، وَلَفْظُهُ : « إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ ، وَأَسْمَعُ مَا لَا تَسْمَعُونَ ، أَطَّتِ السَّمَاءُ وَحُقَّ لَهَا أَنْ تَنْتَبِطَّ ، مَا فِيهَا مَوْضِعُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ إِلَّا وَمَلَكٌ وَاضِعٌ جَبْهَتَهُ سَاجِدًا لِلَّهِ » قَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَسَنٌ غَرِيبٌ .
الْأَطْيِظُ : صَوْتُ الْأَقْتَابِ ، وَأَطْيِظُ السَّمَاءِ : كِتَابَةٌ عَنْ كَثْرَةِ الْمَلَائِكَةِ وَأَزْدِحَامِهِمْ .

(٢) أَوْرَدَهُ - أَبْنُ كَثِيرٍ فِي « التَّفْسِيرِ » (٢٣٩/٤) - عَنْ قَتَادَةَ وَالرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ وَالشَّذِيِّ ، ذَكَرَ لَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَوْمًا لِأَصْحَابِهِ : « هَلْ تَذَرُونَ مَا أَلْبَيْتُ الْمَعْمُورُ؟ » قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : « فَإِنَّهُ مَسْجِدٌ فِي السَّمَاءِ بِحِيَالِ الْكَعْبَةِ ، لَوْ خَرَّ.. لَخَرَّ عَلَيْهَا ، يُصَلِّي فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ إِذَا خَرَجُوا مِنْهُ.. لَمْ يَعُودُوا آخِرَ مَا عَلَيْهِمْ » . قَالَ فِي « الْفَتْحِ » (٣٥٦/٦) : وَأَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ عَنْ قَتَادَةَ ، قَالَ : ذَكَرَ لَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَلْبَيْتُ الْمَعْمُورُ مَسْجِدُ السَّمَاءِ بِحِذَاءِ الْكَعْبَةِ ، لَوْ خَرَّ.. لَخَرَّ عَلَيْهَا ، يَدْخُلُهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ كُلَّ يَوْمٍ ، إِذَا خَرَجُوا مِنْهُ.. لَمْ يَعُودُوا » .

وعن عليٍّ قَالَ عَنِ الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ : (بَيْتٌ فِي السَّمَاءِ بِحِيَالِ الْبَيْتِ ، حَرَمُهُ فِي السَّمَاءِ كَحَرَمِهِ هَذَا فِي الْأَرْضِ ، يَدْخُلُهُ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ ، وَلَا يَعُودُونَ إِلَيْهِ) .

.....
وأعلم : أنه يكفي الإيمان إجمالاً بالملائكة إلا من ورد مفصلاً منهم ، وهم
عشرة :

١- جبريل : ومرّ الكلام عليه .

٢- وميكائيل : ومعناه - كجبريل - عبد الله ، وهو الموكّل بكيل
الأمطار ، وبالبهار ، والأرزاق ، وتصوير الأجنة في الأرحام .

٣- وإسرافيل : وهو الموكّل باللوح المحفوظ ، ونفخ الصور .

٤- وعزرائيل : وهو^(١) الموكّل بقبض روح كل ذي روح^(٢) ولو قملة .

٥- ومنكر ، ٦- ونكير .

٧- ورضوان خازن الجنة .

٨- ومالك خازن النار^(٣) .

٩- ورقب ، ١٠- وعيد كاتب الأعمال لكل مكلف - غير ملك - اثنان

لا يفارقانه إلا عند : ١- الغسل ، ٢- والجنابة ٣- وقضاء الحاجة .

أما الصبي المميز : فله كتبة للحسنات فقط .

(١) كذا في (أ) و(ب) ، وفي الأصل : عزرائيل الموكّل .

(٢) لم يثبت في نصوص القرآن والسنة ، وإنما أسمه كذلك ورد علينا من الأمم السالفة ،
وما جاء في كتابه تعالى القرآن الكريم هو : ﴿قُلْ يَتُوقَاتُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ
بِكُمْ...﴾ [السجدة : ١١] .

وقد جمَعَ الأربعة أحدهم فقال [من الوافر] :

جبريل ميكائيل إسرافيل رابعهم في العَدِّ عزرائيل

(٣) لقوله تبارك وعز : لقوله تبارك وعز : ﴿وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُكَ﴾
[الزخرف : ٧٧] .

فَإِذَا مَاتَ الشَّخْصُ . . قَعْدَا عِنْدَ قَبْرِهِ يُسَبِّحَانِ وَيَحْمَدَانِ اللَّهَ وَيُهْلَلَانِهِ ، وَيَكْتُبَانِ ذَلِكَ فِي صَحِيفَتِهِ إِنْ كَانَ مُؤْمِنًا ، وَيَلْعَنَانِهِ إِنْ كَانَ كَافِرًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، فَإِذَا قَامَتِ السَّاعَةُ . . أَنْحَطَّا عَلَيْهِ ، وَجَعَلَا صَحِيفَتَهُ فِي عُنُقِهِ ، ثُمَّ حَضَرَا مَعَهُ ، وَاحِدٌ سَائِقٌ وَوَاحِدٌ شَهِيدٌ^(١) .

وورد : مَقْعَدُ مَلَكَيْكَ عَلَى ثَنِيَّتَيْكَ ، وَلِسَانُكَ قَلَمُهُمَا ، وَرِيقُكَ مِدَادُهُمَا^(٢) وَأَنْتَ تَجْرِي فِيمَا لَا يَعْنِيكَ^(٣) ، لَا تَسْتَحْيِي مِنَ اللَّهِ وَلَا مِنْهُمَا^(٤) ! .

(١) يستأنس لهذا المعنى بقوله تعالى شأنه : ﴿ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ ﴾ [ق : ٢١] .

(٢) أوردَهُ الشَّيْطَانُ فِي كِتَابِهِ : « الْحَبَائِكُ فِي أَخْبَارِ الْمَلَائِكَةِ » (٨٥) بلفظٍ متقارب : « نَقَرُوا أَفْوَاهَكُمْ بِالْخِلَالِ ؛ فَإِنَّهَا مَجْلِسُ الْمَلَائِكَةِ الْكَرِيمِينَ الْحَافِظِينَ ، وَإِنْ مِدَادُهُمَا الْرَيْقُ ، وَقَلَمُهُمَا اللَّسَانُ ، وَلَيْسَ شَيْءٌ أَضَرَّ مِنْ بَقَايَا الطَّعَامِ بَيْنَ الْأَسْنَانِ » .

(٣) مع تعداد النهي عن ذلك قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء : ٣٦] . وقد روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ » أخرجه الترمذي (٢٣١٨) ، قال عنه النواوي في « الأربعين » (١٢) : حديث حسن .

(٤) ويكفي للتفسير من المعصية قوله ﷺ - فيما رواه البخاري (٣٤٨٣) و (٦١٢٠) ، وأبو داود (٤٧٩٧) ، وابن ماجه (٤١٨٣) عن أبي مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري البصري - : « إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى : إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ » والمراد منه : إذا أردت فعل شيء ، فإن كان ممَّا لَا يُسْتَحْيَا مِنْهُ - أمام الله وأمام الناس - فافعله ، وإلا فلا ، قال بعضهم :

إذا لم تخش عاقبة الليالي ولم تستح فافعل ما تشاء
فلا والله ما في العيش خير ولا الدنيا إذا ذهب الحياء

وَمَعْنَى الْإِيمَانِ بِكُتُبِ اللَّهِ : الْإِيمَانُ بِأَنَّهَا كَلَامُ اللَّهِ الْأَزَلِيُّ الْقَدِيمُ ،
الْقَائِمُ بِذَاتِهِ ، الْمُنَزَّهٌ عَنِ الْحَرْفِ وَالصَّوْتِ ،

أَمَّا حَفَظَةُ الْبَدَنِ : فَلَكَلُّ شَخْصٍ عَشْرَةَ بِاللَّيْلِ وَعَشْرَةَ بِالنَّهَارِ ، يَتَعَاقَبُونَ إِلَى
أَنْ يَمُوتَ لَا يَفَارِقُونَهُ^(١) ، وَلَا عِنْدَ الثَّلَاثِ الَّتِي مَرَّتْ .

[الإيمان بالكتب]

(وَمَعْنَى الْإِيمَانِ بِكُتُبِ اللَّهِ) - الْوَاجِبُ كَمَا مَرَّ - : (الْإِيمَانُ بِأَنَّهَا
كَلَامُ اللَّهِ) أَي : دَالَّةٌ عَلَى كَلَامِ اللَّهِ (الْأَزَلِيُّ) أَي : الْمُنْسَوْبُ لِلْأَزَلِ بِمَعْنَى
عَدَمِ الْأَوَّلِيَّةِ .

(الْقَدِيمُ) أَي : الْمَوْجُودُ الَّذِي لَا أَوَّلَ لَهُ ، وَعَلِمَ مِنْ هَذَا الْفَرْقِ بَيْنَ
الْأَزَلِيِّ وَالْقَدِيمِ ؛ فَإِنَّ الْأَزَلِيَّ هُوَ مَا لَا أَوَّلَ لَهُ ، وَجُودِيًّا كَانَ أَوْ عَدَمِيًّا ،
وَالْقَدِيمُ مَوْجُودٌ لَا أَوَّلَ لَهُ ، فَكُلُّ قَدِيمٍ أَزَلِيٌّ وَلَا عَكْسَ ، وَقِيلَ : مُتَرَادِفَانِ
وَأَنْهُمَا مَا لَا أَوَّلَ لَهُ .

(الْقَائِمُ بِذَاتِهِ) تَعَالَى ، قِيَامَ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ ، وَمَرَّ الْكَلَامُ عَلَى كَلَامِهِ
تَعَالَى فَلَا تَغْفُلْ .

(الْمُنَزَّهٌ عَنِ الْحَرْفِ وَالصَّوْتِ) ، وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ، وَالطُّرُوءُ^(٢)
وَالْعَدَمُ ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ كَذَلِكَ حَادِثٌ ، وَكَلَامُهُ قَدِيمٌ .

= وقال آخر :

إِذَا لَمْ تَصْنَعْ عِزْضًا وَلَمْ تَخْشَ خَالِقًا وَتَسْتَحْ مَخْلُوقًا فَمَا شَتَّ فَاصْنَعِ
(١) كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ
بِالنَّهَارِ ... » رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٥٥) ، وَمُسْلِمٌ (٦٣٣) .

(٢) الطُّرُوءُ وَالطُّرُوءُ : الْحَدُوثُ فَجَاءَ .

وَبِأَنَّهُ أَنْزَلَهَا عَلَى بَعْضِ رُسُلِهِ بِالْفَاطِ حَادِثَةٍ فِي الْوَاحِ ، أَوْ عَلَى لِسَانِ الْمَلِكِ ، وَأَنَّ كُلَّ مَا تَضَمَّنَتْهُ حَقٌّ وَصِدْقٌ ، وَأَنَّ بَعْضَ أَحْكَامِهَا نَسَخَهُ اللَّهُ

(وَ) الْإِيمَانُ (بِأَنَّهُ أَنْزَلَهَا) أَي : أَلَكْتُبَ (عَلَى بَعْضِ رُسُلِهِ) لَا عَلَى جَمِيعِهِمْ ؛ إِذْ لَا يُشْتَرَطُ فِي الرَّسُولِ كَوْنُهُ لَهُ كِتَابٌ وَلَا نَسَخٌ لَشَرِيعَةٍ مِنْ قَبْلِهِ .
(بِالْفَاطِ) دَالَّةٌ عَلَى كَلَامِهِ الْقَدِيمِ ، (حَادِثَةٍ) مَخْلُوقَةٍ فِي اللَّوْحِ الْمُحْفُوظِ ، بِنَاءً عَلَى :

١- أَنَّهُ نُزِّلَتْ لَفْظًا وَمَعْنَى .

٢- وَقِيلَ : نُزِّلَتْ مَعْنَى وَعَبَّرَ عَنْهَا الرُّسُلُ بِالْفَاطِ مِنْ عِنْدِهِمْ ، أَوْ جَبْرِيلُ بِالْفَاطِ مِنْ عِنْدِهِ ، وَالرَّاجِحُ الْأَوَّلُ .

وَنَزَوَّلُهَا إِمَّا (فِي الْوَاحِ) ؛ كَمَا فِي التَّوْرَةِ ؛ فَإِنَّهَا نُزِّلَتْ فِي الْوَاحِ ، (أَوْ عَلَى لِسَانِ الْمَلِكِ) أَي : جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَا فِي الْقُرْآنِ .

(وَ) الْإِيمَانُ بـ : (أَنَّ كُلَّ مَا تَضَمَّنَتْهُ) أَي : أَحْتَوَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالْعَقَائِدِ وَأَخْبَارِ الْمَاضِي وَالْآتِي (حَقٌّ) أَي : مُطَابِقٌ لَهُ الْوَاقِعُ ، (وَصِدْقٌ) أَي : مُطَابِقٌ لِلْوَاقِعِ ، ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ﴾ [نصبت: ٤٢] ، وَقِيلَ : مُتَّحِدَانِ .

(وَأَنَّ بَعْضَ أَحْكَامِهَا نَسَخَهُ اللَّهُ)^(١) .

النَّسَخُ قِسْمَانِ ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ إِلَى بَدَلٍ وَهُوَ كَثِيرٌ ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ إِلَى بَدَلٍ ؛ كَمَا فِي وَجوبِ الصَّدَقَةِ عِنْدَ مَنَاجَاةِ الرَّسُولِ ، الدَّلَالُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ﴾ [المجادلة: ١٢] . كَذَا قِيلَ .

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : نَسَخَهُ اللَّهُ) أَيِ غَيْرِ الْعَقَائِدِ وَالْإِيمَانِ ؛ فَلَا يَدْخُلُهَا نَسَخٌ . اهـ مؤلفه .

وَبَعْضُهَا لَمْ يُنْسَخْ ، وَجُمْلَتُهَا مِثْلُ كِتَابٍ وَأَرْبَعَةُ كُتُبٍ .

وَالرَّاجِعُ : أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا إِلَى بَدَلٍ وَهُوَ فِي هَذَا الْمَثَالِ نَذْبُ الصَّدَقَةِ .

وَلَا يَخْفَى أَنَّ النَّسْخَ تَارَةً يَكُونُ لِلْفِظِ وَالْمَعْنَى ؛ كَمَا فِي : (عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ)^(١) ، وَتَارَةً لِلْفِظِ دُونَ الْمَعْنَى ؛ كَمَا فِي : (خَمْسُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ)^(٢) ، وَتَارَةً لِلْمَعْنَى دُونَ الْفِظِ ؛ كَمَا فِي نَسْخِ : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾ [البقرة: ٢٣٩] .
بِأَيَّةٍ : ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(٣) [البقرة: ٢٣٤] .

وَلَا يَخْفَى أَيْضًا تَارَةً نَسَخَ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ ، وَتَارَةً عَكْسُهُ ، وَتَارَةً بِنَسْخِ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ ، وَتَارَةً نَسَخَ السُّنَّةِ بِالسُّنَّةِ .
(وَبَعْضُهَا لَمْ يُنْسَخْ) لَفْظًا وَلَا حُكْمًا .

(وَجُمْلَتُهَا مِثْلُ كِتَابٍ)^(٤) وَأَرْبَعَةُ كُتُبٍ^(٥) نَزَلَ مِنْهَا عَلَى آدَمَ عَشْرَةٌ ، وَعَلَى شِيثَ خَمْسُونَ ، وَعَلَى إِدْرِيسَ ثَلَاثُونَ ، وَعَلَى إِبْرَاهِيمَ عَشْرَةٌ ، وَالتَّوْرَةُ عَلَى مُوسَى ، وَالْإِنْجِيلُ عَلَى عِيسَى ، وَالزَّبُورُ عَلَى دَاوُدَ ، وَالْفُرْقَانُ^(٦) عَلَى

(١) أَخْرَجَهُ عَنْ عَائِشَةَ الصَّدِيقَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مُسْلِمٌ (١٤٥٢) فِي الرِّضَاعِ .

(٢) أَخْرَجَهُ عَنْ عَائِشَةَ الْمُبَرَّاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مُسْلِمٌ (١٤٥٢) بِلَفْظٍ : (ثُمَّ نُسَخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ . .) .

(٣) وَفِي هَذَا بَيَانٌ عَلَى أَنَّ تَرْتِيبَ آيَاتِ الْقُرْآنِ لَيْسَتْ حَسَبَ التَّزْوِيلِ .

(٤) الْأَجْدَرُ هُنَا أَنْ يَعْبَرَّ عَنْهَا بِالصَّحِيفَةِ ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿صُحُفٍ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الْأَعْلَى : ١٩] .

(٥) عَلَى سَبْعَةِ أَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَهَذَا أَلْعَدُّ سَيَكْرَرُهُ الْمُؤَلَّفُ بَعْدُ ، وَقِيلَ : إِنَّهَا أَرْبَعَةٌ وَخَمْسُونَ سِوَى الْكُتُبِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٦) ذَكَرَ الْوَاسِطِيُّ فِي «مَجْمَعِ الْأَحْبَابِ» فِي تَرْجُمَةِ الشَّافِعِيِّ - كَمَا فِي «الْبَيَانِ» (٧٩ / ١) - : أَنَّ صَحْفَ آدَمَ وَشِيثَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ كُلُّهُمَا أَمْثَالُ ، وَصَحْفَ إِدْرِيسَ =

وَمَعْنَى الْإِيمَانِ بِالرُّسُلِ : الْإِيمَانُ بِأَنَّهُ أَرْسَلَهُمْ إِلَى الْخَلْقِ

مُحَمَّدٌ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ وَآلِهِمْ وَسَلَّمَ .

[الإيمان بالرسول]

(وَمَعْنَى الْإِيمَانِ بِالرُّسُلِ) - الْمَتَقَدِّمُ وَجُوبُهُ - : (الْإِيمَانُ بِأَنَّهُ) تَعَالَى (أَرْسَلَهُمْ إِلَى الْخَلْقِ) إِمَّا عَمُومًا ؛ كَمَا مَرَّ فِي نَبِيِّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَإِمَّا خُصُوصًا ؛ كَبَقِيَّةِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ .

وَأَمَّا عَمُومُ بَغْتَةِ نُوحٍ . . فَأَمَرُ اتِّفَاقِي ؛ إِذْ لَمْ يَسْلَمْ مِنَ الطُّوفَانِ إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ فِي السَّفِينَةِ ، عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُبْعَثْ لِلْجَنِّ وَلَا إِلَى مَنْ يَأْتِي بَعْدَهُ .

وجملة الرُّسُلِ ثلاث مئة وثلاثة عشر ، وقيل : وأربعة عشر ، وقيل : وخمسة عشر ، ففي حديث أبي ذرٍّ عِنْدَ أَبِي حَبَّانَ [٣٦١] ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ . . كَمْ الْأَنْبِيَاءُ؟ فَقَالَ : « مِئَةُ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا » قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ . . كَمْ الرُّسُلُ؟ قَالَ : « ثَلَاثُ مِئَةٍ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ » ، وَفِيهِ أَيْضًا : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ . . كَمْ كِتَابًا أَنْزَلَهَا اللَّهُ؟ قَالَ : « مِئَةٌ وَأَرْبَعَةٌ كُتِبَ »^(١) .

= عَلَيْهِ السَّلَامُ كُلُّهَا حِكْمٌ وَعِلْمُ الْمَلَكُوتِ الْأَعْلَى ، وَصَحَفَ إِبْرَاهِيمَ ﷺ كُلُّهَا فَرَائِضُ وَنُذُرٌ ، وَتَوْرَاةُ مُوسَى ﷺ غَالِبُهَا تَخْوِيفٌ وَمَوْعِظَةٌ ، وَإِنْجِيلُ عِيسَى ﷺ لَيْسِينَ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الثَّوَرَةِ ، وَزَبُورُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كُلُّهُ دَعَاءٌ وَمَوْعِظَةٌ ، وَأَنْزَلَ تَعَالَى الْفُرْقَانَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ ، فَجَمَعَ فِيهِ سَائِرَ الْكُتُبِ .

عيسى ابن مريم بنت عمران أحد أولي العزم من الرسل الذي خرق تعالى بإيجاده قانون الإنجاب وأيده بمعجزات باهرة لإحياء الموتى وغيرها .

(١) وَأَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ أَيْضًا فِي « الْحَلِيَّةِ » (١٦٦-١٦٨) ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ ، فِيهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هِشَامٍ كَذَّابٌ ، قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْأَمِيرُ فِي « حَاشِيَتِهِ » عَلَى « إِتْحَافِ الْمُرِيدِ » عِنْدَ قَوْلِهِ : خَبَرُ أَحَادٍ (ص / ١١٣) : وَلَوْ كَانَ صَحِيحًا إِنَّمَا يُفِيدُ الظَّنَّ ، =

لِهَذَايَتِيهِمْ وَلِتَكْمِلَ مَعَاشِهِمْ وَمَعَادِهِمْ ،

أي : على ما سبق تفصيلها ، لكن ضَعُفَ واختيرَ عدمُ الجزمِ بحصرِ جميع ما ذُكِرَ في عددٍ معيَّن^(١) ، لكن في « الثُّحْفَةِ » لابنِ حَجَرٍ : وصَحَّ خبرُ : « أَنَّ عَدَدَ الْأَنْبِيَاءِ مِثَّةُ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا » ، وخبرُ : « أَنَّ عَدَدَ الرُّسُلِ ثَلَاثُ مِثَّةٍ وَخَمْسَةَ عَشَرَ »^(٢) . وأما الحديثُ المُشتمِلُ على عَدِّهَا^(٣) . . ففي سِنْدِ لَهُ ضَعِيفٌ ، وفي آخَرٍ مُخْتَلِطٌ ، لَكِنَّهُ أَنْجَبَ بِتَعَدُّدِهِ فَصَارَ حَسَنًا لَغَيْرِهِ ، وَهُوَ حُجَّةٌ^(٤) ، وَمِمَّا يُقَوِّيه تَكَرُّرُ رَوَايَةِ أَحْمَدَ لَهُ فِي « مَسْنَدِهِ »^(٥) . وقد قَرَّرُوا أَنَّ مَا فِيهِ مِنَ الضَّعِيفِ فِي مَرْتَبَةِ الْحَسَنِ .

وَلَمَّا كَانَتِ الْعُقُولُ قَاصِرَةً عَنْ إِدْرَاكِ الْأَحْكَامِ الْإِلَهِيَّةِ بِدُونِ شَرَعٍ . . تَكَرَّمَ الْمَوْلَى بِإِرْسَالِ الرُّسُلِ إِلَى الْخَلْقِ (لِهَذَايَتِيهِمْ) أَي : دِلَالَتِهِمْ إِلَى الطَّرِيقِ الْمَوْصِلِ إِلَى الْمَقْصُودِ (وَلِتَكْمِلَ) أَمَرَ (مَعَاشِهِمْ) بِالْقِيَامِ بِالْحَقُوقِ وَالْحُدُودِ ، وَتَرْتِيبِ الْخِلَافَةِ ، وَجَلَبِ مَصَالِحِهِمْ وَدَرْءِ مَفَاسِدِهِمْ (وَ) تَكْمِيلِ أَمْرِ (مَعَادِهِمْ) أَي : مَرْجِعِهِمْ لِآخِرَتِهِمْ بِالْإِسْتِعْدَادِ لَهُ بِالتَّقْوَى بِأَمْتَالِ الْأَوَامِرِ وَاجْتِنَابِ النَّوَاهِي .

= وَالْإِعْتِقَادَاتُ تُبْنَى عَلَى الْبَقِيَّةِ .

(١) لِقَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : « مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ » [غافر : ٧٨] .

(٢) أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحْمَدُ فِي « الْمَسْنَدِ » (٢٦٦/٥) مَطْوَلًا وَفِيهِ قَالَ : كَمْ وَفَى عِدَّةَ الْأَنْبِيَاءِ؟ قَالَ : « مِثَّةُ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا ، الرُّسُلُ مِنْ ذَلِكَ ثَلَاثُ مِثَّةٍ وَخَمْسَةَ عَشَرَ جَمًّا غَفِيرًا » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : عَدُّهُمَا .

(٤) أَي : فِي غَيْرِ الْعَقِيدَةِ كَمَا سَلَفَ عَنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ الْأَمِيرِ . فَتَأَمَّلْ .

(٥) أَي : فِي : (٥/١٧٨ و ١٧٩ و ٢٦٥-٢٦٦) .

وَأَيَّدَهُمْ بِالْمُعْجَزَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى صِدْقِهِمْ ،

(وَأَيَّدَ) أي : قوَّى دعوا (هُمْ) الرِّسَالَةَ وصدَّقَهُمْ فيما يدَّعونه (بِ) خَلْقِهِ (الْمُعْجَزَاتِ) على أيديهم (الدَّالَّةِ عَلَى صِدْقِهِمْ) ؛ لأنها بمنزلة قول الله : صَدَقَ عَبْدِي فِيمَا يَدَّعِيهِ عَنِّي .

والمعجزات - جمع معجزة - وهي : أمرٌ خارقٌ للعادة ، مقرونٌ بدعوى الرِّسالة ، مُتَحَدِّى بِهِ قَبْلَ وقوعِهِ ، يُعْجِزُ عَنِ الْإِتْيَانِ بِمِثْلِهِ .
فخرج ب : (خارقٌ للعادة) : الْمُعْتَادُ .

وب : (مقرونٌ بدعوى الرِّسالة) : ما كان قَبْلَ الرِّسالةِ ... فهو إرهابٌ^(١) ، وما كان على يدٍ وليٍّ .. فكرامةٌ ، أو على أيدي العوامِ .. فمعونةٌ ، أو على يدٍ فاسقٍ .. فاستدراجٌ إن وقع على مراده ، وإلا .. فهو إهانة . فهذه الأربعُ لَمْ تَقْتَرِنْ^(٢) بدعوى الرِّسالةِ .

وب : (مُتَحَدِّى بِهِ قَبْلَ وقوعِهِ) : ما وقعَ بلا تحدٍّ أو تُحَدِّى بِهِ بَعْدَ وقوعِهِ .

وب : (يُعْجِزُ عَنِ الْإِتْيَانِ بِمِثْلِهِ) : السَّخَرُ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُعْجِزُ عَنِ الْإِتْيَانِ بِمِثْلِهِ .

والمرادُ مِنْ اقترانه بالتَّحَدِّي : أَنْ يوجَدَ الْخَارِقُ الْمَقْرُونُ بِالتَّحَدِّي فِي أَبْتِدَاءِ الدَّعْوَةِ ، فيكفي ذلك في تسمية الخارقِ بَعْدَهُ معجزةً .

وَمِنْ معجزاتِ نبيِّنا عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : الْإِخْبَارُ بِالْمَغِيبَاتِ ؛ كَمَوْتِ

(١) الْإِرْهَاصُ بِالشَّيْءِ : إِيْذَانُهُ بِهِ ، وَالْخَارِقُ لِلْعَادَةِ يَظْهَرُ قَبْلَ الْبَغْثَةِ .

(٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : لَمْ تَقْتَرِنْ) يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْإِهَانَةَ قَدْ اقْتَرَنْتْ فِي حَقِّ مُسَيِّمَةِ دَعْوَى الرِّسَالَةِ ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ : إِنَّهَا لَمْ تَقْتَرِنْ غَالِبًا . اهـ مؤلفه .

.....

النَّجَاشِي^(١) ، وَنَبْعُ الْمَاءِ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ^(٢) ، وَأَنْشَقَاقُ الْقَمَرِ^(٣) ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُحْصَى ، وَأَعْظَمُهَا الْقُرْآنُ الَّذِي عَجَزَ جَمِيعُ الْخَلْقِ عَنْ مِثْلِ ثَلَاثِ آيَاتٍ مِنْهُ ، مَعَ مَا أَشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنْ مُحَاسِنِ الشَّرِيعَةِ وَمِنْ الْأَخْبَارِ بِالْمَعْنِيَّاتِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَذْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾ [الروم : ٢-٣] .

(١) كما في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما : (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى أَصْحَمَةَ النَّجَاشِي ، فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا) ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٣٤) ، وَمُسْلِمٌ (٩٥٢) فِي الْجَنَائِزِ .

وَعِنْدَ الْحَاكِمِ : أَنَّهُ ﷺ أَهْدَى إِلَى النَّجَاشِي ثَلَاثِينَ أَوْفِيَّةً مِسْكَ ، ثُمَّ قَالَ لَا تُمُ سَلَمَةٌ : « إِنِّي لَأَرَى النَّجَاشِيَّ قَدْ مَاتَ ، لَا أَرَى الْهَدِيَّةَ الَّتِي أُهْدِيَتْ إِلَيْهِ إِلَّا سَتَرْدُ ، فَإِذَا رُدَّتْ إِلَيَّ . . . فَهِيَ لَكَ » وَفِي الْحَدِيثِ دِلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْهَدِيَّةَ إِذَا لَمْ تُقْبَضْ . . لَمْ تَمْلِكْ أَيْضًا .

النَّجَاشِي : هُوَ أَصْحَمَةُ ، مَلِكُ الْحَبْشَةِ آمَنَ بِالنَّبِيِّ ﷺ ، وَأَوَى أَصْحَابَهُ ، وَزَوَّجَهُ أُمَ حَبِيبَةَ بِنْتَ أَبِي سَفِيَّانٍ وَأَصْدَقَهَا مِنْهُ .

(٢) أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِيْن مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحْمَدُ فِي « الْمُسْنَدِ » (٤٣٩٣) ، وَالْبُخَارِيُّ (٣٥٧٩) وَفِيهِ : « أَطْلُبُوا فَضْلَةَ مَاءٍ » ، فَجَاؤُوا بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ قَلِيلٌ ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ ، ثُمَّ قَالَ : « حَيَّ عَلَى الطُّهُورِ الْمُبَارَكِ ، وَالْبَرَكَةِ مِنَ اللَّهِ » ، فَلَقَدْ رَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْبُعُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَقَدْ قَالَ التَّاجُ السَّبْكِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى [مِنْ السَّرِيعِ] :

خَيْرُ الْمِيَاهِ مَاءٌ قَدْ نَبَغَ مِنْ بَيْنِ أَصْبُعِ النَّبِيِّ الْمُنْبَغِ
 (٣) حَدِيثٌ مُتَوَاتِرٌ ذَكَرَهُ الْعَلَامَةُ الْكَتَّانِيُّ فِي « نَظْمِ الْمُتَنَائِرِ » (٢٦٤) ، وَكَذَا أَثْبَتَهُ التَّارِخُ لَمَّا دُوِّنَ ذَلِكَ عَلَى سَدِّ الصَّيْنِ ، وَالْاِكْتِشَافُ الْحَدِيثُ بَعْدَ الطُّهُورِ عَلَى سَطْحِ الْقَمَرِ ، وَقَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ ذَكَرَهُ رَبُّنَا جَلَّ شَأْنُهُ ، فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ فَقَالَ : ﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ ﴾ [القمر : ١] .

فَبَلَّغُوا رِسَالَتَهُ ، وَيَتَّبِعُوا مَا أُمِرُوا بِبَيَانِهِ ، وَأَنَّهُ يَجِبُ اخْتِرَائُهُمْ وَتَنْزِيهِهُمْ عَنْ كُلِّ وَضْمَةٍ وَنَقْصٍ ،

و : و : ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَيَّ مَعَادٍ﴾ [القصص: ٨٥] . أي : (مَكَّة) . وفي حق اليهود : ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلِيلَةُ أَئِنَّمَا تُقْفُوا﴾ [آل عمران: ١١٢] . وغير ذلك ، ومع حفظه - مع كثرة الأعداء - عن زيادة حرفٍ ونقصانه على تطاول السنين ومع استمراره ، كما قال فيه صاحب «البردة» :

دَامَتْ لَدَيْنَا فَفَاقَتْ كُلَّ مُعْجَزَةٍ مِنْ النَّبِيِّينَ إِذْ جَاءَتْ وَلَمْ تَدُمِ^(١)
(فَبَلَّغُوا رِسَالَتَهُ) أي : ما أرسلهم به إلى من أمروا بالتبليغ إليهم ،
(وَيَتَّبِعُوا) لهم (ما أمروا ببَيَانِهِ) من الشرائع دون ما أمروا بكتمانِهِ .

(وَأَنَّهُ يَجِبُ) على كل مكلف (اخْتِرَائُهُمْ وَتَنْزِيهِهُمْ عَنْ كُلِّ وَضْمَةٍ وَنَقْصٍ) أي : عن كل عيبٍ إمَّا عند الله وخلقِهِ ؛ كالكذب والخيانة وخنا أم وفُخْشٍ أب ، أو عند خلقِهِ فقط ؛ كقصْرِ القامة وسوادِ الجسم ، وحرقة دنيئة^(٢) عُرْفاً ، والغفلة ، والمنقر طبعاً ؛ كجُذام وبرصٍ وعمى . وهذا قبل استقرار النبوة ، أمَّا بعده .. فيجوز المنقر عليهم ، فلا يردُ عمى^(٣) يعقوب وبلاء

(١) البيت في «ديوان البوصيري» في قصيدته «البرءة» ، والعامَّة تقول : «البردة» ، شهيرة من بحر البسيط .

(٢) في هامش الأصل : (قوله : وحرقة دنيئة) أي لأنَّ الحرقة الدنيئة إذا كانت فرض كفاية كالحجامة وقام بها شخص على نيَّة أمثال أمر الله بالقيام بها لا نقص فيها حينئذٍ عنده .. اهـ مؤلفه .

(٣) لم يكن عمى ، وإنَّما ظفرت عينه من كثرة الحُزن والبكاء ، فلَمَّا ألقى البشيرُ القميصَ على وجهه .. نَبَذَتْ عينه الطَّفَرَةُ ، فرجع بصيراً ، وكذا ذَكَرَهُ مفتي سورِيَّة المرحوم د . أبو اليسر عابدين .

ويعقوب هو ابن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام ، وهو أبو الأنبياء ، واشتهر =

فَهُمْ مَعْصُومُونَ مِنَ الصَّغَائِرِ وَالْكَبَائِرِ

أَيُّوبُ^(١) [عليهما السَّلامُ] ، عَلَى أَنَّ يَعْقُوبَ إِنَّمَا كَانَتْ غِشَاوَةٌ عَلَى عَيْنَيْهِ لَا عَمَى وَزَالَتْ .

أَمَّا الْأَعْرَاضُ الْبَشَرِيَّةُ الَّتِي لَا تُنْقِصُ ؛ كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالنِّكَاحِ وَنَحْوِ ذَلِكَ .. فَيَجُوزُ عَلَيْهِمْ ، وَكَذَا الْمَرَضُ الْغَيْرُ الْمُزْمِنِ وَالْمَنْقَرُ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يُخِلُّ بِقَلَامَةِ ظُفَرٍ مِنْ بَوَاطِنِهِمْ ، وَلَا يُكَدِّرُ شَيْئاً مِنْ صَفْوِهَا .

وَالْحِكْمَةُ فِي إِصَابَتِهِ لَهُمْ : أَنَّ فِي ذَلِكَ رِفْقاً بِضَعْفَاءِ الْعُقُولِ ؛ لَثَلَا يَظُنُّوا أَنَّهُمْ آلِهَةٌ ، وَتَحْقِيقاً لِمَقَامِ الْعِبَادِيَّةِ ، وَتَنْبِيهاً عَلَى خِسَّةِ الدُّنْيَا ، وَتَشْرِيعاً لِلْأَحْكَامِ فِي نَزُولِهَا بِهِمْ ، وَتَسْلِيّاً لَهُمْ^(٢) ، وَتَعْظِيماً لِأَجُورِهِمْ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ .

وَبِالْجُمْلَةِ : (فَهُمْ) أَشْرَافُ الْكَوْنِ كُلِّهِ ، وَمَوْصُوفُونَ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ مِنَ الْبِقَظَةِ ، وَالْفِطْنَةِ ، وَالصُّدُقِ ، وَالْأَمَانَةِ ، وَالسَّلَامَةِ مِنْ كُلِّ نَقْصٍ ، وَ(مَعْصُومُونَ) بِحِفْظِ اللَّهِ ظَوَاهِرَهُمْ وَبَوَاطِنَهُمْ (مِنْ) الْمَعَاصِي ، (الصَّغَائِرِ) وَهِيَ كَثِيرَةٌ لَا تَنْحَصِرُ ، (وَالْكَبَائِرِ) - جَمْعٌ كَبِيرَةٌ - قِيلَ : هِيَ مَا وَرَدَ فِيهَا وَعِيدٌ شَدِيدٌ ، وَقِيلَ : كُلُّ جَرِيمَةٍ تُؤْذِنُ بِقَلَّةِ أَكْثَرَاتِ مُرْتَكِبِهَا بِالْدِّينِ وَرَفَّةِ

= دَفَنَهُ فِي (الْخَلِيلِ) مِنْ (فَلَسْطِينَ) فِي شِمَالِ الْمَسْجِدِ الْإِبْرَاهِيمِيِّ ، خَلَّصَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ أَيْدِي الْغَاصِبِينَ وَجَمِيعِ أَرَاذِي وَبِلَادِ الْمُسْلِمِينَ .

(١) أَيُّوبُ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ بِبِلَادِ (حُورَانَ) مِنْ مَحَافِظَةِ (دِرْعَا) مِنَ الْجُمْهُورِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّورِيَّةِ ، وَقَبْرُهُ مَعْرُوفٌ بِقَرْيَةِ (الشَّيْخِ سَعْدٍ) ، وَجَاءَ ذِكْرُهُ فِي الْقُرْآنِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ مِنْهَا : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسْنِي الشَّيْطَانُ بَنُصْبٍ وَعَذَابٍ * ارْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ﴾ إِلَى ﴿إِنَّهُ أَوَابٌ﴾ [ص : ٤١-٤٤] وَمُغْتَسَلُهُ : بَرَكَةُ مَاءِ قَرْيَةٍ مِنْ قَبْرِهِ وَمَوْجُودَةٌ إِلَى الْآنَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٢) فِي التَّسْخِخِ : بِهِمْ .

الدِّيَانَةِ، وَأَكْبَرُهَا: الْكُفْرُ بِاللَّهِ، ثُمَّ قَتْلُ النَّفْسِ ظُلْمًا، ثُمَّ الزَّنا^(١)، ثُمَّ عَقُوقُ
الْوَالِدَيْنِ^(٢)، وَتَرْكُ الصَّلَاةِ عَمْدًا^(٣)، وَشَرْبُ خَمْرٍ^(٤)، وَشَهَادَةُ زَوْرٍ^(٥) . . . وَغَيْرُهَا .
وَقَدْ يَعْزِضُ لِلصَّغِيرَةِ مَا يُصَيِّرُهَا كَالْكَبِيرَةِ ؛ كَالْتَّهَاوَنِ ، وَالْفَرْحِ ،
وَالْاِفْتِخَارِ بِهَا ، وَالْإِصْرَارِ عَلَيْهَا^(٦) ، وَصُدُورِهَا مِنْ عَالِمٍ يُقْتَدَى بِهِ^(٧) ،
وَلِلَّذَلِكَ يُقَالُ : صَغِيرَةُ الْعَالِمِ كَبِيرَةٌ .

(قَبْلَ التُّبُوَّةِ وَبَعْدَهَا) وَأَسْتَشْكَلُ وَقُوعَ الْمَعْصِيَةِ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَعَبِّدًا
بِشَرْعٍ مَنْ قَبْلَهُ قَبْلَ التُّبُوَّةِ ؛ إِذْ لَا حُكْمَ قَبْلَهَا ، وَأُجِيبُ : بِأَنَّ الْمُرَادَ عَنْ صُورَةِ
الْمَعْصِيَةِ قَبْلَهَا .

تنبيه : [عدم التسرع لفهم النصوص]

يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ لَا نَأْخُذَ بِظَاهِرِ مَا وَرَدَ ، مِنْ نَحْوِ : ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ
فَغَوَى﴾^(٨) [طه : ١٢١] وَغَيْرِهِ مِمَّا يُوْهَمُ صُدُورَ مَعْصِيَةٍ مِنْ نَبِيِّ ، وَمَنْ أَعْتَقَدَ ظَاهِرَ

(١) قَالَ تَعَالَى عَنْ أَصْفِيَائِهِ مِنْ عِبَادِهِ : ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ
الْنَفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ . . .﴾ [الفرقان : ٦٨] .

(٢) قَالَ تَعَالَى : ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [العنكبوت : ٨] .

(٣) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾ [المدثر : ٤٣] .

(٤) لِمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ
فَاجْتَنِبُوهُ﴾ [المائدة : ٩٠] .

(٥) قَالَ تَعَالَى : ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ [الفرقان : ٧٢] .

(٦) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران : ١٣٥] .

(٧) لِمَا قِيلَ : زَلَّةُ الْعَالِمِ زَلَّةُ الْعَالَمِ .

(٨) وَآدَمُ أَبُو الْبَشَرِ ، وَالنَّبِيُّ الْأَوَّلُ ﷺ ، قِيلَ : إِنَّهُ عَاشَ أَلْفَ سَنَةٍ ، وَخَلَقَهُ تَعَالَى يَوْمَ =

وَمَعْنَى الْإِيمَانِ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ - وَهُوَ مِنَ الْمَوْتِ إِلَى آخِرِ مَا يَقَعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - :

ذلك .. هَلَكَ بسوء ظنه بمن هم أفضل الخلق على الإطلاق ، وأن تعرض عما جرى بين الصحابة ، ونحمل كلاً منهم على محمل جميل^(١) ؛ لأن سوء الظن قبيح بأحد الخلق ، فما بالك بأجلائهم^(٢) ؟ .

[الإيمان بالآخرة]

(وَمَعْنَى الْإِيمَانِ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ) أي : يوم القيامة (وَ) أَوَّلُهُ (هُوَ مِنْ) وقت (الْمَوْتِ) ؛ لحديث : « مَنْ مَاتَ .. فَقَدْ قَامَتْ قِيَامَتُهُ »^(٣) . وعلى هذا فمدّة البرزخ من يوم القيامة ، وقيل : أَوَّلُهُ مِنَ الْحَشْرِ ، وعليه فمدّة البرزخ ليست منه ، وعلى الأول فيستمرّ اليوم الآخر من الموت (إِلَى آخِرِ مَا يَقَعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) أي : إلى ما لا نهاية له ، بناء على أن اليوم الآخر إلى ما لا نهاية له ،

= الجمعة ، من تراب على أطوار ، كما دلّ على ذلك التنزيل .

(١) أو اجتهد جليل .

(٢) لما روى البخاري (٣٦٧٣) ومسلم (٢٥٤١) في فضائل الصحابة ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ أَتَفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا .. مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ » ...

ولحديث الطبراني (١٢٧٠٩) في « الكبير » ، عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « مَنْ سَبَّ أَصْحَابِي .. فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ » .

(٣) قَالَ السَّخَاوِيُّ فِي « الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ » (١١٨٣) : رَوَاهُ الدَّيْلَمِيُّ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً وَلَفْظُهُ : « إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ .. فَقَدْ قَامَتْ قِيَامَتُهُ » ، وللطبراني من حديث زياد بن علاقة عن المغيرة قال : (يَقُولُونَ : الْقِيَامَةُ الْقِيَامَةُ ، وَإِنَّمَا قِيَامَةُ الْمَرْءِ مَوْتُهُ) . وَنَقَلَهُ عَنْهُ فِي « كَشَفِ الْخَفَاءِ » (٢٦١٨) .

الإيمان بأنه موجودٌ ، وتؤمن بما اشتمل من سؤال المَلَكَيْنِ ،

وقيل : له نهاية ؛ وهو : دخول أهل الجنة الجنة وأهل النار النار .

(الإيمان بأنه موجودٌ) أي : كائن لا محالة ، وقوله (وتؤمن) بالنصب
بـ (أن) مضمرة ، وهما في تأويل مصدرٍ عطفَ على الإيمان المتقدم ؛ أي :
الإيمان بأنه موجودٌ ، والإيمان (بما اشتمل عليه) من كل ما ورد به الكتابُ
والسنة (من سؤال المَلَكَيْنِ) منكرٍ ونكيرٍ ^(١) عن الاعتقاد فقط ، بعد تمام الدفنِ
وأنصرافِ الناسِ ، وبعد إعادة الروح إلى الجسد كله أو إلى نصفه الأعلى ،
وتكُمُلِ حواسه التي يتوقف عليها فهمُ الخطابِ وردُّ الجوابِ ، ويسألان كلَّ
أحدٍ بلسانه وإن أكلته السباعُ ، ويُجيبُ بما كان عليه عند موته .

وإذا مات جماعة في وقتٍ ولو بأقاليمٍ مختلفة . . عظمَ الله جثتهما فيخاطبانِ
الخلقَ الكثيرَ مخاطبةً واحدةً ؛ بحيثُ يظنُّ كلُّ واحدٍ أنه المخاطبُ ، قاله في
« التذكرة » ^(٢) [١٦٦/١] .

وقال السيوطي : ويَحتمَلُ تعدُّدُ الملائكةِ المُعَدَّةِ لذلك ، وبعضهم يُسمَّى
منكرًا وبعضهم نكيراً ، ويُبعثُ إلى كلِّ ميتٍ أنثان ، والله أعلمُ .
ويأتيان الميتَ في صورةٍ هائلةٍ ، فيرفقانِ بالمؤمنِ ، وينهرانِ الكافرَ .

- (١) وَرَدَ ذِكْرُهُمَا عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (١٠٧١) وسيأتي ، وعند الطبراني في « الكبير »
(٢٩٨/٨) وفي « الدعاء » (١٢١٤) في حديثِ أبي أمامةٍ بالثقلين ، لكنَّ إسنادهُ
ضعيفٌ جدًّا . أمَّا عذابُ القبرِ . . فقد ثبتَ عن جماعةٍ مستفيضةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ،
منها : حديثُ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما : « إِنَّهُمَا يُعَلَّبَانِ ، وَمَا . . . » عند البخاري
(٢١٦) في الوضوء ، ومسلم (٢٩٢) في الإيمان .
- (٢) وتماثله : « التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة » لأبي عبد الله محمد بن أحمد
القرطبي ، المتوفى سنة : (٦٧١ هـ) .

قَالَ اللَّقَائِي : وَالْحَقُّ أَنَّ كُلَّ مُؤْمِنٍ يُوَفَّقُ لِلْجَوَابِ ، وَمَنْ زَاغَ .. ضُرِبَ بِمِرْزَبَةٍ^(١) مِنْ حَدِيدٍ ، لَوْ ضُرِبَ بِهَا جَبَلٌ .. لَذُكَّ^(٢) .

وَالسُّؤَالُ مُخْتَصٌّ بِهَذِهِ الْأُمَّةِ ؛ أَي : أُمَّةِ الدَّعْوَةِ ، فَتَشْمَلُ الْكَافِرَ وَالْجِنَّ ، لَكِنْ لَا قَاطِعَ فِي غَيْرِ الْمُكَلَّفِينَ ، وَأَسْتَظْهَرَ الْجَلَالَ عَدَمَ سَوَالِهِمْ . وَقِيلَ : كُلُّ نَبِيٍّ مَعَ أُمَّتِهِ .

كَذَلِكَ ، وَيُسْتَنَى مِنْ عَمُومِ السُّؤَالِ مَنْ وَرَدَ عَدَمُ سَوَالِهِمْ ؛ كَالْأَنْبِيَاءِ ، وَالشُّهَدَاءِ ، وَالصُّدِّيقِينَ ، وَالْمُرَابِطِينَ ، وَالْمَبْطُونِ ، وَمِلَازِمَ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْمُلْكِ أَوْ السَّجْدَةِ كُلِّ لَيْلَةٍ ، وَمَنْ قَرَأَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ، وَالْمَطْعُونُ ، وَمَنْ مَاتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ لَيْلَتِهَا .

وَمُقْتَضَى كَلَامِ الْقُرْطُبِيِّ : أَنَّ الشُّهَدَاءَ وَلَوْ شُهِدَاءَ الْآخِرَةِ فَقَطْ لَا يُسَالُونَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

تَنْبِيهُ : مَنْ لَا يُسَالُ فِي قَبْرِهِ .. لَا يُعَذَّبُ فِيهِ^(٣) .

(وَنَعِيمِ الْقَبْرِ) - أَيِ الْبَرْزَخِ - لِلْمُؤْمِنِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَغَيْرِهَا - وَإِنْ لَمْ يُقَبَّرْ

(١) الْمِرْزَبَةُ : الْمِطْرَقَةُ الْكَبِيرَةُ تُكْسَرُ بِهَا الْحِجَارَةُ ، تُجْمَعُ عَلَى مِرَازِبَ ، وَيُقَالُ فِيهَا : الْإِرْزَبَةُ .

(٢) ذُكَّ : دُقَ حَتَّى يَسُوَّى بِالْأَرْضِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًا﴾ [الْأَعْرَافُ : ١٤٣] .

(٣) لِحَدِيثِ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «كُلُّ أَلَمِيَّتٍ يُخْتَمُ عَلَى عَمَلِهِ إِلَّا الْمُرَابِطُ ، فَإِنَّهُ يَنْمُو لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَيُؤْمَنُ فَتَنَ الْقَبْرِ» . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٥٠٠) . فَتَنَانُ : أَي : فَتَنَةٌ ، وَالْمُرَادُ فِيهِ سَوَالُ الْقَبْرِ .

وصارَ رماداً - للتَّصْوِصِ الَّتِي بَلَغَتْ مَبْلَغَ التَّوَاتُرِ ^(١) .

وَمِنْ نَعِيمِهِ : تَوْسِيعُهُ ، وَجَعْلُ قَنْدِيلٍ فِيهِ ^(٢) ، وَفَتْحُ طَاقَةٍ فِيهِ إِلَى الْجَنَّةِ ، وَجَعْلُهُ رَوْضَةً مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ ، وَامْتِلَاؤُهُ بِالرَّوْضِ وَالرَّيْحَانِ ^(٣) ، وَيَأْتِيهِ عَمَلُهُ فِي صُورَةٍ أَحَبَّ شَخْصٍ إِلَيْهِ يُحَدِّثُهُ وَيُؤْنِسُهُ .

(وَعَذَابِهِ) - أَيِ الْبَرْزَخِ - لِبَعْضِ الْأَمْوَاتِ وَإِنْ لَمْ يُقْبَرْ ، وَهُوَ دَائِمٌ لِلْكَافِرِ وَبَعْضِ الْعَصَاةِ ، وَمَنْقَطِعٌ فِي حَقِّ مَنْ خَفَّتْ جَرَائِمُهُمْ ، ثُمَّ يُرْفَعُ بِنَحْوِ دَعَاءٍ وَصَدَقَةٍ .

(١) وكذا عذابه، أنظر له ألبهيقي في كتابه : « إثبات عذاب القبر » ، ونقل الترمذي في الجنائز باب : (٧٠) ذلك عن أبي هريرة ، وعلي ، وزيد بن ثابت ، وأبن عباس ، وألبراء بن عازب ، وأبي أيوب ، وجابر ، وعائشة ، وأبي سعيد ، رضي الله عنهم ، وقال : كلهم رَوَوْا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ .

وعبارة « إتحاف المريـد » (ص / ١٤٣) : نعيمه : أي تنعيم الله المؤمنين في القبر لما ورد في ذلك من التَّصْوِصِ الْبَالِغَةِ مَبْلَغَ التَّوَاتُرِ .

(٢) لما روى الترمذي (١٠٧١) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إِذَا قُبِرَ الْمَيِّتُ » أَوْ قَالَ : « أَحَدُكُمْ » . أَنَاهُ مَلَكَانِ أَسْوَدَانِ أَزْرَقَانِ ، يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا : الْمُنْكَرُ ، وَالْآخَرُ : النَّكِيرُ ، فَيَقُولَانِ : مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ ؟ فَيَقُولُ مَا كَانَ يَقُولُ : هُوَ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، فَيَقُولَانِ : قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ هَذَا ، ثُمَّ يُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ سَبْعُونَ ذِرَاعًا فِي سَبْعِينَ ، ثُمَّ يُنَوَّرُ لَهُ فِيهِ ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ : نَمْ ، فَيَقُولُ : أَرْجِعْ إِلَى أَهْلِي فَأَخْبِرْهُمْ ؟ ... » قَالَ الترمذي : حديث حسن غريب .

(٣) الرُّوْضُ : نَسِيمُ الرِّيحِ ، وَالرَّحْمَةُ ، وَالرَّاحَةُ ، وَالْإِسْتِرَاحَةُ ، وَالْفَرْحُ ، وَالرُّزْقُ الْحَسَنُ . الرِّيحَانُ : نَبْتُ مَعْرُوفٍ طَيِّبُ الرَّائِحَةِ .

ومنه : الضربُ بمطارق ، والعَرَضُ على النارِ^(١) ، وجعلُ التَّانينِ فيه تلدغه^(٢) ، وضيقه .

ومنه : ضغطته ، ولا ينجو منها إلا الأنبياءُ وفاطمةُ بنتُ أسدٍ^(٣) أمُّ سيِّدنا

(١) لقوله تعالى : ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا...﴾ [غافر : ٤٦] ، ولحديث ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ . . . عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ . . . فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ . . . فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ ، ثُمَّ يُقَالُ : هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . رواه الترمذي (١٠٧٢) في الجنائز ، وهو أيضاً عند البخاري (٦٥١٥) بلفظ : « إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ . . . عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ غُدْوَةً وَعَشِيًّا ، إِمَّا النَّارُ وَإِمَّا الْجَنَّةُ ، فَيُقَالُ : هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى تُبْعَثَ إِلَيْهِ » .

(٢) التَّانين - جمع تنين - : ضربٌ من الحيات ، ويقال : إنه حيوانٌ أسطوريٌّ يجمع بين الزواحف والطير ، ويزعمون أنَّ له مخالِبَ الأسد ، وأجنحةَ نسر ، وذنبَ أفعى . قال سبحانه : ﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران : ١٨٠] ، وروى عن جابر رضي الله عنه مسلم (٩٨٨) وفيه : « . . . إِلَّا جَاءَ كَثْرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعٌ . . . » ، الشُّجَاعُ : الحيَّةُ الذَّكْرُ .

(٣) لِمَا رَوَى : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَزَلَ فِي قَبْرِهَا فَقَالَ : « أَنْتِ أُمِّي بَعْدَ أُمِّي . أَللَّهُمَّ . . . بِحَقِّ مُحَمَّدٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ قَبْلِهِ . . . اغْفِرْ لِفَاطِمَةَ بِنْتِ أَسَدٍ » ، وفي « الإصابة » في قسم النساء (٨٣١) أخرج ابن أبي عاصمٍ من طريق محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَفَّنَ فَاطِمَةَ فِي قَبْرِهَا وَقَالَ : « لَمْ نَلْقَ بَعْدَ أَبِي طَالِبٍ أَبْرَبِي مِنْهَا » . وقيل [من السَّريع] :

مَا نَجَا مِنْ ضَمَّةِ الْقَبْرِ أَحَدٌ إِلَّا فَاطِمَةُ بِنْتُ أَسَدٍ
وجاء في الباب أيضاً : « لَوْ نَجَا أَحَدٌ مِنْ ضَمَّةِ الْقَبْرِ . . . لَنَجَا مِنْهَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ ، وَلَقَدْ ضَمَّ ضَمَّةً ثُمَّ رُوِيَ عَنْهُ » . رواه الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما كما =

عليّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ .

ووردَ أَنَّ : « مَنْ قرأ : ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ في مَرَضٍ مَوْتِهِ .. لَمْ يُفْتَن في قَبْرِه ، وَأَمِنَ مِنْ ضَغْطَةِ الْقَبْرِ ، وَحَمَلَتْهُ الْمَلَائِكَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَكْفِهَا حَتَّى تُجِيزَهُ الصُّرَاطَ إِلَى الْجَنَّةِ » (١) .

تنبيه : نعيمُ القبرِ وعذابُهُ للروحِ والجسدِ ، كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ .

في « الفتح الكبير » (٤٩ / ٣) .

وَنَقَلَ الْحَافِظُ فِي « الإِصَابَةِ » (٣٢٠٤) : قَالَ : وفي « الصَّحِيحَيْنِ » وَغَيْرِهِمَا مِنْ طُرُقٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « اهْتَزَّ الْعَرْشُ لِمَوْتِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ » .

وعن ابنِ عمرَ رضيَ اللهُ عَنْهُمَا عِنْدَ النَّسَائِيِّ (٢٠٥٥) فِي الْجَنَائِزِ : « هَذَا الَّذِي تَحَوَّكَ لَهُ الْعَرْشُ ، وَفُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ ، وَشَهِدَهُ سَبْعُونَ أَلْفًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ ، لَقَدْ ضَمَّ ضَمَّةً ثُمَّ فُرِّجَ عَنْهُ » .

وَضَمَّتُهُ هِيَ التَّقَاءُ حَافَتِهِ ، فَمَعَ جَمِيعُ فَضَائِلِهِ وَقَرَبِهِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَالصَّحَابَةِ .. لَمْ يَنْجُ مِنْهَا .

قَالَ شَاعِرُ الصَّحَابَةِ فِي حَقِّهِ [مِنَ الطَّوِيلِ] :

وَمَا أَهْتَزَّ عَرْشُ اللهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدِ أَبِي عَمْرٍو

(١) فَضَّلُ الشُّورَةِ لَا شَكَّ فِيهِ ، وَأُورِدَ مِنْ ذَلِكَ النَّبْهَانِي فِي «الفتح الكبير» (٢٢٧ / ٣)

(١١) حَدِيثًا وَأَمَّا الْحَدِيثُ فَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ .

وَجَمَعَ ابْنُ رِسْلَانَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى مَنْ يُؤْمِنُ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ فَقَالَ :

عَلَيْكَ بِخَمْسِ فِتْنَةِ الْقَبْرِ تَمْنَعُ وَتُنْجِي مِنَ التَّعْذِيبِ عَنْكَ وَتَدْفَعُ

رِبَاطُ بِثَغْرِ لَيْلَةٍ وَنَهَارِهَا وَمَنْ سَوْرَةَ الْمُلِكِ اقْتَرَا كُلَّ لَيْلَةٍ

وَمَوْتُ شَهِيدِ الْبَطْنِ جَاءَ خِتَامُهَا وَذُو غِيَبَةٍ تَعْذِيئُهُ يَتَنَوَّعُ

.....

وَأَخْتَلَفَ فِي مَقَرِّ الْأَرْوَاحِ مَدَّةَ الْبَرْزَخِ :

فَأَرْوَاحُ الْمُؤْمِنِينَ الشُّهَدَاءِ فِي الْجَنَّةِ . وَغَيْرُهُمْ قِيلَ : فِي الْجَنَّةِ أَيْضًا ،
وَقِيلَ : بِالذَّارِ الْبَيْضَاءِ فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ ، وَقِيلَ : بِزَمْزَمَ ، وَقِيلَ : بِأَفْنِيَةِ
الْقُبُورِ ، وَقِيلَ : بِالْجَابِيَةِ^(١) فِي (الشَّامِ) .

وَأَرْوَاحُ الْكَفَّارِ : قِيلَ : فِي النَّارِ ، وَقِيلَ : بِبَيْتِ بَرَهُوتَ^(٢) ، وَقِيلَ غَيْرُ
ذَلِكَ ، وَحُمِلَ عَلَى أَنَّهَا مُخْتَلِفَةٌ وَمْتَفَرِّقَةٌ فِي تِلْكَ الْأَمَاكِنِ وَلَهَا اتِّصَالٌ بِالْبَدَنِ كُلِّهِ
أَوْ بَعْضِهِ وَإِنْ بَعُدَتْ عَنْهُ^(٣) وَصَارَ تَرَابًا .

وَأَخْتَلَفَ فِي حَقِيقَةِ الرُّوحِ : وَبَعْضُهُمْ يُعَبِّرُ عَنْهَا بِالنَّفْسِ ، فَأَقْرَبُ مَا قِيلَ
فِيهَا - كَمَا قَالَهُ النَّوَائِي - قَوْلُ إِمَامِ الْحَرَمِينَ : إِنَّهَا جِسْمٌ لَطِيفٌ نَوْرَانِيٌّ حَيٌّ لِدَاتِهِ
مَشْتَبِكٌ بِالْجَسَدِ أَشْتَبَاكَ أَلْمَاءٍ بِالْعُودِ الْأَخْضَرِ .

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ بِالْجَابِيَةِ) : هِيَ - بِالْجِيمِ الْمَعْجَمَةِ بَعْدَهَا يَاءٌ تَحْتِيَّةٌ
مُخَفَّفَةٌ - قَرِيبَةٌ مِنْ قَرَى (الشَّامِ) . اهـ « حَاشِيَةُ » شَنْشُورِي . وَالْآنَ قَرِيبَةٌ مِنْ مَحَافِظَةِ
(دَرْعَا) ، أَقْرَبُ بُلْدَانِهَا إِلَى رَيْفِ (دِمَشْقَ) ، فَلِذَا سُمِّيَ بِأَبْهَا الْجَنْبُوبِيُّ بِبَابِ
الْجَابِيَةِ .

(٢) بَرَهُوتٌ : هِيَ بِثَرْبَ - (حَضْرَمُوتَ) . قَالَهُ الْفَيْرُوزْآبَادِي فِي « الْقَامُوسِ » .

(٣) لَمَّا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ (٣٢٠٧) ، وَأَبْنِ مَاجَةَ (١٦١٦) ، عَنْ عَائِشَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « كَسَرُ عَظْمٍ أَلَمِيَّتٌ كَكَسْرِهِ حَيًّا » ، وَحَدِيثُ أُمِّ
سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عِنْدَ أَبِي مَاجَةَ (١٦١٧) بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ : عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :
« كَسَرُ عَظْمٍ أَلَمِيَّتٌ كَكَسْرِ عَظْمِ الْحَيِّ فِي الْإِثْمِ » .

لِذَا فُسِّرَ بِأَنَّ الرُّوحَ تُرْسِلُ شُعَاعًا عَلَى الْجَسَدِ فَتَنْتَعِمُ بِنَعِيمِهِ ، وَتَتَأَلَّمُ بِأَلَمِهِ ،
وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِأَنَّهُ يُحْتَرَمُ بَعْدَ مَوْتِهِ كَمَا يُحْتَرَمُ فِي حَيَاتِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

.....

قَالَ السَّيِّدُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْعِيدْرُوسِيُّ^(١) : قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ^(٢) : الرُّوحُ محلُّ العلوم ، وهو جنسٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ^(٣) .

قالوا : وروح كل شخص على صورته .

وَقَالَ الْغَزَالِيُّ^(٤) وجماعة : إِنَّهُ جوهرٌ مجردٌ في ذاته متعلِّقٌ بِالْبَدَنِ تعلقٌ

تدبيرٍ وتصرفٍ .

وَقَالَ جماعة : الرُّوحُ مِنَ الْمُغَيَّيَاتِ الَّتِي أَسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهَا^(٥) .

وَلَا يَعْلَمُ الشَّخْصُ حَقِيقَتَهُ إِلَّا بِأَحَدِي الْمَوْتَيْنِ :

إِمَّا بِالْمَوْتِ الصَّغَرَى : الَّتِي هِيَ مُجَاهِدَةُ النَّفْسِ ، فيصيرُ في درجةِ الْوِلَايَةِ

(١) عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْعِيدْرُوسِيُّ بْنُ مُصْطَفَى الْحُسَيْنِيِّ : فاضلٌ مِنْ أَهْلِ (حَضْرَمَوْت) ، وُلِدَ فِي (تَرِيم) سَنَةِ : (١١٣٥ هـ) ، لَهُ مَوْلاَتُ فِي الْعَقِيدَةِ وَالْأَذْكَارِ وَ« دِيوَانُ تَرْوِيحِ الْبَالِ وَتَهْيِيجِ الْبَلْبَالِ » وَغَيْرُهَا ، تَوَفَّى بِـ : (مِصْرَ) سَنَةِ : (١١٩٣ هـ) .

(٢) إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ : هُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَوْسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوِينِيِّ ، أَبُو الْمُعَالِي ، أَعْلَمُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ، وُلِدَ فِي (جَوِين) سَنَةِ : (٤١٩ هـ) ، وَمَاتَ بَعْدَ أَنْ دَرَسَ بِالنُّظَامِيَّةِ سَنَةَ : (٤٧٨ هـ) ، وَهُوَ شَيْخُ الْغَزَالِيِّ وَالْكِيَا الْهَراسِيِّ ، وَصَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْفَاخِرَةِ الْكَثِيرَةِ .

(٣) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : وَهُوَ جَنْسٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ) وَعَلَيْهِ فَهِيَ إِنَّمَا تَكَدَّرَتْ عَنْ حَالِهَا الْأَصْلِيِّ بِالْمُعَاصِي ، وَهَذَا إِشْكَالٌ وَهُوَ كَوْنُ الْمَلَائِكَةِ مُعْصُومُونَ وَالرُّوحُ يَعْصِي مَعَ جَسَدِهِ فَلْيَنْظُرْ مَا الْجَوَابُ . اهـ مَوْلاَهُ .

(٤) الْغَزَالِيُّ : هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، الْإِمَامُ ، حُجَّةُ الْإِسْلَامِ ، صَاحِبُ الْمَصْنُفَاتِ وَالْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ ، أَمِتَ تَوَفَّى سَنَةَ : (٥٠٥ هـ) .

(٥) قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ﴾ [الْإِسْرَاءُ : ٨٥] .

فتنكشف له^(١) ككثير من المُنغِيَّات .

وإِذَا بِالْمَوْتِ الْحَقِيقِيِّ : ولذا قَالَ الْحُكَمَاءُ : الْإِنْسَانُ حَيٌّ نَاطِقٌ مَيِّتٌ ،
ولا تَكْمُلُ حَقِيقَتُهُ إِلَّا بِالْمَوْتِ^(٢) .

نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلِلْمُسْلِمِينَ الْعَافِيَةَ ، وَالْمَوْتَ عَلَى الْإِيمَانِ .

(وَالْبَعْثُ) هُوَ وَالنُّشُورُ : الْإِخْرَاجُ مِنَ الْقُبُورِ بَعْدَ إِعَادَةِ الْأَجْزَاءِ الْأَصْلِيَّةِ
وَإِعَادَةِ الْأَرْوَاحِ إِلَيْهَا ، ثُمَّ يُسَاقُونَ إِلَى الْمَحْشَرِ لِفَصْلِ الْقَضَاءِ مَنْ يُجَازَى وَغَيْرُهُ
- كَمَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ - حُفَاءَ عَرَاءٍ^(٣) إِلَّا الشُّهَدَاءُ وَأَهْلَ الزُّهْدِ ، وَفِي الْحَدِيثِ
الْحَسَنِ أَنَّهُمْ : « يُحْشَرُونَ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ : صِنْفًا مُشَاءً ، وَصِنْفًا رُكْبَانًا ، وَصِنْفًا
عَلَى وُجُوهِهِمْ »^(٤) .

(١) أَبِي : حَقِيقَتِهِ .

(٢) كَمَا قَالَ تَعَالَى : « لَقَدْ كُنْتُمْ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ
حَدِيدٌ » [ق : ٢٢] .

(٣) لِمَا ثَبَتَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢٨٥٩) فِي الْجَنَّةِ بِلَفْظٍ : « يُحْشَرُ
النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حُفَاءَ عَرَاءَ غُرْلًا » .

وَعِنْدَهُ عَنْ أَبِي عُبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (٢٨٦٠) ، قَالَ : قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
خَطِيبًا بِمَوْعِظَةٍ ، فَقَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ . . . إِنَّكُمْ تُحْشَرُونَ إِلَى اللَّهِ حُفَاءَ عَرَاءَ غُرْلًا :
« كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَغَدَا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ » . . . [الْأَنْبِيَاءُ : ١٠٤] » .
غُرْلًا : غَيْرَ مَخْتُونِينَ .

(٤) أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التِّرْمِذِيُّ (٣١٤١) فِي التَّفْسِيرِ ، وَتَمَامُهُ :
قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ . . . وَكَيْفَ يَمْشُونَ عَلَى وُجُوهِهِمْ ؟ قَالَ : « إِنَّ الَّذِي أَمْسَاهُمْ عَلَى
أَفْئَادِهِمْ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُمْشِيَهُمْ عَلَى وُجُوهِهِمْ ، أَمَّا إِنَّهُمْ يَتَّقُونَ بِوُجُوهِهِمْ كُلَّ حَدَبٍ
وَشَوْكٍ » . قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . الْحَدَبُ : الْمَرْتَفِعُ مِنَ الْأَرْضِ .

.....

وَأَوَّلُ مَنْ يَبْعَثُ نَبِيًّا^(١) ﷺ ، كَمَا أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ يَرِدُ الْمَحْشَرَ^(٢) ، وَأَوَّلُ مَنْ
يَدْخُلُ الْجَنَّةَ^(٣) .

وَقِيلَ : أَوَّلُ مَنْ يُبْعَثُ مُوسَى^(٤) ، وَأَوَّلُ مَنْ يُكْسَى نَبِيًّا ، وَقِيلَ :
إِبْرَاهِيمُ^(٥) .

(١) لحديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الترمذي (٣٦١٥) في المناقب : « أَنَا أَوَّلُ مَنْ
تَشْتَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ ، فَأَكْسَى الْحُلَّةَ مِنْ حُلَلِ الْجَنَّةِ . . . » ، وقال : حسنٌ صحيحٌ
غريبٌ ، وعنه عند مسلم (٢٢٧٨) في الفضائل : « أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ،
وَأَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُّ عَنْهُ الْقَبْرُ . . . » .

نَبِيًّا : هو مُحَمَّدٌ ﷺ الرسول الأعظم ، والنبي المكرم ، خاتم الأنبياء
 والمرسلين ، المرسل إلى الخلق أجمعين ، المؤيد بالقرآن الكريم ، وأحد أولي
 العزم ، الحبيب المصطفى من ولد إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام ، ولد سنة :
 (٥٣) ق . هـ وتوفي ﷺ سنة : (١١ هـ) ودفن بـ (الروضة الشريفة) أكرمنا الله
 دوماً بزيارته وحشرنا تحت لوائه . آمين .

(٢) لحديث أنس رضي الله عنه عند الترمذي (٣٦١٤) قال : قال رسول الله ﷺ : « أَنَا
أَوَّلُ النَّاسِ خُرُوجًا إِذَا بُعِثُوا ، وَأَنَا خَطِيْبُهُمْ إِذَا وَقِدُوا . . . » وقال : حسنٌ غريبٌ .

(٣) لخبر أنس رضي الله عنه : « آتَيْتُ بَابَ الْجَنَّةِ فَاسْتَفْتَحْتُ ، فَيَقُولُ الْحَازِنُ : مَنْ أَنْتَ؟
فَأَقُولُ : مُحَمَّدٌ ، فَيَقُولُ : بِكَ أُمِرْتُ أَنْ لَا أَفْتَحَ لِأَحَدٍ قَبْلَكَ » . رواه الإمام أحمد
 (١٣٦/٣) ، ومسلم (١٩٧) (٣٣٣) في الإيمان .

(٤) لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : « يُصْعَقُ النَّاسُ حِينَ يُصْعَقُونَ
فَأَكُونُ أَوَّلُ مَنْ قَامَ ، فَإِذَا مُوسَى أَخَذَ بِالْعَرْشِ ، فَمَا أَذْرِي أَكَانَ فِيمَنْ صُعِقَ؟ » . رواه
البخاري (٦٥١٨) في الرقاق .

وموسى : هو ابن عمران النبي المرسل من أولي العزم أنزل الله عليه التوراة ،
يقال : إنه عُمَرُ (١٢٠) سنة .

(٥) لحديث ابن عباس رضي الله عنهما السالف عند مسلم (٢٨٦٠) (٥٨) وفيه : « أَلَا =

وَأَعْلَمَ : أَنَّ الْبَعْثَ وَالْحَشْرَ لِعَيْنِ هَذَا الْبَدَنِ الَّذِي كَانَ فِي الدُّنْيَا ، بِأَعْرَاضِهِ وَأَوْصَافِهِ الَّتِي كَانَتْ فِي الدُّنْيَا ، فَيُبْعَثُ كُلُّ شَخْصٍ عَلَى مَا مَاتَ عَلَيْهِ كَمَا شَهِدَتْ بِذَلِكَ النُّصُوصُ^(١) .

وَاخْتَلَفَ : هَلْ يُعِيدُهُمُ اللَّهُ إِعَادَةً نَاشِئَةً عَنْ عَدَمٍ أَوْ عَنْ تَفْرِيقٍ؟ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي غَيْرِ مَنْ وَرَدَ أَنَّهُ لَا يَبْلَى ، أَمَّا مَنْ وَرَدَ فِيهِ نَصْرٌ أَنَّهُ لَا يَبْلَى^(٢) . . . فَإِنَّ أَجْسَادَهُمْ بَاقِيَةٌ وَلَا تَفْنَى بِالنَّفْخَةِ الْأُولَى الَّتِي يَفْنَى بِهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا مَنْ أَسْتَشْنَى .
قَالَ الْوَنَائِي : فَقَدْ جَاءَ فِي الْخَبَرِ : « لَا يَبْلَى عَشْرَةُ نَفَرٍ : الْأَنْبِيَاءُ ، وَالْعُلَمَاءُ ، وَالشُّهَدَاءُ ، وَحَامِلُ الْقُرْآنِ ، وَالْإِمَامُ الْعَادِلُ ، وَالْمُؤَدِّنُ ، وَالْمَيِّتَةُ فِي نَفْسِهَا ، وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا ، وَمَنْ مَاتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ لَيْلَتِهَا »^(٣) . وَنَقَلَ غَيْرُهُ أَنَّهُمْ عَشْرَةٌ لَكِنْ بِإِسْقَاطِ الْإِمَامِ الْعَادِلِ وَمَنْ بَعْدَهُ ، وَزِيَادَةِ : « الصَّدِّيقُ ، وَالْمُحِبُّ لِلَّهِ ، وَكَثِيرُ الذِّكْرِ ، وَالْمَيِّتُ مَطْعُونًا أَوْ مُرَابِطًا »^(٤) .

(وَالْجَزَاءِ) عَلَى الْأَعْمَالِ ، وَهُوَ : مُقَابَلَةُ السَّيِّئَةِ بِمِثْلِهَا^(٥) إِنَّ لَمْ يَعْفُ اللَّهُ

= وَإِنَّ أَوَّلَ الْخَلَائِقِ يَكْسَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ . . . » .

إِبْرَاهِيمَ بْنِ آزَرَ أَحَدِ أُولَى الْعِزْمِ ، خَلِيلِ الرَّحْمَنِ ، وَأَبُو الْأَنْبِيَاءِ هَاجِرٍ مِنَ الْعِرَاقِ إِلَى (الشَّامِ) ، وَعَاشَ (١٧٥) سَنَةً وَدُفِنَ بِ (الْخَلِيلِ) مِنْ (فِلَسْطِينَ) أَحْسَنَ اللَّهِ خِلَافَتَهَا مِنْ تَوَلَّى الْغَاصِبِينَ وَأَكْرَمَنَا اللَّهُ بِزِيَارَتِهِ . آمِينَ .

(١) قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : « كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ » [الْأَنْبِيَاءُ : ١٠٤] .

(٢) كَالْأَنْبِيَاءِ لِحَدِيثِ أَوْسِ بْنِ أَوْسٍ : « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٠٤٧) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ .

(٣) لَمْ أَرَهُ .

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ أَيْضًا .

(٥) قَالَ تَعَالَى : « وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا » [الشُّورَى : ٤٠] .

عنها ، ومقابلة الحسنه المقبولة الأصلية - لا ما حصل بالتضعيف ، المفعولة لهم لا المأخوذة في نظير ظلماتهم - بضعفها^(١) ، وأقل مراتبه العشر^(٢) .

قال اللقاني : (وقيل : السبع مئة المضروب بها المثل فيه^(٣)) - أي : القرآن - ويكون من باب الإخبار بالأكثر بعد الإخبار بالأقل ، وعليه فالعشر مندرجة في السبع مئة ، كما هي عادة العرب كما جزم به النووي في « شرح مسلم » [عند الحديث (١١٥١) من حديث أبي هريرة^(٤)] . ولا حد لغايته .

والتضعيف من خواص هذه الأمة . وسميت الحسنة حسنة لحسن وجه صاحبها ، والسنة سيئة لأنها تسوؤه وتخزيه .

والأولى أن يقدم على الجزاء قوله : (وَالْحِسَابُ) وهو لغة : العدل .

وشرعاً : توقيف الله العباد قبل أنصرفهم من المحشر على أعمالهم بعد أخذ كتبهم تفصيلاً لا بالوزن^(٥) إلا من استثنى . وفي حديث حذيفة : « أنهم سبعون ألفاً مع كل ألف سبعون - أي : ألفاً كما في رواية - ليس عليهم حساب »^(٦) .

(١) قال عز شأنه : ﴿ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يُّضَاعِفْهَا .. ﴾ [النساء : ٤٠] .

(٢) لقوله جل ذكره : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ [الأنعام : ١٦٠] ، وقوله عز سلطانه : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا ﴾ [الفصص : ٨٤] .

(٣) قال تبارك وتعالى : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِثَّةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة : ٢٦١] .

(٤) وهو : « كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ يَضَاعَفُ : الْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِثَّةٍ ضِعْفٍ » .

(٥) في هامش الأصل : أي بل يعلم قدر أعماله بالحساب أولاً قبل الوزن ، ثم يعلمه ثانياً بالوزن . اهـ مؤلفه .

(٦) أصل الحديث من رواية عمران وأبي هريرة وسهل بن سعد رضي الله عنهم في =

.....

فَالنَّاسُ ثَلَاثُ فِرَقٍ : فِرْقَةٌ لَا تُحَاسَبُ ، وَفِرْقَةٌ تُحَاسَبُ حَسَابًا يَسِيرًا ، وَفِرْقَةٌ حَسَابًا شَدِيدًا ، مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَالْكَافِرُونَ .

وَلَا بُعْدَ فِي اتِّسَاعِ قُدْرَتِهِ تَعَالَى لِمَحَاسِبَتِهِمْ مَعًا^(١) ، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ يُسْمِعُهُمْ كَلَامَهُ الْقَدِيمَ بِكَيْفِيَّةِ أَعْمَالِهِمْ وَمَا فِيهَا مِنْ ثَوَابٍ وَعِقَابٍ ، أَوْ صَوْتًا يَخْلُقُهُ فِي أُذُنِ كُلِّ ، أَوْ فِي مَحَلٍّ قَرِيبٍ مِنْهَا بِذَلِكَ ، أَوْ يُلْهِمُهُمْ مَعْرِفَةَ ذَلِكَ .

تنبيه : [يجمع مراحل اليوم الآخر]

قَالَ اللَّقَّانِيُّ : (مَرَاتِبُ الْمَوْقِفِ : الْبَعْثُ^(٢) ، فَالْحَشْرُ^(٣) ، فَالْقِيَامُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ^(٤) ، فَالْعَرْضُ^(٥) ، فَتَطَايُرُ الصُّحُفِ^(٦) ، فَاخْذُهَا بِأَلَايْمَانِ^(٧))

= « الصَّاحِحِينَ » أَنْظِرِ الْبَخَارِيُّ (٦٥٤١) ، وَمُسْلِمًا (٢١٦) وَمَا بَعْدَهُ . وَفِي أَلْبَابٍ : كَمَا جَاءَ فِي « أَلْفَتْحٍ » (٤١٨/١١) .

وَعَنْ حَذِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَحْمَدَ ، وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبَزَّازِ وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَبِي عَاصِمٍ فَهَذِهِ طُرُقٌ يَقْوَى بَعْضُهَا بَعْضًا .

(١) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ [آل عمران : ١٩٩] .
(٢) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ وَلَكِنَّكُمْ كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الرُّوم : ٥٦] .

(٣) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴾ [ق : ٤٤] .

(٤) قَالَ تَعَالَى : ﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [المطففين : ٦] .

(٥) لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ ﴾ [الحاقة : ١٨] .

(٦) قَالَ جَلَّ جَلَالُهُ : ﴿ وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ﴾ [الإسراء : ١٣] .

(٧) قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَؤُلَاءِ أَفْرَاءُ وَكِتَابِيهِ ﴾ [الحاقة : ٢٠-١٩] .

وَالشَّمَائِلِ^(١) ، فَالسُّؤَالُ^(٢) ، فَالْحِسَابُ ، فَالْمِيزَانُ^(٣) ، قِيلَ : وَمَكَانُهُ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ يُسْتَقْبَلُ بِهِ الْعَرْشُ ، يَأْخُذُ جَبْرِيلُ بِعَمُودِهِ نَازِئاً إِلَى لِسَانِهِ ، وَمِيكَائِيلُ أَمِينٌ عَلَيْهِ ، تَحْضُرُهُ الْجَنَّةُ وَالنَّاسُ) . اِنْتَهَى .

وَفِي « فَتَاوَى الشَّيْطَانِي »^(٤) : (أَنَّهُ عَلَى الصِّرَاطِ ، وَأَنَّ مَنْ لَهُ وَزْنٌ مِنَ الْكَفَّارِ - وَهُمْ طَائِفَةٌ مَخْصُوصَةٌ - يَمْرُونَ عَلَيْهِ وَيَحْضُرُونَ وَزَنَّهُمْ ثُمَّ يَقْعُونَ فِي النَّارِ) .

(وَ) حَقِيقَةُ (الْمِيزَانِ) وَهِيَ : مَا يُوزَنُ بِهِ مَقَادِيرُ الْأَعْمَالِ ، ذُو لِسَانٍ وَكِفْتَيْنِ ، تَوَزَنُ فِيهِ الْأَعْمَالُ وَالْأَقْوَالُ ، الْخَيْرُ فِي كِفَّةِ الثُّورِ : وَهِيَ الْيُمْنَى ، وَالشَّرُّ فِي كِفَّةِ الظُّلْمَةِ وَهِيَ الشَّمَالُ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ ﴾ [الأعراف : ٩٨] .

وَهَلْ هُوَ وَاحِدٌ أَوْ مُتَعَدِّدٌ ، وَهَلْ لِلْكَافِرِ وَزْنٌ ، وَهَلِ الْمُوزُونُ صَحَائِفُ الْأَعْمَالِ أَوْ أَجْسَامٌ يَخْلُقُهَا اللَّهُ ؟ أَمْثَلُهُ لَهَا^(٥) خِلَافٌ ، وَيَكْفِينَا الْإِيمَانُ بِالْوَزْنِ مِنَ

(١) قَالَ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهٗ ﴾ [الحاقة : ٢٥] .

(٢) لَمَّا قَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ : ﴿ وَفَقُّوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُورُونَ ﴾ [الصافات : ٢٤] ، وَحَدِيثُ « لَا تَزُولُ قَدَمَا عَبْدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ ... » ، الْآتِي .

(٣) وَفِي هَامِشِ الْأَصْلِ : أَيُّ لَجْمِيعِ الْخَلْقِ بِخِلَافِ الْحِسَابِ اِهـ . قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [الأنبياء : ٤٧] .

(٤) مُتَدَاوِلٌ يَقَعُ فِي مَجْلَدَيْنِ .

(٥) لَهَا - بِمَعْنَى - : فِيهَا ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ تَتَعَاوَرُ ، أَيُّ تَتَبَادَلُ .

غَيْرِ تَعْيِينٍ لِّذَلِكَ وَلَا يَكُونُ لِكُلِّ أَحَدٍ ؛ لِحَدِيثٍ : « يَا مُحَمَّدُ... أَذْخِلِ الْجَنَّةَ مِنْ أَمْتِكَ مَنْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْبَابِ الْإِيمَنِ »^(١) وبالأولى الأنبياء عليهم السلام .

وقال البلوطي^(٢) : (إِنَّ أَهْلَ الصَّبْرِ لَا تُوزَنُ أَعْمَالُهُمْ ، بَلْ يُصَبُّ لَهُمُ الْأَجْرُ صَبًّا^(٣)) ، وكذلك لَا يَكُونُ لِلْمَلَائِكَةِ وَيَكُونُ لِلْجِنِّ .

وَمِنْ فَوَائِدِ الْوَزَنِ : إِمْتِحَانُ الْعِبَادِ بِالْإِيمَانِ بِالْغَيْبِ فِي الدُّنْيَا ، وَتَعْرِيفُهُمْ قَدْرَ مَا لَهُمْ وَعَلَيْهِمْ ، وَإِقَامَةُ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ ، وَجَعْلُهُ عِلَامَةَ السَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ .

(وَالصَّارِطِ) وَهُوَ لَفْعٌ : الطَّرِيقُ الْوَاضِحُ .

وَشَرْعاً : جَسْرٌ مَمْدُودٌ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ ، يَرِدُّهُ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ ، إِنْسَاءً وَجِنًّا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾^(٤) [مريم : ٧١] ، طَوْلُهُ أَلْفُ سَنَةٍ

(١) أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مِنْ حَدِيثِ طَوِيلٍ - مُسْلِمٌ (١٩٤) (٣٢٧) فِي الْإِيمَانِ .

(٢) الْبَلُوطِيُّ : لَعَلُّهُ مَنْذُرُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّفْزِيِّ الْقُرْطُبِيِّ ، قَاضِي الْأَنْدَلُسِ ، أَلْفَقِيهِ الْخَطِيبُ الشَّاعِرُ ، رَحَلَ حَاجًّا سَنَةَ : (٣٠٨ هـ) فَأَقَامَ (٤٠) شَهْرًا ، كَانَ صَاحِبَ حُجَّةٍ ، وَلَيْ قَضَاءَ (مَارِدَةٍ) وَمَا وَالَاهَا ، لَهُ مَوْالِفَاتٌ تَوَفَّى سَنَةَ : (٣٥٥ هـ) .

(٣) قَالَ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا يُؤَفِّي الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [الزمر : ١٠] .

(٤) قَالَ أَبُو كَثِيرٍ فِي « التَّفْسِيرِ » (١٣٢ / ٣) عَقَبَهَا : رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَرِدُ النَّاسُ كُلُّهُمْ ثُمَّ يَصْدُرُونَ عَنْهَا بِأَعْمَالِهِمْ » ، وَهُوَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٣١٥٨) فِي التَّفْسِيرِ ، وَزَادَ فِيهِ : « فَأَوَّلُهُمْ كَلَمَحُ الْبَرْقِ ، ثُمَّ كَالرَّيْحِ ، ثُمَّ كَحُضْرِ الْفَرَسِ ، ثُمَّ كَالرَّائِبِ فِي رَحْلِهِ ، ثُمَّ كَشَدِّ الرَّجُلِ ، ثُمَّ كَمَشْيِهِ » . وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

صعوداً ، وألْفُ هبوطاً ، وألْفُ استواء ، أدقُّ مِنَ الشَّعْرةِ ، وأحدُّ مِنَ السَّيْفِ ، وفي حافَّتَيْهِ كلالِيْبُ تأخذُ مَنْ أُمِرَتْ بِهِ إِلَى النَّارِ أَخْذاً مُستمرّاً في حقِّ الْكُفَّارِ ، أو إِلَى مدَّةٍ يُريدُهَا اللهُ في حقِّ بعضِ عصاةِ الْمُؤْمِنِينَ^(١) .

وَالنَّاسُ مُخْتَلِفُونَ فِي الْمُرُورِ : فَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَطَرْفِ الْعَيْنِ ، وَبَعْدَهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالْبَرْقِ الْخَاطِطِ ، وَبَعْدَهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالرَّيْحِ الْعَاصِفِ ، وَبَعْدَهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالطَّيْرِ ، وَبَعْدَهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالْجَوَادِ السَّابِقِ ، ثُمَّ الْجَوَازُ سَعياً ، وَمَشياً ، وَحُبواً .

وذلكَ التَّفَاوُتُ بِحَسَبِ تَفَاوُتِهِمْ فِي الْإِعْرَاضِ عَنِ الْمَحْرَمَاتِ إِذَا خَطَرَتْ بِقُلُوبِهِمْ ، فَمَنْ كَانَ أَسْرَعَ إِعْرَاضاً عَنْهَا . . كَانَ أَسْرَعَ مُروراً .

وَالْحِكْمَةُ فِيهِ : ظَهُورُ نَجَاةِ الْمُؤْمِنِ مِنَ النَّارِ ، وَحُسْرَةُ الْكَافِرِ بِفُوزِ

ثُمَّ قَالَ أَبُو كَثِيرٍ ، قَالَ أَبُو جَرِيرٍ : حَدَّثَنَا خَلَادٌ بِسَنَدِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : الصُّرَاطُ عَلَى جَهَنَّمَ مِثْلُ حَدِّ السَّيْفِ فَمَرُّ الطَّبَقَةِ الْأُولَى كَالْبَرْقِ ، وَالثَّانِيَةُ كَالرَّيْحِ ، وَالثَّلَاثَةُ كَأَجْوَدِ الْخَيْلِ ، وَالرَّابِعَةُ كَالْبَهَائِمِ ، ثُمَّ يَمْرُونَ وَالْمَلَائِكَةُ يَقُولُونَ : اَللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ ، وَلِهَذَا شَوَاهِدُ فِي « الصَّحِيحَيْنِ » وَغَيْرِهِمَا مِنْ رِوَايَةِ أَنَسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرٍ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْحُضْرُ - بِالضَّمِّ - : الْعَدُوُّ ، وَأَحْضَرُ يُحْضَرُ فَهُوَ مُحَضَّرٌ إِذَا عُدَا .

(١) رَوَى أَبُو دَاوُدَ (٤٧٥٥) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّهَا ذَكَرَتْ النَّارَ فَبَكَتْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا يَبْكِيكِ ؟ » قَالَتْ : ذَكَرْتُ النَّارَ فَبَكَيْتُ ، فَهَلْ تَذْكُرُونَ أَهْلِيكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَمَا فِي ثَلَاثَةِ مَوَاطِنَ . . فَلَا يَذْكُرُ أَحَدٌ أَحَدًا : عِنْدَ الْمِيزَانِ حَتَّى يَعْلَمَ أَيَخْفُ مِيزَانُهُ أَمْ يَتَقَلُّ ، وَعِنْدَ الْكِتَابِ حَتَّى يَقَالَ : « هَاؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِي » [الْحَاقَّةُ : ١٩] حَتَّى يَعْلَمَ أَيْنَ يَقَعُ كِتَابُهُ أَفِي يَمِينِهِ أَمْ فِي شِمَالِهِ أَمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِهِ ، وَعِنْدَ الصُّرَاطِ إِذَا وُضِعَ بَيْنَ ظَهْرَيْنِ جَهَنَّمَ » .

.....
المؤمنين^(١) بعد اشتراكهم في العبور .

وقال الشيخ عبد السلام اللقاني : (يَتَّسِعُ الصَّرَاطُ وَيَدِقُّ وَيَضِيقُ بِحَسَبِ
انتشارِ الثَّوْرِ ، فَعَرَضُ صِرَاطٍ كُلِّ أَحَدٍ بِحَسَبِ انْتِشَارِ نُورِهِ ؛ ولذا كَانَ عَرِضاً
فِي حَقِّ قَوْمٍ دَقِيقاً فِي حَقِّ آخَرِينَ ، وَهُوَ وَاحِدٌ فِي نَفْسِهِ) أَنتَهَى .

وهُوَ جَمْعٌ بَيْنَ الْقَوْلِ الْمَتَقَدِّمِ وَبَيْنَ قَوْلِ الشَّيْخِ عَزَّ الدِّينِ^(٢) وَالْقِرَافِيِّ^(٣) :
أَنَّهُ مَتَّسِعٌ ، وَفِيهِ طَرِيقَانِ ؛ يُمْنَى لِأَهْلِ السَّعَادَةِ ، وَيُسْرَى لِأَهْلِ الشَّقَاوَةِ .

ووردَ : أَنَّ جَبْرِيلَ فِي أَوَّلِهِ ، وَمِيكَائِيلَ فِي وَسْطِهِ ، يَسْأَلَانِ النَّاسَ عَنْ
عُمْرِهِمْ فِيمَا أَفْتَوْهُ ، وَعَنْ شَبَابِهِمْ فِيمَا أَبْلَوْهُ ، وَعَنْ عِلْمِهِمْ مَاذَا عَمَلُوا بِهِ^(٤) .

ووردَ : أَنَّ فِيهِ سَبْعَ قَنَاطِرَ ، يُسَالُّ كُلُّ عَبْدٍ فِي الْأُولَى مِنْهَا عَنِ الشَّهَادَتَيْنِ ،
وَفِي الثَّانِيَةِ عَنِ الصَّلَاةِ ، وَفِي الثَّلَاثَةِ عَنِ الصَّيَامِ ، وَفِي الرَّابِعَةِ عَنِ الزَّكَاةِ ، وَفِي

(١) قَالَ تَعَالَى : ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران : ١٨٥] .

(٢) الشَّيْخُ عَزَّ الدِّينِ : هُوَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ سُلْطَانُ أَعْلَمَاءِ وَسُلَفَتْ تَرْجَمَتْهُ .

(٣) الْقِرَافِيُّ : هُمَا اثْنَانِ :

أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ ، أَحَدُ عِلْمَاءِ الْمَالِكِيَّةِ ، مَصْرِيٌّ أَلْمُولِدِ وَالْوَفَاةِ ، لَهُ مُصَنَّفَاتٌ
جَلِيلَةٌ ، تُوُفِّيَ سَنَةً : (٦٨٤ هـ) .

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَمَرَ ، مَصْرِيٌّ ، فَقِيهٌ ، قَاضٍ ، لُغَوِيٌّ ، لَهُ كُتُبٌ وَنَظْمٌ
وَنَثْرٌ ، تُوُفِّيَ سَنَةً : (١٠٠٨ هـ) .

(٤) ذَكَرَهُ اللَّقَّانِيُّ فِي «إِتْحَافِ الْمُرِيدِ» (ص / ١٤٩) .

وَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ ﷺ : « لَا تَزُولُ قَدَمَا عَبْدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ عُمْرِهِ فِيمَا
أَفْتَاهُ ، وَعَنْ عِلْمِهِ فِيمَا فَعَلَ ، وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيمَا أَنْفَقَهُ ، وَعَنْ جِسْمِهِ فِيمَا
أَبْلَاهُ » . رَوَاهُ عَنْ أَبِي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيِّ التِّرْمِذِيُّ (٢٤١٩) فِي صِفَةِ الْقِيَامَةِ الْمَارِّ قَرِيباً ،
وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

الخامسة عن الْحَجِّ ، وفي السادسة عن الْوُضوءِ وَالْغُسْلِ ، وفي السابعة - وهي أصعبُها - عن مظالم العباد^(١) .

(وَالْجَنَّةُ) لكلُّ مؤمنٍ ، وهي لغةٌ : البستانُ . وشرعاً : دارُ الثوابِ . وهل هي - كما قاله ابنُ عباسٍ - سبعُ جنّاتٍ متجاورةٌ :

١- أوسطُها وأفضلُها الفردوسُ وهو أعلاها ، وفوقُها عرشُ الرَّحمنِ .

٢- وجنّةُ المأوى .

٣- وجنّةُ الخلدِ .

٤- وجنّةُ النعيمِ .

٥- وجنّةُ عدنِ .

٦- ودارُ السّلامِ .

٧- ودارُ الجلالِ؟ أو أربعٌ كما ذهبَ إليه الجمهورُ ورجّحه جماعةٌ ؛ لقوله

تعالى : ﴿ وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ ﴾ [الرحمن: ٤٦] . ثم قال : ﴿ وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّاتٍ ﴾^(٢) [الرحمن: ٦٢] أو جنّةٌ واحدةٌ والأسماءُ والصفّاتُ جاريةٌ عليها؟ .

(١) أخرج عن أبي سعيد رضي الله عنه البخاري (٢٤٤٠) في المظالم : « إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ . . حُبِسُوا بِقَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ، فَيَتَقَاصُونَ مَظَالِمَ كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا ، حَتَّى إِذَا نَقُّوا وَهَدُّبُوا . . أُذِنَ لَهُمْ بِدُخُولِ الْجَنَّةِ » .

(٢) وكذا يدلُّ حديث أنس عند البخاري (٢٨٠٩) في الجهاد : « يا أم حارثة إنَّها جنّاتٌ في الجنة ، وإنَّ ابْنَكِ أَصَابَ الْفَرْدَوْسَ الْأَعْلَى » وحديث أبي موسى الأشعري قال : « جَنَّاتٍ مِنْ ذَهَبٍ أَنْيْتُهْمَا وَحَلِيَّتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا ، وَجَنَّاتٍ مِنْ فِضَّةٍ أَنْيْتُهْمَا وَحَلِيَّتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا ، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِداءُ الْكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ » أخرجه البخاري (٤٨٧٨) في التفسير ، ومسلم (١٨٠) في الإيمان .

وهي موجودة الآن كما صرَّح به الكتابُ والسُّنة ، ولقصة آدمَ وحواءَ عليهما السلام وإخراجهما منها ، وأنعقد الإجماعُ عليه قبلَ ظهورِ المخالفِ .

وقال اليوسي^(١) : (قَالَ السَّعْدُ : لَمْ يَرَدْ نَصٌّ صَرِيحٌ فِي تَعْيِينِ مَحَلِّ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ، وَالْأَكْثَرُونَ : أَنَّ الْجَنَّةَ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَتَحْتَ الْعَرْشِ ، تَمْشُكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْمُورِ﴾ [النجم: ١٤-١٥] ، وبِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « سَقْفُ الْجَنَّةِ عَرْشُ الرَّخْمَنِ وَالنَّارُ تَحْتَ الْأَرْضَيْنِ السَّبْعِ »^(٢) . وَالْحَقُّ تَفْوِيضُ ذَلِكَ إِلَى عِلْمِ الْعَلِيمِ الْخَبِيرِ .

(وَالنَّارِ) وهي : دارُ الْعِقَابِ لِكُلِّ كَافِرٍ ، وَلِمَنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ عَصَاةِ الْمُؤْمِنِينَ بِلَا خُلُودٍ ، قَالُوا : مِنْ أَهْلِ كُلِّ كَبِيرَةٍ وَلَوْ وَاحِدًا .

وهي سبعُ طباقٍ : ١- جهنَّم ، ٢- وتحتها لظى ، ٣- فالحطمة ، ٤- فالسَّعِيرُ ، ٥- فسقرُ ، ٦- فالجحيمُ ، ٧- فالهاوية^(٣) .

وبابُ كُلِّ مِنْ دَاخِلِ الْأُخْرَى عَلَى الْأَسْتَوَاءِ ، وَحَرُّهَا هُوَ الْمُحْرِقُ وَلَا جَمَرَ

(١) اليوسي : هو الحسنُ بنُ مسعودٍ بنِ محمَّدٍ ، أبو عليٍّ ، نورُ الدِّينِ ، فقيهٌ مالكيٌّ ، مؤلِّفٌ أديبٌ ، يُنَعَّثُ بغزاليٍّ عصرِهِ ، تعلَّم بالدلائية في (المغرب) ، وفي (سجلِ ماسّة) ، و (درعة) ، و (سوس) ، و (دكالة) ، وأستقرَّ بـ (فاس) ، توفِّي سنة : (١١٠٢ هـ) .

(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ .

(٣) هذه الأسماء للنار جاءت في القرآن الكريم ، إلا الأخيرة ، فقد قال ابن كثير في « التفسير » (٤ / ٥٤٣) : وقيل معناه : فأمَّة التي يرجع إليها ويصير في المعاد إليها هاويةً ، وهي اسم من أسماء النار . أعاذنا الله منها .

وَمَعْنَى الْإِيمَانِ بِالْقَدَرِ : الْإِيمَانُ بِأَنَّ مَا قَدَرَهُ اللَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وَقُوعِهِ ، وَمَا لَمْ يَقْدَرْهُ مُحَالٌ وَقُوعُهُ ، وَبِأَنَّ اللَّهَ قَدَرَ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ

لها سوى بني آدم والحجارة المتخذة آلهة من دون الله^(١) .

وَذَكَرَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ^(٢) : أَنَّ النَّارَ الَّتِي فِي الدُّنْيَا أَخْرَجَهَا اللَّهُ مِنْ جَهَنَّمَ وَغُسَلَتْ فِي الْبَحْرِ مَرَّتَيْنِ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ . . لَمْ يُنْتَفَعْ بِهَا مِنْ حَرِّهَا . وَقِيلَ : غَسَلَهَا جَبْرِيلُ فِي عَيْنِ الْحَيَوَانِ^(٣) سَبْعِينَ مَرَّةً ، وَأَنَّ الثُّورَ الَّذِي فِيهَا أَلَانَ بِسَبَبِ مَاءِ تِلْكَ الْعَيْنِ ، أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنْ كُلِّ سُوءٍ بِفَضْلِهِ وَكَرَمِهِ ، آمِينَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[الإيمان بالقدر]

(وَمَعْنَى الْإِيمَانِ بِالْقَدَرِ) - بفتح الدال - المتقدم الكلام عليه : (الْإِيمَانُ بِأَنَّ مَا قَدَرَهُ اللَّهُ) فِي الْأَزَلِ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ وَنَفْعٍ وَضَرٍّ (لَا بُدَّ مِنْ وَقُوعِهِ) فِي مَا لَا يَزَالُ ، فَلَا حَذَرَ مِنْ قَدَرٍ .

(وَمَا لَمْ يَقْدَرْ) وَقُوعَ (هـ) فِي الْأَزَلِ (مُحَالٌ وَقُوعُهُ) فِي مَا لَا يَزَالُ ، مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ .

(وَبِأَنَّ اللَّهَ قَدَرَ) وَقُوعَ (الْخَيْرِ) وَهُوَ مَا يُعْبَرُونَ عَنْهُ بِالْحُسْنِ ، وَهُوَ مَا لَا يَكُونُ مُتَعَلِّقًا لِلذَّمِّ وَالْعِقَابِ (وَ) وَقُوعَ (الشَّرِّ) وَهُوَ مَا يَكُونُ مُتَعَلِّقًا

(١) قَالَ تَعَالَى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [التَّحْرِيمِ : ٦٦] . وَ : ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء : ٩٨] .

(٢) ابْنُ الْعَرَبِيِّ : هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، الْمَعَارِفِيُّ ، الْإِسْبِيلِيُّ ، الْمَالِكِيُّ ، أَبُو بَكْرٍ ، أَحَدُ حَفَاطِ الْحَدِيثِ وَالْمُصَنِّفِينَ الْمُجِيدِينَ ، وَلِيَّ قَضَاءِ (إِسْبِيلِيَّةَ) ، وَمَاتَ قُرْبَ (فَاسٍ) وَدُفِنَ بِهَا سَنَةَ : (٥٤٣هـ) عَنْ عَمْرِ : (٧٥) سَنَةً .

(٣) الْحَيَوَانُ : الْحَيَاةُ .

قَبْلَ خَلْقِ الْخَلْقِ ، وَأَنَّ جَمِيعَ الْكَائِنَاتِ بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ وَإِرَادَتِهِ .

لِذَلِكَ ، (قَبْلَ خَلْقِ الْخَلْقِ) وتفسيرُ الْقَدَرِ بما ذُكِرَ موافقٌ لِمَا مرَّ عن الماتريدية ، فكلُّ منهما مقدَّرٌ عنده تعالى ، وأنه سيقعُ في أوقاتٍ معلومةٍ عنده وعلى صفاتٍ مخصوصةٍ ، (وَأَنَّ جَمِيعَ الْكَائِنَاتِ) جَمْعُ كائنةٍ بمعنى مكوّنةٍ ؛ أي : الموجوداتُ كائنةٌ (بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ وَإِرَادَتِهِ) لا رادَّ لأمرِهِ ولا معقَّبَ لقضائِهِ ، خَلَقَ الْخَلْقَ وَأَعْمَالَهُمْ ، وَقَدَّرَ آجَالَهُمْ وَأَرْزَاقَهُمْ ، يُثِيبُ الطَّائِعَ بِفَضْلِهِ ، وَيُعَذِّبُ الْعَاصِيَ بِعَذْلِهِ ، وَلَهُ أَنْ يَعْكَسَ الْقَضِيَّةَ ، وَأَنْ يُؤَلِّمَ الطِّفْلَ بِلا ذَنْبٍ وَخَطِيئَةٍ ، وَلَا حَقَّ عَلَيْهِ لِأَحَدٍ بِلِ الْحَقِّ لَهُ وَإِنْ عَذَّبَ ، يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ وَيَحْرِمُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ مَا يَشَاءُ دُونَ الشَّرِكِ^(١) ، وَهُوَ فِي جَمِيعِ أَفْعَالِهِ عَادِلٌ ، ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء : ٢٣] .

وهذا آخرُ ما يتعلَّقُ بِالْإِيمَانِ بِالْأُصُولِ السَّتَّةِ الْمَتَقَدِّمَةِ .

* * *

(١) لقوله تبارك وعزَّ : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء : ٤٨] .

وَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ الْإِسْلَامَ إِقَامَةُ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ ، وَحَجُّ الْبَيْتِ . . فَتَحْتَاجُ أَنْ تَعْرِفَ مَا يُصَحِّحُهَا لَكَ ؛ حَتَّى تَكُونَ مُسْلِمًا ، فَتَذْكُرُ لَكَ مَا يُصَحِّحُهَا

وقد شرع في ما يتعلق بالإسلام ، فقال :

(وَإِذَا عَرَفْتَ) مِمَّا مَرَّ (أَنَّ الْإِسْلَامَ) الشَّرْعِيَّ الَّذِي شَرْطُهُ التَّصَدِيقُ هُوَ : الانقياد الظاهري الذي تدلُّ عليه الأعمال الظاهرة ، مِنْ (إِقَامَةِ الصَّلَاةِ) الشَّامِلَةِ للمكتوبة ، (وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ) الشَّامِلَةِ لَزَكَاةِ الْفِطْرِ ، (وَصَوْمِ) شَهْرِ (رَمَضَانَ ، وَحَجِّ الْبَيْتِ) لِمَنْ أَسْتَطَاعَ (فَتَحْتَاجُ) حينئذٍ ضرورة (أَنْ تَعْرِفَ) مِنْ أَحْكَامِ الصَّلَاةِ والثَّلَاثَةِ بَعْدَهَا (مَا يُصَحِّحُهَا لَكَ) مِنْ شُرُوطِهَا وَأَرْكَانِهَا (حَتَّى) تَأْتِيَ بِهَا صَحِيحَةً وَ (تَكُونَ مُسْلِمًا) كَامِلًا مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ ، فَإِنْ أَرَدْتَ مَعْرِفَةَ ذَلِكَ . . (فَتَذْكُرُ لَكَ) مِنْ أَحْكَامِهَا (مَا يُصَحِّحُهَا) ؛ لَتَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ .

وقد بدأ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ بِالصَّلَاةِ ؛ لِتَقْدِيمِهَا فِي الْحَدِيثِ الْمَتَقَدِّمِ ، وَلِأَنَّهَا أَعْظَمُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ ، ثُمَّ الصِّيَامِ ، ثُمَّ الْحَجِّ ، ثُمَّ الزَّكَاةِ ، وَهِيَ أَيْضًا أَفْضَلُ جَمِيعِ الْأَعْمَالِ الْبَدَنِيَّةِ ، وَبَدَأَ مِنْ أَحْكَامِهَا بِالطَّهَارَةِ ؛ لِخَبَرِ : « مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ » ^(١) .

[كتاب الطهارة]

وَأَعْلَمُ ^(٢) : أَنَّ الْمُطَهَّرَاتِ أَرْبَعَةٌ :

(١) أَخْرَجَهُ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الشَّافِعِيُّ فِي « تَرْتِيبِ الْمَسْنَدِ » (٢٠٦) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٦١٨) فِي الصَّلَاةِ ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣) ، وَأَبْنُ مَاجَةَ (٢٧٥) فِي الطَّهَارَةِ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا الْحَدِيثُ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : بَابُ فِي عِلْمِ الْمُطَهَّرَاتِ .

الأوّل : ماءٌ مطلقٌ ، في حدّثٍ وخَبَثٍ وغيرِهما ، لا متغيّرٌ كثيراً بمخالطِ طاهرٍ^(١) يمكنُ صَوْنُ الماءِ عنه ، ولا مستعملٌ ؛ وهو ما أَسْتَعْمَلُ في فرضِ قليلاً وَلَمْ يَتَنَجَّسْ^(٢) ، ولا متنجّسٌ بملاقاةِ نجسٍ إن قلّ^(٣) أو تغيّرَ به ، ولو كَثُرَ .

الثاني : ترابٌ طهورٌ ، في تَيْثُمٍ وغَسَلَاتٍ نحوِ كلبٍ .

والثالثُ : دابغٌ يَتَزَعُ الفضلاتِ في جلدٍ نجسٍ بالموتِ ؛ بحيثُ لو نُقِعَ قليلاً عُرِفَا في الماءِ بعد دَبِغِهِ . . لَمْ يُنْتِنِ .

والرابعُ : أَسْتَحَالَةٌ في خَمَرٍ تَخَلَّتْ بلا مصاحبةِ عَيْنٍ ، وَلَمْ تَتَنَجَّسْ بِغيرِها ، وفي دمٍ أَسْتَحَالَ لبناً أو مِثْيَاً أو عِلْقَةً أو مُضْغَةً أو مِسْكَاً^(٤) طاهراً^(٥) ، وفي^(٦) ماءٍ قليلٍ متنجّسٍ كَثُرَ ولا تغيّرَ به ، أو كثيرٍ متغيّرٍ زالَ تغيّرهُ .

(١) في هامش الأصل : أي : غيرِ مِلْحٍ مائِيٍّ وغيرِ ترابٍ .

(٢) في هامش الأصل : وقد طَهَّرَ الْمُحَلُّ .

(٣) في هامش الأصل : أي : وَلَمْ يَكُنْ وارداً ، أمّا الواردُ . . ففيهِ تفصيلُ الغُسَالَةِ . اهـ .

(٤) في هامش الأصل : (قوله : أو عِلْقَةً أو مُضْغَةً) فِيهِ أَنَّ الْعِلْقَةَ إِنَّمَا أَسْتَحَالَتْ عَنِ الْمَنِيِّ وَهُوَ طَاهِرٌ ، وَالْمُضْغَةُ عَنِ الْعِلْقَةِ وَهِيَ أَيْضاً طَاهِرَةٌ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِأَعْتَابِ أَصْلِهِمَا وَهُوَ الْمَنِيُّ الْمُسْتَحِيلُ عَنِ الدَّمِ . اهـ مؤلّفُهُ .

(٥) في الشُّيْخِ : (طَاهِرَاتٌ أَوْ مِسْكَاً) ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ أَسْتَحَالَ عَنْ دَمٍ ، قَالَ الْمُتَنَبِّي [مِنْ الْوَافِرِ] :

وَإِنْ تَفَقَّى الْأَنَامُ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمِسْكََ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ
(٦) أي : وكذا الْحُكْمُ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ . . .

والطَّهَارَاتُ^(١) أَرْبَعٌ : ١- إِزَالَةُ نَجَاسَةٍ ، ٢- وَوَضُوءٌ ، ٣- وَغُسْلٌ ، ٤- وَتَيْمُمٌ .

فَأَمَّا إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ ، وَهِيَ : خَمْرٌ ، وَنَبِيذٌ ، وَكَلْبٌ وَخَنْزِيرٌ ، وَفَرْعٌ أَحَدُهُمَا^(٢) ، وَمَيْتَةٌ غَيْرِ آدَمِيٍّ وَسَمَكٌ وَجَرَادٌ ، وَدَمٌ غَيْرُ كَبِدٍ وَطَحَالٍ ، وَقَيْحٌ ، وَقِيءٌ ، وَرَوْثٌ ، وَبَوْلٌ ، وَلَبَنٌ مَا لَا يُؤْكَلُ غَيْرُ الْآدَمِيِّ ، وَمَذْيٌ وَوَذْيٌ^(٣) ، وَمَنِيٌّ كَلْبٍ وَخَنْزِيرٍ ، وَجُزءٌ مُنْفَصِلٌ مِنْ حَيٍّ ، إِلَّا مِنْ آدَمِيٍّ وَسَمَكٍ وَجَرَادٍ ، وَإِلَّا شَعَرَ مَأْكُولٍ وَرِيشَهُ .

فَيَطْهَرُ مُتَنَجِّسٌ مِنْ كَلْبٍ وَخَنْزِيرٍ وَفَرْعٍ كُلِّ بَغْسِلِهِ سَبْعًا مَعَ مَزْجِ إِحْدَاهُنَّ بِتَرَابٍ طَهُورٍ ، وَإِزَالَةُ عَيْنِ النَّجَاسَةِ وَلَوْنِهَا وَرِيحِهَا وَطَعْمِهَا - وَلَوْ بَغْسَلَاتٍ عَدِيدَةٍ^(٤) - غَسْلَةً وَاحِدَةً ، فَيَزِيدُ عَلَيْهَا سِتًّا ، وَقَالَ (ق ل)^(٥) : مُزِيلُ الْجِرْمِ وَحَدَهُ وَاحِدَةٌ .

وَمُتَنَجِّسٌ بِبَوْلٍ صَبِيٍّ لَمْ يَطْعَمْ غَيْرَ اللَّبَنِ لِلتَّغْذِيٍّ وَلَمْ يُجَاوِزْ سَتَيْنِ

(١) فِي هَامِشٍ (ب) : بَابُ الطَّهَارَاتِ .

(٢) لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢٧٩) وَفِيهِ : « طُهُورٌ إِنَاءٌ أَحَدُكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْ لَاهُنَّ بِالتَّرَابِ » .

(٣) لِحَدِيثِ أَنَسٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٢٢١) ، وَمُسْلِمٍ (٢٨٤) وَفِيهِ : جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ ، فَزَجَرَهُ النَّاسُ ، فَنَهَاهُمْ النَّبِيُّ ﷺ ، فَلَمَّا قَضَى بَوْلَهُ . . أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَنْوَبٍ مِنْ مَاءٍ فَأَهْرِيْقَ عَلَيْهِ . . الذَّنُوبُ : الدَّلُوءُ الْمَمْلُوءُ مَاءً .

(٤) فِي هَامِشٍ الْأَصْلِ : (أَيِ فَيَكْفِي إِزَالَةُ الْأَوْصَافِ بِغَيْرِهَا وَلَوْ فِي السَّابِعَةِ . اهـ) .

(٥) ق ل : رَمَزَ لِلْعَلَامَةِ شَهَابُ الدِّينِ الْقَلْيُوبِي أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَلَامَةَ ، فَفِيهِ مُتَأَدَّبٌ لَهُ حَوَاشٍ وَمُؤَلَّفَاتٌ ، تُوُفِّيَ فِي (مِصْرَ) سَنَةِ : (١٠٦٩ هـ) .

فَأَقُولُ :

إِذَا بَالَ الْإِنْسَانُ أَوْ تَغَوَّطَ . . . يَجِبُ عَلَيْهِ

بنضح^(١) يَعمُ الْمَحَلَّ وَإِنْ لَمْ يَسِلْ^(٢) .

ومتنجسٌ بغيرِهما بإزالة طعم ولونٍ أو ريح^(٣) ، ولا يضرُّ بقاء لونٍ أو ريحٍ عسر زواله ، ويضرُّ بقاءُهما ، وكذا طعمٌ وحده .

والغسالةُ في الْحُكْمِيَّةِ - وهي التي لا لونَ لها ولا ريحَ ولا طعمَ - طاهرةٌ غيرُ طهورٍ .

[باب الاستطابة]

وَأَمَّا حُكْمُ النَّجَاسَةِ فِي الْأَسْتِنْجَاءِ . . (فَأَقُولُ : إِذَا بَالَ الْإِنْسَانُ) مِنْ قُبْلِهِ (أَوْ تَغَوَّطَ) مِنْ دُبُرِهِ وَلَوْ كَانَ الْخَارِجُ نَادِرًا ؛ كَدَمٍ . . (يَجِبُ عَلَيْهِ) ثَلَاثَةُ أُمُورٍ :

الْأَوَّلُ : أَنْ يَجْتَنِبَ - فِي غَيْرِ مُعَدٍّ - اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ بِالْبَوْلِ وَأَسْتِدْبَارَهَا بِالْغَائِطِ بِلا حَائِلٍ ، وكذا بحائِلٍ بَعْدَ عَنْهُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ^(٤) أَوْ ارْتِفَاعَ أَقْلٍ مِنْ

(١) لحديثِ أُمِّ قَيْسٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٢٢٣) ، وَمُسْلِمٍ (٢٨٧) وَفِيهِ : (أَنَّهَا جَاءَتْ بِأَبْنٍ لَهَا صَغِيرٍ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ ، فَأَجْلَسَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حِجْرِهِ فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ ، فَدَعَا النَّبِيَّ ﷺ بِمَاءٍ فَنَضَحَهُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَغْسِلْهُ) . وَخَصَّصَ الصَّبِيُّ حَدِيثَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٦١٠) وَقَالَ : حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَفِيهِ : « يَغْسِلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ ، وَيَرْشُ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ » . النَّضْحُ : الْبَلُّ وَالرَّشُّ .

(٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (إِنْ : زَائِدَةٌ ، أَيْ : وَلَمْ يَسِلْ) .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (وَرِيحَ) .

(٤) وَتُعَادِلُ مَسَافَةَ : (١٥٠) سَمِ تَقْرِيْبًا .

أَنْ يَصُونَنِيَابَهُ عَنِ النَّجَاسَةِ ، ثُمَّ يُزِيلُهَا بِحِجَارَةٍ

ثُلثِي ذِرَاعٍ^(١) ، وَيُكَرِّهَانِ مَعَ وجودِ السَّاتِرِ النَّافِي لِلْحُرْمَةِ ، وَهُوَ الْمَرْتَفَعُ ثُلْثِي ذِرَاعٍ فَأَكْثَرُ ، وَقَدْ قُرِبَ مِنْهُ ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ فَأَقْلَى .

وَالثَّانِي : (أَنْ يَصُونَنِيَابَهُ) أَي : وَبَدَنَهُ بِالْأُولَى (عَنِ النَّجَاسَةِ) كُلِّهَا ؛ لِحُرْمَةِ التَّضْمُخِ بِهَا فِي الْبَدَنِ وَالثَّوبِ عَمْدًا بِلا حَاجَةٍ ، وَلَيْسَ مِنَ الْحَاجَةِ الْأَسْتِنْجَاءُ بِالْيَدِ فِي الْقَبْلِ إِنْ وُجِدَ حَائِلٌ يَقِيهِ النَّجَاسَةُ عِنْدَ (حِج) خِلَافًا لِلرَّمْلِيِّ .

وَالثَّلَاثُ : مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ : (ثُمَّ يُزِيلُهَا) ؛ أَي : النَّجَاسَةَ الْمَلُوثَةَ ، وَجَوَابًا لِأَعْلَى الْفَوْرِ ، بَلْ عِنْدَ إِرَادَتِهِ الْقِيَامَ إِلَى نَحْوِ الصَّلَاةِ ، إِلَّا عِنْدَ خَوْفِ التَّضْمُخِ^(٢) بِالنَّجَاسَةِ ، وَفِيمَا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجِدُ الْمَاءَ وَقَتَ الصَّلَاةِ فَتَجِبُ إِزَالَتُهَا فَوْرًا . (بِحِجَارَةٍ) ثَلَاثَةٌ ؛ أَي : بِثَلَاثِ مَسْحَاتٍ ، يَعْمُ كُلُّ مِنْهَا الْمَحَلَّ ، عَلَى نِزَاعٍ فِيهِ ، وَلَوْ بِأَطْرَافِ حَجَرٍ وَاحِدٍ أَوْ بِمَا فِي مَعْنَاهُ مِنْ كُلِّ جَامِدٍ^(٣) طَاهِرٍ قَالَعَ غَيْرَ مُحْتَرَمٍ^(٤) وَلَوْ جِلْدًا دُبُغَ وَإِنْ كَانَ مَأْكُولًا عِنْدَ (م ر) وَعَلَيْهِ : فَهُوَ مُسْتَشْنَى مِنْ أَنَّ الْمَأْكُولَ لَا يَصِحُّ الْأَسْتِنْجَاءُ بِهِ^(٥) ؛ لِخَبَرِ :

(١) وَيُقَدَّرُ ب : (٣٤) سَمَ إِذَا لَمْ يَكُنْ وَاقِفًا فِي أَثْنَاءِ بَوَلِهِ .

(٢) تَضْمُخٌ : إِذْهَنَ وَتَلَطَّخَ .

(٣) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ وَ(أ) : (قَوْلُهُ : جَامِدٍ) ؛ أَي لَا رَطُوبَةَ فِيهِ وَلَا تَتَنَاضَرُ أَجْزَاؤُهُ كَالطَّيْنِ بَلْ كَالْحَجَرِ وَالثُّورَةِ . وَكَذَا مَنَادِيلُ التَّنْشِيفِ .

(٤) كَذَا فِي هَامِشِ الْأَصْلِ وَ(أ) ، أَي : كَكُتِبَ الْعِلْمُ وَكُلُّ مَأْكُولٍ وَأَجْزَاءِ الْحَيِّ وَجِزْءِ آدَمِيِّ وَلَوْ مَنْفَصِلًا وَفِي (ب) : (قَوْلُهُ : غَيْرِ مُحْتَرَمٍ) وَهُوَ الْكَتَبُ وَالْجِزْءُ مِنْ آدَمِيِّ وَالْمَأْكُولَاتُ .

(٥) كَذَا فِي نَصِّ (ب) ، وَعِبَارَةُ الْأَصْلِ : وَإِنْ كَانَ مَأْكُولًا عِنْدَ (م ر) لِخَبَرِ . وَبِهَامِشِهَا إِلَى قَوْلِهِ الْمَأْكُولُ .

حَتَّى يَنْقَى ،
.....

« وَلَيْسَتَنْجِ أَحَدُكُمْ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ »^(١) مع النَّهْيِ عَنِ الِاسْتِنْجَاءِ بِدُونِهَا ، فَلَا بُدَّ مِنَ الثَّلَاثِ الْمَسْحَاتِ وَإِنْ حَصَلَ الْإِنْقَاءُ بِدُونِهَا ، فَإِنْ لَمْ يَنْقَ بِهَا زَيْدٌ عَلَيْهَا (حَتَّى يَنْقَى) الْمَحَلُّ مِنْ عَيْنِ النَّجَاسَةِ ؛ بَحِثُ لَا يَبْقَى إِلَّا أَثَرٌ لَا يُزِيلُهُ إِلَّا الْمَاءُ أَوْ صِغَارُ الْخَرْفِ .

وَسُنَّ إِيثَارٌ إِنْ حَصَلَ الْإِنْقَاءُ بِشَفْعٍ^(٢) ، وَأَنْ يَبْدَأَ فِي الْمَسْحَةِ الْأُولَى مِنْ مُقَدِّمِ الصَّفْحَةِ الْيَمْنَى ، وَيُدِيرُهُ قَلِيلًا قَلِيلًا إِلَى مَوْضِعِ ابْتِدَائِهِ ، وَفِي الثَّانِيَةِ مِنْ مُقَدِّمِ الصَّفْحَةِ الْيُسْرَى ، وَيُدِيرُهُ قَلِيلًا قَلِيلًا إِلَى مَوْضِعِ ابْتِدَائِهِ ، وَيَمُرُّ الثَّالِثَةَ عَلَى الصَّفْحَتَيْنِ وَالْمَسْرُوبَةِ^(٣) جَمِيعًا .

(١) أَخْرَجَ نَحْوَ الْخَبَرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَحْمَدُ فِي « الْمَسْنَدِ » (١٢٣ / ٦) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٠) ، وَالتَّسَائِيُّ (٤٤) فِي الطَّهَارَةِ ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ بِشَوَاهِدِهِ ، وَلَفْظُهُ : « إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ .. فَلْيَذْهَبْ مَعَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ يَسْتَطِيبُ بِهِنَّ ، فَإِنَّهَا تُجْزَى عَنْهُ » ، وَرَوَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الشَّافِعِيُّ فِي « تَرْتِيبِ الْمَسْنَدِ » (٦٤) ، وَأَبْنُ حِبَّانَ فِي « الْإِحْسَانِ » (١٤٤٠) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ ، وَلَفْظُهُ : « إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ مِثْلُ الْوَالِدِ ، فَإِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ .. فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَذِيرُهَا بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ ، وَيَسْتَنْجِي بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ... » ، وَلَفْظُ أَبِي حِبَّانَ : (..) وَكَانَ يَأْمُرُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، وَيُنْهَى عَنِ الرُّوثِ وَالرَّمَّةِ .

وَعَنْ سُلَيْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَوَى مُسْلِمٌ (٢٦٢) : (لَقَدْ نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ لَغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ عَظْمٍ) . وَفِي لَفْظٍ قَالَ : « لَا يَسْتَنْجِي أَحَدُكُمْ بِدُونِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ » .

(٢) لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا فِي الْبُخَارِيِّ (١٦١) فِي الْوُضُوءِ ، وَمُسْلِمٍ (٢٣٧) (٢٢) فِي الطَّهَارَةِ وَفِيهِ : « مَنْ اسْتَجَمَرَ .. فَلْيُورِزْ » .

(٣) الْمَسْرُوبَةُ : مَخْرُجُ الْغَائِطِ وَمَجْرَاهُ ، سَمِّيَتْ بِذَلِكَ لِانْسِرَابِ الْخَارِجِ مِنْهَا فَهِيَ أَسْمٌ =

أَوْ بِمَاءٍ حَتَّى يَطْهَرَ الْمَحَلُّ ،

وَيُشْتَرَطُ لِإِجْزَاءِ الْحَجَرِ :

١- أَنْ لَا يَجِفَّ الْخَارِجُ ، نَعَمْ . . لَوْ جَفَّ ثُمَّ خَرَجَ مِنْ جَنْبِهِ - مَا وَصَلَ إِلَى مَا وَصَلَ إِلَيْهِ الْأَوَّلُ^(١) - كَفَى الْحَجَرُ .

٢- وَأَنْ لَا يَخْتَلِطَ بِهِ أَجْنَبِيٌّ كَمَاءٍ .

٣- وَأَنْ لَا يَنْتَقِلَ عَنِ الْمَوْضِعِ الَّذِي أَصَابَهُ عِنْدَ الْخُرُوجِ وَاسْتَقَرَّ فِيهِ .

٤- وَأَنْ لَا يُجَاوِزَ صَفْحَتَهُ وَحَشَفَتَهُ^(٢) ، وَتَقَدَّمَ اشْتِرَاطُ أَنْ يَعَمَّ الْمَحَلُّ بِكُلِّ مَسْحَةٍ ، وَأَنْ يُنْقِيَ .

فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ . . وَجَبَ الْمَاءُ .

ثُمَّ عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ بِحِجَارَةٍ قَوْلُهُ : (أَوْ بِمَاءٍ حَتَّى يَطْهَرَ الْمَحَلُّ) مِنْ النَّجَاسَةِ يَقِينًا أَوْ ظَنًّا .

وَيُسْنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالْجَامِدِ وَلَوْ نَجَسًا ؛ بَأَنْ يَسْتَعْمَلَ الْجَامِدَ لِيُزِيلَ الْعَيْنَ ، ثُمَّ يُتَبَعَهُ بِالْمَاءِ لِيُزِيلَ الْأَثَرَ فَيَسْلَمَ مِنْ مَخَامَرَةِ^(٣) النَّجَاسَةِ . وَهَذَا بِالنَّسْبَةِ لِأَصْلِ السُّنَّةِ لَا لِكَمَالِهَا ، فَلَا تَحْصُلُ إِلَّا بِاجْتِمَاعِ مَا مَرَّ مِنَ الشُّرُوطِ ، فَإِنْ أَرَادَ الْأَقْتِصَارَ عَلَى أَحَدِهِمَا . . فَالْمَاءُ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّهُ يُزِيلُ الْعَيْنَ وَالْأَثَرَ^(٤) .

= للموضع . والصَّفْحَتَانِ هُنَا : مَا يَنْطَبِقُ مِنْ مَجْمَعِ حَلَقَةِ الذُّبُرِ .

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : مَا وَصَلَ إِلَيْهِ الْأَوَّلُ) ؛ أَيِ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا الْمَضْرُوبُ أَنْ لَا يَصِلَ الثَّانِي إِلَى جَمِيعِ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ جَمِيعُ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ يَبْقَى الَّذِي لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ الثَّانِي جَاقًا فَلَا يُزِيلُهُ الْحَجَرُ حِينَئِذٍ .

(٢) وَهُمَا الْمَكَانُ الَّذِي يَتَلَوَّثُ غَالِبًا مِنْ حَوْلِ الْمَخْرَجِينَ .

(٣) خَامَرٌ : غَطَى ، وَالْمَرَادُ هُنَا مَلَابَسَةُ النَّجَاسَةِ وَمَخَالَطَتُهَا .

(٤) قَالَ الْعِمْرِيُّ فِي « نَهَايَةِ التَّدْرِيبِ » [مِنْ الرَّجَزِ] :

[آداب قاضي الحاجة]

وَيُنْدَبُ لِلْمُسْتَنْجِي بِالْمَاءِ :

١- الْبَدَاءُ بِالْقُبْلِ .

٢- وَلِلْمُسْتَنْجِي بِالْحَجَرِ الْبَدَاءُ بِدُبْرِهِ .

٣- وَأَنْ يَعْتَمِدَ فِي الدُّبْرِ عَلَى أَصْبَعِهِ الْوَسْطَى ، وَلَا يَتَعَرَّضَ لِلْبَاطِنِ .

٤- وَيَكْفِي الْمَرْأَةَ فِي اسْتِنَاجِئِهَا غَسْلُ مَا ظَهَرَ مِنْهَا بِجُلُوسِهَا عَلَى قَدَمَيْهَا .

٥- وَأَنْ يَسْتَنْجِيَ بِيَسَارِهِ .

وَسُنَّ بَعْدَ الْاسْتِنَاجِ :

١- ذَلِكَ يَدِهِ بِالْأَرْضِ أَوْ نَحْوِهَا .

٢- وَنَضْحُ فَرْجِهِ وَإِزَارِهِ مِنْ دَاخِلِهِ دَفْعاً لِلْوَسْوَاسِ .

هَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْاسْتِنَاجِ ، وَبَقِيَ لِقَاضِي الْحَاجَةِ^(١) سُنَنُ مِنْهَا :

١- تَقْدِيمُ يَسَارِهِ لِمَكَانِ قَضَائِهَا ، وَيَمِينِهِ لَانْصِرَافِهِ عَنْهُ ، وَمِثْلُهُ كُلُّ مَكَانٍ

خَسِيسٍ ، بَعْكَسِ الْمَسْجِدِ وَكُلِّ مَكَانٍ شَرِيفٍ .

٢- وَيُنَحِّي مَا عَلَيْهِ مَعْظَمٌ : مِنْ قُرْآنٍ وَغَيْرِهِ ؛ كَأَسْمِ نَبِيِّ وَمَلَكٍ ، وَكَذَا

صُلَحَاءِ الْمُسْلِمِينَ ؛ كَالصَّحَابَةِ^(٢) وَالْأَوْلِيَاءِ ، كَمَا قَالَهُ جَمَاعَةٌ ، لَكِنْ فِي ...

= وَالْجَمْعُ أَوَّلَى وَلْيَقْدَمْ الْحَجَزُ وَالْمَاءُ أَوَّلَى وَخَدَهُ إِنْ اقْتَصَرَ

وَيَكُونُ ذَلِكَ بَعْدَ الْاسْتِبْرَاءِ .

(١) فِي هَامِشِ (ب) : مَطْلَبٌ : مَا يُسْنُّ لِقَاضِي الْحَاجَةِ .

(٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ (أ) : أَيِ : لَا تُهْمُ أَفْضَلُ مِنْ عَوَامِّ الْمَلَائِكَةِ ، الْمَكْرُوهِ

اسْتِصْحَابِ أَسْمَائِهِمْ .

« شَرْحُ الْإِرْشَادِ » لـ (حج) : خلافة^(١) .

٣- وَيَعْتَمِدُ عَلَى يَسَارِهِ ؛ بَأَنْ يَضَعَ أَصَابِعَهُ^(٢) بِالْأَرْضِ وَيَرْفَعُ بَاقِيَهَا ؛ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ لَخُرُوجِ الْخَارِجِ .

٤- وَالْأَلَّا^(٣) يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا بِسَاتِرٍ مَعْتَبَرٍ^(٤) ، وَإِلَّا . . حَرَّمَ كَمَا مَرَّ .

٥- وَيَعْدُ عَنِ النَّاسِ وَيَسْتَتِرُ عَنْ أَعْيُنِهِمْ^(٥) .

٦- وَيَسْكُتُ حَالَ قَضَاءِ حَاجَتِهِ ، وَقَالَ جَمَاعَةٌ : مَطْلَقًا إِلَّا لِضَرُورَةٍ^(٦) ؛ كإِنذَارِ أَعْمَى ، فَلَوْ عَطَسَ . . حَمَدَ اللَّهَ بِقَلْبِهِ كَالْمُجَامِعِ ، وَيُثَابُ عَلَيْهِ ، قَالَ (ع ش)^(٧) عَلَى (م ر) : (وَلَيْسَ لَنَا ذِكْرٌ يُثَابُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَلْقُظٍ إِلَّا هَذَا) ، أَنْتَهَى . أَيِ : إِنَّهُ لَوْ ذَكَرَ اللَّهَ بِقَلْبِهِ . . لَا يُثَابُ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ ذِكْرًا ، أَمَّا مَنْ

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : وَفُرِّقَ بَعْدَ الْعَصْمَةِ لِعَوَامِّ الْبَشَرِ كَالصَّحَابَةِ بِخِلَافِ عَوَامِّ الْمَلَائِكَةِ الْمَعْصُومِينَ . اهـ .

(٢) أَيِ : أَصَابِعَ قَدَمَيْهِ الْيَسْرَى .

(٣) فِي النَّسْخِ : (لَا) .

(٤) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ وَ(أ) : وَلَوْ فِي الْمَعْدِّ .

(٥) بَحِيثٌ لَا يُسْمَعُ لَهُ صَوْتُ وَلَا يُشَمُّ مِنْهُ رِيحٌ .

(٦) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ وَ(ب) : (قَوْلُهُ : إِلَّا لِضَرُورَةٍ) أَيِ : فَيَجِبُ ، إِذِ الْقَاعِدَةُ : أَنَّ

مَا جَازَ بَعْدَ الْأَمْتِنَاعِ وَجِبَ ، وَيَرُدُّ عَلَيْهَا أُمُورٌ كَالْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ ، لِمَنْ أَخَذَ عَلَيْهِ سَارِقٌ نَحْوِ نَعْلَيْهِ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ بَعْدَ أَمْتِنَاعٍ وَلَا يَجِبُ ، وَيُجَابُ بِأَنَّهَا أَغْلِيَّةٌ .

(٧) ع ش : رَمَزَ لِلْعَلَامَةِ الشُّبْرَامَلْسِيِّ وَهُوَ عَلِيٌّ بْنُ عَلِيٍّ ، أَبُو الْضِيَاءِ فَقِيهٌ شَافِعِيٌّ مِصْرِيٌّ مَوْلَفٌ تُوُفِيَ سَنَةَ : (١٠٨٧ هـ) .

ثُمَّ إِذَا أَرَادَ الْوُضُوءَ.....

حَيْثِيَّةٌ مَا فِي قَلْبِهِ مِنَ التَّعْظِيمِ وَالتَّنْزِيهِ.. فَيُنَابِئُ عَلَيْهِ ، نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ (حَج)^(١) فِي « أَلْفَتَاوَى الْحَدِيثَةِ » .

٧- وَلَا يَقْضِي حَاجَتَهُ فِي مَاءٍ رَاكِدٍ لَا سَيِّمَا بِاللَّيْلِ ؛ لِمَا قِيلَ : إِنَّهُ مَاوَى الْجِنِّ ، وَلَا بِقُرْبِ الْمَاءِ ، وَلَا بِمَكَانٍ صُلْبٍ ، وَلَا فِي مِهْبَبٍ رِيحٍ ؛ لثَلَاغٍ يَتَرَشَّرُشُ بِالنَّجَاسَةِ ، وَلَا تَحْتَ مَا يُثْمَرُ شَيْئاً يُتَفَقَّحُ بِهِ صَيَانَةٌ لَهُ عَنِ التَّلْوِثِ ، وَلَا فِي ثِقَبٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِيهِ حَيَوَانٌ فَيُؤْذِيهِ أَوْ يَتَأَذَى مِنْهُ ، وَلَا فِي مَوْضِعٍ اجْتِمَاعِ النَّاسِ لَغَيْرِ مَعْصِيَةٍ ، وَلَا فِي طَرِيقٍ .

٨- وَأَنْ يَسْتَبْرِءَ مِنْ بَوْلِهِ .

٩- وَيَقُولُ عِنْدَ وَصُولِهِ مَكَانَ قَضَاءِ حَاجَتِهِ وَلَوْ فُضَاءً : « بِسْمِ اللَّهِ ، اَللَّهُمَّ.. إِنِّي أَهْوُذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ »^(٢) وَعِنْدَ أَنْصِرَافِهِ : « غُفْرَانُكَ »^(٣) ، « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي »^(٤) .

[باب صفة الوضوء]

وَأَمَّا الْوُضُوءُ : فَقَدْ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ : (ثُمَّ إِذَا أَرَادَ الْوُضُوءَ) - بَضْمُ الْوَاوِ - : الْفِعْلُ ، وَبِفَتْحِهَا : مَا يُتَوَضَّأُ بِهِ .

(١) فِي هَامِشٍ (ب) وَالْأَصْلُ : أَيُّ وَكَذَا أَبُو مَخْرَمَةَ فِي « أَلْفَتَاوَى الْعَدَنِيَّةِ » اهـ .
(٢) أَخْرَجَهُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ (١٤٢) ، وَمُسْلِمٌ (٣٧٥) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٦) .

(٣) أَخْرَجَهُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَبُو دَاوُدَ (٣٠) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٧) ، وَالنَّسَائِيُّ فِي « عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلِ » (٧٩) ، وَأَبْنُ مَاجَةَ (٣٠٠) .

(٤) أَخْرَجَهُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُو مَاجَةَ (٣٠١) ، وَفِيهِ : إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ مَتَّفَقٌ عَلَى تَضْعِيفِهِ .

وهو لغة : مأخوذ من الوضوء ؛ أي الحسن والنظافة . وشرعاً : استعمال الماء في أعضاء مخصوصة مفتتحاً بنية .
قال جماعة : هو تعبدى .

وقال (حج) و (م ر) : معقول المعنى ، وليس من خصوصيات هذه الأمة منه إلا الغرُّ والتَّحجيل^(١) .

[استحباب الوضوء]

وهو سنة لتجديد بعد صلاة ، ولغسل ، وعند إرادة جنبٍ أكلاً أو نوماً أو وطءاً ، ولغضبٍ ، وغيبةٍ ، ومسِّ ميتٍ ، ولنحو قراءةٍ علمٍ ، ودخول مسجدٍ ، وأذانٍ ، وغيرها .

وموجبه : حدثٌ ، وإرادة فعل الصلاة ونحوها ؛ كالغسل .
وأركانه^(٢) ستة :

[الركن الأول : (غَسَلَ وَجْهِهِ) أي : أنغسله شعراً وبشراً إلا باطن كثيف لحية رجلٍ وعارضيه ، والمراد : غسل ظاهر الوجه ، فلا يجب غسل داخل عينٍ وفمٍ وأنفٍ ، ويحب تعميمه (طَوْلًا) وهو ما بين منبت شعر رأسه غالباً

(١) الكثرة : هي بياض في الجبهة يكون يوم القيامة . التحجيل : بياض في الأطراف . وهما في الوضوء بغسل مقدم الرأس ، وبعض العضد والساق من اليد والرجل .
لحديث أبي هريرة رضي الله عنه في البخاري (١٣٦) ، ومسلم (٢٤٦) عن النبي ﷺ قال : « إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرّاً مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ ، فَمَنْ أَسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ . . فَلْيَفْعَلْ » .

(٢) في هامش (ب) : باب فروض الوضوء .

وَعَرَضاً ثَلَاثاً .

وتحت لَحْيَيْهِ ، (وَعَرَضاً) ما بين أُذُنَيْهِ .

وَيَجِبُ غَسْلُ جُزْءٍ^(١) مِنْ سَائِرِ الْجَوَانِبِ الْمُجَاوِرَةِ لِلْوَجْهِ أَحْتِيَاظاً ؛ لِيَتَحَقَّقَ تَعْمِيمُ الْوَجْهِ ، فَهُوَ مِنْ بَابٍ : مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ . . . فَهُوَ وَاجِبٌ .
وَالْوَاجِبُ غَسْلُهُ وَاحِدَةً لِكُلِّ مِنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ ؛ لـ : (أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً ، وَمَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ)^(٢) لِبَيَانِ الْجَوَائِزِ .
وَالْأَكْمَلُ كَوْنُهُ (ثَلَاثاً)^(٣) ، وَقَدْ يَجِبُ الْأَقْتِصَارُ عَلَى وَاحِدَةٍ : ١- لَضَيْقِ وَقْتٍ ، ٢- وَقَلَّةِ مَاءٍ ، وَيُسْرُ لِفَوَاتِ جَمَاعَةٍ .

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : غَسْلُ جُزْءٍ . . . إلخ) وَكَذَا فِي بَاقِي الْأَعْضَاءِ كَمَا سَيَأْتِي ، وَهَذَا الْجُزْءُ هُوَ الْمَسْمُوعُ فِي الْوَجْهِ بِالْفُرْعَةِ ، وَفِي الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ بِالتَّحْجِيلِ ، فَالْفُرْعَةُ وَالتَّحْجِيلُ وَاجِبٌ ، وَإِطَالَتُهُمَا سَنَةٌ . اهـ .
(٢) لَمَّا أَخْرَجَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْبُخَارِيُّ (١٥٧) قَالَ : (تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَّةً مَرَّةً) .

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (١٥٨) : (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ) .
(٣) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : وَالْأَكْمَلُ كَوْنُهُ ثَلَاثاً) : وَلَا تُحْسَبُ الثَّنِيَّةُ وَالتَّثْلِيثُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْعَضْوِ اهـ .

لَمَّا رَوَى عَنِ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَبُو دَاوُدَ (١٣٥) ، وَالتَّسَائِيُّ (١٤٠) وَفِيهِ : (فَدَعَا بِمَاءٍ فِي إِنَاءٍ فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثاً ، ثُمَّ وَجْهَهُ ثَلَاثاً ، ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثاً ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ، فَأَدْخَلَ أَصْبُعَيْهِ السَّبَّاحَتَيْنِ فِي أُذُنَيْهِ ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثاً ، ثُمَّ قَالَ : « هَكَذَا الْوُضُوءُ ، فَمَنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ أَوْ نَقَصَ . . . فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ ، أَوْ ظَلَمَ وَأَسَاءَ » . قَالَ الْحَافِظُ فِي « الْفَتْحِ » (٢٨٨ / ١) : إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ .

يَقُولُ عِنْدَ غَسْلِ أَوَّلِ جُزْءٍ مِنَ الْوَجْهِ : نَوَيْتُ الْوُضُوءَ ، ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ
إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ،

الرُّكْنُ الثَّانِي ^(١) : النِّيَّةُ ^(٢) ، وَهُوَ أَنْ (يَقُولَ) بِقَلْبِهِ وَجوباً وبلسانه ندباً ؛
ليساعد اللسان القلب (عِنْدَ غَسْلِ أَوَّلِ جُزْءٍ مِنَ الْوَجْهِ : نَوَيْتُ الْوُضُوءَ) لِكِنَّ
الِاقتصارَ عليه خلافُ الأُولى ؛ للخلافِ في صحته ، فالأُولى : أَنْ ينوي فرضَ
الوضوء ، أو الطَّهارةَ للصَّلَاةِ ، أو رفعَ الْحَدَثِ لغيرِ دائِمِهِ ^(٣) ، بَلْ ينوي غيرَ
الرفعِ ممَّا مرَّ أو أَسْتِباحَةَ الصَّلَاةِ ، ولغيرِ الْمَجْدِدِ للوضوءِ فلا ينوي أَلِاستِباحَةَ
ولا رفعَ الْحَدَثِ ، وكلامُ « التُّحْفَةُ » يُومِئُ إِلَى اعْتِمَادِ الصَّحَّةِ ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ
الْحَقِيقَةَ ، فَلَوْ تَقَدَّمَ النِّيَّةُ عَلَى غَسْلِ الْوَجْهِ ؛ كَانَ قَرْنَهَا بِغَسْلِ الْكَفَّيْنِ . . لَمْ
يُعْتَدَّ بِهَا ، إِلَّا إِنْ اسْتَحْضَرَهَا عِنْدَهُ ^(٤) ، أَوْ تَأَخَّرَتْ عَنْهُ كُلُّهُ لَمْ يُعْتَدَّ بِهَا ، أَوْ عَنْ
بَعْضِهِ لَمْ يُعْتَدَّ بِمَا قَبْلَهَا ، فَيُعِيدُهُ . ثُمَّ ذَكَرَ :

الرُّكْنُ الثَّلَاثُ بِقَوْلِهِ : (ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ) أَيِ : مَعَهُمَا ، مَعَ
مَا عَلَيْهِمَا مِنْ شَعَرٍ - وَإِنْ كَثَفَ - وَسِلْعَةٍ ^(٥) وَشَقٍّ ^(٦) وَظْفَرٍ ، وَإِزَالَةُ مَا تَحْتَهُ مِنْ
وَسَخٍ إِنْ نَشَأَ مِنْ غَيْرِ عَرَقِهِ .

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ الرُّكْنُ الثَّانِي : النِّيَّةُ) كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْدَّمَ النِّيَّةَ عَلَى غَسْلِ
الْوَجْهِ ؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ وَإِنْ كَانَتْ مُقَارِنَةً لَغَسْلِ الْوَجْهِ بِاعْتِبَارِ الْإِبْتِدَاءِ ، فَهِيَ قَبْلُهُ بِاعْتِبَارِ
الْإِنْتِهَاءِ ؛ لِأَنَّهَا تَنْتَهِي قَبْلَ كَمَالِهِ . اهـ .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : فِيمَا يَجِبُ مِنَ النِّيَّاتِ عِنْدَ الْوُضُوءِ .

(٣) أَيِ : دَائِمِ الْحَدَثِ .

(٤) فِي هَامِشِ (أ) : أَيِ غَسْلِ الْوَجْهِ .

(٥) السِّلْعَةُ : خُرَاجُ كَهَيْئَةِ الْغُدَّةِ تَحَرُّكُ ، وَعِنْدَ الْأَطْبَاءِ هِيَ وَرْمٌ غَلِيظٌ غَيْرُ مُلْتَزِقٍ بِاللَّحْمِ
تَقْبِلُ التَّرَيُّدَ .

(٦) الشَّقُّ : أَيِ لِنَحْوِ رِجْلٍ ، وَهُوَ - بِالْفَتْحِ - : أَنْفِرَاجٌ فِي الشَّيْءِ ، يُجْمَعُ عَلَى شُقُوقٍ .

ثُمَّ يَمْسَحُ بَعْضَ الرَّأْسِ ، ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ إِلَى كَعْبَيْهِ .

فَإِنْ قُطِعَ بَعْضُ يَدٍ . . . وَجِبَ غَسْلُ مَا بَقِيَ^(١) ، أَوْ مِنْ مِرْقَئِهِ فَرَأْسُ الْعَضِدِ ، أَوْ مِنْ فَوْقِهِ سُنَّ بَاقِي عَضِدِهِ . ثُمَّ أَشَارَ إِلَى :

الرُّكْنِ الرَّابِعِ بِقَوْلِهِ : (ثُمَّ يَمْسَحُ بَعْضَ) بِشَرَةِ (الرَّأْسِ) أَوْ بَعْضَ شَعْرِ ، وَلَوْ بَعْضَ وَاحِدَةٍ^(٢) فِي حَدِّهِ .

وَالْمَرَادُ : وَصُولُ الْبَلَلِ إِلَى رَأْسِهِ^(٣) ، فَلَوْ وَضَعَ يَدُهُ الْمَبْلُولَةَ عَلَيْهِ ، أَوْ تَعَرَّضَ بِهِ لِلْمَطَرِ ، وَكَذَلِكَ غَسَلَهُ . . أَجْزَأُهُ . ثُمَّ أَشَارَ إِلَى :

الرُّكْنِ الْخَامِسِ بِقَوْلِهِ : (ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ إِلَى) أَيِ : مَعَ (كَعْبَيْهِ) مَعَ مَا عَلَيْهِمَا مِنْ شَعْرِ وَسِلْعَةٍ وَشَقٌّ لَمْ يُجَاوِزِ الْجِلْدَ إِلَى اللَّحْمِ ، فَيَجِبُ غَسْلُهُ وَإِزَالَةُ مَا فِيهِ مِنْ نَحْوِ شَمْعٍ ، فَإِنْ جَاوَزَهُ إِلَى اللَّحْمِ . . وَجِبَ غَسْلُ مَا هُوَ فِي الْجِلْدِ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ مَا وَرَاءَهُ بَاطِنٌ وَهُوَ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ .

وَلَوْ كَانَ بَعْضُوه قَرْحٌ أَوْ دُمْلٌ يَيْسَرُ قَشْرُهُ . . كَفَى غَسْلُ الْقَشْرِ مَعَ شَقْوَقِهِ إِنْ تَشَقَّقَ ، وَلَوْ أَزِيلَ بَعْدَ ذَلِكَ . . لَمْ يَجِبْ غَسْلُ مَا ظَهَرَ تَحْتَهُ .

وَأَمَّا الشُّوْكَةُ فِي الْكَيْدِ وَالرَّجْلِ : فَإِنْ أَسْتَرَتْ . . لَمْ يَجِبْ إِخْرَاجُهَا ، وَإِلَّا : فَإِنْ لَمْ تُجَاوِزِ الْجِلْدَ . . وَجِبَ إِخْرَاجُهَا .

وَإِنْ وَصَلَتْ إِلَى اللَّحْمِ . . لَمْ يَجِبْ إِخْرَاجُهَا ، وَإِنْ كَانَ رَأْسُهَا ظَاهِرًا . وَاشْتَرَطَ (م ر) لِعَدَمِ وَجوبِ إِخْرَاجِهَا : أَنْ تَكُونَ بَحِيثٌ لَوْ نُقِشَتْ^(٤) . . لَمْ

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : إِذَا الْمَيْسُورُ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ . وَهِيَ قَاعَةٌ فقهية .

(٢) فِي هَامِشِ (أ) : أَيِ شَعْرَةٍ .

(٣) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : وَصُولُ الْبَلَلِ) أَيِ : بِفِعْلِهِ فِي وَقْتِ الْمَسْحِ لَا قَبْلَهُ ، أَوْ مَعَ اسْتِحْضَارِ النِّيَّةِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِفِعْلِهِ اهـ . مَوْلَاهُ .

(٤) نُقِشَتْ : أَيِ : سُحِبَتْ بِالْمِنْقَاشِ ، يَعْنِي : الْمِلْقَطُ أَوْ الْمِلْقَاطُ .

يَبْقَ مَحَلُّهَا ثَقْبَةً يَقِينًا ، وَإِلَّا . . . وَجِبَ إِخْرَاجُهَا عَنْهُ . وَقَدْ أَشَارَ إِلَى :

الرُّكْنُ السَّادِسُ وَهُوَ التَّرْتِيبُ بَيْنَ الْأَرْكَانِ عَلَى مَا ذُكِرَ بِالْعُطْفِ بـ : (ثُمَّ) ؛ لِفَعْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْمَبِينُ لِلْوُضوءِ الْمَأْمُورِ بِهِ فِي الْآيَةِ^(١) ، وَلِقَوْلِهِ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ : « اِيْدُوْا بِمَا بَدَأَ اللهُ بِهِ »^(٢) . وَهُوَ وَإِنْ كَانَ فِي جَوَابِ سَوَالِهِمْ عَنِ الْبَدَءِ فِي السَّعْيِ إِلَّا أَنْ مَا فِيهِ لِلْعُمُومِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : اِيْدُوْا بِكُلِّ مَا بَدَأَ اللهُ بِهِ ، وَ : الْعَبْرَةُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ^(٣) .

فَلَوْ عَكَسَ التَّرْتِيبَ وَنَوَى عِنْدَ الْوَجْهِ أَوْ غَسَلَهَا دُفْعَةً . . حَصَلَ الْوَجْهُ فَقَطْ .

وَلَوْ اِنْغَمَسَ مُحَدِّثٌ^(٤) فِي مَاءٍ - وَلَوْ قَلِيلاً - بَنِيَّةً مَعْتَبَرَةً . . أَجْزَأُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَمْكُثْ قَدْرَ التَّرْتِيبِ ؛ لِحَصُولِهِ بِالْغَمْسِ فِي لَحَظَاتٍ لَطِيفَةٍ .

وَلَوْ شَكَّ فِي غَسْلِ عَضْوٍ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْوُضوءِ . . لَمْ يَضُرَّ ، وَكَذَا فِي النَّيَّةِ عِنْدَ (حَج) .

وَأَمَّا الشُّكُّ قَبْلَ الْفَرَاغِ : فَإِنْ كَانَ فِي أَصْلِ غَسْلِهِ . . وَجِبَ إِعَادَتُهُ وَمَا بَعْدُهُ ، أَوْ فِي بَعْضِهِ بَعْدَ انْتِقَالِهِ عَنْهُ . . لَمْ يَضُرَّ^(٥) .

(١) يَعْنِي : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ

وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة : ٦] .

(٢) أَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الْأَصْفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ [البقرة : ١٥٨] .

أَخْرَجَهُ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُسْلِمٌ (١٢١٨) فِي الْحَجِّ بِلَفْظٍ : « أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللهُ بِهِ » ، فَبَدَأَ بِالصَّفَا .

(٣) هَذِهِ الْقَاعِدَةُ ثَابِتَةٌ فِي التَّفْسِيرِ لِلْكِتَابِ الْعَزِيزِ وَاللُّسْنَةِ الْمَطْهُرَةِ .

(٤) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : أَيُّ كُلِّهُ أَوْ أَعْضَاءُ الْوُضوءِ كُلُّهَا اهـ .

(٥) أَيُّ : مُتَابِعاً عِنْدَ (حَج) ، وَعِنْدَ (م ر) يَضُرُّ فِي النَّيَّةِ فَقَطْ .

تَمَمَّةٌ : سُنٌّ لِلْوُضُوءِ ^(١) :

١- تَسْمِيَةٌ ، وَأَقْلَاهَا : بِسْمِ اللَّهِ ، وَأَكْمَلُهَا : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . وَلَوْ تَرَكَهَا أَوَّلَهُ . . . أَتَى بِهَا فِي أَثْنَائِهِ ، وَلَوْ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهُ وَقَبْلَ ذِكْرِهِ عِنْدَ (م ر) ^(٢) .

وَأَنْ يَقُولَ بَعْدَهَا : الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَنِعْمَتِهِ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ الْمَاءَ طَهُورًا ، وَالْإِسْلَامَ نُورًا ، ﴿رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ ، وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَخْضُرُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٧] .

٢- فَعَسَلُ الْكَفَّيْنِ ، وَسُنٌّ أَنْ لَا يُدْخِلَهُمَا فِي مَائِعٍ مَعَ شَكِّهِ فِي طَهْرِهِمَا حَتَّى يَغْسِلَهُمَا ثَلَاثًا وَلَوْ فِي غَيْرِ وَضُوءٍ .

٣- فَالَسَّوَاكُ عِنْدَ (ح ج) ، وَمَحَلُّهُ عِنْدَ (م ر) قَبْلَ التَّسْمِيَةِ .

٤- فَمُضْمَضَةٌ ، فَاسْتِنْشَاقٌ ، وَجَمْعُهُمَا ، وَثَلَاثُ غُرْفٍ .

٥- وَمَسْحُ جَمِيعِ الرَّأْسِ ^(٣) .

٦- وَمَسْحُ الْأُذُنَيْنِ ظَاهِرِهِمَا وَبَاطِنِهِمَا بِمَاءٍ جَدِيدٍ .

٧- وَالْبَدَاءَةُ بِأَعْلَى الْوَجْهِ وَبِأَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ مَا لَمْ يَصُبَّ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ، فَيَبْدَأُ بِالْمِرْقَاقِ وَالْكَعْبِ عِنْدَ (م ر) .

٨- وَالذَّلْكُ ^(٤) .

(١) فِي هَامِشٍ (ب) : بَابُ سُنَنِ الْوُضُوءِ .

(٢) فِي هَامِشٍ الْأَصْلِ : قَوْلُهُ : وَقَبْلَ ذِكْرِهِ عِنْدَ (م ر) صَوَابُهُ : عِنْدَ (ع ش) .

(٣) أَيِ : بَشْرًا وَشَعْرًا .

(٤) فِي هَامِشٍ الْأَصْلِ : وَهُوَ وَمَسْحُ جَمِيعِ الرَّأْسِ أَفْضَلُهَا ، وَلِذَا يَنْبَغِي الْمَحَافَظَةُ عَلَيْهِمَا وَإِنْ فَاتَتْهُ الْجَمَاعَةُ لِلْخِلَافِ فِي وَجُوبِهِمَا ، بِخِلَافِ مَا لَا خِلَافَ فِي وَجُوبِهِ إِذَا كَانَ =

- ٩- والتَّخْلِيلُ .
- ١٠- والتَّيَامُنُ .
- ١١- وإِطَالَةُ غُرَّةٍ .
- ١٢- وَتَحْجِيلٌ .
- ١٣- وَتَرْكُ الْأَسْتَعَانَةِ^(١) ، وَالتَّقْضِ^(٢) وَالتَّشْيِيفِ^(٣) .
- ١٤- وَمَنْعُ الْمَأْقِبِينَ^(٤) .
- ١٥- وَأَسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ ، وَوَضْعُ الْإِنَاءِ الْوَاسِعِ عَنْ يَمِينِهِ وَالضَّيِّقِ عَنْ يَسَارِهِ .
- ١٦- وَلَا يَتَكَلَّمُ لِغَيْرِ مَصْلَحَةٍ .
- ١٧- وَتَثْلِيثُ جَمِيعِ الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ ، إِلَّا مَسَحَ الْخُفَّ ، وَكَذَا الْعِمَامَةَ وَالْجَبِيرَةَ عِنْدَ (حَج) .
- ١٨- وَأَنْ يَقُولَ بَعْدَهُ : « أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ »^(٥) . « اَللَّهُمَّ . . اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَابِينَ ،

= الإِيتْيَانُ بِهِ يُفَوِّتُ الْجَمَاعَةَ فَيَنْبَغِي تَرْكُهُ لِتَحْصِيلِهَا . اهـ .

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : أَيَّ بِأَنْوَاعِهَا الثَّلَاثَةِ . اهـ .

(٢) بَلِ الثَّابِتُ عَكْسُهُ فِي حَدِيثِ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٢٥٩) وَفِيهِ : (وَأَنْطَلَقَ وَهُوَ يَنْفِضُ يَدَيْهِ) .

(٣) فِي هَامِشٍ : (أ) وَ(ب) : إِلَّا لَعَذْرٍ . أَي : لِنَحْوِ بَرْدٍ أَوْ مَرَضٍ جَلْدِيٍّ .

(٤) الْمَأْقَابُ : طَرَفَا الْعَيْنِ مِنْ جِهَةِ الْأَنْفِ ، وَاللَّحَاطُ : طَرَفُهَا مِنْ جِهَةِ الصَّدْغِ .

(٥) أَخْرَجَهُ عَنْ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُسْلِمٌ (٢٣٤) ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٩) وَ(١٧٠) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٥) ، وَالنَّسَائِيُّ (١٤٨) فِي الطَّهَارَةِ وَزَادُوا آخِرَهُ : « فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ » .

وأجعلني مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ»^(١) . « وأجعلني مِنْ عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ »^(٢) .

« سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ
إِلَيْكَ »^(٣) .

ويقولُ ذَلِكَ رافعاً بصره وَيُدِيهِ إِلَى السَّمَاءِ^(٤) - وَلَوْ أَعْمَى - مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ،
ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَى آلِهِ ، وَيَقْرَأُ سُورَةَ الْقَدْرِ .

١٩- وَشُرْبُهُ مِنْ فَضْلِ طَهْوَرِهِ^(٥) ؛ لَخَبِرَ : (أَنَّ فِيهِ شِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ)^(٦) .

(١) هذه الفقرة زادها الترمذي في حديثِ عمرَ قبله ، وقالَ : في إسناده اضطرابٌ .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) أخرجه عن أبي سعيد رضي الله عنه مطوَّلاً النسائي في « اليوم والليلة » (٨١)
و (٨٣) ، وألحاهم في « المستدرک » (٥٦٤-٥٦٥) ، والطبراني في « الدعاء »
(٣٨٨) . قالَ عنه النواوي في « المجموع » (٥١٧/١) : بإسنادٍ غريبٍ ضعيفٍ
مرفوعاً وموقوفاً على أبي سعيد وكلاهما ضعيفٌ .

وجاء في « تلخيص الحبير » (١١٢/١) : واختلف في وقفه ورفعِهِ وصَحَّحَ النسائي
الموقوف ، وصنَّفَ الحازميُّ الروايةَ المرفوعةً . . . وكذا الدارقطني في « العلل » ، ثم
أورد تنبيهان وقال آخرًا : لا معنى لحكم النواوي عليه بالضعف ، والله أعلم .

وأخرجَ هذه الروايةَ عن أبي هريرة رضي الله عنه الترمذي (٣٤٢٩) في
الدَّعَوَاتِ ، وقالَ : حسنٌ صحيحٌ لكن في كفاية المجلس .

(٤) هذه الفقرة مِنْ حديثِ عمرَ رضي الله عنه السَّالِفِ ، لكن ليسَتْ في « صحيح
مسلم » .

(٥) جاء في الترمذي (٤٨) و (٤٩) في وضوءِ عليٍّ رضي الله عنه : (ثُمَّ قَامَ فَأَخَذَ [مِنْ]
فَضْلِ طَهْوَرِهِ [بِكَفِّهِ] فَشَرِبَهُ وَهُوَ قَائِمٌ ، ثُمَّ قَالَ : أَحَبُّتُ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ كَانَ طَهْوَرُ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) . قالَ الترمذي : حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

(٦) لَمْ أَجِدْهُ ، وفي هامشِ الأصلِ : أَي وَلَوْ مِنْ مَوْقُوفٍ عَلَى مَا نُقِلَ عَنْ بَعْضِهِمْ ، وفي =

وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ طَاهِراً ،

وَلَمَّا فَرَغَ مِنْ أَرْكَانِ الْوُضُوءِ . . أَخَذَ يَتَكَلَّمُ عَلَى بَعْضِ شُرُوطِهِ ^(١) ،
فَقَالَ :

(وَيُشْتَرَطُ) لِلْوُضُوءِ كَالْغُسْلِ شُرُوطٌ ، مِنْهَا : (أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ طَاهِراً)
لَا مُتَنَجِّساً ، وَهُوَ الَّذِي لَا قَتْلُهُ نَجَاسَةٌ وَهُوَ دُونَ الْقُلْتَيْنِ ^(٢) ، أَوْ كَانَ قُلْتَيْنِ وَتَغْيِيرَ
أَحَدُ أَوْصَافِهِ بِهَا وَلَوْ تَغْيِيراً يَسِيراً ^(٣) أَوْ تَقْدِيرِياً ؛ كَأَنْ وَقَعَ فِيهِ بَوْلٌ لَا رَائِحَةَ لَهُ ،
فَيَقْدَرُ مُخَالَفَةً بِأَشَدِّ الصِّفَاتِ ؛ كَلَوْنٍ حَبِرٍ وَطَعْمٍ خُلٍّ وَرِيحٍ مُسَكٍ ، فَإِنْ فُرِضَ
أَحَدُهُمَا وَلَمْ يُغَيَّرْ . . فُرِضَ الثَّانِي وَهَكَذَا .

وَلَوْ زَالَ تَغْيِيرُ الْكَثِيرِ . . طَهَّرَ ، أَوْ اسْتَرَّ ^(٤) . . فَلَ .

= « حَاشِيَةُ ابْنِ قَاسِمٍ » عَلَى (حَج) : هَلْ وَلَوْ مِنْ مَوْقُوفٍ أَه . وَقَدْ يَرْجَحُ الْمَنْعُ بِأَنَّهُ
لَيْسَ طَهَارَةُ الْمَاءِ إِنَّمَا وَقَفَ لِلطَّهَارَةِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ طَهَارَةُ بَاطِنِيَّةٍ مِنْ دَاءِ الْبَاطِنِ مِنْ
نَحْوِ كِبَرٍ وَعُجْبٍ ، وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذِهِ طَهَارَةُ لُغَوِيَّةٍ لَا شَرْعِيَّةٍ ، وَالْأَلْفَاظُ إِنَّمَا تُحْمَلُ عَلَى
مَعَانِيهَا الشَّرْعِيَّةِ ، نَعَمْ قَدْ يُقَالُ : إِنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الشَّيْءِ تَبَعاً مَا لَا يُغْتَفَرُ مَقْصُوداً ، وَعَلَيْهِ
فَيَقْلُلُهُ مَا أَمَكَنَ . أَهـ مَوْلَاهُ .

(١) فِي هَامِشٍ (ب) : بَابُ شُرُوطِ الْوُضُوءِ .

(٢) الْقُلْتَانِ : تَعَادُلَانِ : (١٢٥ ، ٢٠٣) كَغ .

(٣) فِي هَامِشٍ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : وَلَوْ تَغْيِيراً يَسِيراً) فَالتَّغْيِيرُ بِالنَّجَسِ يَخَالِفُ التَّغْيِيرَ بِالطَّاهِرِ
مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ ، الْأَوَّلُ : أَنَّ الْمُتَغْيِيرَ بِنَجَسٍ يَكُونُ مُتَنَجِّساً بِخِلَافِ الْمُتَغْيِيرِ بِطَاهِرٍ فَهُوَ
طَاهِرٌ غَيْرُ طَهُورٍ ، وَالثَّانِي : أَنَّ التَّغْيِيرَ التَّقْدِيرِيَّ بِالطَّاهِرِ يَقْدَرُ بِأَوْسَطِ الصِّفَاتِ ،
وَبِالنَّجَسِ بِأَشَدِّهَا ، وَالثَّلَاثُ : التَّغْيِيرُ بِنَجَسٍ يَضُرُّ وَلَوْ يَسِيراً ، وَبِالطَّاهِرِ لَا يَضُرُّ إِلَّا
الْفَاحِشُ . أَهـ مَوْلَاهُ .

(٤) أَيِ : بِنَحْوِ رِيحٍ طَيِّبَةٍ أَوْ بِإِضَافَةٍ تَرَابٍ .

[النجاسات التي يُعفى عنها]

وَأَعْلَمَ : أَنَّهُمْ أَسْتَثْنَوْا مِنْ تَنْجِيسِ الْمَاءِ الْقَلِيلِ وَالْمَائِعِ^(١) بِمِلَاقَةِ النِّجَاسَةِ
مَسَائِلَ لَا يَنْجَسُ الْمَاءُ الْقَلِيلُ وَالْمَائِعُ بِمِلَاقَةِ النِّجَاسِ لَهُمَا فِيهَا :

١- كَالْمَيْتَةِ الَّتِي لَا دَمَ لَهَا سَائِلٌ ، وَهِيَ مِنَ الْوَزَعِ^(٢) فَمَا دُونَهُ .

٢- وَنَجَسٍ لَا يُدْرِكُهُ الطَّرْفُ الْمَعْتَدِلُ .

٣- وَمَا شَكَّ فِي بَقَاءِ نَجَاسَتِهِ مِنْ حَيَوَانٍ وَغَيْرِهِ^(٣) .

٤- وَشَعَرِ الْمَرْكُوبِ وَلَوْ لَغَيْرِ الرََّاكِبِ .

٥- وَبَغْرِ شَاةٍ وَقَعَ فِي اللَّبَنِ حَالُ الْحَلْبِ .

٦- وَمَا يَبْقَى عَلَى الْكَرْشِ بَعْدَ الْمِبَالِغَةِ فِي تَنْقِيطِهَا .

٧- وَفَمٍ صَبِيٍّ تَنْجَسَ وَلَمْ يَبْقَ فِيهِ عَيْنُ النِّجَاسَةِ .

٨- وَعَنْ جِرَّةٍ مَا يَجْتَرُّ .

٩- وَمَا عَلَى رِجْلِ ذُبَابٍ وَإِنْ رُئِيَ .

١٠- وَأَنْيَةِ الْخَزَفِ الْمَعْمُولَةِ بِالنِّجَاسَةِ .

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : أَيُّ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا .

(٢) الْوَزَعُ : هُوَ السَّامُ أَبْرَصٌ .

(٣) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : أَيُّ وَلَيْسَ مَقِيدًا بِفَمِ هَرَّةٍ تَنْجَسَ وَأَحْتَمَلَ طَهَارَتَهُ ، وَلَا بِصَبِيٍّ
تَنْجَسَ وَأَمَكْنَ تَطْهِيرَهُ كَمَا بَنَى عَلَى ذَلِكَ (سَم) فِي حَوَاشِيهِ عَلَى « الثُّحْفَةِ » وَعَلَيْهِ
فَلَوْ تَنْجَسَتْ يَدُهُ مِثْلًا ثُمَّ شَكَّ فِي تَطْهِيرِهَا فَوَقَعَتْ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ لَمْ تُنَجِّسْهُ ؛ لِأَنَّ أَلْيَدَ
وَإِنْ حَكَمْنَا بِبَقَاءِ نَجَاسَتِهَا فَتَنْجِيسُهَا إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ الْأَصْلِ لَا يَقِينًا وَالتَّنْجِيسُ لَا يَكُونُ
إِلَّا بِالنِّجَاسَةِ يَقِينًا فَتَأْمَلْ . اهـ مؤلفه .

-
-
- ١١- ودودِ الْفَاكِهِ إِذَا أَكَلَتْ مَعَهُ ، وكذا دودُ الْخَلِّ أَلْمِيتِ فِيهِ .
 - ١٢- وما على منفذٍ غيرِ آدميٍّ إِذَا وَقَعَ فِي مَاءٍ أَوْ مَائِعٍ .
 - ١٣- وَيَغْرِ فَاةً عَمَّ الْإِبْتِلَاءُ بِهَا .
 - ١٤- وعن تَلَوُّثِ ضَرْعِ دَابَّةٍ بِنَجَاسَةٍ تَتَمَرَّغُ فِيهَا وَوَضِعَتِ الضَّرْعَ عَلَيْهَا .
 - ١٥- وعن رَمَادِ نَجَسٍ تَطَايَرَ مِنْ نَحْوِ تَنَوُّرٍ إِلَى مَا وَضَعَ فِيهِ لِلتَّسْخِينِ^(١) .
 - ١٦- وروثٍ وبولٍ منشؤه مِنَ الْمَاءِ .
 - ١٧- وعن قَلِيلٍ مِنْ دُخَانِ النَّجَاسَةِ^(٢) ، ومن غبارِ السَّرَجِينِ^(٣) ، وَمِنْ ذَرْقِ طَيْرٍ فِي الْمَاءِ^(٤) وكذا مَا عَلَى فِيهِ .
 - ١٨- وَمِمَّا بَقِيَ عَلَى اللَّحْمِ وَالْعَظْمِ مِنَ الدَّمِ .
وَالضَّابِطُ لَذَلِكَ :
 - ١- أَنَّ الْعَفْوَ مَنْوُطٌ بِمَا يَشْتَقُّ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ غَالِبًا .

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : وَفِي ذِكْرِ ذَلِكَ فِي الْعَفْوَاتِ تَسْمُحٌ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الْعَفْوِ عَنْهُ بَلْ مِنَ الْمَشْكُوكِ فِي نَجَاسَتِهِ وَهُوَ لَا يَنْجُسُ ، وَالْعَفْوُ عَنْهُ مَا يُثَبِّتُ نَجَاسَتَهُ وَدَخَلَهُ الْعَفْوُ كَالْمَيْتَةِ .

(٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : دُخَانِ النَّجَاسَةِ) أَيِ : إِذَا ظَهَرَ أَثَرُهُ فِي نَحْوِ ثَوْبٍ وَإِلَّا - بِأَنَّ أَصَابَةَ الدُّخَانِ مِنْ غَيْرِ ظَهْوَرِ أَثَرٍ مِنْهُ فِي ثَوْبٍ أَوْ بَدَنِ - فَهُوَ كَجَافٍ عَلَى جَافٍ وَهُوَ طَاهِرٌ بِلَا خِلَافٍ . اهـ .

(٣) السَّرَجِينُ : مَعْرَبٌ يَدُلُّ عَلَى رَمَادِ الزُّبُلِ وَنَحْوِهِ مَعَ شَيْءٍ مِنْ حَرَارَةِ الْأَشْتِغَالِ ، وَيُسَمَّى أَيْضًا الْكَمَلُ .

(٤) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : فِي الْمَاءِ) هَلْ هُوَ قِيدُ إِرْسَالٍ ، فَلَا يَدْخُلُ نَحْوَ الزَّيْتِ وَخَلٍّ وَغَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ : إِنَّ عُمُومَ الْبَلَوِيِّ تُذَكَّرُ فِي الْمَاءِ لِعُسْرِ صَيَانَتِهِ . بِتَصْرُفٍ .

.....

٢- وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَحْصَلَ مَا ذَكَرَ بِفِعْلِهِ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مِنْ مَغْلَظٍ .

٣- وَأَنْ لَا يَغْيِرَ^(١) .

وَبَقِيَ مِنَ الْمَعْفَوَاتِ^(٢) أُمُورٌ تُذَكَّرُ فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ ، لَكِنَّ^(٣) مَا هَذَا نَجَسٌ لَا يُنَجِّسُ مُلَاقِيَهُ ، وَمَا فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ يُنَجِّسُ مُلَاقِيَهُ ، لَكِنَّ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ^(٤) .

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : وَأَنْ لَا يَغْيِرَ) أَيِ فِي الْغَالِبِ ، وَإِلَّا فَالذَّمُّ الْبَاقِي عَلَى اللَّحْمِ يُعْفَى عَنْهُ وَإِنْ غَيَّرَ الْمَاءَ الَّذِي طُبِخَ فِيهِ وَطُرِحَ عَمْدًا . اهـ مؤلفه .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : فَائِدَةٌ فِي الْمَعْفَوَاتِ : سُئِلَ الزِّيَادِيُّ عَنْ مَا يَعْلَمُهُ فِي الْجَوَابِ ، فَأَجَابَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ ، الْخَزَفُ : هُوَ الَّذِي يُؤْخَذُ مِنَ الطِّينِ وَيُضَافُ إِلَى الطِّينِ ، السَّرَجِينُ : مِمَّا عَمَّتْ بِهِ الْبَلَوَى فِي الْبِلَادِ . . فَيُخَكَّمُ بِطَهَارَتِهِ وَطَهَارَةٍ مَا وَضِعَ فِيهِ مِنَ الْمَاءِ وَالْمَائِعَاتِ ؛ لِأَنَّ الْمَشَقَّةَ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ ، وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ ، وَإِذَا ضَاقَ الْأَمْرُ . . اتَّسَعَ ، وَالْجُبْنُ الْمَعْمُولُ بِالْأَنْفَحَةِ الْمَتَنِّجِسَةِ مَا عَمَّتْ بِهِ الْبَلَوَى أَيْضًا . . فَيُخَكَّمُ بِطَهَارَتِهِ ، وَيَصْحُ بَيْعُهُ وَأَكْلُهُ ، وَلَا يَجِبُ تَطْهِيرُ الْفَمِ مِنْهُ وَإِذَا أَصَابَ شَيْءٌ مِنْهُ بِالْأَكْلِ أَوْ بَدَنَهُ . . لَمْ يَطْهَرُهُ لِلْمَشَقَّةِ ، وَالْأَجْرُ الْمَعْجُونُ بِالسَّرَجِينِ يَجُوزُ بَيْعُهُ وَبِنَاءُ الْمَسَاجِدِ بِهِ وَفَرْشُ عَرَصَاتِهَا بِهِ ، وَتَصَحُّ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ : وَيَجُوزُ بِنَاءُ الْكَعْبَةِ بِهِ ، وَالشَّيْءُ الْمَنْفَصَلُ مِنَ الْجُبْنِ الْمَعْمُولِ مِنَ الْأَنْفَحَةِ الْمَتَنِّجِسَةِ طَاهِرٌ لِعُمُومِ الْبَلَوَى بِهِ ، حَتَّى لَوْ أَصَابَ شَيْءٌ مِنْهُ بَدَنًا أَوْ ثَوْبًا . . لَمْ يَجِبْ تَطْهِيرُهُ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . أَنْتَهَى مِنْ حَاشِيَةِ « فَتْحِ الْجَوَادِ » (ص ٣٨) .

(٣) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : لَكِنَّ... إِنْ) أَيِ : إِنْ مَا يَعْمُ الْإِبْتِلَاءُ بِهِ فِي الْمَاءِ وَالْمَائِعَاتِ نَجَسٌ وَلَا يُنَجِّسُ ، وَمَا يَعْمُ الْإِبْتِلَاءُ بِهِ فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ وَالْمَكَانِ نَجَسٌ وَيُنَجِّسُ ، وَلَكِنْ يُعْفَى عَنْهُ . اهـ مؤلفه .

(٤) فِي هَامِشِ (ب) : (مُطْلَبُ قَوْلُهُ : لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ) ؛ أَيِ : يَعْنِي مِنْهُ ، وَحَاصِلُهُ : =

غَيْرَ مُتَغَيِّرِ اللَّوْنِ أَوْ الطَّعْمِ أَوْ الرَّيْحِ ، وَيَخْتَرِزُ مِنْ رُجُوعِ الْمَاءِ مِنَ الْأَعْضَاءِ إِلَى الْإِنَاءِ الَّذِي يَتَوَضَّأُ مِنْهُ .

[أوصاف لا يضر تغيرها]

(وَ) يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ : ١- (غَيْرَ مُتَغَيِّرِ اللَّوْنِ أَوْ الطَّعْمِ أَوْ الرَّيْحِ) وفي نسخة : (الْغَرْفُ) - بفتح العين المهملة - : وهو الرِّيحُ .

فإن تغير أحد أوصافه المذكورة بظاهر تغيراً كثيراً لا يسيراً ، بمخالط لا بمجاور ، يمكن صون الماء عنه^(١) ، لا تغيره بما لا يمكن صونه عنه ؛ كطخلب^(٢) وما في مقره وممره ، ومكث ، وما على أبدان المتطهرين من أوساخ . . كان المتغير طاهراً غير طهور ، إن كان ذلك التغير بغير تراب وملح مائي ، أمّا المتغير بهما . . فطهور . ولو زال التغير . . عاد طهوراً .

٢- وأن يكون الماء - أيضاً - غير مستعمل ، وهو : ما أزيل به مانع : من حدث أو خبث وهو قليل^(٣) ولم يتنجس ، فالمستعمل طاهر غير طهور ؛ كماء الورد وغيره من المائعات (وَ) لذلك (يَخْتَرِزُ) المتوضئ (مِنْ رُجُوعِ الْمَاءِ مِنَ الْأَعْضَاءِ) المغسولة أو الممسوحة في فرض الطهارة ؛ كالغسلة الأولى (إِلَى الْإِنَاءِ الَّذِي) فيه ماء قليل (يَتَوَضَّأُ مِنْهُ) ؛ إذ التغير التقديري كالتغير الحسي .

= أَنْ مَا يَعْمُ الْإِبْتِلَاءُ بِهِ فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ وَالْمَكَانِ . . نجس ويُعْفَى عَنْهُ ، وَمَا يَعْمُ الْإِبْتِلَاءُ بِهِ فِي الْمَاءِ وَالْمَائِعِ نَجَسٌ ، وَلَا يَنْجَسُ بِالْكَلْبِ إِذَا كَذَا فِي الْحَاشِيَةِ فَتَأَمَّلْ .

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : يُمْكِنُ . . . إلخ) وَزَادَ بَعْضُهُمْ : وَلَيْسَ تَرَاباً وَلَا مِلْحاً مَائِيّاً ، أَمَّا التَّغْيِيرُ بِهَلْذَيْنِ . . فَلَا يَضُرُّ وَإِنْ كَانَ التَّغْيِيرُ بِهِمَا كَثِيراً بِمَخَالَطٍ يَسْتَعْنِي الْمَاءُ عَنْهُ .

(٢) الطَّحْلَبُ - بضم الطاء ، واللَّامُ مضمومة ومفتوحة - : الْأَخْضَرُ الَّذِي يَعْلُوهُ الْمَاءُ الْأَسَنُ فِي الصَّيْفِ .

(٣) الْقَلِيلُ : هُوَ مَا دُونَ الْقَلْتَيْنِ . وَالْقَلْتَانِ هُمَا : مَا يَزْنُ : (١٢٥ ، ٢٠٣) كغ تقريباً .

فلو وقع في الماء القليل شيء من ذلك ، أو نحو ماء وردٍ منقطع الرائحة ..
قُدِّرَ مخالفاً وسطاً بلون العصير وطعم الرُّمَّانِ وريح اللّاذن^(١) ، فإن فُرِضَ
أحدها وغير^(٢) .. ضررٌ ، وإلا .. فُرِضَ الثاني ... وهكذا .

وأعلَمَ : أنَّ التَّقْدِيرَ ليس بواجبٍ ، فلو هجمَ وتوضأ .. صحَّ ؛ لأنَّ غايتهُ أَنَّهُ
شاكٌّ ولا تأثيرَ للشكِّ^(٣) ، كما لو شكَّ هل المغيِّرُ مخالطٌ أو مجاورٌ ، أو هل
التَّغْيِيرُ كثيرٌ أو قليلٌ ، أو هل ما فيه نجاسةٌ بلا تغيُّرٍ قُلَّتَانِ أو أقلُّ .. فيجوزُ
التَّطْهِيرُ منه في جميع ذلك ؛ لأنَّ الأصلَ أَنَّهُ طَهُورٌ .

أمَّا المستعملُ في مَسْنُونٍ ؛ كالغَسَلَةِ الثَّانِيَةِ والثَّالِثَةِ وَالْوُضُوءِ الْمَجْدَّدِ ..
فطَهُورٌ^(٤) ، لكن تَكَرَّرَ الطَّهَارَةُ بِهِ لِلخِلَافِ فِيهِ .

وَيَحْتَرِزُ - أَيْضاً - مِنْ إِدْخَالِ يَدَيْهِ بَعْدَ غَسَلِ وَجْهِهِ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ بِغَيْرِ نِيَّةٍ
اغْتِرَافٍ ، وَهِيَ : أَنْ يَضَعَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ لِقَصْدِ نَقْلِ الْمَاءِ مِنْهُ وَالْغَسَلِ بِهِ
خَارِجَهُ . وَظَاهِرٌ أَنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ حَتَّى الْعَوَامِّ إِنَّمَا يَقْصِدُونَ ذَلِكَ ، فَهَذَا هُوَ نِيَّةُ
الْاِغْتِرَافِ ، كَمَا قَالَهُ (حَج) فِي « حَاشِيَتِهِ » عَلَى « الثُّحْفَةِ » .

وَمِنْ شُرُوطِ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ - أَيْضاً - :

١- الْإِسْلَامُ .

(١) اللَّاذَنُ : رِيحٌ نَدَى يَعلُقُ بِالْغَنَمِ ، وَيُقَالُ : إِنَّهُ اللَّبَانُ الَّذِي يُعَلِّكُ ، وَجَاءَ فِي حَاشِيَةِ
(أ) : قُدِّرَتْ هَذِهِ الْأَوْصَافُ ، بَحِثْ لَوْ طُرِحَ فِي ذَلِكَ الْمَاءِ ، فَإِنْ غَيَّرَهُ .. لَمْ
يَصَحَّ ، وَإِنْ لَمْ يَغْيِرْهُ .. صَحَّ .

(٢) فِي (ب) : وَغَيْرَهَا .

(٣) لِلْقَاعِدَةِ الْفَقْهِيَّةِ : لَا يَزُولُ الْيَقِينُ بِالشَّكِّ .

(٤) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ وَ(أ) : (قَوْلُهُ : فَطَهُورٌ) أَيِ : لِأَنَّهُ لَمْ يُزَلَّ بِهِ مَانِعٌ .

.....

٢- والتَّمْيِيزُ .

٣- وعدمُ الحائلِ ؛ كشمعٍ .

٤- وجريِ الماءِ على العُضْوِ .

٥- وعدمُ الصَّارِفِ . فلو قصدَ معه تبرُّداً أو نحوهً . . صحَّ إنَّ كانَ ذاكرةً للوضوءِ ، وتحقَّقَ المقتضي للوضوءِ .

فلو شكَّ ، هل نامَ - مثلاً - فتوضَّأَ ، ثمَّ تبيَّنَ لَهُ أَنَّهُ نامَ . . لم يصحَّ وضوؤه لعدمِ جزمِهِ بالنيَّةِ .

٦- وزيادةُ جزءٍ على العُضْوِ المَغْسُولِ مِنْ جوانِبِهِ عندَ الخطيبِ ، ولكنَّهُ عندَ (حج) و (م ر) بالركنِ أشبهُ كما مرَّ .

٧- وأنَّ لا يكونَ على العُضْوِ ما يُغَيِّرُ^(١) الماءَ - كورسٍ^(٢) - على الأصحِّ .

٨- وعدمُ المانعِ ، فلو قبضَ على ذَكَرِهِ وهو يتوضَّأُ أو كانتَ حائضاً . . لم يصحَّ .

٩- وعدمُ نحوِ تعليقٍ للنيَّةِ .

١٠- والعِلْمُ بكيفيَّةِ الوضوءِ^(٣) ، كنظيره الآتي في الصَّلَاةِ .

(١) في هامشِ الأصلِ : أي تغييراً فاحشاً .

(٢) في هامشِ الأصلِ : (قوله : ما يغيِّرُ الماءَ) ؛ أي : يغيِّرُهُ بالفعلِ أو ولو بالقوَّةِ فليراجع . اهـ مؤلِّفه .

(٣) في هامشِ الأصلِ : (قوله : والعِلْمُ بالكيفيَّةِ) وهو يتضمَّنُ ثلاثةَ أمورٍ :

١- العِلْمُ بكيفيَّةِ الوضوءِ ؛ لأنَّ مِنْ شرطِ النيَّةِ العِلْمُ بالمَنَوِي .

٢- وأنَّ لا يعتقدهُ سُنَّةٌ .

.....

١١- وإزالة النجاسة العينية^(١) .

١٢- ودخول الوقت .

١٣- والبدء بالاستنجاء والتَّحْقِظُ .

١٤- والمواالة لدائم الحدث .

وَأَمَّا الْغُسْلُ - بفتح الغين أَفْصَحُ مِنْ ضَمِّهَا - فَهُوَ لَغَةٌ : سِيلَانُ الْمَاءِ عَلَى الشَّيْءِ مَطْلَقًا . وَشُرْعًا : سِيلَانُهُ عَلَى جَمِيعِ الْبَدَنِ بَنِيَّةٌ ، وَهُوَ سُنَّةٌ^(٢) :

[الأغسال المسنونة]

١- لِمَجْمَعَةٍ مِنْ فَجْرِ .

٢- وَكُسُوفٍ .

٣- وَأَسْتِسْقَاءٍ لِمَنْ يَرِيدُهَا^(٣) .

٤- وَلِإِفَاقَةِ مَجْنُونٍ وَمَغْمَى عَلَيْهِ .

٥- وَلِكَافِرٍ أَسْلَمَ إِنْ لَمْ يُجَنِّبُوا .

٦- وَلِعِيدٍ مِنْ نَصْفِ لَيْلٍ .

٧- وَغَسْلٍ مَيْتٍ .

= ٣- وَلَا فَرَضًا مِنْ فَرَوْضِهِ سُنَّةٌ . اهـ مؤلَّفُهُ .

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ (أ) : (قَوْلُهُ : وَإِزَالَةُ النَّجَاسَةِ الْعَيْنِيَّةِ) ؛ أَيِ إِنْ كَانَتْ عَلَى أَعْضَاءِ الْمُتَوَضَّئِ ، أَوْ فِي بَقِيَّةِ بَدَنِ الْجُنُبِ . اهـ تقرير .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : مَطْلَبٌ فِي غُسْلِ الْمَسْنُونَاتِ .

(٣) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : رَاجِعٌ لِلثَّلَاثَةِ قَبْلَهُ . يَرِيدُهَا : أَيِ يَرِيدُ حُضُورَهَا .

-
-
- ٨- وحجامة .
 - ٩- ودخول حمّام .
 - ١٠- وأستحداذ^(١) .
 - ١١- ووقوف بعرفة^(٢) .
 - ١٢- وبمزدلفة ومبيت بها إن لم يغتسل بعرفة .
 - ١٣- وثلاث أيام من منى لرمي الجمار .
 - ١٤- وتغيّر بدن .
 - ١٥- وحضور منجم .
 - ١٦- وللاعتكاف .
 - ١٧- ولكل ليلة من رمضان .
 - ١٨- ودخول (مكة) و (المدينة)^(٣) .

[الأغسال الواجبة]

وواجب^(٤) بأحد أمور ستّة :

-
- (١) أي : حلق العانة ونحوها .
 - (٢) في هامش (أ) : أي : بعد الزوال حاشية تقرير . أمّا غسل الرمي . . فيدخل من الفجر ، والأفضل أن يكون بعد الزوال : (قوله : فيدخل من الفجر) ؛ أي : للجواز .
 - (٣) في هامش (ب) : ولو بعد الدخول إليهما .
 - (٤) في هامش (ب) : مطلب في الغسل الواجب .

وَإِذَا كَانَ عَلَى الرَّجُلِ أَوْ الْمَرْأَةِ جَنَابَةٌ بِجَمَاعٍ ، أَوْ بِخُرُوجِ الْمَنِيِّ ، ...

١- مع إرادة الصَّلَاةِ ونحوها (وَ) ذلك فيما (إِذَا كَانَ عَلَى الرَّجُلِ أَوْ الْمَرْأَةِ) ولو صغيرين إِذْ تُمَكِّنُ جَنَابَتُهُمَا بِالْجَمَاعِ (جَنَابَةٌ) وهي لغةٌ : البُعدُ .
وشرعاً : أمرٌ اعتباريٌّ يقومُ بجميعِ البدنِ ، يمنعُ صحَّةَ الصَّلَاةِ حيثُ لا مُرْخَصَ ، وتُطْلَقُ أيضاً على المنعِ ، وعلى السَّبَبِ ؛ وهو الْجَمَاعُ وخروجُ الْمَنِيِّ ، لكنَّهُ أرادَ بها هنا أَلْحَدَتْ الْأَكْبَرُ الشَّامِلَ لَحَدَثِ خُرُوجِ الْمَنِيِّ وَالْجَمَاعِ ، وَالْحِيضِ وَالنِّفَاسِ وَالْوِلَادَةِ .

وعلى ذلك فَالْجَنَابَةُ تَكُونُ (بِجَمَاعٍ) وهوَ : دُخُولُ الْحَشْفَةِ أَوْ قَدْرَهَا فِي فَرْجٍ وَلَوْ دُبْرًا ، وَمِنْ مَيْتٍ أَوْ بَهِيمَةٍ أَوْ بِلا قَصْدٍ ، وَإِنْ لَمْ يَنْتَشِرِ الذَّكْرُ أَوْ كَانَ مَلْفُوفًا بِخَرْقَةٍ وَلَوْ غَلِيظَةً ، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلِ .

ولكن لا يجبُ شيءٌ على الْبَهِيمَةِ ، ولا يُعَادُ غَسْلُ الْمَيْتِ لَانْقِطَاعِ تَكْلِيفِهِ ، ولا يجبُ على مُشْكِلٍ بِإِيْلَاجٍ مِنْهُ أَوْ فِيهِ ، ولا على الْآخِرِ^(١) .

٢- (أَوْ بِخُرُوجِ الْمَنِيِّ) أي : مَنِ الشَّخْصِ نَفْسِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ ؛ بِأَنْ خَرَجَ إِلَى الظَّاهِرِ فِي حَقِّ الرَّجُلِ وَالْبِكْرِ ، وَإِلَى مَا يَجِبُ غَسْلُهُ فِي الِاسْتِنْجَاءِ فِي حَقِّ الثَّيِّبِ .

وخرجَ بقولنا : (مَنِ الشَّخْصِ نَفْسِهِ) مَنِ غَيْرِهِ ؛ كَأَنْ خَرَجَ مَنِ الزَّوْجِ مِنْ زَوْجَتِهِ الصَّغِيرَةِ بَعْدَ غَسْلِهَا .

ويقولنا : (أَوَّلَ مَرَّةٍ) الْخَارِجُ مِنْهُ ثَانِيًا ؛ كَأَنْ أُسْتَدْخِلَهُ^(٢) بَعْدَ غَسْلِهِ ، فلا يَجِبُ الْغَسْلُ فِي الصُّورَتَيْنِ بِلِ الْوُضُوءِ .

(١) وذلك لِأَنَّهُمْ أَعْتَبَرُوا أَنَّ الْعَضْوَةَ زَائِدَةٌ كَالْإِصْبَعِ وَثَقِبَ الْأَذِنُ فَلَا حَكْمَ لَهُ .

(٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : كَأَنْ .. إلخ) أَوْ كَأَنْ أَدْخَلَهُ قَبْلَ الْغَسْلِ وَبَعْدَ الْبَوْلِ ثُمَّ خَرَجَ بَعْدَ الْغَسْلِ .

أَوْ انْقِطَاعِ حَيْضِ الْمَرْأَةِ أَوْ نِفَاسِهَا
.....

وَيُعَرَفُ الْمَنِيُّ - وَلَوْ مِنْ أَمْرَأَةٍ - بِالتَّدْقِ ، أَوْ لَذَّةِ بَخْرَوَجِهِ ، أَوْ رِيحِ عَجِينِ بُرٍّ أَوْ طَلْعِ نَخْلٍ رَطْبًا ، أَوْ رِيحِ بِيَاضٍ بَيْضٍ دَجَاجٍ جَافًا .

٣- وَيَجِبُ أَيْضًا الْغَسْلُ بِالْمَوْتِ لِمُسْلِمٍ غَيْرِ شَهِيدٍ ، كَمَا يَأْتِي .

فهذه الثلاثُ المذكورةُ يشتركُ فيها الرِّجَالُ والنِّسَاءُ ، وَبَقِيَتْ ثَلَاثَةٌ مَخْتَصَّةٌ

بِالنِّسَاءِ ؛ وَهِيَ :

٤- الْحَيْضُ .

٥- وَالنِّفَاسُ .

٦- وَالْوِلَادَةُ .

وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ : (أَوْ بِانْقِطَاعِ حَيْضِ الْمَرْأَةِ) : وَهُوَ دَمٌ جَبِلَةٌ ، يَخْرُجُ مِنْ أَقْصَى فَزَجِ الْمَرْأَةِ عَلَى سَبِيلِ الصَّحَّةِ ، مُحْتَدِمٌ لَذَّاعٌ .

وَهُوَ غِذَاءُ الْجَنِينِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ مِنْ طَرِيقِ الْأَمْعَاءِ الْمُتَّصِلَةِ بِالْخَلَاصِ^(١) الْحَاوِي لِلدَّمِ الْمَذْكُورِ .

وَأَقْلُهُ : أَرْبَعٌ وَعِشْرُونَ سَاعَةً ، وَأَكْثَرُهُ : خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا ، وَغَالِبُهُ : سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ .

وَأَقْلُ طَهْرٍ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ : خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا ، وَغَالِبُهُ : بَقِيَّةُ الشَّهْرِ بَعْدَ غَالِبِ الْحَيْضِ ، وَلَا حَدًّا لَأَكْثَرِهِ .

وَأَقْلُ زَمَنِ تَحِيضٍ فِيهِ الْمَرْأَةُ : تِسْعُ سَنِينَ تَقْرِيْبًا .

(أَوْ) بِانْقِطَاعِ (نِفَاسِهَا) ؛ لِأَنَّهُ دَمٌ حَيْضٍ مُجْتَمِعٌ .

وَالنِّفَاسُ هُوَ : الدَّمُ الْخَارِجُ عَقَبَ الْوِلَادَةِ . وَأَقْلُهُ : مَجَّةٌ ، وَأَكْثَرُهُ : سِتُّونَ

(١) الْخَلَاصُ : مَلْحَقَاتُ تَشْمَلُ الْحَبْلَ السَّرِيَّ ، وَالْمَشِيمَةَ .

أَوْ لِأَدْنَىٰهَا . . وَجَبَ الْإِغْتِسَالُ فَيَقُولُ : نَوَيْتُ رَفْعَ الْجَنَابَةِ ،

يوماً ، وأوسطه : أربعون .

(أَوْ) بِتَمَامِ (وَلِأَدْنَىٰهَا) ولو ولدأ جافاً ومن غير طريقه المعتاد ، ويُلْحَقُ بِالْوِلَادَةِ الْقَاءُ عِلْقَةً أَوْ مُضْغَةً أَخْبَرَ الْقَوَابِلُ بِأَنَّهَا أَصْلُ آدَمِيِّ .

(وَجَبَ الْإِغْتِسَالُ) عَلَى كُلِّ مَنِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ، لَكِنَّ الْجُوبَ بِالنِّسْبَةِ لَغُسْلِ الصَّغِيرِ عَلَى وَلِيِّهِ ، وَبِالنِّسْبَةِ لَغُسْلِ أَلْمَيْتِ عَلَى الْمَكْلُفِينَ .

وَأَعْلَمَ : أَنَّ أَرْكَانَ الْغُسْلِ أَمْرَانِ :

أَحَدُهُمَا : النِّيَّةُ ، وَقَدْ ذَكَرَهَا بِقَوْلِهِ : (فَيَقُولُ) أَيِ : الْمَغْتَسِلِ مِنْ ذِكْرِ وَأُنْثَى بِقَلْبِهِ وَجُوباً وَبِلِسَانِهِ نَدْباً كَمَا مَرَّ : (نَوَيْتُ رَفْعَ الْجَنَابَةِ) أَيِ : رَفْعَ الْأَمْرِ الْإِعْتِبَارِيِّ أَوْ الْمَنْعِ مِنَ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا ، أَوْ رَفْعَ حُكْمِهَا ؛ أَيِ : حَكْمِ سَبَبِهَا ؛ كَخُرُوجِ الْمَنِيِّ ، فَإِنَّهُ سَبَبُ الْجَنَابَةِ وَهُوَ لَا يَرْتَفِعُ بَلِ الْمَرْتَفِعُ حُكْمُهُ ، وَهُوَ الْمَنْعُ ، أَيِ : حَرَمَةُ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا .

أَوْ نَوَيْتُ رَفْعَ الْحَدَثِ ، وَإِنْ لَمْ يَقُلِ الْأَكْبَرُ وَقَرِينُهُ حَالَهُ ^(١) تَصَرَّفُهُ إِلَيْهِ ^(٢) .
أَوْ أَدَاءَ الْغُسْلِ ، أَوْ فَرْضَ الْغُسْلِ ، أَوْ طَهَارَةَ الصَّلَاةِ ، أَوْ أَسْتِبَاحَةَ الصَّلَاةِ ، أَوْ غَيْرَهَا مِمَّا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْغُسْلِ .

وَلَا يَكْفِي : نَوَيْتُ الْغُسْلَ ، وَإِنَّمَا جَازَ : نَوَيْتُ الْوُضُوءَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا عِبَادَةً ، بِخِلَافِ الْغُسْلِ يَكُونُ عَادَةً وَعِبَادَةً .

(١) جَاءَ فِي الْأَصْلِ وَ(أ) : (قَوْلُهُ : وَقَرِينُهُ حَالِهِ) وَلَا تَرُدُّ الصَّلَاةُ فِي وَجُوبِ تَعْيِينِ الْقَبْلِيَّةِ مِنَ الْبَعْدِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ مِنَ الْمَقَاصِدِ ، وَالطَّهَارَةَ مِنَ الْوَسَائِلِ ، وَيُغْتَفَرُ فِي الْوَسَائِلِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْمَقَاصِدِ . اهـ مؤلفه .

(٢) جَاءَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : تَصَرَّفُهُ إِلَيْهِ) ؛ أَيِ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ قَرَائِنَ الْأَحْوَالِ تُعَيَّنُ فِي الْوَسَائِلِ ، أَوْ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ رَفْعَ الْمَطْلُوقِ يَسْتَلْزِمُ رَفْعَ الْمَقْيَدِ . اهـ مؤلفه .

وَتَقُولُ فِي الْحَيْضِ : نَوَيْتُ رَفَعَ حَدَثِ الْحَيْضِ ، وَيُؤْصِلُ الْمَاءَ إِلَى جَمِيعِ
الشَّعْرِ

وَسَلِسُ الْمَنِيِّ لَا يَنْوِي رَفَعَ الْحَدَثِ ؛ إِذْ حَدَثُهُ لَا يَرْتَفِعُ .

(وَتَقُولُ) الْمَرْأَةُ فِيمَا تَخْتَصُّ بِهِ مِنَ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ وَالْوِلَادَةِ (فِي) غَسَلِ
(الْحَيْضِ : نَوَيْتُ رَفَعَ حَدَثِ الْحَيْضِ) ، وَفِي غَسَلِ النِّفَاسِ : نَوَيْتُ غَسَلَ
النِّفَاسِ .

وَلَوْ نَوَيْتُ رَفَعَ حَدَثِ الْحَيْضِ عَنِ النِّفَاسِ أَوْ عَكْسَهُ ..

صَحَّ^(١) ، وَلَوْ عَمْدًا ؛ لِأَنَّ النِّفَاسَ دُمٌ حَيْضٌ مُجْتَمِعٌ ، وَالنِّفَاسُ مِنْ أَسْمَاءِ
الْحَيْضِ .

وَفِي الْوِلَادَةِ : نَوَيْتُ غَسَلَ الْوِلَادَةِ ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ النَّيَّاتِ السَّابِقَةِ .

وَأَمَّا غَسَلُ الْمَيْتِ .. فَلَا تَجِبُ لَهُ نِيَّةٌ^(٢) ، بَلْ تُسَنُّ .

وَأَعْلَمُ : أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي النِّيَّةِ مِنْ مَقَارِنَتِهَا لِأَوَّلِ غَسَلِ جُزْءٍ عَلَى مَا مَرَّ^(٣) فِي
(الْوُضُوءِ) .

وَالثَّانِي مِنَ الْأَرْكَانِ : إِيْصَالُ الْمَاءِ إِلَى جَمِيعِ الشَّعْرِ وَالْبَشَرِ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ
بِقَوْلِهِ : (وَيُؤْصِلُ) أَيِ الْمَغْتَسِلِ وَجُوبًا (الْمَاءَ إِلَى جَمِيعِ الشَّعْرِ) : ظَاهِرُهُ
وَبَاطِنُهُ وَإِنْ كَثُفَ ، وَيَجِبُ نَقْضُ ضِفَائِرِ^(٤) لَا يَصِلُ الْمَاءُ لِبَاطِنِهَا إِلَّا بِهِ ،
وَيُسَامَحُ بِبَاطِنِ شَعْرٍ تَعَقَّدَ بِنَفْسِهِ ، فَيَكْفِي غَسْلُ ظَاهِرِهِ .

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : صَحَّ) ؛ أَيِ : لَمْ يَقْصِدِ الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّ ، وَلِأَنَّ لَمْ
يَصَحَّ . اهـ مؤَلَّفُهُ .

(٢) لِأَنَّهُ بِمَعْنَى إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ .

(٣) فِي هَامِشِ (أ) : وَيُسَنُّ الْوُضُوءُ بِغَسَلِ الْمَيْتِ ، وَتَجِبُ لَهُ النِّيَّةُ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : ظَفَائِرُ .

وَالْبَشْرِ ، وَلَا يَصِحُّ الْغُسْلُ بِلَا نِيَّةٍ .

(وَ) إِلَى جَمِيعِ ظَاهِرِ (الْبَشْرِ) حَتَّى مَا تَحْتَ قُلْفَةٍ^(١) أَقْلَفَ ، وَمَا يَظْهَرُ مِنْ ثِيْبٍ عِنْدَ قَعْوِدِهَا لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ ، وَمَا ظَهَرَ مِنْ صِمَاخٍ وَمِنْ أَنْفٍ مَجْدُوعٍ مِمَّا بَاشَرَهُ الْقَطْعُ ، وَخَرَقٍ فِي أُذُنٍ أَوْ أَنْفٍ وَإِنْ شَقَّ مَا لَمْ يَنْسَدَ ، بِخِلَافِ بَاطِنِ أَنْفٍ وَفَمٍ وَعَيْنٍ .

(وَلَا يَصِحُّ الْغُسْلُ) وَلَا غَيْرُهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ (بِلَا نِيَّةٍ) لَخَبَرٍ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ »^(٢) ؛ أَيِ : إِنَّمَا صَحَّتْهَا .

[سنن الغسل]

تنبيه : سَكَتَ الْمُصَنِّفُ عَنِ السُّنَنِ ، وَمِنْهَا^(٣) :

أَنْ يَبْدَأَ بِإِزَالَةِ قَدَرٍ وَتَكْفِي غَسَلَةٍ لِنَجْسٍ حُكْمِيٍّ وَحَدَثٍ ، فَوْضُوءٌ ، فَتَعَهُدُ مَعَاطِفَ ، فِإِفَاضَةَ الْمَاءِ عَلَى رَأْسِهِ ، فَشِقَّةِ الْأَيْمَنِ ، فَالْأَيْسَرِ ، وَلَا يَنْقُصُ مِائَةٌ^(٤) عَنْ صَاعٍ^(٥) ، وَمَتَوَضَّئٍ عَنْ مُدٍّ^(٦) .

وْغَالِبُ سُنَنِ الْوُضُوءِ الْمَتَقَدِّمَةِ سُنَنُ هَذَا .

وَمَنْ أَغْتَسَلَ لِفَرْضٍ وَنَفَلَ .. حَصَلًا ، أَوْ لِأَحَدِهِمَا .. حَصَلَ فَقَطْ . وَلَوْ

(١) الْقُلْفَةُ : الْجِلْدَةُ الَّتِي تُقَطَّعُ فِي الْخِتَانِ مِنْ مَقْدَمَةِ الذَّكَرِ تُجْمَعُ عَلَى قُلْفٍ .

(٢) أَخْرَجَهُ عَنْ عَمْرِو أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ (١) فِي بَدْءِ الْخَلْقِ ، وَمُسْلِمٌ (١٩٠٧) فِي الْإِمَارَةِ .

(٣) فِي هَامِشٍ (ب) : (مَطْلَبٌ فِي سُنَنِ الْغُسْلِ) .

(٤) أَيِ : الْغُسْلُ .

(٥) الصَّاعُ : وَهُوَ أَرْبَعُ أَمْدَادٍ ، وَيُعَادَلُ بِالْوُزْنِ (٢١٦٦ ، ٨) غَرَامًا تَقْرِيْبًا .

(٦) الْكُمْدُ : هُوَ رِطْلٌ وَثَلَاثُ بَالْبَغْدَادِيِّ ، وَيُعَادَلُ : (٥٤١ ، ٧) غَرَامًا تَقْرِيْبًا .

وَقَبْلَ الْغُسْلِ الصَّحِيحِ تَحْرُمُ الصَّلَاةُ ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ ،

طُلِبَ مِنْهُ أَغْسَالٌ مَسْنُونَةٌ وَنَوَى أَحَدَهَا . . حَصَلَتْ ، كَمَا لَوْ طُلِبَ مِنْهُ أَغْسَالٌ وَاجِبَةٌ وَنَوَى أَحَدَهَا .

وَمَنْ عَلَيْهِ حَدَثٌ وَجَنَابَةٌ . . كَفَاهُ غُسْلٌ ، وَانْدَرَجَ فِيهِ الْوُضُوءُ وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ ، بَلْ وَإِنْ نَفَاهُ .

وَلَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الْغُسْلِ . . أَخَذَ يَتَكَلَّمُ عَلَى مَا يَحْرُمُ قَبْلَهُ ، فَقَالَ :
(وَقَبْلَ الْغُسْلِ الصَّحِيحِ) - أَيِ : الْمُسْتَجْمَعِ لِمَا مَرَّ مِنَ الْأَرْكَانِ وَالشُّرُوطِ -
يَحْرُمُ عَلَى كُلِّ مَنْ حَائِضٍ وَنَفْسَاءَ وَذَاتِ وَلَادَةٍ وَجُنُبٍ^(١) سِتَّةُ أَشْيَاءَ :

[ما يحرم على صاحب الحدث الأكبر]

الْأَوَّلُ : (تَحْرُمُ) عَلَيْهِمُ (الصَّلَاةُ) بِأَنْوَاعِهَا ، وَكَذَا مَا أَشْبَهَهَا مِنْ سَجْدَةٍ تِلَاوَةٍ وَشُكْرِ ، وَصَلَاةِ جَنَازَةٍ^(٢) ، وَخُطْبَةِ جُمُعَةٍ ، وَالطَّوَافِ بِأَنْوَاعِهِ .

(وَ) الثَّانِي (قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ) وَلَوْ حَرْفًا^(٣) بِقَصْدِهِ وَلَوْ مَعَ غَيْرِهِ ؛ لِلإِخْلَالِ بِالتَّعْظِيمِ ، وَلِخَبَرِ : « لَا يَقْرَأُ الْجُنُبُ وَلَا الْحَائِضُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ »^(٤) .
بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصَدَ الذِّكْرَ أَوْ التَّحْقُظَ أَوْ التَّحْصِينَ ، أَوْ أَطْلَقَ^(٥) ، وَلَوْ بِمَا

(١) فِي هَامِشٍ (ب) : مَطْلَبٌ فِيمَا يَحْرُمُ عَلَى الْجُنُبِ .

(٢) فِي هَامِشٍ الْأَصْلِ : أَيِ : بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ لَيْسَتْ بِصَلَاةٍ ، وَالْمَرْجُّعُ عِنْدَهُمْ أَنَّهَا صَلَاةٌ . اهـ مَوْلَاهُ .

(٣) فِي هَامِشٍ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : وَلَوْ حَرْفًا) وَالْحَرَمَةُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ الْقَصْدُ ، وَإِلَّا فَالْقُرْآنُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِجُمْلَةٍ مَفِيدَةٍ اهـ .

(٤) أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التِّرْمِذِيُّ (١٣١) فِي الطَّهَّارَةِ ، وَفِيهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ ضَعَّفَتْ رَوَايَتُهُ عَنِ الْحَجَّازِيِّينَ . وَبِهِ قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ .

(٥) فِي هَامِشٍ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : أَوْ أَطْلَقَ) أَيِ عِنْدَ (م ر) وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ .

وَمَسُّ الْمُصْحَفِ ، وَحَمْلُهُ ،

لا يُوجَدُ نَظْمُهُ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ ؛ كَسُورَةِ الْإِخْلَاصِ .

نَعَمْ . . الْجُنُبُ فَاقْدُ الطَّهَّورِينَ يَجِبُ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ .

وَخَرَجَ بِالْقِرَاءَةِ : إِجْرَاؤُهُ عَلَى قَلْبِهِ ، وَتَحْرِيكُ لِسَانِهِ بِغَيْرِ أَنْ يُسْمَعَ نَفْسُهُ .

وَبِالْقُرْآنِ : التَّوْرَةُ وَنَحْوُهَا مِمَّا نُسَخَتْ تِلَاوَتُهُ .

(وَ) الثَّلَاثُ : (مَسُّ الْمُصْحَفِ) لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ ، وَلَوْ بِغَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ

أَوْ بِحَائِلٍ أَوْ لِلْبَيَاضِ مِنْهُ كَالْحَوَاشِي ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾

[الواقعة : ٧٩] ، وَهُوَ خَيْرٌ بِمَعْنَى النِّهْيِ .

وَمِثْلُهُ مَا كُتِبَ لِلدِّرَاسَةِ كَمَا فِي أَلْوَاكِ الصُّغَارِ ، وَجِلْدُهُ^(١) الْمَتَّصِلُ بِهِ ،

وَكَذَا الْمَنْفَصِلُ عَنْهُ حَتَّى تَنْقَطِعَ نَسْبَتُهُ عَنْهُ عِنْدَ (م ر) ، وَخَرِيطَتُهُ^(٢) ،

وَصِنْدُوقُهُ ، وَكَيْسُهُ ، وَعِلَاقَتُهُ^(٣) وَهُوَ فِيهَا ، فَإِنْ خَرَجَ مِنْهَا . . حَلَّ مَشْهُا

وَحَمْلُهَا .

(وَ) الرَّابِعُ : (حَمْلُهُ) ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ مِنَ الْمَسِّ ، وَحَلَّ^(٤) مَعَ مَتَاعٍ ،

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : وَجِلْدُهُ) . قَالَ فِي « الثُّحْفَةِ » : وَيُؤْخَذُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا جُلِّدَ

الْمَصْحَفُ مَعَ غَيْرِهِ . . حَرَّمَ مَسُّ الْجِلْدِ مِنْ سَائِرِ الْجَوَانِبِ ؛ لِأَنَّ وَجُودَهُ مَعَ غَيْرِهِ

لَا يَمْنَعُ نَسْبَةَ الْجِلْدِ إِلَيْهِ . وَفِي « النَّهَايَةِ » حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَصْحَفِ مَعَ الْمَتَاعِ فِي

التَّفْصِيلِ ، وَأَمَّا مَسُّ الْجِلْدِ . . فَيَحْرُمُ مَسُّ الْجِلْدِ السَّائِرِ لِلْمَصْحَفِ دُونَ مَا عَدَاهُ . اهـ

مُؤَلَّفُهُ .

(٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ وَ (أ) : (قَوْلُهُ : وَخَرِيطَتُهُ) ؛ أَيِ : غِمْدَتُهُ ، وَيَحْرُمُ مَسُّ رَحْلِ

هُوَ فِيهِ .

(٣) عِلَاقَتُهُ : حِمَالَتُهُ .

(٤) فِي هَامِشِ (أ) : أَيِ حَمْلُهُ .

ولا تُشترطُ الظَّرْفِيَّةُ فِيهِ ، بل يكفي حملُهُ مَعَهُ وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا جَدًّا ، وَيَحْمِلُهُ بِهِ حَذْرًا مِنَ الْمَسِّ^(١) ؛ لِأَنَّهُ يَحْرُمُ^(٢) وَلَوْ بِحَائِلٍ ، فَالْحِلُّ مَعَ الْمَتَاعِ مُخْتَصٌّ بِالْحَمْلِ دُونَ الْمَسِّ ، لَكِنْ فِي « التُّحْفَةِ » : (وَالْمَسُّ هُنَا - أَي : فِيمَا إِذَا كَانَ مَعَ الْمَتَاعِ - كَالْحَمْلِ ، فَإِذَا وَضَعَ يَدُهُ فَأَصَابَ بَعْضُهَا الْمَصْحَفَ وَبَعْضُهَا غَيْرُهُ .. يَأْتِي فِيهَا التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ) . إِنْتَهَى .

وَالْمُرَادُ : تَفْصِيلُ حَمْلِ الْمَصْحَفِ مَعَ غَيْرِهِ ، وَهُوَ أَنَّهُ يَحِلُّ حَيْثُ لَمْ يَقْصِدِ الْمَصْحَفَ وَحْدَهُ ؛ بَأَنَّهُ قَصَدَ الْمَتَاعَ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ الْمَصْحَفِ ، وَكَذَا مَعَ الْإِطْلَاقِ عِنْدَ (م ر) .

وَحَلَّ حَمْلُهُ أَيْضًا فِي دَنَائِرٍ وَتَفْسِيرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ ، وَتَمَائِمٍ^(٣) ، وَقَلْبٍ وَرَقَةٍ بَعُودٍ .

قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ الْكَرْدِيُّ : (الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْوَرَقَةَ إِذَا كَانَتْ مُثَبَّتَةً فِي الْمَصْحَفِ .. لَا يَضُرُّ قَلْبُهَا مَطْلَقًا بِالْعُودِ ، وَإِلَّا : فَإِنْ حُمِلَتْ عَلَى الْعُودِ بَأَنَّهُ أَنْفَصَلَتْ عَنِ الْمَصْحَفِ .. حَرَّمَ ، وَإِلَّا .. فَلَا) . إِنْتَهَى .

وَحَرَّمَ كِتَابَتَهُ بِنَجْسٍ وَلَوْ مَعْفُوعًا عَنْهُ ، وَمَسَّهُ بَعْضُ مَتَنَجِّسٍ بِغَيْرِ مَعْفُوعٍ عَنْهُ . وَيُكْرَهُ^(٤) قِرَاءَتُهُ بِفَهْمٍ مَتَنَجِّسٍ .

وَلَا يُمْنَعُ صَبِيٌّ مُمَيِّزٌ مِنْ حَمْلِ مَصْحَفٍ وَمَسِّهِ لِدَرْسِهِ وَوَسِيلَتِهِ .

وَيَجُوزُ لِمَنْ خَافَ عَلَيْهِ تَنْجِيسًا أَوْ ضَيَاعًا أَوْ كَافَرًا وَلَمْ يُمَكِّنْهُ الطَّهَارَةَ ..

(١) فِي (ب) : الْمَحْرَمُ .

(٢) فِي هَامِشٍ (أ) : أَيِ الْمَسِّ .

(٣) التَّمَائِمُ : مَا يَكْتُبُ مِنَ الذِّكْرِ وَيَعْلُقُ عَلَى الصَّغَارِ ، جَمْعُ تَمِيمَةٍ .

(٤) فِي هَامِشٍ (أ) : (قَوْلُهُ : وَيُكْرَهُ) قِيلَ : وَيَحْرُمُ . اهـ تَقْرِيرٌ . وَلَوْ كَانَ بَدَمُ اللَّثَّةِ .

وَدُخُولُ الْمَسْجِدِ ، وَقُرْبَانُ الزَّوْجَةِ بَعْدَ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ حَتَّى تَغْتَسِلَ .

حملُهُ ، بل يجبُ في غيرِ الضِّياعِ .

(و) الْخَامِسُ : (دُخُولُ الْمَسْجِدِ) ولو مُشَاعاً ، وكذا رَحْبَتِهِ ، معَ مُكْثٍ أو تَرَدُّدٍ فِيهِ ، وَأَمَّا مَجْرَدُ الْعُبُورِ . . فجائزٌ ؛ لآيَةِ : ﴿ إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ [النساء : ٤٣] معَ الْكِرَاهَةِ فِي حَائِضٍ أَمِنَتْ تَلَوِيثَهُ ، وخِلَافُ الْأَوَّلَى فِي الْجُنُبِ لغيرِ حَاجَةٍ ^(١) ؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ مِنْهَا حَدَثًا .

ومَحَلُّ مَا ذَكَرَ مِنَ الْحَرَمَةِ حَيْثُ لَا ضَرُورَةَ ، وَإِلَّا . . جازَ الْمَكْثُ ؛ كَمَنْ أَحْتَلَمَ فِي مَسْجِدٍ وَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ لَوْ خَرَجَ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ إِنْ وَجَدَ غَيْرَ تَرَابِ الْمَسْجِدِ ، وَلَوْ تَيَمَّمَ بِتَرَابِهِ . . صَحَّ مَعَ الْحَرَمَةِ .

(و) السَّادِسُ : مِمَّا يَحْرُمُ أَيْضًا قَبْلَ الْغُسْلِ : (قُرْبَانُ) الْحَلِيلِ حَلِيلَتِهِ (الزَّوْجَةِ) أَوْ الْأَمَةِ بِالْوُطْءِ وكذا بِالْمُبَاشَرَةِ لِمَا بَيْنَ سَرَّتَيْهَا وَرَكَبَتَيْهَا .
وعِنْدَ (حَج) : الْمَحْرَمُ الْأَسْتِمَاعُ ^(٢) بِذَلِكَ لَا الْمُبَاشَرَةُ ، وَبَيْنَهُمَا عَمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ .

(بَعْدَ) انْقِطَاعِ (الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ) وَقَبْلَهُ بِالْأَوَّلَى وَيَسْتَمُرُّ التَّحْرِيمُ (حَتَّى تَغْتَسِلَ) مِنْهُمَا أَوْ تَتَيَمَّمَ بِشَرْطِهِ ، وَجَوَّزَهُ أَبُو حَنِيفَةَ بَعْدَ الْإِنْقِطَاعِ ^(٣) وَقَبْلَ

(١) فِي هَامِشٍ (أ) : أَمَّا الْحَاجَةُ كَقُرْبِ الطَّرِيقِ فَجَائِزَةٌ . شُرُقَاوِيٌّ . وَجَاءَ فِي (ب) : (قَوْلُهُ : بغيرِ حَاجَةٍ) وَمِنْ الْحَاجَةِ عُبُورٌ فِيهِ ، وَلَقُرْبِ طَرِيقٍ فَلَا كِرَاهَةَ وَلَا خِلَافَ الْأَوَّلَى . كَمَا قَالَ الشَّرْقَاوِيُّ اهـ .

(٢) فِي هَامِشٍ الْأَصْلِ وَ (أ) : فَائِدَةٌ : كُلُّ مَنْ الْمُبَاشَرَةِ وَالْأَسْتِمَاعُ شَرْطُهُمَا أَنْ لَا يَكُونَ حَائِلٌ ، فَالْأَسْتِمَاعُ : مَسٌّ بِلَذَّةٍ أَوْ نَظَرٌ بِلَذَّةٍ بِلَا حَائِلٍ فِيهِمَا ، وَالْمُبَاشَرَةُ : مَسٌّ بِلَا حَائِلٍ بِلَذَّةٍ أَوْ بِغَيْرِ لَذَّةٍ . تَقْرِيرٌ . اهـ مَوْلَفُهُ .

(٣) جَاءَ فِي حَاشِيَةِ (ب) : (قَوْلُهُ : عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ بَعْدَ الْإِنْقِطَاعِ) ؛ أَيِ : بَعْدَ مُضِيِّ =

.....
الْغُسْلِ ، أَمَّا الْوُطْءُ قَبْلَ الْغُسْلِ مِنَ الْوِلَادَةِ^(١) ، وَالْجَنَابَةِ .. فَلَا يَحْرُمُ .

وكذا يَحْرُمُ قَبْلَ الْإِنْقِطَاعِ لَا بَعْدَهُ صَوْمٌ عَلَى الْحَائِضِ وَالنَّفَسَاءِ ، وَيَجِبُ قِضَاؤُهُ دُونَ الصَّلَاةِ ، وَعَبُورُهُمَا فِي مَسْجِدٍ إِنْ خَافَتْا تَلَوِيثَهُ ، وَطَلَاؤُ عَلَى زَوْجٍ فِي زَمَنِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ بَدْعِيًّا لِتَضَرُّرِهَا بِطَوِيلِ الْعِدَّةِ ؛ لِأَنَّ مَدَّتَهُمَا لَا تُحَسَّبُ مِنْهَا ، وَيَصَحُّ^(٢) .

أَمَّا بَعْدَ الْإِنْقِطَاعِ .. فَلَا يَحْرُمُ الصَّوْمُ ؛ لِأَنَّهُمَا حِينَئِذٍ كَالْجُنُبِ ، وَلَا الطَّلَاقُ ؛ لِأَنَّهُمَا تَشْرَعُ فِي الْعِدَّةِ ، وَكَذَا لَا يَحْرُمُ^(٣) قَبْلَ الْإِنْقِطَاعِ إِذَا كَانَتْ حَامِلًا أَوْ كَانَ الطَّلَاقُ بِطَلَبِهَا .

وَلَمَّا تَكَلَّمَ عَلَى الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ .. أَخَذَ يَتَكَلَّمُ عَلَى الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ ، وَهُوَ لُغَةً : الشَّيْءُ الْحَادِثُ . وَشَرْعًا : يُطْلَقُ :

١- عَلَى أَمْرِ أَعْتَابَرِيٍّ يَقُومُ بِأَعْضَاءِ الْوُضُوءِ يَمْنَعُ صَحَّةَ الصَّلَاةِ حَيْثُ لَا مَرِئُصَ .

٢- وَعَلَى الْأَسْبَابِ الَّتِي يَنْتَهِي بِهَا الطُّهْرُ .

٣- وَعَلَى الْمَنْعِ الْمَرْتَّبِ عَلَى ذَلِكَ .

= عَشْرَةُ أَيَّامٍ .

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ (أ) وَ(ب) : (قَوْلُهُ : قَبْلَ الْغُسْلِ مِنَ الْوِلَادَةِ) ؛ أَيِ : بَأَنَ وَلَدَتْ وَلَمْ يَخْرُجْ بَعْدَهُ دُمُ النَّفَاسِ ، فَإِنْ خَرَجَ .. حَرُمَ الْوُطْءُ لِلنَّفَاسِ لَا لِلْوِلَادَةِ . اهـ
مَوْلَاهُ .

(٢) أَيِ : وَيَقَعُ الطَّلَاقُ .

(٣) فِي هَامِشِ (أ) : أَيِ الطَّلَاقِ .

وَإِذَا تَوَضَّأَ الْإِنْسَانُ .. يَبْطُلُ الْوُضُوءُ بِخَمْسَةِ أَشْيَاءَ : وَهِيَ :

١- مَا خَرَجَ مِنَ الْقُبُلِ وَالذُّبُرِ وَغَيْرِهِ

والمرادُ هنا الثاني^(١) ، ولذا قال : (وَإِذَا تَوَضَّأَ الْإِنْسَانُ^(٢) .. يَبْطُلُ)
- بفتح أوله - أي : ينتهي (الْوُضُوءُ) أي : وضوؤه (بِخَمْسَةِ أَشْيَاءَ) وفي
بعض النسخ : (خمسة أشياء) بلا باء ، على أَنَّ (خمسة) فاعلُ (يُبْطَلُ)
بضم أوله ، و (الْوُضُوءُ) مفعوله مقدَّم .

والمرادُ : بأحدِ خمسةِ أشياء ؛ لأنَّه ينتهي بكلِّ منها ، (وَهِيَ) أي :
الخمسةُ :

[مبطلات الوضوء]

١- (مَا خَرَجَ) أي : خروجُ شيءٍ خرجَ مِنْ متوضِّئٍ حيٍّ ، (مِنْ) أحدِ
السَّبِيلَيْنِ : (الْقُبُلِ وَالذُّبُرِ) ، أو ما قامَ مقامَهُما^(٣) ، [وكذا]^(٤) ريحٌ ولو مِنْ
قُبُلٍ (وَغَيْرُهُ) مِنْ كُلِّ خَارِجٍ ، معتاداً كَانَ ؛ كَالْعَذْرَةِ^(٥) وَالْبَوْلِ ، أو غيرِ

(١) في هامش الأصلِ : (قوله : والمرادُ الثاني) ؛ ويُمكنُ أَنْ يرادَ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ الْوَضُوءَ
كما أَنَّ الْأَمْرَ الْاِعْتِبَارِيَّ يَقُومُ بِالْأَعْضَاءِ فَكَذَلِكَ الطَّهْرُ يُقَالُ فِيهِ : إِنَّهُ أَمْرٌ اِعْتِبَارِيٌّ يَقُومُ
بِالْأَعْضَاءِ وَيَنْتَهِي بِالْحَدَثِ اِهـ مَوْلَاهُ .

(٢) في هامشِ (ب) : مطلبٌ : فيما يَنْقُضُ الْوُضُوءَ .

(٣) كَفَتْحَةٍ تَحْتَ الشَّرَّةِ مَعَ اَنْسَادِ الْأَصْلِيِّ .

(٤) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا النَّصُّ .

(٥) الْعَذْرَةُ : هِيَ فَضْلَةُ الْحَيَوَانِ ، وَلَهَا أَسْمَاءٌ : كَالرَّجِيعِ ، وَالْخُرْءِ وَالرَّوْثِ ،
وَالْغَائِطِ .

معتاد ؛ كدم بأسور^(١) أو غيره ، طاهراً^(٢) كان أو نجساً ، انفصل أم لا ؛ كدودة أخرجت رأسها ورجعت ، وكباسور نابت داخل الدُّبُرِ خرج أو زاد خروجه .

وأفتى (الرَّدَادُ) بعدمِ النَّقْضِ بخروجه^(٣) ، بل بما عليه كالدم ، وعند مالك لا ينقض التَّادُرُ .

(إِلَّا الْمَنِيَّ) الموجب للغسل ، كما مرَّ ، فلا نقض به ، وكذا الولادة^(٤) بلا بلل عند (م ر) .

وإنما لم يُوجب ذلك^(٥) الوضوء ؛ لأنه أوجب أعظم الأمرين بخصوصه - أي : خصوص كونه منياً - فلا يُوجب أدونها بعمومه - أي عموم كونه خارجاً - ؛ كزنا المُحصَنِ لَمَّا أوجب أعظم الأمرين وهو الرِّجْمُ بخصوص كونه زنا المُحصَنِ . . لم يُوجب أدناهما^(٦) بعموم كونه زنا .

ولا يَرِدُ على هذه القاعدة الحيضُ والنَّفَاسُ ؛ فإنَّهما يوجبان الأعظم والأدنى ؛ لأنه لا فائدة لبقاء الوضوء معهما ، ولأنَّهما يَمْنَعَانِ صَحَّةَ الوضوءِ

(١) الكباسور : مرض يحدث منه تمددٌ وريدتي في الشرج تحت الغشاء المخاطي غالباً ، يُجمَعُ على بواسير .

(٢) هو كريح ودودة حيّة جافة . . إلخ .

(٣) أي : الكباسور .

(٤) في هامش (أ) : (وكذا الولادة) ؛ أي : توجب الغسل لا الوضوء . تقرير ، وفي هامش الأصل : أي لا تنقض الوضوء عند (م ر) .

(٥) في هامش الأصل : أي المني .

(٦) في هامش الأصل : أي وهو الجلد .

فلا يُجامعانه ، وخروجُ ألمنيّ يصحُّ معه الوضوءُ في صورةِ سَلَسِ ألمنيّ فيُجامعُهُ .

٢- (وَالنَّوْمُ) على غيرِ هيئةٍ متمكِّنٍ ؛ لخبرِ : « أَلْعَيْنَانِ وَكَأُ السَّهِّ »^(١) - أي : الدُّبُرِ - أي : فَتَحُ الْعَيْنَيْنِ حَافِظٌ مِنْ خُرُوجِ شَيْءٍ مِنَ الدُّبُرِ ، كما أَنَّ الْوِكَاءَ حَافِظٌ مِنْ خُرُوجِ الْمَاءِ مِنَ الْقُرْبَةِ .

أَمَّا الْمُمْكِنُ مَقْعَدُهُ مِنْ مَقَرِّهِ وَلَوْ مُحْتَبِياً أَوْ عَلَى ظَهْرِ دَابَّةٍ . . فلا يَنْتَقِضُ وضوؤُهُ بَنَوْمِهِ ؛ لِأَمْنِهِ حَيْثُ مِنْ خُرُوجِ الْخَارِجِ ، وَلَا عِبْرَةَ بِأَحْتِمَالِ خُرُوجِ شَيْءٍ مِنَ الْقَبْلِ ، وَلِخَبَرِ : (كَانَ الصَّحَابَةُ يَنَامُونَ ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّؤُونَ)^(٢) ، وَحُمِلَ عَلَى أَنَّهُمْ يَنَامُونَ مُمْكِّنِينَ ، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ : (حَتَّى تَخْفَقَ رُؤُوسُهُمُ الْأَرْضَ)^(٣) ، وَحُمِلَ عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ أُنْتَبَهَوْا قَبْلَ ذَلِكَ ، وَقَبْلَ زَوَالِ التَّمَكِّينِ ، وَلَوْلَا هَذَا الْحَمْلُ . . لَتَعَارَضَ هَذَا الْحَدِيثُ مَعَ الَّذِي قَبْلَهُ . وَلَوْ زَالَ إِحْدَى إِلَيْهِ قَبْلَ أُنْتَبَاهِهِ يَقِيناً . . أُنْتَقَضَ وضوؤُهُ .

(١) أَخْرَجَهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي مُاجَهٍ (٤٧٧) فِي الطَّهَّارَةِ بَلْفَظٍ : « أَلْعَيْنُ وَكَأُ السَّهِّ ، فَمَنْ نَامَ . . فَلْيَتَوَضَّأْ » ، وَهُوَ أَيْضاً عَنْ أَبِي دَاوُدَ (٢٠٣) فِي الطَّهَّارَةِ ، وَلَفْظُهُ : « وَكَأُ السَّهِّ أَلْعَيْنَانِ . . » .

وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٦ / ٤) ، وَالدَّارِمِيُّ (١٨٤ / ١) ، قَالَ الشَّيْخُ قَدَرِيُّ عَلَى « كِفَايَةِ الْأَخْيَارِ » : حَدِيثٌ حَسَنٌ .

الْوِكَاءُ : الْخِيطُ الَّذِي يُرْبِطُ بِهِ الشَّيْءُ .

(٢) أَخْرَجَهُ عَنْ أَنَسِ بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُسْلِمٌ (٣٧٦) (١٢٥) فِي الْحَيْضِ ، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٠) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٧٨) فِي الطَّهَّارَةِ وَفِيهَا : (كَانَ أَصْحَابُ) .

(٣) الزِّيَادَةُ عَنْ أَبِي دَاوُدَ ، لَكِنْ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ : (الْأَرْضِ) . قَالَ الْحَصْنِيُّ : وَرَجُلٌ إِنْ سَادَهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ .

ولو شك^(١) ، هل زالت قَبْلَ الْإِتْبَاهِ أو بعده ، أو هل كَانَ مُمَكَّنًا أو لا ، أو هل نَامَ أو نَعَسَ ، أو هل ما خَطَرَ فِي نَفْسِهِ رُؤْيَا أو حَدِيثَ نَفْسٍ .. فلا نَقْضَ^(٢) ، وَتَيَقُّنُ الرُّؤْيَا مع عدم تَذَكُّرِ نوم لا أَثَرَهُ^(٣) ، بخلافِهِ مع الشَّكِّ ؛ لِأَنَّهَا مَرَجُّحَةٌ لِأَحَدِ طَرَفَيْهِ ، وَعِلَامَةُ النَّوْمِ^(٤) : الرُّؤْيَا ، وَالتُّعَاسِ : سَمَاعُ كَلَامِ الْحَاضِرِينَ وَلَمْ يَقْهَمُهُ .

وهذا في غير الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، أَمَّا هُمْ .. فلا يَنْتَقِضُ وَضُوءُهُمُ بِالنَّوْمِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَا تَنَامُ قُلُوبُهُمْ^(٥) .

(١) في هامش (أ) : (قوله : ولو شك... إلخ) ؛ ولو أَخْبَرَهُ عَدْلٌ بِنَاقِضٍ .. اعْتَمَدَ فِي «الْإِيْعَابِ» عَدَمَ النَّقْضِ ، وَصَوَّبَهُ فِي «فَتَاوِيهِ» (م ر) . تقرير . وفي هامش الْأَصْلِ : (قوله : ولو شك... إلخ) ؛ ولو أَخْبَرَهُ عَدْلٌ - أَي : فِي الْمُمْكِنِ - بِنَاقِضٍ .. اعْتَمَدَ فِي «الْإِيْعَابِ» النَّقْضَ وَصَوَّبَهُ فِي «فَتَاوِيهِ» ، وَخَالَفَهُ (م ر) اهـ مؤلِّفُهُ . ولو أَخْبَرَهُ مَعْصُومٌ - وَهُوَ غَيْرُ مُمْكِنٍ - بِأَنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ شَيْءٌ .. اعْتَمَدَ (حج) النَّقْضَ مطلقاً لازماً نيطَ بِالْمِطْنَةِ لا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ وَجُودِهِ وَعَدَمِهِ . وَخَالَفَهُ (م ر) اهـ مؤلِّفُهُ . كذا في النسخ .

(٢) لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ حَتَّى يُبَيَّنَ خِلَافُهُ ، وَكَذَا : لَا تُزِيلُ الطَّهَوْرَةُ بِالشَّكِّ .

(٣) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : أَي : عِنْدَ (حج) .

(٤) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قوله : وَعِلَامَةُ النَّوْمِ الرُّؤْيَا) ؛ هَذَا يُخَالِفُ مَا قَالَهُ (حج) وَالْعِلَاقَةُ يَجِبُ أَطْرَادُهَا إِلَّا أَنَّ أَبْنَ حَجَرَ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَقْيِدَهَا بِحَالَةِ الشَّكِّ اهـ .

(٥) لَمَّا وَرَدَ عَنِ أَبِي عُبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ الْأَبْخَارِيِّ (١٣٨) قَالَ : بَيَّنْتُ عِنْدَ خَالَتِي مِمْوَنَةَ لَيْلَةً ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَتَوَضَّأَ مِنْ شَنْ مَعْلَقِي وَضُوءاً خَفِيفاً ، وَقَامَ يُصَلِّي ، فَتَوَضَّأْتُ نَحْوَ مِمَّا تَوَضَّأَ .. إِلَى أَنْ قَالَ : ثُمَّ أَضْطَجَعَ فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ ، ثُمَّ أَتَاهُ الْمَنَادِي ، فَأَذَنَهُ بِالصَّلَاةِ ، فَقَامَ مَعَهُ إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأَ ..

قَالَ فِي «الْفَتْحِ» (١/٢٨٨-٢٨٩) : لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ تَنَامُ عَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ ، فَلَوْ =

٣- وَلَمَسُ الْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ .

٣- (وَلَمَسُ) بَشْرَةَ الرَّجُلِ - وَلَوْ عَنِينًا وَمَعْجُوبًا ، وَصَغِيرًا بَلَغَ حَدَّ الشَّهْوَةِ - بَشْرَةَ (الْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ) أَي : غَيْرِ الْمَحْرَمِ وَلَوْ صَغِيرَةً بَلَغَتْ ، ذَلِكَ لِدَوِي الطَّبَاعِ السَّلِيمَةِ ، وَكَذَا عَكْسُهُ ، وَلَوْ سَهْوًا وَبِلَا شَهْوَةٍ ؛ كَلَمَسِ عَجُوزٌ لَا تُشْتَهَى ؛ إِذْ لِكُلِّ سَاقِطَةٍ لَاقِطَةٌ .

وَيَنْتَقِضُ اللَّامِسُ وَالْمَلْمُوسُ ، وَإِنَّمَا يَنْقُضُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ بِلَا حَائِلٍ ، فَلَا نَقْضَ مَعَ وَجُودِ حَائِلٍ وَإِنْ رَقَّ ، وَلَا بِلَمَسِ غَيْرِ بَشْرَةٍ مِنْ سَنٍّ وَظْفَرٍ وَشَعْرٍ ، وَكَذَا بَاطِنُ عَيْنٍ وَعَظْمٌ ظَهَرَ عِنْدَ (حَج) . وَلَا بِلَمَسِ مُحْرَمٍ - وَهِيَ مَنْ حُرِّمَ نِكَاحُهَا عَلَى التَّأْيِيدِ^(١) بِسَبَبٍ مَبَاحٍ - لِحُرْمَتِهَا ، سَوَاءٌ كَانَتْ الْمُحْرَمِيَّةُ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مَصَاهِرَةٍ .

وَلَوْ أَشْتَبَهَتْ مُحْرَمَةً^(٢) بِأَجْنَبِيَّاتٍ مُحْصَرَاتٍ - وَكَذَا غَيْرِ مُحْصَرَاتٍ عَلَى الْأَوْجِهِ - فَلَا نَقْضَ بِلَمَسِ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ وَلَوْ تَزَوَّجَهَا^(٣) ، كَمَا لَوْ أُسْتَلْحَقَهَا^(٤)

= أَدْحَثَ . . لَعَلِمَ بِذَلِكَ ، وَأَوْرَدَ الشُّيُوطِيُّ فِي « الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » (٢٣٦٧) : « تَنَامُ عَيْنَايَ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي » ، وَنَسَبَهُ إِلَى أَبِي سَعْدٍ عَنِ الْحَسَنِ مَرْسَلًا ، وَأَشَارَ لضعفه .
قَالَ الْمَنَاوِيُّ : لِأَنَّ الثُّقُوسَ الْكَامِلَةَ الْقُدْسِيَّةَ لَا يَضَعُفُ إِدْرَاكُهَا بَنُومَ الْعَيْنِ وَأَسْتِرَاحَةِ الْبَدَنِ ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ سَائِرُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِثْلَهُ ﷺ .

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (قَوْلُهُ : عَلَى التَّأْيِيدِ) ؛ خَرَجَ بِهِ أُخْتُ الزَّوْجَةِ وَعَمَّتُهَا وَخَالَتُهَا .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : وَهِيَ ؛ أَي : [مُحْرَمٌ] الشَّخْصُ وَلَوْ بَنَتُهُ وَبَنَتُهَا وَبَنَتْ بَنَتَهَا وَعَمَّتُهُ وَخَالَتُهُ وَجَدَّتُهُ وَبَنَتْ ابْنَهُ .

(٣) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ وَ(ب) : (قَوْلُهُ : وَلَوْ تَزَوَّجَهَا) ؛ وَهِيَ أَي : الْمَشْتَبِهَةُ بِمُحْرَمَةٍ ، وَهِيَ مِنْ غَيْرِ الْمُحْصَرَاتِ ، أَمَّا الْمُحْصَرَاتُ . . فَلَا يَتَزَوَّجُ مِنْهُنَّ أَحْتِيَاطًا لِلْأَبْضَاعِ عِنْدَ الْأَشْتِبَاهِ اهـ تَقْرِيرٌ .

(٤) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : كَمَا لَوْ أُسْتَلْحَقَهَا) ؛ أَي : فِي أَنَّهَا لَا تَنْقُضُ وَهِيَ =

٤- وَمَسُّ الْفَرْجِ وَالذُّبْرِ يَبْطِنُ الْكَفُّ .

٥- وَزَوَالُ الْعَقْلِ .

أَبُوهُ وَلَمْ يُصَدِّقْهُ ، وَيَسْتَمِرُّ النِّكَاحُ مَعَ ثُبُوتِ أُخُوَّتَيْهَا ، وَلَا بُعْدَ فِي تَبْعِيضِ الْأَحْكَامِ .

٤- (وَمَسُّ الْفَرْجِ) أَيِ : الْقَبْلِ الشَّامِلِ لِلذَّكْرِ وَمُلْتَقَى شَفْرَيْ^(١) فَرجِ الْمَرْأَةِ .

(وَ) مَسُّ حَلَقَةِ (الذُّبْرِ) مِنْ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ ، صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا ، ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى ، مَحْرَمًا أَوْ غَيْرَ مَحْرَمٍ ، عَمْدًا أَوْ سَهْوًا .

وَأَمَّا يَنْقُضُ الْمَسُّ (يَبْطِنُ الْكَفُّ) أَيِ : الرَّاحَةَ مَعَ الْأَصَابِعِ^(٢) ، وَالْمَرَادُ : مَا يَسْتَرُّ عِنْدَ وَضْعِ إِحْدَى^(٣) الرَّاحَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى مَعَ تَحَامُلٍ يَسِيرٍ ، وَسَمِيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تَكْفُ الْأَذَى عَنْ صَاحِبِهَا .

فَلَا نَقْضَ بِرُؤُوسِ الْأَصَابِعِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَحَرْفِ الْكَفِّ .

وَالنَّقْضُ بِالْمَسِّ مُخْتَصٌّ بِالْمَاسِّ فَقَطْ ، بِخِلَافِ اللَّمَسِّ كَمَا مَرَّ .

٥- (وَزَوَالُ الْعَقْلِ) وَهُوَ لَفْعٌ : الْمَنْعُ ؛ لِمَنْعِهِ صَاحِبَهُ مِنَ الرَّدَائِلِ ،

وَأَصْطِلَاحًا : نُورٌ رُوحَانِيٌّ تُدْرِكُ بِهِ النَّفْسُ الْعُلُومَ الضَّرُورِيَّةَ وَالنَّظَرِيَّةَ ، أَوْ غَرِيزَةً

= زَوْجَتُهُ اهـ مَوْلُفُهُ .

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : وَمُلْتَقَى شَفْرَيْ .. إلخ) ، يَخْرُجُ بِهِ مَا زَادَ عَلَيْهِ مِنْ

مَحَلٍّ خِتَانِهَا وَمِمَّا طَالَ عَلَى مُلْتَقَى الْمَنْفَذِ مِنْ شَفْرَيْ الْفَرْجِ عِنْدَ (حَج) وَيَنْقُضَانِ عِنْدَ

(م ر) . اهـ مَوْلُفُهُ .

(٢) وَالْمَرَادُ : بَطُونُ الْأَصَابِعِ كَمَا هُوَ مَقْرَرٌ .

(٣) فِي النَّسْخِ : أَحَدٍ .

.....
يَمِيزُ بِهَا بَيْنَ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ ^(١) .

ومحلُّهُ عِنْدَنَا الْقَلْبُ ، وَلَهُ اتِّصَالٌ بِالذِّمَاجِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا ﴾ [الحج : ٤٦] .

وَعِنْدَ الْأَطْبَاءِ : الذِّمَاجُ ، وَهُوَ مُحَكِّيٌّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ الذِّمَاجَ إِذَا فَسَدَ . . فَسَدَ الْعَقْلُ .

وَأُجِيبَ : بِأَنَّ فَسَادَهُ بِفَسَادِهِ سَبَبٌ عَادِيٌّ ، أَجْرَى اللَّهِ الْعَادَةَ بِفَسَادِهِ ، وَلَيْسَ هُوَ فِيهِ .

وَالْمَعْقُولُ أَيْضاً الْعَقْلُ ، وَهُوَ أَحَدُ الْمَصَادِرِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى مَفْعُولٍ .
قَالَ فِي « الثَّحْفَةِ » : (وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّهُ مُنْبَعُهُ) . وَعَكْسَ الشُّبُوطِيِّ .

وَالْمَرَادُ مِنْ زَوَالِ الْعَقْلِ هُنَا : مَا يَشْمَلُ الْإِغْمَاءَ - وَلَوْ قَلِيلاً - وَالشُّكْرَ .
فَائِدَةٌ : قَالَ الْغَزَالِيُّ : (الْجُنُونُ يُزِيلُ الْعَقْلَ ، وَالْإِغْمَاءُ يَغْمِرُهُ ، وَالنَّوْمُ يَسْتُرُهُ) .

وَلَمَّا تَكَلَّمَ عَلَى مَا يُبْطِلُ الْوُضُوءَ . . بَيَّنَّ مَا يَحْرُمُ ^(٢) بِيْطْلَانِهِ ، فَقَالَ :

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ) ؛ مِنْهُ : أَنَّهُ الْعِلْمُ بِالضَّرُورِيَّاتِ ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهَا . . فَلَيْسَ بِعَاقِلٍ ، أَوْ الْعِلْمُ الْمُسْتَفَادَ مِنَ التَّجَارِبِ فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ فِيهِ كَمَا فِي « الْأَحْيَاءِ » ، وَقِيلَ : غَيْرُ ذَلِكَ . اهـ مؤلَّفُهُ .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : مَطْلَبٌ : فِيمَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحَدِّثِ بِالْأَصْغَرِ .

وَإِذَا بَطَلَ الْوُضُوءُ . . حَرَّمَ مَسُّ الْمُصْحَفِ ، وَالصَّلَاةُ وَالطَّوَافُ .

[ما يحرم بالحدث]

(وَإِذَا بَطَلَ الْوُضُوءُ) أي : أنتهى بواحد مما ذكر . . (حَرَّمَ :

١- مَسُّ الْمُصْحَفِ) وتوابعه ، كجلده وكيسه وصندوقه وكرسيه - وهو فيها - وكذا حمله كما مر في الجنبه ،

(٢- وَالصَّلَاةُ ، ٣- وَالطَّوَافُ) فرضاً ونفلاً .

[باب التيمم]

وَأَمَّا الطَّهَارَةُ الرَّابِعَةُ وَهِيَ التَّيْمُّمُ^(١) . . فَيَتَيَمَّمُ مُحْدِثٌ وَمَأْمُورٌ بِنُغْسِلِ فَرَضٍ أَوْ سَنَّةٍ لِلْعَجْزِ عَنِ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ حِسّاً وَهُوَ ظَاهِرٌ ، أَوْ شُرْعاً ؛ كَبَرْدٍ^(٢) وخوف ، وعدم قدرة على ثمنه ، أو احتياج إليه أو إلى ثمنه .

وَإِذَا فَقَدَهُ حِسّاً : فَإِنْ تَيَقَّنَ فَقْدَهُ . . تَيَمَّمْ بِلَا طَلَبٍ ، وَإِنْ جَوَّزَهُ بَطْنٌ أَوْ شَكٌّ أَوْ وَهْمٌ . . وَجِبَ طَلَبُهُ مِنْ حَدِّ غَوِّ^(٣) لِكُلِّ تَيَمُّمٍ فِي الْوَقْتِ مِنْ رَحْلِهِ وَرُفْقَتِهِ .
ثُمَّ نَظَرَ حَوَالِيهِ إِنْ كَانَ بِمُسْتَوٍ . . قَدَرَهُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ ، فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ سَاتِرٌ . . وَجِبَ التَّرَدُّدُ فِي ذَلِكَ إِنْ أَمِنَ نَفْساً ، وَمَالاً ، وَاخْتِصَاصاً ، وَأَنْقِطَاعَ رُفْقَةٍ ، وَخُرُوجَ وَقْتِ صَلَاةٍ مُسَافِرٍ^(٤) .

(١) فِي هَامِشٍ (ب) : بَابُ التَّيْمُّمِ .

(٢) فِي هَامِشٍ (أ) : (قَوْلُهُ : كَبَرْدٍ) ؛ أَيِ : شَدِيدٍ يُخْشَى مِنْهُ مُحْذُورُ تَيَمُّمٍ .

(٣) وَيُقَدَّرُ بِنَحْوِ : (١٤٥) مِثْرًا .

(٤) فِي هَامِشٍ (ب) : (قَوْلُهُ : الْمُسَافِرُ) ؛ فَالْمُسَافِرُ : إِنْ كَانَ هُوَ فِي مَحَلٍّ يَغْلِبُ فَقْدُ الْمَاءِ [فِيهِ] . . تَيَمَّمْ ، مُسَافِراً كَانَ أَوْ غَيْرَ مُسَافِرٍ ، وَالْمَقِيمُ كَذَلِكَ إِنْ كَانَ هُوَ حَالُهُ يَغْلِبُ فِيهِ وَجُودُ الْمَاءِ .

.....

أَمَّا الْمَقِيمُ . . فَيَطْلُبُهُ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَوْ لَمْ يَأْمَنْ . . تَيَمَّمَ .
وإن^(١) عَلِمَهُ يَقِيناً فِي حَدِّ قُرْبٍ^(٢) . . وَجَبَ طَلْبُهُ إِنْ أَمِنَ غَيْرَ اخْتِصَاصٍ
وَمَا لِي يَجِبُ بِذَلِكَ لِثَمَنِ مَاءِ طَهَارَتِهِ ، فَإِنْ كَانَ فَوْقَ ذَلِكَ . . تَيَمَّمَ .
وَالْأَفْضَلُ تَأْخِيرُ صَلَاةٍ^(٣) إِنْ تَحَقَّقَ وَجُودُ الْمَاءِ آخِرَ الْوَقْتِ .
وَإِذَا أَمْتَنَعَ اسْتِعْمَالُهُ فِي عَضْوٍ . . وَجَبَ التَّيَمُّمُ وَغَسَلَ الصَّحِيحُ ، وَمَسَحَ كُلُّ
سَاتِرٍ لَمْ يَجِبْ نَزْعُهُ بِالْمَاءِ وَقَدْ غَسَلَهُ إِنْ كَانَ مُخَدَّثاً ، وَلَا تَرْتِيبَ لِحُجُبٍ .
أَوْ فِي عُضْوَيْنِ . . وَجَبَ تَيَمُّمَانِ لِلْمَحْدَثِ .
وَمَنْ تَيَمَّمَ لِفَرْضٍ آخَرَ وَلَمْ يُحْدِثْ . . لَمْ يُعِدْ غَسَلاً وَلَا مَسْحاً^(٤) .
وَشُرُوطُ التَّيَمُّمِ^(٥) ثَمَانِيَةٌ .

- ١- كَوْنُهُ بِتَرَابٍ طَهُورٍ .
- ٢- وَأَنْ لَا يُخَالِطُهُ غَيْرُهُ .
- ٣- وَأَنْ يَقْصِدَهُ الْمَتَيَمِّمُ .

- (١) فِي هَامِشِ (ب) : أَيِ فِي حَقِّ الْمَسَافِرِ ، أَمَّا الْمَقِيمُ . . فَيَجِبُ التَّأْخِيرُ إِذَا عَلِمَ
وَجُودَهُ .
- (٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : وَإِنْ عَلِمَ الْمَاءَ فِي حَدِّ الْقُرْبِ - وَهُوَ مَا زَادَ عَلَى حَدِّ الْغَوِثِ وَلَوْ
قَلِيلاً - فَلَا يَجِبُ طَلْبُهُ مِنْ أَوَّلِهِ وَلَا مِنْ آخِرِهِ إِلَّا مَعَ الْيَقِينِ .
- (٣) فِي هَامِشِ (أ) : (قَوْلُهُ : وَالْأَفْضَلُ تَأْخِيرُ صَلَاةٍ) ؛ أَيِ : فِي حَقِّ الْمَسَافِرِ ، أَمَّا
الْمَقِيمُ . . فَيَجِبُ تَأْخِيرُهَا إِلَى الْمَاءِ . تَقْرِيرٌ .
- (٤) فِي هَامِشِ (أ) : أَيِ بَلْ يُعِيدُ التَّيَمُّمَ ؛ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ يَتَيَمَّمُ لِكُلِّ فَرْضٍ .
- (٥) فِي هَامِشِ (ب) : بَابُ شُرُوطِ التَّيَمُّمِ .

٤- وَأَنْ يَمْسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ^(١) بِضَرْبَتَيْنِ .

٥- وَأَنْ يُزِيلَ النَّجَاسَةَ أَوَّلًا ، فَإِنْ تَعَذَّرَتْ إِزَالَتُهَا . صَحَّ تَيْمُمُهُ عِنْدَ (حَج) ، وَيُصَلِّي صَلَاةَ فَاقِدِ الطَّهَّورِينَ عِنْدَ (م ر) ، وَتَجِبُ الْإِعَادَةُ^(٢) عِنْدَهُمَا .

٦- وَأَنْ يَجْتَهِدَ لِكُلِّ وَقْتٍ قَبْلَهُ فِي الْقِبْلَةِ عِنْدَ (حَج) .

٧- وَأَنْ يَقَعَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ .

٨- وَأَنْ يَتَيَمَّمَ لِكُلِّ فَرَضٍ عَيْنِي .

(١) أَي : إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ ، حَمَلًا لِلْمَطْلَقِ - فِي بَيَانِ حُكْمِ التَّيْمُمِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ - عَلَى الْمَقْيَدِ فِي قَوْلِهِ : ﴿وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة : ٦] حَالِ بَيَانِ فَرَائِضِ الْوُضُوءِ .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : فَائِدَةٌ : تَلَزُمُ الْإِعَادَةُ فِي التَّيْمُمِ بِخَمْسَةِ :

١- الْعَاصِي فِي سَفَرِهِ .

٢- وَمَنْ عَلَى بَدَنِهِ نَجَاسَةٌ لَا يُعْفَى عَنْهَا .

٣- وَصَاحِبُ الْجَبِيرَةِ إِنْ كَانَتْ فِي أَعْضَاءِ التَّيْمُمِ .

٤- أَوْ أَخَذَهُ مِنَ الصَّحِيحِ زَائِدًا عَلَى قَدْرِ الْأَسْتِمْسَاكِ أَوْ قَدَرِهِ وَوُضِعَتْ عَلَى غَيْرِ طَهْرٍ .

٥- وَفِي التَّيْمُمِ لِلْبَرْدِ ، وَفِي مَنْ تَيَمَّمَ بِمَحَلٍّ يَغْلُبُ فِيهِ وَجُودُ الْمَاءِ .

وَقَدْ نَظَّمَ أَحَدُهُمُ الْأَحْوَالَ الَّتِي تُعَادُ الصَّلَاةُ فِيهَا وَالَّتِي لَا تُعَادُ ، فَقَالَ مِنَ الرَّجَزِ :

وَلَا تُعَذَّرُ وَالسُّرُّ قَذَرُ الْعِلَّةِ أَوْ قَذَرُ الْأَسْتِمْسَاكِ فِي الطَّهَارَةِ
وَإِنْ يَزِدْ عَنْ قَدْرِهَا فَأَعَدَّ وَمُطْلَقًا وَهُوَ بِوَجْهِهِ أَوْ يَدِ

.....

وأركانها^(١) خمسة :

١- نَقْلُ الثَّرَابِ وَلَوْ مِنْ عَضْوِهِ .

٢- فَنِيَّةُ اسْتِبَاحَةِ الصَّلَاةِ^(٢) أَوْ مَسِّ مَصْحَفٍ أَوْ التَّيْمُمِ لَذَلِكَ ، لَا رَفْعَ الْحَدَثِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ ، وَلَا نِيَّةَ فَرَضِ التَّيْمُمِ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ لَا فَرَضٌ أَصَالَةً .

فَإِنْ نَوَى : فَرَضًا . . فَلَهُ فَرَضٌ وَاحِدٌ وَمَا شَاءَ مِنَ التَّوَافِلِ ، وَحَمَلُ مَصْحَفٍ وَنَحْوُهُ ، أَوْ : الصَّلَاةَ أَوْ نَقْلَ الصَّلَاةِ . . فَمَا شَاءَ مِنَ التَّوَافِلِ وَمَسِّ الْمَصْحَفِ وَنَحْوِهِ - وَصَلَاةَ الْجَنَازَةِ فِي رَتْبَةِ النَّقْلِ - أَوْ مَسِّ الْمَصْحَفِ . . فَلَهُ مَا فِي رَتْبَتِهِ ، وَهُوَ : حَمَلُهُ ، وَسَجْدَةُ تِلَاوَةِ وَشَكْرِ ، وَمُكْتَبُ جُنُبٍ فِي مَسْجِدٍ ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ ، وَتَمَكِينُ الْحَلِيلِ فَقَطْ ، فَالرُّتَبُ ثَلَاثٌ ، الْأَعْلَى يَبِيحُ الْأَدْنَى وَلَا عَكْسَ .

وَلَا بُدَّ فِي النِّيَّةِ أَنْ تَكُونَ مَقْرُونَةً بِالنَّقْلِ ، وَمُسْتَدَامَةً إِلَى مَسْحِ جُزْءٍ مِنَ الْوَجْهِ ، وَلَا يَضُرُّ عِنْدَ (م ر) عَزُوبُهَا بَيْنَ النَّقْلِ وَالْمَسْحِ .

٣- فَمَسْحُ وَجْهِ طَوْلًا وَعَرْضًا ، حَتَّى الْمَسْتَرَسِلَ مِنْ لَحِيَّتِهِ لَا بَاطِنَ شَعْرٍ .

٤- فَمَسْحُ يَدَيْهِ مَعَ مَرَفَقَيْهِ .

٥- فَالترتيب^(٣) .

(١) فِي هَامِشٍ (ب) : بَابُ أَرْكَانِ التَّيْمُمِ .

(٢) فِي هَامِشٍ (أ) : وَالطَّوَافُ كَصَلَاةٍ فَرَضًا وَنَفْلًا فِي الرُّتَبِ ؛ فَرَضُ الطَّوَافِ مِثْلُ فَرَضِ الصَّلَاةِ ، وَنَفْلُ الطَّوَافِ مِثْلُ نَفْلِ الصَّلَاةِ اهـ .

(٣) أَي : كَمَا سَلَفَ فِي الْوَضُوءِ .

.....
وَسُنَّهٗ^(١) :

- ١- تسمية كالوضوء .
- ٢- وتقديمُ يميني ، وأعلى وجهه .
- ٣- وتخفيفُ غبارٍ .
- ٤- وتفريقُ أصابعٍ .
- ٥- ونزعُ خاتمٍ في الأولى ، ويجبُ في الثانية .
ويُبطِلُه^(٢) :

- ١- حَدَثٌ .
- ٢- وَرْدَةٌ^(٣) .
- ٣- وتوَهُّمُ ماءٍ قَبْلَ الصَّلَاةِ بلا مانع .
- ٤- ووجودُه فيها^(٤) ، بلا مانعٍ إِنْ وَجَبَتْ الإِعَادَةُ .
و[التيممُ] يخالفُ الوضوءَ :
- ١- أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ حَدَثًا^(٥) .
- ٢- وَلَا يَجِبُ فِيهِ إِصْبَالُ التُّرَابِ إِلَى مَنَابِتِ الشَّعْرِ .

-
- (١) في هامش (ب) : بابُ سُنَنِ التَّيْمُمِ .
 - (٢) في هامش (ب) : مطلبٌ فيما يُبطلُ التَّيْمُمَ .
 - (٣) لأنَّ التَّيْمُمَ طَهَارَةٌ بَدَلٍ ضَعِيفَةٌ .
 - (٤) لقاعدةٍ : (إِذَا حَضَرَ الْمَاءَ بَطَلَ التَّيْمُمُ) و : (النَّادِرُ لَا حُكْمَ لَهُ) .
 - (٥) في هامش (أ) و (ب) : هُوَ الْأَمْرُ الْإِعتِبَارِيُّ ، أَمَّا الْحَدُثُ بِمعْنَى الْمَنعِ ..
فيرفعُه . اهـ-تقريراً .

.....
٣- ولا يُؤَدَّى بِهِ فَرَضًا عَيْنٍ .

٤- ولا يُصَلِّي بِهِ فَرَضَ عَيْنٍ إِذَا تَيَمَّمَ لغيرِهِ .

وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تَرَابًا . . صَلَّى الْفَرَضَ وَأَعَادَ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ أَوْ التُّرَابَ فِي مَحَلٍّ^(١) يَسْقُطُ بِهِ الْفَرَضُ .

وهذا آخر ما أتى به المتن والشرح من الكلام على الطهارة .

وقد شرع المتن في أحكام الصلاة مقدماً لشروطها^(٢) ؛ لأنها مقدمة طبعاً فتقدم وضعاً .

[شروط الصلاة]

والشروط : جمع شرط ، وهو لغة : العلامة ، وشرعاً : ما يلزم من عدمه لعدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته .

وأعلم : أن للصلاة شروط وجوب ، وهي :

١- الإسلام .

٢- والتكليف .

٣- وعدم حيض ونحوه .

فلا تجب على كافر ؛ أي : لا يطالب بفعلها في الدنيا وإن عوقب على تركها في الآخرة ، ولا على حائض ونحوها ، ولا على مجنون وصبي^(٣) ،

(١) في هامش (ب) : أي : فإن كان بمحل يغلب فيه وجود الماء .

(٢) في هامش (ب) : باب شروط الصلاة .

(٣) لحديث عائشة الصديقة : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ =

لكن يجب على وليه الأمر بها كغيرها من واجبات الشرع الظاهرة^(١) ، وينهاه عن منهياتِه لسبب مع التهديد ، ويضربه على ذلك لعشر^(٢) .

وشروط صحته ، وهي ستة : بالاكْتفاء عن الإسلام والتَّمييز بطهارة الحديث ؛ لأن شرطها النيَّة ، وهي شرطها الإسلام والتَّمييز في كل عبادة .
وقد أشار إلى الأول منها - وهو طهارة الحديثين - بقوله :

= الصَّغِيرَ حَتَّى يَكْبُرَ ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَغْفَلَ أَوْ يُفِنِّقَ » رواه أحمد في « المسند » (١٠٠ / ٦) ، وأبو داود (٤٣٩٨) في الحدود ، والنسائي (٣٤٣٢) ، وابن ماجه (٢٠٤١) في الطلاق ، واللفظ له بإسناد حسن ، وابن حبان في « الإحسان » (١٤٢) ، والحاكم (٥٩ / ٢) وصحَّاه .

وفي الباب أيضاً عن علي رضي الله عنه أخرجه أبو داود (٤٤٠٣) ، والترمذي (١٤٢٣) في الحدود ، وقال : حديث علي حديث حسن غريب ، وابن حبان (١٤٣) وصحَّحه .

(١) في هامش (ب) : (قوله : واجبات الشرع الظاهرة) ؛ خرج بالظاهرة الخفية ، فإذا فعل مبطلاتها وهو عامي . . لم تبطل صلاته ؛ لأنه لم يجب عليه تعلمها ، بخلاف الظاهرة إن ميَّز حتى لا احتراز عن النجاسة .

(٢) لما أخرج عن سبرة بن معبد الجهني رضي الله عنه أبو داود (٤٩٤) ، والترمذي (٤٠٧) في الصلاة بإسناد حسن صحيح ، ولفظه : « مُرُوا الصَّبِيَّ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ ، وَإِذَا بَلَغَ عَشْرَ سِنِينَ . . فَأَضْرِبُوهُ عَلَيْهَا » ، وفي الباب :

عن ابن عمرو رضي الله عنهما عند أبي داود (٤٩٥) ، بلفظ : « مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ وَأَضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ سِنِينَ ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ » .

وعن معاذ الجهني رضي الله عنه رواه أبو داود (٤٩٧) ، بلفظ : « إِذَا عَرَفَ يَمِينَهُ مِنْ شِمَالِهِ . . فَمُرُوهُ بِالصَّلَاةِ » وفيه من لا يُعرف .

ثُمَّ بَعْدَ أَنْ يَتَطَهَّرَ يَسْتُرُ الرَّجُلُ عَوْرَتَهُ مِنَ الشَّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ ، وَالْمَرْأَةُ
الْحُرَّةُ تَسْتُرُ جَمِيعَ بَدَنِهَا ،

(ثُمَّ بَعْدَ أَنْ يَتَطَهَّرَ) أي : عن الحدثين : الأصغرِ والأكبرِ . قَالَ فِي
« التُّحْفَةِ » : (فَإِنْ نَسِيَ وَصَلَّى .. أُثِيبَ عَلَى قَصْدِهِ لَا عَلَى فِعْلِهِ ، إِلَّا
مَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى طَهْرِ ؛ كَالذَّكْرِ ، وَكَذَا الْقِرَاءَةُ إِلَّا مِنْ نَحْوِ جُنُبٍ عَلَى
الْأَوْجِهِ) . أَنْتَهَى . وَيَجْرِي هَذَا فِي نِسْيَانِ النَّجَاسَةِ كَمَا فِي « النَّهْيَةِ » .

وَأَشَارَ إِلَى الشَّرْطِ الثَّانِي - وَهُوَ : سِتْرُ الْعَوْرَةِ - بِقَوْلِهِ :
(يَسْتُرُ الرَّجُلُ) عِنْدَ الْقُدْرَةِ - وَلَوْ صَبِيًّا ، وَخَالِيًّا أَوْ فِي ظُلْمَةٍ - (عَوْرَتَهُ)
وَهِيَ لَفَةٌ : النِّقْصُ .

وَشَرَعًا : فِي الْخُلُوعِ : السَّوَاتِينِ ^(١) .

وَبِالنِّسْبَةِ لِلنِّسَاءِ الْأَجَانِبِ : جَمِيعُ بَدَنِهِ ^(٢) .

وَفِي الصَّلَاةِ - وَهُوَ الْمَرَادُ هُنَا - وَمِثْلُهَا عِنْدَ الرِّجَالِ وَمَحَارِمِهِ مِنَ النِّسَاءِ :
(مِنَ الشَّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ) بِإِخْرَاجِ الْغَايَةِ فِيهِمَا ؛ أَيِ : مَا بَيْنَهُمَا ، أَمَّا هُمَا ..
فَلَيْسَا عَوْرَةً ، لَكِنْ يَجِبُ سِتْرُ بَعْضِهِمَا لِيَتَحَقَّقَ بِهِ سِتْرُ الْعَوْرَةِ ، مِنْ بَابِ :
(مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ .. فَهُوَ وَاجِبٌ) .

(وَالْمَرْأَةُ الْحُرَّةُ) - وَلَوْ صَغِيرَةً ، وَخَالِيَةً ، أَوْ فِي ظُلْمَةٍ - (تَسْتُرُ) عِنْدَ
الْقُدْرَةِ (جَمِيعَ بَدَنِهَا) بِحَضْرَةِ الرِّجَالِ الْأَجَانِبِ ، حَتَّى يَحْرُمَ عَلَيْهِمْ نَظَرُ الْمُبَانِ
مِنْهَا ؛ كَظْفَرِهَا .

وَتَسْتُرُ فِي الْخُلُوعِ وَعِنْدَ الرِّجَالِ الْمَحَارِمِ وَالنِّسَاءِ مَا بَيْنَ الشَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ .

(١) أَيِ : يَسْتُرُ السَّوَاتِينَ .

(٢) أَيِ : إِذَا خَشِيَ فَنَتْنَهُنَّ ، أَوْ كَانَ مُفْرَدًا .

وتستتر في الصلاة جميعَ بدنِها حتَّى قدَمَيها ، ولو في سجودِها . فينبغي التَّنبيهُ لذلك .

(إِلَّا الْوَجْهَ وَالْكَفَيْنِ) ظَهراً وبطناً إلى الكوعين^(١) .

قال العلامةُ الجَرَهَزيُّ : (اختلفَ في الكوعين ، فأدخلهما بعضُهم في ما يجبُ سترُهُ ؛ أي : وهو ظاهرُ قولِهِم : إلى الكوعين ؛ لأنَّ ما بعدَ (إلى) لا يدخلُ فيما قبلُها غالباً ، عكسُ (حتَّى) .

أمَّا الأُمَّةُ ولو مبعُضَةٌ ومكاتبَةٌ . فعورتُها في الصلاةِ كالرَّجُلِ ، وكذا في خلوتِها وعندَ محارِمِها والنِّساءِ .

وعورتُها عندَ الرِّجالِ الأَجانِبِ جميعُ بدنِها .

والواجبُ : السَّترُ مِنَ الأَعلى والجوانِبِ ، لا مِنَ الأسفلِ ، عكسُ الخُفِّ ، فلو صلَّى على دَكَّةٍ^(٢) - مثلاً فيها ثقبٌ - في قميصٍ واسعٍ الدَّبيلِ ، ورأى ألواقِفُ تحتَهُ عورتَهُ ، أو رُويَتْ في سجودِهِ لارتفاعِ ذيلِهِ على قدَمِيهِ . لَمْ تبطلْ صلاتُهُ .

ولو كانتْ عورتُهُ بحيثُ تُرى مِنْ طَوَقِهِ^(٣) في ركوعٍ أو غيرِهِ . لَمْ تصحَّ صلاتُهُ ، إِلَّا إِنْ شَدَّ وَسَطَهُ أو سَدَّ^(٤) طَوَقَهُ ولو بلحيَّتِهِ .

(١) الكوعُ : طرفُ زِنْدٍ أليدٍ ممَّا يلي الإبهامَ ، يُجمَعُ على أكواعٍ .

(٢) الدَّكَّةُ : بناءٌ مرتفعٌ يَسَطُّحُ أعلاه للجلوسِ عليه ، وهو المَسْطَبَةُ ، معرَّبٌ . و : مقعدٌ مستطيلٌ مِنْ خَشَبٍ غالباً يُجْلَسُ عليه . و : ما أَسْتَوَى مِنَ الرَّمْلِ ، يُجمَعُ على دِكاكٍ .

(٣) الطَّوْقُ : فتحةُ القميصِ مِنَ الأَعلى مِنْ جِهَةِ الصَّدْرِ ، وكلُّ ما أَسْتَدَارَ حَوْلَ شيءٍ .

(٤) في الأصلِ : شَدَّ .

وله سترٌ بعض عورته بيده أو يد غيره من غير مسٍّ أو لمسٍ ناقضٍ ، بل يجب ذلك إن لم يجد ما يستره به ، ويسقط عنه وضعها في السجود ؛ للاتفاق على ستر العورة عند الشيخين كما قاله الخطيب^(١) [١٨٦/١] .

وقال (م ر) : (يجب وضعها في السجود) .

وقال (حج) : (يتخير ؛ لتعارض الواجبين) .

فإن عجز المصلي عن السترة ، أو وجدها متنجسة وعجز عن تطهيرها ، أو حبس على نجاسة واحتاج إلى فرش السترة عليها . . صلى عارياً^(٢) وأتم الأركان ، ولا إعادة ، ولو وجد بعض السترة . . بدأ بالسواتين .

قال في « فتح المعين »^(٣) [٤٨/ص] : (يُسنُّ للمصلي - أي : الذكر - أن يلبس أحسن ثيابه ويرتدي ، ويتعمم ، ويتقمص ، ويتطيلس ، ولو كان عنده ثوبان فقط . . لبس أحدهما وأرتدى بالآخر إن كان ثم سترة ، وإلا . . جعله مصلياً كما أفتى شيخنا به) . انتهى .

وفي « الأسنى »^(٤) [١٧٩/١] : (والثوب الواحد يترز به ويجعل شيئاً منه

(١) أي : في كتابه « مغني المحتاج » .

(٢) في هامش الأصل : (قوله : صلى عارياً) ؛ لأن ترك السترة أخف من التلبس بالنجاسة لغلظها ، لكن هذا يخالف ما في النجاسة من الخلاف القوي لمالك وغيره : أنها لا تبطل بها الصلاة . ولم يوجد في ترك السترة خلاف يعتد به ، فكان القياس العكس ، اهـ مؤلفه .

(٣) مؤلفه العلامة زين الدين بن عبد العزيز الملباري .

(٤) أي : « أسنى المطالب في شرح روض الطالب » لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري .

بِثِّيَابٍ طَاهِرَةٍ ، وَيَقْصِدُ إِلَى مَكَانٍ طَاهِرٍ ،

على عاتقهِ ، وَيُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ قَمِيصٌ سَابِغٌ وَخِمَارٌ وَجِلْبَابٌ كَثِيفٌ فَوْقَ ثِيَابِهَا ؛
لِيَتَجَافَى عَنْهَا وَلَا يَبِينُ^(١) حُجْمُ أَعْضَائِهَا) . إِنْتَهَى .

وَيَجُوزُ كَشْفُ السَّوَاتِينِ فِي الْخُلُوعِ - وَلَوْ فِي الْمَسْجِدِ - لِأَذْنَى غَرَضٍ ؛
كَغَسْلِ وَتَبَرُّدٍ ، وَصِيَانَةِ ثَوْبٍ مِنْ دَنَسٍ وَغُبَارٍ .
وَأَشَارَ إِلَى الشَّرْطِ الثَّلَاثِ بِقَوْلِهِ :

(بِثِّيَابٍ) أَيِ : وَيَكُونُ السَّتْرُ بِثِّيَابٍ أَيِ : سُتْرَةٍ (طَاهِرَةٍ) مِنَ النَّجَاسَةِ غَيْرِ
الْمَعْفُوءِ عَنْهَا ، أَيِ : مَعَ طَهَارَةِ الْبَدَنِ وَالْمَكَانِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ .

فَلَا تَصَحُّ الصَّلَاةُ فِي الثِّيَابِ الْمَتَنَجِّسَةِ بِمَا لَا يُعْفَى عَنْهُ ، بَلْ يُصَلِّي عَارِيًا مَعَ
وُجُودِهَا ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُمَكِّنَ تَطْهِيرَهَا ، فَيَجِبُ ، وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ ،
وَلَا يُصَلِّي فِيهِ ، بِخِلَافِ الْحَرِيرِ يُصَلِّي فِيهِ إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ .

وَالْوَاجِبُ فِي السَّاتِرِ : كَوْنُهُ جِزْمًا يَمْنَعُ إِدْرَاكَ لَوْنِ الْبَشَرَةِ فِي مَجْلِسِ
التَّخَاطُبِ ، وَلَوْ حَشِيشًا وَطِينًا ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ السَّتْرُ بِذَلِكَ عِنْدَ فَقْدِ الثِّيَابِ .

أَمَّا مَا لَا جِزْمَ لَهُ ؛ كَبَعْضِ الْأَصْبَاحِ ، وَالَّذِي لَا يَمْنَعُ لَوْنَ الْبَشَرَةِ ؛ كَزَجَاجِ
وَمَاءٍ صَافٍ وَمَهْلَهْلِ . . فَلَا تَصَحُّ الصَّلَاةُ فِيهِ .

(وَيَقْصِدُ إِلَى مَكَانٍ طَاهِرٍ) وَلَوْ بِالْاجْتِهَادِ^(٢) ، فَلَا بُدَّ مِنَ الطَّهَارَةِ بَدَنًا وَثَوْبًا وَمَكَانًا .

(١) فِي هَامِشِ (أ) وَ (ب) : أَيِ : لِأَنَّ مَا يَبِينُ مِنْ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ فِي الْمَرْأَةِ ، وَخِلَافُ
الْأَوَّلَى فِي الرَّجُلِ . أَنْتَهَى . وَفِي الشُّخْخِ : يَتَبَيَّنُ ، وَالْمُثْبِتُ مِنَ « الْأَسْنَى » .

(٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ وَ (أ) : (قَوْلُهُ : وَلَوْ بِالْاجْتِهَادِ) ؛ أَيِ عِنْدَ الْأَشْتِبَاهِ .

وَفِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : وَلَوْ بِالْاجْتِهَادِ) ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ تَيَقُّنٍ أَوْ ظَنٍّ طَهَارَةِ
بَدَنِهِ وَثَوْبِهِ وَمَلَاقِيهِ : إِذَا بِالْأَصْلِ عِنْدَ عَدَمِ الْأَشْتِبَاهِ وَإِنْ لَمْ يَظُنَّ طَهَارَتَهُ ، أَوْ بِالظَّنِّ
عِنْدَ الْأَشْتِبَاهِ ، فَلَوْ صَلَّى عَلَى حَنْبَلٍ أَشْتَبَهَتْ فِيهِ النَّجَاسَةُ . . لَمْ تَصَحَّ صَلَاتُهُ فِيهِ =

ولو تنجس بعض شيء من هذه الثلاثة وجعله . . . وجب غسل جميعه^(١) .
ولا تصح صلاة من يلاقي بعض بدنه أو ثوبه نجاسة ، وإن لم يتحرك
بحركته ، ولا قابض أو شاذ^(٢) طرّف ما اتصل بنجس إن أنجز بجره .
وعفي عن محل أستجماره بشرطه في حق نفسه ، وإن عرق ، ما لم يجاوز
صفحته أو حشفته .

ولو مس رأس^(٣) الذكر موضعاً مبتلاً من بدنه . . . لم يتجسسه ، ونظر فيه في
« الثحفة » ، وأعمد (م ر) الكفو عما يجاوز الحشفة إلى الثوب الملاقي

= للاشتباه . وكون الأصل طهارته إنما هو في غير المشتبه ، أمّا هو فقد أعرضوا عن
أصل طهارته وسموه مجتنباً كالنجس ، فلا بد للمصلي عند الاشتباه من ظن طهارة
ثوبه وملاقيه ، فلو لاقى ما لم يظن طهارته عند الاشتباه . . . بطلت صلاته ؛ لأن
ما لاقاه مما يجب اجتنابه في الصلاة ، وهذه المسألة قل من يفهمها . اهـ مؤلفه .
والحنبل : البساط .

(١) في هامش الأصل و (أ) و (ب) : (قوله : ولو تنجس بعض شيء من هذه الثلاثة)
إلى قوله : (وجب غسل جميعه) ؛ محله في المكان حيث كان ضيقاً ، وهو
ما لا يزيد على موضع المصلي كما قاله الجمل على « النهاية » ، فإن كان واسعاً
- وهو ما يزيد على موضع المصلي - فلا يجب غسله لكن يخلو منه قدر النجاسة ،
فلا يقربه في الصلاة اهـ . تقرير مؤلفه .

(٢) في هامش الأصل و (أ) و (ب) : (قوله : ولا قابض أو شاذ . . إلخ) وحاصله :
أنه إن وضع نحو الحبل الحامل له أو القابض له على نجس . . ضرراً مطلقاً ، أو على
طاهر متصل بنجس بلا شذ . . لم يضر مطلقاً ، أو مع الشذ . . لم يضر إن لم يتجر
بجره . . وإلا ضرر . اهـ بالمعنى كردي .

(٣) في هامش الأصل و (أ) : (قوله : رأس الذكر) أي ذكر المستجير بشرطه اهـ .

لها^(١) ، أمّا بالنسبة لغيره . . فيضّر .

فلو قبضَ مستجمِرٌ في بدنٍ مصلٍّ أو ثوبٍ . . بطلت صلاته ، ومثله مَنْ به نجاسةٌ ولو معفوًّا عنها^(٢) ؛ كالصَّبِيِّ الَّذِي بِهِ نَجَاسَةٌ وَلَوْ الَّتِي فِي مَحَلِّ الْأَسْتِنْجَاءِ ، فَمَتَى قَبِضَ بِهِ الْمَصْلِيُّ أَوْ قَبِضَ الصَّبِيُّ بِهِ . . بطلت في الأصحَّ^(٣) .

[المغفوات]

ويُعْفَى أيضاً - في ثوبٍ وبدنٍ - عن ما عَسَرَ الاحترازُ عنه غالباً ، مِنْ طِينِ شَارِعٍ مُتَنَجِّسٍ يَقِيناً ، ولو بمغلَظٍ ، وَلَمْ تَبَقْ عَيْنُ النَّجَاسَةِ مُتَمَيِّزَةً فِيهِ^(٤) ومثله كُلُّ^(٥) محلٍّ مَرُورٍ .

ويَخْتَلَفُ الْمَعْفُو عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ وَقْتاً وَمَحَلًّا مِنْ ثَوْبٍ وَبَدَنِ - قَالَ الْمَدَابِغِيُّ^(٦) : (وَمِثْلُ طِينِ الشَّارِعِ مَآوُهُ الْمَتَنَجِّسُ) - وعن دِمٍ نَحْوِ : بَرَاغِيثٍ

(١) في هامش الأصل : (قوله : الملاقى لها) أي في المستنجي بشرطه .

(٢) في هامش الأصل و(أ) : أي في حقِّ نَفْسِهِ فَقَطْ كَالْمُسْتَجِمِرِ ، بخلافِ نَحْوِ قَلِيلِ الدِّمِ فَيُعْفَى عَنْهُ مَطْلَقاً . اهـ مؤلّفه .

(٣) في هامش النسخ : (قوله : في الأصحَّ) ومقابله : لا يضرُّ ملاقاتُ الملاقى ، بل يضرُّ ملاقاتُ عينِ النجاسة . تقريرُ اهـ مؤلّفه .

(٤) في هامش الأصل و(أ) : أي وكذا إن بقيت متميزة إذا عمّت الطريق كما قاله الزركشي وأعمده أكثر المتأخرين لكن خالف (حج) . اهـ مؤلّفه .

(٥) في (أ) زيادة : المتنجس قبل : كُلٌّ .

(٦) ألمدابعي : هو الحسن بن علي بن أحمد ، المنظاوي ، الشافعي ، الأزهرى ، فاضل من أهل (مصر) ، له مؤلفات ، منها : « إتحاف فضلاء الأمة المحمدية ببيان

وَدَمَامِيلَ ، وَفَضْدٍ وَحِجَامَةٍ بِمَحَلِّهَا ، وَقِيحٌ^(١) ، وَوَنِيمٌ ذُبَابٍ ، وَدَمٌ
أَسْتَحَاضَةٍ ، وَسَلْسٌ بَوْلٌ ، وَمَاءٌ قُرُوحٌ ، وَنَفَطَاتٌ مُتَغَيِّرُ الرِّيحِ أَوْ اللَّوْنِ ، وَإِنْ
كَثُرَ وَانْتَشَرَ بِرَطُوبَةٍ^(٢) بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ^(٣) :

١- أَنْ لَا يَحْصُلَ بِفِعْلِهِ .

٢- وَأَنْ لَا يَنْتَقِلَ^(٤) عَنْ مَوْضِعِهِ الَّذِي أَسْتَقَرَّ فِيهِ عِنْدَ الْخُرُوجِ .

٣- وَأَنْ لَا يُخَالِطَهُ أَجْنَبِيٌّ .

لَكِنَّ هَذَا الْأَخِيرَ شَرْطٌ لِلْعَفْوِ عَنِ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ^(٥) ، وَالْأَوَّلَانِ شَرْطَانِ
لِلْعَفْوِ عَنِ الْكَثِيرِ لَا الْقَلِيلِ .

وَلَا يَضُرُّ اخْتِلَاطُهُ بِمَا يَحْتَاجُ إِلَى مِمَاسَّتِهِ ؛ كَمَاءِ طُهْرِ ، وَشُرْبٍ ،
وَتَنْشِيفٍ ، وَبُصَاقٍ فِي ثَوْبِهِ ، وَمَاءِ غَسَلٍ - تَنْظِيفٍ أَوْ تَبَرُّدٍ - وَمِمَاسٍّ آلَةٍ نَحْوِ

= جَمَعَ الْقُرَاءَاتِ السَّبْعَ مِنْ طَرِيقِ التَّيْسِيرِ وَالشَّاطِيبَةِ ، وَ« كِفَايَةُ اللَّيْبِ عَلَى شَرْحِ
الْخَطِيبِ » ، وَ« حَاشِيَةٌ عَلَى الْفَتْحِ الْمُبِينِ شَرْحِ الْأَرْبَعِينَ » وَ« مَوْلَدٌ » ، تَوْفَى سَنَةً :
(١١٧٠ هـ) .

(١) فِي الْأَصْلِ : حِجَامَةٌ وَقِيحٌ بِمَحَلِّهَا .

(٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ وَ(أ) : (قَوْلُهُ : بِرَطُوبَةٍ) أَيِ : غَيْرِ أَجْنَبِيٍّ ، أَمَّا الْأَجْنَبِيُّ . .
فِيضَرُّ . تَقْرِيرٌ .

(٣) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ) أَيِ غَالِبًا ، وَإِلَّا . . فَقَدْ يُعْفَى عَنْهُ ، وَإِنْ
حَصَلَ بِفِعْلِهِ وَغَيْرَ ، كَالَّذِمِ الْأَبَاقِي عَلَى اللَّحْمِ ، فَيُعْفَى عَنْهُ وَإِنْ غَيَّرَ الْمَاءَ ، اهـ .

(٤) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ وَ(أ) : أَيِ بِأَجْنَبِيٍّ .

(٥) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ وَ(أ) : (قَوْلُهُ : شَرْطٌ لِلْعَفْوِ عَنِ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ) أَيِ : فَلَا يُعْفَى
عَنْ قَلِيلِ النَّجَاسَةِ وَلَا كَثِيرِهَا مَعَ الْإِخْلَاطِ بِأَجْنَبِيٍّ ، بِخِلَافِهَا مَعَ الْإِنْتِقَالِ وَمَعَ كَوْنِهَا
بِفِعْلِهِ ، فَيُعْفَى فِيهَا عَنِ الْقَلِيلِ دُونَ الْكَثِيرِ . اهـ .

حَجَمٍ مِنْ رِيْقٍ أَوْ دُهْنٍ ، وَبِلَالٍ شَعَرٍ رَأْسِهِ عِنْدَ إِرَادَةِ حَلْقِهِ إِذَا تَطَايَرَ عَلَى مَعْفُوِّ عَنْهُ
أَوْ اخْتَلَطَ بِدَمِ الْحَلْقِ ، إِلَّا الَّذِي طَرَأَ عَلَى الدَّمِ بَعْدَ تَمَامِ الْحَلْقِ لِتَرْفُهُ الْحِلَاقَةُ . .
فَلَا عَفْوَ عَنْهُ .

وكذا عَرَقُ^(١) وسائرُ ما يُحْتَاجُ إِلَيْهِ ، فَلَيْسَ بِأَجْنَبِيٍّ .

وَيُعْفَى عَنْ رَوْثٍ وَوَنِيمٍ ذُبَابٍ ، وَبَوْلٍ وَرَوْثٍ خُفَّاشٍ^(٢) فِي مَكَانٍ وَثُوبٍ
وَبَدَنِ وَإِنْ كَثُرَ ؛ لِعُسْرِ الْأَحْتِرَازِ عَنْ ذَلِكَ ، وَعَنْ ذَرْقٍ^(٣) طَيَّورٍ فِي الْفَرْشِ
وَالْأَرْضِ^(٤) ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَسْجِدًا بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ :

١- أَنْ يَشُقَّ الْأَحْتِرَازُ عَنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَعْمَ الْمَحَلُّ .

٢- وَأَنْ لَا يَتَعَمَّدَ الْمَشْيَ عَلَيْهِ .

٣- وَأَنْ لَا تَكُونَ رَطُوبَةً^(٥) مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ .

نَعَمْ . . إِنْ لَمْ يَجِدْ مَعْدِلًا عَنْهُ . . عُفِيَ عَنْهُ ، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ إِلَّا بَعْدَ اسْتِقْرَارِهِ
فِي الْمَحَلِّ الَّذِي هُوَ فِيهِ . . لَمْ يُكَلَّفْ تَحْرِيْرَ غَيْرِ ذَلِكَ الْمَحَلِّ^(٦) وَقَضِيَّتُهُ كَلَامٍ

(١) الْعَرَقُ : مَا رَشَحَ مِنْ مَسَامٍ الْجَسَدِ مِنْ غُدَّةٍ خَاصَّةٍ .

(٢) الْخُفَّاشُ : حَيَوَانٌ ثَدِييٌّ قَادِرٌ عَلَى الطَّيْرَانِ ، وَلَا يَطِيرُ إِلَّا فِي اللَّيْلِ ، صَغِيرُ الْعَيْنِ
ضَعِيفُ الْبَصَرِ ، يُبْصِرُ بِالْغَيْمِ دُونَ الصَّحْرِ ، وَهُوَ نَوَعَانٍ ، قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ .

(٣) ذَرْقُ الطَّائِرِ ذَرْقًا : كَالْتَّغَوُّطِ مِنَ الْإِنْسَانِ ، وَأَذْرَقَ لُغَةً فِيهِ .

(٤) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : أَيِ : وَالْمَاءِ كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الطَّهَارَةِ .

(٥) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ وَ(أ) : (قَوْلُهُ : وَأَنْ لَا تَكُونَ رَطُوبَةً . . . إلخ) : قَالَ الْجَمَلُ
عَلَى «الْثَّهْيَةِ» : إِنْ سَهَّلَ ، وَإِلَّا . . . عُفِيَ عَنْهُ مَعَهَا . وَقَالَ (حج) فِي حَاشِيَةِ
«الْإِيضَاحِ» : إِنْ تَعَمَّدَهُ . . لَمْ يُعْفَ عَنْهُ ، وَإِلَّا . . . عُفِيَ عَنِ الْقَلِيلِ وَلَوْ بِهِ
رَطُوبَةً أَهـ .

(٦) فِي هَامِشِ (أ) : وَلَوْ قَبْلَ الصَّلَاةِ .

.....

« المجموع » : العفو عنه أيضاً في الثوبِ والبدنِ .

وأفتى ابنُ زيادٍ بالعفو عن بعرِ الْفَأْرَةِ إِذَا عَمَّتِ الْبَلَوَى بِهِ ، كعمومها بذرقِ الطَّيْرِ .

وفي « الثَّحْفَةِ » و« النَّهْيَةِ » : (ولو شكَّ في شيءٍ أهو قليلٌ أم كثيرٌ . . فلهُ حُكْمُ الْقَلِيلِ) .

وفي « الثَّحْفَةِ » : ولو تفرَّقَ النَّجَسُ في محالٍّ ، ولو جُمِعَ لَكَثْرٍ . . كَانَ لَهُ حُكْمُ الْكَثِيرِ عِنْدَ الْمُتَوَلَّى^(١) ؛ أَي : مِنْ عَدَمِ الْعَفْوِ ، وَحُكْمُ الْقَلِيلِ عِنْدَ الْإِمَامِ^(٢) . انتهى .

ورَجَّحَ (م ر) الثَّانِي .

وعُفِيَ عَنْ قَلِيلِ دَمٍ أَجْنَبِيٍّ غَيْرِ مَغْلُظٍ ، وَفِيحٍ وَصَدِيدٍ مِنْهُ^(٣) ، وَعَنْ قَلِيلٍ مِنْهَا^(٤) حَصَلَ بِفَعْلِهِ ؛ كَدَمٍ دُمِّلَ عَصْرُهُ .

وَالْقَلِيلُ : هُوَ الَّذِي لَمْ يُنْسَبْ صَاحِبُهُ إِلَى سَقَطَةٍ أَوْ كَبَوَةٍ أَوْ قَلَةٍ تَحْفُظُ .

(١) الْمُتَوَلَّى : هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَأْمُونِ النَّيْسَابُورِيِّ ، أَبُو سَعِيدٍ ، فَقِيهٌ مُنَاطِرٌ أَصُولِيٌّ ، تَعَلَّمَ بِـ : (مَرَوْ) ، وَدَرَسَ بِالنِّظَامِيَّةِ ، لَهُ : « تَنْمِةُ الْإِبَانَةِ » ، وَ« الْفَرَائِضُ » ، وَ« أَصُولُ الدِّينِ » ، تُوَفِّيَ سَنَةً : (٤٧٨ هـ) .

(٢) أَي : إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ ، وَهُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجَوِينِيُّ ، أَبُو الْعَمَالِيِّ ، مُدَرِّسُ النِّظَامِيَّةِ ، صَاحِبُ التَّوَالِيفِ النَّافِعَةِ ، تُوَفِّيَ سَنَةً : (٤٧٨ هـ) ، وَهُوَ شَيْخُ الْغَزَالِيِّ وَإِلْكِيَا الْهَرَّاسِيِّ وَأَضْرَابِهِمَا .

(٣) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : أَيِ الْأَجْنَبِيِّ .

(٤) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ وَ(أ) : أَيِ مِنَ الدَّمِ وَالْفِيحِ وَالصَّدِيدِ .

والكثير : ما يُسَبُّ صاحبهُ لذلك ، كما قالوه في طينِ الشارع^(١) ، كما قاله الكردي^(٢) .

قال (م ر) : (وَلَوْ لَطَخَ نَفْسَهُ بِهِ عِبْثًا . . لَمْ يُعَفَّ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ) . وظاهرُ « الثُّحْفَةِ » العَفْوُ عن القليلِ مطلقاً^(٣) .

ويعفى عن قليلِ دمِ المنافذِ ، خلافاً لـ (م ر) ، بل خالفه الرشدي^(٤) وغيره من أتباعه .

ويعفى عن ما يُصِيبُ نحوَ الخبزِ مِنَ الرَّمَادِ النَّجَسِ^(٥) الْمَسْحَنِ بِهِ وَإِنْ بَقِيَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الرَّمَادِ وَفُتَّ فِي اللَّبَنِ ، وعن ما يتقاطرُ مِنَ الْمَاءِ الْمَتَنَجِّسِ مِنْ سَقُوفِ الْأَسْوَاقِ ، وعن محلِّ التَّرْحِ^(٦) فِي الْأَبَارِ ، وَمَطْرَحِ الْقَرَبِ ، وَرِشَا^(٧) الْبَثْرِ ، وَطِينِ أَرْضِ الزَّرَاعَةِ الْمَتَنَجِّسِ ، وكذا مواردِ الْمَاءِ الْمَتَنَجِّسَةِ وَلَوْ مِنْ كَلْبٍ ، لَكِنْ أَفْتَى (ح ج) فِي الْأَخِيرِ بَعْدَمِ الْعَفْوِ .

وعنِ الْوَشْمِ^(٨) الَّذِي لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ أَوْ خَافَ مِنْ إِزَالَتِهِ مُحْذُورَ تَيْثُمٍ ،

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ وَ (أ) : (قَوْلُهُ : فِي طِينِ الشَّارِعِ) مِثْلُهُ مَاءُ الْمَيَازِبِ الْمَتَنَجِّسُ .

(٢) أَي : الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ الْكَرْدِيِّ ، أَلَمَتَوْفَى سَنَةً : (١١٩٤ هـ) .

(٣) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : أَي مَعَ الْحَرَمَةِ لِلتَّضْمُنِ بِالنَّجَاسَةِ .

(٤) أَي : صَاحِبُ الْحَاشِيَةِ عَلَى « النَّهَايَةِ » ، وَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ ، الْمَعْرُوفُ بِالْمَغْرِبِيِّ الرَّشِيدِيِّ ، أَلَمَتَوْفَى سَنَةً : (١٠٩٦ هـ) .

(٥) الْمَسْحُ فِي بِلَادِنَا : بِالْجَلَّةِ الْمَتَّخَذَةِ مِنْ رَوْثِ الْبَقَرِ وَنَحْوِهَا .

(٦) يُقَالُ : نَزَحْتُ الْبَثْرَ نَزْحًا وَنَزَوْحًا : إِذَا اسْتَقْنَيْتَ مَاءَهَا كُلَّهُ . وَفِي (أ) وَالْأَصْلُ : نَزَعَ وَفِي (ب) : التَّرَاع .

(٧) الرِّشَاءُ : الْحَبْلُ ، يُجْمَعُ عَلَى أَرَشِيَةٍ .

(٨) الْوَشْمُ : هُوَ غَرَزٌ بِإِبْرَةٍ ، ثُمَّ يُدْرَقُ عَلَيْهَا نَتُورٌ حَتَّى يَخْضُرَ أَوْ يَسْوَدَّ ، يُجْمَعُ عَلَى وَشُومٍ =

ولا يَنْجُسُ ما أصابَهُ ، وعن كلِّ ما يشقُّ الاحترازُ عنه .
 وَمَنْ صَلَّى بِنَجَسٍ لا يُعْفَى عَنْهُ ، ولا يَعْلَمُهُ ، أو عِلْمُهُ ونَسِيَ . . وَجَبَتْ
 الإِعادةُ لكلِّ صلاةٍ تيقَّنَ فعلَها معَ النَّجاسةِ .
 والشَّرْطُ الرَّابِعُ : قوله : (وَيَسْتَقْبِلُ) أي : المصلي (الْقِبْلَةَ) أي : عين
 الكعبةِ بالصِّدْرِ وجوباً ، وبالأوجهِ ندباً ، إلّا في شدّةِ خوفٍ ، ونفلٍ سفرٍ . .
 فيكرهُ الالتفاتُ بالأوجهِ لغيرِ حاجةٍ^(١) .
 قالَ العلامةُ الجرهزيُّ : (وعندنا قولُ الأكتفاءِ بِالْجَهَةِ) . واختاره
 كثيرونَ ، كما ذكره أبو عبد الحقِّ في « فتاويه » .
 قالَ العلامةُ ألباجوريُّ^(٢) : (ويدلُّ لَهُ خبرٌ : « مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ
 قِبْلَةٌ »)^(٣) ، وإن حمَلَهُ الجمهورُ على أَهْلِ (الْمَدِينَةِ) وَمَنْ دَانَاهُمْ .
 والمعتبرُ في الاستقبالِ : اليقينُ في حقِّ مَنْ أَمَكَنَهُ مشاهدَةُ الكعبةِ وَمَنْ

-
- = ووشام ، مثلُ : بحرٍ ويحورٍ ويحارٍ .
 (١) لِمَا رَوَى عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها عندُ البخاريِّ (٧٥١) في الأَذَانِ ، وأبي داودَ (٩١٠) ، والترمذيِّ (٥٩٠) في الصَّلَاةِ ، والنَّسائيِّ (١١٩٦) في السَّهْوِ ، وفيهِ
 قَالَتْ : سَأَلْتُ رَسولَ اللهِ ﷺ عَنِ الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ ، فَقَالَ : « هُوَ اخْتِلَاسٌ
 يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ » .
 (٢) ألباجوريُّ : هوَ إبراهيمُ بنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ ، شيخُ الجامعِ الأزهرِ ، من فقهاء
 الشافعيةِ ، له حواشي ومؤلّفات ، توفي سنة : (١٢٧٧ هـ) .
 (٣) أَخْرَجَهُ عن أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عَنْهُ التَّرمِذيُّ (٣٤٢) و (٣٤٣) ، وفيهِمَا أَبُو
 مَعْشَرٍ ، وأسمُهُ نَجِيجٌ ، تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِ ، و (٣٤٤) ، قالَ أبو عيسى :
 هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وقد رَوَى عن غيرِ واحدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُمْ
 عُمَرُ ، وَعَلِيٌّ ، وَأَبْنُ عَبَّاسٍ ، رضيَ اللهُ عَنْهُمْ .

.....
أَخْبَرَهُ ثَقَّةٌ عَنْ عِلْمٍ^(١) ، وَ : الظَّنُّ فِي حَقِّ غَيْرِهِمَا .

وَلَا يَجُوزُ الْأَجْتِهَادُ لِمَنْ أَمَكَّنَهُ رُؤْيَا الْكَعْبَةِ ، وَلَا مَعَ إِخْبَارِ ثَقَّةٍ عَنْ عِلْمٍ ،
وَلَا مَعَ ظَنٍّ قَارِبَ الْعِلْمِ ؛ وَهُوَ : مَا جَرَى عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ جِيلاً بَعْدَ جِيلٍ ، كَمَا
فِي مُحَارِبِ الْمُسْلِمِينَ^(٢) ، وَإِخْبَارِ صَاحِبِ الْمَنْزِلِ بِالْقِبْلَةِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ
أَصْلُهُ مَبْنِياً عَلَى الظَّنِّ لَكِنَّ مَوَافَقَةَ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ جِيلاً بَعْدَ جِيلٍ . . قَرَّبَهُ مِنْ
الْيَقِينِ .

وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الْأَسْتِقْبَالِ ؛ كَمَرْبُوطٍ . . صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ ، وَيُعِيدُ^(٣) .
وَتَرَكَ الْمَصْتَفَى مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ شَرْطَيْنِ :
[أَحَدُهُمَا] : الْعِلْمُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ ، وَهُوَ الْخَامِسُ .

وَالْمَرَادُ بِالْعِلْمِ : مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ بِالْأَجْتِهَادِ^(٤) لَا بَغْيِرِهِ ، كإِخْبَارِ صَبِيٍّ

(١) فِي هَامِشٍ (أ) : أَيِ أَخْبَرَهُ بِأَنَّهُ يَرَى الْكَعْبَةَ هَكَذَا أَوْ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ يُصَلُّونَ هَكَذَا .

(٢) فِي هَامِشٍ الْأَصْلِ وَ (أ) : (قَوْلُهُ : مُحَارِبِ الْمُسْلِمِينَ) يَجُوزُ الْأَجْتِهَادُ فِيهَا يَمَنَةً
وَيَسْرَةً ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي مُحَارِبِيهِ ﷺ . اهـ . تَقْرِير .

وَفِي هَامِشٍ (ب) : أَيِ الْمَطْرُوقَةِ الَّتِي لَمْ يُطْعَنَ فِيهَا ، فَلَا يَجُوزُ الْأَجْتِهَادُ فِيهَا
فِي الْجَهَةِ ، وَأَمَّا يَمَنَةً وَيَسْرَةً . . فَيَجُوزُ . تَقْرِير .

(٣) فِي هَامِشٍ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : وَيُعِيدُ) ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ : أَنَّ مَا هُوَ كَثِيرُ الْوُقُوعِ ، أَوْ
نَادِرُهُ لِكُنْهٖ إِذَا وَقَعَ دَامَ . . لَا قَضَاءَ فِيهِ ، وَمَا كَانَ نَادِرَ الْوُقُوعِ وَإِذَا وَقَعَ لَا يَدُومُ ؛
كَصَلَاةِ الْمَرْبُوطِ . . يَجِبُ فِيهِ الْقَضَاءُ وَإِنْ دَامَ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الرِّبْطَ
نَادِرٌ ، وَإِذَا وَقَعَ لَا يَدُومُ عَادَةً . اهـ . مَوْلَاهُ .

(٤) فِي هَامِشٍ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : الظَّنُّ بِالْأَجْتِهَادِ) لَا بَغْيِرِهِ ، أَيِ : لِأَنَّ الظَّنَّ النَّاشِءَ
عَنْ غَيْرِ الْأَجْتِهَادِ . . لَا يَجُوزُ اعْتِمَادُهُ ؛ كَمَنْ رَأَى شَخْصاً أَجْتَهَدَ فِي الْوَقْتِ ، وَأَدَّاهُ
أَجْتِهَادَهُ إِلَى دُخُولِهِ ، فَلَا يَجُوزُ لَغْيِرِهِ الْإِخْدُ بِأَجْتِهَادِ ذَلِكَ الشَّخْصِ وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ =

.....

وفاسق ظنُّ صدقهما ؛ لأنَّ الاجتهادَ أقوى مِنْ خبرِهما^(١) ، كما قاله السَّهْوَديُّ^(٢) .

فلو هجمَ ؛ بأنَّ صليَّ بلا عِلْمٍ ولا ظنٍّ بدخولِ الوقتِ .. لَمْ تصحَّ صلاتُهُ وإنَّ وَقَعَتْ في الوقتِ ؛ لأنَّ مبنَى العباداتِ على ما في نفسِ الأمرِ وظنُّ المكلَّفِ .

ولا يجوزُ الاجتهادُ مع وجودِ عِلْمِهِ بالوقتِ ، وفي مرتبته إخبارُ ثقةٍ عن عِلْمٍ ، ومنه أذانُ المؤدِّنِ العارفِ في الصَّحْرِ والسَّاعاتِ والمناكبِ^(٣) الصَّحيحَةِ .

= إصابته ؛ لأنَّ المجتهدَ لا يُقلَّدُ مجتهداً .

وكمَنْ رأى فاسقاً أو جَنِيّاً ، فلا يجوزُ اعتمادُهُ وإنَّ غلبَ على ظنِّهِ أَنَّهُ لا يُؤدِّنُ إلَّا في الوقتِ ، فتأمَّلْ اهـ .

(١) في هامش الأصلِ : (قولهُ : لأنَّ الاجتهادَ أقوى) منه وهذا فيمَنْ أمكنهُ الاجتهادُ ، فهل يأخذُ بِهِ مَنْ لَمْ يُمكنهُ الاجتهادُ أو بالتقليدِ أو يخيَّرُ بينهما؟ فليراجعْ اهـ مؤلفُهُ .
(قولهُ : أو يخيَّرُ) لأنَّ في كلِّ أخذٍ بالظنِّ ليسَ ناشئاً عن الاجتهادِ .

وفي (أ) : (قولهُ : أقوى مِنْ خبرِهما) وإنَّما جازَ الأخذُ بقولِهما في الصَّومِ ونحوهِ في حقِّ مَنْ ظنَّ صدقهما ؛ لأنَّ الصَّومَ لا يدخلُهُ الاجتهادُ ، فيجوزُ فيه قَبولُ قولِهما بخلافِ هنا ، فللوقتِ أماراتٌ تدلُّ للتَّوصُّلِ بها إلى معرفتِهِ ظناً بالاجتهادِ ، والاجتهادُ أقوى مِنْ خبرِهما .

(٢) السَّهْوَديُّ : هو علي بن عبد الله بن أحمد الحسنِي الشافعي ، مفتي (المدينة) له مؤلفات توفى سنة : (٩١١ هـ) .

(٣) في هامش الأصلِ : (قولهُ : والسَّاعاتِ والمناكبِ) أي : أنَّها أعلى مِنْ الاجتهادِ ، وإلَّا .. فهما رتبةٌ بينَ الإخبارِ عن عِلْمٍ والاجتهادِ . اهـ مؤلفُهُ .

=

فَإِنْ فَقَدَتْ . . وَجِبَ الْأَخْذُ إِذَا بَأْذَانِ مُؤَذِّنِينَ كَثُرُوا بِحَيْثُ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ إِصَابَتُهُمْ فِي يَوْمِ الْغَيْمِ ، أَوْ بَأْذَانِ وَاحِدٍ عَدِلٍ عَارِفٍ بِالْمَوَاقِيتِ فِي يَوْمِهِ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ أَذَانَهُ عَنْ أَجْتِهَادٍ .

وَأَمَّا بِاجْتِهَادٍ بِنَحْوِ وَرِدٍ ؛ كَصَنْعَةٍ ، وَنَحْوِ صِيَاكِ دِيكٍ^(١) مَجْرَبٍ ؛ بَأَنَّ يَتَأَمَّلُ فِي الصَّنْعَةِ ، هَلْ أَسْرَعَ فِيهَا عَنْ عَادَتِهِ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ صِيَاكِ الدِّيكِ فِي عَادَتِهِ ؟ لَا أَنَّهُ يُصَلِّي بِمَجْرَدِ سَمَاعِ الدِّيكِ مَثَلًا .

فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْاجْتِهَادِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ هُنَا أَوْ فِي الْقِبْلَةِ . . قَلَّدَ ثَقَّةً عَارِفًا^(٢) ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ أَوْ تَحَيَّرَ الْمَجْتَهِدُ . . صَلَّى بِحَسَبِ حَالِهِ وَأَعَادَ .

وَالثَّانِي ، وَهُوَ السَّادِسُ مِنْ شُرُوطِهَا : الْعِلْمُ بِالْكِفَيْتَةِ^(٣) ، فَلَوْ أَعْتَقَدَ أَنَّ جَمِيعَ أَفْعَالِهَا فَرُوضٌ أَوْ أَنَّ بَعْضَهَا فَرَضٌ وَبَعْضُهَا سُنَّةٌ ، وَلَمْ يَعْتَقِدْ فَرَضًا

= قَالَ فِي « الْقَامُوسِ » : التَّكْبَاءُ : رِيحٌ أَنْحَرَفَتْ وَوَقَعَتْ بَيْنَ رِيحَيْنِ ، أَوْ بَيْنَ الصَّبَا وَالشَّمَالِ ، وَالْمَنْكِبُ : مَجْتَمِعُ مَا بَيْنَ الْعَضْدِ وَالْكَتِفِ . وَالتَّكَبُّ : دَاءٌ يَأْخُذُ الْإِبِلَ فِي مَنَاكِبِهَا فَتَظْلَعُ مِنْهُ أَهـ « مَقَائِسُ » .

(١) فِي الْأَصْلِ : وَصِيَاكِ نَحْوِ دِيكِ . وَالْمَثْبُتُ مِنْ نَسْخَةِ (أ) وَ (ب) .

(٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : فَلَوْ اخْتَلَفُوا عَلَيْهِ مُجْتَهِدِينَ . . قَلَّدَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ .

(٣) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : الْعِلْمُ بِالْكِفَيْتَةِ) يَتَضَمَّنُ ذَلِكَ ثَلَاثَةَ أُمُورٍ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ يَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ الصَّلَاةِ ، مِنْ نِيَّةٍ وَقَوْلٍ وَفِعْلٍ ، وَلَوْ الْفَرُوضُ ، لِأَنَّ مَنْ يَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ الصَّلَاةِ لَيْسَ مَتَمَكِّنًا مِنْ نِيَّتِهَا ، وَقَدْ جَعَلُوا مِنْ شُرُوطِ النِّيَّةِ : الْعِلْمُ بِالْمُنَوِّيِّ ، وَعَلَّلُوهُ : مَنْ يَعْلَمُ الْمُنَوِّيَّ لَيْسَ مَتَمَكِّنًا مِنْ نِيَّتِهِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ يَعْلَمَ بِأَنَّهَا فَرَضٌ .

وَالثَّالِثُ : أَنَّ لَا يَعْتَقِدُ فَرَضًا مِنْ فَرُوضِهَا [سُنَّةً] ، وَقَدْ أَخْلَى الْأَثْمَةُ هُنَا بِالنَّبِيهِ

عَلَى الْأَوَّلِ . أَهـ مَوْلَاهُ .

وَيَقُولُ : أَصْلِي فَرَضَ الظُّهْرِ ،

سُنَّةٌ . صَحَّ ، لَكِنْ قَيَّدَ (م ر) الثَّانِيَةَ بِكَوْنِهِ عَامِّيًّا لَا عَالِمًا .

وَالْمُرَادُ بِالْعَالِمِ ^(١) : مَنْ يَشْتَغُلُ بِالْفَقْهِ مَدَّةً بَحِيْثٌ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ عَادَةُ ذَلِكَ .
وَبِالْعَامِّيِّ خِلَافُهُ ، وَلَمْ يَتَّبِعْ (ح ج) هَذَا الْقَيْدَ .

[أركان الصلاة]

وَلَمَّا تَكَلَّمَ عَلَى الشَّرْطِ الَّتِي هِيَ خَارِجُ الْمَاهِيَةِ ^(٢) . . شَرَعَ يَتَكَلَّمُ عَلَى
الْأَرْكَانِ ^(٣) الَّتِي هِيَ دَاخِلُ الْمَاهِيَةِ ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ عَشَرَ ^(٤) رُكْنًا ^(٥) :

أَشَارَ إِلَى الْأَوَّلِ مِنْهَا [وَهُوَ النِّيَّةُ] بِقَوْلِهِ :

(وَيَقُولُ) - أَي : مُصَلِّي الظُّهْرِ - وَلَوْ صَبِيًّا عِنْدَ (ح ج) - بِقَلْبِهِ وَجُوبًا ،
وَبِلِسَانِهِ نَذْبًا - : (أَصْلِي) أَي : أَقْصَدُ فَعَلَ صَلَاةَ (فَرَضِ الظُّهْرِ) . وَمُصَلِّي
الْعَصْرِ : أَصْلِي فَرَضَ الْعَصْرِ . . . وَهَكَذَا .

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : أَي هُنَا .

(٢) الْمَاهِيَةُ : هِيَ حَقِيقَةُ الشَّيْءِ وَكُنْهُهُ ، فَشُرُوطُ الصَّلَاةِ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى فِعْلِهَا .

(٣) فِي هَامِشِ (ب) : بَابُ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ .

(٤) فِي حَاشِيَةِ (ب) : أَرْكَانُ الصَّلَاةِ ثَلَاثَةُ عَشَرَ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَقَدْ نَظَّمَهَا بَعْضُهُمْ فَقَالَ
[مِنَ الطَّوِيلِ] :

١- نَوَيْتُنَا، ٢- فَكَبَّرْنَا، ٣- قِيَامًا، ٤- قَرَأْنَاهُ

٥- رَكَعْنَا، ٦- اُعْتَدَلْنَا، ٧- سَجَدْنَا، ٨- جَلَسْنَاهَا

٩- قَعَدْنَا، ١٠- تَشَهَّدْنَا، ١١- وَصَلَيْنَا، ١٢- سَلَامَهَا

١٣- وَتَرْتَبَّهَا أَيْضًا، وَفِي هَذَا جَمَعْنَاهَا

وَفِي الْهَامِشِ : (مَبْنِيًّا) بَدَلَ (قِيَامًا) ، وَالْمُبْتَدَأُ هُوَ الصَّوَابُ .

(٥) قَدْ شَبَّهُوا الصَّلَاةَ بِالْإِنْسَانِ ، فَالرُّكْنُ كِرَاسُهُ ، وَالشَّرْطُ كَحَيَاتِهِ ، وَالْبَعْضُ كَأَعْضَائِهِ ،
وَالْهَيْئَاتُ كَشَفَرِهِ . وَالرُّكْنُ أَحَدُ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ لَا تَصِحُّ بِدُونِهِ .

وهذا متضمنٌ للقصدِ والتَّعيينِ ونيةِ الْفَرْضِيَّةِ^(١) . أمَّا النَّقْلُ : فالمؤقتُ وذو السَّبَبِ يُشترطُ فيه : الْقَصْدُ والتَّعْيِينُ دُونَ نِيَّةِ التَّقْلِيدِ ؛ لأنها لا تنفكُ عنه ، ولا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِ الْقَبْلِيَّةِ وَالْبَعْدِيَّةِ فيما لَهُ ذَلِكَ ، وتعيينِ عيدِ الْفِطْرِ مِنَ الْأَضْحَى ، وكسوفِ الشَّمْسِ مِنْ خُسوفِ الْقَمَرِ ؛ إِذِ الْقَرَائِنُ الْحَالِيَّةُ لَا تُعَيَّنُ^(٢) .

وَالنَّقْلُ الْمَطْلَقُ يَكْفِي فِيهِ قَصْدُ الْفِعْلِ فَقَطْ ، وَهُوَ مَا لَا يَتَقَيَّدُ بِوَقْتٍ وَلَا سَبَبٍ ، وَالْحَقُّ بِهِ مِنَ الْأَوَّلِينَ^(٣) مَا يَنْدَرِجُ فِي غَيْرِهِ ؛ وَهُوَ : تَحِيَّةُ مَسْجِدٍ ، وَرَكَعَتَا وَضُوءٍ ، وَإِحْرَامٍ ، وَأَسْتِخَارَةٍ ، وَطَوَافٍ ، وَصَلَاةُ الْحَاجَةِ ، وَسُنَّةُ

(١) جَمَعَهَا بَعْضُهُمْ فَقَالَ [مِنْ الرَّجَزِ] :

يَا سَائِلِي عَنْ فُرُوضِ النَّبِيِّ الْقَصْدُ وَالتَّعْيِينُ وَالْفَرْضِيَّةُ
وَيَتَعَلَّقُ بِهَا سَبْعَةُ أَحْكَامٍ ، نَظَمَهَا أَحَدُهُمْ فَقَالَ [مِنْ الرَّجَزِ] :
حَقِيقَةُ حُكْمٍ مَحَلٌّ وَزَمَنٌ كَنَفِيَّةٌ شَرْطٌ وَمَقْصُودٌ حَسَنٌ .

(٢) فِي هَامِشٍ (ب) : (قَوْلُهُ : الْقَرَائِنُ الْحَالِيَّةُ لَا تُعَيَّنُ) : وَلَا يَرُدُّ أَنَّهُ يَكْفِي فِي الطَّهَارَةِ مَعَ الْحَدَثِ وَالطَّهَارَةِ مَعَ أَنَّهُمَا يَكُونَانِ لِلْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ وَلِلْحَدَثِ وَالتَّجَاسَةِ فِي الثَّانِي . قَالَ الشَّرْقَاوِيُّ [٨٠/١] : لِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الْمَقْصُودِ لغيرِهِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْمَقْصُودِ لِذَاتِهِ ، وَصِفَةُ قَوْلِهِمْ فِي الْمَسَائِلِ : [يُغْتَفَرُ فِي الْوَسَائِلِ] مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْمَقَاصِدِ . . . إلخ مَا قَالَهُ مَرَّحٌ .

فِي هَامِشٍ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : لَا تُعَيَّنُ) أَيِ فِي الْمَقَاصِدِ ، أَمَّا الْوَسَائِلُ . . . فَتُعَيَّنُ ، فَلِذَا صَحَّ : نَوَيْتُ رَفَعَ الْحَدَثِ ، وَيَنْصَرِفُ بِقَرِينَةٍ حَالِهِ إِلَى حَدَثٍ أَصْغَرَ أَوْ أَكْبَرَ . اهـ .

(٣) أَيِ : الْقَصْدِ وَالتَّعْيِينِ .

.....
زوالٍ ، وصلاةُ الغفلة^(١) بينَ مغربِ وعِشاءٍ ، ورَكَعتا أَلقَدومِ مِنَ السَّفرِ ،
ورَكَعتا دخولِ المنزلِ ، ورَكَعتا الخروجِ منه .

قالَ (م ر) : (والتَّحقيقُ : أنَّ هَذَا المفعولَ حيثُ لَمْ يَقِيْذُهُ بالسَّبَبِ ..
نفلٌ مطلقٌ حصلَ بِهِ مقصودُ ذَلِكَ المَقْيَدِ)^(٢) . إنتهى .

ويُثابُّ على المَقْيَدِ كالتَّحِيَّةِ معَ ثوابِ المطلقِ عندَ (م ر) ، على قاعدتهِ :
أنَّ ذَلِكَ يندرجُ في فرضِ ونفلٍ ، ويحصلُ ثوابُهُ معَ ثوابِ ما أُنْدرجَ فيه .
وأعتمدَ (حج) : أَنَّهُ لا يُثابُّ على التَّحِيَّةِ ونحوِها إِلَّا إنْ نَوَى ذَلِكَ ،
وإِلَّا . . سقطَ عنه الطَّلَبُ فقط .

وسُنَّ ولو في نفلٍ تعرُّضٌ للأداءِ وألْقضاءِ ، والإضافةُ إلى اللَّهِ تعالى ، وعددِ
الرَّكَعاتِ ، فيقولُ في الظُّهرِ : أَصَلِّيَ فرضَ الظُّهرِ أربعَ رَكَعاتٍ ، مستقبلَ
الْقِبْلَةِ ، اللَّهُ تعالى ، أداءً^(٣) . وليَقْسُنْ عليه غيرَهُ .

ولو ذَكَرَ عدداً وأخطأ . . بطلتْ ، قالَ في « النُّهايةِ » : (ولو سهواً) . وفي
« التَّحفةِ » : (لا سهواً)^(٤) .

وصحَّ أداءُ بَنِيَّةِ قضاءٍ - وعكسُهُ - إنْ عُدِرَ بنحوٍ غيمٍ ، أو نَوَى المَعْنَى
اللُّغَوِيَّ ؛ إذْ كُلُّ مِنْهُمَا يُطلقُ لغةً على الآخَرِ .

(١) في هامشِ الأصلِ : أي عندَ (م ر) وخالفَهُ (حج) .

(٢) في هامشِ الأصلِ : أي مِنَ التَّحِيَّةِ وما بعدها .

(٣) كذا في (أ) ، وفي الأصلِ : أداءُ اللَّهِ تعالى .

(٤) في نسخةِ (ب) : الأشْهُرُ ، وفي الأصلِ : (قولُهُ : لا سهواً) والقاعدةُ : أنَّ
ما لا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لَهُ لا جَمَلَةٌ ولا تَفْصِيلًا . . لا يَضُرُّ الخَطَأُ فِيهِ ، وَهِيَ تُعَيَّنُ ما قالَهُ
أَبْنُ حَجَرٍ . اهـ مؤلَّفُهُ .

وَأَخَذَ الْبَارِزِيُّ مِنْ هَذَا إِنْ مَكَثَ بِمَحَلٍّ عَشْرِينَ سَنَةً يُصَلِّي الصُّبْحَ لَظْنَهُ
 دُخُولَ وَقْتِهِ ثُمَّ بَانَ خَطْوُهُ.. لَمْ يَلْزِمَهُ إِلَّا قِضَاءُ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ ؛ إِذْ صَلَاةُ كُلِّ يَوْمٍ
 تَقَعُ عَمَّا قَبْلَهُ ؛ لِعَدَمِ اشْتِرَاطِ نِيَّةِ الْإِدَاءِ وَالْقِضَاءِ .

وَلَا يُشْكَلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : لَوْ أَحْرَمَ بِفَرِيضَةٍ قَبْلَ وَقْتِهَا ، ظَانًّا دُخُولَهُ..
 أَنْعَقَدَتْ نَفْلًا وَلَمْ تَقَعْ عَنْ فَائِثَةٍ عَلَيْهِ^(١) ؛ لِأَنَّ ذَاكَ فَيَمَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مَقْضِيَّةٌ نَظِيرُ
 مَا نَوَاهُ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا ، قَالَ (م ر) : (وَبِهِ أَفْتَى الْوَالِدُ) .

وَقَالَ فِي « الثُّحْفَةِ » وَ (س م) : (مُحَلٌّ وَقَعَهَا عَنْهَا فِي مَنْ قَصَدَ الَّتِي عَلَيْهِ
 مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْصِدَ الَّتِي دَخَلَ وَقْتُهَا ، وَعَدَمُ وَقْعِهَا عَنْهَا فَيَمَنْ قَصَدَ أَنَّهَا فَرَضُ
 الصَّلَاةِ الَّتِي دَخَلَ وَقْتُهَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ صَارَفٌ عَنِ الْفَائِثَةِ) .

وَالرُّكْنُ الثَّانِي : [التَّحْرِيمُ وَ] هُوَ قَوْلُهُ : (اللهُ أَكْبَرُ) أَيِ : هَذَا اللَّفْظُ
 بَعِينُهُ ، فَلَا يَكْفِي : اللهُ كَبِيرٌ ، أَوْ أَعْظَمُ ، وَلَا الرَّحْمَنُ أَكْبَرُ .

وَلَا يَضُرُّ زِيَادَةُ (أَل) كَ : اللهُ الْأَكْبَرُ ، وَلَا يَسِيرُ وَصْفِ كَ : اللهُ الْجَلِيلُ
 أَكْبَرُ ، بِخِلَافِ زِيَادَةِ غَيْرِ (أَل) كَ (هَوَ) ، وَالنَّدَاءُ ؛ نَحْوُ : اللهُ هُوَ أَكْبَرُ ،
 وَاللهُ يَا رَحْمَنُ أَكْبَرُ ، وَزِيَادَةُ وَصْفِ طَوِيلٍ ؛ كَ : اللهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
 أَكْبَرُ .

وَيَضُرُّ إِخْلَالُ بِحَرْفٍ مِنْ (اللهُ أَكْبَرُ) هُنَا وَفِي الْإِنْتِقَالَاتِ ، وَزِيَادَةُ وَاوٍ قَبْلَ
 الْجَلَالَةِ ، وَتَشْدِيدُ أَلْبَاءِ^(٢) مِنْ (أَكْبَرُ) لَا الرَّاءِ ، وَإِبْدَالُ هَمْزَتِهِ وَاوًا ، وَزِيَادَةُ

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : أَيِ غَيْرِ جَنْسِهَا .

(٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : تَشْدِيدُ أَلْبَاءِ) قَالَ الْكَرْدِيُّ : لَا يُمَكِّنُ تَشْدِيدُ أَلْبَاءِ مَعَ
 إِسْكَانٍ مَا قَبْلَهَا كَمَا هُنَا ، وَعَلَيْهِ فَلَا يُمَكِّنُ التَّشْدِيدُ هُنَا ؛ لِأَنَّ الْأَمْشَدَّ حَرْفَانِ أَوَّلُهُمَا
 سَاكِنٌ ، وَهُنَا أَلْبَاءُ مَتَحَرِّكَةٌ . اهـ مَوْلَاهُ .

واو ساكنة أو متحركة بينهما ، أو ألف بعد الباء من (أكبر) ، وزيادة مدّ الألف التي بين اللام والهاء إلى حد لا يراه أحد من القراء^(١) ، وسكوت طويل بين الكلمتين .

ويجب :

- ١- أن يكون بالعريّة إن قدر عليها .
- ٢- وترتيب بينهما .
- ٣- وأن يكبر قائماً حيث يلزم القيام^(٢) .
- ٤- وأن يُسمع نفسه إن كان صحيح السمع ولا لغط^(٣) ، وإلا فيرفع صوته قدر الرفع الذي يسمع به لو لم يكن أصم ، وكذا سائر الأركان والسُنن القولية .
- ٥- وعدم الصّارف ، فيلزم المبلغ^(٤) والمسبوق الذي أدرك الإمام راعياً .
- أن ينوي حينئذ تكبيرة الإحرام وحدها ، ويضرب التّشريك^(٥) والإطلاق والشك .

(١) في هامش الأصل : وهو سنع ألفات وهذا في قراءة الشّواذ ، وفي المتواتر ثلاث ألفات فقط ، وكل ألف تعدّ بحركتين .

(٢) في هامش الأصل : أي في فرض القادر .

(٣) اللّغط : الصّوت والجلبة .

(٤) في هامش (ب) : فيلزم أي المبلغ الذي لم يحتج إليه لتكبيرة الإحرام نيّة مستحضرة ، فإن احتج إليه لكثرة الخلق بأن لم يسمع بعضهم تكبيرة الإمام وقصد به التبليغ ونيّة الإحرام . صحّ إحرامه الأوّل ، وإلا . فلا ، والأوّل أن يعيده ثانياً . اهـ بتصرف .

(٥) في هامش الأصل : (قوله : التّشريك) لكن في « الثّحفة » : أنه لا يضرب كما في تكبير الانتقالات . اهـ مؤلفه .

٦- ومقارنَةُ النِّيَّةِ بالتَّكْبِيرِ بَعْدَ الْأَسْتِحْضَارِ ، فَيَسْتَحْضِرُ جَمِيعَ مَا وَجِبَ مَفْصَلًا ، رُكْنًا رُكْنًا ، مَعَ التَّعْيِينِ .

٧- وَنِيَّةُ الْفَرَضِيَّةِ عِنْدَ أَوَّلِهِ ، وَيَسْتَمِرُّ مُسْتَحْضِرًا لَهُ إِلَى آخِرِهِ بِحَيْثُ يُقَارَنُ كُلُّ حَرْفٍ ، وَهَذَا هُوَ الْأَسْتِحْضَارُ الْحَقِيقِيُّ وَالْقَرْنُ الْحَقِيقِيُّ كَمَا هُوَ أَصْلُ الْمَذْهَبِ .

وَاخْتَارَ الْغَزَالِيُّ وَإِمَامُهُ^(١) ، وَالتَّوَائِي وَغَيْرُهُمْ الْأَكْتِفَاءَ بِالْأَسْتِحْضَارِ وَالْقَرْنِ الْعُرْفِيِّ ، فَيَسْتَحْضِرُ أَرْكَانَ الصَّلَاةِ مَجْمَلَةً كَهَيْئَةِ الْعُرُوسِ ، مَعَ الْقَصْدِ وَالتَّعْيِينِ وَنِيَّةِ الْفَرَضِيَّةِ ، وَيَقْرُنُهَا بِأَيِّ جُزْءٍ مِنَ التَّكْبِيرِ .

وَفِي « حَاشِيَةِ الْكَرْدِيِّ » [فِي « الْحَوَاشِي الْمَدِينِيَّة » (١٥٤ / ١)] مَا نَصَّهُ :

(قَالَ الْقَلِيلِيُّ : اخْتَلَفُوا فِي الْمَقَارَنَةِ الْعُرْفِيَّةِ : فَقَالَ بَعْضُهُمْ : هِيَ عَدَمُ الْغَفْلَةِ ؛ بِذِكْرِ النِّيَّةِ حَالَ التَّكْبِيرِ مَعَ بَذْلِ الْمَجْهُودِ .

وَقَالَ شَيْخُنَا : هُوَ الْأَكْتِفَاءُ بِأَسْتِحْضَارِ مَا مَرَّ - أَيِ : مِنَ الْقَصْدِ وَالتَّعْيِينِ وَنِيَّةِ الْفَرَضِيَّةِ - فِي أَيِّ جُزْءٍ مِنَ التَّكْبِيرِ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ^(٢) : هُوَ أَسْتِحْضَارُ ذَلِكَ قُبِيلَ التَّكْبِيرِ ، وَإِنْ غَفَلَ عَنْهُ فِيهِ ، وَفَاقًا لِلْأُتَمَّةِ الثَّلَاثَةِ وَالْمُتَّجِهَةِ الْأَوَّلِ) . اِنْتَهَى .

وَفِي الْقَوْلِ الثَّلَاثِ رَحْمَةً ، وَهُوَ الَّذِي يَسَعُ الْعَوَامَّ .

وَمَا تَقَدَّمَ فِي غَيْرِ الْأَمَامِ ، أَمَّا هُوَ : (فَمَعَ الْإِمَامُ يَزِيدُ) - وَجُوبًا - قَوْلُهُ :

(١) أَيِ : إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ، أَبُو الْمَعَالِي الْجَوِينِيُّ .
(٢) لَعَلَّهُ دَاوُدُ ، فَقَدْ قَالَ : يَجِبُ أَنْ تَقْدَّمَ النِّيَّةُ عَلَى التَّكْبِيرِ ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ إِذَا نَوَى مَعَ التَّكْبِيرِ ، فَلَيْزِلَ أَنْ تَتَكَامَلَ نِيَّتُهُ يَمْضِي جُزْءٌ مِنَ التَّكْبِيرِ عَارِيًا عَنِ النِّيَّةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

مُقْتَدِيًا .

وَيَقُولُ فِي الْعَصْرِ : أَصَلِّيَ فَرَضَ الْعَصْرِ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ،

(مُقْتَدِيًا) أَوْ مَأْمُومًا أَوْ جَمَاعَةً ، وَتَصْلُحُ أَيْضًا لِأَخِيرَةِ لِلْإِمَامِ .

فَإِنْ تَابَعَ بِغَيْرِ نِيَّةٍ اقْتِدَاءً فِي فِعْلٍ بَعْدَ أَنْتَظَارٍ كَثِيرٍ ^(١) لِلْمَتَابَعَةِ .. بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِلَّا .. كَانَتْ فَرَادَى كَمَا يَأْتِي .

وَيَزِيدُ الْقَاصِرُ : قَصْرًا .

وَفِي نَسْخَةٍ : (وَيَقُولُ فِي الْعَصْرِ : أَصَلِّيَ فَرَضَ الْعَصْرِ ، اللَّهُ أَكْبَرُ) . وَفِي نَسْخَةٍ أُخْرَى : وَيَقُولُ فِي الْعَصْرِ مِثْلَ هَذِهِ النِّيَّةِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ فِي الظُّهْرِ .

وَتَرَكَ الْمَصْنُفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - الرُّكْنَ الثَّالِثَ وَهُوَ الْقِيَامُ لِلْقَادِرِ فِي الْفَرَضِ ، وَلَوْ نَذْرًا ، وَكِفَايَةً ، وَصَلَاةَ صَبِيٍّ ، وَمُعَادَةً ، وَلَوْ بِمُعِينٍ لِنَهْوِصٍ ، وَكَذَا لِدَوَامِ قِيَامٍ ، كَمَا فِي (حَج) وَ(م ر) ، إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ وَلَوْ بِأَجْرَةٍ مِثْلِ .

فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ .. قَعَدَ وَلَوْ مُقْعِبًا ^(٢) أَوْ مَاذَا رَجَلِيهِ .

وَالْمِرَادُ بِالْعَجْزِ : أَنْ تَلْحَقَهُ مَشَقَّةٌ يَخَافُ مِنْهَا مَحْذُورَ تَيْثُمٍ ؛ كَخَوْفِ غَرَقٍ رَاكِبِ السَّفِينَةِ ، أَوْ مَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ ؛ كدورانِ رَأْسِهِ .

وَهَلِ الَّتِي تَذْهَبُ الْخَشُوعَ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ ^(٣) ؟ قَالَ (حَج) : (لَا) .

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : بَعْدَ أَنْتَظَارٍ كَثِيرٍ) قِيلَ : هُوَ مَا يُفْهَمُ مِنْ صَاحِبِ الْمَتَابَعَةِ ، وَهَذَا لَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ قَدَّرَ آيَةً مِنَ الْفَاتِحَةِ ، وَقِيلَ : هُوَ مَا يَسَعُ رُكْنًا ، أَيْ وَهُوَ قَدَّرَ : سَبَّحَانَ اللَّهَ . اهـ مؤلفه .

(٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : وَلَوْ مُقْعِبًا) وَنَقَلَ الْوَلِيُّ أَبُو زُرْعَةَ فِي « فِتَاوِيهِ » عَنْ « شَرْحِ الْمَهْدَبِ » : أَنَّهُ إِنْ قَدَّرَ عَلَى الْإِفْعَاءِ الْمَسْنُونِ ، وَهُوَ : أَنْ يَضَعَ قَدَمَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ بِالْأَرْضِ ، وَالْيَدَيْنِ عَلَى عَقْبَيْهِ .. وَجِبَ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْقِيَامِ . اهـ مؤلفه .

(٣) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ وَ(ب) : فَائِدَةٌ : الْمَشَاقُّ أَرْبَعٌ :

و(مر) : (نعم) .

وقال الشَّرقاوي^(١) : [١٨٦/١] : (والضَّابطُ : كلُّ ما يذهبُ الخشوعُ أو كماله^(٢) ، أو تحصلُ به مشقةٌ شديدةٌ . . مجوزٌ لتركِ القيامِ) . انتهى .

فإن لم يقدرْ على القعودِ . . اضطجعَ ، والأيمنُ أفضلُ ، فإن لم يقدرِ . . استلقى على ظهره وأخمصاهُ للقبلةِ وجوباً إن لم يرفعْ رأسه بشيءٍ ، وندباً مع رفعه ، ويوميءُ برأسه للرُّكوعِ ، والسُّجودُ أخفضُ ، فإن لم يقدرِ . . أوماً

= الأولى : تُبيحُ التَّيمُّمَ ، وهي أشدُّها ، وهي التي يخافُ منها على نفسٍ ، أو عضوٍ ، أو حدوثِ مرضٍ ، أو زيادتهِ ، أو بطله ، أو حدوثِ شَيْنٍ فاحشٍ في عضوٍ ظاهرٍ .

الثَّانية : التي هي شديدةٌ لا تُحتمَلُ في العادةِ ، فهذه تُبيحُ الفطرَ في رمضانَ لا التَّيمُّمَ عندَ (حج) .

الثَّالثة : هي شديدةٌ وتُحتمَلُ في العادةِ ، وهذه تُذهبُ الخشوعَ ، وتُبيحُ الجلوسَ في الصَّلَاةِ .

الرَّابعة : هي مشقةٌ غيرُ شديدةٍ كبللِ الثَّوبِ في المطرِ ، وفي شيخٍ : تركُ الجُمُعَةِ والجماعةِ ، وفي آخرٍ تعليقِ الأصلِ : كلُّ من هذه تُبيحُ ما تحتهُ ولا عكسَ . اهـ مؤلَّفه بتصرفٍ .

(١) الشَّرقاوي : هو عبدُ الله بنُ حجازي بن إبراهيم الشَّرقاوي الأزهرِي ، فقيهٌ من علماء (مصر) ، وُلِدَ في (الطَّويلة) من قرى (الشَّرقيَّة) بـ : (مصر) ، تعلَّم في الأزهر ، وولِّيَ مشيختهُ ، وله كتبٌ ، منها : « التَّحفةُ ألبهيةُ في طبقاتِ الشَّافعيةِ » ، و« تحفةُ النَّاظرينَ في مَنْ وَلِّيَ مصرَ مِنَ السُّلاطينِ » ، وغيرها ، توفي سنة : (١٢٢٧ هـ) عن عُمرٍ : (٧٧) سنة .

(٢) في هامش الأصلِ : (قوله : أو كماله لا يخلو عن نظيرٍ) لأنَّ كماله يذهبُ بأدنى مشقةٍ . اهـ مؤلَّفه .

بَطْرَفِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ . . أَجْرِي الْأَرْكَانَ عَلَى قَلْبِهِ^(١) . وَلَا تَسْقُطُ عَنْ عَاقِلٍ .
أَمَّا الْمَتَنُّ . . فَيَصْلِي قَاعِدًا أَوْ مُضْطَجِعًا وَلَوْ قَادِرًا عَلَى الْقِيَامِ ، لَكِنَّهُ يَقْعُدُ
لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ .

وَأَجْرُ الْقَاعِدِ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ ، وَأَجْرُ الْمُضْطَجِعِ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ^(٢) .
ثُمَّ ذَكَرَ الرُّكْنَ الرَّابِعَ بِقَوْلِهِ :

(وَيَقْرَأُ) بَحِيثٌ يُسْمِعُ نَفْسَهُ (الْفَاتِحَةَ) الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ وَالْمَنْفَرْدُ ، فِي
الْفَرَضِ وَالنَّفْلِ ، وَالسَّرِيَّةِ وَالْجَهْرِيَّةِ ، فِي قِيَامِ كُلِّ رَكْعَةٍ أَوْ بَدَلِهِ إِنْ قَدَّرَ^(٣) ، إِلَّا
رَكْعَةَ الْمَسْبُوقِ^(٤) وَلَوْ حُكْمًا ؛ كَبْطِيءٍ حَرَكَةٍ أَوْ قِرَاءَةٍ .

وَكُلُّ مَنْ تَخَلَّفَ لِعَذْرِ فَلَمْ يَقُمْ مِنْ سَجُودِهِ إِلَّا وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ أَوْ قَرِيبٌ مِنْهُ .
فَتَسْقُطُ عَنْهُ الْفَاتِحَةُ فِي الْأُولَى وَبَعْضُهَا فِي الثَّانِيَةِ .

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (عَلَى قَلْبِهِ) أَيِ : بِأَنْ يُمَثِّلَ نَفْسَهُ نَاقِلًا مَكْبَرًا مِنَ الْقِيَامِ ، ثُمَّ
قَارَأَ لِلْفَاتِحَةِ ، ثُمَّ رَاكِعًا . . . وَهَكَذَا . اهـ .

(٢) لِحَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ (١١١٦) : « مَنْ صَلَّى قَائِمًا . . فَهُوَ
أَفْضَلُ ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا . . فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ ، وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا . . فَلَهُ نِصْفُ
أَجْرِ الْقَاعِدِ » .

الثَّانِي : الْمُضْطَجِعُ عَلَى جَنْبٍ .

(٣) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : أَوْ بَدَلِهِ) وَهُوَ الْجُلُوسُ . (وَقَوْلُهُ : إِنْ قَدَّرَ) أَيِ عَلَى
الْفَاتِحَةِ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْهَا . . فَسَبَّحَ آيَاتٍ . اهـ .

(٤) فِي هَامِشِ (ب) : وَضَابِطُ الْمَسْبُوقِ : كُلُّ مَنْ لَا أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ وَقْتًا يَتَسَعُّ
الْفَاتِحَةَ ، سَوَاءً أَكَانَ فِي الْأُولَى أَوْ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ فِي الرَّابِعَةِ ، وَأَمَّا
الْمُوَافِقُ . . فَهُوَ مَنْ لَا يُعَذِّرُ فِي تَرْكِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ أَوَّلَ رَكْعَةٍ . اهـ بِتَصْرُفٍ وَزِيَادَةٍ .

ولو شكَّ غيرُ مأْمومٍ في تَرْكِها . . أعادَها مطلقاً ، وكذا في تَرْكِ بعضِها قَبْلَ تمامِها ، أمَّا بعدُ . . فلا يضرُّ .

ومِثلُها باقي الأركانِ ، فلو شكَّ^(١) في أصلِ سجودٍ مثلاً أو في طُمأنينةٍ . . أتى به مطلقاً ، أو في جزءٍ مِنْ أجزائه ؛ كوضعِ يدٍ أو تحامُلٍ بعدَ تمامِهِ . . لَمْ يلزِمهُ شيءٌ ، أو قَبْلَهُ . . أتى به .

أمَّا المأْمومُ^(٢) . . فكذلك^(٣) ، لكنَّهُ لا يعودُ للمشكوكِ في تَرْكِه بعدَ الانتقالِ^(٤) عنه يُقينا إلى رُكنٍ فعليٍّ ، بل يأتي بركعةٍ بعدَ سلامٍ إمامِهِ .

(١) في هامشِ الأصلِ : (قوله : فلو شكَّ) أي المأْمومُ في تَرْكِ رُكنٍ . . أتى بركعةٍ بعدَ سلامٍ إمامِهِ وسجدٍ للسَّهو بخلافِ ما لو تيقَّنَ تَرْكُهُ أتى بركعةٍ ، ولا يسجدُ للسَّهو بخلافِ الإمامِ والمنفردِ فإنَّهُ يسجدُ للسَّهو . اهـ مؤلِّفه .

(٢) في هامشِ الأصلِ : (قوله : أمَّا المأْمومُ . . إلخ) عبارةٌ « الإمدادِ » : ولو شكَّ بعدَ ركوعِ الإمامِ أو سجودِهِ مثلاً في ركنٍ غيرِ الفاتحةِ : فإن تيقَّنَ فَوَتْ محلَّ المتروكِ لتلبُّسِهِ معَ الإمامِ بركنٍ بعدَهُ . . لَمْ يُعَدَّ ؛ كأنَّ سجدَ معهُ وشكَّ في الرُّكوعِ ، وإلَّا . . عادَ ؛ كأنَّ شكَّ وهو في التَّشهُدِ هل سجدَ السَّجدةَ الثانيةَ أم لا ؛ لأنَّهُ لَمْ يَتَيَقَّنْ فواتِ محلَّ المتروكِ ؛ لاحتمالِ أَنَّهُ لَمْ يَسْجُدْ ، وأنَّهُ في الجلوسِ بينَ السَّجْدَتَيْنِ . اهـ بزيادةٍ . مؤلِّفه .

(٣) في هامشِ الأصلِ : أي مِنَ التَّفْصِيلِ .

(٤) في هامشِ الأصلِ : لكنَّ في « الثَّحْفَةِ » في الموافقِ قُبَيْلَ فصلِ زوالِ أَلْقَدْوَةِ : أنَّ المأْمومَ إذا شكَّ وهو قائمٌ في أصلِ الرُّكوعِ . . أتى به ، وإنَّ قد سجدَ إمامُهُ ، وكذا لو شكَّ في الجلوسِ بينَ السَّجْدَتَيْنِ وإنَّ كانَ إمامُهُ قائمًا ، وكذا لو شكَّ وهو في التَّشهُدِ في تَرْكِ ما لا يَفْحُشُ فيه المخالفةُ كالسُّجودِ فيأتي بِهِ ، أو ما يَفْحُشُ فيه المخالفةُ كالرُّكوعِ فلا يأتي بِهِ لفَحْشِ المخالفةِ ، وعلى مقتضى كلامِ الكرديِّ أَنَّهُ يأتي بالرُّكوعِ فما بعدُ فقط اهـ .

ولا بُدَّ مِنْ كَوْنِ الْفَاتِحَةِ (مُجَوَّدَةٌ) بَأَنْ يَأْتِيَ بِالْحُرُوفِ مِنْ مَخَارِجِهَا الْمَعْرُوفَةِ ، وَهُوَ وَاجِبٌ حَتَّى فِي غَيْرِ الْفَاتِحَةِ ، كَمَا قَالَ أَبُو الْجَزَرِيِّ ^(١) [مِنْ الرَّجَزِ] :

وَالْأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لَا زَمَ مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ الْقُرْآنَ آثِمٌ
لَأَنَّهُ بِهِ الْإِلَٰهُ أَنْزَلَ وَهَكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلَا ^(٢)
ولا بُدَّ مِنْ رَعَايَةِ :

١- حُرُوفُهَا أَلْمَثَةُ وَالْوَاحِدِ وَالْأَرْبَعِينَ .

٢- وَتَشْدِيدَاتُهَا ^(٣) ، فَلَوْ أَبْدَلَ حَرْفًا بِحَرْفٍ - وَلَمْ يَكُنِ الْإِبْدَالُ قِرَاءَةً شاذَّةً -
أَوْ خَفَّفَ مُشَدِّدًا . بَطَلَتْ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ ، أَوْ قَصَرَ فِي التَّعَلُّمِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ
شَدَّدَ مُخَفِّفًا .

٣- وَيَجِبُ عَدَمُ الصَّارِفِ ^(٤) فِيهَا .

٤- وَكَوْنُهَا بِالْعَرَبِيَّةِ .

(١) ابْنُ الْجَزَرِيِّ : هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ ، أَبُو الْخَيْرِ ، شَمْسُ الدِّينِ ،
الْعَمْرِيُّ ، الدَّمَشْقِيُّ ، الشَّافِعِيُّ ، شَيْخُ الْقُرَّاءِ ، وَأَحَدُ الْحَقَاطِ ، رَحَلَ إِلَى (مِصْرَ)
مِرَارًا ، وَإِلَى بِلَادِ الرُّومِ ، وَسَافَرَ مَعَ تَيْمُورَ ، لَهُ مَوْالِفَاتٌ جُلُّهَا فِي الْقِرَاءَاتِ ، تُوَفِّيَ
سَنَةً : (٨٣٣ هـ) عَنْ عُمَرِ : (٨٢) سَنَةً .

(٢) أَيِ : فِي مَقْدَمَتِهِ فِي التَّجْوِيدِ الْمُسَمَّاةِ بـ : « الْجَزَرِيَّة » .

(٣) أَيِ : الْأَرْبَعِ عَشْرَةَ .

(٤) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ وَ (أ) وَ (ب) : (قَوْلُهُ : عَدَمُ الصَّارِفِ) بَأَنْ قَصَدَ بِالْفَاتِحَةِ وَلِيًّا
مَثَلًا ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَصَدَ بِهَا الرُّكْنَ وَالْوَلِيَّ فَلَا يَضُرُّ ، وَإِنَّمَا يَضُرُّ التَّشْرِيكَ فِي تَكْبِيرَةِ
الْإِحْرَامِ ، لِأَنَّهُ يُحْتَاطُ لِلانْعِقَادِ مَا لَا يُحْتَاطُ لغيرِهِ . اهـ مَوْلَاهُ تَقْرِيرٌ .

فَإِنَّ الصَّلَاةَ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ .

٥- وكونها كلها في القيام .

٦- وترتيبها .

٧- وموالاتها ، فيعيدها بسكوتٍ طويل^(١) - أي عميد^(٢) - تخللها أو قصده به قَطَعَ القراءة وإن قلَّ ، وبذكرٍ أجنبيٍّ - وهو : ما ليس من مصالح الصلاة المختصة بها - وإن قلَّ .

أمَّا ما هو لمصلحة الصلاة ؛ كتأمين لقراءة إمامه ، وسجدة تلاوة سجدها معه ، وتسبيح ، وقوله : وأنا على ذلك من الشاهدين ، ودعاء بطلب رحمة ، أو باستعاذة من عذاب عند قراءة إمامه آياتها ، وفتح عليه . . فهذه لا تقطع الفاتحة^(٣) ، بل يني بعدها على ما سبق معه إن أراد ، والاستئناف أولى^(٤) .

فإن عجز عن الفاتحة . . فسبح آيات من غيرها ولومفرقة بقدرها ، فإن عجز . . فسبعة أنواع من ذكر أو دعاء بقدر حروفها ؛ (فَإِنَّ الصَّلَاةَ) فرضاً أو نفلاً (لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالْفَاتِحَةِ) بشروطها المتقدمة أو بدليها عند العجز ؛ لأنها ركن (فِي كُلِّ رَكْعَةٍ) حتى ركعة المسبوق ، ولكن الإمام يتحملها عنه .

(١) في هامش الأصل : أي بغير عذر .

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من (ب) .

(٣) قَالَ فِي « الزُّبْدِ » [مِنْ الرَّجَزِ] :

وَبِالْكُتُوبِ انْقَطَعَتْ إِنْ كَثُرَا أَوْ قَلَّ مَعَ قَصْدِ لِقَاطِ مَا قَرَا
لَا بِسُجُودِهِ وَتَأْمِينِ وَلَا سُؤَالِهِ لَمَّا إِمَامُهُ تَلَا

(٤) في هامش (ب) : (قوله : الاستئناف أولى) ؛ لأنه فيه خلاف ، والوقوع فيه مكروه .

ثُمَّ يَرْكَعُ حَتَّى تَسْكُنَ أَعْضَاؤُهُ ، ثُمَّ يَعْتَدِلُ حَتَّى تَسْكُنَ أَعْضَاؤُهُ ،

الرُّكْنُ الْخَامِسُ : ما أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ :

(ثُمَّ يَرْكَعُ) ، وَأَقْلَهُ لِقَائِمٍ : أَنْ يَنْحَنِيَ قَدْرَ بَلُوغِ رَاحَتِيهِ رُكْبَتَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْخَنَاسٍ^(١) .

وَأَقْلَهُ لِلْقَاعِدِ : أَنْ يَنْحَنِيَ حَتَّى يُحَازِي رَأْسَهُ مَا قَدَّامَ رُكْبَتَيْهِ .

وَأَكْمَلُهُ : أَنْ يُحَازِيَ مَحَلَّ سَجُودِهِ . وَشَرْطُهُ كَالْإِعْتِدَالِ وَالسُّجُودِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، أَنْ يَطْمِئَنَّ فِيهَا^(٢) (حَتَّى تَسْكُنَ أَعْضَاؤُهُ) بِحَيْثُ تَنْفَصِلُ حَرَكَةُ الرَّفْعِ عَنْ حَرَكَةِ الْهُوِيِّ .

وَأَنْ لَا يَقْصِدَ بَكُلِّ مِنْهَا غَيْرَهُ ، فَلَوْ سَقَطَ^(٣) فَجَعَلَهُ رُكُوعاً أَوْ سَجُوداً . . لَمْ يَكْفِ ، بَلْ يَعُودُ إِلَى الْقِيَامِ فِي الْأَوَّلِ ثُمَّ يَرْكَعُ ، وَإِلَى الْإِعْتِدَالِ فِي الثَّانِي ثُمَّ يَسْجُدُ . وَكَذَا لَوْ رَفَعَ مِنْ رُكُوعٍ أَوْ سَجُودٍ فَرَعَا . . لَمْ يَكْفِ ، بَلْ يَعُودُ إِلَى الرُّكُوعِ فِي الْأَوَّلِ ثُمَّ يَعْتَدِلُ ، وَإِلَى السُّجُودِ ، ثُمَّ يَجْلِسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فِي الثَّانِي .

الرُّكْنُ السَّادِسُ : ما ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ :

(ثُمَّ يَعْتَدِلُ) أَيِ : يَعُودُ - وَلَوْ فِي الثَّقَلِ - إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ الرُّكُوعِ مِنْ قِيَامٍ أَوْ جُلُوسٍ .

وَشَرْطُهُ : أَنْ لَا يَقْصِدَ بِهِ غَيْرَهُ ، وَأَنْ يَطْمِئَنَّ (حَتَّى تَسْكُنَ أَعْضَاؤُهُ) .

(١) الْأَنْخَنَاسُ : الْإِنْخِبَاضُ .

(٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : فِيهَا) لَوْ قَالَ فِيهِ . . كَانَ أَوَّلِي . اهـ تَقْرِيرٌ مُؤَلَّفٌ .

(٣) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : فَلَوْ سَقَطَ) لَا يَخْلُو جَعْلُ السَّقُوطِ صَارِفاً عَنْ نَوْعِ تَسَامُحٍ ، إِذْ لَا صَرْفَ مِنَ الْمَصْلِيِّ بِسَقُوطِهِ ، وَلِذَا لَمْ يَجْعَلُوهُ صَارِفاً فِي بَعْضِ أَمَاكِنَ كَالطَّوَافِ ، وَلَكِنَّ الصَّلَاةَ يُحْتَاطُ لَهَا . اهـ .

ثُمَّ يَسْجُدُ السَّجْدَةَ الْأُولَى حَتَّى تَسْكُنَ أَعْضَاؤُهُ ،

الرُّكْنُ السَّابِعُ : السُّجُودُ مَرَّتَيْنِ ، وَذَكَرَ السَّجْدَةَ الْأُولَى بِقَوْلِهِ : (ثُمَّ يَسْجُدُ السَّجْدَةَ الْأُولَى) .

وواجبائه سبعة :

١- وضعُ جُزءٍ مِنَ الْجَبْهَةِ مَكْشُوفاً ، وَجُزءٍ مِنْ كُلِّ مِنْ رَاحَتِي يَدَيْنِ وَمِنْ رَكْبَتَيْنِ وَمِنْ بَاطِنِ قَدَمَيْنِ ، وَفِي وَجْهِ^(١) يَكْفِي عَلَى ظَهْرِ الْقَدَمَيْنِ .

٢- وَتَحَامِلُ عَلَى الْجَبْهَةِ فَقَطْ ، خِلَافاً لـ « شَرْحِ الْمَنْهَجِ »^(٢) .

٣- وَرَفَعُ أَسَافِلِهِ عَلَى أَعَالِيهِ .

٤- وَأَنْ لَا يَسْجُدَ عَلَى مُتَّصِلٍ بِهِ يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ ؛ كَيْدِهِ وَثَوْبِهِ الَّذِي يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ ، أَمَّا الْمُنْفَصِلُ عَنْهُ وَلَوْ حُكْماً ؛ كَعُودٍ وَمَنْدِيلٍ فِي يَدِهِ .. فَيَصْحُ عَلَيْهِ ، مَعَ الْكَرَاهَةِ^(٣) .

٥- وَأَنْ لَا يَقْصِدَ بِهِ غَيْرَهُ وَحْدَهُ^(٤) .

٦- وَأَنْ يَضَعَ الْأَعْضَاءَ السَّبْعَةَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ لَا عَلَى التَّعاقُبِ .

٧- وَأَنْ يَطْمِئِنَّ (حَتَّى تَسْكُنَ أَعْضَاؤُهُ) . وَلَوْ سَجَدَ عَلَى مَا يُؤْذِي جِبْهَتَهُ ، فَإِنْ زَحَزَحَهَا عَنْهُ مِنْ غَيْرِ رَفْعٍ . لَمْ يَضُرَّ ، وَكَذَا إِنْ رَفَعَهَا قَلِيلاً ثُمَّ أَعَادَهَا^(٥) .

(١) الْوَجْهُ : هُوَ مَا قَاسَهُ الْأَصْحَابُ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ .

(٢) وَهُوَ الْمَسْمُوعُ بـ : « فَتَحِ الْوَهَّابِ بِشَرْحِ مَنْهَجِ الطَّلَّابِ » لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ .

(٣) قَوْلُهُ : (مَعَ الْكَرَاهَةِ) زِيَادَةٌ مِنْ (أ) .

(٤) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ وَ(أ) : (قَوْلُهُ : وَحْدَهُ) أَيِ : الصَّارِفِ . تَقْرِيرٌ . اهـ .

(٥) فِي هَامِشِ (أ) : أَيِ الْجَبْهَةِ .

ثُمَّ يَجْلِسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ حَتَّى تَسْكُنَ أَعْضَاؤُهُ ،

وَلَمْ يَطْمِئِنَّ ، فَإِنْ كَانَ قَدْ أَطْمَأَنَّ . . لَمْ يُعْذَهَا ، وَإِلَّا . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ^(١) .
وَسُنَّ كَشْفُ الْكَفَّيْنِ لِرَجُلٍ وَغَيْرِهِ ، وَالْقَدَمَيْنِ لِرَجُلٍ لَا الرُّكْبَتَيْنِ فَيُكْرَهُ .
وَلَوْ قُطِعَ كَفٌّ أَوْ قَدَمٌ . . لَمْ يَجِبْ وَضْعُ طَرَفِ الْبَاقِي .
الرُّكْنُ الثَّامِنُ : مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ :

(ثُمَّ يَجْلِسُ) لِلْفَصْلِ (بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ) وَلَوْ فِي الثَّقَلِ ، بِشَرَطِ أَنْ لَا يَقْصِدَ
بِهِ غَيْرَهُ ، وَأَنْ يَطْمِئِنَّ (حَتَّى تَسْكُنَ أَعْضَاؤُهُ) ، وَأَنْ لَا يُطَوِّلَهُ وَلَا الْأَعْتِدَالَ ،
فَإِنْ طَوَّلَ أَحَدَهُمَا فَوْقَ الذِّكْرِ الْمَشْرُوعِ فِيهِ قَدَرَ الْفَاتِحَةِ فِي الْأَعْتِدَالِ^(٢) ، وَأَقْلُ
التَّشَهُدِ فِي الْجُلُوسِ^(٣) عَامِداً عَالِماً . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ^(٤) .

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ (أ) : (قَوْلُهُ : بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) أَيِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَأْمُوماً وَإِمَامُهُ بَاقٍ
فِي السُّجُودِ ، وَإِلَّا فَلَهُ الْعَوْدُ لِلْمَتَابَعَةِ . اهـ .

(٢) الذِّكْرُ الْمَشْرُوعُ هُوَ قَوْلُهُ : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ، مِلءَ السَّمَاوَاتِ
وَمِلءَ الْأَرْضِ ، وَمِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ » ، كَمَا فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ
(٢٥٣) وَأَبْنُ أَبِي أَوْفَى عِنْدَ مُسْلِمٍ (٤٧٦) ، وَمِثْلُهُ - مَا فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ
مُسْلِمٍ (٤٧٧) - زِيَادَةُ : « أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ ، وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ ،
اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ » .

(٣) كَمَا رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الشَّافِعِيُّ (٢٧٦) : « التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ
الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ
الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ » .

(٤) لَا تَهْمُ عُدُوهُ زُكْنًا قَصِيراً وَضِعَ لِلْفَصْلِ ، وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَبُو دَاوُدَ (٨٥٠) ،
وَالْتِّرْمِذِيُّ (٢٨٤) : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . . كَانَ يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ : « اللَّهُمَّ . . اغْفِرْ
لِي ، وَارْحَمْنِي ، وَعَافِنِي ، وَاهْدِنِي ، وَارْزُقْنِي » ، وَجَاءَ فِي التِّرْمِذِيِّ بِدَلٍّ
« وَعَافِنِي » : « وَاجْبُرْنِي ، وَارْزُقْنِي » ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ كَمَا فِي « الْأَذْكَارِ » (١٦٠) .

ثُمَّ يَسْجُدُ الثَّانِيَةَ ؛
.....

ومحلُّ البطلانِ في الاعتدالِ : في غيرِ الاعتدالِ الأخيرِ مِنْ كُلِّ صلاةٍ مكتوبةٍ ؛ لورودِ تطويله في الجملةِ ؛ أي : في النَّازِلَةِ^(١) وقِيْدُهُ (م ر) بثانيةِ الصُّبحِ ، وأخيرةِ وَتْرِ النُّصْفِ الثَّانِي مِنْ رمضانَ ، وآخرِ كُلِّ صلاةٍ أَيَّامِ النَّازِلَةِ .
وأختارَ جماعةٌ أَنَّهُما رُكْنانِ طويِلانِ .

(ثُمَّ يَسْجُدُ) السَّجْدَةُ (الثَّانِيَةَ) وهي كالأولى في جميعِ أحكامِها .

قالَ العَلَّامَةُ الشَّرْقَاوِيُّ [١٩٠/١] : والحكمةُ في تكريرِ السُّجودِ : لِمَا فِيهِ مِنْ زيادةِ التَّواضِعِ - اللَّاتِي بِجَنابِ الْعَبْدِ - بوضعِ الْجَبْهَةِ - الَّتِي هِيَ أَشْرَفُ الْأَعْضَاءِ - عَلَى مَوَاطِئِ الْأَقْدَامِ ، الْمَوْجِبِ لِقَبُولِ الدُّعَاءِ ، ولإِغْرامِ الشَّيْطَانِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا رَأَى الْإِنْسَانَ يَسْجُدُ . أَعْتَزَلَ ، وَقَالَ : يا وَيْلِي ! أَمْرَ ابْنِ آدَمَ بِالسُّجودِ فَسَجَدَ ، وَأَمَرْتُ بِهِ فَلَمْ أَسْجُدْ .

كما أَنَّ الْحِكْمَةَ فِي إِجْبَابِ الْقِرَاءَةِ فِي الْقِيَامِ وَالنَّشْهُدِ فِي الْجُلُوسِ الْأَخِيرِ ، دُونَ الرُّكُوعِ وَالسُّجودِ وَالْاعتدالِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ . . التَّبَاسُّ الْأَوَّلَيْنِ بِالْعَادَةِ ، فَوَجَبَ تَمْيِيزُهُمَا عَنْهَا بِذَلِكَ ، وَأَمَّا الْأَخِيرَانِ . . فغَيْرُ مَقْصُودَيْنِ لِدَاتِهِمَا ، بَلْ لِلْفَصْلِ ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَا قَصِيرَيْنِ ، فَلَمْ يُنَاسِبْهُمَا إِجْبَابُ شَيْءٍ فِيهِمَا إِعْلَاماً بِذَلِكَ .

وَالْقِيَامُ أَفْضَلُ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ الْبَدَنِيَّةِ ، أَمَّا النَّيَّةُ . . فَأَفْضَلُ مِنْهُ ، وَالتَّطْوِيلُ فِيهِ أَفْضَلُ ، ثُمَّ فِي السُّجودِ ، ثُمَّ فِي الرُّكُوعِ ، وَمَنْ صَلَّى عَشْرَ رُكْعَاتٍ - مَثَلًا - مِنْ

(١) قَالَ الْعَمْرِي طَيِّ فِي « نَهَايَةِ التَّدْرِيبِ » [مِنْ الرَّجَزِ] :

كَذَا الْقُنُوتُ آخِرًا إِذَا اعْتَدَلَ فِي الصُّبْحِ بَلْ فِي الْخَمْسِ إِنْ أَمَرَ نَزَلَ

فَهَذِهِ رَكْعَةٌ ، وَبَقِيَّةُ الرُّكْعَاتِ كَذَلِكَ .

قيام وعشرين ركعة من قعود.. فَاَلْعَشْرُ أَفْضَلُ إِنْ أَسْتَوَى الزَّمَانُ^(١) ، وَإِلَّا..
فَمَا طَالَ زَمَنُهُ أَفْضَلُ^(٢) .

(فَهَذِهِ) أَعْمَالُ (رَكْعَةٍ ، وَبَقِيَّةُ الرُّكْعَاتِ) الَّتِي بَعْدَهَا (كَذَلِكَ) أَي :
مِثْلُ مَا ذَكَرَ فِي الْأَوَّلَى ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ : (وَبَقِيَّةُ الرُّكْعَاتِ مِثْلُهَا) .

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الرُّكْنِ الثَّاسِعِ وَالْعَاشِرِ وَالْحَادِي عَشَرَ - وَهِيَ^(٣) : التَّشَهُّدُ
الْأَخِيرُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بَعْدَهُ ، وَالْجُلُوسُ لَهُمَا -
بِقَوْلِهِ - :

(١) فِي هَامِشٍ (ب) : (قَوْلُهُ : فَالْعَشْرُ أَفْضَلُ) : وَإِلَّا.. فَمَا طَالَ زَمَنُهُ يُشْكَلُ عَلَيْهِ :

١- أَنْ أَجَرَ الْقَاعِدِ نَصْفُ أَجْرِ الْقِيَامِ .

٢- وَطَوَّلَ الْقِيَامَ أَفْضَلُ مِنْ كَثِيرِ الرُّكْعَاتِ .

٣- وَيُشْكَلُ عَلَيْهِ : أَنَّ تَكْثِيرَ الرُّكْعَاتِ تَقَعُ لَهُ فِيهَا الْأَرْكَانُ كُلُّهَا فَرَضاً ، بِخِلَافِ
طَوَّلِ نَحْوِ الرُّكُوعِ يَقَعُ لَهُ قَدْرُ : سُبْحَانَ اللَّهِ فَرَضاً وَالزَّائِدُ نِفْلًا ، وَثَوَابُ الْفَرَضِ
أَعْظَمُ ، وَيُظْهَرُ أَنَّ الْقِيَامَ كَالرُّكُوعِ ، فَإِنْ قِيلَ : الْجَزْءُ فِيهِ يَقَعُ فَرَضاً وَالزَّائِدُ نِفْلًا ،
وَحَاصِلُهُ : أَنَّ الْمَعْتَمَدَ إِنْ طَالَ الْقِيَامُ أَفْضَلُ يَكُنْ عَلَيْهِ هَذَا الْإِشْكَالُ ، فَلْيُنْظَرْ
مَا جَوَابُهُ .

(٢) فِي هَامِشٍ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : أَفْضَلُ) لَخَبَرِ : « أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طَوَّلُ الْقُنُوتِ » [رَوَاهُ
عَنْ جَابِرٍ مُسْلِمٌ (٧٥٦)] أَي : الْقِيَامُ ، وَإِلَّا فَالْقَاعِدَةُ : تَرْجِيحُ الْعَشْرِينَ ؛ لِأَنَّ
الْقَدْرَ الْمَجْزِيَّ مِنْ كُلِّ رُكْنٍ يَثَابُ عَلَيْهِ ثَوَابُ الْفَرَضِ وَالزَّائِدُ نِفْلًا ، وَثَوَابُ الْفَرَضِ
أَعْظَمُ مِنْ ثَوَابِ النَّفْلِ ، فَيَقَعُ غَالِبُ الْعَشْرِينَ فَرَضاً وَغَالِبُ الْعَشْرِ نِفْلًا ، لَكِنَّ الْقَوَاعِدَ
لَا تُعَارِضُ التَّصَوِّصَ . اهـ . مَوْلَفُهُ .

(٣) فِي (أ) : وَهُوَ .

وَيَقُولُ فِي الْجُلُوسِ الَّذِي بَعْدَهُ السَّلَامُ : التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ ،
الْصَّلَوَاتُ

(وَيَقُولُ فِي الْجُلُوسِ الَّذِي بَعْدَهُ) - وفي نسخة : يَعْقِبُهُ - (السَّلَامُ) وَلَمْ
يَقُلْ : الْأَخِيرُ ؛ لِيَشْمَلَ الْجُلُوسَ فِي الصَّلَاةِ الثَّنَائِيَّةِ ، وَإِنْ أُجِيبَ بِأَنَّ الْمُرَادَ
بِالْأَخِيرِ الَّذِي يَعْقِبُهُ سَلَامٌ :

(التَّحِيَّاتُ) - جمعُ تحِيَّةٍ - : وَهُوَ مَا يُحَيِّي بِهِ مِنْ سَلَامٍ وَغَيْرِهِ ، وَفَسَّرَهَا
بَعْضُهُمْ بِالْمُلْكِ الدَّائِمِ .

(الْمُبَارَكَاتُ) أَيِ : النَّامِيَّاتُ ، مِنْ الْبَرَكَةِ ، وَهِيَ : الثَّمَاءُ .

(الصَّلَوَاتُ) أَيِ : الْخَمْسُ ، وَأَسْتَشْكَلُهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ خَاصٌّ ، وَالتَّحِيَّاتُ
عَامَّةٌ ، وَالْخَاصُّ لَا يَكُونُ وَصْفًا لِلْعَامِّ^(١) ، وَلَا يَصِحُّ كَوْنُهُ بَدَلًا بَعْضٍ ؛ لِأَنَّهُ فِي
نِيَّةِ الطَّرَحِ^(٢) .

وَأُجِيبَ : بِأَنَّ الْمُبَارَكَاتُ وَمَا بَعْدَهُ عَلَى تَقْدِيرِ الْعَاطِفِ^(٣) ، كَمَا صُرِّحَ بِهِ
فِي رَوَايَةِ أَبِي مَسْعُودٍ^(٤) ، وَقِيلَ : هِيَ الدُّعَاءُ بِخَيْرٍ .

(١) جَاءَ فِي الْأَصْلِ (ب) زِيَادَةٌ : وَلَا يَصِحُّ كَوْنُهُ وَصْفًا لِلْعَامِّ .

(٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : فِي نِيَّةِ الطَّرَحِ) لَا يَلْزُمُ مِنْ كَوْنِهِ فِي نِيَّةِ الطَّرَحِ أَنْ يَكُونَ
مَطْرُوحًا مِنْ كُلِّ وَجْهِ ، كَمَا قَالُوا بِذَلِكَ فِي : « وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ » [الأنعام :
١٠٠] ، فَالْجَنُّ بَدَلٌ مِنْ (شُرَكَاءَ) ، وَلَمْ يَنْتَقِلِ الْمَعْنَى بِحَذْفِهِ ، وَهَذَا كَذَلِكَ ، اهـ .
تَقْرِيرُ مُؤَلِّفِهِ .

(٣) فِي هَامِشِ (ب) : (قَوْلُهُ : عَلَى تَقْدِيرِ الْعَاطِفِ) قَدْ يُقَالُ : إِنَّ إِسْقَاطَ حَرْفِ
الْعَطْفِ بَابُهُ الشَّعْرُ هَذَا بَيِّنٌ ، وَمَا كَانَ بَابُهُ الشَّعْرُ فَبِهِ الْقِيَاسُ ، وَهَذَا سَمَاعِيٌّ
لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ اهـ .

(٤) رَوَايَةُ أَبِي مَسْعُودٍ هِيَ كَمَا فِي الْبُخَارِيِّ (٨٣٥) فِي الْأَذَانِ ، وَمُسْلِمٌ (٤٠٢) فِي
الصَّلَاةِ بَلْفَظٍ : « التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيَّاتُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ =

(الطَّيِّبَاتُ) أي : الأمور الصَّالِحَاتُ لِلشَّيْءِ ، مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ ، وفي نسخة زيادة : (الثَّامَاتُ) .

قَالَ الْعَلَامَةُ الْجَرَهَزِيُّ : (وَلَمْ نَرِ هَذِهِ الْكَلِمَةَ فِي شَيْءٍ مِنْ الْكُتُبِ الْمُعْتَبَرَةِ) .

(اللَّهُ) أي : التَّحِيَّاتُ وما بعده مُسْتَحَقَّةٌ لَهُ تَعَالَى . وَجُمِعَتِ التَّحِيَّةُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَلِكٍ كَانَتْ لَهُ تَحِيَّةٌ يُحَيُّ بِهَا ، فَقِيلَ لَنَا : قُولُوا : « التَّحِيَّاتُ » ؛ أَي : مَا يُعْظَمُ بِهِ مِنَ الْأُمُورِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمُلْكِ ^(١) مُسْتَحَقَّةٌ لِلَّهِ وَحْدَهُ .

وفي « حاشية البُجَيْرِمِيِّ ^(٢) » عَنِ الْبِرْمَاوِيِّ ^(٣) : كَانَتْ تَحِيَّةُ مَلِكِ الْعَرَبِ بِالسَّلَامِ ، وَمَلِكِ الْأَكَاسِرَةِ بِالسُّجُودِ وَتَقْبِيلِ الْأَرْضِ ، وَمَلِكِ الْفُرْسِ بِوَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْأَرْضِ ، وَمَلِكِ الْحَبْشَةِ بِوَضْعِ الْيَدِ عَلَى الصَّدْرِ ، وَمَلِكِ الْمَجُوسِ تَنْكِيسُ الرَّأْسِ مَعَ قَوْلٍ : (بَانَ نَسْبِي) ، وَمَلِكِ الثُّوبَةِ ^(٤) بِجَعْلِ الْيَدَيْنِ عَلَى

= وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ . . . » .

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : أَي وَغَيْرِهِ .

(٢) الْبُجَيْرِمِيُّ : هُوَ سَلِيمَانُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ ، فَاقِيهِ مِصْرِي ، قَدَّمَ (الْقَاهِرَةَ) ، لَهُ مَوْلاَفَاتٌ مَطْبُوعَةٌ هِيَ : « التَّجْرِيد » وَ « تَحْفَةُ الْحَبِيب » تَوَفَّى فِي (بَجِيرَم) سَنَةِ : (١٢٢١ هـ) .

(٣) الْبِرْمَاوِيُّ : هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الدَّائِمِ بْنِ مُوسَى ، الثُّعَيْمِيُّ ، الْعَسْقَلَانِيُّ ، أَبُو عِيدِ اللَّهِ ، شَمْسُ الدِّينِ ، عَالِمٌ ، فَاقِيٌّ ، مُحَدِّثٌ ، شَافِعِيٌّ الْمَذْهَبِ ، مِصْرِيٌّ أَلْمُولِدُ ، أَقَامَ بِ (دِمَشْقَ) مَدَّةً ، ثُمَّ تَصَدَّرَ لِلإِفْتَاءِ وَالتَّدْرِيسِ فِي (الْقَاهِرَةِ) ، لَهُ مَوْلاَفَاتٌ فِي النُّحُوِّ وَالْحَدِيثِ وَالْأَصُولِ وَالْفَقْهِ وَالْعَرُوضِ ، تَوَفَّى سَنَةَ : (٨٣١ هـ) عَنْ عُمَرِ (٦٨) سَنَةً .

(٤) الثُّوبَةُ : بِلَادٌ تَقَعُ جَنُوبَ (مِصْرَ) ، وَيُطْلَقُ عَلَى سُكَّانِهَا ب : (التَّوْبِيِّينَ) وَالْوَاهِدُ تَوْبِيٌّ .

السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ .

أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ .

الوجه ، ومَلِكِ الرُّومِ بَكْشَفِ الرَّأْسِ وتنكِيسِهَا ، وَمَلِكِ الْيَمَامَةِ بوضعِ الْيَدَيْنِ عَلَى كَتِفِ الْمُحَيِّي ، فَإِنْ بَالِغٌ . رفعَهَا ووضعَهَا مراراً .

فَجُمِعَتِ التَّحِيَّاتُ إِشَارَةً إِلَى اخْتِصَاصِهِ تَعَالَى بِجَمِيعِهَا دُونَ غَيْرِهِ .

(السَّلَامُ) أَي : التَّسْلِيمُ ، بِمَعْنَى : التَّحِيَّةِ ، كَائِنٌ (عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ ، أَوْ بِالْهَمْزَةِ ^(١) ، (وَرَحْمَةُ اللَّهِ) أَي : إِنْعَامُهُ ، (وَبَرَكَاتُهُ) أَي : زِيَادَاتُهُ تَعَالَى مِنَ الْخَيْرِ الْجَسِيمِ عَلَيْكَ ، فَحُذِفَ الْخَبَرُ مِنَ الثَّانِي لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ ، وَيَصْحُحُ عَطْفُ (رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ) عَلَى (السَّلَامُ) وَيُقَدَّرُ الْخَبَرُ الْمَحْذُوفُ جَمْعاً ؛ أَي : السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ كَائِنَاتٌ عَلَيْكَ ، وَإِنَّمَا أَمْتَنَعَ : (زَيْدٌ قَائِمَانِ وَعَمْرُو) . . لِلْقُبْحِ اللَّفْظِيِّ .

(السَّلَامُ) أَي : التَّسْلِيمُ - بِمَعْنَى التَّحِيَّةِ أَيْضاً - كَائِنٌ (عَلَيْنَا) أَي : الْحَاضِرِينَ مِنْ إِمَامٍ وَمَأْمُومٍ وَمَلَائِكَةٍ وَغَيْرِهِمْ ، (وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ) جَمْعُ صَالِحٍ ، وَهُوَ : الْقَائِمُ بِحَقُوقِ اللَّهِ وَحَقُوقِ عِبَادِهِ ، مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَمُؤْمِنِي الْإِنْسِ وَالْجِنِّ .

(أَشْهَدُ) أَي : أَقِرُّ وَأُذَعِّنُ (أَنَّ) أَي : بِأَنَّهُ : (لَا إِلَهَ) أَي : لَا مَعْبُودَ بِحَقِّ (إِلَّا اللَّهُ) بِالرَّفْعِ وَالتَّنْصِبِ كَمَا مَرَّ .

(وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ) أَوْ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَهَذَا أَكْمَلُهُ .

وَالْإِضَافَةُ إِلَى الظَّاهِرِ تَقْوُمُ مَقَامَ زِيَادَةِ (عَبْدُهُ) الَّتِي فِي رَوَايَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ .

(١) كما يقرؤها نافع : (النَّبِيُّ) .

وفي نسخة إسقاط : (أشهد) الثاني .

وأقلُّه : التَّحِيَّاتُ لله ، سلامٌ عليك أَيُّها النَّبِيُّ ورحمةُ الله وبركاته ، سلامٌ علينا وعلى عبادِ الله الصَّالِحِينَ ، أشهدُ أن لا إلهَ إلاَّ اللهُ وأنَّ محمَّداً رسولُ الله . أو : وأنَّ محمَّداً عبدهُ ورسولهُ ، وكذا : وأنَّ محمَّداً رسولهُ ، عند (م ر) .

ولا يَجِبُ ترتيبُهُ ، بشرطِ أن لا يُغَيَّرَ المعنى ، ولا موالاةُهُ عند (حج) .
ويَجِبُ رعايةُ حروفِهِ وتشديداتِهِ ، وعدمُ الإبدالِ ، وإِسْماعُ النَّفْسِ ككلِّ مطلوبِ قولِي ، وعدمُ الصَّارفِ ، وكونُهُ بالعربيةِ لِمَنْ قَدَرَ .

وهل يَجِبُ على العاجزِ عنه بدلهُ كالفاتحةِ؟ نقلَ العلامةُ الكرديُّ عن (سم) : أنه لا يَجِبُ ، ونقلَ البجيرميُّ عن (م ر) : الوجوبُ .

فَيَجِبُ التَّشْدِيدُ أو الهمزُ في النَّبِيِّ وصلّاً ووقفاً^(١) ، قالَ البجيرميُّ : على العامِّيِّ وغيرِهِ ، فإن تركَهُما . . أعادهُ على الصَّوابِ ، وإلاَّ . . بطلتْ صَلَاتُهُ ؛ أي : لتركِهِ حرفاً مِنْ حروفِهِ ؛ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ وجوبِ الإتيانِ بِجميعِها ، وإن لَمْ يَخْتَلَّ بِتَرْكِهِ المعنى .

وملازمةُ إدغامِ الثُّونِ في اللَّامِ في (أن لا إلهَ إلاَّ اللهُ) واللَّامِ في الرَّاءِ مِنْ (الرَّحْمَنِ) في الفاتحةِ ؛ لأنَّهُ يُسْقِطُ بِالإظهارِ الشَّدَّةَ مِنْهُما ، ولا نظر^(٢) لكونِ

(١) في هامشِ الأصلِ : (قوله : ووقفاً) أي : مع التَّنطِقِ بضمِّ ألياءِ الثانيةِ مِنَ المُشَدَّدِ ، لا بحذفِ الضَّمةِ ، إذ لا يُصَوَّرُ حينئذٍ تشديدهُ ، إذ المُشَدَّدُ لا يكونُ بحرفينِ ساكنينِ .

(٢) في هامشِ الأصلِ : (قوله : ولا نظر . . إلخ) هكذا قالوه ، لكنَّ اعتراضَ (سم) : بأنَّ بعضَ القُرَّاءِ السَّبعةِ لا يوجبُ الإدغامَ في مثلِ هذا ، ويجوزُ الإظهارُ ، =

التَّوَنِ وَاللَّامِ يَخْلُقَانِهَا كَمَا فِي « التَّحْفَةِ » ، نَعَمْ .. يُعَذِّرُ الْجَاهِلُ^(١) بِذَلِكَ .

وَلَا يَضُرُّ زِيَادَةُ يَاءٍ قَبْلَ (أَتِيهَا النَّبِيُّ) ، لَكِنْ تَكَرُّهُ . وَالْأُولَى زِيَادَةُ : (سَيِّدِنَا) قَبْلَ (مُحَمَّدٍ) هُنَا ، وَفِي الصَّلَاةِ بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ الْأَدَبُ .

قَالَ فِي « النَّهْيَةِ » : (وَخَبِرُ : « لَا تَسَيِّدُونِي فِي الصَّلَاةِ » لَا أَصْلَ لَهُ)^(٢) .

وَيَتَبَنَّى أَنْ يُرَاعَى الْأَدَبُ مَعَ سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْضًا ، فَيُزَادُ قَبْلَهُ (سَيِّدِنَا) .

وَتَسْمِيَةُ التَّحِيَّاتِ وَمَا بَعْدَهَا تَشْهَدًا : مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الْكُلِّ بِأَسْمِ الْجُزْءِ .

(اللَّهُمَّ) (أَيِ : يَا اللَّهُ ، فَالْمِيمُ عَوْضٌ عَنْ : (يَا) .

= [قَوْلُهُ هَذَا غَيْرُ مُسَلَّمٍ أَهـ . مُحَقِّقُهُ قَاسِمٌ] . وَعَلَيْهِ فَلَا وَجْهَ لِلْبَطْلَانِ أَهـ مَوْلَفُهُ . لَكِنَّ عِبَارَةَ الشَّرْقَاوِيِّ (١٩٣ / ١) أَوْضَحُ ، وَهِيَ : وَأَنَّهُ لَوْ أَظْهَرَ التَّوَنَ الْمَدْغَمَةَ فِي اللَّامِ فِي أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .. بَطَلَ تَشْهَدُهُ ؛ لِتَرْكِه شِدَّةَ مِنْهُ ، نَظِيرُ مَا مَرَّ مِنْ إِظْهَارِ أَل فِي الرَّحْمَنِ ، نَعَمْ .. يُعَذِّرُ فِي ذَلِكَ الْجَاهِلُ لَخَفَائِهِ كَثِيرًا ، وَأَنَّهُ لَوْ أَسْقَطَ شِدَّةَ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ضَرَّ .

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (قَوْلُهُ : نَعَمْ .. يُعَذِّرُ الْجَاهِلُ ... إِلَى آخِرِهِ) فِي الشَّدَّةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقْبَلُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ الْجَهْلُ بِهَا أَهـ .

وَفِي هَامِشِ الْأَصْلِ : قَدْ يُقَالُ : إِنَّ الْإِتْيَانَ بِالْإِدْغَامِ وَاجِبٌ ، وَهُوَ لَا يُفَرِّقُ فِيهِ بَيْنَ الْعَالِمِ وَالْجَاهِلِ ، إِلَّا أَنْ يُجَابَ أَنَّ تَرْكَهُ مِنْ بَابِ فَعِلِ الْمَبْطَلِ لَا مِنْ بَابِ تَرْكِ الْوَاجِبِ لَكِنَّهُ لَا يُسَلَّمُ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ تَرْكِ الْوَاجِبِ .

(٢) وَكَذَا قَالَ الْحَافِظُ السَّخَاوِيُّ فِي « الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ » (١٢٩٢) .

صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ،

(صَلِّ) أَي : إرحم رحمةً مقرونةً بالتَّعْظِيمِ^(١) ، أَوْ صَلِّ اللَّهَ (عَلَى مُحَمَّدٍ) أَوْ رَسُولِهِ أَوْ النَّبِيِّ دُونَ أَحْمَدَ ، أَوْ عَلَيْهِ ، وَإِنْ جازَ ذَلِكَ فِي الْخُطْبَةِ ؛ لِأَنَّهَا أَوْسَعُ بَاباً مِنَ الصَّلَاةِ وَإِنْ شَابَهَتْهَا فِي وَجْهِهِ ، وَهَذَا أَقْلُهَا .

وَأَكْمَلُهَا : اَللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ (وَعَلَى آلِ) سَيِّدِنَا (مُحَمَّدٍ) ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ ، فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ . ذَكَرَهُ فِي « الرَّوْضَةِ » وَأَصْلُهَا^(٢)

قَالَ (حَج) : وَأَوَّلِي مِنْهُ مَا فِي « الْأَذْكَارِ » [١٧٥] وَغَيْرِهِ ، وَهُوَ :

(اَللَّهُمَّ . . صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ ، وَعَلَى آلِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ ، وَعَلَى آلِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ ، فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ)^(٣) . اِنْتَهَى بِزِيَادَةِ (سَيِّدِنَا) قَبْلَ كُلِّ مِنْ لَفْظِ مُحَمَّدٍ

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : مقرونةً بالتَّعْظِيمِ) إِذِ الصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ فِي حَقِّ الْأَنْبِيَاءِ رَحْمَةٌ مقرونةٌ بالتَّعْظِيمِ ، وَفِي حَقِّ غَيْرِهِمْ مَطْلُوقُ الرَّحْمَةِ اهـ .

(٢) أَي : « الْعَزِيزِ » أَوْ « فَتَحَ الْعَزِيزِ » فِي شَرْحِ « أَلْوَجِيزِ » لِلْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ الرَّافِعِيِّ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ : (٦٢٤ هـ) .

(٣) هَذِهِ الرَّوَايَةُ مَجْمُوعَةٌ مِمَّا أَخْرَجَهُ عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ الْبُخَارِيُّ (٦٣٥٧) ، وَمُسْلِمٌ (٤٠٦) ، وَمِنْ رَوَايَةِ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٦٣٧٠) ، وَمُسْلِمٌ (٤٠٧) .

ثُمَّ يُسَلِّمُ .

وإبراهيمَ عليهما الصَّلَاةُ والسَّلَامُ ؛ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ سُنَّةِ^(١) ذلك .

وَأَلَّ إبراهيمَ : إسماعيلُ وإسحاقُ عليهما السَّلَامُ وأولادُهُما الْمُؤْمِنُونَ ، وهذا يقتضي أَنَّ إبراهيمَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ غَيْرُهُما ، لكنَّ (ع ش) على شرح (م ر) نَقَلَ عَنِ الْمُتَنَوِّينِ وَغَيْرِهِ : أَنَّ لَهُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ وَلَدًا . وَإِنَّمَا خُصَّ إبراهيمُ بِالذِّكْرِ ؛ لِأَنَّ الرَّحْمَةَ وَالْبِرَّةَ لَمْ يَجْتَمِعْ ذِكْرُهُمَا لِنبِيِّ غَيْرِهِ^(٢) .

وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ بِأَنَّ إِثْبَاتَ أَلْيَاءٍ فِي آخِرِ (صَلَّ) مِنْ (اَللَّهُمَّ صَلِّ) لَا يُطِلُّ الصَّلَاةَ ، مَعَ أَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّهُ يُخِلُّ بِالْمَعْنَى ؛ لِقَلْبِهِ إِلَى خُطَابِ الْمُؤَنَّثِ ، ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يُؤَيِّدُهُ عَنِ الشَّيْخِ الشَّرْقَاوِيِّ [١٨٦/١] ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي الْفَاتِحَةِ : (وَلَوْ قَالَ : (إِهْدِنَا) بِأَلْيَاءِ الْمُتَنَاءِ مِنْ تَحْتِ .. لَمْ يَضُرَّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى ، بِخِلَافِ زِيَادَةِ أَلْفٍ بَعْدَ اللَّامِ الْمَشْدُودَةِ مِنَ (الَّذِينَ) .

الرُّكْنُ الثَّانِي عَشَرَ ، قَوْلُهُ :

(ثُمَّ يُسَلِّمُ) أَيِ : التَّسْلِيمَةَ الْأُولَى جَالِسًا ، وَيَأْتِي فِيهِ بِـ (أَلَّ) وَ (كَافٍ الْخُطَابِ) وَ (مِيمِ الْجَمْعِ) ، وَيَتَلَفَّظُ بِحَيْثُ يُسَمِعُ نَفْسَهُ ، وَيُوَالِي بَيْنَ كَلِمَتَيْهِ ، وَيَكُونُ فِي حَالِ اسْتِقْبَالِهِ بِصَدْرِهِ ، وَلَا يَقْصُدُ بِهِ غَيْرَهُ ، لَكِنْ لَا يَضُرُّ عِنْدَ (م ر)^(٣) قَصْدُ السَّلَامِ بِهِ أَوْ الرَّدِّ عَلَى الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِينَ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ بِهِ مَعَ

(١) المرادُ : استحبابُ ذلك أدبًا .

(٢) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ﴾ [هود : ٧٣] .

(٣) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : عِنْدَ الرَّمْلِيِّ) قَالَ : لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ بِهِ عَنْ مَوْضُوعِهِ الْأَصْلِيِّ .

.....
ذلك الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ^(١) .

ولا يَزِيدُ ولا يُنْقِصُ فيه ما يُعَيَّرُ الْمَعْنَى ، ولا يَضُرُّ زِيَادَةُ (واو) أَوَّلَهُ ،
بِخِلَافِ تَكْبِيرَةِ التَّحَرُّمِ^(٢) .

وَأَقْلَهُ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ، أو : عَلَيْكُمْ السَّلَامُ ، لَكِنَّهُ يُكْرَهُ .

وَأَكْمَلُهُ : زِيَادَةُ : وَرَحْمَةُ اللَّهِ .

أَمَّا التَّسْلِيمَةُ الثَّانِيَةُ^(٣) .. فَسُنَّةٌ ، كَالشَّهْدِ الْأَوَّلِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بَعْدَهُ كَمَا سَيَأْتِي^(٤) .

وَفَهُمَ مِنْ تَعْبِيرِ الْمُصَنِّفِ بـ : (ثُمَّ) الرُّكْنُ الثَّلَاثَ عَشَرَ ، وَهُوَ : التَّرْتِيبُ - عَلَى مَا مَرَّ - الْمَشْتَمِلُ عَلَى قَرْنِ النِّيَّةِ بِالتَّكْبِيرِ ، وَجَعْلِهِمَا مَعَ الْقِرَاءَةِ فِي الْقِيَامِ ، وَجَعْلِ الشَّهْدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَالسَّلَامِ فِي الْقُعُودِ الْأَخِيرِ ، فَلَا تَرْتِيبَ بَيْنَ هَذِهِ السُّنَّةِ الْمَذْكُورَةِ وَبَيْنَ مُحَالِهَا - وَهُوَ الْقِيَامُ وَالْقُعُودُ - أَمَّا بَيْنَ بَعْضِهَا بَعْضًا .. فَمُرْتَبَةٌ إِلَّا النِّيَّةَ وَتَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ ، فَالتَّرْتِيبُ مُرَادٌ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ^(٥) .

(١) قَالَ الْعَمْرِي طي : وَنِيَّةُ الْخُرُوجِ فِي قَوْلِ هُجَزٍ ؛ أَي : تَرْكُ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا لَا تَجِبُ قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْعِبَادَاتِ . لَكِنْ تُسَرُّ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ .

(٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : بِخِلَافِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ) وَالْفَرْقُ بِأَنَّهُ هُنَا يُمَكَّنُ الْعُطْفُ ، بِخِلَافِهِ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، كَذَا قَالُوهُ ، لَكِنْ يُمَكَّنُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الْوَائِ كَمَا تَأْتِي لِلْعُطْفِ تَأْتِي أَيْضًا فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ لِلِاسْتِنَافِ . اهـ مَوْلَاهُ ، وَلَكِنْ الْإِشْكَالُ لَا يَرُدُّ الْمُنْقُولَ .

(٣) فِي هَامِشِ (ب) : وَسُنُّ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا بِسَكْتَةٍ يَسِيرَةٍ ؛ أَي : بَيْنَ التَّسْلِيمَتَيْنِ .

(٤) أَي : قَرِيبًا ، لَكِنَّ الشَّهْدَ - الَّذِي ذَكَرَ - سُنَّةٌ بَعْضُ ، بِخِلَافِ السَّلَامِ فَهُوَ سُنَّةٌ هَيْئَةً .

(٥) فِي هَامِشِ (ب) : أَي فِي الثَّلَاثِ الْأَبَاقِيَةِ ، وَهِيَ فِي الْقُعُودِ : الشَّهْدُ ، وَالصَّلَاةُ =

فلو تعمَّدَ تَرْكَهُ فِي رُكْنٍ فِعْلِيٍّ .. بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، بِخِلَافِ الْقَوْلِيِّ غَيْرِ السَّلَامِ ، فَيُعِيدُ مَا قَدَّمَهُ وَلَا بَطْلَانِ ، كَمَا لَوْ قَدَّمَ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى الشَّهْدِ أَوْ سَهَاءً .. لَمْ يُعْتَدَ بِمَا فَعَلَهُ حَتَّى يَفْعَلَ مِثْلَ مَا تَرَكَهُ .

فَإِنْ تَذَكَّرَ تَرْكَهُ فِيهَا أَوْ شَكَّ فِيهِ قَبْلَ فِعْلِ مِثْلِهِ .. فَعَلَهُ فَوْرًا .

فَإِنْ مَكَثَ يَتَذَكَّرُ^(١) .. بَطَلَتْ صَلَاتُهُ . أَوْ بَعْدَ فِعْلِ مِثْلِهِ .. تَمَّتْ بِهِ رَكَعَتُهُ ، وَلَعَا مَا بَيْنَهُمَا ، وَسَجَدَ لِلْسَّهْوِ مَا لَمْ يَكُنْ مَتْرُوكُهُ :

١- السَّلَامُ ، فَيَأْتِي بِهِ وَلَا يَسْجُدُ ؛ لِعَدَمِ فَوَاتِ مَحَلِّهِ .

٢- أَوْ النَّيَّةُ .

٣- أَوْ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ ، فَيَسْتَأْنِفُ الصَّلَاةَ .

أَمَّا لَوْ تَذَكَّرَ بَعْدَ سَلَامِهِ تَرْكَ رُكْنٍ ، غَيْرِ النَّيَّةِ وَتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ .. فَيَبْنِي عَلَى صَلَاتِهِ إِنْ قَرَّبَ الْفَصْلُ وَلَمْ يَأْتِ بِمُنَافٍ لِلصَّلَاةِ ، لَكِنْ لَا يَضُرُّ أَسْتِدْبَارُ الْقِبْلَةِ وَلَا الْكَلَامُ بِسِتِّ كَلِمَاتٍ - عُرْفًا - فَمَا دُونَهَا^(٢) .

= عَلَى النَّبِيِّ ، وَالسَّلَامُ .

(١) فِي هَامِشِ (أ) وَ(ب) : (قَوْلُهُ : فَإِنْ مَكَثَ يَتَذَكَّرُ) أَيِ : وَلَوْ لِحِظَةً عِنْدَ (م ر) ، وَعِنْدَ (ح ج) : إِذَا زَادَ عَلَى جَلْسَةِ أَسْتِرَاحَةٍ ، لَكِنْ إِنْ وَقَعَ التَّذَكُّرُ فِيمَا بَعْدَ الْمَتْرُوكِ ؛ كَأَنْ شَكَّ وَهُوَ فِي الْقِيَامِ فِي تَرْكِ سَجْدَةٍ فَمَكَثَ يَتَذَكَّرُ .. ضَرُّ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ شَكَّ فِي السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ وَهُوَ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى ، أَوْ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، فَمَكَثَ يَتَذَكَّرُ .. لَا يَضُرُّهُمَا ، إِذَا لَا مَتْرُوكَ حِينَئِذٍ . اهـ بَتَصْرِيفٍ .

(٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : أَيِ وَلَا الْحَرَكَاتُ ، عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ حَدِيثُ ذِي الْيَدَيْنِ مِنْ أَنَّهُ ﷺ قَامَ مِنْ مَحَلٍّ صَلَاتِهِ وَمَشَى خُطَوَاتٍ كَثِيرَةً ، وَالظَّاهِرُ تَوَالِيهَا إِذْ يَبْعُدُ كُلُّ أَلْبَعْدِ كَوْنُهُ كُلَّمَا خَطَا خُطْوَتَيْنِ اسْتَقْبَلَ ، وَلِهَذَا قَالَ النَّوَاوِيُّ : وَلَيْسَ عَنْ حَدِيثِ ذِي الْيَدَيْنِ جَوَابٌ ، وَعَلَيْهِ فَلَا تُبْطَلُ كَثْرَةُ الْحَرَكَاتِ مِنَ الْجَاهِلِ ، وَفِيهِ فَسْحَةٌ عَظِيمَةٌ لِلْعَوَامِّ . اهـ مَوْلَفُهُ . =

ولا يَضُرُّ الشُّكُّ بَعْدَ السَّلَامِ فِي غَيْرِ النَّيَّةِ وَتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، أَمَّا هُمَا . . فَيَتَبَيَّنُ
عَدَمُ أَنْعِقَادِ الصَّلَاةِ بِتَذَكُّرِ تَرْكِهَمَا^(١) ، وَكَذَا بِالشُّكِّ فِيهِمَا بَعْدَ السَّلَامِ .
وَاخْتَارَ جَمَاعَةٌ - مِنْهُمْ السَّنْهُودِيُّ - : أَنَّهُ لَا يَضُرُّ الشُّكُّ فِيهِمَا بَعْدَ السَّلَامِ ،
كَغَيْرِهِمَا مِنْ بَقِيَّةِ الْأَرْكَانِ .

تَمَّةٌ :

لِلصَّلَاةِ سُنَنٌ ، وَمَكْرُوهَاتٌ ، وَمُفْسِدَاتٌ ، وَنَوَافِلٌ ، لَمْ يَتَعَرَّضِ الْمَصْنُفُ
لَهَا ، وَلَا بِأَسْ بَذْكُرِهَا عَلَى وَجْهِ الْأَخْتِصَارِ تَمِيمًا لِلْفَائِدَةِ :
فَأَمَّا السُّنَنُ^(٢) . . فَقَسَمَانِ ؛ أِبْعَاضٌ وَهَيْثَاتٌ :

[أبْعَاضُ الصَّلَاةِ]

فَأَمَّا الْأَبْعَاضُ . . وَهِيَ : مَا يُجْبَرُ تَرْكُهُ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا بِسُجُودِ السَّهْوِ ، وَهِيَ
ثَمَانِيَةٌ :

الْأَوَّلُ : الْقَنُوتُ فِي صَبْحٍ وَوَتَرِ النُّصْفِ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ ، لَا^(٣) فِي
نَازِلَةٍ ، فَلَيْسَ مِنَ الْأَبْعَاضِ . وَيَجْهَرُ بِهِ^(٤) فِيهِمَا الْإِمَامُ لَا الْمَنْفَرِدُ .

(١) فِي هَامِشِ (ب) : أَيِ فِي النَّيَّةِ وَتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : بَابُ سُنَنِ الصَّلَاةِ .

(٣) كَذَا فِي (أ) وَ(ب) ، وَفِي الْأَصْلِ : إِلَّا .

(٤) فِي هَامِشِ (ب) : أَيِ فِي الْقَنُوتِ دَعَائِهِ وَثَنَائِهِ مَشْمُولِ أَسْمِ الْقَنُوتِ لَهَا ، وَكَذَا يَجْهَرُ
بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ . تَقْرِيرٌ . أَيِ : فِي قَنُوتِي الْأَبْعَاضِ - الصُّبْحِ وَالْوَتْرِ -
وَالنَّازِلَةِ .

.....
وهو بعدَ ذِكْرِ الاعتدالِ إلى : « مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ »^(١) . وعند (م ر) [٥٠٢ / ١] :
لا يزيدُ إمامٌ غيرَ محصورين^(٢) على : « رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ »^(٣)

وتحصلُ أصلُ السُّنَّةِ بآيةٍ فيها دعاءٌ ، ولا بُدَّ مِنْ قصدهِ بها ؛ لكرَاهَةِ الْقِرَاءَةِ
فيه .

وفي « النِّهَايَةِ » [٥٠٤ / ١] - خلافُ (حج)^(٤) - : يُشْتَرَطُ فِي بَدَلِهِ كَوْنُهُ دُعَاءً
وثنَاءً ؛ نحوَ : ربِّ اغفرْ لي يا غفورُ .

وأكملهُ : « اَللّٰهُمَّ .. اهْدِنِيْ فِيمَنْ هَدَيْتَ ... »^(٥) إلى آخِرِهِ . ويأتي الإمامُ
بلفظِ الجمعِ .

والثَّانِي : الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ^(٦) .

(١) يعني قوله : « اَللّٰهُمَّ .. لَكَ الْحَمْدُ ، مِلءَ السَّمَاوَاتِ ، وَمِلءَ الْأَرْضِ ، وَمِلءَ مَا
شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ » ، أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مُسْلِمٌ (٤٧٧) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٨٤٧)
فِي الصَّلَاةِ ، وَالنَّسَائِيُّ (١٠٦٨) فِي التَّطْبِيقِ .

(٢) فِي (أ) : الْمَحْصُورِينَ .

(٣) لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٧٩٦) فِي الْأَذَانِ ، وَمُسْلِمٌ (٤٠٩) فِي الصَّلَاةِ ،
وَلَفْظُهُ : « إِذَا قَالَ الْإِمَامُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ .. فَقُولُوا : رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ » .

(٤) خِلَافُ (حَج) مِنْ (أ) .

(٥) أَخْرَجَهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَبُو دَاوُدَ (١٤٢٥) فِي الْوَسْطِيِّ ،
وَالْتِّرْمِذِيُّ (٤٦٤) وَحَسَنُهُ فِي الصَّلَاةِ ، وَالنَّسَائِيُّ (١٧٤٥) فِي قِيَامِ اللَّيْلِ ، وَأَبْنُ
مَاجَةَ (١١٧٨) فِي إِقَامَةِ الصَّلَاةِ ، وَأَبْنُ حِبَّانَ فِي « الْإِحْسَانِ » (٧٢٢) ، وَصَحَّحَهُ
النَّوَائِيُّ فِي « الْأَذْكَارِ » (١٦٢) وَفِي « الْمَجْمُوعِ » (٤٥٩ / ٣) ، وَ« خُلَاصَةُ
الْأَحْكَامِ » (١٤٩٩) .

(٦) لِمَا رَوَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا النَّسَائِيُّ (١٧٤٦) فِي قِيَامِ اللَّيْلِ ، وَفِيهِ =

- وَالثَّلَاثُ : الصَّلَاةُ عَلَى آلِ بَعْدَهُ^(١) .
- وَالرَّابِعُ : الْقِيَامُ^(٢) لَهَا^(٣) ، وَسُنَّ رَفْعُ يَدَيْهِ فِيهِ^(٤) .
- وَالْخَامِسُ : الشَّهَادَةُ الْأَوَّلُ .
- وَالسَّادِسُ : الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهُ .
- وَالسَّابِعُ : الصَّلَاةُ عَلَى آلِ بَعْدَ الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ .
- وَالثَّامِنُ : الْقَعُودُ لَهَا .
- فَلَوْ تَرَكَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ . . سُنَّ لَهُ سُجُودُ السَّهْوِ .

- = قَالَ آخِرُهُ : « وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ » . قَالَ عَنْهُ النَّوَائِي فِي « الْأَذْكَارِ » (١٦٣) : بِإِسْنَادٍ حَسَنِ .
- (١) يُسْتَأْنَسُ لِبَعْضِيَّتِهِ عَمُومُ تَعْلِيمِهِ ﷺ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ ، كَمَا فِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٦٣٥٧) فِي الدَّعَوَاتِ ، وَمُسْلِمٍ (٤٠٦) فِي الصَّلَاةِ ، وَلَفْظُهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي الصَّلَاةِ : « اَللَّهُمَّ . . صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ . . » ، وَنَحْوَهُ فِي حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٦٣٦٠) ، وَمُسْلِمٍ (٤٠٧) وَغَيْرِهِمَا .
- (٢) فِي حَاشِيَةِ (ب) : (قَوْلُهُ : فِي الْقِيَامِ) ، لَوْ قَالَ فِي الْاِعْتِدَالِ . . لَكَانَ أَوَّلِي ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ قِيَاماً وَجُلُوساً .
- (٣) فِي هَامِشِ (ب) : (قَوْلُهُ لَهَا) : أَيِ الثَّلَاثِ .
- (٤) لِأَثَرٍ عَنْ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَبِي أَبِي شَيْبَةَ فِي « الْمَصْنُفِ » (٢١٥ / ٢) ، وَلَفْظُهُ : (كَانَ عَمْرٌ يَقْنُتُ بِنَا بَعْدَ الرُّكُوعِ ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي قَنُوتِ الْفَجْرِ حَتَّى يَبْدُو ضَبْعَاهُ . .) ، قَالَ النَّوَائِي فِي « الْمَجْمُوعِ » (٤٧٢ / ٣) : رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي « كِتَابِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ » بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ ، وَذَكَرَهُ أَيْضاً فِي « كَنْزِ الْعُمَالِ » (٢١٩٥٣) وَزَادَ نَسْبَتَهُ إِلَى أَبِيهِ هَقِيٍّ .

.....

ولو أتى بشيء من المذكور في القيام بعد مفارقتِه حدَّ القيام ، أو بشيء من المذكور في الجلوس بعد مفارقتِه حدَّ الجلوس . . . سُنَّ له سجودُ السَّهْوِ ؛ لِتَرْكِهِ بعضاً من الأبعاض ، وهو القيام أو الجلوس لما طُلِبَ وقوعُهُ فيهما .

وكذا يُسَنُّ سجودُ السَّهْوِ لأُمُورٍ :

الأوَّلُ : لنقلِ مطلوبِ قولِي إلى غيرِ محلِّهِ ؛ كقراءةِ الفاتحةِ أو بعضها في سجودٍ أو ركوعٍ ، وتشهُّدٍ أو بعضِهِ في قيامٍ أو في جلوسٍ ليسَ هوَ محلُّ تشهُّدٍ ؛ كَبَيِّنِ السَّجْدَتَيْنِ والرَّكْعَةِ الثَّالِثَةِ في رِباعِيَّةٍ ، بخلافِ مجردِ جلوسٍ في غيرِ محلِّ تشهُّدٍ مِنْ غيرِ إتيانِ شيءٍ مِنَ التَّشَهُُّدِ ، فلا سجودَ لذلك .

والثَّانِي^(١) : لِفِعْلِ يُبْطِلُ عَمْدُهُ دُونَ سَهْوِهِ ؛ كزيادةِ رَكْعَةٍ أو سجودٍ ، وكلامٍ يسيرٍ سهواً ، وَفِعْلِ جاهِلٍ مُبْطِلاً مِمَّا يَخْفَى حُكْمُهُ عَلَى الْعَامَّةِ ؛ كتنحُّجٍ وَرُجُوعٍ مِنْ قِيَامٍ إِلَى تَشَهُُّدٍ أَوَّلٍ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمُبْطِلَاتِ الْخَفِيَّةِ . . . فلا تَبْطُلُ صَلَاةُ الْجَاهِلِ ، وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ ، لَا تَرْكِهِ وَاجِباً^(٢) ، فلا يُعْذَرُ وَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ بِتَرْكِهِ مُطْلَقاً .

(١) في هامش (أ) و(ب) : (قوله : الثاني . . . إلخ) حاصلُهُ : أَنَّ الْأَفْعَالَ أَرْبَعَةٌ أَقْسَامٌ :

- ١- قِسْمٌ يُبْطِلُ عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ وَجَهْلُهُ ؛ كالحركاتِ الثَّلَاثِ وَالْكَلامِ الْكَثِيرِ .
 - ٢- وَقِسْمٌ يُبْطِلُ عَمْدُهُ وَجَهْلُهُ ؛ دُونَ سَهْوِهِ ؛ كزيادةِ ركنٍ .
 - ٣- وَقِسْمٌ يُبْطِلُ عَمْدُهُ دُونَ سَهْوِهِ وَجَهْلِهِ كالتَّنَحُّجِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُبْطِلَاتِ الْخَفِيَّةِ .
 - ٤- وَقِسْمٌ لَا يُبْطِلُ عَمْدُهُ وَلَا سَهْوُهُ وَلَا جَهْلُهُ ؛ كالحركةِ وَالْحَرَكَتَيْنِ . فَأَلَوَّلُ لَا سَجُودَ لَهُ ؛ لِبَطْلَانِ الصَّلَاةِ ، وَلَا لِلرَّابِعِ لِإِغْتِفَارِهِ ، وَيَسْجُدُ لِلثَّانِيِ وَالثَّلَاثِ اهـ .
- (٢) الواجب : هو الفرض والركن في هذا المقام .

.....
أَمَّا مَا لَا يُبْطَلُ عَمْدُهُ وَلَا سَهْوُهُ ؛ كحركةٍ أو حركتين ، أو : ما يُبْطَلُ عَمْدُهُ وسَهْوُهُ ؛ كالثلاثِ الحركاتِ المتواليَةِ ، والأكلِ الكثيرِ ، والكلامِ عمداً .. فلا سجودَ لذلك ، ولأنَّ الصَّلَاةَ قد بطلَتْ مِنْ أَصْلِهَا فِي الثَّانِي .

الثَّالِثُ : لِلشَّكِّ فِيمَا أَحْتَمَلَ الزِّيَادَةُ^(١) ، فَإِذَا شَكَّ أَصَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا ..
بَنَى عَلَى الْأَقْلِ وَجوباً ، وَأَتَى بِرُكْعَةٍ ، وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ وَإِنْ تَيَقَّنَ أَنَّهَا رَابِعَةٌ قَبْلَ سَلَامِهِ ، لِلتَّرَدُّدِ ، وَلَا يَرْجِعُ إِلَى قَوْلٍ غَيْرِهِ وَلَا فَعْلِهِ مَا لَمْ يَلْغُوا عِدَّةَ التَّوَاتُرِ فَيَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهِمْ ، وَكَذَا فَعْلِهِمْ عِنْدَ (حَج) .

وَسُجُودُ السَّهْوِ : سَجْدَتَانِ قُبِيلَ السَّلَامِ ، وَإِنْ كَثُرَ السَّهْوُ .
وَلَا يَلْحَقُ الْآمُومَ فِي حَالِ قُدُوتِهِ ، بَلْ يَحْمِلُهُ عَنْهُ إِمَامُهُ ، وَيَلْحَقُهُ سَهْوُ إِمَامِهِ وَإِمَامِ إِمَامِهِ ... وَهَكَذَا .

وَإِذَا سَجَدَ لَهُ إِمَامُهُ .. وَجَبَ عَلَيْهِ لِلْمَتَابَعَةِ ، فَيَسْجُدُ مَعَهُ وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ تَشَهُدُهُ عِنْدَ (حَج) ، ثُمَّ يَتِمُّهُ ، فَإِنْ كَانَ مُسْبِقاً .. سُنَّ لَهُ أَيْضاً فِي آخِرِ صَلَاةٍ نَفْسِهِ^(٢) .

[هيئات الصلاة]

وَأَمَّا الْهَيْئَاتُ - وَهِيَ : مَا لَا يُجْبَرُ تَرْكُهُ بِسُجُودِ السَّهْوِ - فَكَثِيرَةٌ جَدًّا :

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (قَوْلُهُ : فِيمَا أَحْتَمَلَ الزِّيَادَةُ) أَي : حَالِ فَعْلِهِ ؛ كَأَن تَرَدَّدَ فِي الرَّابِعَةِ : أَمَي رَابِعَةٌ أَمْ خَامِسَةٌ ؟ فِي حَالِ فَعْلِهَا ، بِخِلَافِ مَا لَوْ شَكَّ وَهُوَ فِي التَّشَهُدِ الْأَخِيرِ ، هَلْ صَلَّى أَرْبَعًا أَمْ خَمْسًا ؟ فَلَا يَسْجُدُ ؛ لِقَوْلِهِمْ : لَوْ شَكَّ فِي تَرْكِ مَأْمُورٍ بِهِ .. سَجَدَ ، وَفِي فَعْلٍ مِنْهُي عَنْهُ [كَالْكَلَامِ] فَلَا سُجُودَ . أَنْتَهَى تَقْرِيرُ .

(٢) لِأَنَّهُ مَوْضِعُ سُجُودِ السَّهْوِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُسْبِقِ ، أَمَّا سُجُودُهُ مَعَ إِمَامِهِ .. فَهُوَ لِلْمَتَابَعَةِ فَلَا يُعْتَدُّ بِهِ .

ومنها :

- ١- الأَذَانُ^(١) لِرَجُلٍ فِي مَكْتُوبَةٍ ، فَإِنْ وَالَى صَلَاتَيْنِ فَأَكْثَرَ . أَدَّ لِلأَوَّلَى فَقَطْ^(٢) . وَيُقَالُ فِي مَا يُصَلُّى جَمَاعَةً غَيْرَ الْجَنَازَةِ^(٣) : الصَّلَاةُ جَمَاعَةً^(٤) .
- ٢- والإِقَامَةُ لِرَجُلٍ وَغَيْرِهِ^(٥) .
- ٣- ودخولُ الصَّلَاةِ بِنَشَاطٍ ، وفراغُ قلبٍ ، وتَجَمُّلٌ بِأَحْسَنِ ثِيَابِهِ^(٦) ، كما مرَّ .
- ٤- والسَّوَاكُ^(٧) .

(١) فِي هَامِشٍ (أ) : وَشَرَطُ الْمُؤَدِّنِ : ١- الإِسْلَامُ ، ٢- وَالتَّمْيِيزُ ، ٣- وَمَعْرِفَةُ الْوَقْتِ .
أَنْتَهَى .

(٢) فِي هَامِشٍ (أ) : وَأَقَامَ لِلْبَوَاقِي وَإِنْ كَثُرَ .

(٣) فِي هَامِشٍ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : غَيْرَ الْجَنَازَةِ) أَيِ إِنْ كَانَ مُشَيَّعُوهَا حَاضِرِينَ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ ، وَإِلَّا . . . فَيُقَالُ لَهَا ذَلِكَ . اهـ مَوْلَفُهُ .

(٤) لِمَا ثَبَتَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (١٠٤٥) ، وَمُسْلِمٍ (٩١٠) فِي الْكُفُوفِ ، وَفِيهِ : (نَوَدِي : الصَّلَاةُ جَمَاعَةً) .

وَتُعَرَّبُ الصَّلَاةُ : مُبْتَدَأً ، وَجَمَاعَةً : خَبَرًا ، وَمَعْنَاهُ : ذَاتُ جَمَاعَةٍ ، وَقِيلَ : صِفَةٌ ، وَالْخَبَرُ مُحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : فَأَحْضَرُوهَا . كَمَا تُعَرَّبُ الصَّلَاةُ أَيْضًا : إِسْمًا مَنْصُوبًا عَلَى الْإِغْرَاءِ ، وَجَمَاعَةً : إِسْمًا مَنْصُوبًا عَلَى الْحَالِ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَحْضَرُوا الصَّلَاةَ .

(٥) فِي هَامِشٍ (ب) : أَيِ مِنْ أَمْرَاءِ وَصِيٍّ .

(٦) لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف : ٣١] ، قَالَ أَبُو عُبَّاسٍ : (الْكِرَادُ بِه : الثِّيَابُ فِي الصَّلَاةِ) ، وَأَخْرَجَ أَبُو جَرِيرٍ فِي « التَّفْسِيرِ » (١٤٥٠٧) عَنْهُ بِلَفْظٍ : (أَمَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَلْبَسُوا ثِيَابَهُمْ) .

(٧) لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٨٨٧) فِي الْجُمُعَةِ ، وَمُسْلِمٍ (٢٥٢) فِي الطَّهَّارَةِ ، وَلَفْظُهُ : « لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي . . . لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ » ، =

.....
٥- والتَّلَفُظُ بِالنِّيَّةِ قُبِيلَ التَّكْبِيرِ^(١) ، وَيَسْتَحْضِرُهَا إِلَى الْفِرَاقِ .

٦- وَرَفَعَ كَفَّيْهِ مَعَ تَحْرِيمِ^(٢) - وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُحَازِي أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ أَعْلَى أُذُنَيْهِ ، وَإِبْهَامَاهُ شَحْمَتِي أُذُنَيْهِ ، وَرَاحَتَاهُ مَنَكِبَيْهِ^(٣) - وَمَعَ رُكُوعٍ وَأَعْتِدَالٍ وَقِيَامٍ مِنْ تَشْهِيدِ أَوَّلِ^(٤) كَذَلِكَ ، وَكَذَا مَعَ قِيَامٍ مِنْ جَلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ^(٥) ، كَمَا أَعْتَمَدَهُ جَمْعٌ ، وَقَالَ مَجْدُدُ عَصْرِهِ الشَّرْقَاوِيُّ [١٩٩/١] : وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ ، وَصَحَّ بِهِ الْحَدِيثُ^(٦) ، وَنَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

٧- وَوَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ^(٧) .

= وللبخاري تعليقا في الصَّوم (٢٧) رواية : « عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ » .

(١) محلُّ النِّيَّةِ الْقَلْبُ ، وَمُوَافَقَةُ اللِّسَانِ لَهُ اخْتَارَهَا عُلَمَاؤُنَا لِتُسَاعِدَ عَلَى اسْتِحْضَارِ نِيَّةِ الْقَلْبِ ، وَلِأَنَّهَا تُبْعَدُ عَنِ الْوَسْوَاسِ . لَا مَا قَالَهُ أَحَدُ الْمُتَعَالِمِينَ : بِأَنَّهُ إِعْلَامٌ لِلَّهِ تَعَالَى بِنِيَّتِهِ .

(٢) لحديثِ ابْنِ عُمَرَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٧٣٥) فِي الْأَذَانِ ، وَمُسْلِمٍ (٣٩٠) فِي الصَّلَاةِ وَفِيهِ : (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَفْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى تَكُونَ أَحَدُ مَنَكِبَيْهِ ، ثُمَّ كَبَّرَ ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ . . فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ . . فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَلَا يَفْعَلُهُ حِينَ يَرَفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ) .

(٣) فِي هَامِشٍ (ب) : يَحْصُلُ بِأَدْنَى رَفَعٍ ، وَعَلَيْهِ الشَّرْقَاوِيُّ بِتَصْرِيفٍ .

(٤) لحديثِ ابْنِ عُمَرَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٧٣٩) وَفِيهِ : (وَإِذَا قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ رَفَعَ يَدَيْهِ) ثُمَّ قَالَ : وَرَفَعَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ .

(٥) ثَبَتَ فِعْلُهُ ﷺ لَجَلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ فِي حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٨٢٣) وَفِيهِ : (أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَصْلِي ، فَإِذَا كَانَ فِي وَتَرٍ مِنْ صَلَاتِهِ . . لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا) وَلَعَلَّ طَلَبَ رَفَعِ الْيَدَيْنِ عَقِبَهَا قِيَاسًا عَلَى الْقِيَامِ مِنْ رَكْعَتَيْنِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٦) يَدُلُّ لَهُ الْكَلَامُ السَّالِفُ .

(٧) لَمَّا جَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي « الْكَبِيرِ » (١١٤٨٥) ، وَابْنِ جَبَّانٍ فِي =

.....

٨- وجَعَلُهُمَا تَحْتَ صَدْرِهِ^(١) .

٩- ودَعَاءُ أَفْتَاتِح .

١٠- وتَعَوُّذٌ لِلْقِرَاءَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ، سِرّاً .

١١- وَجَهْرٌ ، لاَ لِمَأْمُومٍ ، ولاَ لِمَرْأَةٍ بِحَضْرَةِ أَجَانِبٍ ، فِي صُبْحٍ وَمَغْرَبٍ وَعِشَاءٍ ، وَجُمُعَةٍ ، وَعِيدَيْنِ ، وَكُسُوفِ قَمَرٍ ، وَأَسْتِسْقَاءٍ ، وَتِرَاوِيحٍ وَوَتَرٍ فِي رَمَضَانَ ، وَيُسْرٌ فِي غَيْرِ ذَلِكَ .

ولو قَضَى فَرْضاً أَوْ نَفْلاً^(٢) . . جَهْرٌ بَلِيلٍ مُطْلَقاً ، وَأَسْرٌ نَهَاراً ، إِلَّا فِي عِيدٍ^(٣) ؛ فَإِنَّهُ يُجْهَرُ مُطْلَقاً .

١٢- وَتَأْمِينٌ ، وَجَهْرٌ بِهِ فِي جَهْرِيَّةٍ^(٤) .

= « الْإِحْسَانِ » (١٧٧٠) وَصَحَّحَهُ ، وَفِيهِ : « أَمَرْنَا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ أَنْ تُؤَخَّرَ الشُّحُورُ ، وَتُعَجَّلَ الْفِطْرُ ، وَنَأْخُذَ بِأَيْمَانِنَا عَلَى شِمَائِلِنَا فِي الصَّلَاةِ » . وَفِي الْبَابِ :

عن واثِلِ بْنِ حُجْرٍ عِنْدَ أَبِي حَبَّانٍ فِي « الْإِحْسَانِ » (١٨٠٥) : (أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَوَضَعَ أَيْدِ الْيَمْنَى عَلَى أَيْدِ الْيُسْرَى . . .) بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ .

(١) لِحَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ فِي « الْمُسْتَدْرَكِ » (٥٣٧/٢) ، وَالطَّبْرِيِّ فِي « التَّفْسِيرِ » (٣٨١٨٤) ، وَغَيْرِهِمَا فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾ قَالَ : (وَضَعُ الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ تَحْتَ النَّحْرِ) .

(٢) فِي هَامِشٍ (ب) : (قَوْلُهُ : فَرْضاً أَوْ نَفْلاً . . . إلخ) وَلَوْ قَضَى الصُّحَى لَيْلاً أَوْ وَقْتَ صَبْحٍ . . جَهْرٌ ، وَمِثْلُهَا سُنَّةُ ظَهْرِ وَعَصْرِ بِخِلَافِ سُنَّةِ مَغْرَبٍ وَسُنَّةِ عِشَاءٍ وَوَتَرٍ فَيُسْرٌ بِهَا مُطْلَقاً غَيْرَ رَمَضَانَ ؛ لِأَنَّهُ وَرَدَ الْإِسْرَارُ فِيهَا فِي مَحَلِّ الْجَهْرِ فَيُسْتَصْحَبُ ، عَلَى الْعَكْسِ فِي الْعِيدِ .

(٣) فِي هَامِشٍ (أ) وَ(ب) : الْعِيدِ ، وَجَاءَ فِي (ب) : مُطْلَبٌ : فِيمَا يُجْهَرُ بِهِ .

(٤) وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ ، وَالرَّاجِحُ اعْتِمَادُهُ .

١٣- وقراءة شيءٍ مِنَ الْقُرْآنِ بَعْدَ (الْفَاتِحَةِ) فِي غَيْرِ الثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ لِغَيْرِ مَأْمُومٍ سَمِعَ قِرَاءَةَ إِمَامِهِ ، وَفِي صَبْحِ جُمُعَةٍ : ﴿الْم تَنْزِيلُ﴾ [السجدة] فِي الْأُولَى ، وَ﴿هَلْ أَتَى﴾ [الذَّمْرُ] فِي الثَّانِيَةِ ، وَفِي جُمُعَةٍ وَعِشَائِهَا^(١) : (الْجُمُعَةُ) وَ(الْمُنَافِقُونَ) ، أَوْ (الْأَعْلَى) وَ(الْغَاشِيَةُ) ، وَفِي مَغْرِبِهَا : (الْكَافِرُونَ) وَ(الْإِخْلَاصُ) .

وَسُنَّ قِرَاءَتُهُمَا : فِي صَبْحِ الْمَسَافِرِ - وَفِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ ، كَمَا قَالَهُ الشَّرْقَاوِيُّ - وَرَكَعَتِي الْفَجْرِ ، وَالْمَغْرِبِ ، وَالطَّوَافِ ، وَالتَّحِيَّةِ ، وَالْإِحْرَامِ ، وَالِاسْتِخَارَةِ ، وَسُنَّةِ الضُّحَى ، وَالزَّوَالِ ، وَإِرَادَةِ سَفَرٍ .

وَلِمُفْرَدٍ وَإِمَامٍ مُحْصَرِينَ بِشَرْطِهِ فِي صَبْحِ طَوَالِ الْمَفْصَلِ ، وَفِي ظَهْرِ قَرِيبٍ مِنْهَا ، وَفِي عَصْرِ وَعِشَاءٍ أَوْسَاطُهُ ، وَفِي مَغْرِبِ قِصَارُهُ .

١٤- وَسَكَنَةُ :

١- بَيْنَ تَكْبِيرٍ وَافْتِتَاحٍ .

٢- وَبَيْنَهُ وَالتَّعَوُّذِ .

٣- وَبَيْنَهُ وَالبِسْمَلَةِ .

٤- وَبَيْنَ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ وَآمِينَ .

٥- وَبَيْنَهُ وَالشُّورَةِ .

٦- وَبَيْنَ آخِرِهَا وَتَكْبِيرَةِ الرُّكُوعِ ، وَكُلُّهَا بِقَدَرٍ : (سُبْحَانَ اللَّهِ) ، إِلَّا الَّتِي

قَبْلَ الشُّورَةِ فَيَطْوِلُهَا الْإِمَامُ فِي الْجَهْرِ بِقَدَرِ الْفَاتِحَةِ ، وَيَسْتَغْلُ فِيهَا بِذِكْرِ أَوْ

(١) أَي : عِشَاءَ لَيْلَتِهَا ، مَسَاءَ الْخَمِيسِ .

دعاء ، أو قراءة وهي أولى إن والى ورثب^(١) .

١٥- وتكبير لكل رفع وخفض ، إلا من ركوع ، فيقول : (سمع الله لمن حمده) ، ومدة إلى ركن بعده ، وجهز به لإمام ومبلغ احتيج إليه^(٢) ، لكن ينوي به كل منهما الذكر أو الذكر والإسماع ، وإلا . . بطلت صلاته إن علم بإبطاله ، وإلا . . فلا ؛ لأنه خفي ، بل قال عبد الله بن عمر أبو مخرمة^(٣) : إن ما لا يصلح لمخاطبة الأدميين ؛ كالذكر ، لا يضرب قصد تنبيه وإسماع به مطلقاً .

وكره جهز به لمأموم ومنفرد .

١٦- وفي ركوع مَدَّ ظَهْرٍ وَعَنْقٍ ، ونصب ركبتيه وفخذه ، وأخذ ركبتيه يديه ، وتفريق أصابعه موجهة للقبلة ، قائلاً فيه : (سبحان ربّي العظيم وبحمده)^(٤) ، وثلاث أفضل ، ولمن مَدَّ إِلَى إِحْدَى عَشْرَةٍ . و : « اللَّهُمَّ . . لك

(١) أي : القراءة ، وفي هامش الأصل : (قوله : إن والى ورثب) أمّا إذا لم يرثب . . فالذكر أفضل فيما يظهر ؛ لكراهة القراءة حينئذ ، وأمّا إذا لم يوال . . فيتردد النظر في أفضلية القراءة حينئذ على الذكر ، وبالجمل : فلا اعتراض على الشرح ، إذ المفهوم إذا كان فيه تفصيل . . لا يعترض عليه . اهـ تقرير مؤلفه بتصرف .

(٢) في هامش (ب) : أي في غير تكبيرة التحريم فيضّر التشريك فيها ؛ لأنه يحتاج للابتداء ما لا يحتاج لغيره . اهـ بتصرف .

(٣) المتوفى سنة : (٩٧٢) هـ ، في هامش الأصل : أي وغيره ، بل نقل الاتفاق على أنّ الذكر والردّ على الإمام . . لا تبطل به الصلاة مطلقاً ، وبالجمل : فالمسألة خلافية ، والخلاف فيها متجه أو قريب منه . اهـ مؤلفه .

(٤) أخرجه عن عتبة بن عامر رضي الله عنه أبو داود (٨٦٩) و (٨٧٠) ، وابن ماجه (٨٨٧) في الصلاة .

رَكَعْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَلَكَ أَسَلَمْتُ ، خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصْرِي ، وَمُخِّي وَعَظْمِي وَعَصْبِي ، وَمَا أَسْتَقَلْتُ بِهِ قَدَمِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ^(١) .

وَعِنْدَ الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ : (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) فَإِذَا أَعْتَدَلَّ . . قَالَ : (رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مَلَأَ السَّمَاوَاتِ ، وَمَلَأَ الْأَرْضِ ، وَمَلَأَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ) ، وَيزِيدُ مَنْ مَدَّ : (أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ ، وَكُنَّا لَكَ عَبْدٌ ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ) .

١٧- وَالْقَنُوتُ ، وَيَجْهَرُ بِهِ الْإِمَامُ فِي السَّرِّيَّةِ وَالْجَهْرِيَّةِ ، وَكَذَا الْمُنْفَرِدُ فِي النَّازِلَةِ عِنْدَ (م ر) فِي أَعْتِدَالِ الرَّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ مِنَ الْمَكْتُوباتِ لِنَازِلَةِ نَزَلَتْ بِالْمُسْلِمِينَ ؛ كَوَبَاءٍ وَغَلَاءٍ وَخَوْفٍ ، وَكَذَا بِوَاحِدٍ عَمَّ نَفْعُهُ ؛ كَعَالِمٍ وَشَجَاعٍ أُسِرَ .

وَفِي « التُّحْفَةِ » : أَنَّهُ يَأْتِي بِقُنُوتِ الصُّبْحِ ، ثُمَّ يَخْتِمُ بِسُؤَالِ رَفْعِ تِلْكَ النَّازِلَةِ ^(٢) ، فَإِنْ كَانَ جَذْبًا . . دَعَا بِيَعُضٍ مَا وَرَدَ فِي أَدْعِيَةِ الْأَسْتِسْقَاءِ .

١٨- وَيَضَعُ فِي السُّجُودِ : أَوَّلًا رُكْبَتَيْهِ ، ثُمَّ يَدَيْهِ ، ثُمَّ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ مَعًا ، وَيَقُولُ فِيهِ : (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى وَبِحَمْدِهِ) وَثَلَاثَ أَفْضَلٍ ، وَيزِيدُ مَنْ مَدَّ :

= قَالَ التَّوَائِي فِي « الْمَجْمُوعِ » (٣ / ٣٧٢) : بِإِسْنَادٍ حَسَنِ .

(١) أَخْرَجَهُ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُسْلِمٌ (٧٧١) فِي صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ ، وَأَبُو دَاوُدَ (٧٦٠) فِي الصَّلَاةِ ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤١٩) فِي الدَّعَوَاتِ ، وَالنَّسَائِيُّ (١٠٥٠) فِي التَّطْبِيقِ .

(٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : وَفِي « التُّحْفَةِ » . . . إلخ) وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ : يَجُوزُ الْأَقْتِصَارُ عَلَى رَفْعِ تِلْكَ النَّازِلَةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ . اهـ مَوْلَفُهُ .

(اللَّهُمَّ . لَكَ سَجَدْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ ، سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ ، بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ ، تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ)^(١) .

وَيَضَعُ كَفَّيْهِ حَذَوَ مَنْكِبَيْهِ ، وَيَضُمُّ أَصَابِعَهُ مُتَوَجِّهَةً لِلْقِبْلَةِ ، وَيُجَافِي الرَّجُلُ عَضْدِيهِ عَنْ جَنْبِيهِ وَبَطْنَهُ عَنْ فِخْذِيهِ ، فِيهِ وَفِي الرُّكُوعِ .

١٩- وَدَعَاءٌ فِي جُلُوسِ بَيْنِ السَّجْدَتَيْنِ ، وَهُوَ : (رَبِّ اغْفِرْ لِي وَأَرْحَمْنِي ، وَأَجْبِرْنِي ، وَأَرْفَعْني ، وَأَرْزُقْنِي ، وَأَهْدِنِي ، وَعَافِنِي)^(٢) .

زَادَ الْغَزَالِيُّ : وَأَعْفُ عَنِّي . وَبَعْضُهُمْ : رَبِّ هَبْ لِي قَلْبًا تَقِيًّا نَقِيًّا ، مِنْ الشَّرِّكَ بَرِيًّا ، لَا كَافِرًا وَلَا شَقِيًّا^(٣) .

٢٠- وَأَفْتَرَاثُ فِي جَلَسَاتِهِ ، إِلَّا جُلُوسَ تَشْهَدٍ آخِرٍ لَمْ يَعْقُبْهُ سَجُودٌ سَهْوٍ ، فَيَتَوَرَّكُ فِيهِ .

(١) طَرَفٌ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السَّالِفِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٧١) فِي صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ .

(٢) أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي عُبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَبُو دَاوُدَ (٨٥٠) فِي الصَّلَاةِ ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٨٤) ، وَأَبْنُ مَاجَةَ (٨٩٨) ، وَالْحَاكِمُ فِي « الْمُسْتَدْرَكِ » (١ / ٢٦٣) ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي « السُّنَنِ الْكُبْرَى » (٢ / ١٢٢) ، بَلْفِظَ : « اللَّهُمَّ . . . اغْفِرْ لِي وَأَرْحَمْنِي . . . » بِالْفَاظِ مُتَقَارِبَةٍ .

قَالَ الْحَاكِمُ : صَحِيحُ الْإِسْنَادِ ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ ، قَالَ النَّوَائِيُّ فِي « الْمَجْمُوعِ » (٣ / ٣٩٨) : بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ .

(٣) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : وَبَعْضُهُمْ . . . إلخ) أَيِ : يَأْتِي بِهِ إِمَامٌ مِنْ مَرَّةٍ . . . ، أَوْ الْإِمَامُ مُطْلَقًا إِنْ اقْتَصَرَ عَلَى بَعْضٍ مَا وَرَدَ بِشَرْطِ الْأَلَّا يَطْوُلُ بِهِ الْجُلُوسَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ عَلَى الْمَأْمُومِينَ . اهـ مؤلفه .

٢١- وجُلوسُ أَسْتِرَاحَةٍ بَعْدَ كُلِّ سَجْدَةٍ يَقُومُ عَنْهَا بِقَدَرٍ أَقَلِّ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، فَإِنْ زَادَ.. كُرَّةً ، وَأَبْطَلَ عِنْدَ (حَج) إِنْ بَلَغَ بِقَدَرٍ مَا يُبْطَلُ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ .

وَلَيْسَ لَهَا ذِكْرٌ ، بَلْ يَمُدُّ التَّكْبِيرَ مِنْ أِبْتِدَاءِ الرَّفْعِ مِنَ السُّجُودِ إِلَى أَنْتِهَاءِ الْقِيَامِ ، وَيَضَعُ فِيهَا يَدَيْهِ قَرِيباً مِنْ رِكْبَتَيْهِ مَنْشُورَةً الْأَصَابِعِ مَضْمُومَةً لِلْقَبْلَةِ ، وَلَوْ تَرَكَهَا الْإِمَامُ.. فَعَلَهَا الْمَأْمُومُ .

٢٢- وَأَعْتَمَادُهُ عَلَى كَفِّهِ عِنْدَ قِيَامِهِ مِنْ سَجُودِهِ أَوْ جُلُوسِهِ .

٢٣- وَيَضَعُ كَفِّهِ فِي تَشَهُدِهِ عَلَى طَرَفِي رِكْبَتَيْهِ ، وَيَقْبِضُ أَصَابِعَ يَدَيْهِ يُمْنَى ، إِلَّا الْمَسْبُوحَةَ فَيَرْسُلُهَا ، وَيَشِيرُ بِهَا عِنْدَ قَوْلِهِ : (إِلَّا اللَّهُ) مُنْحِنِيَةً ، وَيَنْظُرُ إِلَيْهَا إِلَى السَّلَامِ أَوْ الْقِيَامِ ^(١) .

وَفِيمَا عَدَا ذَلِكَ يَنْظُرُ إِلَى مَحَلِّ سَجُودِهِ ^(٢) ، وَيَنْشُرُ أَصَابِعَ يَدَيْهِ يُسْرَى مَضْمُومَةً .

٢٤- وَدُعَاءٌ فِي تَشَهُدٍ آخِرٍ ، وَمِنْهُ : (اَللَّهُمَّ.. اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ ،

(١) أَخْرَجَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَبُو دَاوُدَ (٩٨٩) وَ (٩٩٠) فِي الصَّلَاةِ ، وَالنَّسَائِيُّ (١٢٧٠) فِي السَّهْوِ ، وَفِيهِ : (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُشِيرُ بِهَا وَلَا يُحَرِّكُهَا ، وَلَا يَجَاوِزُ بَصَرَهُ إِسَارَتَهُ) .

قَالَ النَّوَائِيُّ فِي « الْمَجْمُوع » (٤١٧ / ٣) : بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ .

(٢) لِأَنَّهُ أَجْمَعٌ لِلْقَلْبِ ، وَأَقْرَبُ لِلْخُشُوعِ ، وَقَدْ وَرَدَ فِيهِ أَثَرٌ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ (٢٨٣ / ١) أَنَّهُ قَالَ : (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ.. لَمْ يَنْظُرْ إِلَّا إِلَى مَوْضِعِ سَجُودِهِ) قَالَ عَنْهُ النَّوَائِيُّ فِي « الْمَجْمُوع » (٢٦٠ / ٣) : هَذَا غَرِيبٌ لَا أَعْرِفُهُ .

.....

وما أَخَزْتُ ، وما أَسْرَرْتُ ، وما أَعْلَنْتُ ، وما أَسْرَفْتُ ، وما أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ
مَنِّي ، أَنْتَ الْمَقْدُمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخَّرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ^(١) .

ومنه : (اَللّٰهُمَّ . اِنِّیْ اَعُوْذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ
الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيْحِ الدَّجَالِ) ^(٢) ، و : « مِنْ الْمَأْتَمِ وَالْمَغْرَمِ » ^(٣) .

قَالَ الْجَرَهَزِيُّ : (وَأَوْجِبَ هَٰذَيْنِ بَعْضُهُمَا) ^(٤) .

ومنه : « يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ . ثَبَّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ » ^(٥) .

(١) طرفُ حديثٍ أخرجهُ عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه مسلمٌ (٧٧١) مطوَّلاً في صلاةِ المسافرين ،
وأبو داود (٧٦٢) في الصَّلَاةِ ، والترمذي (٣٤١٧) و (٣٤١٨) في الدَّعَوَاتِ .

(٢) يدلُّ له حديثُ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه عندَ البخاري (١٣٧٧) في أَلْجَنَازِ ، ومسلم (٥٨٨)
(في الْمَسَاجِدِ ، وفيه : (اَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ . فَلْيَسْتَعِذْ
بِاللهِ مِنْ أَرْبَعٍ : مِنْ عَذَابِ النَّارِ ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ ، وَفِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ ، وَفِتْنَةِ
الْمَسِيْحِ الدَّجَالِ » .

(٣) أخرجهُ مطوَّلاً وبتمامه عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها البخاري (٨٣٢) في الْأَذَانِ ،
ومسلم (٥٨٩) في الْمَسَاجِدِ ، والترمذي (٣٤٨٩) في الدَّعَوَاتِ . الْمَأْتَمُ :
الْإِثْمُ ، أَوْ مَوْجِبُهُ . الْمَغْرَمُ : غَلْبَةُ الدِّينِ .

(٤) في هامشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : قَالَ الْجَرَهَزِيُّ . . إلخ) الدَّرْسُ عَلَيْهِ لِأَنِّي لَمْ أَرْ مَنْ قَالَ
بِوَجُوبِ مَنْ قَالَ : اَللّٰهُمَّ . . أَغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ . . إلخ ، وَأَمَّا الْقَوْلُ بِوَجُوبِ اَللّٰهُمَّ . .
إِنِّي اَعُوْذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ . . إلخ . . فَيُنْسَبُ إِلَى طَاوُوسِ الْأَمْرُ بِخُصُوصِهَا فِي
الْحَدِيثِ ، وَالْأَمْرُ لِلْوَجُوبِ حَتَّى يَصْرِفَ عَنْهُ صَارْفٌ . اهـ مؤلِّفُهُ .

(٥) أخرجهُ عن أنسٍ الترمذي (٢١٤١) في أَبْوَابِ الْقَدَرِ ، وعن أمِّ سلمةَ رضيَ اللهُ عنه
عندَ الترمذي (٣٥١٧) في الدَّعَوَاتِ ، وَقَالَ عَنْهُمَا : حَدِيثٌ حَسَنٌ ، وعن عاصمِ بنِ
كُليبٍ عن أبيهِ عن جدِّهِ عندَ الترمذي (٣٥٨١) أَيْضاً فِي الدَّعَوَاتِ ، وَقَالَ : هَذَا
غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

.....

٢٥- وتسليمه ثانيةً ، وتحويل وجهه بعد ابتدائه به ، مستقبلاً بوجهه يميناً في الأولى ، وشمالاً في الثانية ، حتّى يُرى خدّه^(١) ، ويُتمّه بتمام الالتفاتِ ناوياً الخروجَ مِنَ الصَّلَاةِ عندَ ابتداءِ الأولى .

فإن نواه قبلَ ابتداءِ الأولى .. بطلتِ صلاتُهُ ، أو بعده .. فاتتهُ السُّنَّةُ .

ولو أرادَ الاقتصارَ على تسليمه .. جعلها تلقاءً وجهه .

والسَّلَامُ : على مَنْ أَلْتَفَتَ إِلَيْهِ مِنْ ملائكةٍ ومؤمني إنسٍ وجنٍّ ، وإن كانوا غيرَ مصلّين ، وإن بُعدوا إلى آخرِ الكونِ .

وينوي مأموم^(٢) الرَّدَّ على مَنْ قد سلّمَ عليه بالثانية . وتقدّم أنّه لا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ الخروجِ مِنَ الصَّلَاةِ معَ ذلكَ عندَ (حج)^(٣) ؛ لوجودِ الصَّارفِ .

٢٦- ويُسنُّ تدبُّرُ قراءةٍ وذكْرٍ وترتيلها .

٢٧- والذِّكْرُ والدُّعَاءُ بعدَ السَّلَامِ مِنَ الْفرائضِ ولو بعدَ فعلِ الرَّاتِبَةِ ، ومنه : أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ - ثلاثاً^(٤) . و : (اَللّٰهُمَّ .. اَنْتَ السَّلَامُ ، ومنكَ السَّلَامُ ، تباركتَ

(١) في هامش (ب) : (قوله : حتّى يُرى خدّه) قال الغزالي في « الإحياء » (٢ / ٢٧٨) : أي الذي مِنْ خَلْفِهِ اهـ .

(٢) في (ب) : المأموم .

(٣) في هامش الأصل : (قوله : عندَ (حج) ... إلخ) وقال (م ر) : لا تبطلُ بقصدِ المأمومين به ؛ لأنّه معَ الصَّارفِ لم يخرجْ عن موضوعه ، بخلافِ نحوِ التَّسْبِيحِ معَ الصَّارفِ . اهـ مؤلفه .

(٤) لحديثِ ثوبانَ رضي الله عنه عندَ مسلم (٥٩١) قال : (كانَ رسولُ اللهِ ﷺ إذا أنصرفَ مِنْ صَلَاتِهِ .. أَسْتَغْفِرُ ثلاثاً) قال الوليدُ للأوزاعي : كيفَ أَلَاستغفَرُ؟ قال : تقولُ : أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ .

يا ذا الجلال والإكرام»^(١) . و : « اَللّٰهُمَّ . . اَعِنِّيْ عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ »^(٢) . و : التَّسْبِيْحُ وَالتَّحْمِيْدُ وَالتَّكْبِيْرُ الْمَعْرُوفُ .

وبعدَ صبحٍ ومغربٍ وعصرٍ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ ، وَلَهُ الْحَمْدُ ، يُحْيِي وَيُمِيتُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ »^(٣) - عشرًا - قَبْلَ أَنْ يَتَنِي رَجْلَيْهِ وَيَتَكَلَّمَ^(٤) ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَخْفَى .

(١) أَخْرَجَهُ عَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُسْلِمٌ (٥٩١) فِي الْمَسَاجِدِ ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٥١٣) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٠٠) فِي الصَّلَاةِ .

(٢) أَخْرَجَهُ عَنْ مَعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ (١٥٢٢) فِي الْوَسْطِ ، وَالنَّسَائِيُّ فِي « الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ » (١٠٩) ، وَأَبْنُ حِبَّانَ فِي « الْإِحْسَانِ » (٢٠٢٠) ، وَالْحَاكِمُ فِي « الْمُسْتَدْرَكِ » (٢٧٣/١) وَقَالَ : عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

(٣) لَمَّا وَرَدَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ ، أَخْرَجَهُ عَنِ الْمَغِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ (٨٤٤) فِي الْأَذَانِ ، وَمُسْلِمٌ (٥٩٣) فِي الْمَسَاجِدِ ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٥٠٥) فِي الصَّلَاةِ ، وَالنَّسَائِيُّ (١٣٤١) وَ (١٣٤٢) ، وَفِي جَمِيعِهَا لَا يُوْجَدُ لَفْظٌ : (يُحْيِي وَيُمِيتُ) .

وَأَخْرَجَهُ بِتَمَامِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٤٦٤) فِي الدَّعَوَاتِ ، وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَفِيهِ أَيْضًا : « فِي يَوْمٍ مِثْلَ مَرَّةٍ . . كَانَ لَهُ عِذْلُ عَشْرِ رِقَابٍ ، وَكُنِيَ لَهُ مِثْلُ حَسَنَةٍ وَمُحِيتُ عَنْهُ مِثْلُ سَيِّئَةٍ ، وَكَانَ لَهُ حِرْزًا مِنَ الشَّيْطَانِ يَوْمَهُ ذَلِكَ حَتَّى يُمْسِيَ ، وَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِأَفْضَلَ مِمَّا جَاءَ بِهِ إِلَّا أَحَدٌ عَمِلَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ » .

وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٣٥٤٨) أَيْضًا فِي الدَّعَوَاتِ ، وَقَالَ : وَقَدْ رَوَيْ مَوْفُوفًا عَنْهُ . وَفِيهِ قَالَ : « عَشْرُ مَرَّاتٍ » .

(٤) أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٤٧٠) فِي الدَّعَوَاتِ ، وَفِيهِ =

٢٨- والدُّعَاءُ بِالْمَأْثُورِ أَفْضَلُ ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِيهِ ، وَغَايَتُهُ حَذْوُ الْمَنْكِبِ ، إِلَّا إِذَا أَشْتَدَّ الْأَمْرُ . . فَيَرْفَعُ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ إِبْطَيْهِ . وَالْإِشَارَةُ فِيهِ بِسَبَابَةِ الْيُمْنَى فَقَطْ ، وَمَسْحُ الْوَجْهِ بِهِمَا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَوَّلُهُ وَأَوْسَطُهُ وَآخِرُهُ^(١) .

٢٩- وَأَنْ لَا يَقُومَ مَأْمُومٌ قَبْلَ إِمَامِهِ ، وَيَنْصَرِفُ فِي جِهَةِ حَاجَتِهِ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَاجَةٌ . . ففِي جِهَةِ يَمِينِهِ .

٣٠- وَيَفْصَلُ بَيْنَ كُلِّ صَلَاتَيْنِ حَيْثُ لَا عُذْرَ ؛ بِانْتِقَالٍ أَوْ كَلَامٍ إِنْسَانٍ ، وَالْأَفْضَلُ إِلَى بَيْتِهِ فِي الرَّاتِبَةِ الْبَعْدِيَّةِ .

٣١- وَبَيْنَ سُنَّةٍ صَبَحٍ وَفَرَضِهِ بِأَضْطِجَاعٍ وَعَلَى يَمِينِهِ^(٢) ، وَقَوْلُهُ : (اَللَّهُمَّ . .

- = (وَهُوَ ثَانٍ رَجُلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ) ، وَقَالَ : حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ .
- (١) لَمَّا أَخْرَجَ عَنْ فَضَالَةَ أَبُو دَاوُدَ (١٤٨١) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤٧٦) ، وَالنَّسَائِيُّ (١٢٨٤) قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَدْعُو فِي صَلَاتِهِ لَمْ يَمْجِدِ اللَّهَ تَعَالَى ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « عَجَلْ هَذَا » ، ثُمَّ دَعَا ، فَقَالَ لَهُ أَوْ لغيره : « إِذَا صَلَّيْ أَحَدُكُمْ . . فَلْيَبْدَأْ بِتَمْجِيدِ رَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَالنَّشَاءَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ يُصَلِّيْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ يَدْعُوْ بَعْدَ بَمَا شَاءَ » قَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَسَنٌ صَحِيحٌ .
- وَعَنْ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْقُوفًا عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٤٨٦) : (إِنَّ الدُّعَاءَ مَوْقُوفٌ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، لَا يَصْعَدُ مِنْهُ شَيْءٌ حَتَّى تُصَلِّيَ عَلَى نَبِيِّكَ ﷺ) .
- (٢) لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٦٢٦) ، وَمُسْلِمٍ (٧٣٦) (١٢٢) قَالَتْ : (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ بِالْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ . . قَامَ فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ بَعْدَ أَنْ يَسْتَبِينَ الْفَجْرُ ، ثُمَّ أَضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ لِلْإِقَامَةِ) .

رَبَّ جَبْرِيلَ ، وَمِيكَائِيلَ ، وَإِسْرَافِيلَ^(١) ، وَمُحَمَّدٍ ﷺ ، أَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ^(٢) .
وَيَجِبُ قِضَاءُ فَوَائِتِ الْفَرَائِضِ ، لَا تَرْتِييُهَا ، بَلْ يُنْدَبُ هُوَ وَتَقْدِيمُهَا عَلَى
حَاضِرَةٍ لَمْ يَخَفْ فَوْتَهَا ، لَا إِنْ خَافَ فَوْتَ جَمَاعَةٍ فِي الْحَاضِرَةِ ، بَلْ يُصَلِّي
الْفَائِتَةَ نَدْبًا أَوَّلًا .

فَإِنْ خَافَ خُرُوجَ وَقْتِ حَاضِرَةٍ . . قَدَّمَهَا وَجُوبًا ، وَيَقْطَعُ لَهَا فَائِتَةً وَجُوبًا إِذَا
ضَاقَ وَقْتُهَا ، ثُمَّ يُصَلِّي الْفَائِتَةَ .

وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ فَوَائِتٌ عَلِمَ أَنَّهَا لَا تَنْقُصُ عَنْ عَشْرِ وَلَا تَزِيدُ عَلَى عَشْرِينَ . .
وَجِبَ قِضَاءُ الْعَشْرِينَ ؛ لِأَنَّهَا لَزِمَتْهُ يَقِينًا ، وَلَا يَبْرَأُ مِنْهَا إِلَّا بِأَدَائِهَا يَقِينًا
لَا بِالشَّكِّ .

تَمَمَّ : [تقوم السنة بدل الفرض في موطن]

يَتَأَدَّى الْفَرَضُ بِنِيَّةِ الْتَّغْلِي فِيمَا تَقَدَّمَتْ لَهُ نِيَّةٌ تَشْمَلُ الْفَرَضَ وَالتَّغْلِي بِطَرِيقِ
الْأَصَالَةِ^(٣) ، وَعَلَيْهِ فَلَوْ قَرَأَ التَّشَهُّدَ الْأَخِيرَ بِنِيَّةِ الْأَوَّلِ ، أَوْ جَلَسَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ وَ(ب) : وَيَنْبَغِي - كَمَا قَالَهُ الشَّرْقَاوِيُّ - زِيَادَةُ عِزْرَائِيلَ .

(٢) أَخْرَجَهُ عَنْ وَالِدِ أَبِي الْمَلِيحِ - كَمَا فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» (١٤٥٢) - الطَّبْرَانِيُّ
وَالْحَاكِمُ فِي الْمَنَاقِبِ ، وَأَشَارَ إِلَى صَحِّهِ ، وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ السَّكْنِيِّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ
وَاللَّيْلَةِ» (١٠١) .

وَأَبُو الْمَلِيحِ : هُوَ عَامِرُ بْنُ أَسَامَةَ ، قَالَ الْهَيْثَمِيُّ : وَفِيهِ مَنْ لَمْ أَعْرِفْهُ أَهْ ، وَبِهِ
يُعْرَفُ أَنَّ رَمَزَ الْمُصَنِّفِ لَصَحِّهِ غَيْرُ صَوَابٍ .

وَقَالَ عَنْهُ الْحَافِظُ أَبُو حَجَرٍ فِي «نَتَائِجِ الْأَفْكَارِ» : حَدِيثٌ حَسَنٌ .

(٣) فِي هَامِشِ (ب) : (قَوْلُهُ : بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ) خَرَجَ بِهِ مَا كَانَ عَارِضًا فِي الصَّلَاةِ
كَالسَّجْدَةِ لِلتَّلَاوَةِ ، فَلَا يُؤَدَّى بِهِ الْفَرَضُ حِينَئِذٍ لِعَرُوضِهِ . تَقْرِيرٌ .

بنية جلوس الاستراحة .. أجزاءه وإن فعله بنية الثقليّة ؛ لأنّ محلّ الاشتراط في كلٍّ من الأركان أن لا يقصد به غيره .. محمولٌ على غير المعذور كما هنا ، بخلاف سجدة التلاوة ، لا تقوم مقام سجدة الفرض ؛ لأنّ نية الصلّة لم تشملها بطريق الأصاله بل بطريق تبعيتها للقراءة المندوبة ، وبخلاف ما لو سلّم الثانية ثم شك في الأولى ، فلا تقوم الثانية في اعتقاده مقام الأولى ؛ لأنّ نية الصلّة لم تشملها أصالة ؛ لوقوعها خارجها ، بل يُسلّم ثانياً .

[المكروهات في الصلاة]

وأما مكروهاؤها^(١) ، فمنها :

١- جعلُ يديه في كُميه عند تحرُّم ، وركوع ، وسجود ، وجلوسٍ لتشهد ، وقيامه منه .

٢- وألتفاتٌ بوجهه بلا حاجة ، وتبطلُ بالصدر ، وإشارة بلا حاجة بلا قصدٍ لعب ، وإلا .. فتبطلُ .

٣- وجَهْرٌ وإسراؤٌ في غير محلّه ، وجهرٌ لمأمومٍ ولو في جهريّة ، إلا في تأمّينه في آخر فاتحة إمامه الجهرية ، وفي قنوته ، وإذا فتح عليه ، وفي نحو سؤالٍ رحمة عند قراءة آيتها ، ومُبلِّغٍ احتيج إليه .

٤- وإسراعٌ في صلاته ، وإلصاقُ رجلٍ عَصْدَهُ بجنبه^(٢) ، وبطنه بفَخْذَيْهِ .

٥- وإقعاءُ الكلبِ ؛ بأن يجلسَ على وركيه ناصباً ركبتيه .

(١) فكثيرة ، وفي هامش (ب) : مكروهات الصلّة .

(٢) لما روى عبد الله بن مالك بن بُحينة رضي الله عنه عن البخاري (٨٠٧) في الأذان :

(أُنّ النبي ﷺ كان إذا صلى .. فرَجَّ بين يديه حتى يبدو بياضُ إبطيه) .

.....

أَمَّا الإِقْعَاءُ الْآخَرُ - وهو : أَنْ يَضَعَ أَطْرَافَ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ وَرِكَبَتَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ ، وَأَلْيَيْهِ عَلَى عَقْبِيهِ - فَسُنَّةٌ فِي كُلِّ جُلُوسٍ تَعْقُبُهُ حَرَكَةٌ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْعَلَامَةُ الشَّرْقَاوِيُّ [٢١٧/١] وَغَيْرُهُ . وَالْإِفْتِرَاشُ أَفْضَلُ مِنْهُ ، وَالزِّيَادَةُ فِي جَلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ عَلَى قَدَرٍ : (سُبْحَانَ اللَّهِ) .

- ٦- وَافْتِرَاشُ السَّبْعِ فِي سَجُودِهِ^(١) ؛ بِأَنْ يَضَعَ ذِرَاعَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ .
- ٧- وَإِطْطَانُ الْمَكَانِ الْوَاحِدِ لِغَيْرِ الْإِمَامِ فِي الْمَحْرَابِ .
- ٨- وَإِطَالَةُ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ بِغَيْرِ مَا يُطَلَّبُ فِيهِ ، إِلَّا لِمَأْمُومٍ تَابِعٍ لِإِمَامِهِ .
- ٩- وَتَشْيِيكُ أَصَابِعِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ خَارِجَهَا لِمَنْ فِي الْمَسْجِدِ مُنْتَظِرًا لِلصَّلَاةِ فَقَطْ .

- ١٠- وَأَضْطِبَاعُ^(٢) وَلَوْ لِغَيْرِ رَجُلٍ .
- ١١- وَرَفْعُ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ^(٣) .
- ١٢- وَكَفُّ شَعْرِ أَوْ ثَوْبٍ^(٤) .

(١) لِحَدِيثِ أَبِي عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ - كَمَا فِي « الْفَتْحِ » (٣٤٣/٢) - قَالَ : « لَا تَفْتَرِشِ افْتِرَاشَ السَّبْعِ ، وَأَذْعَمَ عَلَى رَاحَتَيْكَ ، وَأَبْدِ صَبْعَيْكَ ، فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ . . سَجَدَ كُلُّ غُضُو مِنْكَ » .

الضَّيْعُ : وَسَطُ الْعَصِيدِ مِنْ دَاخِلٍ .

(٢) الْأَضْطِبَاعُ : هُوَ أَنْ يَدْخَلَ ثَوْبُهُ مِنْ تَحْتِ إِبْطِهِ الْيَمْنَى ، وَيَلْقِيَهُ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ .

(٣) لِمَا فِي حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٧٥٠) فِي الْأَذَانِ ، وَأَبِي دَاوُدَ (٩١٣) فِي الصَّلَاةِ ، وَالنَّسَائِيِّ (١١٩٣) فِي السَّهْوِ ، وَأَبْنِ مَاجَةَ (١٠٤٤) فِي إِقَامَةِ الصَّلَاةِ ، وَلَفْظُهُ : « لَيْسَتْهُمْ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لَتُخَطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ » .

(٤) لِحَدِيثِ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٨١٢) فِي الْأَذَانِ ، وَمُسْلِمٍ (٤٩٠) فِي الصَّلَاةِ ، وَلَفْظُهُ : « أَمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ : عَلَى =

.....
١٣- ووضع يده على فيه بلا حاجة ، وسُنَّ لتثاؤب^(١) ، وباليُسرى - عند (م ر) - أولى^(٢) .

١٤- ومسح غبار جبهته قبل الانصراف منها .

١٥- ونسوية نحو حصي في مكان نحو سجوده فيها^(٣) .

١٦- والقيام على رجل^(٤) ، وتقديمها ، ولصقها بالأخرى^(٥) ، ولا بأس بالاستراحة على أحدهما لتعب .

١٧- والصلاة حاقناً أو حاقباً أو حازقاً ، ومع توقان إلى الطعام^(٦) إن وسع الوقت .

= الْجَبْهَةُ... وَلَا تَخِفَتِ الثِّيَابَ وَالشَّعْرَ . الْكَفْتُ : الْجَمْعُ وَالضَّمُّ .

(١) لحديث أبي هريرة رضي الله عنه عند أبي داود (٦٤٣) ، والترمذي (٣٧٨) ، وابن ماجه (٩٦٦) ، وابن حبان في « الإحسان » (٢٣٥٣) : (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ ، وَأَنْ يَغْطِيَ الرَّجُلُ فَاهُ) وإسناده حسن .

وعنه أيضاً عند البخاري (٣٢٨٩) في بدء الخلق ، ومسلم (٢٩٩٤) في الزهد ، وفيه : « التَّثَاؤُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ ، فَإِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ.. فَلْيَكْظِمْ مَا اسْتَطَاعَ » . الكظم : الإمساك ، وذلك بوضع اليد على الفم .

(٢) جاء في (ب) : وباليُسرى سواء وضع بطنها ، أو : ظهرها [بل] عند (م ر) أولى ؛ لمكان الاستنجاء منها .

(٣) لحديث معيقب رضي الله عنه عند البخاري (١٢٠٧) في العمل في الصلاة ، ومسلم (٥٤٦) في المساجد ، وفيه : « لَا تَمْسَحِ الْحَصَى وَأَنْتَ تُصَلِّي ، فَإِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا.. فَوَاحِدَةً » .

(٤) ويسمى : الصَّفَنَ .

(٥) ويدعى : الصَّفَدَ .

(٦) لحديث ابن عمر رضي الله عنهما عند البخاري (٦٧٣) ، ومسلم (٥٥٩) ، وفيه : =

.....
١٨- وَالْبُصَاقُ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ قِبَالَتِهِ^(١) خَارِجَ الْمَسْجِدِ ، بَلْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى أَوْ فِي ثَوْبِهِ ، وَيَحْرُمُ فِي الْمَسْجِدِ^(٢) .

١٩- وَالْخَفْضُ وَالرَّفْعُ لِرَأْسِهِ فِي رُكُوعِهِ عَنْ أَكْمَلِهِ كَمَا تَقَدَّمَ .

٢٠- وَتَرْكُ الشُّورَةِ فِي الْأَوَّلَتَيْنِ ، وَتَرْكُ أَذْكَارِ الْإِنْتِقَالِ وَالرُّكُوعِ وَالْإِعْتِدَالِ وَالسُّجُودِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ .

٢١- وَالْإِنْفِرَادُ لِمَنْ قَدَرَ عَلَى الْجَمَاعَةِ وَلَوْ فِي بَيْتِهِ^(٣) .

= « إِذَا وَضَعَ عِشَاءَ أَحَدِكُمْ وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ . فَأَبْدَوْا بِالْعِشَاءِ ، وَلَا يَعْجَلَنَّ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْهُ » .

وحديث عائشة رضي الله عنها عند مسلم (٥٦٠) : « لَا صَلَاةَ بِخَضِرَةِ الطَّعَامِ ، وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَتَانِ » .

الحاقنُ : الرَّجُلُ يَحْبَسُ بَوْلَهُ .

الحاقبُ : مَنْ أَعَجَلَهُ خُرُوجُ الْبَوْلِ ، وَقِيلَ : الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى الْخَلَاءِ لِلْبَوْلِ فَلَا يَتَبَرَّزُ حَتَّى يَحْضَرَ غَائِطُهُ .

والحازقُ : مَنْ ضَاقَ عَلَيْهِ حُقُّهُ .

(١) فِي هَامِشٍ (ب) : (قَوْلُهُ : وَالْبُصَاقُ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ قِبَالَتِهِ) وَإِنْ كَانَ خَارِجَ الصَّلَاةِ ، قَالَ الرَّمْلِيُّ : قِبَالَتُهُ : إِذَا كَانَ مُسْتَقْبِلًا لِلْقِبْلَةِ تَقْرِيرٌ ، بِتَصْرِيفٍ .

(٢) لِحَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٤١٥) فِي الصَّلَاةِ ، وَمُسْلِمٍ (٥٥٢) فِي الْمَسَاجِدِ ، وَلَفْظُهُ : « الْبُصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ ، وَكَفَّارَتُهُ دَفْنُهُ » .

وعنه رضي الله عنه عند البخاري (٤٠٥) ، ومسلم (٥٥١) ، وفيه : « إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ . فَإِنَّهُ يُتَاجَى رَبُّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، فَلَا يَبْزُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ وَتَحْتَ قَدَمِهِ » .

(٣) لَمَّا يَفُوتُ مِنْ كَمَالِ الْأَجْرِ فِي (٢٠) وَ (٢١) .

.....
٢٢- وألاستنادُ إلى ما يسقطُ بسقوطِهِ .

٢٣- وفي^(١) الحَمَّام ، والطَّرِيقَ وقتَ مرورٍ فِيهِ ، والمزبلةِ ، والكنيسةِ ، وعَطَنِ الإِبِلِ - ولو طاهراً - والمقبرةِ الطَّاهرةِ^(٢) .

٢٤- وتَرْكُ^(٣) الشُّتْرَةِ فِي الصَّلَاةِ لِمَنْ قَدَرَ عَلَيْهَا ؛ وَهِيَ : أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى جدارٍ أَوْ عَمودٍ ، وَلَا يَصْمُدُ إِلَيْهِ^(٤) ، بَلْ يَجْعَلُ إِلَيْهِ بَعْضَ وَجْهِهِ ؛ وَلِذَا تَكَرَّرَ الصَّلَاةُ إِلَى الْجِدَارِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى نَحْوِ عَمودٍ .

(١) أَي : وَالصَّلَاةُ فِي .

(٢) وَكَذَا عَلَى سَطْحِ الْكَعْبَةِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْأَسْتِعْلَاءِ عَلَيْهَا ، وَفِي ثَوْبٍ يَلْبِسُهُ ، وَالتَّلَثُّمُ لِلرَّجُلِ ، وَعِنْدَ غَلْبَةِ النَّوْمِ ؛ لِفَوَاتِ الْخُشُوعِ فِي الْجَمِيعِ .

وَلَاخْبَارٌ وَرَدَتْ فِي ذَلِكَ مِنْهَا :

مَا رَوَاهُ عَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ حَبَانَ فِي « الْإِحْسَانِ » (٢٣٢١) : « الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةُ وَالْحَمَّامُ » بِسَنَدٍ صَحِيحٍ .

وَمَا أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيِّ مُسْلِمٌ (٩٧٢) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٢٢٩) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٥٠) ، وَالنَّسَائِيُّ (٧٦٠) : « لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ ، وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا » .

وَمَا أَخْرَجَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ ابْنِ حَبَانَ فِي « الْإِحْسَانِ » (١٧٠٢) : « صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ ، وَلَا تَصَلُّوا فِي مَعَاطِنِ الْإِبِلِ فَإِنَّهَا خُلِقَتْ مِنَ الشَّيَاطِينِ » بِسَنَدٍ صَحِيحٍ .

المرابض : المراقد . المعاطن : المواضع التي تنحى إليها الإبل الشاردة ليشربَ غَيْرُهَا ، وَكَذَا مَاوَاهَا وَمَقِيلُهَا .

(٣) فِي هَامِشٍ (ب) : بَابُ الشُّتْرَةِ .

(٤) يَصْمُدُ : يَقْصُدُ . مِنْ بَابِ نَصَرَ .

فَإِنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ.. فَإِلَى نَحْوِ عَصَا مَغْرُوزَةٍ ، فَإِنْ عَجَزَ^(١) .. بَسَطَ مَصْلًى ، فَإِنْ عَجَزَ .. خَطَّ خَطًّا أَمَامَهُ^(٢) ، وَطَوَّلَ الْكُلَّ - كَمَا فِي « الْمَنْهَج » ، أَوْ الْأَوَّلِينَ فَقَطْ كَمَا فِي « التَّحْفَةِ » - ثَلَاثًا ذِرَاعَ^(٣) فَأَكْثَرُ ، وَبَيْنَهُمَا ثَلَاثَةُ أَذْرُعَ فَأَقْلُ^(٤) مِنْ رُؤُوسِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ عِنْدَ (م ر) ، أَوْ مِنْ عَقِبَيْهِمَا^(٥) عِنْدَ (ح ج) فِي الْقَائِمِ ، أَوْ مِنْ أَلْيَتِي الْجَالِسِ .

وَسُنُّ لَهُ وَلِغَيْرِهِ الَّذِي لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ : دَفْعُ مَارٍّ مَكْلَفٍ يَعْتَقِدُ حُرْمَةَ الْمُرُورِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سُرَّتِهِ الَّتِي لَمْ يَتَعَدَّ بِهَا الْمُسْتَوْفِيَةَ لِلشُّرُوطِ . وَكَذَا غَيْرُ مَكْلَفٍ عِنْدَ (م ر) . وَحَرَّمَ حَيْثُ نَزَلَ الْمُرُورُ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَارَّ طَرِيقًا^(٦) .

وَمِنَ الْمَكْرُوهِ أَيْضًا : تَزُكُّ كُلِّ سُنَّةٍ اخْتَلَفَ فِي وَجُوبِهَا ، أَوْ وَرَدَ فِي تَرْكِهَا نَهْيٌ ، أَوْ فِي فِعْلِهَا ثَوَابٌ عَظِيمٌ .

[مفسدات الصلاة]

وَأَمَّا مَفْسَدَاتُهَا^(٧) :

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : فَإِنْ عَجَزَ) أَيِ : تَعَسَّرَ عَلَيْهِ ، وَلَوْ عَبَّرَ بِالتَّعَسَّرِ أَوْ بِالْمَشَقَّةِ .. لَكَانَ أَوْلَى إِذِ الْعَجْزُ لَيْسَ بِشَرِطٍ . اهـ مَوْلَفُهُ .

(٢) نَصَّ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ اسْتِحْبَابَهُ .

(٣) وَتُقَدَّرُ بِنَحْوِ : (٣٥) سَم . وَالْمَرَادُ بِالْأَوَّلِينَ : الْجِدَارُ وَالْعَمُودُ .

(٤) وَتُعَادِلُ تَقْرِيبًا : (١٥٠) سَم . وَالْأَوْلَى : ثَلَاثُ أَذْرُعَ ؛ الذَّرَاعُ مَوْثِقَةٌ فِي الْعَالِبِ .

(٥) جَاءَ فِي (ب) : عَقِبَيْهِمَا .

(٦) لِحَدِيثِ أَبِي جَهِيمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٥١٠) ، وَمُسْلِمٍ (٥٠٧) فِي الصَّلَاةِ « لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّيِّ مَاذَا عَلَيْهِ .. لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ » .

(٧) وَرَدَ فِي هَامِشِ (ب) : مَفْسَدَاتُ الصَّلَاةِ .

.....

١- فحدث في غير سلس ولو لرجل بنحو تحرق خُفٌ ، وبلا قصد ؛ لانتفاء شرط طهارته .

وَسُنَّ لِمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا : أَنْ يَأْخُذَ بِأَنْفِهِ ، ثُمَّ يَنْصَرِفَ ؛ لِيُوْهِمَ أَنَّهُ رَعَفَ ، وكذا مَنْ أَحْدَثَ وَهُوَ مُنْتَظَرٌ إِقَامَتَهَا .

وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ ارْتَكَبَ - لِمَا يُوقَعُ النَّاسُ فِيهِ - أَنْ يَسْتَرَهُ ؛ لِحَدِيثِ فِيهِ ^(١) ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ نَامَ فِي رَمَضَانَ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ . . فَيَنْبَغِي أَنْ يُوْهِمَ أَنَّهُ يُصَلِّي الضُّحَى ، وكذا مَنْ أَخَّرَ صَلَاةَ فَرَضٍ لِأَخِرِ وَقْتِهَا فَيُوْهِمُ أَنَّهُ يَعِيدُ .

٢- وكلامٌ كثيرٌ ولو سهواً ، وقليلٌ عمداً ولو بحرفٍ مُفْهِمٍ ، أو حرفين وإن لم يفهما ، بغير قرآنٍ وذِكْرٍ ودعاءٍ ^(٢) ونذرٍ ، وكذا غيرهٌ مِنَ الْقُرْبِ ؛ كَعَتَقِي

(١) عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ وَالْحَاكِمِ ، وَقَالَ : عَلَى شَرْطِهِمَا - كَمَا فِي « كَشَفِ الْخَفَاءِ » (٢١١) - وَلَفْظُهُ : « اجْتَنِبُوا هَذِهِ الْقَاذُورَاتِ الَّتِي نَهَى اللَّهُ عَنْهَا ، فَمَنْ أَلَمَ مِنْهَا بِشَيْءٍ . . فَلْيَسْتَسِرْ بِسِتْرِ اللَّهِ ، وَلْيُتْبِ إِلَى اللَّهِ ، فَإِنَّهُ مَنْ يُبْدِ لَنَا صَفْحَتَهُ . . نَقِمَ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ » قَالَ ﷺ بَعْدَ رَجْمِ مَا عَزَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَقَالَ : قَالَ السَّخَاوِيُّ : فَيَنْبَغِي لِلْعَبْدِ أَنْ يَتَوَبَّ مِنْهَا ، وَلَا يَظْهَرَهَا حَيْثُ سَتَرَهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ .

(٢) وَرَدَ فِي هَامِشٍ (ب) : (قَوْلُهُ : وَدَعَاءٍ) بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ :

١- أَنْ لَا يَكُونَ مُحَرَّمًا ، ٢- وَلَا مَعْلَقًا ، ٣- وَلَا يَقْصِدُ بِهِ تَنْبِيهًا ، ٤- وَأَنْ لَا يَكُونَ خُطَابًا [لِغَيْرِ] اللَّهِ تَعَالَى . بِتَصَرُّفٍ .

أَقُولُ : يُوْثِقُ مَا مَرَّ حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ السَّلْمِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ - كَمَا فِي مُسْلِمٍ (٥٣٧) - : « إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ ، إِنَّمَا هُوَ التَّنْبِيْهُ وَالْتَّكْثِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ » .

ووصية عند (حج) بلا تعليق^(١) ولا خطاب^(٢) مُضِرَّ^(٣) .

٣- ووصول عين إلى الجوف وإن كثر أو قل مع العمد .

٤- وفعل كثير ؛ ثلاث حركات توالى ، من غير جنس الصلاة ، وفي غير ضرورة كجرب ، وغير شدة خوف ونفل سفر ولو سهواً ، وكذا بفعل واحد^(٤) عمداً من جنسها كما يأتي ، أو بقصد اللعب ، أو فاحش^(٥) ، أو بقصد أنه يفعل ثلاثة أفعال متوالية ؛ إذ الشروع في المبطل مبطل .

٥- وفعل ركن ، أو طول زمن مع الشك في النية فيهما .

٦- ونية خروج منها ، وتردد فيه .

٧- وتعليق قطعها بشيء .

(١) جاء في (ب) : بلا تعليق .

(٢) في هامش (ب) : أي خطاب لغير الله و : السلام على رسوله ﷺ . تقرير بتصرف .

(٣) ومن الأدب ألا يدعو على نفسه ، أو ولده ، أو ماله ، أو يائمه ، أو بقطيعة رحم ؛ لما جاء في حديث جابر رضي الله عنه - عند مسلم (٣٠٠٩) ، وأبي داود (١٥٣٢) بإسناد صحيح - قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ ، وَلَا تَدْعُوا عَلَى أَوْلَادِكُمْ ، وَلَا تَدْعُوا عَلَى خَدَمِكُمْ ، وَلَا تَدْعُوا عَلَى أَمْوَالِكُمْ ، لَا تُوَافِقُوا مِنْ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى سَاعَةً نِيلَ فِيهَا عَطَاءٌ فَيَسْتَجِيبَ لَكُمْ » واللفظ لأبي داود .

وحديث عبادة رضي الله عنه عند الترمذي (٣٥٦٨) قال : قال ﷺ : « مَا عَلَى الْأَرْضِ مُسْلِمٌ يَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى بِدَعْوَةٍ . إِلَّا آتَاهُ اللَّهُ إِيَّاهَا ، أَوْ صَرَفَ عَنْهُ مِنَ الشُّؤْمِ مِثْلَهَا ، مَا لَمْ يَدْعُ بِمَأْنَمٍ ، أَوْ قَطِيعَةٍ رَحِمَ » .

(٤) في هامش (ب) : مطلب : إبطال الصلاة بفعل واحد .

(٥) ويمثل له : بوثة ونحوها .

.....

٨- وصرّفها إلى غير ما هو فيه . نَعَمْ . . إذا كَانَ منفرداً وأدرك جماعة لا يُكرهُ الاقتداءُ بِإمامِها ، وأتَّسعَ الوقتُ ، وَلَمْ تكن صَلَاتُهُ ثَنَائِيَّةً . . سُنَّ لَهُ صَرَفُ فَرَضِهِ إِلَى نَفْلِ مُطْلَقٍ ؛ لِيُدْرِكَ الْجَمَاعَةَ .

٩- وكشف عورته مع الْقُدْرَةِ عَلَى سِتْرِهَا ، إِلَّا إِن كَشَفَهَا نحوُ رِيحٍ ، وكذا آدمي لَمْ يَأْذَنْ لَهُ ، وبهيمةٍ - على خلافٍ فيهما - فسترها حالاً ؛ أَي : قَبْلَ مَضِيِّ قَدَرٍ : (سبحانَ الله) .

١٠- وأتّصالُ نجاسةٍ لا يُعْفَى عنها ببدنه أو ثوبه ، إِلَّا إِن نَحَّاهَا حالاً .

١١- وأنحرافاً عن الْقِبْلَةِ أو بدليها^(١) إِلَى غيرِها .

١٢- وردّةٌ .

١٣- وزيادةُ رُكْنٍ فعليٍّ عمداً ، وَإِن كَانَ لتَوَرُّكِهِ أو أَفْتَرَاثِهِ^(٢) الْمَسْنُونِ عِنْدَ (حج) ، وخالفه (م ر) كما في « حاشية الشُّرْقَاوِيِّ » [٢٢٤ / ١] وَالسَّيِّدُ عَمْرُ الْبَصْرِيُّ وغيرهما .

١٤- وتقديمُهُ عَلَى محلِّهِ ، بخلافِ تقديمِ الرُّكْنِ الْقَوْلِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُخِلُّ بِصُورَةِ الصَّلَاةِ .

(١) كَالْمَسَافِرِ الْمَتَّقِلِ .

(٢) فِي هَامِشٍ (ب) : (قَوْلُهُ : وَإِن كَانَ لتَوَرُّكِهِ أو أَفْتَرَاثِهِ) هَلْكَذَا عِبَارَةٌ (حج) وَنَقَلَ مَنْ خَطَّ إِلَيْهِ مُحَمَّدٌ حَسَنُ بْنُ هَارُونَ : أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي فَهْمِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ لـ (حج) ، وَتَبِعَهُ إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَجَمَاعَةٌ يَمْنُونُ قَائِلُونَ بِالْبَطْلَانِ لِمَنْ قَامَ لِلِاسْتِرَاحَةِ وَالتَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ ، فَبَلَغَ فِي نَهْوِضِهِ حَدَّ رُكُوعِ الْجَالِسِ . وَفَهْمُ الشَّيْخِ عُبَيْدُ اللَّطِيفِ الْقَصْبَعِيِّ أَنَّهُ غَيْرُ مَبْطُلٍ بَلْ هُوَ سُنَّةٌ ، وَلَا يُسَمَّى رُكُوعاً بَلْ نَهْوِضاً أَوْ قِيَاماً ، وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ . أَنْتَهَى تَقْرِيرُ .

١٥- واقتداءً بمن لا يقتدى به مع العلم بحالِهِ ، أو مع الجهلِ بِهِ ، والمَنعُ ممَّا يُطْلَعُ عَلَيْهِ غالباً ، كما في الأُمِّيِّ والكافرِ ، فإنَّ كَانَ ممَّا لا يُطْلَعُ عَلَيْهِ غالباً ؛ كالحَدَثِ والتَّجَاسَةِ الخَفِيَّةِ وتركِ قِراءَةِ الفاتحةِ في سِرِّيَّةٍ . . صحَّ الاقتداءُ وإنَّ كَانَتْ صَلَاةُ الإمامِ باطلةً .

وَأَمَّا التَّوَافُلُ فقسمانِ :

الأوَّلُ : ما تُشْرَعُ فِيهِ الجُمَاعَةُ - وهوَ أَفْضَلُ ممَّا لا تُسَنُّ فِيهِ ، إِلَّا التَّراوِيحُ ، فالرَّوَاتِبُ أَفْضَلُ مِنْهَا - وهوَ :

[صلاة العيدين]

١- صَلَاةُ عِيدِ الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ ؛ وَهِيَ رَكَعَتَانِ كَغَيْرِهَا مِنَ الصَّلَاةِ ، وَسُنُّ أَنْ يُكَبَّرَ فِيهَا فِي الرَّكَعَةِ الْأُولَى سَبْعاً بَعْدَ دَعَاءِ الْاِفْتِتَاحِ ، وَفِي الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْقِيَامِ وَقَبْلَ الْقِرَاءَةِ خَمْساً جَهْراً ، وَيَفُوتُ بِالْقِرَاءَةِ^(١) ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ مِنْهَا ، وَيَفْصِلُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ بِالْبَقَايَاتِ الصَّالِحَاتِ^(٢) ، وَيَقْرَأُ فِي الرَّكَعَةِ الْأُولَى بَعْدَ

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (قَوْلُهُ : وَيَفُوتُ بِالْقِرَاءَةِ) أَيِ التَّكْبِيرِ ، وَوَقْتُهَا بَيْنَ الْاِسْتِفْتَاكِحِ وَالتَّعَوُّذِ ، فَإِنْ فَعَلَهَا بَعْدَ التَّعَوُّذِ . . حَصَلَ أَصْلُ السُّنَّةِ ؛ لِانْتِفَاءِ وَقْتِهَا ، بِخِلَافِ مَا إِذَا شَرَعَ فِي الْفَاتِحَةِ عَمداً أَوْ سَهواً أَوْ جَهْلاً بِمَحَلِّهِ ، أَوْ شَرَعَ إِمَامُهُ فِي الْقِرَاءَةِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِالتَّكْبِيرِ ، فَإِنَّهُ يَفُوتُ وَلَا يَأْتِي بِهِ لِتَلْبُسِهِ بِالْفَرْضِ ، وَلَوْ تَدَارَكَهُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ . . سُنُّ لَهُ إِعَادَتُهَا ، أَيِ الْفَاتِحَةِ . فَكَانَتْهُمْ إِنَّمَا لَمْ يُرَاعُوا الْقَوْلَ بِالْبَطْلَانِ لِتَكْرِيرِهَا . اِنْتَهَى (بِافْضَلٍ) عَلَى (حَج) (٥٧/٢) .

(٢) الْبَقَايَاتُ الصَّالِحَاتُ : هِيَ قَوْلُ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، لَكِنْ رَوَى أَثَرٌ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ ابْنِ الْمُنْذِرِ فِي « الْأَوْسَطِ » (٢٨٠/٤) ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي « السُّنَنِ الْكَبِيرَى » (٣/٢٩١-٢٩٢) بِلَفْظٍ : (نَحْمَدُ اللَّهَ=

.....
الْفَاتِحَةِ : ﴿ق﴾ ، وفي الثَّانِيَةِ : ﴿اقْتَرَبْتُ﴾^(١) ، أَوْ (الْأَعْلَى) وَ (الْغَاشِيَةُ) جَهْرًا .

وَوَقْتُهَا : بَيْنَ طُلُوعِ شَمْسِ زَوَالٍ ، وَسُنَّ خُطْبَتَانِ بَعْدَهَا ، يُكَبَّرُ فِي أَبْتِدَاءِ الْأُولَى تِسْعًا ، وَفِي أَبْتِدَاءِ الثَّانِيَةِ سَبْعًا جَهْرًا وَلَءَ .

وَأَنْ يُكَبَّرَ^(٢) لَيْلَتِي الْعيدِ فِي الْمَنَازِلِ وَالْمَسَاجِدِ وَغَيْرِهِمَا - لَا بَعْدَ صَلَاةٍ - إِلَى تَحْرُمِ الْإِمَامِ بِصَلَاةِ عيدٍ^(٣) .

وَفِي أَضْحَى يُكَبَّرُ - غَيْرُ حَاجٍّ - مِنْ صُبْحِ عَرَفَةَ إِلَى عَصْرِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ خَلْفَ الصَّلَوَاتِ ، فَرِضًا وَنَفْلًا^(٤) ، قِضَاءً وَأَدَاءً ، وَيُقَدَّمُ عَلَى أَذْكَارِ الصَّلَوَاتِ ، حَتَّى عَلَى^(٥) : (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ . . . إِلَى آخِرِهِ) بَعْدَ صُبْحِ وَمَغْرَبِ .

وَلَوْ صَلَّى بَعْدَ عَصْرِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ . . سُنَّ لَهُ التَّكْبِيرُ إِلَى الْمَغْرَبِ عِنْدَ (م ر) .

وَيُكَبَّرُ الْحَاجُّ مِنْ ظَهْرِ يَوْمِ عيدٍ إِلَى صُبْحِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ .

= بَيْنَ التَّكْبِيرَتَيْنِ ، وَنُصِّلِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) .

(١) أَي : سُورَةُ الْقَمَرِ .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : فَائِدَةٌ : التَّكْبِيرُ بِالْعِيدِ فِي الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ ، وَفِي الْأَسْتِسْقَاءِ يُكَبَّرُ فِي الصَّلَاةِ لَا فِي الْخُطْبَةِ .

(٣) وَهُوَ : مَا يُدْعَى بِالتَّكْبِيرِ الْمُرْسَلِ .

(٤) فِي هَامِشِ (ب) : (قَوْلُهُ : فَرِضًا وَنَفْلًا) أَي : وَصَلَاةَ جَنَازَةٍ وَمَنْدُورَةٍ ، لَا سَجْدَةَ تِلَاوَةٍ وَشُكْرِ .

(٥) أَي : الْأُورَادِ الْمَطْلُوبَةِ دُبُرَ الصَّلَوَاتِ .

[صلاة الكسوف والخسوف]

٢- وصلاة كسوف شمس وقمر ؛ وهي ركعتان ، بعدهما خطبتان ، كصلاة العيد وخطبتيه ، إلا أنه لا تكبيرات فيها ، وأنه يُسنُّ في كلِّ ركعة زيادة قيام وركوع ، وتطويل كلِّ من القيام والركوع والسُّجود ، وأنه يقرأ آية توبة في الخطبة ، ويُسرُّ في كسوف شمس ، ويَجهرُ في كسوف قمر^(١) .

[صلاة الاستسقاء]

٣- وصلاة الاستسقاء عند الحاجة للماء ، وهي ركعتان كالعيد^(٢) ، إلا أنه يُسنُّ للإمام أن يأمرَ مَنْ ينادي بالاجتماع لها في وقتٍ معيَّن ، وبالتوبة ، وبصيام ثلاثة أيَّام ، وبالخروج لها في اليوم الرابع صياماً ، وفي ثيابٍ بذلة .
وسُنَّ لها خطبتان كخطبتي عيد ، إلا في صحتيهما قبل الصلاة ، وإكثار الاستغفار فيهما ، وقراءة آية : ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً﴾ [نوح : ١٠] فيهما ، وفي الأسرار ببعض الدعاء فيهما ، وإبدال التكبير بالاستغفار فيهما^(٣) ، والتوجُّه بالدُّعاء للقبلة بعد مضيِّ صدر الثانية ، ويُبَالغ فيه حينئذٍ ، فإذا أَسْرَ.. دعا النَّاسُ سرّاً ، وإذا جَهَرَ.. أَمَّنُوا للدعائه .
وتحويل الرِّداء عند توجُّهه للقبلة ، فيجعلُ أعلاه أسفله وعكسه ، ويتركُ

(١) في هامش (ب) : أي في الصلاة والخطبتين .

(٢) أي : في الكيفيّة ، لكن يقول بين تكبيرات الصلاة : استغفر الله العظيم ، وأتوبُ إليه .

(٣) أي : في الخطبتين .

.....

مُحوَّلًا إِلَىٰ مَنَازِلِهِمْ^(١) ، وَرَفَعُ ظَهْرِ الْيَدَيْنِ إِلَى السَّمَاءِ فِي الدُّعَاءِ^(٢) .

وَكَذَا يُسْنَدُ ذَلِكَ لِكُلِّ مَنْ دَعَا بِرَفْعِ بِلَاءٍ وَلَوْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ - كَمَا فِي « الثُّحْفَةِ »

هنا - لِأَنَّهُ الْمُنَاسِبُ لِلرَّفْعِ .

وَالدَّاعِي بِتَحْصِيلِ شَيْءٍ يَجْعَلُ بَطْنَ كَفِّهِ إِلَى السَّمَاءِ ؛ لِأَنَّهُ الْمُنَاسِبُ لِحَالِ

الْأَخْذِ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مِنْ دُعَائِهِمْ : اَللّٰهُمَّ . . أَنْتَ أَمَرْتَنَا بِدُعَائِكَ ، وَوَعَدْتَنَا

إِجَابَتَكَ ، وَقَدْ دَعَوْنَاكَ كَمَا أَمَرْتَنَا ، فَأَجِبْنَا كَمَا وَعَدْتَنَا .

اَللّٰهُمَّ . . فَأَمْنٌ عَلَيْنَا بِمَغْفِرَةِ مَا قَارَفْنَاهُ ، وَإِجَابَتِكَ فِي سُقْيَانَا وَسَعَةِ رِزْقِنَا .

[صلاة التراويح]

٤- وصلاة التراويح ، كُلَّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ، وَلَوْ مَجْمُوعَةً

مَعَ الْمَغْرَبِ جَمَعَ تَقْدِيمَ وَفُرَادَى ، إِلَى فَجْرِ صَادِقٍ .

وَأَكْثَرُهَا عَشْرُونَ^(٣) ، وَلَا يَزِيدُ فِي تَحْرُّمٍ وَاحِدٍ عَلَى رَكْعَتَيْنِ .

(١) فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (١٠٢٤) ، وَمُسْلِمٍ (٨٩٤) (٤) قَالَ : (خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَسْقِي ، فَتَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ يَدْعُو ، وَحَوْلَ رِجْلَيْهِ ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ) .

(٢) كَمَا فِي حَدِيثِ أَنَسٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٨٩٦) فِي الْأَسْتِسْقَاءِ ، وَفِيهِ : (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسْتَسْقَى ، فَأَشَارَ بِظَهْرِ كَفِّهِ إِلَى السَّمَاءِ) .

(٣) فِي هَامِشٍ (ب) : (قَوْلُهُ : وَأَكْثَرُهَا) وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا يَصِحُّ إِلَّا عَشْرَيْنِ وَفَصَّلَ .

وَالْأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَّهَا : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٣٧) ، وَمُسْلِمٍ (٧٥٩) ، وَلَفْظُهُ : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا . . غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » .

.....
وَتُسَنُّ جَمَاعَةً وَجَهْرًا وَلَوْ لِمَنْفَرِدٍ ، وَقَبْلَ وَتَرٍ ^(١) .

٥- وصلاة وَتَرٍ ، فَتُسَنُّ جَمَاعَةً وَجَهْرًا وَلَوْ لِمَنْفَرِدٍ فِي رَمَضَانَ ، وَفِي غَيْرِهِ فُرَادًى سِرًّا . وَأَقْلُهُ : رَكْعَةٌ ، ثَلَاثٌ ، وَهِيَ أَقْلُ كَمَالٍ ، وَالْأَفْضَلُ : خَمْسٌ ، فَسَبْعٌ ، فَتَسَعٌ ، فِإِحْدَى عَشْرَةَ .

وَسُنَّ لِمَنْ أَوْتَرَ بِثَلَاثِ قِرَاءَةٍ (الْأَعْلَى) فِي الْأُولَى ، وَ(الْكَافِرُونَ) فِي الثَّانِيَةِ ، وَ(الْإِخْلَاصُ) وَ(الْمُعَوِّذَتَيْنِ) فِي الْأَخِيرَةِ ، وَلِمَنْ زَادَ عَلَى رَكْعَةِ الْوَصْلِ بِتَشَهُدٍ فِي الْأَخِيرَةِ ، أَوْ تَشَهُدَيْنِ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ ، وَالْفَصْلُ بَأَنْ يَتَشَهَّدَ فِي الْأَخِيرَةِ وَيُسَلِّمَ فِيهَا ، وَكَذَا بَعْدَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَهَا وَهُوَ أَفْضَلُ .

[نوافل ورواتب الصلوات]

وَالْقِسْمُ الثَّانِي : الَّذِي لَا يُسَنُّ جَمَاعَةً ، وَأَفْضَلُهُ : الْوِتْرُ ، ثُمَّ عَشْرُ رَكَعَاتٍ ؛ وَهِيَ الرُّوَاتِبُ الْمُؤَكَّدَةُ :

رَكَعَتَا فَجْرِ - وَهِيَ أَفْضَلُهُمَا - وَرَكَعَتَانِ قَبْلَ ظَهْرِ أَوْ جُمُعَةٍ ، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَهَا أَوْ بَعْدَ جُمُعَةٍ ، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ مَغْرِبٍ ، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ عِشَاءٍ .

ثُمَّ اثْنَتَا عَشْرَةَ الرُّوَاتِبِ الْغَيْرِ الْمُؤَكَّدَةِ ؛ وَهِيَ : رَكَعَتَانِ قَبْلَ ظَهْرِ أَوْ جُمُعَةٍ ، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَهَا أَوْ بَعْدَ الْجُمُعَةِ ، غَيْرُ الْأَرْبَعِ الْمُتَقَدِّمَةِ لَهُ ، فَتَكُونُ رَاتِبَتُهُ ثَمَانٍ . وَيَصِحُّ عِنْدَ (م ر) جَمْعُهُمَا بِتَحَرُّمٍ وَاحِدٍ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ ، وَأَرْبَعٌ قَبْلَ عَصْرِ بِتَحَرُّمَيْنِ أَوْ تَحَرُّمٍ وَاحِدٍ ، وَرَكَعَتَانِ قَبْلَ مَغْرِبٍ ، وَرَكَعَتَانِ قَبْلَ عِشَاءٍ .

= وجاءَ عِنْدَ أَبِي أَبِي شَيْبَةَ فِي « الْمَصْنَفِ » (٣ / ٣٩٣) آثَارٌ ، مِنْهَا : (كَانَ أَبِي بْنُ كَعْبٍ يَصَلِّي بِالنَّاسِ فِي رَمَضَانَ ب - : (الْمَدِينَةُ) عَشْرِينَ رَكْعَةً ، وَيُوتِرُ بِثَلَاثٍ) .
(١) فِي هَامِشٍ (ب) : (قَوْلُهُ : قَبْلَ وَتَرٍ) أَيِ : وَتُسَنُّ قَبْلَ صَلَاةِ الْوِتْرِ .

فجملة الرواتب المؤكدة وغيرها اثنتان وعشرون ركعة .
ومنه : صلاة الضحى ، وأقلها : ركعتان ، وأفضلها : ثمان ، وتصح عند
(حج) اثنتا عشرة .

ومنه : صلاة التوبة ؛ لخبر : « لَيْسَ عَبْدٌ يُذْنِبُ ذَنْبًا ، فَيَقُومُ ، فَيَتَوَضَّأُ ،
وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ . . إِلَّا غُفِرَ لَهُ » ^(١) .

ومنه : قيام الليل ، فإن أقتصر على بعضه . . فأفضله جوفه ؛ لأنه محل
الغفلة ، وآخره أفضل من أوله ، ولا حد لعدد ركعاته .

وتحيتة مسجد ؛ أي : تحيته رب المسجد وتعظيمه بتلك الصلاة ، فلو قصد
بها سنة البقعة . . لم تصح ، لكن لا تجب ملاحظة المضاف .

فئس لداخله - وإن لم يرد الجلوس - برَكَعتين فأكثر قبل جلوس ، في كل
دخول ^(٢) ، إلا لخطيب ومن خاف فوت فضيلة تحرُّم مع الإمام ^(٣) أو وقت
صلاة ، ومن دخل الحرم لطواف ، لكنته لو صلاها . . صححت ، وئس نيئها

(١) أخرجه عن أبي بكر رضي الله عنه ابن حبان في « الإحسان » (٦٢٣) بإسناد حسن ،
ونسبه في « الفتح الكبير » (١١٦ / ٣) لأحمد ولأصحاب الشنن بلفظ : « مَا مِنْ عَبْدٍ
يُذْنِبُ ذَنْبًا وَيَتَوَضَّأُ ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ لِذَلِكَ الذَّنْبِ . . إِلَّا غُفِرَ اللَّهُ
لَهُ » .

(٢) لحديث أبي قتادة رضي الله عنه عند البخاري (٤٤٤) في الصلاة ، ومسلم (٧١٤)
في صلاة المسافرين ، ولفظه : « إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ . . فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ
يَجْلِسَ » .

(٣) لخبر أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم (٧١٠) في الصلاة : « إِذَا أُقِيمَتِ
الصَّلَاةُ . . فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ » .

مَعَ ذَلِكَ ؛ لِيُذَكِّرَ فَضْلَهَا ، وَإِلَّا . . . سَقَطَ عَنْهُ الطَّلَبُ ، وَأَذَرَكَ أَصْلَ فَضْلِهَا عِنْدَ (م ر) .

وَكُرَّةَ جُلُوسٍ بِمَسْجِدٍ بَدُونِ صَلَاةٍ .

[ما يندب بدل التحية]

وَيُسْنُّ لِمَنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْهَا أَنْ يَقُولَ أَرْبَعًا : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، زَادَ بَعْضُهُمْ : وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ ؛ لِأَنَّهَا الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ ، وَصَلَاةُ الْحَيَوَانَاتِ ^(١) وَالْجَمَادَاتِ ^(٢) - أَيْ : تَسْبِيحُهَا - وَتَقَوْمُ مَقَامِهَا وَمَقَامَ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ .

وَقَالَ الْقَلَيْبِيُّ [٢١٥/١] : وَلَوْ لِمَنْ لَمْ يُرِدْ فِعْلَهَا وَلَوْ مَتَطَهَّرًا ^(٣) .

وَتَفَوُّتُ التَّحِيَّةِ بِالْجُلُوسِ عَمْدًا ، أَوْ نَاسِيًا ، وَطَالَ الْفَصْلُ ، لَا بِالْقِيَامِ ، وَإِنْ طَالَ وَأَعْرَضَ عَنْهَا ، وَلَا بِجُلُوسِهِ لَشَرَبٍ عِنْدَ (حَج) فِيهِمَا .

وَتَبْطُلُ ^(٤) بِجُلُوسِهِ لَوْضُوءٍ ، وَلَوْ جَلَسَ مُسْتَوْفِزًا - كَعَلَى قَدَمَيْهِ - أَوْ جَلَسَ لِيَسْتَرِيحَ ثُمَّ يَقُومَ لَهَا . . لَمْ تَقُتْ إِلَّا بِالْإِعْرَاضِ عَنْهَا أَوْ بِطَوِيلِ الْفَصْلِ .

وَالْتَّحِيَّاتُ مُتَعَدَّدَةٌ : تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ بِالصَّلَاةِ ، وَالْبَيْتِ بِالطَّوَافِ ، وَالْحَرَمِ بِالْإِحْرَامِ ، وَمِنَى بِالرَّمْيِ - أَيْ : رَمِي يَوْمِ الْعِيدِ - وَعُرْفَةَ وَمَزْدَلِفَةَ بِالْوُقُوفِ ،

(١) قَالَ تَعَالَى : ﴿كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾ [التَّوْرَة : ٤١] .

(٢) لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإِسْرَاء : ٤٤] .

(٣) أَنَّهُ يَقُولُهَا ثَلَاثًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٤) أَيْ : تَفَوُّتُ .

ولقاء المسلم بالسلام والمصافحة ، والخطيب بالخطبة يوم الجمعة^(١) .
 ومنه : ركعتان لوضوء ولو مُجَدِّداً ، وغسل ، وتيمُّم ، ولرجوع من سفر ،
 ودخول بيته ، والخروج منه ، والاستخارة ، وعند الحاجة ، وللأذان ،
 والزَّوال ، والطَّواف ، والخروج من الحَمَّام ، والإحرام ، والخروج من
 مسجده ﷺ ، والزَّفاف ، وبأرض لم يُعبد الله فيها ، وبأرض لم يمرَّ بها قط .
 وصلاة الأوابين بين مغرب وعشاء ، أقلها : ركعتان ، وأكثرها :
 عشرون .

وصلاة التسبيح أربع ركعات ، يُحرَّم بها دُفْعَةٌ ، أو بإحرامين ، والأفضل
 نهاراً : الأوَّل ، والثاني ليلاً ، يقول في كلِّ منها بعد القراءة :
 سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر - زاد في « الإحياء »
 [٢١٤/١] : ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم - خمس عشرة مرة .
 ويقول في كلِّ من الركوع والرفع منه ، والسَّجْدَتَيْنِ والجلوس بينهما ،
 وجلسة الاستراحة أو الشَّهْدِ عَشْرًا ، فذلك خمس وسبعون في كلِّ ركعة .
 والأفضل فيها : قراءة أوائل سور التسبيح : (الحديد) و (الحشر)
 و (الصَّف)^(٢) ، و (الجمعة) و (التغابن)^(٣) ؛ للمناسبة بينهما وبينها في
 الاسم ، فإن لم يفعل . . فسورة : (الزلزلة) ، (والعدايات) و (الهاكم)
 و (الإخلاص) .

(١) وكذا نحوه المدرِّس الذي يُتَنظَرُ .

(٢) أي التي افتتحت بقوله تعالى ﴿سَبِّحْ﴾ .

(٣) وقد افتتحتا بقوله تعالى : ﴿يَسْبِّحْ﴾ ، وقد يلحق بها أيضاً : ﴿سَبِّحْ﴾ و (الأعلى)
 و ﴿سبحان﴾ (الإسراء) والله أعلم .

تنبيه : [سجدة التلاوة]

تُسَنُّ سجدة تلاوة لقارئ وسامع قراءة مشروعة لجميع آية السجدة ، فلا تُسَنُّ لقراءة نحو جُنُبٍ وسكران ، ولألقارئ أو سامع بعضها^(١) ، ويتأكد لسامع بسجود القارئ .

وهي أربع عشرة سجدة : سجدة (الحج) ، وسجدة المفصل ؛ ثلاث : في (النجم) ، و (الانشقاق) ، و ﴿ اقْرَأْ ﴾ ، والبقية في : (الأعراف) ، و (الرعد) ، و (النحل) ، و (الإسراء) ، و (مريم) ، و (الفرقان) ، و (التمل) ، و ﴿ آلم تنزيل ﴾ ، و ﴿ حَمَّ ﴾ السجدة ، ومحالها معروفة .

وليس منها سجدة ﴿ ص ﴾ ، بل هي سجدة شكر على قبول توبة داود عليه السلام ، وهل يجب ملاحظة ذلك ؟ أو يكفي فيها نيّة مُطلق الشكر ؟ خلاف ، وفي كلام (م ر) ما يُفيد الأوّل ، وفي كلام (حج) ما يُفيد الثاني .

قال في « التحفة » : ولا يُنافيه قولهم : سببها التلاوة ؛ لأنها سبب لتذكّر قبول تلك التوبة ، ولأجل هذا لم يُنظر لِمَا يأتي في سجود الشكر من هُجوم النعمة وغيره ، فهي متوسطة بين سجدة محض التلاوة وسجدة محض الشكر .

وتُسَنُّ عند تلاوة آيتها في غير صلاة ، وتحرم فيها ، وتبطل من العالم .

ولا يسجد مصلّ سجود التلاوة إلا لقراءته ، إلا مأموم فيسجد لسجود إمامه فقط ، فإن سجد إمامه وتخلف عنه أو عكسه . . بطلت صلاته ؛ للمخالفة الفاحشة .

ويُكَبِّرُ مصلّ كغيره لهويّ ورفع ، بلا رفع يد ، وبلا جلوس استراحة .

(١) وكذا سماعها من مذياع ومسجل وتلفاز .

وَأَركَانُهَا لِغَيْرِ مَصْلٍ سَنَّةٌ :

١- نِيَّةٌ .

٢- وتكبيرُ تحرُّمٍ مقرونةٌ بالنِّيَّةِ .

٣- وسجودٌ كسجودِ الصَّلَاةِ فيما لها مِنْ فُرُوضٍ وَسُنَنِ .

٤- وجُلُوسٌ عند (م ر) .

٥- وسلامٌ .

٦- وترتيبٌ .

وَسُنُّ لَهُ : تكبيرٌ للهَوِيّ والرَّفْعِ ، ورفعُ يديه عندَ التَّحَرُّمِ ، فلو اقتصَرَ على تكبيرةٍ ونوى بها التَّحَرُّمَ . . صَحَّحْتُ ، أو نوى بها التَّحَرُّمَ وَالْهَوِيَّ ، أو أطلقَ . . لَمْ تَصَحَّ (١) .

ولا تَجِبُ لها نِيَّةٌ في الصَّلَاةِ عندَ (حج) ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الصَّلَاةِ مُنْسَجِبَةٌ عَلَيْهَا ، وأَعْتَمَدَ (م ر) وجوبُها على الإمامِ والمُنفَرِدِ دونَ المأمومِ ؛ كسجدةِ السَّهْوِ .
وشرطُها : شروطُ الصَّلَاةِ ؛ مِنْ طَهَرٍ ، وَسِتْرِ عَوْرَةٍ ، وَالتَّوَجُّهِ ، ودخولِ الوقتِ - وهوَ بالفراغِ مِنْ قِرَاءَةِ آيَتِهَا - وَأَنْ لَا يَطُولَ فَصْلٌ بَيْنَ قِرَاءَةِ آيَةٍ وَبَيْنَهَا (٢) .

وَسُنُّ أَنْ يَقُولَ فِيهَا (٣) : « اَللّٰهُمَّ . . اُكْتُبْ لِي بِهَا عِنْدَكَ أَجْرًا ، وَاجْعَلْهَا لِي

(١) في هامش (أ) : (قوله : لَمْ تَصَحَّ) أَي : لِأَنَّ الشَّرِيكَ يَضُرُّ هُنَا ، وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ فِي الْقِرَاءَةِ أَحْتِيَاطًا لِلانْعِقَادِ ، كَمَا مَرَّ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ . اهـ .

(٢) في هامش الأصل : بقدرِ رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ اهـ مؤلَّفُهُ .

(٣) في هامش (أ) : أَي سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ .

عندك ذخراً ، وضع عني بها وزراً ، وأقبلها مني كما قبلتها من عبدك داوود عليه السلام»^(١)

وتتكرر بتكرار الآية ولو بمجلس واحد أو ركعة ، نعم . . إن لم يسجد حتى كرر الآية . . كفاها سجدة .

وتسجد سجدة شكر خارج صلاة لهجوم نعمة ، وأندفاع نقمة ظاهرتين ؛ كحدوث ولد ، ومال له وقع ، ونجاة من غرق ، ولروية مبتلى وفاسق ، ويظهرها له إن أعلن بفسقه ولم يخف ضرراً ، وهي كسجدة التلاوة . ولمسافر فعلهما على الدابة كالنافلة .

[صلاة الجمعة]

وقد شرع في شيء مما يتعلق بالجمعة^(٢) ، فقال :

(وَفِي الْجُمُعَةِ) بضم الميم وإسكانها وفتحها ، وحكي كسرهما . والأصل فيها آية : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [الجمعة : ٩] .

(١) أخرجه عن ابن عباس رضي الله عنهما الترمذي (٥٧٩) في الصلاة و (٣٤٢٠) في الدعوات ، وألحاهم في « المستدرک » (٢١٩ / ١) وصححه ووافقه الذهبي . قال الترمذي : هذا حديث حسن ، وتابعه التواوي في « المجموع » (٧٣ / ٤) على تحسينه .

الوزر : الإثم والذنب . الذخر : ما يدخر من الأمور العظيمة النافعة لوقت الحاجة .

(٢) في هامش (ب) : باب صلاة الجمعة .

وأخبار ؛ كخبر : « رَوَّاحُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُخْتَلِمٍ »^(١) .
 سَمِّيَتْ بِذَلِكَ^(٢) ؛ لاجتماعِ النَّاسِ لَهَا ، أَوْ لاجتماعِ آدَمَ بِحَوَّاءَ عَلَى
 عرفاتٍ ، أَوْ غيرِ ذَلِكَ .

ويومُها أَفْضَلُ أَيَّامِ الْأُسْبُوعِ^(٣) ، يَنْتَقِ اللَّهُ فِيهِ سِتَّ مِثَّةِ أَلْفِ عَتِيقٍ مِنَ النَّارِ ،
 مَنْ مَاتَ فِيهِ . . أُعْطِيَ أَجْرَ شَهِيدٍ ، وَوُقِيَ فِتْنَةُ الْقَبْرِ ؛ أَيِ : سَوَّالِهِ ، قَالَ
 الشَّرْقَاوِيُّ [٢٦٠/١] : أَيِ يُخَفَّفُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ عَدَمَ السُّؤَالِ أَصْلٌ مُخْتَصٌّ بِالْأَنْبِيَاءِ
 عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَنَحْوِهِمْ مِمَّنِ اسْتُنِّيَ ، وَلِيلَتُهَا أَفْضَلُ اللَّيَالِي بَعْدَ لَيْلَةِ
 الْقَدْرِ ، وَصَلَاتُهَا أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ ، وَفِي يَوْمِهَا سَاعَةٌ الْإِجَابَةِ^(٤) .

وَهِيَ رَكَعَتَانِ كَغَيْرِهَا فِي مَا يَجِبُ وَغَيْرِهِ .

وَلِصَحَّتِهَا - زَائِدًا عَلَى مَا يَجِبُ فِي غَيْرِهَا^(٥) - سِتَّةُ شُرُوطٍ :

(١) أَخْرَجَهُ عَنْ حِفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا النَّسَائِيُّ فِي « الْمَجْتَبَى » (١٣٧١) فِي الْجُمُعَةِ ،
 وَعِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ عَنْهَا نَحْوُهُ كَمَا فِي « الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » (٤٥٤٧) وَأَشَارَ إِلَى
 تَصْحِيحِهِ ، لَكِنْ نَقَلَ الْمَنَاوِيُّ عَنِ الطَّبْرَانِيِّ قَوْلَهُ : تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
 عِيَّاشُ بْنُ عِيَّاشٍ ، وَعَنْهُ مُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ .

(٢) أَيِ : فِي الْإِسْلَامِ ؛ لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ فِيهَا فِي كُلِّ مَكَانٍ جَامِعٍ لصلاتهم ، وَكَانَ يَسْمَى
 فِي الْجَاهِلِيَّةِ : يَوْمَ الْعَرُوبَةِ ، وَهُوَ يَوْمٌ مُعَظَّمٌ .

(٣) وَقَدْ أَلْفَ فِي فَضْلِهَا جَمَاعَةً ، مِنْهُمْ : الشُّيُوطِيُّ فِي كِتَابِهِ « خُصُوصِيَّاتُ يَوْمِ
 الْجُمُعَةِ » .

(٤) وَقَدْ ثَبَتَ فِي مَا مَرَّ أَخْبَارُ .

(٥) فِي هَامِشِ (ب) : مُطْلَبٌ : فِيمَا يُشْتَرَطُ لَصَحَّةِ الْجُمُعَةِ زَائِدًا عَلَى مَا يَجِبُ فِي
 غَيْرِهَا .

[شروط الجمعة]

الأَوَّلُ : الإِقامةُ في أبنية .

الثَّاني : أَنْ تُقامَ بأربعينَ مسلماً ، مكلفاً ، حُرّاً ، ذَكَراً ، متوطناً لا يظعنُ إلاَّ لحاجةٍ .

الثَّالثُ : وقوعُها كُلُّها في وقتِ الظُّهرِ .

الرَّابِعُ : أَنْ تقعَ جماعةٌ في الرِّكعةِ الأولى .

الخامسُ : أَنْ لا تسبقَها بالتَّحَرُّمِ ، ولا تقارنها جمعةٌ أُخرى بمحلِّها ، إلاَّ إنَّ عَسَرَ أَجتماعِ النَّاسِ بمكانٍ . . فيجوزُ التَّعَدُّدُ بحسبِ الحاجةِ .

وهلِ العبرةُ بَمَنْ تَجِبُ عليه؟ أو بَمَنْ يحضرُها؟ أو بَمَنْ تصحُّ منه؟ خلافٌ .

السَّادسُ : تَقَدُّمُ خُطبتَيْنِ على الصَّلَاةِ مِمَّنْ تصحُّ خلفهُ الجمعةُ ، ولو صبيّاً زائداً على الأربعينِ .

وشرطُ خُطبتَيها :

١- كونُهُما مِنْ قائمٍ عندَ القُدرةِ .

٢- متطهِّرينِ الحَدَثينِ والنَّجاسةِ .

٣- ساترِ عورتهُ .

٤- وفي وقتِ ظُهرٍ .

٥- وبالعربيَّةِ .

٦- وَيَسْمَعُهُما^(١) - ولو بالقوَّةِ عندَ (م ر) - أربعونَ ولو بالإمامِ مِمَّنْ تتعقَّدُ بِهِمُ الْجُمُعَةُ .

(١) في هامشٍ (أ) : وعندَ (حج) بِالْفِعْلِ ، أَي : يسمعونَ أركانها اهـ .

- ٧- وَالْوَلَاءُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ أَرْكَانِهِمَا بَغِيرٍ وَغَظٍ^(١) ، وَبَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ .
٨- وَجُلُوسٌ بَيْنَهُمَا بَطْمَانِينَةٌ ، وَالْأَكْمَلُ قَدَرُ سُورَةِ الْإِحْلَاصِ .

[أركان خطبة الجمعة]

وَأَرْكَانُهُمَا^(٢) خَمْسَةٌ :

- ١- حمدُ اللَّهِ .
 - ٢- وصلاةُ على النَّبِيِّ ﷺ .
 - ٣- والوصيةُ بالتَّقْوَى فِيهِمَا .
 - ٤- وقراءةُ آيةٍ مَفْهِمَةٍ ، وكذا بعضِ آيةٍ^(٣) طَوِيلَةٍ عِنْدَ (م ر) . وَالْأَفْضَلُ : كَوْنُهَا فِي الْأَوَّلَى .
 - ٥- والدُّعَاءُ لِلْمُؤْمِنِينَ بِأَخْرَوَيْ فِي الثَّانِيَةِ ، وَلَوْ خَصَّ بِهِ الْحَاضِرِينَ ؛ كَرَحِمَكُمُ اللَّهُ . . كَفَى .
- وإِنَّمَا تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى مُسْلِمٍ ، مَكْلَفٍ ، حُرٍّ ، ذَكَرٍ ، مُتَوَطِّنٍ بِمَحَلٍّ

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : بَغِيرٍ وَغَظٍ) أَي : يُشْتَرَطُ الْوَلَاءُ بِغَيْرٍ وَغَظٍ ، الْبَاءُ فِيهِ بِمَعْنَى فِي : أَي : يُشْتَرَطُ الْوَلَاءُ فِي غَيْرِ الْوَعْظِ ، وَأَمَّا الْوَعْظُ . . فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْوَلَاءُ أَهـ مَوْلَاهُ .

وَفِي هَامِشِ (ب) : (قَوْلُهُ : بَغِيرٍ وَغَظٍ) أَمَّا الْفَصْلُ بَيْنَ الْأَرْكَانِ بِالْوَعْظِ . . فَسُنَّةٌ وَإِنْ طَالَتْ .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : مُطْلَبٌ أَرْكَانُ الْخُطْبَةِ .

(٣) فِي هَامِشِ (ب) : (قَوْلُهُ : بَعْضُ آيَةٍ) أَي : بِشَرَطِ كَوْنِ الْبَعْضِ مُفْهِمًا ، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهُ لِأَنَّهُ شَرَطُ فِي الْآيَةِ الْكَامِلَةِ . مِنْ الْبَعْضِ بِالْأَوَّلَى .

وَيَقُولُ : نَوَيْتُ أَصْلِي فَرَضَ الْجُمُعَةِ إِمَاماً ،

الْجُمُعَةِ ، وَلَا عُذْرَ لَهُ بِمَرْخَصٍ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ مِمَّا يُمَكِّنُ هُنَا ، فَهَذَا تَصَحُّ
مِنْهُ ، وَتَجِبُ عَلَيْهِ ، وَتَعْقِدُ بِهِ .

وَمَنْ لَهُ عُذْرٌ . . لَا تَلْزُمُهُ وَتَعْقِدُ بِهِ .

وَالْمَقِيمُ غَيْرُ الْمَتَوَطَّنِ بِلَدِ الْجُمُعَةِ ، وَالْمَتَوَطَّنُ بِمَحَلٍّ يُسْمَعُ مِنْهُ^(١) النَّدَاءُ
وَلَا يَبْلُغُ أَهْلُهُ أَرْبَعِينَ . . تَلْزُمُهُ ، وَتَصَحُّ مِنْهُ ، وَلَا تَعْقِدُ^(٢) بِهِ .

وَمَنْ بِهِ رِقٌّ ، وَالصَّبِيُّ ، وَالْأُنْثَى ، وَالْمَسَافِرُ . . لَا تَلْزُمُهُمْ ، وَلَا تَعْقِدُ
بِهِمْ ، وَتَصَحُّ مِنْهُمْ .

وَالْمُرْتَدُّ تَجِبُ عَلَيْهِ ، وَلَا تَصَحُّ مِنْهُ ، وَلَا تَعْقِدُ بِهِ .

وَالْمَجْنُونُ وَالْكَافِرُ الْأَصْلِيُّ لَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ ، وَلَا تَعْقِدُ بِهِمْ ، وَلَا تَصَحُّ
مِنْهُمْ .

وَمَنْ صَحَّ ظَهْرُهُ مِمَّنْ لَا تَلْزُمُهُ الْجُمُعَةُ . . صَحَّتْ جُمُعَتُهُ ؛ لِأَنَّهَا صَلَاةُ أَهْلِ
الْكَمَالِ .

وَيَحْرُمُ عَلَى مَنْ لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ سَفَرُ تَفَوُّتٍ بِهِ بَعْدَ فَجْرِ ، إِلَّا إِنْ خَشِيَ
ضُرراً .

(وَيَقُولُ) فِي نِيَّتِهَا ، بِقَلْبِهِ وَجَوَاباً ، وَبِلِسَانِهِ نَدَباً : (نَوَيْتُ أَصْلِي) أَيِ :
قَصَدْتُ فِعْلَ صَلَاةِ (فَرَضِ الْجُمُعَةِ إِمَاماً) أَوْ جَمَاعَةً إِنْ كَانَ إِمَاماً .

وَلَا تَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ إِلَّا فِي الْجُمُعَةِ وَالْمُعَادَةِ ، وَالْمَنْدُورَةِ
جَمَاعَةً ، وَجَمْعِ التَّقْدِيمِ فِي الْمَطَرِ .

(١) أَيِ : مِنْ بِلَدِ الْجُمُعَةِ الْمَتَاخِمِ .

(٢) أَيِ : لَا يُحْسَبُ مِنْ أَرْبَعِينَ الْمَحَلَّةِ .

أَوْ مَأْمُومًا ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ قِرَاءَةً مُجَوَّدَةً ، وَيَرْكَعُ مِثْلَ مَا ذَكَرْنَاهُ .

(أَوْ مَأْمُومًا) ، أَوْ مُقْتَدِيًا ، أَوْ جَمَاعَةً إِنْ كَانَ مَأْمُومًا .

وَتَكُونُ النِّيَّةُ مَعَ قَوْلِكَ : (اللَّهُ أَكْبَرُ) عَلَى مَا مَرَّ .

(وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ قِرَاءَةً مُجَوَّدَةً) فِي كُلِّ رَكْعَةٍ كَمَا مَرَّ ، وَيَقْرَأُ بَعْدَهَا نَذْبًا فِي

الْأُولَى : (الْجُمُعَةُ) أَوْ (الْأَعْلَى) ، وَفِي الثَّانِيَةِ : (الْمَنَافِقُونَ) أَوْ

(الْغَاشِيَةُ) جَهْرًا كَمَا مَرَّ .

(وَيَرْكَعُ) وَيَأْتِي بِبَقِيَّةِ الْأَرْكَانِ (مِثْلَ مَا ذَكَرْنَاهُ) فِي بَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ .

وَلَا تُدْرِكُ الْجُمُعَةُ إِلَّا بِرَكْعَةٍ ، وَلَوْ مُلَقَّقَةً .

فَإِذَا أَدْرَكَ الْإِمَامُ فِي رُكُوعِ الثَّانِيَةِ وَأَطْمَأَنَّ مَعَهُ يَقِينًا فِيهِ . . أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ

وَالْجُمُعَةَ ، فَيُصَلِّي بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ رَكْعَةً جَهْرًا ، وَتَقَعُ جُمُعَةٌ ، وَإِلَّا . . فَاتْنُهُ

الرُّكْعَةُ وَالْجُمُعَةُ ، لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَنْوِيَ مَعَهُ الْجُمُعَةَ وَيُتِمَّهَا ظَهْرًا .

قَالَ الشَّارِحُ الْجَرَهَزِيُّ : (إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ مُسْبِقٌ أَدْرَكَ رَكْعَةً مَعَ الْإِمَامِ . .

فَيَقْتَدِي بِهِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ شَرَعَ فِي الظُّهْرِ . . فَيَقْطَعُهُ وَيَقْتَدِي بِهِ ، وَيُدْرِكُ الْجُمُعَةَ

بِإِدْرَاكِ رَكْعَةٍ مَعَهُ ، كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ « النَّهْيَةِ » وَ« الثُّحْفَةِ » فِي بَعْضِ

الْمَوَاضِعِ ، وَبِهِ أَفْتِنْتُ) . اِنْتَهَى .

أَمَّا « الثُّحْفَةُ » : فَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِيهَا وَبَتَسْلُسُلِ الْجُمُعَةِ .

وَأَمَّا « النَّهْيَةُ » : فَالْمَشْهُورُ عَنْ صَاحِبِهَا خِلَافُ مَا قَالَهُ ، وَلَمْ أَرَهُ فِيهَا

وَلَا فِي كَلَامِ أَحَدٍ مِنْ أَتْبَاعِهِ .

وَعِبَارَةُ الْبَجِيرِيِّ : (قَالَ الشُّوْبَرِيُّ : وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : (مَعَ إِمَامِهَا) ، عَمَّا

لَوْ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ مَعَ مُسْبِقٍ . . فَلَا يَكُونُ مُدْرِكًا لِلْجُمُعَةِ ، وَجَرَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا ،

وَخَالَفَ ابْنَ حَجَرٍ فَأَفْتَى بِإِدْرَاكِ الْجُمُعَةِ بِذَلِكَ) . اِنْتَهَى .

وَسُنَّ لَهَا :

١- غَسَلَ مِنْ فَجْرِ^(١) ، وَلَوْ عَارَضَهُ الْبُكُورُ . . فَأَلْوَلَى تَأْخِيرُ الْبُكُورِ لَهُ .

٢- وَبُكُورٌ لَغَيْرِ إِمَامٍ مِنْ فَجْرِ .

٣- وَلَبَسُ ثِيَابٍ بَيَاضٍ .

٤- وَتَطْيِيبٌ .

٥- وَتَنْظُفٌ ، بِإِزَالَةِ نَحْوِ ظُفْرِ ، وَشَعْرِ عَانَةِ ، وَرِيحٍ كَرِيهِ ، وَقَصِّ شَارِبٍ .

وَلِلْحَافِظِ أَبِي حَجَرٍ فِي قِصِّ الْأَظْفَارِ آيَاتٌ^(٢) [مِنْ الْبَسِيطِ] ، وَهِيَ هَذِهِ :

فِي قِصِّ ظُفْرِكَ يَوْمَ السَّنْبِتِ آكَلَةٌ تَبْدُو وَفِيْمَا يَلِيهِ تَذَهَبُ الْبَرَكَةُ
وَعَالِمٌ فَاضِلٌ يَبْدُو بِتِلْوِهِمَا وَإِنْ يَكُنْ فِي الثَّلَاثَا فَاحْذَرِ الْهَلَكَةَ
وَيُوزَرُ السُّوءَ فِي الْأَخْلَاقِ رَابِعُهَا وَفِي الْخَمِيسِ الْغِنَى يَأْتِيهِ مَا سَلَكَهُ
وَالْعِلْمُ وَالرِّزْقُ زَيْدَا فِي عَرُوبَتَيْهَا^(٣) عَنِ النَّبِيِّ رَوَيْنَا فَأَقْتَفُوا نُسْكَهُ

وَالْأَظْفَارُ حُلَّةٌ مِنْ نُورٍ كَانَتْ تَحْتَ حُلَلِ آدَمَ الْحَرِيرِ فِي الْجَنَّةِ ، فَلَمَّا أَكَلَ مِنَ الشَّجَرَةِ . . تَطَايَرَ عَنْهُ لِبَاسُ الْجَنَّةِ وَبَقِيََتْ حُلَّةٌ^(٤) الثَّوْرُ ، فَأَنْقَضَتْ^(٥) مِنْ

(١) فِي هَامِشٍ (أ) (قَوْلُهُ : مِنْ فَجْرِ) أَيِ : إِلَى الزَّوَالِ ، وَتَأْخِيرُهُ إِلَى وَقْتِ ذَهَابِهِ أَفْضَلُ .

(٢) فِي هَامِشٍ (أ) : (قَوْلُهُ : لِلْحَافِظِ أَبِي حَجَرٍ) أَنْكَرَ الْعَلْقَمِيَّ وَغَيْرُهُ كَوْنَهَا لِابْنِ حَجَرٍ ، وَقَالُوا : الْأَيَّامُ كُلُّهَا صَالِحَةٌ لِقِصِّ الْأَظْفَارِ اهـ . تَقْرِيرٌ .

(٣) فِي عَرُوبَتَيْهَا : أَيِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ . وَهَكَذَا تَسْمِيَةُ الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَمَا سَلَفَ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : حِلْيَةٌ .

(٥) نَقَضَ : فَسَدَ ، وَهَدَمَ ، وَنَكَثَ ، وَأَبْطَلَ ، وَصَوَّتَ .

وَسَطِهَا ، وَتَقَلَّصَتْ ، وَانْعَقَدَتْ عَلَى رُؤُوسِ أَصَابِعِهِ ، وَصَارَتْ ظُفْرًا ، فَكَانَ إِذَا نَظَرَ إِلَيْهَا . . بَكَى ، وَصَارَتْ عَادَةً فِي أَوْلَادِهِ ، إِذَا هَجَمَ الضَّحْكُ عَلَى أَحَدِهِمْ . . يَنْظُرُ إِلَى أَظْفِيرِ يَدَيْهِ أَوْ رِجْلَيْهِ فَيَسْكُنُ عَنْهُ^(١) .

٦- وَالذَّهَابُ بِسَكِينَةٍ ، وَفِي طَوِيلٍ^(٢) ، وَمَاشِيًا .

٧- وَالْأَشْتَغَالُ فِي يَوْمِهَا وَلَيْلَتِهَا - لَا سِيَّمَا فِي طَرِيقِهِ إِلَيْهَا وَحُضُورِهَا - بِقِرَاءَةٍ ، أَوْ ذِكْرِ ، أَوْ دُعَاءٍ ، أَوْ صَلَاةٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ .

وَأَفْضَلُهُ : قِرَاءَةُ (الْكَهْفِ) ، وَسُنُّ الْإِكْثَارِ مِنْهَا بِثَلَاثِ مَرَّاتٍ فَأَكْثَرَ ، ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَسُنُّ الْإِكْثَارِ مِنْهَا بِثَلَاثِ مِائَةٍ فَأَكْثَرَ .

٨- وَإِنْصَاتُ لِلْخُطْبَةِ بِتَرْكِ الْكَلَامِ وَالذِّكْرِ لِلسَّامِعِ ، وَبِتَرْكِ الْكَلَامِ دُونَ الذِّكْرِ لغيرِهِ .

وَكُرَّةُ حَالِ خُطْبَةٍ : أَحْتَبَاءٌ ؛ لِلنَّهْيِ عَنْهُ ، وَلِأَنَّهُ يَجْلِبُ النَّوْمَ . وَسَلَامٌ لِدَاخِلٍ ، لَكِنْ تَجِبُ إِجَابَتُهُ .

وَيُسْنُ تَشْمِيتُ لِعَاطِسٍ إِذَا حَمِدَ اللَّهَ .

وَكُرَّةُ : تَخْطُ^(٣) لغيرِ إِمَامٍ ، وَمَعْظَمٍ ، وَمَنْ وَجَدَ فُرْجَةً .

وَحَرَمٌ - عَلَى مَنْ لَزِمَتْهُ - تَشَاغُلٌ بِنَحْوِ بَيْعٍ بَعْدَ شُرُوعٍ فِي أَذَانِ خُطْبَةٍ ، فَإِنْ عَقَدَ . . صَحَّ^(٤) ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ لِأَمْرٍ خَارِجٍ ، وَكُرَّةٌ قَبْلَهُ بَعْدَ زَوَالٍ ، نَعَمْ . .

(١) لَمْ أَجِدْ هَذَا الْأَثَرَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٢) أَيِ : طَرِيقِ طَوِيلٍ .

(٣) فِي هَامِشٍ (ب) : لَكِنَّ الْأَفْضَلَ أَلَّا يَقْعُدَ حَيْثُ يَنْخَطِي النَّاسُ ، إِلَّا مَقَامَ الصَّلَاةِ ، فَيَتَخَطَّاهُ .

(٤) وَكَذَا فِي « الْمُنَهَاجِ » لِلنَّوَاوِيِّ ، أَنْظَرُ : « مُغْنِي الْمَحْتَاجِ » (٢٩٥ / ١) .

.....

لا يكره في بلد يؤخرون فيها تأخيراً كثيراً ، والله أعلم .

تتمّة : [فيمن تنعقد بهم الجمعة]

للعلماء في العدد الذي تنعقد به الجمعة أقوال :

أحدها : إثنان ، كالجماعة .

الثاني : ثلاثة بالإمام ، وحكي عن أبي يوسف ومحمد ، وحكاؤه الرافعي عن القديم .

الثالث : أربعة بالإمام ، وبه قال أبو حنيفة وغيره ، وحكي عن القديم ، واختاره المزيئي ، قال السيوطي : وهو اختياري .

الرابع : سبعة .

الخامس : تسعة .

السادس : إثنا عشر .

السابع : ثلاثة عشر .

الثامن : عشرون ، رواه ابن حبيب عن مالك .

التاسع : ثلاثون في رواية عن مالك .

العاشر : أربعون بالإمام ، وبه قال عمر بن عبد العزيز ، والشافعي ، وأحمد^(١) ، وإسحاق .

الحادي عشر : أربعون غير الإمام في أحد قولي الشافعي .

(١) جاء في (ب) : لروايتين عنهما ، يعني : ابن عبد العزيز وأحمد كما سيأتي .

.....
الثَّانِي عَشَرَ : خمسون ، وبِهِ قَالَ عمرُ بْنُ عبدِ العزیز ، وأحمدُ فِي إحدى الروایتین عَنْهُمَا .

الثَّالِثُ عَشَرَ : ثمانون .

الرَّابِعُ عَشَرَ : جمعٌ كثيرٌ بلا قيد ، وهوَ مذهبُ مالكٍ ، فالْمَشْهُورُ مِنْ مذهبِهِ : أَنَّهُ يُشْتَرَطُ جمعُ تُسَكَّنُ بِهِمْ قريةً ، وَيَقَعُ بَيْنَهُمُ الْبَيْعُ . ولا تنعقدُ بِالْأَرْبَعَةِ وَنَحْوِهِمْ .

قالَ الحافظُ أَبُو حَجَرٍ ^(١) : ولعلَّ هَذَا الْمَذْهَبَ أَرْجَحُهَا مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلُ ، ذَكَرَهُ الشَّيْطَوِيُّ .

فروعُ : [خاصة بالجماعة]

الأَوَّلُ : الجماعةُ فِي الجمُوعَةِ فرضُ عَيْنٍ ، وفي بَقِيَّةِ الْمَكْتُوباتِ فرضُ كفايةٍ عَلَى الرِّجَالِ الْأَحْرَارِ الْمُقِيمِينَ غَيْرِ الْعُرَاةِ ؛ بحيثُ يَظْهَرُ شعارُها بِمَحَلِّ إقامَتِها ، وَلِغَيْرِهِمْ سُنَّةٌ .

وهيَ بِمَسْجِدٍ لَذَكَرٍ أَفْضَلُ ، وكذا ما كَثُرَ جَمْعُهُ إِلَّا لِنَحْوِ بدْعَةِ إِمَامِهِ الَّتِي لا يَكْفُرُ بِها ؛ كَفِسْقِهِ الْمُحَقَّقِ - وكذا أَلْمَتُهُمْ بِهِ - وأَعْتقَادِهِ عَدَمَ وجوبِ بعضِ الْوُجُوبَاتِ ؛ كَحَنْفِيٍّ ^(٢) ، وَلَحْنِهِ بما لا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى ، أو لَتَعْطُلِ مَسْجِدٍ لِغَيْبَتِهِ عَنْهُ .

(١) ابنُ حَجَرٍ : هوَ أحمدُ بْنُ عليِّ بْنِ مُحَمَّدٍ ، الْكِنَانِيُّ ، الْعَسْقلَانِيُّ ، أَبُو الْفَضْلِ ، شهابُ الدِّينِ ، أَحَدُ أئِمَّةِ الْعِلْمِ وَالْحَدِيثِ وَالتَّارِيخِ ، رَحَلَ إِلَى الْيَمَنِ وَالْحِجَازِ ، صاحِبُ الْمُؤَلَّفَاتِ السَّائِرَةِ ، وُلِدَ سَنَةَ : (٧٧٣ هـ) ، تَوَفِّيَ سَنَةَ : (٨٥٢ هـ) .

(٢) الْحَنْفِيُّ : هوَ مَقْلَدٌ لِلْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالْاِخْتِلَافُ فِي الْفُرُوعِ إِنَّمَا وُجِدَ لِلتَّوَسُّعَةِ عَلَى الْأُئِمَّةِ وَخُلُوصِها مِنَ الْحَرَجِ ، وَكُلٌّ مِنَ الْأُئِمَّةِ يَعْتَقِدُ صَحَّةَ صَلَاةِ الْآخِرِ ، لَذَا قَالَ =

.....

وَتُدْرِكُ فَضِيلَتُهُ تَحَرُّمَ بِحُضُورِهِ لَهُ ، وَاشْتِغَالِهِ بِهِ عِقَبَ تَحَرُّمِ إِمَامِهِ ،
وَالْجَمَاعَةُ مَا لَمْ يُسَلِّمْ ؛ أَي : بَأَن يَفْرَغَ الْمَأْمُومُ مِنْ تَكْبِيرَةِ التَّحَرُّمِ قَبْلَ أَنْ يَشْرَعَ
الْإِمَامُ فِي التَّسْلِيمَةِ الْأُولَى عِنْدَ (م ر) ، أَوْ قَبْلَ فَرَاغِ الْإِمَامِ مِنَ التَّسْلِيمَةِ الْأُولَى
عِنْدَ (ح ج) وَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ مَعَهُ ، لَكِنْ لَا تَسْتَوِي فَضِيلَتُهُ وَفَضِيلَةُ مَنْ قَبْلَهُ .

وَسُنُّ تَخْفِيفِ إِمَامٍ مَعَ فِعْلِ أَعْضَاءٍ وَهَيْئَاتٍ^(١) ، وَكُرَّةَ تَطْوِيلٍ إِلَّا بَرَضِي
مَحْضُورِينَ نُطْقًا عِنْدَ (ح ج) ، أَوْ سَكُوتًا مَعَ قَرِينَةٍ رِضَاهُمْ عِنْدَ (م ر) ، وَلَيْسَ
فِيهِمْ رَقِيقٌ ، وَلَا أَجِيرٌ عَيْنٍ ، وَلَا مَزُوجَةٌ^(٢) .

مَطْلَبٌ : [يُسْنُ الْأَنْتِظَارُ]^(٣)

وَلَوْ أَحَسَّ الْإِمَامُ بِدَاخِلٍ فِي رُكُوعٍ أَوْ تَشَهُدٍ آخِرٍ . سُنُّ أَنْتِظَارِهِ لِلَّهِ تَعَالَى إِنْ
لَمْ يُبَالِغْ أَوْ يُمَيِّزْ بَيْنَ الدَّاخِلِينَ ، وَإِلَّا . . . كُرَّة .
وَإِنَّمَا سُنُّ فِي هَٰذَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ يُدْرِكُ بِأَنْتِظَارِ الْإِمَامِ لَهُ الرُّكْعَةُ فِي الْأَوَّلِ

= الْمَحَقِّقُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : كُلُّ يُوَافِقُ مَذْهَبَهُ وَلَا يَخَالِفُ مَشْرَبَهُ .

(١) لِحَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٧٠٥) فِي الْأَذَانِ ، وَمُسْلِمٍ (٤٦٥) فِي
الصَّلَاةِ ، وَفِيهِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِمَعَاذٍ : « أَتُرِيدُ أَنْ تَكُونَ فِتْنَانًا يَا مُعَاذُ؟ إِذَا أَمَمْتُ
بِالنَّاسِ . . فَأَقْرَأُ بِ : « السُّنُسِ وَضَحَاهَا » . . . الْحَدِيثُ ، وَلِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٧٠٣) ، وَمُسْلِمٍ (٤٦٧) ، وَغَيْرِهِمَا ، وَفِيهِ : « إِذَا
صَلَّى أَحَدُكُمْ بِالنَّاسِ . . فَلْيُخَفِّفْ ، فَإِنَّ فِيهِمُ السَّقِيمَ ، وَالضَّعِيفَ ، وَذَا الْحَاجَةِ ،
فَإِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ . . فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ » .

(٢) فِي هَامِشٍ (أ) : أَي : وَإِلَّا . . . كُرَّة .

(٣) كَذَا فِي هَامِشٍ (ب) .

والجماعة في الثاني ، لكن لا ينتظر في الركوع إلا من يعرف أحكام ذلك ؛ بأن يعرف :

- ١- أنه تجب عليه تكبيرتين^(١) للإحرام وللركوع ، على ما مر .
- ٢- وكون الأولى في القيام ، والثانية قبل بلوغه حد الركوع .
- ٣- وأنه لا يدرك الركعة إلا إن أطمأ^(٢) في ركوعه قبل ارتفاع الإمام عن أقله .

أما من لا يعرف ذلك . . فلا ينتظره ؛ لأنه يتسبب في بطلان صلاته ، ومدار الانتظار على الفائدة ، ولا فائدة في انتظار هذا .

ولذا قال البجيرمي في « حاشيته » على « شرح المنهج »^(٣) [٢٣٦ / ١] :
(نَعَمْ . . إِنْ حَصَلَتْ فَائِدَةٌ - أَيْ : فِي الْإِنْتِظَارِ - فِي غَيْرِ الرُّكُوعِ وَالشَّهَادِ الْأَخِيرِ ؛ كَأَنْ عَلِمَ أَنَّهُ إِنْ رَكَعَ قَبْلَ إِحْرَامِ الْمَسْبُوقِ أَحْرَمَ هَاوِيًا . . سُنَّ أَنْتِظَارُهُ قَائِمًا) . إِنَّتْهِى (سَم) عَلَى « الْمَنْهَج » .

أَي : وَإِنْ حَصَلَ بِذَلِكَ تَطْوِيلُ الثَّانِيَةِ عَلَى الَّتِي قَبْلَهَا ، (ع ش) عَلَى (م ر) . إِنَّتْهِى .

وفي « التُّحْفَةِ » و« النَّهْيَةِ » : (وَقَدْ يُسْنُّ الْإِنْتِظَارُ ؛ أَيْ : فِي غَيْرِ الرُّكُوعِ

(١) في هامش (ب) : (قَوْلُهُ : تَكْبِيرَتَيْنِ) أَيْ : إِنْ لَمْ يَقْصِدْ بِالْأُولَى التَّحْرُمَ فَقَطْ ، فَإِنْ قَصَدَ بِهَا التَّحْرُمَ فَقَطْ . . صَحَّتْ صَلَاتُهُ ، لَكِنَّ وَقْتَ التَّحْرُمِ وَقْتُ رَيْثِهِ ، فَقَلَّ مَنْ يَنْوِي التَّحْرُمَ فَقَطْ . اهـ . كَذَا فِي النُّسخِ تَكْبِيرَتَيْنِ ، وَالْجَادَّةُ : تَكْبِيرَتَانِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ (ب) : مَنْ أَطْمَأَنَّ ، وَكِلَاهُمَا سَائِغٌ .

(٣) فِي هَامِشِ (أ) : (قَوْلُهُ : وَلِذَا قَالَ الْبَجِيرِمِيُّ . . إِنْخ) يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ : سُنَّ لِلْإِمَامِ تَطْوِيلُ الْقِيَامِ فِي الْأَزْدْحَامِ لِيُدْرِكَ الْمَزْحُومُ الرُّكْعَةَ اهـ .

وَالشَّهْدُ الْآخِرُ ، كما في الْمَوْافِقِ الْمُتَخَلِّفِ لِإِتِمَامِ فَاتِحَتِهِ ، فَيَنْتَظِرُهُ فِي السَّجْدَةِ الْآخِرَةِ ؛ لِفَوَاتِ رَكَعَتِهِ بَقِيَامِهِ مِنْهَا قَبْلَ رُكُوعِهِ .

وَبَحْثُ الزَّرْكَشِيِّ^(١) اسْتِحْبَابُ أَنْتَظَارِ بَطِيءِ الْقِرَاءَةِ وَالنَّهْضَةِ . . فِيهِ نَظَرٌ ، وَالَّذِي يَنْتَجُهُ أَنَّهُ إِنْ تَرْتَّبَ عَلَى أَنْتَظَارِهِمَا إِدْرَاكٌ - أَيْ : لِلرَّكَعَةِ - بِشَرْطِهِ . . سُنٌّ ، وَإِلَّا . . فَلَا) . اِنْتَهَى .

فَهَذِهِ خَمْسَةُ مَوَاضِعَ يُسْنُّ الْأَنْتَظَارُ فِيهَا^(٢) ، وَيُظْهَرُ زِيَادَةُ سَادِسٍ ؛ وَهُوَ : أَنْتَظَارُ الْمَسْبُوقِ الْمَشْتَغِلِ بِسُنَّةٍ ، وَتَأَخَّرَ بَعْدَ رُكُوعِ إِمَامِهِ لِيَأْتِيَ مِنَ الْفَاتِحَةِ بِقَدْرِ تِلْكَ السُّنَّةِ ؛ لِأَنَّ فِي أَنْتَظَارِهِ فَائِدَةً ، وَهِيَ : إِدْرَاكُ الرَّكَعَةِ .

وَكَذَا مَسْبُوقٌ تَأَخَّرَ جَهْلًا لِإِتِمَامِ الْفَاتِحَةِ بَعْدَ رُكُوعِ إِمَامِهِ ، فَيَنْتَظِرُهُ لِيُدْرِكَ الرَّكَعَةَ وَلِتُسَلِّمَ صَلَاتُهُ مِنَ الْبَطْلَانِ ؛ إِذْ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَرُكِعَ بَعْدَ أَنْ يَرْفَعَ إِمَامُهُ إِلَى الْإِعْتِدَالِ ، أَوْ يَحْسِبَ رَكَعَتَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَطْمِئَنَّ مَعَ إِمَامِهِ فِي رُكُوعِهِ : لَا يُقَالُ : إِنَّهُ مَقْصُرٌ بَعْدَ تَعَلُّمِهِ ؛ لِأَنَّهُ كَالْمَسْبُوقِ الَّذِي يُحْرَمُ هَاوِيًا كَمَا مَرَّ ، بَلْ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ أَنْتَظَارَهُ فِي الرُّكُوعِ الَّذِي هُوَ مُحَلٌّ لِأَنْتَظَارٍ بِخِلَافِ ذَاكَ ، فَانْتِظَارُهُ فِي الْقِيَامِ [أَوْلَى] ، وَلِأَنَّ أَنْتَظَارَ الْإِمَامِ^(٣) لِمَنْ هُوَ مُقْتَدٍ بِهِ بِالْفِعْلِ أَوْلَى مِنْ أَنْتَظَارِهِ مَنْ

(١) الزرکشی : هو محمد بن بهادر ، الفقيه ، الأصولي ، المؤلف ، المتوفى سنة : (٧٩٤ هـ) .

(٢) في هامش (ب) : أي : على تسليم ما قاله الزرکشی ، وإلا . . فأربعة اهـ مؤلف . والأربعة هي :

١- الانتظار في الركوع ، ٢- والشَّهْدُ الْآخِرُ ، ٣- وَقَبْلَ الْهُوِيِّ لِلرُّكُوعِ ،

٤- ولإِتِمَامِ الْمَوْافِقِ الْمُتَخَلِّفِ لِلْفَاتِحَةِ .

(٣) أي : في الركوع .

يُرِيدُ الْاِقْتِدَاءَ بِهِ^(١) ، وَلَئِنْ اَلانتظارَ - في هذه الصُّورَةِ وصورة (سم) - لَخَوْفِ بطلانِ الصَّلَاةِ مَعَ اَلادْرَاكِ ، وفي ما عداهما لِادْرَاكِ الرُّكْعَةِ اَوْ اَلْجَمَاعَةِ ، وَاَلأَوَّلُ اَهَمُّ .

وَسُنَّ إِعَادَةُ مَا تُسَلُّ اَلْجَمَاعَةُ فِيهِ مِنْ فَرَضٍ وَنَفْلِ مَعَ غَيْرِهِ فِي اَلْوَقْتِ بَنِيَّةُ اَلْفَرَضِ الصُّورِيِّ^(٢) ، وَاَلْفَرَضُ اَلأَوَّلَى .

ولا تصحُّ إِعَادَةُ وَتَرٍ مطلقاً عِنْدَ (م ر) ، ولا غَيْرِهَا^(٣) إِلَّا إِنْ اَدْرَكَ اَلْمُعَادَةَ

(١) أَي : فِي حَالَةِ اَلْقِيَامِ قَبْلَ اَلْهُوِيِّ .

(٢) فِي هَامِشِ اَلأَصْلِ : أَي اَوْ اَلإِطْلَاقِ ، وَاَلْمَضِرُّ إِنَّمَا هُوَ أَنْ يَنْوِيَ اَلْفَرَضَ اَلْحَقِيقِيَّ اِهـ . تَقْرِيرٌ مُؤَلَّفِهِ . لِأَنَّ الصَّلَاةَ اَلْمُعَادَةَ مَعَ اَلْجَمَاعَةِ هِيَ اَلْفَرَضُ صَوْرَةٌ ، وَبِاَلْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هِيَ اَلأَوَّلَى اَلَّتِي صَلَّاهَا وَلَوْ مَنفَرِداً .

(٣) نَقَلَ اَلْعَلَّامَةُ اَلْكُرْدِيُّ [٥ / ٢] عَنِ الشَّيْخِ عَبْدِ اَلْوَهَّابِ الطَّنْدَتَائِيِّ اَلْمِصْرِيِّ . قَوْلُهُ فِي شُرُوطِ اَلْمُعَادَةِ بِنَظْمٍ ، وَهِيَ مِنَ الرَّجَزِ :

شَرَطُ اَلْمُعَادَةِ أَنْ تَكُونَ جَمَاعَةً	فِي وَفَّيْهَا وَالشَّخْصُ أَهْلٌ تَنْقُلِ
مَعَ صِحَّةِ اَلأَوَّلَى وَقَضْدِ فَرِيضَةٍ	تُكُونُ بِهَا صِفَةُ اَلْمُعَادِ اَلأَوَّلِ
فَضْلُ اَلْجَمَاعَةِ سَادِسٌ وَغَيْرُهُ	فَقِيلَ وَنَفْلًا مِثْلَ فَرَضٍ فَاجْعَلِ
كَالْعِيدِ نَحْوِ اَلْكُشُوفِ فَلَا تُعَذِّ	وَجَنَازَةٍ لَوْ كُرِّرَتْ لَمْ تُهْمَلِ
وَمَعَ اَلْمُعَادَةِ إِنْ يُعَذِّ بَعْدِيَّةً	تُقْبَلُ وَلَا وَتَرٍ إِنْ صَحَّ فَعَوِّلِ
وَمَتَّى رَأَيْتَ اَلْخُلْفَ يَبْنِ اَأْتَمَّةَ	فِي صِحَّةِ اَلأَوَّلَى أَعِذِّ بِتَجْمُلِ
لَوْ كُنْتَ فَرِداً بَعْدَ وَقْتِ اَدَائِهَا	فَاتَّبِعْ فَنِيهَا فِي صَلَاتِكَ تَعْدِلِ

وَيَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهَا مَا رَوَى يَزِيدُ بْنُ اَلْأَسْوَدِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٥٧٥) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٩) فِي الصَّلَاةِ وَقَالَ : حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَفِيهِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ . . رَأَى رَجُلَيْنِ فِي آخِرِ اَلْقَوْمِ لَمْ يُصَلِّيا مَعَهُ ، فَقَالَ : « عَلَيَّ بِهِمَا » ، فَأَتَيْ بِهِمَا تَزَعُدُ فَرَائِصُهُمَا ، فَقَالَ : « مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا =

كَلَّهَا جَمَاعَةٌ عِنْدَ (م ر) . فَلَوْ أَدْرَكَ جَمَاعَةً وَلَمْ يَدْرِ أَهْمُ فِي الْأُولَى أَمْ فِي غَيْرِهَا . . . أَمْتَنَعَتْ عِنْدَهُ الْإِعَادَةُ ، وَتَصَحُّ بِالرَّائِعِ ^(١) فِي الْأُولَى . وَتَكْفِي الْجَمَاعَةُ عِنْدَ (ح ج) ^(٢) فِي رَكْعَةٍ مِنْهَا ^(٣) ، كَالْجُمُعَةِ .

وَرُخِّصَ فِي تَرْكِ جَمَاعَةٍ - وَلَوْ فِي جُمُعَةٍ - بِعُذْرٍ :

١- كَمَشَقَّةٍ مَطَرٍ .

٢- وَشِدَّةٍ رِيحٍ بَلِيلٍ .

٣- وَحَرٍّ .

٤- وَبَرْدٍ .

٥- وَجُوعٍ .

٦- وَعَطَشٍ بِحَضْرَةِ مَأْكُولٍ وَمَشْرُوبٍ .

٧- وَمَشَقَّةٍ مَرَضٍ .

٨- وَمُدَافَعَةٍ حَدَثٍ .

٩- وَخَوْفٍ عَلَى مَعْصُومٍ ^(٤) ، أَوْ مِنْ غَرِيمٍ لَهُ وَبِهِ إِعْسَارٌ يَعْسُرُ إِثْبَاتُهُ .

= مَعَنَا؟ فَقَالَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ كُنَّا صَلَّيْنَا فِي رِحَالِنَا ، قَالَ : « فَلَا تَفْعَلَا ، إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا ، ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ . . فَصَلَّيَا مَعَهُمْ ، فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِلَةٌ » .
(١) أَي : بِمُذْرِكِ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ مَعَ الْإِمَامِ .

(٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : عِنْدَ ح ج) الَّذِي فِي « الثُّحْفَةِ » الْاِكْتِفَاءُ وَلَوْ بِدُونِ رَكْعَةٍ فَمَا فَوْقَهَا ، كَشَرَحِهِ « الصَّغِيرِ » لِ : بِافْضَلٍ ، سَهْوٌ أَوْ سَبْقٌ قَلَمِ اهـ [أَنْظَرِ :
« الْحَوَاشِي الْمَدْنِيَّة » (٦ / ٢)] .

(٣) فِي الْأَصْلِ وَ (ب) : فِيهَا .

(٤) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : أَي مُحْتَرَمٍ .

١٠- وعقوبة يرجو العفو عنها بغيبته .

١١- وتخلّف عن رُفقة .

١٢- وفقد لباسٍ لائقٍ به .

١٣- وأكل ذي ريح كريهٍ تغسّرُ إزالته ولم يقصد بأكله تركها .

١٤- وحضور مريضٍ بلا متعهّد ، أو كان نحو قريبٍ محتضراً ، أو يأنسُ به ، وغير ذلك من كل ما فيه مشقة ، كمشقة بلل الثوب في المطر .

وأعلم : أن هذه الأعذار تمنع الإثم على القول : إن الجماعة فرض كفاية أو عين ، أو الكراهة على القول بسنيتها في غير الجمعة^(١) .

ولا تحصل فضيلة الجماعة كما في « المجموع »^(٢) [١٧٦/٤] ، وأختار جمع حصولها بذلك ، وحمل على أنها تحاكي - أي : تشابه -^(٣) ثواب الفاعل لها لا مثله حقيقة .

ومحل منع هذه الأعذار لما ذكر : فيمن لم يتأت له إقامة الجماعة في بيته ، وإلا . . . لم يسقط عنه الطلب ؛ لكراهة الأفراد في حق من قدر على الجماعة وإن حصل إقامة الشعار بغيره .

الفرع الثاني : لصحة الاقتداء شروط :

الأول : أن لا يعتقد المأموم بطلان صلاة إمامه ، وإن كانت صلاة الإمام

(١) في (ب) : الجمع .

(٢) وقال : ليس معناه أنه إذا ترك الجماعة لعذر . . . تحصل له فضيلتها ، بل لا تحصل له فضيلتها بلا شك ، وإنما معناه سقط الإثم والكراهة .

(٣) ما بين المعترضين من (ب) .

صحيحةً عندهُ ، بناءً على الأصح : أنَّ العبرةَ بعقيدةِ المأموم .
 الثاني : أنَّ لا يكونَ الإمامُ مأموماً . ولو اقتدى بمسبوقٍ بعدَ سلامِ إمامِهِ . .
 جاز ، ولكن مع الكراهةِ عندَ (م ر) .

الثالثُ : أنَّ لا يكونَ أنثى ، ولا خُنثى لرجُلٍ وخُنثى .

الرَّابِعُ : أنَّ لا تلزمهُ إعادةٌ ولو لمثلهُ ، فلو تيمَّم جمعٌ بمحلٍّ يغلبُ فيه وجودُ الماءِ . . صلُّوا فرادى .

الخامسُ : أنَّ لا يكونَ أمّياً ، وهو مَنْ يُخلُّ بحرفٍ في الفاتحةِ ؛ كَارَتْ : يُدغمُ في غير محلِّه ، وألثغَ : يُبدلُ حرفاً بغيرِهِ .

فإنَّ أمكنهُ تعلُّمٌ . . لم تصحَّ صلاتُهُ ، وإنَّ كانَ لَحْنُهُ في غيرِ الفاتحةِ ، وإلاَّ . . صحَّتْ ، كما تصحُّ قدوةٌ بهِ لمثلهِ في ذلكَ الحرفِ المعجوزِ عنهُ وإنَّ اختلفا بدلاً^(١) .

وكُرهَ بتأتاءٍ وفأفأٍ^(٢) ، ولا حنَّ لحناً لا يُغيِّرُ معنىً .

فإنَّ غيِّرهُ في الفاتحةِ ولم يُحسِنها . . فكأُمِّي^(٣) ، أو في غيرها . . صحَّتْ صلاتُهُ وقدوةٌ بهِ إنَّ كانَ عاجزاً عن التَّعلُّمِ ، أو جاهلاً معذوراً ، أو نسيَ أنَّه في

(١) في (أ) : قولهُ : (وإنَّ اختلفا بدلاً) أي : في حرفٍ واحدٍ اختلفا في نطقِهِ . اهـ
 تقرير .

(٢) في هامشِ (أ) : (قولهُ : بتأتاءٍ وفأفأٍ) أي : تكريرِ الحرفِ . اهـ تقرير .

(٣) في هامشِ (ب) : (قولهُ : فإنَّ غيِّرهُ . .) لا يُقالُ : إِنَّهُ أُمِّي ؛ لأنَّ الأُمِّيَّ مَنْ يخلُّ بحرفٍ ، [كتخفيفٍ مشدِّدٍ] واللاحنُّ : مَنْ يغيِّرُ المعنى بإخلالِ حرفٍ أو حركةٍ ، كضمِّ تاءٍ ﴿أَنْعَمْتَ﴾ اهـ .

.....

الصَّلَاةُ ، وفيهِ وقفةٌ - كما في « الرَّشِيدِيَّ » - أو^(١) أَنَّهُ لَحَنَ ؛ بَأَن تَعَلَّمَ ونَسِيَ ، بخلافِ الَّذِي لَمْ يَتَعَلَّمْ فَلَحْنُهُ الْمَغْيَرُ مَبْطُلٌ^(٢) في الْفَاتِحَةِ وَغَيْرِهَا لصلَاتِهِ ، ولِلْقُدُورَةِ بِهِ إِنْ لَمْ يَفَارِقْ .

ولو بَأَن إِمَامُهُ بَعْدَ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ مُتَلَبِّسًا بِمَبْطُلٍ يُعَلَّمُ عَادَةً ؛ كَكُفْرِ وَنَجَاسَةِ ظَاهِرَةٍ . . وَجَبَتْ الْإِعَادَةُ ، لا نَحْوَ ذِي نَجَاسَةٍ خَفِيَّةٍ وَحَدَثٍ مِمَّا لَا يُعَلَّمُ عَادَةً ، كما مرَّ .

السَّادِسُ : عَدَمُ تَقْدِيمِهِ عَلَى إِمَامِهِ فِي الْمَوْقِفِ ، وَالْعِبْرَةُ فِي الْقَائِمِ بِالْعَقِبِ ، وَفِي الْقَاعِدِ بِالْأَلْيَنِ .

وَكُرَّةٌ :

١- مساواةٌ لَهُ .

٢- وارتفاعُهُ وانخفاضُهُ عَلَيْهِ .

٣- وأنفرادٌ عَنِ الصَّفِّ .

٤- وَبُعْدُهُ عَنْهُ أَوْ عَنِ الْإِمَامِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ^(٣) .

(١) فِي (أ) : أَي .

(٢) فِي هَامِشِ (أ) : (قَوْلُهُ : فَلَحْنُهُ الْمَغْيَرُ مَبْطُلٌ . . إلخ) لَا يُقَالُ : إِنَّ هَذَا خَفِيٌّ وَهُوَ يُغْتَفَرُ لِلْجَاهِلِ ؛ لِأَنَّا نَقُولُ ذَلِكَ فِي الْأَحْكَامِ الْفَقْهِيَّةِ ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَعَلُّمُ الْخَفِيِّ مِنْهَا ، فَلَمْ يَكُنْ مَقْصَرًا فِي عَدَمِ تَعَلُّمِهِ فَلَمْ يَضُرَّ ، بِخِلَافِ الْقِرَاءَةِ فَالتَّجْوِيدُ فِيهَا وَاجِبٌ عَلَى الْعَالِمِ وَالْجَاهِلِ ، فَلِذَا كَانَ مَقْصَرًا بَعْدَ تَعَلُّمِهِ إِنْ كَانَ تَغْيِيرُ الْمَعْنَى فِيهَا . اهـ . بِتَصْرِيفٍ .

(٣) وَتُقَدَّرُ بِ : (١٥٠) سَم . وَالْأَوَّلَى : ثَلَاثُ أَذْرُعٍ ؛ لِأَنَّ الذَّرَاعَ مَوْثِقَةٌ فِي الْغَالِبِ كَمَا سَلَفَ .

.....

٥- وعدم مساواة الصَّفِّ .

ويقفُّ الذَّكْرُ الواحدُ عن يمينه ويتأخَّرُ قليلاً ، فإن جاء آخرُ . . أحرمَ عن يساره ، ثمَّ يتقدَّمُ^(١) ، أو يتأخَّران وهو أفضلُ ، ويقفُّ الذَّكرانِ خلفه وكذا الأنثى .

وكثرة مخالفة ذلك [وهو السادس] .

٧- والوقوف في صفٍّ مع وجود فُرْجَةٍ في صفٍّ قبله .

ولو كان بين الإمام ومن خلفه ، أو بين الصَّفيين أكثر من ثلاثة أذرع . . صفٌّ الداخلون بين الإمام والصَّفِّ ، أو بين الصَّفيين .

وكثرة لهم أن يصطقوا معهم أو بعدهم [وهو الثامن] .

والكراهة فيما ذكِرَ مَفَوِّتَةٌ لفضيلة الجماعة كما قاله (حج) و (م ر) وغيرهما ، لكن قال جمعٌ : لا يفوت إلا كمالها .

[الشَّرْطُ السَّابِعُ : علمه بانتقالات الإمام برؤية أو غيرها .

الثَّامنُ : اجتماعهما بمكان ، فإن كانا بمسجد . . صحَّ الاقتداء وإن حالت أبنية وبعُدَتِ المسافة ، بشرط :

١- إمكان المرور إلى الإمام ولو بأنعطافٍ وأزورارٍ^(٢) عن القبلة .

٢- وألِعلم بانتقالاته .

٣- وعدم تقدُّمِهِ عليه كما مرَّ .

(١) أي : الإمام .

(٢) الأزورارُ عن الشيء : الانحرافُ عنه .

.....
أو بغيره^(١) ، شُرِطَ في فضاء : أَنْ لَا يَزِيدَ مَا بَيْنَهُمَا وَلَا مَا بَيْنَ كُلِّ صَفَّيْنِ أَوْ
شَخْصَيْنِ عَلَى ثَلَاثِ مِثَّةِ ذِرَاعٍ^(٢) .

وَشُرِطَ فِي بِنَاءٍ مَعَ مَا مَرَّ : عَدَمُ حَائِلٍ :

١- يَمْنَعُ مَرُوراً ؛ بَأَنْ يُمَكِّنَهُ الْوَصُولُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَزْوَارٍ عَنِ الْقِبْلَةِ عَلَى
السَّيْرِ الْمَعْتَادِ .

٢- أَوْ يَمْنَعُ رُؤْيَا .

٣- أَوْ وَقُوفَ وَاحِدٍ حِذَاءَ مَنْفَذٍ فِي ذَلِكَ الْحَائِلِ ، وَحِينَئِذٍ يَصُحُّ اقْتِدَاءُ مَنْ
خَلْفَهُ وَبِجَانِبِهِ ، وَيَكُونُ لَهُمْ كَالْإِمَامِ ، فَلَا يَتَقَدَّمُونَ عَلَيْهِ فِي الْمَكَانِ ، وَكَذَا فِي
الْأَفْعَالِ عِنْدَ (م ر) .

وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا بِمَسْجِدٍ . . فَالْثَلَاثُ الْمِثَّةُ الذِّرَاعُ مَعْتَبَرَةٌ مِنْ غَيْرِ الْمَسْجِدِ ،
وَلَا يَضُرُّ شَارِعٌ وَنَهْرٌ بَيْنَهُمَا .

التَّاسِعُ : نِيَّةُ الْاِقْتِدَاءِ أَوْ الْجَمَاعَةِ فِي جُمُعَةٍ مَعَ التَّحَرُّمِ ، وَفِي^(٣) غَيْرِهَا^(٤)
وَلَوْ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ لَكُنْ مَعَ الْكَرَاهَةِ .

فَلَوْ تَرَكَهَا^(٥) أَوْ شَكَّ فِيهَا وَتَابَعَهُ فِي فِعْلٍ - وَلَوْ مَنْدُوباً - كَرَفَعَ الْيَدَيْنِ ، أَوْ
فِي سَلَامٍ بَعْدَ انْتِظَارٍ كَثِيرٍ - وَلَوْ مَفْرَقاً عِنْدَ (س م) - وَهُوَ مَا يَسَعُ رُكْنًا ، أَوْ
مَا يُفْهَمُ مِنْ صَاحِبِهِ الْمَتَابَعَةُ لِلْإِمَامِ . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِلَّا . . فَلَا .

(١) أَي : فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ .

(٢) أَي : نَحْوُ : (١٥٠) مِثْرًا تَقْرِيبًا .

(٣) فِي الْأَصْلِ : أَوْ فِي .

(٤) أَي : غَيْرِ الْجُمُعَةِ .

(٥) الْمُرَادُ : تَرْكَ نِيَّةِ الْاِقْتِدَاءِ .

.....
العاشرُ : توافُقُ نظمِ صلاتيهما ، فلا يصحُّ مع اختلافيهما ؛ كمكتوبة وكسوف أو جنازة ، وتصحُّ لمؤدِّ بقاضٍ ، ومفترضٍ بمتنفلٍ ، وفي طويلة بقصيرة ، وبالعكوس .

الحادي عشرَ : موافقتهُ لهُ في سنَّتهُ تفحُّشُ المخالفةِ فيها فعلاً أو تركاً ؛ كسجدة تلاوة وتشهيدٍ أوَّلَ تركهُما الإمامُ وفعلهُما المأمومُ ، أو عكسهُ .

لكن لو قامَ المأمومُ عن التشهيدِ الأوَّلِ عالماً بهِ وفعلهُ إمامه . . خيَّرَ بين العودِ وهو أفضلُ ، وبين أنظاره لهُ في القيامِ ، بخلافِ النَّاسيِ يجبُ عليه العودُ ، وإلا . . بطلتْ صلاتهُ .

ومثلهُ القنوتُ على خلافٍ فيه .

ويظهرُ أنَّ الجاهلَ لو خالفَ إمامهُ في ذلك . . لا تبطلُ صلاتهُ ؛ لأنه خفيٌّ .

الثاني عشرَ : تبعيتهُ لإمامه :

١- بأن يتأخَّرَ تحرُّمُهُ عن تحرُّمِ إمامه^(١) .

٢- وأن لا يسبقهُ بُركنينِ فعليَّينِ عامداً عالماً بالتحريمِ ولو غيرَ طويلينِ ، وكذا غيرَ متواليَّينِ عندَ (حج) ؛ بأن يركعَ المأمومُ ، فلمَّا أرادَ إمامهُ أن يركعَ رفعَ ، فلمَّا أرادَ أن يرفعَ سجدَ . فتبطلُ صلاتهُ ، وفارقَ ما يأتي في التخلُّفِ ؛ لأنَّ التَّقدُّمَ أفحشُ .

٣- وأن لا يتأخَّرَ عنهُ بهما تأمَّنينِ ، ولو غيرَ طويلينِ ، بلا عُذرٍ . ولا يضرُّ : التأخُّرُ بركنٍ ، لكنَّهُ يكرهُ ، ويُسنُّ ببعضه ، ولا : التَّقدُّمُ بهِ لكنَّهُ يحرُّمُ ، وكذا ببعضه عندَ غيرِ ابنِ حجرٍ ويكرهه عندَهُ .

(١) في هامش (أ) : فإنَّ قارنَهُ فيها ولو في جزءٍ منها . . لم تنعقدْ صلاتهُ .

فَإِنْ كَانَ لَهُ عَذْرٌ ؛ كَانَ تَأَخَّرَ مُوَافِقُ لِاتِّمَامِ فَاتِحَتِهِ . . فَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ ، بَلْ يُتِمُّهَا وَيَسْعَى خَلْفَهُ مَا لَمْ يُسَبِّقْ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ طَوِيلَةٍ .

فَإِنْ سَبَقَ بِهِ^(١) . . فَارَقَهُ^(٢) وَتَمَّمَ لِنَفْسِهِ ، أَوْ وَافَقَهُ^(٣) وَفَاتَتْهُ الرَّكْعَةُ .

وَسُنَّ لِمُسَبِّقٍ^(٤) أَنْ لَا يَشْتَغَلَ إِلَّا بِالْفَاتِحَةِ ، إِلَّا أَنْ يَظُنَّ إدْرَاكَهَا بَعْدَ إِتْيَانِهِ بِالْإِفْتِتَاحِ . . فَيَأْتِي بِهِ ، وَإِذَا رَكَعَ إِمَامُهُ وَلَمْ يَقْرَأْهَا : فَإِنْ لَمْ يَشْتَغَلَ بِسُنَّةٍ . . تَبِعَهُ وَسَقَطَتْ عَنْهُ الْفَاتِحَةُ أَوْ بَعْضُهَا ، وَإِلَّا . . قَرَأَ بِقَدْرِهَا ، فَإِنْ فَرَّغَ مِنْ ذَلِكَ وَأَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي الرُّكُوعِ . . أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ ، وَإِلَّا . . فَاتَتْهُ وَتَبِعَهُ ، أَوْ رَفَعَ الْإِمَامُ وَأَرَادَ السُّجُودَ قَبْلَ أَنْ يَفْرَغَ مِنْ ذَلِكَ . . فَارَقَهُ وَجُوبًا .

وهذا التَّفْصِيلُ فِي ذَلِكَ الْمُسَبِّقِ^(٥) أَحَدُ أَقْوَالِ ثَلَاثَةٍ :

ثَانِيهَا : أَنَّهُ يَرْكُعُ خَلْفَهُ وَإِنْ اشْتَغَلَ بِسُنَّةٍ ، وَنَقَلَهُ فِي « الثُّحْفَةِ » عَنْ الْمُعْظَمِ .

ثَالِثُهَا - وَمَالَ إِلَيْهِ فِي شَرْحِي « الْإِرْشَادِ » - : أَنَّهُ يَقْرَأُ مِنَ الْفَاتِحَةِ بِقَدْرِهَا ، وَعُذِرَ كَالْمُوَافِقِ الْمُتَخَلِّفِ لِعُذْرِ ، فَيَجْرِي عَلَى تَرْتِيبِ صَلَاةِ نَفْسِهِ مَا لَمْ يُسَبِّقْ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ طَوِيلَةٍ .

(١) فِي هَامِشٍ (أ) : أَي : الْأَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ طَوِيلَةٍ ، فَتَبْطُلُ بِأَكْثَرِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٢) فِي هَامِشٍ (ب) وَ (أ) : (قَوْلُهُ : فَارَقَهُ) أَي : نَوَى مُفَارَقَتَهُ . اهـ تَقْرِيرُ .

(٣) فِي هَامِشٍ (ب) : (قَوْلُهُ : وَافَقَهُ) أَي : نَوَى مُوَافَقَتَهُ .

(٤) فِي هَامِشٍ (أ) : (قَوْلُهُ : وَسُنَّ لِمُسَبِّقٍ) الْمُرَادُ بِهِ هُنَا : مَنْ لَمْ يُدْرِكْ أَوَّلَ الْقِيَامِ مَعَ الْإِمَامِ ، لَا مَنْ لَمْ يُدْرِكْ زَمَنًا يَسَعُ الْفَاتِحَةَ .

(٥) فِي هَامِشٍ (ب) : (قَوْلُهُ : الْمُسَبِّقِ) أَلْ فِيهِ لِلْعَهْدِ ، أَي : الْمُسَبِّقِ الَّذِي اشْتَغَلَ بِالسُّنَّةِ ، فَتَأَمَّلْ .

وهذه الأقوال كلها قوية ومتقاربة ، أو متكافئة في القوة ، ويجوز العمل بكل منها .

الفرع الثالث : يجوز لمسافر^(١) - سفرًا طويلًا - قصر رباعية مكتوبة : مؤداة أو فائتة سفر قصر في سفر قصر بشرط :

١- كون السفر طويلًا ، أربعة أبرد^(٢) فأكثر .

٢- مباحًا ؛ أي : غير حرام ولو مكروها ، وعند أبي حنيفة^(٣) : يصح من العاصي . ويصح تقليده ولو بعد العمل ، بل لا يوجد مسافر غير عاصي بسفره في زماننا إلا نادرًا ؛ لأن من في ذمته لأحد شيء - ولو درهما - لا يجوز له السفر ولو ميلًا ، وإن جرت العادة بالمسامحة فيه إلا برضاه ، وإلا كان عاصيًا بسفره ، وقد امتلأت ذمم المسافرين وغيرهم بالحقوق .

٣- ونية قصر مع تحرّم .

٤- ومجاورة البلد ، إمّا بمجاورة الشور في المسورة ، أو بمجاورة العمران

(١) في هامش (ب) : باب القصر .

(٢) الكريد : أربعة فراسخ ، والفرسخ : ثلاثة أميال ، والميل : ألف باع ، والباع : متران ، ويُعادل أربعة أذرع ، فالمسافة الإجمالية لأربعة أبرد هي : $2 \times 1000 \times 3 \times 4 = 24,000$ كم تقريباً .

(٣) في هامش (ب) : (قوله : وعند أبي حنيفة) أي : وكذا المزني ، وعليه فتقليد المزني للجمع والقصر ، وأمّا أبو حنيفة . فلا يجوز الجمع اهـ ، ثم رأيت نقلاً أنّ المزني يمنع الجمع كأبي حنيفة ، وإنما جواز القصر للعاصي ؛ لأنه عندهما - أي أبي حنيفة والمزني - عزيمة بخلاف الجمع ، ولا يجوز عند أحد من الأئمة الأربعة لعاصي . انتهى . تقرير بتصرف .

.....

في غير المسوّرة ، ولا بُدَّ في ركوبِ البحرِ في غيرِ المسوّرةِ مِنْ جريِ
الشُّنُوقِ^(١) آخِرَ مرّةٍ .

٥- وعدمُ نيّةِ إقامةٍ وإتمامٍ ، واقتداءٍ بمُتِمٍّ أو بمشكوكٍ سَفَرٍ ، بخلافِ ما لو
علِمَهُ مسافراً وشكَّ في نيّتهِ الْقَصَرِ ، فَإِنَّهُ إِذَا نَوَى الْقَصَرَ . . قَصَرَ إِنْ قَصَرَ
إِمَامُهُ .

٦- وقصدُ محلٍّ معلومٍ أَوَّلًا ، فلا قَصَرَ لهائمٍ ومسافرٍ لغرضٍ لَمْ يَقْصِدِ
المحلَّ المذكورَ . فلو قَصَدَ مرحلتينِ أَوَّلًا ؛ كَأَن عِلِمَ أَنَّهُ لَا يَجِدُ مطلوبَهُ
بدونِهِما . . قَصَرَ فِيهِمَا ، وكذا فيما زادَ عليهما عندَ (م ر) .

٧- وعِلْمُ بجوازِ الْقَصْرِ ، فلا قَصَرَ لجاهلٍ بِهِ .

٨- ودوامُ سَفَرِهِ إِلَى آخِرِ صَلَاتِهِ .

وَالْأَفْضَلُ : قَصَرَ إِنْ نَوَى ثَلَاثَ مَرَاحِلَ ، وَلَمْ يُخْتَلَفْ فِي جَوَازِ قَصَرِهِ
كُمُدِيمِ السَّفَرِ .

وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ ظَهْرِ وَعَصْرِ ، وَمَغْرِبٍ وَعِشَاءٍ فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ الْمَبَاحِ
كَمَا فِي الْقَصْرِ .

وكذا في المرضِ - على قولٍ اخْتَارَهُ كَثِيرُونَ - تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا .

و : فِي الْمَطَرِ تَقْدِيمًا فَقَطْ ، لِمَنْ يَصَلِّي جَمَاعَةً بِمَحَلٍّ بَعِيدٍ يَتَأَذَّى بِهِ فِي
طَرِيقِهِ^(٢) .

(١) الشُّنُوقُ : هُوَ الْقَارِبُ ، أَوِ السَّفِينَةُ الصَّغِيرَةُ ، قَالَ أَبُو ذُرَيْدٍ : سَفِينَةٌ : فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى
فَاعِلَةٍ ، كَأَنَّهَا تَسْفُنُ أَلْمَاءَ : أَيِ تَقْشُرُهُ .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : (قَوْلُهُ : لِمَنْ يَصَلِّي جَمَاعَةً .. إلخ) فَإِنْ فَقَدَ بَعْضَ هَذِهِ
الشُّرُوطِ . . اِمْتَنَعَ الْجَمْعُ ، وَإِذَا وُجِدَتْ فَصَلَّى جَمَاعَةً تَقْدِيمًا . . جَازٍ لِمَنْ لَمْ تَوْجَدْ لَهُ =

وَيُشْتَرَطُ لَجْمَعِ التَّقْدِيمِ :

١- التَّرْتِيبُ ؛ بَأَنْ يَقْدَمَ الْأُولَى .

٢- وَالْوِلَاءُ ؛ بَأَنْ لَا يَطْوُلَ الْفَصْلُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ، وَهُوَ هُنَا وَفِي أَكْثَرِ الْمَوَاضِعِ بِقَدْرِ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ .

٣- وَنِيَّةُ الْجَمْعِ فِي الْأُولَى ، وَلَوْ مَعَ السَّلَامِ مِنْهَا .

٤- وَدَوَامُ الْعُذْرِ مِنْ سَفَرٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ مَطَرٍ إِلَى عَقْدِ الثَّانِيَةِ ، لَكِنْ لَا يُضَرُّ انْقِطَاعُ الْمَطَرِ فِي أَثْنَاءِ الْأُولَى إِذَا وَجَدَ عِنْدَ التَّحَرُّمِ بِهَا وَسَلَامَهُ مِنْهَا ، وَدَامَ مِنْهُ إِلَى عَقْدِ الثَّانِيَةِ .

وَيُشْتَرَطُ لَجْمَعِ التَّأْخِيرِ :

١- أَنْ يَنْوِيَ الْجَمْعَ فِي وَقْتِ الْأُولَى مَا بَقِيَ قَدْرُهَا ، وَكَذَا قَدْرُ رَكْعَةٍ عِنْدَ (حَج) .

٢- وَبَقَاءُ الْعُذْرِ إِلَى تَمَامِهِمَا .

وَبَقِيَّةُ شُرُوطِ جَمْعِ التَّقْدِيمِ الثَّلَاثَةِ سُنَّةٌ هُنَا .

هَذَا آخِرُ مَا سَهَّلَهُ اللَّهُ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الصَّلَاةِ .

= هَذِهِ الشُّرُوطُ التَّقْدِيمُ أَيْضاً تَبَعاً لَهُمْ أَيُّ : وَلَوْ مَكْرُوهاً ، وَقَالَ : قَالَ عَلَى الْمُحَلِّيِّ : وَلَوْ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنَ الثَّانِيَةِ (زِي) ، وَاكْتِفَاءُ شَيْخِنَا (م ر) بِالْجَمَاعَةِ حَالِ الْإِحْرَامِ بِالثَّانِيَةِ ، وَإِنْ صَلَّى الْأُولَى مُنْفَرِداً عِنْدَهُمَا كَبَقِيَّةِ الثَّانِيَةِ .

الْمُحَلِّيُّ : هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ، جَلَالُ الدِّينِ ، مُؤَلِّفٌ ، فَقِيهٌ ، أَصُولِيٌّ ، مَفْسِّرٌ ، تُوُفِّيَ سَنَةً : (٨٦٤ هـ) عَنْ عَمْرِو : (٧٣) سَنَةً ، وَكَتَابُهُ فِي الْفَقْهِ - هُوَ : « كَنْزُ الرَّاعِبِينَ » فِي شَرْحِ « مِنْهَاجِ الطَّالِبِينَ » لِلنَّوَاوِيِّ - مُتَدَاوِلٌ ، وَعَلَيْهِ حَاشِيَتَا قَلْبُوبِيٍّ وَعُمَيْرَةٍ .

وبقي الكلام على ما يتعلق بالميت :

فينبغي لكل أحد أن يستعد للموت بتوبة ، وسُنَّ الإكثار من ذكره ،
والمریض أكد ، ويتداوى ، وكثرة إكراهه عليه ، وتمني الموت لغير فتنة دين .

وأن يلقن محتضر الشهادة بلا إلحاح .

وأن يذكر له من كرم الله تعالى ما يرعبه في لقائه ويحسن ظنه بربه .

ويكثر من ذكره [تعالى] وقراءة : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ وآخر (الحشر) .

ثم يوجه بأضطجاع على جنب أيمن ، فأيسر ، فاستلقاء ، ويُقرأ عنده
﴿ يس ﴾ .

فإذا مات . . غمض عيناه ، وشدّ لحياه ، وليئت مفاصله ، ونزعت ثيابه ،
ثم ستر بثوب خفيف ، ونُقِلَ بطنه بشيء ؛ كحديد ، أقله عشرون درهماً ، ولو
بربطه بشيء ليثبت على بطنه ، ووجهه كمحتضر ، ويأدر بغسله ، وقضاء دينه ،
وتنفيذ وصيته إذا تُقِنَّ موته .

و [يجب للميت] غسله ، وتكفينه ، والصلاة عليه ، ودفنه .

[وجميعها] فرض كفاية^(١) .

وأقل غسله : تعميم بدنه حتى ما تحت قلقة أفلج ، وما يظهر من فرج

الثيب عند جلوسها على قدميها ، كالحَيِّ بعد إزالة ما على بدنه من نجس
عيني .

(١) فرض الكفاية : هو أمر مهم مطلوب فعله ، إذا قام به البعض . سقط الطلب عن
الباقي .

.....

وَلَا تَجِبُ لَهُ نِيَّةٌ ، فَيَكْفِي غَسْلُ كَافِرٍ ، لَا غَرَقَ (١) .

وَأَكْمَلُهُ : أَنْ يُغَسَّلَ فِي خُلُوةٍ ، لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ إِلَّا الْغَاسِلُ وَمَنْ يُعِينُهُ ،
وَالْكُلُوبِيُّ ، وَيَكُونُ عَلَى نَحْوِ سَرِيرٍ ، وَيُوضَعُ عَلَى قَفَاهُ ، وَأَخْمَصَاهُ لِلْقِبْلَةِ ، وَفِي
قَمِيصٍ بَالٍ .

وَيُكْرَهُ لُغَاسِلٍ : نَظَرُهُ لَغَيْرِ حَاجَةٍ ، وَيَحْرُمُ : لِلْعَوْرَةِ .

وَيُجْلِسُهُ مَائِلًا إِلَى وَرَائِهِ ، وَيَضَعُ يَمِينَهُ عَلَى كَتِفِهِ ، وَإِبَاهِمَهُ لِنُقْرَةِ قَفَاهُ ،
وَيُسِنِدُ ظَهْرَهُ إِلَى رُكْبَتِهِ الْيُمْنَى ، وَيُمِرُّ بِيَسَارِهِ عَلَى بَطْنِهِ إِمْرَارًا بَلِيغًا ؛ لِيُخْرَجَ
مَا فِيهِ ، وَيَكُونُ عِنْدَهُ مِجْمَرَةٌ مُتَقَدَّةٌ بِالطُّيْبِ .

وَيُكْثِرُ الْمَعِينُ صَبَّ الْمَاءِ ؛ لثَلَاثَ نَظَهِرٍ رَاحِحَةٍ .

ثُمَّ يَضْجَعُهُ مُسْتَلْقِيًا ، وَيَغْسِلُ بِيَسَارِهِ - وَعَلَيْهَا خِرْقَةٌ - سَوَاءً تَبِيَهُ وَيُلْقِيهَا ،
وَيَغْسِلُ يَدَهُ إِنْ تَلَوَّثَتْ بِنَحْوِ أَشْنَانٍ ، ثُمَّ يَتَعَهَّدُ مَا عَلَى بَدَنِهِ مِنْ قَذَرٍ ، وَيَلْفُ
خِرْقَةً أُخْرَى صَغِيرَةً عَلَى سَبَابَةِ يُسْرَاهُ مَبْلُوءَةً يُمِرُّهَا عَلَى ظَاهِرِ أَشْنَانِهِ وَيُلْقِيهَا ،
وَيَلْفُ أُخْرَى بِخَنْصَرِهَا وَيُنْظَفُ بِهَا مَنْخَرِيهِ ، ثُمَّ يَلْفُ خِرْقَةً عَلَى كَفِّهِ الْيُمْنَى
وَيُوضَعُ كَالْحَيِّ ، ثُمَّ يَغْسِلُ رَأْسَهُ ، ثُمَّ لَحْيَتَهُ بِنَحْوِ سِذْرٍ وَيُسْرِحُهَا بِمَشْطٍ وَاسِعٍ
الْأَسْنَانِ بَرَفَقٍ ، وَيَرُدُّ السَّاقَطَ إِلَيْهِ فِي الْكَفِّ نَذْبًا ، فَإِنْ لَمْ يَرُدَّ إِلَيْهِ . . وَجَبَ دَفْنُهُ
مَعَهُ ، وَكَذَا كُلُّ مَا أَنْفَصَلَ مِنْ أَجْزَائِهِ ، بِخِلَافِ أَجْزَاءِ الْحَيِّ . . يُسَنُّ دَفْنُهُ .

قَالَ بَعْضُهُمْ : يَحْرُمُ الْقَاءُ نَحْوِ شَعْرِهِ عَلَى نَجَاسَةٍ ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مُحْتَرَمٌ .

(١) فِي (ب) : لَا فَرْقَ . أَيِ بَيْنَ حَالِ دَيْنِ الْمَغْسَلِ ؛ لِعَدَمِ طَلَبِ النِّيَّةِ مِنْهُ . وَالْمَثْبُوتُ
هُوَ الْأَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الْغَرَقَ لَا يَكْفِي بَدَلًا عَنِ الْغَسْلِ .

.....

ثُمَّ يَغْسِلُ مُقْبِلَ شِقِّهِ^(١) الْيَمِينَ مِنْ عُنُقِهِ إِلَى قَدَمِهِ ، ثُمَّ الْأَيْسَرَ كَذَلِكَ ، ثُمَّ يَحْرِفُهُ إِلَى جَنْبِهِ الْأَيْسَرَ فَيَغْسِلُ شِقِّهُ الْيَمِينَ مِمَّا يَلِي قَفَاهُ ، فَإِلَى الْيَمِينِ فَيَغْسِلُ الْأَيْسَرَ ، ثُمَّ يُزِيلُهُ بِمَاءٍ مِنْ فَرْقِهِ إِلَى قَدَمِهِ كَذَلِكَ ، ثُمَّ يَعْمُهُ بِمَاءٍ قَرَّاحٍ فِيهِ قَلِيلُ كَافُورٍ عَلَى مَا مَرَّ فِي غَسَلَةِ السُّدْرِ ، أَوْ يُجْلَسُ وَيَصْبُ عَلَيْهِ جَمِيعُهُ ، وَالْأُولَى أُولَى . فَهَذِهِ غَسَلَةُ .

وَيُسْنَى أَيْضاً غَسَلَةُ ثَانِيَةٌ وَثَالِثَةٌ كَذَلِكَ ، أَوْ غَسَلَةُ كَذَلِكَ ، وَغَسَلَةُ وَاحِدَةٌ بِمَاءٍ قَرَّاحٍ ، أَوْ غَسَلَتَانِ^(٢) بِمَاءٍ قَرَّاحٍ ، فَيَحْصُلُ التَّثْلِيثُ فِي الْأُولَى بِتَسْعٍ ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِسَبْعٍ ، وَفِي الثَّالِثَةِ بِخَمْسٍ .

وَلِيَحْذَرَ كَبُّهُ عَلَى وَجْهِهِ ؛ فَإِنَّهُ حَرَامٌ .

وَلَوْ خَرَجَ بَعْدَهُ نَجَسٌ . . وَجَبَ إِزَالَتُهُ فَقَطْ .

وَلَا يَكْرَهُ لَجُنُبٍ غَسَلُهُ .

وَمَنْ تَعَذَّرَ غَسَلُهُ . . يُتِمُّ ، وَتُطَيَّبُ مُحِدَّةٌ لَا مُخْرِمٌ .

وَكُرِّهَ أَخْذُ^(٣) شَعْرٍ غَيْرِ مُخْرِمٍ وَظْفَرِهِ ، وَوَجَبَ إِبْقَاءُ أَثَرِ إِحْرَامٍ^(٤) .

(١) فِي (أ) : يُغْسَلُ شِقُّهُ . وَالشُّقُّ : الْجَانِبُ .

(٢) فِي التُّسْعِ : غَسَلَتَيْنِ .

(٣) فِي هَامِشٍ (ب) : (قَوْلُهُ : أَخْذٌ . . إِيخ) أَي : مَعَ دَفْنِهِ مَعَهُ فِيمَا يُرَى ، وَوَجِبَتْ لِعَامِّ أَجْزَاءِ أَلَمِيَّتِ . اهـ . بِتَصْرِيفٍ .

قَالَ الشَّرْقَاوِيُّ : (٣٤٠ / ١) : وَيُرَدَّانِ إِلَيْهِ - أَيِ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ - فِي الْكَفَنِ

نَذْبًا ، وَفِي الْقَبْرِ وَجُوبًا .

(٤) لِأَنَّ حُكْمَ الْمُخْرِمِ حَتَّى يَنْجُرَّ عَلَيْهِ مِيتًا لِبَقَاءِ أَثَرِ الْإِحْرَامِ ؛ لِحَدِيثِ أَبِي عُبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (١٢٦٥) فِي الْجَنَائِزِ ، وَمُسْلِمٍ (١٢٠٦) فِي الْحَجِّ ، وَفِيهِ : =

ولنحو أهل ميّت تقبيل وجهه ، فإن كان صالحاً . سُنَّ لَهُمْ وَلِغَيْرِهِمْ ،
ولا بأس بإعلام بموته ولو مع ذكر بعض مفاخره حيث قصد ترغيب الناس في
الصلاة عليه ، بخلاف نعي الجاهلية .

وأقل الكفن : ثوب يستر عورته ، وعند (م ر) يستر جميع بدنه ، وإن
أوصى بإسقاط الزائد عليها .

ومن كفن من ماله . . . فله ثلاث لفائف ، وإن لم يخلف غيرها .

والأكمل - لغير ذكر خمسة^(١) - : إزار ، قميص ، فخمار ، فلفافتان .

وشرط القميص - كما قال الشرقاوي - [٣٤٠ / ١] : كونه ساتراً لجميع
البدن .

وقال أبو رجاء في « تشييد البنيان » : وقميص قميص الحَيِّ^(٢) .

وقال العلامة أحمد بن عبد الرحمن الناصري : (إنه إلى الرُغْغ في الكُم ،
وإلى نصف السَّاقين في الطُول) انتهى .

وهذا مناف لكونه قميص الحَيِّ ؛ لأن قميص المرأة الحية ليس هو إلى
نصف السَّاق ، بل يرسل ذراعاً على الأرض من الكعبين أو من نصف السَّاق ،
أو من أول ما يمس الأرض ، على الخلاف في ذلك^(٣) .

= « لَا تُحَنِّطُوهُ ، وَلَا تُمِسُّوهُ طَبِيباً ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّياً » .
(١) جاء في هامش (ب) : أي : أنه لا يجب أن يُرَادَ لَهُ قميص وعِمَامَةٌ فوق الثلاث
اللفائف .

(٢) جاء في هامش (ب) : أي : إذا كُفِّنَ في قميص على خلاف الأفضل فيه .

(٣) لحديث أم سلمة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أنها لما ذكرت لرسول الله ﷺ ذبول
النساء ، فقال ﷺ : « يُرَخِّينَ شَبْرًا » ، فقالت أم سلمة : إذا ينكشف عنها ، قال : =

.....

ولعلَّ النَّاشِرِيَّ أَرَادَ قَمِيصَ الرَّجُلِ ، فلا بُدَّ مِنْ كَوْنِ قَمِيصِ الْمَرْأَةِ بِكُمِّينَ ،
وساتراً لـجميعِ البدَنِ .

وللغُرماءِ الْمَنعُ مِنَ الزَّائِدِ عَلَى الْوَاحِدِ ، وَلِلْمَيِّتِ إِسْقَاطُ مَا عَدَاهُ عَلَى
مَا مَرَّ ، وَلِلوَرِثَةِ الْمَنعُ مِنَ الزِّيَادَةِ^(١) عَلَى الثَّلَاثِ ، وَمَنْ كُفِّنَ بِثَلَاثٍ .. فَهِيَ
لِفَائِئُ .

وَيَجُوزُ تَكْفِينُ الْمَيِّتِ^(٢) بِمَا لَهُ لُبْسُهُ حَيًّا ، فلا يُكْفَنُ ذَكَرٌ فِي حَرِيرٍ مَعَ وَجُودِ
غَيْرِهِ ، وَلَوْ مَتَنَجِّسًا^(٣) بِغَيْرِ مَعْفُوٍّ عَنْهُ عِنْدَ (حَج) ، وَلَا يُلْبَسُ الْمُحَرَّمُ الذَّكَرُ
مَخِيطًا وَلَا يُسْتَرُّ رَأْسُهُ ، وَلَا [يُسْتَرُّ] وَجْهُهُ^(٤) مُحَرِّمَةً وَلَا كَفَّاهَا بِقُقَازِينَ .

= « تُزَخِّي ذِرَاعًا لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ » . رواه أبو داود (٤١١٧) و (٤١١٨) في اللباس ،
والنسائي (٥٣٣٧) و (٥٣٣٨) في الزينة ، وأبن ماجه (٣٥٨٠) في اللباس بِالْفَافِ
مُقَارِبَةً .

وفي أَلْبَابِ : عَنِ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٤١١٩) ، وَالتِّرْمِذِيِّ
(١٧٣١) ، وَالنَّسَائِيِّ (٥٣٣٦) ، وَأَبْنِ مَاجَةَ (٣٥٨١) بِالْفَافِ مُقَارِبَةً ، وَفِيهِ :
قَالَ ﷺ : « مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنَ الْخِيَلَاءِ .. لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ، فَقَالَتْ أُمُّ
سَلَمَةَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ .. فَكَيْفَ يَصْنَعُ النِّسَاءُ بِذِيولِهِنَّ ؟ قَالَ : « تُزَخِّنُهُ شَبْرًا » ،
قَالَتْ : إِذَا تَنَكَّشَفُ أَقْدَامُهُنَّ ، قَالَ : « تُزَخِّنُهُ ذِرَاعًا لَا تَزِدُنْ عَلَيْهِ » . قَالَ
التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

(١) فِي (أ) : الزَّائِدِ .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : أَيِ : مِنْ أَمْرَةٍ وَرَجُلٍ .

(٣) فِي هَامِشِ (ب) : (قَوْلُهُ : لَوْ مَتَنَجِّسًا) أَيِ : وَيُصَلَّى عَلَيْهِ عَارِيًا قَبْلَ تَكْفِينِهِ ، لِأَنَّهَا
تَصَحُّ قَبْلَ التَّكْفِينِ لَا فِي مَتَنَجِّسٍ ، وَخَرَجَ بِالْمَتَنَجِّسِ النَّجَسُ .

(٤) ثَبَّتَ فِي (ب) فَقَطْ .

وَكُرْهُ مُغَالَاةٌ فِيهِ .

وَسُنُّ أَبِيضٌ وَمَغْسُولٌ ، وَأَنْ يُسَاطَ أَحْسَنُ اللَّفَافِ وَأَوْسَعُهَا ، وَالْبَاقِي
فَوْقَهَا ، وَيُذَرُّ عَلَى كُلِّ مِنْهَا وَالْمِيَّتُ حَنَوطٌ^(١) ، وَيُوضَعُ فَوْقَهَا الْمِيَّتُ مُسْتَلْقِيًا ،
وَتُلَفَّ عَلَيْهِ اللَّفَافُ وَتُشَدَّ ، وَيُحَلَّ الشَّدُّ فِي الْقَبْرِ .

وَمَحَلُّ تَجْهِيْزِهِ تَرْكَتُهُ^(٢) ، إِلَّا زَوْجَةً وَخَادِمَةً فَعَلَى زَوْجٍ غَنِيٍّ عَلَيْهِ
نَفَقَتُهُمَا ، فَإِنْ أُعْسِرَ^(٣) . . . جُهِزَتْ مِنْ تَرْكِتِهَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَمِيَّتٍ تَرْكَةٌ . . فَعَلَى
مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ حَيًّا ، فَبَيْتِ الْمَالِ ، فَمِيَاسِيرِ الْمُسْلِمِينَ .

[هيئة التشيع]

وَحَمْلُ الْجَنَازَةِ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ ؛ بَأَنْ يَضَعَهُمَا رَجُلٌ عَلَى عَاتِقِهِ ، فَإِنْ
عَجَزَ . . أَعَانَهُ أَثْنَانِ بِالْعَمُودَيْنِ ، وَيَحْمِلُ الْمُؤَخَّرَيْنِ رَجُلَانِ أَفْضَلُ مِنَ التَّرْبِيعِ .
وَلَا يَحْمِلُهَا إِلَّا رَجَالٌ نَذْبًا ، وَحَرَمَ حَمْلُهَا بِهَيْئَةٍ مُزْرِيَةٍ أَوْ يُخَافُ مِنْهَا
سَقُوطُهَا .

وَالْمَشْيُ أَمَامَهَا ، وَبَقَرُهَا أَفْضَلُ .

[كيفية صلاة الجنابة]

وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، وَلَهَا : أَرْكَانٌ وَشُرُوطٌ وَسُنَنٌ :

(١) الْحَنَوطُ : مَا يُطَيَّبُ بِهِ الْمِيَّتُ مِمَّا يُذَرُّ عَلَيْهِ ؛ كَكافورٍ وَمِسْكٍ .

(٢) فِي الْأَصْلِ (ب) : تَرْكَةٌ .

(٣) فِي هَامِشِ (ب) : (قَوْلُهُ : فَإِنْ أُعْسِرَ . . . إلخ) وَكَذَا إِنْ لَمْ تَجِبْ نَفَقَتُهَا لِصِغَرِ أَوْ

نَشُوزِهَا .

وَفِي صَلَاةِ الْمَيِّتِ يَقُولُ : أَصَلِّي عَلَى هَذَا الْمَيِّتِ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ فَرَضاً
مُقْتَدِياً ، اللهُ أَكْبَرُ ، [ثُمَّ] يقرأُ الْفَاتِحَةَ قِرَاءَةً مُجَوَّدَةً ،

فَأَمَّا أركانُها ، فعشرةٌ :

الأوَّلُ : النِّيَّةُ ، ولا بُدَّ فيها مِنَ الْقَصْدِ والتَّعْيِينِ وَنِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ ، وقد أشارَ
إِلَى ذَلِكَ بقوله :

(وَفِي صَلَاةِ الْمَيِّتِ يَقُولُ) بِقَلْبِهِ وَجوباً ، وبلسانهِ نذراً : (أَصَلِّي) أي :
أَقْصِدُ فِعْلَ الصَّلَاةِ (عَلَى هَذَا الْمَيِّتِ) أو على فلان ، أو هذه الْجَنَازَةِ ، أو مَنْ
صَلَّى عَلَيْهِ الْإِمَامُ ، أو على هؤلاءِ في الْجَمْعِ . (أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ) فَرَضَ كَفَايَةً ،
أو (فَرَضاً) ، ويزيدُ الْمَأْمُومُ : (مُقْتَدِياً) أو جماعةً ، وجوباً كما مرَّ في غيرها .
وَسُنَّ لِإِمَامٍ أَنْ يَزِيدَ : إِمَاماً أو جماعةً ؛ لِيُدْرِكَ فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ .

ولو عَيَّنَ الْمَأْمُومُ الْإِمَامَ وأَخْطَأَ هُنَا وفي بَقِيَّةِ الصَّلَاةِ ^(١) . . لَمْ تَصَحَّ صَلَاتُهُ
مَا لَمْ يُشِرْ إِلَيْهِ .

ولو نَوَى الْإِمَامُ حَاضِراً وَالْمَأْمُومُ غَائِباً أو عَكْسَهُ . . صَحَّتْ ؛ لِأَنَّ تَوَافُقَ
النِّيَّاتِ غَيْرُ شَرْطٍ .

ولا بُدَّ أَنْ تَكُونَ النِّيَّةُ بِجَمِيعِ مَعْتَبَرَاتِهَا مَقَارِنَةً لِلرُّكْنِ الثَّانِي ، وهوَ : (اللهُ
أَكْبَرُ) كما في غيرها .

الرُّكْنُ الثَّلَاثُ : هوَ قَوْلُهُ : (ثُمَّ) أي : بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى نَذْراً ، وَتَصَحُّ
فِي غَيْرِهَا ^(٢) ، (يقرأُ الْفَاتِحَةَ قِرَاءَةً مُجَوَّدَةً) وَإِنْ كَانَ إِمَامُهُ فِي غَيْرِهَا ، وَتَسْقُطُ

(١) لو قَالَ : الصَّلَاةُ . . كَانَ أَجْمَعُ .

(٢) فِي الْأَصْلِ وَ(أ) : بَعْدَ غَيْرِهَا . وَالْمُرَادُ أَنَّهُ : يَصِحُّ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ بَعْدَ أَيِّ تَكْبِيرَةٍ مِنْ
تَكْبِيرَاتِ الْجَنَازَةِ .

ثُمَّ يُكَبِّرُ ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ [يُكَبِّرُ ، ثُمَّ] يَدْعُو لِلْمَيِّتِ بِنَحْوِ :
اَللّٰهُمَّ .. اَغْفِرْ لَهُ وَاَرْحَمْهُ ،
.....

كلها أو بعضها عن المسبوق .

(ثُمَّ يُكَبِّرُ) التَّكْبِيرَةُ الثَّانِيَّةُ ، وهذا هو الرُّكْنُ الرَّابِعُ .

والرُّكْنُ الْخَامِسُ قَوْلُهُ : (ثُمَّ) أَي : بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الثَّانِيَةِ (يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) وَأَقْلَاهَا وَأَكْمَلَاهَا مَا مَرَّ فِي غَيْرِهَا .

(ثُمَّ) بَعْدَ مَا مَرَّ يُكَبِّرُ التَّكْبِيرَةَ الثَّلَاثَةَ وَهُوَ الرُّكْنُ السَّادِسُ .

و[الرُّكْنُ] السَّابِعُ هُوَ قَوْلُهُ (ثُمَّ) - أَي : بَعْدَ الثَّلَاثَةِ - : (يَدْعُو لِلْمَيِّتِ) بِخُصُوصِهِ وَلَوْ طِفْلاً ، فَلَا يَكْفِي الدُّعَاءُ لِلْمُؤْمِنِينَ ؛ لَخَبِرَ : «إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى الْمَيِّتِ .. فَأَخْلِصُوا لَهُ الدُّعَاءَ»^(١) (بِنَحْوِ : اَللّٰهُمَّ .. اَغْفِرْ لَهُ وَاَرْحَمْهُ) . وَيَكْفِي أَحَدُهُمَا ، فَ(أَلَوَا) : فِيهِ بِمَعْنَى (أَوْ) . وَهَذَا أَقْلُهُ ، وَأَكْمَلُهُ مَشْهُورٌ^(٢) ، فَلَا نُطِيلُ بِذِكْرِهِ .

(١) أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ (٣١٩٩) ، وَأَبْنُ مَاجَةَ (١٤٩٧) ، وَأَبْنُ حِبَّانَ فِي «الْإِحْسَانِ» (٣٠٦٦) بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ فِي الْجَنَائِزِ .

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَ(أ) ، وَجَاءَ فِي (ب) : اَللّٰهُمَّ .. هَذَا عَبْدُكَ وَأَبْنُ عَبْدِكَ ، خَرَجَ مِنْ رَوْحِ الدُّنْيَا وَسَعَتِهَا ، وَمَحَبُّوهُ وَأَحْبَاؤُهُ فِيهَا ، إِلَى ظُلْمَةِ الْقَبْرِ وَمَا هُوَ لَاقِيهِ ، كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ ، اَللّٰهُمَّ .. إِنَّهُ نَزَلَ بِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ ، وَأَصْبَحَ فَقِيرًا إِلَى رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ ، وَقَدْ جِئْنَاكَ رَاغِبِينَ إِلَيْكَ شَفَعَاءَ لَهُ ، اَللّٰهُمَّ .. إِنْ كَانَ مُحْسِنًا . فَرِّدْ فِي إِحْسَانِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا . فَتَجَاوَزْ عَنْهُ ، وَلَقَدْ بِرَحْمَتِكَ رِضَاكَ ، وَقَدْ فَتَنَّا الْقَبْرِ وَعَذَابَهُ ، وَأَفْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ ، وَجَاوِ الْأَرْضَ عَنْ جَنِينِهِ ، وَلَقَدْ بِرَحْمَتِكَ الْأَمْنَ مِنْ عَذَابِكَ حَتَّى تَبْعَثَهُ أَمِنًا إِلَى جَنَّتِكَ ، بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ .

ثُمَّ يَكْبِّرُ ، ثُمَّ يَقُولُ : اَللّٰهُمَّ . . لَا تَحْرِمْنَا اَجْرَهُ وَلَا تَقْتِنَا بَعْدَهُ ،

وَسُنَّ فِي الطُّفْلِ : « اَللّٰهُمَّ . . اجْعَلْهُ فَرَطًا لِابَوَيْهِ ، وَسَلَفًا وَذُخْرًا ، وَعِظَةً
وَاعْتِبَارًا وَشَفِيعًا ، وَثَقُلْ بِهِ مَوَازِينَهُمَا ، وَأَفْرِغِ الصَّبْرَ عَلَى قُلُوبِهِمَا ، وَلَا
تَقْتِنَهُمَا بَعْدَهُ ، وَلَا تَحْرِمْهُمَا اَجْرَهُ » (١) .

قَالَ فِي « الثَّحْفَةِ » : وَهَذَا لَا يَكْفِي عَنِ الدُّعَاءِ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ دُعَاءٌ بِاللَّزْمِ وَهُوَ
لَا يَكْفِي ، وَخَالَفَهُ (م ر) فَأَكْتَفَى بِهِ .

وَيُذَكَّرُ الضَّمَائِرَ مَعَ الْمُذَكَّرِ ، وَيُؤَنَّثُهَا مَعَ الْمُؤَنَّثِ ، فَلَوْ ذَكَرَ مَعَ الْمُؤَنَّثِ
عَلَى إِرَادَةِ الْيَمِينِ أَوْ الشَّخْصِ ، أَوْ أَنْتَ مَعَ الْمُذَكَّرِ عَلَى إِرَادَةِ النَّسَمَةِ . . صَحَّ إِنْ
لَا حَظَّ ذَلِكَ .

(ثُمَّ يَكْبِّرُ) الرَّابِعَةُ ، وَهِيَ الرُّكْنُ الثَّامِنُ .

(ثُمَّ يَقُولُ) - نَذْبًا بَعْدَهَا لَا وَجُوبًا ؛ إِذْ لَا يَجِبُ بَعْدَهَا ذِكْرُ - : (اَللّٰهُمَّ . .
لَا تَحْرِمْنَا اَجْرَهُ) أَيِ : أَجَرَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ أَوْ الْمَصِيبَةِ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ
كَالشَّخْصِ الْوَاحِدِ . (وَلَا تَقْتِنَا بَعْدَهُ) (٢) بِالْمَعَاصِي .

= هَكَذَا أوردَهُ الشَّافِعِيُّ فِي « الْأُذُنِ » (٢٤٠ / ١) وَجَمَعَهُ مِنْ الْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ
عَنْ ﷺ .

(١) أوردَهُ أَبُو حَجْرٍ فِي « تَلْخِصِ الْحَبِيرِ » (١٣١ / ٢) ثُمَّ قَالَ : وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ مِنْ
حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى الْمَنْفُوسِ : « اَللّٰهُمَّ . . اجْعَلْهُ
لَنَا فَرَطًا وَسَلَفًا وَأَجْرًا » ، وَفِي « جَامِعِ سَفِيَّانَ » عَنْ الْحَسَنِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الصَّبِيِّ :
اَللّٰهُمَّ . . اجْعَلْهُ لَنَا سَلَفًا ، وَاجْعَلْهُ لَنَا فَرَطًا ، وَاجْعَلْهُ لَنَا أَجْرًا .

(٢) أَخْرَجَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٠١) ، وَأَبُو مَاجَةَ (١٤٩٨) فِي
الْجَنَائِزِ دُعَاءُ ﷺ ، وَهُوَ : « اَللّٰهُمَّ . . اغْفِرْ لِحَيَّتِنَا وَمَيِّتِنَا ، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا ، وَذَكَرْنَا
وَأُنْثَانَا ، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا ، اَللّٰهُمَّ . . مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا . . فَأَخِيهِ عَلَى الْإِيمَانِ ، وَمَنْ
تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا . . فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِسْلَامِ ، اَللّٰهُمَّ . . لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ ، وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ » ، =

ثُمَّ يُسَلِّمُ .

وَلَا بُدَّ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ مِنَ الطَّهَارَةِ ، وَسَتْرِ الْعَوْرَةِ ، وَاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ

وَيُصَلِّي وَيُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَيَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ . وَسُنَّ أَنْ يَقْرَأَ : ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾ إِلَى : ﴿الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾^(١) [غافر : ٩٧] .
التَّاسِعُ : الْقِيَامُ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ .

الْعَاشِرُ : قَوْلُهُ : (ثُمَّ) أَي : بَعْدَ مَا تَقَدَّمَ (يُسَلِّمُ) كَتَسْلِيمِ الصَّلَاةِ فِيمَا مَرَّ ، لَكِنْ يُسَنَّ هُنَا زِيَادَةُ : (وَبَرَكَاتُهُ) فِي التَّسْلِيمَتَيْنِ عِنْدَ (حِجْ) ، بَلِ اخْتِيَارَ نَدْبُهُ فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ .

وَأَمَّا سُنُّهَا : فَرَفْعُ يَدَيْهِ فِي تَكْبِيرَاتِهَا ، وَتَعَوُّذُ وَإِسْرَارُ بِهِ بِقِرَاءَةِ وَدَعَاءٍ ، وَتَرْكُ دَعَاءِ افْتِتَاحِ وَسُورَةِ وَلَوْ عَلَى الْقَبْرِ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ .

وَأَمَّا شُرُوطُهَا : فَشُرُوطُ غَيْرِهَا مِنَ الصَّلَاةِ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : (وَلَا بُدَّ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ مِنْ :

١- الطَّهَارَةِ) مِنَ الْحَدَثَيْنِ وَالْخَبَثِ^(٢) .

٢- (وَسَتْرِ الْعَوْرَةِ) الْمَتَقَدِّمُ تَفْصِيلُهَا .

٣- (وَاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ) أَي : عَيْنِهَا كَمَا مَرَّ .

= وَيَزِيدُ : وَأَغْفِرْ لَنَا وَلَهُ ، اسْتَحْسَنَهَا بَعْضُ الْأَصْحَابِ .

(١) وَتَمَامُهَا : ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْحَجِيمِ * رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ .

(٢) فِي هَامِشٍ (ب) : (قَوْلُهُ : وَالْخَبَثِ) يَشْمَلُ الْمَوْقِفَ . أَي : الْمَكَانَ .

مِثْلَ غَيْرِهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ .

- ٤- ودخول الوقت ، ويدخل بغسله .
- ٥- ومعرفة الكيفية (مِثْلَ غَيْرِهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ) .
ويشترط لها أيضاً :
- ٦- تقدُّم طهره بماء أو تراب ، وتكره : قبل التكفين .
- ٧- وأن لا يتقدَّم على الميِّت الحاضر ، ولو في قبره .
- ٨- وأن يجمعهما في ابتداء صلاته مسجد ، أو ثلاث مئة ذراع .
- ٩- وأن لا يوجد بينهما حائل على ما مرَّ ، أمَّا في الدَّوام . فلا يشترط ذلك .

فلو حُمِلَت الجِنازةُ أثناء صلاته . . لم يضُرَّ ، وإن بُعدت عنه وحال بينهما
أبنية قبل سلامه .

ويكفي في إسقاطها ذكرٌ - ولو صبيّاً - لا غيره مع وجوده .
ويجب تقديمها على دفن ، فإن دُفِنَ قبلها . . أثم دافنوه وكفّت على القبر .
وتصخُّ على قبر غير نبيٍّ ، وعلى غائب عن عمارة البلد إلى حدِّ الغوث^(١)
فأكثر من أهل فرضها وقت الموت ، أمَّا الحاضر بالبلد . . فلا يُصلي عليه إلّا
من حضره ، أو من تعدّر عليه الحضور بحبس ونحوه .
وتُسَنُّ [أي فعلها] :

١- بمسجد .

٢- وثلاثة صفوف فأكثر ، فلو حضر سِتَّةٌ . . صفّ واحد مع الإمام وتأخّر
قليلاً ، وأثنان صفّاً ثانياً ، وأثنان صفّاً ثالثاً .

(١) حدُّ الغوث : مسافة (١٤٥) متراً تقريباً .

٣- وتكريرها مِمَّنْ جاءَ بعدَ الصَّلَاةِ ، ويقعُ الجميعُ فرضَ كفايةٍ لا إعادتها ، لكنَّ تقعُ نفلاً مطلقاً .

٤- ويقفُ غيرُ مأمومٍ عندَ رأسِ ذَكَرٍ ، بحيثُ يكونُ رأسُهُ يسارَ المصلي ، وغالبُ بدَنِهِ ليمينه ، على خلافِ عملِ النَّاسِ^(١) .

أما غيرُهُ .. فيقفُ عندَ عجيزتهِ على ما هوَ الْمُعتادُ .

٥- ولا تؤخِّرُ الصَّلَاةَ لغيرِ وليٍّ .

والأولى بِإمامتها أَبُ فابوهُ فأبْنُ ، بترتيبِ الإرثِ .

ولو وُجدَ جزءٌ مَيِّتٍ مسلمٍ غيرِ شهيدٍ ، ولو شَعَرُهُ عندَ (حج) .. صَلَّي عليه بقصدِ الجملةِ وكُفِّنَ ودُفِنَ .

والسَّقَطُ إِن ظَهَرَ فِيهِ أَمَارَةُ حَيَاةٍ ؛ كتحريكٍ ، وكذا إِن بَلَغَ سِنَّةَ أَشْهُرٍ عندَ (م ر) .. ككبيرٍ ، وإلَّا .. وجبَ تجهيزُهُ بلا صلاةٍ إِن بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ - وَسُنَّ أيضاً تسميتهُ ، ويُعقُّ عنه احتياطاً - وإلَّا .. سُنَّ لِقُهُ بخرقَةٍ ودفنُهُ .

وَحَرَّمَ غَسْلَ شهيدٍ وصلاةَ عليه ، وهو : مَنْ لَمْ تَبَقَ فِيهِ حَيَاةٌ مُستقرَّةٌ قَبْلَ أنْقِضَاءِ حَرْبِ كَافِرٍ بِسَبَبِهَا - ويجبُ غَسْلُ غيرِ دمِ الشَّهَادَةِ - وَسُنَّ تكفينُهُ في ثِيَابِهِ ولو غيرَ ملطَّخَةٍ بدمٍ ، فَإِن لَمْ تكفيه .. تُمَمَّتْ^(٢) .

(١) وكلُّ صحيحٍ ، لكنِ اشترطَ ألسادةُ المالكيَّةُ كونَ رأسِهِ عن يسارِ المصلي إِذا كَانَ يُصَلِّي عليه في الرُّوضَةِ الشَّرِيفَةِ ؛ كيلا تكونَ قَدَمَاهُ تِجَاةَ رَأْسِ النَّبِيِّ ﷺ .

(٢) لِمَا ثَبَتَ فِي حَدِيثِ خَبَابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (١٢٧٦) ، ومسلم (٩٤٠) فِي الْجَنَائِزِ : (أَنَّ مَصْعَبَ بْنَ عُمَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ ، فَلَمْ نَجِدْ مَا نَكْفِيهِ بِهِ إِلَّا بُرْدَةً ، فَإِذَا غَطَّيْنَا بِهَا رَأْسَهُ .. خَرَجَتْ رِجْلَاهُ ، وَإِذَا غَطَّيْنَا رِجْلَيْهِ .. خَرَجَ رَأْسُهُ ، فَأَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَغْطِيَ رَأْسَهُ ، وَأَنْ نَجْعَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْإِذْخِرِ) . =

وَتَحْرِمُ^(١) عَلَى كَافِرٍ ، وَيَجُوزُ غَسْلُهُ ، وَيَجِبُ لَدُمِّي تَكْفِينٌ وَدَفْنٌ ،
وَلَا يَحْمَلُهُ الْمُسْلِمُونَ عَلَى هَيْئَةِ حَمَلِ الْمُسْلِمِ .
وَيَجِبُ دَفْنُ مُسْلِمٍ بِمَا يَمْنَعُ رَائِحَةً وَسَبْعًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ رَائِحَةٌ أَوْ كَانَ
بِمَحَلٍّ لَا سِبَاعَ فِيهِ .

وَسُنَّ قَامَةٌ^(٢) وَبَسْطَةٌ ، وَلَخَذٌ فِي [أَرْضِ] صُلْبِهِ أَفْضَلُ مِنْ شَقٍّ ، وَوَضْعُ
رَأْسِهِ عِنْدَ رِجْلِ قَبْرِ ، وَيُسَلُّ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ بَرْفِقٍ ، وَأَنْ يَقُولَ مُدْخِلُهُ :
بِأَسْمِ اللَّهِ ، وَعَلَى مَلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ^(٣) .

وَيُوضَعُ فِي الْقَبْرِ عَلَى يَمِينِهِ ، مَتَوَّجَهَا وَجُوبًا لِلْقَبْلَةِ ، وَيُجْعَلُ تَحْتَ رَأْسِهِ
نَحْوَلَيْتَةٌ يُفَضَّى بِخَدِّهِ الْأَيْمَنِ إِلَيْهِ^(٤) بَعْدَ تَنْحِيَةِ الْكَفَيْنِ عَنْهُ ، أَوْ إِلَى الثَّرَابِ .
وَيَسَدُّ فَتْحَهُ وَجُوبًا ؛ لِثَلَاثِ يَهَالَ الثَّرَابُ عَلَيْهِ خِلَافًا لظَاهِرِ « الْمَنْهَجِ » . وَلَوْ
أَنهَالَ الثَّرَابُ عَلَيْهِ قَبْلَ تَسْوِيَّتِهِ . . وَجِبَ نَبْشُهُ وَإِصْلَاحُهُ .

= الْإِذْخَرُ : حَشِيشٌ مَعْرُوفٌ طَيِّبُ الرَّائِحَةِ .

(١) أَي : الصَّلَاةُ .

(٢) الْمَرَادُ : قَامَةٌ رَجُلٍ مُعْتَدِلٍ يَقُومُ وَيَسْطُ يَدُهُ مَرْفُوعَةً ؛ أَي : نَحْوًا مِنْ (٢٠٠) سَمِ
عُمُقًا .

(٣) فِي هَامِشٍ (ب) : (قَوْلُهُ : بِأَسْمِ اللَّهِ) أَي : أَدْخَلَهُ مُسْتَعِينًا بِأَسْمِ اللَّهِ ، وَعَلَى مَلَّةِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - أَي : مَاتَ - إِذَا دُفِنَ [كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي عَمْرٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ
(٣٢١٣) ، وَالتِّرْمِذِيِّ (١٠٤٦) وَحَسَنَهُ] ، وَجَازَ زِيَادَةُ : الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ - كَمَا
فِي الْمَنَاوِي - لِمُنَاسِبَةِ الرَّحْمَةِ لِلْمَقَامِ ، وَسُنَّ أَنْ يَزِيدَ مِنَ الدُّعَاءِ مَا يَلِيقُ بِالْحَالِ ك :
اللَّهُمَّ . . أَفْتَحْ أَبْوَابَ السَّمَاءِ لِرُوحِهِ ، وَأَكْرِمْ نَزْلَهُ ، وَنَوِّرْ مُدْخَلَهُ ، وَوَسِّعْ لَهُ قَبْرَهُ . .
إِلَخْ بِتَصْرِيفٍ .

(٤) كَذَا فِي النَّسَخِ ، وَالْعَجَادَةُ قَوْلُهُ : إِلَيْهَا .

ويوضعُ في قبره منحنيًا كهيئة الرَّاكع ، لا كما أُعتيدَ مِنْ مَدَّةٍ .
 وَسُنَّ لِمَنْ حَضَرَ : ثلاثُ حَثَيَاتٍ إِلَى الْقَبْرِ ، يَقُولُ مَعَ الْأُولَى ^(١) : ﴿ مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ ﴾ ، وَمَعَ الثَّانِيَةِ : ﴿ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ ﴾ ، وَفِي الثَّلَاثَةِ : ﴿ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى ﴾ [طه : ٥٥] .

فائدةٌ مِنْ « حاشيةِ البُجَيْرِيِّ » [٥٤٧/١] :

(وردَ أَنَّ مَنْ أَخَذَ مِنْ تَرَابِ الْقَبْرِ بِيَدِهِ حَالَ إِرَادَةِ الدَّفْنِ وَقَرَأَ عَلَيْهِ : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ ^(٢) سَبْعَ مَرَّاتٍ ، وَجَعَلَهُ مَعَ الْمَيِّتِ فِي كَفْنِهِ أَوْ قَبْرِهِ . . لَمْ يُعَذِّبْ ذَلِكَ الْمَيِّتُ فِي الْقَبْرِ . عِلْمِي ^(٣) (ع ش) عَلَى (م ر) . وَيَنْبَغِي الْأَكْتِفَاءُ بِذَلِكَ مَرَّةً وَاحِدَةً وَإِنْ تَعَدَّدَ الْمَدْفُونُ) انْتَهَى .

(١) فِي هَامِشِ (أ) وَ (ب) : (قَوْلُهُ : أَنْ يَقُولَ . . . إلخ) يُسْنُ أَنْ يَقُولَ مَعَ ذَلِكَ فِي الْأُولَى : اَللَّهُمَّ . . لَقْنَهُ عِنْدَ الْمَسْأَلَةِ جُحْتَهُ ، وَفِي الثَّانِيَةِ : اَللَّهُمَّ . . أَفْتَحْ أَبْوَابَ السَّمَاءِ لِرُوحِهِ ، وَفِي الثَّلَاثَةِ : اَللَّهُمَّ . . جَافِ الْأَرْضَ عَنْ جَنَبِيهِ ، كَمَا فِي (ع ش) . وَقَوْلُهُ : أَفْتَحْ أَبْوَابَ السَّمَاءِ لِرُوحِهِ ، لَا يَنَافِي أَنَّ رُوحَهُ يُصْعَدُ بِهَا عَقَبَ مَوْتِهِ ؛ لِأَنَّا نَقُولُ ذَاكَ الصُّعُودَ لِلْفَرَضِ ، ثُمَّ تَرْجِعُ لَهُ فَتَكُونُ مَعَهُ إِلَى أَنْ يُنْزَلَ قَبْرَهُ فَتُؤَنِّسُهُ لِلسُّؤَالِ ، ثُمَّ تَفَارِقُهُ إِلَى حَيْثُ يَشَاءُ اللَّهُ تَعَالَى (ش) عَلَى (م ر) فِيهِ (ح) .

(٢) أَي : سُورَةُ الْقَدْرِ .

(٣) الْعِلْمِيُّ : هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، فَقِيهٌ شَافِعِيٌّ ، تَلْمِذُ الشَّيْطَوِيِّ ، عَارِفٌ بِالْحَدِيثِ ، لَهُ : « الْكُوكُبُ الْمُنِيرُ » شَرْحُ « الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » ، وَ : « مُخْتَصَرُ إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ بِأَطْرَافِ الْعَشْرَةِ » ، وَ : « مِلْتَقَى الْبَحْرَيْنِ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ » ، تُوْفِّيَ سَنَةَ : (٩٦٩ هـ) .

.....
وَسُنَّ أَنْ يُهَالَ عَلَيْهِ الثَّرَابُ بِمَسَاحٍ^(١) ، فِيمَكْتَجَمَاعَةُ يَسْأَلُونَ لَهُ
التَّثْبِيتَ^(٢) .

وَرَشُّ الْقَبْرِ بِمَاءٍ ، وَوَضْعُ حَصِيٍّ عَلَيْهِ ، وَحَجَرٍ عِنْدَ رَأْسِهِ ، وَكَذَا عِنْدَ
رِجْلَيْهِ عِنْدَ (م ر)^(٣) ، وَجَمْعُ أَقَارِبِهِ بِمَحَلٍّ ، وَأَنْ يُرْفَعَ الْقَبْرُ نَحْوَ شِبْرِ ،
وَتَسْطِيحُهُ أَوَّلَى مِنْ تَسْنِيمِهِ .

وَجَازَ دَفْنُهُ لَيْلًا^(٤) ، وَوَقْتُ كِرَاهَةِ^(٥) ، وَالسُّنَّةُ غَيْرُهُمَا إِنْ أُمِنَ تَغْيِيرُهُ .

(١) الْمَسَاحِي - كَالْجَوَارِي ، جَمْعُ مِسْحَاةٍ -: وَهِيَ الْمَجْرُفَةُ لِنَكْثِهَا مِنْ حَدِيدٍ أَوْ نَحْوِهَا
كَالرَّفَشِ ، وَيُسَمَّى بِالْعَامِيَّةِ : كَرِيكًا .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : (قَوْلُهُ : التَّثْبِيتُ) أَيِ : بِنَحْوِ : اَللَّهُمَّ .. ثَبِّتْهُ عَلَى كَلِمَةِ الْحَقِّ
بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ ، فَلَوْ أَتَوْا بِذِكْرِ وَقَرَاءَةٍ .. لَمْ يَأْتُوا بِالسُّنَّةِ ، وَإِنْ حَصَلَ لَهُمْ ثَوَابٌ
ذَلِكَ ، وَيَسْأَلُونَ لَهُ ذَلِكَ خَوْفَ الْفِتْنَةِ . قَالَهُ فِي « الْإِيْعَابِ » ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ
حَقِيقَتَهَا مِمَّنْ مَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ لِنَحْوِ التَّلْجُلُجِ ، أَوْ عَدَمِ الْمَبَادَرَةِ فِي الْجَوَابِ ، أَوْ
مَجِيءِ الْمَلَكَيْنِ عَلَى صُورَةٍ غَيْرِ حَسَنَةٍ اهـ (حِج) . بِتَصْرِيفٍ .

(٣) فِي هَامِشِ (ب) : (قَوْلُهُ : عِنْدَ الرَّمْلِيِّ) قَالَ الشَّرْقَاوِيُّ [٣٤٤ / ١] : يُنْدَبُ وَضْعُ
شَيْءٍ عِنْدَ رِجْلَيْهِ .

وَفِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : عِنْدَ م ر) سَبَقُ قَلَمٍ ، بَلْ ذَكَرَهُ الشَّرْقَاوِيُّ .

(٤) لَمَّا فِي خَبَرِ عَائِشَةَ الصَّدِيقَةِ قَالَتْ : (مَا عَرَفْنَا دَفْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى سَمِعْنَا صَوْتَ
الْمَسَاحِيِّ أَوَّلَ لَيْلَةِ الْأَرْبَعَاءِ) . رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي « الْمَصْنَفِ » (٦٥٥١) ، وَابْنُ
أَبِي شَيْبَةَ فِي « الْمَصْنَفِ » (٢٢٧ / ٣) . وَكَذَلِكَ دَفِنَتْ عَائِشَةُ وَفَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا ، وَغَيْرُهُمْ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ .

(٥) لِحَدِيثِ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ : (ثَلَاثَ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا لِأَنْ نُصَلِّيَ فِيهَا
أَوْ نَقْبُرَ فِيهَا أَمْوَاتَنَا : إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ حَتَّى تَرْتَفَعَ ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظُّهَيْرِ ،
وَحِينَ تَضَيِّقُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٣١) فِي صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ . =

.....
وَكُرْهَ مَبِيتٍ بِمَقْبَرَةٍ - إِنْ لَمْ يَكُنْ أَجْتِمَاعٌ - وَجُلُوسٌ ، وَوُطْءٌ^(١) فِيهَا بِلَا حَاجَةٍ ، وَتَجْصِصُهُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، وَبِنَاءٌ .

وَحَرَمَ بِمُسَبَّلَةٍ ، وَنَقْلُهُ قَبْلَ دَفْنِهِ إِلَى مَحَلٍّ أَبْعَدَ مِمَّا أَعْتَادَ أَهْلُ مَحَلِّ مَوْتِهِ الدَّفْنَ فِيهِ ، إِلَّا إِلَى (مَكَّةَ) وَ(الْمَدِينَةِ) وَ(إِيلِيَاءَ)^(٢) أَوْ قَرْيَةٍ بِهَا صَلَاحٌ حَيْثُ : أَمِنَ تَغْيِيرُهُ ، وَغَسَلَهُ أَهْلُ مَحَلِّ مَوْتِهِ ، وَكَفَّنُوهُ ، وَصَلَّوْا عَلَيْهِ .

وَنَبَشُهُ^(٣) بَعْدَ دَفْنِهِ إِلَّا لِمُضْرُورَةٍ ؛ كَدْفِنِ بِلَا طَهْرِ أَوْ تَوْجِيهِ ، أَوْ فِي مَغْصُوبٍ ، أَوْ وَقَعَ فِيهِ مَالٌ لِنَاقِيَةٍ وَطَلَبَهُ .

وَسُنَّ تَعْزِيَةٌ نَحْوَ أَهْلِهِ - وَبَعْدَ دَفْنِهِ أَوَّلَى - ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَيُعْزَى مُسْلِمٌ بِمُسْلِمٍ بِقَوْلِهِ : أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ ، وَأَحْسَنَ عَزَاءَكَ ، وَغَفَرَ لِمَيِّتِكَ .

وَجَازَ بَكَاءُ عَلَيْهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَبَعْدَهُ ، لَكِنَّهُ بَعْدَهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى .

= وَفُسِّرَ كَمَا قَالَ الْعِمْرَانِيُّ فِي « الْبَيَانِ » (٣٥٤ / ٢) : وَالنَّهْيُ عَنِ الْقَبْرِانِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ إِنَّمَا هُوَ نَهْيٌ عَنِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ فِيهَا لَا عَنْ نَفْسِ الْقَبْرِانِ .

لَكِنْ قَالَ النَّوَاوِيُّ فِي « الْمَجْمُوعِ » (١٥٤ / ٤) : وَهَذَا ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ لَا تَكْرَهُ فِي هَذَا الْوَقْتُ بِالْإِجْمَاعِ . . . فَأَمَّا إِذَا وَقَعَ الدَّفْنُ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ بِلَا تَعَمُّدٍ فَلَا يَكْرَهُ .

(١) فِي هَامِشٍ (أ) : (قَوْلُهُ : وَوُطْءٌ . . . إلخ) أَيُ : مَا لَمْ يَمُضِ [أَيُ : يَفْنَى] ، وَحَدُّهُ سَبْعُونَ ، إِنْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الْمَيِّتِ شَيْءٌ سِوَى عَجَبِ الذَّنْبِ ، وَلَا يَكْرَهُ الْمَشْيُ فِي الْمَقْبَرَةِ بِالنَّعْلِ ، مَا لَمْ يَكُنْ تَنَجُّسُهُ بِنَجَاسَةِ رَطْبِيَّةٍ ، أَمَّا غَيْرُ الرَّطْبِيَّةِ . . . فَلَا (ع ش ب نَا) ، وَإِلَّا . . . حَرَّمَ . . . بِتَصَرُّفٍ .

يُقَالُ : وَطِئْتُهُ بِرِجْلِي أَطْرُقُهُ وَطِئًا : عَلَوْتُهُ .

(٢) إِيلِيَاءُ : بَيْتُ الْمَقْدِسِ .

(٣) فِي هَامِشٍ (أ) : أَيُ : وَحَرَّمَ .

وَحَرْمٌ نَذْبٌ وَنَوْحٌ وَجَزَعٌ^(١) ؛ بِنَحْوِ ضَرْبِ صَدْرِ .
وَسُنَّ لِنَحْوِ جِيرَانِ أَهْلِهِ تَهْنِئَةُ طَعَامٍ يُشْبِعُهُمْ يَوْمًا وَلَيْلَةً ، وَيُلْحُ عَلَيْهِمْ فِي
الْأَكْلِ .

وَحَرْمٌ لِنَحْوِ نَائِحَةٍ إِنْ لَمْ يَخْشَ مُحْذُورًا ، أَوْ يَكُنْ وَاجِبًا عَلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ
الْقَرْضِ الْحَكْمِيِّ ، كَمَا أَعْتِيدَ بِيَلَادِنَا فِيمَا يَظْهَرُ .
وَزِيَارَةُ قُبُورِ^(٢) لَذَكْرِ ، وَلِغَيْرِهِ مَكْرُوهَةٌ فِي غَيْرِ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ

(١) أَخْرَجَ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُسْلِمٌ (١٠٣) ، وَغَيْرُهُ أَنَّهُ ﷺ قَالَ : « لَيْسَ مِنَّا
مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ ، وَسَنَّ الْجُيُوبَ ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ » .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٦٧) قَالَ : قَالَ ﷺ : « اِئْتَانِ هُمَا
بِالنَّاسِ كُفْرًا : الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ ، وَالنَّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ » .

(٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : عِبَارَةُ الْمُؤَلِّفِ فِي شَرْحِ بَا فَضْلٍ : وَتُسَنُّ زِيَارَةُ الْقُبُورِ لَذَكْرِ
مُطْلَقًا ، وَلِغَيْرِهِ دَاخِلُ الْبَلَدِ أَوْ خَارِجُهُ مَعَ مَخْرَمٍ ، لِنَبِيِّ أَوْ نَحْوِ عَالِمٍ ، وَكَذَا قَرِيبٍ
عِنْدَ جَمْعٍ ، وَلِغَيْرِ مَنْ ذَكَرَ مَكْرُوهَةً وَلَوْ فِي الْبَلَدِ . اهـ .

وَفِي هَامِشِ (أ) وَ (ب) : (قَوْلُهُ : وَزِيَارَةُ قُبُورٍ) وَرَدَ : « مَنْ زَارَ قَبْرَ وَالِدَيْهِ أَوْ
أَحَدَهُمَا .. كُتِبَ لَهُ ثَوَابُ عُمْرَةٍ مَقْبُولَةٍ ، وَكُتِبَ لَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ » ، وَيَتَأَكَّدُ ذَلِكَ يَوْمَ
الْجُمُعَةِ لَخَبَرِ أَبِي نُعَيْمٍ : « مَنْ زَارَ قَبْرَ وَالِدَيْهِ أَوْ أَحَدَهُمَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ .. كَانَ كَحَجَّةٍ »
(ب ح) .

وَأَخْرَجَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ - كَمَا فِي « الْفَتْحِ الْكَبِيرِ »
(١٩٤ / ٣) - : « مَنْ زَارَ قَبْرَ أَبِيهِ أَوْ أَحَدَهُمَا فِي كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّةً .. غُفِرَ اللَّهُ لَهُ وَكُتِبَ
بِرًّا » .

وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَبِي عَدِيٍّ كَمَا فِي « الْفَتْحِ الْكَبِيرِ » أَيْضًا : « مَنْ
زَارَ قَبْرَ وَالِدَيْهِ أَوْ أَحَدَهُمَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَقَرَأَ عِنْدَهُ (يَسْ) .. غُفِرَ لَهُ ... » .

والسَّلَامُ وَالْأَوْلِيَاءِ وَالْعُلَمَاءِ بِشَرْطِهِ الْآتِي .

وَأَنْ يُسَلِّمَ زَائِرٌ^(١) ، وَيَقْرَأَ ، وَيَدْعُوَ مُتَوَجِّهًا لِلْقِبْلَةِ^(٢) ، وَيَقْرُبَ مِنْهُ كَقُرْبِهِ مِنْهُ حِينَ^(٣) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

* * *

(١) قَائِلًا : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ ، اَللَّهُمَّ..
لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُمْ .

(٢) فِي هَامِشٍ (أ) وَ(ب) : (قَوْلُهُ : مُتَوَجِّهًا) أَي : حَالَ الْقُرْآنِ وَالِدُّعَاءِ ، وَلَا يَرْفَعُ
يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ كَقِرَاءَتِهِ ، وَكَوْنُهُ وَاقِفًا أَفْضَلُ (هـ ب ود شوبري ن) لَكِنَّ ظَاهِرَ
« التَّحْفَةِ » وَ « حَاشِيَةِ الشَّرْقَاوِيِّ » [٣٤٥ / ١] : أَنَّ الْأَسْتِقْبَالَ فِي حَالِ الدُّعَاءِ دُونَ
الْقِرَاءَةِ . اهـ بَتَصْرِفٍ .

(٣) فِي هَامِشٍ (ب) : (قَوْلُهُ : كَقُرْبِهِ حِينَ) أَي : بَحِيثٌ لَوْ كَانَ حِينَ يَسْمَعُهُ ، وَلَوْ
قِيلَ : بَعْدَ اشْتِرَاطٍ ، ثُمَّ يَبْعُدُ وَقْتُ يُهْدِي لَهُمْ إِطْلَاقَهَا : السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الْمَقْبَرَةِ ،
مَعَ أَنَّ [صَوْتَ] الْمُسَلِّمِ لَا يَصِلُ إِلَى جَمِيعِهِمْ لَوْ كَانُوا أَحْيَاءَ ، وَالْأُمُورُ الْآخِرَوِيَّةُ
لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا .

[باب الزكاة]

ولَمَّا فرغَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الرُّكْنِ الثَّانِي مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ ، وَهِيَ الصَّلَاةُ . .
أَخَذَ يَتَكَلَّمُ عَلَى نُبْذَةِ مِنَ الرُّكْنِ الثَّالِثِ مِنْ أَرْكَانِهِ ، وَهِيَ : الزَّكَاةُ ، وَمَرَّةً
تَعْرِيفُهَا ، وَبَدَأَ مِنْهَا بِزَكَاةِ الْفِطْرِ فَقَالَ :

[صدقة الفطر]

(وَأَمَّا زَكَاةُ الْفِطْرِ) مِنْ صَوْمِ رَمَضَانَ ، وَيُقَالُ لَهَا : زَكَاةُ الْفِطْرِ ؛ أَيِ :
الْخَلْقَةِ ، أَيِ : الْبَدَنِ ؛ لَوْجُوبِهَا عَلَيْهِ .

وَشَرِيعَتُ لَجَبْرِ نَقْصِ الصَّوْمِ ، كَمَا شَرَعَ سَجُودُ السَّهْوِ لَجَبْرِ نَقْصِ الصَّلَاةِ ^(١) ،
فَفِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ أَنَّهَا : « طَهْرَةٌ لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالزَّفَثِ » ^(٢) ، وَفِي الْخَبَرِ
الْحَسَنِ : « صَوْمُ رَمَضَانَ مُعَلَّقٌ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، لَا يُرْفَعُ إِلَّا بِزَكَاةِ الْفِطْرِ » ^(٣) .

(١) نَقَلَ هَذَا الْقَوْلَ شَهَابُ الدِّينِ الْفَسْنِيُّ فِي « تَهْذِيبِ تحفة الحبيب » (ص / ١٧٩) عَنْ
وَكَيْعِ بْنِ الْجَرَّاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

(٢) طَرَفُ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي عُبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٠٩) ، وَأَبْنُ مَاجَه
(١٨٢٧) ، وَالْحَاكِمُ فِي « الْمُسْتَدْرَكِ » (٤٠٩ / ١) وَصَحَّحَهُ ، وَوَافَقَهُ الدَّهْلِيُّ فِي
الزَّكَاةِ وَأَوَّلُهُ : (فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ) .

(٣) أَخْرَجَهُ عَنْ جَرِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُو صَبْرٍ فِي « أَمَالِيهِ » كَمَا فِي « الْجَامِعِ الصَّغِيرِ »
(٢٢٨٧) ، وَأَبْنُ شَاهِينَ فِي « تَرْغِيهِ » ، وَالضَّيَّاءُ الْمَقْدِسِيُّ فِي « الْمُخْتَارَةِ » ، كَمَا
فِي « الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » (٤٩٠٥) وَضَعْفُهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ ، وَأَبْنُ الْجَوْزِيِّ فِي
« التَّبَصُّرَةِ » ، وَالِدَيْلَمِيُّ فِي « الْفِرْدَوْسِ » (٢٣٥ / ١) ، وَالْمُنْدَرِيُّ فِي « التَّرْغِيبِ »
(٩٧ / ٢) ، وَقَالَ : غَرِيبٌ جَيِّدٌ الْإِسْنَادِ ، وَلَهُ أَلْفَاظٌ ، مِنْهَا : « إِنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ
مُعَلَّقٌ » وَ : « شَهْرُ رَمَضَانَ مُعَلَّقٌ » .

وفُرِضَتْ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ ، وَالْأَصْلُ فِيهَا - قَبْلَ الْإِجْمَاعِ - خَبْرُ الْبُخَارِيِّ : (فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ - مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ - صَاعاً مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ ، ذَكَرٍ وَأُنْثَى مِنْ الْمُسْلِمِينَ)^(١) .

(فَتَجِبُ) بِغُرُوبِ شَمْسِ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ ، وَيَجُوزُ إِخْرَاجُهَا مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ لَهَا سَبْعِينَ ، جُزْءاً مِنْ رَمَضَانَ وَجُزْءاً مِنْ شَوَّالٍ ، وَالْقَاعِدَةُ : أَنَّ مَا لَهُ سَبْعَانِ - كَالْيَمِينِ^(٢) - يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ بَعْدَ وَجُودِ السَّبَبِ الْأَوَّلِ وَقَبْلَ وَجُودِ الثَّانِي ، لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَبْقَى الدَّافِعُ مِنْ أَهْلِ الْوَجُوبِ ، وَالْقَابِضُ مِنْ أَهْلِ الْأَسْتِحْقَاقِ عِنْدَ الْوَجُوبِ ، فَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ أَسْتَغْنَى الْقَابِضُ عِنْدَ وَجُوبِهَا . . لَمْ يُجْزَ ، وَلَوْ عَجَّلَ فِطْرَةَ نَفْسِهِ ، ثُمَّ دَخَلَ الْوَقْتُ وَهُوَ بِلَدٍ آخَرَ . . لَمْ تُجْزَ كَمَا فِي « الْإِيعَابِ » ، وَأَعْتَمَدَ (ع ش) الْإِجْزَاءَ ، وَقَالَ (م ر) : لَا يَضُرُّ غِيْبَةُ الْقَابِضِ^(٣) ، فَعُلِمَ أَنَّهَا لَا تَجِبُ عَلَى مَنْ وَجَدَ أَوْ مَلَكَ بَعْدَ الْغُرُوبِ ، وَلَا عَلَى مَنْ مَاتَ قَبْلَهُ .

وَيُنْدَبُ إِخْرَاجُهَا يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ صَلَاتِهِ ؛ لِلتَّوَسُّعِ عَلَى الْمُسْتَحْقِّينَ .
وَيَحْرَمُ تَأْخِيرُهَا عَنْ يَوْمِهِ بِلا عُدْرِ - كَغِيْبَةِ مَالِهِ أَوْ الْمُسْتَحْقِّينَ - لِأَنَّ الْقَصْدَ إِغْنَاءَ الْمُسْتَحْقِّينَ عَنِ الطَّلَبِ فِيهِ^(٤) ، وَيَجِبُ قِضَاؤُهَا فَوْراً .

(١) أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ (١٥٠٣) فِي الزَّكَاةِ : بَابُ فَرَضِ زَكَاةِ الْفِطْرِ ، وَمُسْلِمٌ (٩٨٤) فِي الزَّكَاةِ ، وَاللَّفْظُ لَهُ .

(٢) فِي هَامِشٍ (ب) : (قَوْلُهُ : كَالْيَمِينِ) أَيِ : كَكْفَارَةِ الْيَمِينِ .

(٣) فِي هَامِشٍ (ب) : (قَوْلُهُ : غِيْبَةُ الْقَابِضِ) وَكَذَا غِيْبَةُ الْمَالِ فِي زَكَاةِ الْأَمْوَالِ .

(٤) لِحَدِيثِ أَبِي عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ الدَّارِقُطْنِيِّ فِي « السُّنَنِ » (١٥٣ / ٢) ، =

عَلَى مَنْ مَلَكَ - زَائِدًا عَنْ قُوْتِ يَوْمِ الْعِيدِ وَلَيْلَتِهِ -

وإنَّما تَجِبُ (عَلَى مَنْ) أي : مسلِم (مَلَكَ زَائِدًا عَنْ قُوْتِ ^(١) يَوْمِ الْعِيدِ) .
قال الجرهزي : (هل العبرة بالمعتاد مِنَ الْبُرِّ والسَّمَنِ ونحوهما ؟ أم
بالمعتادِ كُلِّ يَوْمٍ ؟ اختلفَ فيه ، والقياسُ : الثاني احتياطاً لحقِّ الْفُقَرَاءِ) .
انتهى .

وفي « الفتح » و « الإمداد » : ويَتَجَهُّ أَنَّ الْمَرَادَ : اللَّائِقُ قَدْرًا ونوعاً ،
وزماناً ومكاناً .

وقال الشَّرْقَاوِيُّ [٣٧٠ / ١] : وكالْقُوْتِ ما أَعْتِيدَ مِنْ نَحْوِ سَمَكٍ وكعِكٍ
ونُقْلٍ ^(٢) وغيرِ ذلك ، ولا يَتَقَيَّدُ ذلك بيومِ الْعِيدِ ، أي : وإن زادَ عَلَى ما يُؤْكَلُ
في يومِ الْعِيدِ وليلَتِهِ .

(وَلَيْلَتِهِ) : ظاهرُهُ أَنَّ الْمَرَادَ بها ليلَتُهُ اَلْمَتَقَدِّمَةُ عَلَيْهِ ، كما في التَّكْبِيرِ ،

= ولفظه : « أَغْنَوْهُمْ فِي هَذَا الْيَوْمِ » ، وعند البيهقي (١٧٥ / ٤) بلفظ : « أَغْنَوْهُمْ
عَنْ طَوَافِ هَذَا الْيَوْمِ » .

(١) في هامش (أ) و (ب) : (قوله : عَلَى مَنْ مَلَكَ .. إلخ) وحاصله : أَنَّ للغنى
إطلاقات ، فغنيُّ الْفِطْرَةِ : مَنْ مَلَكَ زائداً عَلَى مُؤْنِ يَوْمِ الْعِيدِ وليلَتِهِ ، وغنيُّ
الْمَوَاسَاةِ : مَنْ مَلَكَ زائداً عَلَى كفايته سَنَةً ، وغنيُّ الرِّكَاةِ وَالْكَفَّارَاتِ : مَنْ مَعَهُ كفايةُ
الْعُمُرِ الْغَالِبِ ، وغنيُّ الْعَاقِلَةِ : مَنْ مَلَكَ آخِرَ الْحَوْلِ قَدْرَ عشرينَ ديناراً فاضلاً عما
يُكَلَّفُ بيبَعُهُ في الْكَفَّارَةِ ، وغنيُّ النِّفْقَةِ : مَنْ لو أَنْفَقَ نفقةً .. لَمْ يُعَدَّ فقيراً زكاةً اهـ .

وفي هامش (ب) زائداً عن قُوْتِهِ وقُوْتِ عِيَالِهِ ، هل الْمَرَادُ بِالزَّائِدِ عن قُوْتِهِمْ
المعتادِ كُلِّ يَوْمٍ ؟ أو بِالزَّائِدِ عن قُوْتِهِمْ في يومِ الْعِيدِ مِنْ لحمٍ وَمِنْ تَمَرٍ ؟ والراجحُ
الثَّانِي .

(٢) الثَّقُلُ : ما يُسْتَقَلُّ بِهِ - بالضَّمِّ والْفَتْحِ - مِنْ فواكهٍ وكوامِخٍ وجوزٍ ولوزٍ وينديٍ وفستقٍ ،
وأكثرُ ما يكونُ ذلك في ليالي شهرِ رمضان .

وَجَعَلُهُمُ اللَّيْلَةَ فِي التَّفَقَاتِ تَابِعَةً لِلْيَوْمِ . . . يَقْتَضِي أَنَّهَا الْمَتَأَخَّرَةُ عَنْهُ .

وَكَالْقَوْتِ خَادِمٌ وَمَنْزِلٌ لاثْقَيْنِ بِهِ ، يَحْتَاجُهُمَا هَوَاؤُ مَمُونُهُ لَا ثَمْنُهُمَا ،
وَدَسْتُ ثَوْبٍ^(١) يَلِيقُ بِهِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ ، وَكَذَا دَيْتُهُ عِنْدَ (حَج) ، بِخِلَافِ بَقِيَّةِ
الرِّكَازَةِ ، فَلَا يَمْنَعُ وَجُوبَهَا .

وَذَلِكَ الْوَاجِبُ - الرَّائِدُ عَلَى مَا مَرَّ - بِالْكَيلِ : صَاعٌ مَدَنِيٌّ^(٢) ، وَبِالْكَيلِ
الدَّوْعَنِيِّ : مَيْزَرَةٌ^(٣) إِلَّا ثُلَاثًا ، وَبِالْوَزَنِ : (اِثْنَانٍ وَسَبْعُونَ وَفِيَّةٌ) بَفَتْحِ الْوَاوِ لُغَةً
فِي الْأَوْفِيَّةِ - بَضْمِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِهَا - كَمَا هِيَ فِي بَعْضِ النُّسخِ ، وَهِيَ : سِتَّةُ
أَرْطَالٍ بوزنِ (دَوْعَن)^(٤) ، قَالُوا : وَبِالْأَحْفَانِ^(٥) ؛ الْمُدُّ : حَفْنَانٌ بِكَفْيِ رَجُلٍ
مَعْتَدِلِ الْكَفَيْنِ .

(١) الدَّسْتُ : ثَوْبٌ يَلْبَسُهُ وَيَكْفِيهِ لَتَرْدُّدِهِ فِي حَوَائِجِهِ ، يُجْمَعُ عَلَى دُسُوتٍ ، مِثْلُ : فَلَسٍ
وَفُلُوسٍ .

(٢) الصَّاعُ الْمَدَنِيُّ : وَيُقَدَّرُ فِي : « الْمَكَايِلِ وَالْأَوْزَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ » (ص / ٦٣) بِالرَّطْلِ
الْمَدَنِيِّ : خَمْسَةٌ وَثُلَاثًا ، وَيُعَادِلُ : (٨) أَرْطَالٍ بَغْدَادِيَّةٍ ، وَالرَّطْلُ الْبَغْدَادِيُّ هُوَ :
(٤٠٦ ، ٢٥) غَرَامًا ، فَيَزُنُ الصَّاعُ الْمَدَنِيُّ : (٣٢٤٥) غَرَامًا .

(٣) الْمَيْزَرَةُ : تَعَادِلُ وَزْنًا : (٤٨٧٥) غَرَامًا ، وَالْفِطْرَةُ الْمَعْتَبَرَةُ : هِيَ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ
(٢١٦٦ ، ٨) غَرَامًا ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يُعَادِلُ : (٣٢٥٠) غَرَامًا .

(٤) (دَوْعَن) : مَوْضِعٌ بـ (حَضْرَمَوْتَ) ، قَالَ أَبُو الْحَائِكِ : وَأَمَّا مَوْضِعُ الْإِمَامِ الَّذِي
تَأَمَّرَ فِي الْإِمَامِيَّةِ بِنَاحِيَةِ (حَضْرَمَوْتَ) . . . فَفِي مَدِينَةِ (دَوْعَن) ، وَالنِّسْبَةُ إِلَيْهَا
دَوْعَنِيٌّ . انْظُرْ « مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ » .

(٥) الْأَحْفَانُ : قَالَ فِي « الْمَصْبَاحِ » وَ« مَخْتَارِ الصَّحَاحِ » : وَحَفْنَةٌ : وَهِيَ مِلءُ الْكَفَيْنِ
مِنْ طَعَامٍ ، وَالْجَمْعُ حَفْنَاتٌ ، مِثْلُ : سَجْدَةٍ وَسَجْدَاتٍ .

(مِّنَ الطَّعَامِ) وفي بعض النسخ : (الصَّالِحِ) أي : للاقتيات والآذخار^(١) .

والمعول عليه من ذلك : الكيل ، وإنما يُذكر غيره احتياطاً .

فلا يكفي معيب ، ومنه : مُسْوَسٌ ، ومبلولٌ ، إلا إن جَفَّ وصَلَحَ لِمَا مَرَّ ، ولا قديمٌ تغيَّرَ لونهُ أو ريحُه أو طعمُه^(٢) . قَالَ (حج) : (وإن كَانَ قوتَ بلديهم) .

وقال بعضهم : يجوزُ مُسْوَسٌ بشرطِ بلوغِ لُبِّه صاعاً إن كَانَ قوتَ بلديهم .

ولا يُجزئُ تمرٌ منزوعُ النَّوى ، وفي قولٍ : يصحُّ تقليدُه في عملِ النَّفسِ . . يصحُّ إن لَمْ يُسرِّغْ فسادُه بذلك كما في جهتنا .

ولا بُدُّ مِنْ كَوْنِ مَا ذُكِرَ مِنْ غَالِبِ قوتِ الْبَلَدِ فِي سَنَةِ الْوَجوبِ ، وَالْعَبْرَةُ بِغَالِبِ قوتِ بَلَدِ الْمُؤَدَّى عَنْهُ ، بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهَا تَجِبُ أَوَّلًا عَلَى الْمُؤَدَّى عَنْهُ ثُمَّ يَتَحَمَّلُهَا الْمُؤَدَّى .

فإن لَمْ يَكُنْ فِي بَلَدِهِ غَالِبٌ . . أَدَّى مَا شَاءَ ، وَالْأَعْلَى أَوْلَى ، وَيُجْزَى عَنْ الْأَدْنَى ، وَالْعَبْرَةُ بِزِيَادَةِ نَفْعِ الْأَقْتِيَاتِ .

وقد رَمَزَ بَعْضُهُمْ إِلَى رُتَبِ مَا تَجِبُ زَكَاةُ الْفِطْرِ مِنْهُ مُرتَّباً لذلِكَ الْأَعْلَى فَأَلْأَعْلَى ، فَقَالَ [مِنَ الْبَسِيطِ] :

بِاللَّهِ سَلْ شَيْخَ ذِي رَمَزٍ حَكِيَّ مَثَلًا عَنْ قَوْرِ تَرَكَ زَكَاةَ الْفِطْرِ لَوْ جَهَلًا

(١) فِي حَاشِيَةِ (ب) : أَيِ : لِلْأَقْتِيَاتِ وَالْآذْخَارِ أَجْزَاءً ، وَإِلَّا . . فَلَا .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : (قَوْلُهُ : تَغْيِيرُ لَوْنِهِ . . إلخ) يُؤْخَذُ مِنْ جَانِبِ السَّوَاهِلِ فِي الْغَالِبِ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُتَغَيِّرٌ لَوْنًا وَرِيحًا وَطَعْمًا ، وَأَخَذَهُ مِنْ مُسْوَسٍ فِيهِ مُتَغَيِّرٌ طَارِقًا لَا خَلْقِيًا .

وَيَقُولُ عِنْدَ تَسْلِيمِهَا : هَذِهِ زَكَاةُ بَدَنِي الْمَفْرُوضَةُ .

وَيَجِبُ إِخْرَاجُهَا عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْعِيَالِ

أَسْمَاءٌ أَوْلَاهَا جَاءَتْ مُرْتَبَةً أَسْمَاءُ قُوتِ زَكَاةِ الْفِطْرِ لَوْ عَقَلًا^(١)

أَي : أَعْلَاهَا بُرٌّ ، فَسَلْتُ^(٢) ، فَشَعِيرٌ ، فَذُرَّةٌ - وَالذُّخْنُ نَوْعٌ مِنْهَا ، لَكِنْ فِي « التُّحْفَةِ » أَنَّهُ : مُخَالَفٌ لَهَا لَوْنًا وَطَبْعًا وَذَوْقًا - فَأَرَزُّ ، فَحِمَصٌ ، فَمَاشٌ^(٣) ، فَعَدَسٌ ، فْفُولٌ ، فَتَمْرٌ ، فَزَيْبٌ ، فَأَقِطٌ ، فَلَبَنٌ ، فَجُبْنٌ .

وَلَا يُبْعَضُ صَاعٌ وَاحِدٌ مِنْ جِنْسَيْنِ ، وَمَنْ أَيْسَرَ بِيَعُضِ صَاعٍ .. لَزِمَهُ إِخْرَاجُهُ ؛ إِذ : الْمَيْسُورُ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ .

(وَ) لَا بُدَّ فِي الزَّكَاةِ مِنْ نِيَّةٍ ، فَ (يَقُولُ) بِقَلْبِهِ وَجُوبًا ، وَبِلِسَانِهِ نَذْبًا (عِنْدَ تَسْلِيمِهَا) إِلَى الْمُسْتَحِقِّ ، أَوْ إِلَى مَنْ وَكَّلَهُ فِي دَفْعِهَا - وَتَجْزِيءٌ عِنْدَ عَزْلِهَا عَنِ الْمَالِ - : (هَذِهِ زَكَاةُ بَدَنِي) .

وَقَوْلُهُ : (الْمَفْرُوضَةُ) صِفَةٌ كَاشِفَةٌ ؛ إِذِ الزَّكَاةُ لَا تَكُونُ إِلَّا فَرْضًا .

(وَ) كَذَا (يَجِبُ) عَلَيْهِ (إِخْرَاجُهَا عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ) مِمَّنْ تَلْزِمُهُ مُؤَنَّتُهُمْ (مِنَ الْعِيَالِ) الَّذِينَ لَا مَالَ لَهُمْ وَلَا يَقْدِرُونَ عَلَى كَسْبٍ لَاتِقٍ .

فَإِنْ كَانَ لَهُمْ شَيْءٌ مِنَ الْمَالِ - وَلَوْ مَا يَكْفِي يَوْمَ الْعِيدِ وَلَيْلَتِهِ ، أَوْ قُدْرَةٌ عَلَى الْكَسْبِ - لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ ، بَلْ وَلَا يَكْفِي إِخْرَاجُهَا لَهَا عَمَّنْ ذُكِرَ إِنْ كَانَ بِالْغَا ، وَتَبَقَى بِذِمَّتِهِ إِنْ أَيْسَرَ بِهَا فَاضِلَةٌ عَنْ مُؤَنَةِ يَوْمِ الْعِيدِ وَلَيْلَتِهِ ، وَإِلَّا^(٤) . . . فَلَا تَجِبُ

(١) أورد الأبيات وما بعدها الشَّرقاوي في « حاشيته » (٣٧٣ / ١) فقال : ولبعضهم .

(٢) الثَّلْتُ : ضَرْبٌ مِنَ الشَّعِيرِ لَيْسَ لَهُ قَشْرٌ .

(٣) الْكَاشُ : حَبٌّ مُعْتَدِلٌ يَشْبَهُ الْعَدَسَ ، لَوْ أَنَّهُ يُضْرَبُ لِلْخُضْرَةِ .

(٤) فِي هَامِشٍ (ب) : (قَوْلُهُ : وَإِلَّا) أَي : وَإِنْ لَمْ يَوْسَرْ بِهَا ، بَأَنَّ كَانَ لَا مَالَ أَوْ قُدْرَةَ لَهُمْ عَلَى الْكَسْبِ بِشَيْءٍ . بِتَصْرِيفٍ .

وَالزُّوجَاتِ ، وَالْعَبِيدَ وَالْجَوَارِ ، وَالْأَبَاءَ وَالْأُمَّهَاتِ

على أَحَدٍ مِنْهُمْ^(١) ، فَلْيَسِّبْهُ لَذَلِكَ ؛ فَإِنَّ عَمَلَ النَّاسِ عَلَى خِلَافِهِ ، وَلِذَا قَالُوا :
لَا يَجُوزُ أَنْ يُخْرِجَ زَكَاةَ وَلَدِهِ الْكَبِيرِ الْغَنِيِّ . . إِلَّا بِإِذْنِهِ ، بِخِلَافِ الصَّغِيرِ ،
فَيَجُوزُ لَهُ إِخْرَاجُهَا حَتَّى مِنْ مَالِهِ عَنِ الصَّبِيِّ ، وَيَرْجِعُ بِهَا فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ غَنِيًّا .

(وَ) مِنْ (الزُّوجَاتِ) اللَّاتِي تَجِبُ نَفَقَتُهُنَّ ، وَكَذَا أُمَةٌ كُلُّ مَنْهُنَّ الَّتِي
تَخْدُمُهَا بِإِذْنِهِ إِنْ كَانَتْ مَمَّنْ يُخْدَمُ مِثْلُهَا ، أَوْ خَادِمَةٌ لَهَا بِقَيْدِهِ السَّابِقِ وَلَا مُقَدَّرَ
لَهَا مِنْ أَجْرَةٍ أَوْ نَفَقَةٍ ، وَكَذَا يُقَالُ فِي خَادِمٍ^(٢) أَيْضًا .

(وَ) مِنْ (الْعَبِيدِ وَالْجَوَارِ) بِحَذْفِ أَلْيَاءِ ، وَالْأَفْصَحُ إِبْثَاتُهَا ، وَالْمُرَادُ :
الرَّقِيقُ وَلَوْ مَكَاتَبًا كِتَابَةً غَيْرَ صَحِيحَةٍ أَوْ مَبْعُوضًا ، فَيَجِبُ عَلَى سَيِّدِهِ بِقِسْطِ رِقِّهِ
وَعَلَيْهِ الْبَاقِي إِنْ لَمْ تَكُنْ مُهَائِيَّةً^(٣) بَيْنَهُمَا ، وَإِلَّا . . فَعَلَى مَنْ وَجَبَتْ فِي نَوْبَتِهِ ،
وَكَذَا يُقَالُ فِي الشَّرِيكَيْنِ .

وَمَحَلُّ وَجوبِهَا فِي الرَّقِيقِ : إِنْ كَانَ مُسْلِمًا ، وَمِنْهُ تَعَلَّمَ أَنَّ الْأَرْقَاءَ الَّذِينَ
دُونَ الْبُلُوغِ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِمْ ، إِلَّا إِنْ تَحَقَّقَ أَنَّ السَّابِي لَهُمْ مُسْلِمٌ ، وَالْمَشْهُورُ فِي
الْغَالِبِ مِنَ الْحُبُوشِ وَالسَّوَاخِلِيَّةِ أَنَّ سَابِيَهُمْ كَافِرٌ .

(وَ) مِنْ (الْأَبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ) الْفُقَرَاءِ ، وَإِنْ قَدَرُوا عَلَى الْكَسْبِ ، وَإِنْ
عَلَوْا .

وَيُشْتَرَطُ الْإِسْلَامُ فِي الْمَوْدَى عَنْهُ كَمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ أَلَمَاتِنِ :
(عَلَى مَنْ مَلَكَ) .

(١) فِي الْأَصْلِ (ب) : مِنْهُمَا .

(٢) فِي (ب) وَالْأَصْلُ : (خَادِمَةٍ) .

(٣) الْمُهَائِيَّةُ : كَأَنَّ يَكُونُ الرَّقِيقُ مُشْتَرَكًا ، فَيَتَفَقُّ الشُّرَكَاءُ عَلَى هَيْئَةٍ أَوْ مَدَّةٍ لاسْتِخْدَامِهِ ،
أَوْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّيِّدِ إِنْ كَانَ مَبْعُوضًا .

وَلَا تَجِبُ عَنْ غَيْرِ هَؤُلَاءِ الْمَذْكُورِينَ .

وَزَكَاةُ الْأَمْوَالِ تَجِبُ فِي : الْإِبِلِ ، وَالْبَقَرِ ، وَالْغَنَمِ ، وَالذَّهَبِ ،
وَالْفِضَّةِ ، وَالْأَقْوَاتِ

وَتَجِبُ عَلَى الْكَافِرِ فِطْرَةُ قَرِيبِهِ وَرَقِيقِهِ وَزَوْجَتِهِ الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّهُ يَتَحَمَّلُهَا
عَنْهُمْ ، وَتَجِبُ عَلَيْهِ النَّيَّةُ ، وَتَكُونُ لِلتَّمْيِيزِ لَا لِلْعِبَادَةِ .
وَلَوْ أَخْرَجَ الْمُؤَدَّى عَنْهُ فِطْرَةَ نَفْسِهِ . . أَجْزَاءً ، وَسَقَطَ الْجُوبُ عَنْ
الْمُؤَدِّي .

وَيُسْتَنْبَى مِنْ قَوْلِهِمْ : - مَنْ لَزِمَتْهُ نَفَقَتُهُ . . لَزِمَتْهُ فِطْرَتُهُ - حَلِيلَةُ الْأَبِ ،
فَتَجِبُ نَفَقَتُهَا لَا فِطْرَتُهَا ، وَزَوْجَةُ الْعَبْدِ وَغَيْرُهُمَا مِمَّا فِي الْمَطْوَلَاتِ . (وَلَا
تَجِبُ) أَي : زَكَاةُ الْفِطْرِ (عَنْ غَيْرِ هَؤُلَاءِ الْمَذْكُورِينَ) .
وَلَوْ وَجَدَ بَعْضَ الصَّبِيحَانِ . . قَدَّمَ نَفْسَهُ ، فَزَوْجَتُهُ ، فَخَادِمَتُهَا ، فَوَلَدَةُ
الصَّغِيرِ ، فَأَبَاهُ ، فَأُمَّهُ - عَكْسُ النَّفَقَةِ فِيهِمَا - فَوَلَدَةُ الْكَبِيرِ .
فَإِنْ أَسْتَوَا - كَابْنَيْنِ صِغَارٍ أَوْ كِبَارٍ - قَدَّمَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا .

[زكاة الأموال]

ثُمَّ شَرَعَ فِي زَكَاةِ الْأَمْوَالِ ، فَقَالَ : (وَزَكَاةُ الْأَمْوَالِ تَجِبُ فِي) ثَمَانِيَةِ
أَصْنَافٍ ، مِنْهَا :

١- (الْإِبِلُ) - قَدَّمَهَا لِأَنَّهَا أَشْرَفُ أَمْوَالِ الْعَرَبِ - (٢- وَالْبَقَرُ ، ٣- وَالْغَنَمُ ،
٤- وَالذَّهَبُ ، ٥- وَالْفِضَّةُ ، ٦- وَالْأَقْوَاتُ) وَتَحْتَهَا شَيْثَانِ : ١- الثَّمَرُ مِنَ النَّخْلِ
وَالْكَزْمِ ، ٢- وَالْحُبُوبُ : مِنَ الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ وَالدُّرَّةِ وَالذُّخْنِ وَالْفُولِ ، وَغَيْرِهَا
مِنْ كُلِّ مَا يُقْتَاتُ اخْتِيَارًا .

وَأَهْمَلِ الثَّامِنَ ، وَهُوَ : أَمْوَالُ التَّجَارَةِ .

.....
ولا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْمَذْكُورَاتِ إِلَّا بِشُرُوطٍ ، مِنْهَا :

١- الْإِسْلَامُ .

٢- وَالْحُرِّيَّةُ .

٣- وَتَعْيِينُ الْمَالِكِ .

٤- وَالْمِلْكُ الثَّامِنُ .

٥- وَالنُّصَابُ .

٦- وَالْحَوْلُ فِي غَيْرِ الْأَقْوَاتِ .

٧- وَبُدُوُ صِلَاحِ الثَّمَرِ .

٨- وَاشْتِدَادُ الْحَبِّ فِيهَا .

٩- وَالسَّوْمُ فِي النَّعَمِ مِنَ الْمَالِكِ أَوْ نَائِبِهِ كُلِّ الْحَوْلِ .

١٠- وَأَنْ لَا تَكُونَ عَوَامِلَ .

وَأَوَّلُ نِصَابِ الْإِبِلِ : خَمْسٌ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهَا دُونَهَا ، وَفِيهَا : شَاةٌ : جَذَعَةٌ
ضَائِنٌ ، أَوْ ثَنِيَّةٌ مَغْزٍ .

وَفِي عَشْرِ : شَاتَانِ .

وَفِي خَمْسَ عَشْرَةَ : ثَلَاثُ شِيَاهٍ .

وَفِي عَشْرِينَ : أَرْبَعُ شِيَاهٍ .

وَفِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ : بَنْتُ مَخَاضٍ : لَهَا سَنَةٌ وَطَعْنَتْ فِي الثَّانِيَةِ .

وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ : بَنْتُ لَبُونٍ : لَهَا سَنَتَانِ وَطَعْنَتْ فِي الثَّالِثَةِ .

وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ : حِقَّةٌ : لَهَا ثَلَاثُ سَنِينَ وَطَعْنَتْ فِي الرَّابِعَةِ .

وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ : جَذَعَةٌ : لَهَا أَرْبَعُ سَنِينَ وَطَعْنَتْ فِي الْخَامِسَةِ .

.....

وفي ست وسبعين : بنتا لبون .

وفي إحدى وتسعين : حِقتان .

وفي مئة وإحدى وعشرين : ثلاث بنات لبون .

ويتسع : يتغير الواجب ، ثم بزيادة عشر ، ففي كل أربعين : بنت لبون ،
وفي كل خمسين : حقة .

وأول نصاب البقر - سميّت بذلك ؛ لأنها تبقّر الأرض ؛ أي : تشقّها
بالحرارة - ثلاثون ، وفيها : تبع : وهو ابن سنة وطعن في الثانية ، سمي
بذلك ؛ لأنه يتبع أمه في المرعى .

وفي الأربعين : مسنة : لها ستان وطعن في الثالثة ، وهكذا في كل
ثلاثين تبع ، وكل أربعين مسنة .

وأول نصاب الغنم^(١) - من الغنمة بكثرة أولادها وصوفها وألبانها - :
أربعون ، وفيها : شاة .

وفي مئة وإحدى وعشرين : شاتان .

وفي ميتين وواحدة : ثلاث شياه .

وفي أربع مئة : أربع .

ثم في كل مئة شاة .

وما بين النصب وقص^(٢) في جميع النعم .

(١) وكذا المَعزُ مثلها .

(٢) الوقص : ما بين الفريضتين من نصب الزكاة ممّا لا شيء فيه ؛ أي : معفو عنه
لا كالأموال في التجارة والكنز .

.....
وأَوَّلُ نِصَابِ الذَّهَبِ - وَسَمِّيَ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يَذْهَبُ سَرِيعاً - : عَشْرُونَ مِثْقَالاً خَالِصاً^(١) .

وأَوَّلُ نِصَابِ الْفِضَّةِ - وَسَمِّيَتْ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا تَنْفُضُ عَنْ قُرْبٍ - : مِثْنَا دِرْهَمٍ خَالِصَةً^(٢) .

وما زَادَ فِيهِمَا . . بِحَسَابِهِ ، وَفِيهِمَا : رُبْعُ عَشْرِ^(٣) لَكِنْ لَا يُرْكَى مِنْهُمَا^(٤) مَا قُصِدَ لاسْتِعْمَالٍ مَبَاحٍ ؛ كَحُلِيِّ لَامْرَأَةٍ بِلَا سَرَفٍ^(٥) ، وَتَحْلِيَةٍ سِلَاحٍ لِرَجُلٍ .

وَهَلْ مِنَ التَّحْلِيَةِ مَا يُجْعَلُ عَلَى غِمْدِ السِّیُوفِ وَالْجَنَابِي ؟

وظَاهِرُ قَوْلِهِمْ : إِنَّ التَّحْلِيَةَ جَعْلُ عَيْنِ التَّقْدِ فِي مُحَالٍّ مُفَرَّقَةٍ مَعَ الْإِحْكَامِ حَتَّى تَصِيرَ كَالْجُزْءِ . . أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْهَا ، وَبِهِ صَرَّحَ الْمَدَابِغِيُّ ، وَأَنَّهَا لَا تَصْدُقُ إِلَّا عَلَى مَا يُجْعَلُ عَلَى رُؤُوسِهِمَا مَفْرَقًا مُسَمَّرًا .

لَكِنْ أَفْتَى الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ صَالِحٌ^(٦) : أَنَّهُ مِنْهَا ، وَنَقَلَهُ عَنِ « الْمَغْنِيِّ » [٣٩٢/١] لِلْخَطِيبِ .

(١) وَتُعَادِلُ ذَهَبًا صَافِيًا وَزَنَ : (٦٢ ، ٨٤) غَرَامًا ، أَوْ قِيَمَةً عَشْرِ لِيرَاتٍ ذَهَبِيَّةٍ إِنْكِلِيزِيَّةٍ أَوْ سُورِيَّةٍ وَمَا كَانَ بوزنهما .

(٢) وَتُعَادِلُ وَزَنَ : (٦٢٥) غَرَامًا فِضَّةً .

(٣) أَيَ : فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ يَجِبُ وَاحِدٌ ، وَفِي كُلِّ مِئَةِ اثْنَانِ وَنِصْفٌ ، وَهَكَذَا . . .

(٤) أَيَ : الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ .

(٥) وَكَانَ يَصَاحُ بِتَصَاوِيرٍ مَجْسَمَةٌ كَسَمَكَةٍ وَحِيَّةٍ أَوْ آنِيَةٍ ، أَوْ يَرَاهُ غَيْرُ مَحْرَمٍ أَوْ زَوْجٍ ، فَفِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ .

(٦) الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ صَالِحٌ : فَقِيهٌ يَمَنِيٌّ .

وهذا في غير الخارج عن حدِّ السَّيفِ ونحوه ، أمَّا الخارجُ ؛
كالحدوة^(١) .. فلا يصحُّ جَزْماً ، لكنَّ أجازةَ أبو حنيفةَ بشرطِ أن يكونَ بعضُهُ
في حدِّ نحوِ السَّيفِ ، فيجبُ على المُتَبَلِّينَ بذلكَ تقليدُهُ .

وأوَّلُ نِصابِ الأَقْواتِ : خمسةُ أَوْسُقٍ^(٢) ، وَالْوَسْقُ^(٣) : سِتُّونَ صاعاً^(٤) ،
وهي بِالْكِيلِ الدَّوعْنِيّ : ستَّةُ وستونَ قَهاوِلَ^(٥) ، وثُلُثا قَهاوِلَ .

والعبرةُ بِالْجَفافِ فيما يُجَفَّفُ مِنَ الرُّطْبِ وَالْعَنْبِ ، وفي الْحَبوبِ كونُها
مَصْفَاةً مِنْ تَبْنٍ وَغَيْرِهِ ، وَالْمَوْنُ عَلَى الْمَالِكِ .

ويتعلَّقُ حقُّ أَهْلِ الزَّكَاةِ بذلكَ بِبُدْوِ الصَّلَاحِ فِي كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ فِي الرُّطْبِ
وَالْعَنْبِ ، وبِأَشْتِدَادِ الْحَبِّ .

ولا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ .. إِلَّا بَعْدَ الْجَفافِ وَالتَّصْفِيَةِ ، وَأَجَازَ الْإِمَامُ أَبُو
حَنِيفَةَ إِخْرَاجَهَا مِنَ الرُّطْبِ وَالْعَنْبِ ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ فِي كَثِيرٍ أَوْ أَكْثَرِ الْجِهَاتِ ،
فَيَجِبُ تَقْلِيدُهُ فِي ذَلِكَ ، لَكِنْ لَا نِصَابَ عِنْدَهُ لَذَلِكَ مَعَيَّنٌ ، بَلْ فِي كُلِّ مَا خَرَجَ
مِنْ ذَلِكَ - وَإِنْ قَلَّ - زَكَاةٌ .

وفيها - إِنْ سُقِيَتْ بِلا مُؤَنَةٍ - : عَشْرُ^(٦) ، أَوْ بِمُؤَنَةٍ : نِصْفُ الْعُشْرِ^(٧) .

(١) لعلَّها كحلقةٌ تبيته في النِّجادِ ونحوه .

(٢) وَتَقْدَرُ بـ : (٦٥٠) كيلو غراماً تقريباً .

(٣) وَيُعَادِلُ : (١٣٠) كيلو غراماً تقريباً .

(٤) وَيَزِنُ الصَّاعُ : (٢١٦٦) غراماً تقريباً .

(٥) الْقَهاوِلُ : مِكْيَالٌ يَمْنِي يَسْعُ : (٩,٨) كيلو غراماً تقريباً .

(٦) الْعُشْرُ : مَا يُعَادِلُ واحداً مِنْ عَشْرَةٍ .

(٧) أَيِ واحدٍ مِنْ عشرين وبعبارة أخرى : خمسة من مئة .

وَلَا تَجِبُ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأَمْوَالِ .

(وَلَا تَجِبُ) الزَّكَاةُ (فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأَمْوَالِ) ؛ كَالرَّقِيقِ ، وَالْخَيْلِ ، وَالْبَطِيخِ ، وَالرُّمَّانِ ، وَالْحَرِيرِ ، وَالْحَدِيدِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ أَمْوَالَ تِجَارَةٍ . . . فَتَقْوَمُ آخِرَ الْحَوْلِ بِمَا أَشْتَرَيْتَ بِهِ مِنْ نَقْدٍ وَإِنْ كَانَ دُونَ نِصَابٍ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَقْدًا . . . فَبِغَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ ، فَإِنْ بَلَغَتْ قِيمَتُهَا - بِالتَّقْوِيمِ - نِصَابًا . . . زَكَّاهَا ، وَإِلَّا . . . فَلَا .

وَأَمَّا أَسْقَطُ الْمَصْنُفُ زَكَاةَ التِّجَارَةِ ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ فِي الْقِيَمَةِ ، وَهِيَ تَرْجَعُ لِلنَّقْدِ .

وَأَعْلَمَ : أَنَّ الزَّكَاةَ كَمَا تُؤْخَذُ مِنْ ثَمَانِيَةِ أَصْنَافٍ مِنَ الْأَمْوَالِ تَجِبُ لثَمَانِيَةِ أَصْنَافٍ مِنَ النَّاسِ ، مِنْ أَهْلِ بَلَدِ الْمَالِ ، وَلَا يَجُوزُ نَقْلُهَا عَنْهُمْ . . . إِلَّا إِنْ عُدِمُوا كُلُّهُمْ فِي الْأَظْهَرِ ، وَهُمْ :

[الْأَوَّلُ] : الْفَقِيرُ ؛ وَهُوَ : الَّذِي لَا مُنْفِقَ لَهُ مِنْ زَوْجٍ أَوْ أَصْلٍ أَوْ قَرَعٍ ، وَلَا مَالٍ لَهُ وَلَا كَسْبٍ أَصْلًا ، أَوْ لَهُ مِنْ ذَلِكَ مَا لَا يَقَعُ مَوْقِعًا مِنْ كِفَايَتِهِ ؛ كَمَنْ يَحْتَاجُ لِعَشْرَةِ وَلَا يَجِدُ إِلَّا أَرْبَعَةً .

[الثَّانِي] : الْمَسْكِينُ ، وَهُوَ : مَنْ لَهُ مَالٌ أَوْ كَسْبٌ يَقَعُ مَوْقِعًا مِنْ كِفَايَتِهِ وَلَا يَكْفِيهِ .

[الثَّلَاثُ] : الْعَامِلُ ؛ وَهُوَ : الَّذِي يَعْمَلُ عَلَيْهَا ؛ كَمَنْ يَجْمَعُهَا مِنْ أَرْبَابِهَا ، وَالْكَاتِبِ ، وَالْقَاسِمِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ .

[الرَّابِعُ] : الْمُؤَلَّفُ ؛ وَهُوَ : مَنْ أَسْلَمَ وَنَيْتُهُ ضَعِيفَةٌ ؛ أَيْ : لَيْسَ عِنْدَهُ أَلْفَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ ، فَيُعْطَى لِيَتَأَلَّفَ بِهِمْ ، أَوْ مُسْلِمٌ لَهُ شَرَفٌ فِي قَوْمِهِ يُتَوَقَّعُ بِإِعْطَائِهِ إِسْلَامُهُمْ ، أَوْ مُسْلِمٌ يَكْفِينَا شَرًّا مِنْ يَلِيهِ مِنَ الْكُفَّارِ ، أَوْ شَرًّا مَانِعِي الزَّكَاةِ وَيَأْخُذُهَا مِنْهُمْ ، أَوْ شَرًّا الْبُغَاةِ .

.....

و[الخامس]: المكاتب: وهو المراد بالرقاب في الآية عند الشافعي رضي الله عنه، وعبيد تشتري وتعتق عند مالك وأحمد رحمهما الله.

و[السادس]: الغارم، وهو أنواع:

الأول: من أستاذان لدفع فتنة بين متنازعين، فيعطى وإن كان غنياً بنقد وغيره.

الثاني: من أستاذان لقرى ضيف، وعمارة نحو مسجد، ونحو ذلك، فيعطى وإن كان غنياً بغير نقد.

الثالث: من أستاذان لنفسه ولو لمعصية، وصرفه في طاعة، أو في معصية لكنه تاب وظن صدقه، فيعطى قدر ما عجز عن وفائه من دينه الحال، لكن يترك له ممّا معه ما يكفيه ويعطى ما يقضي به باقي دينه.

الرابع: الضامن، فيعطى إن أعسر وحل الدين وكان ضامناً على معسر، أو موسر لا يرجع عليه؛ كأن ضمن بغير إذنه.

و[السابع]: الغازي؛ وهو: المتطوع بالغزو، فيعطى كفايته وكفاية مأمونه إلى أن يرجع، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٠] في الآية.

و[الثامن]: ابن السبيل؛ وهو: المسافر من بلد الزكاة، أو المجتاز بها، فيعطى كفاية سفره ذهاباً ورجوعاً، إن لم يكن له مال، فإن كان له مال لا يكفيه.. ثمّ عليه، أو غائب.. أعطي ما يوصله إليه.

فهذه الأصناف الثمانية تجب لها الزكاة حتى زكاة الفطر بالسوية، إلاّ العامل فله - إن عمل - أجره مثله، والباقي يرجع إلى بقية الأصناف.

فيجب أن يقسم بين الأصناف بالسوية، فيعرف سهم كل صنف،

.....
وَيُعْطَى^(١) لثَلَاثَةِ أَنْفَارٍ مِنْهُ فَأَكْثَرُ ، فَإِنْ عُدِمَ بَعْضُ الْأَصْنَافِ .. رُدَّ عَلَى مَنْ وُجِدَ مِنْهُمْ بِالسَّوِيَّةِ .

وَالْمَوْجُودُ مِنْهُمْ فِي كُلِّ مَكَانٍ أَرْبَعَةٌ : الْفُقَرَاءُ ، وَالْمَسَاكِينُ ، وَالْغَارِمُونَ ، وَالْمَسَافِرُونَ .

وَتَجُوزُ الْمُفَاضَلَةُ بَيْنَ أَحَادِ الصِّنْفِ ، وَمَنْ فِيهِ صِفَتَا اسْتِحْقَاقٍ .. أُعْطِيَ بِأَحَدِهِمَا بِخَيْرَتِهِ .

وَشَرَطُ الْأَخْذِ مِنَ الْمَذْكُورِينَ :

١- الْإِسْلَامُ .

٢- وَالْحُرِّيَّةُ .

٣- وَأَنْ لَا يَكُونَ هَاشِمِيًّا ، وَلَا مَطْلَبِيًّا ، وَلَا مَوْلَى لَهُمْ ، وَإِنْ انْقَطَعَ عَنْهُمْ خُمْسُ الْخُمْسِ ، وَفِي قَوْلٍ عِنْدَنَا : تَصَحُّ لَهُمْ إِنْ انْقَطَعَ عَنْهُمْ ذَلِكَ ، وَيَصَحُّ لِلْمَزَكِيِّ تَقْلِيدُهُ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَذْهَبُهُ كَمَالِكٍ جَوَازُ دَفْعِ الزَّكَاةِ لِوَاحِدٍ .

وَأَعْلَمَ : أَنَّهُ كَمَا تَجِبُ الزَّكَاةُ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى .. فَكَذَا يَجِبُ لِحَقِّهِ تَعَالَى كَفَّارَةٌ وَفِدْيَةٌ وَخُمْسٌ فِي فَيٍّ وَغَنِيمَةٍ .

فَأَمَّا الْكَفَّارَةُ .. فَأَرْبَعُ :

١- كَفَّارَةُ ظَهَارٍ .

٢- وَقَتْلٍ .

(١) فِي هَامِشٍ (ب) : فَائِدَةٌ : يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى ثَلَاثَةٍ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ .

.....
٣- وجماع^(١) في رمضان عنداً .

٤- ويمين .

وواجب الثلاثة الأول : عتق رقية ، مؤمنة ، سليمة عن عيبٍ يُخلُّ بالعمل .

فإن عجزَ . . فصوم شهرين متتابعين ، فينقطع التتابع بالفطر ولو بعذرٍ إلا في نحو حيض .

فإن عجزَ عن الصوم . . فإطعام ستين مسكيناً ، لكل واحدٍ مُدٌّ^(٢) من غالب قوت البلد ، إلا أقتل فلا إطعام فيه .

وواجب الأخيرة : إطعام عشرة مساكين من غالب قوت البلد ، أو كسوتهم ، أو تحرير رقية مؤمنة .

فإن عجزَ - بأن لم يكن معه ما يكفيه العمر الغالب بعد إخراج ذلك - فصوم ثلاثة أيام ، ولو متفرقة .

فإن عجزَ عن ما ذكر من خصال الكفارات . . استقرت في ذمته .

تنبيه : [حكم من عليه كفارة]

من مات وعليه كفارة فأكثر ولم يصم عنه . . تعلقت بتركته ، وعلى هذا . .

(١) جاء في حاشية الأصل : هل هنا وقفنا في القراءة على مؤلفه رحمه الله تعالى ، ونفعنا بعلمه . . آمين اللهم . . آمين . . آمين .

(٢) الكمد : يُعادل : (٥٤١) غراماً من طعام .

فكثيرٌ مِنَ التَّرْكِ^(١) أَسْتَغْفِرُهَا كَفَّارَةُ الْيَمِينِ ؛ لِمَا هُوَ مُشَاهِدٌ مِنْ كَثَرَةِ الْإِيمَانِ
الْغَمُوسِ وَغَيْرِهَا مِنْ غَالِبِ الْخَلْقِ .

وَأَمَّا الْفِدْيَةُ : فَثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ :

الْأَوَّلُ : مُدٌّ ؛ لِإِفْطَارِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ لِحَمَلٍ أَوْ رَضَاعٍ مَعَ قَضَاءِ ، أَوْ لِكِبَرٍ
وَمَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرُؤُهُ بِلَا قَضَاءِ ، وَلِتَأْخِيرِ قَضَاءِ صَوْمِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ بِلَا عُذْرِ
إِلَى رَمَضَانَ آخَرَ مَعَ قَضَاءِ ، وَلِإِزَالَةِ شَعْرَةٍ أَوْ ظُفْرٍ لَا يَضُرُّ بَقَاؤُهُمَا فِي إِحْرَامٍ ،
وَلِتَرْكِ مَبِيتِ لَيْلَةٍ مِنْ لِيَالِي (مِنْى) بِلَا عُذْرِ ، أَوْ تَرْكِ رَمِي حِصَاةٍ مِنْ حِصَى
الْجِمَارِ - أَيِ : مِنْ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، وَإِلَّا . . . فَيَجِبُ دَمٌ لِفَوَاتِ
التَّرْتِيبِ ، فَتَفُوتُ عَشْرُونَ حِصَاةً ، فَتَأْمَلْ ! إِذْ مَا بَعْدَ الْمَتْرُوكِ لِعَوْدَةٍ^(٢) - وَعَلَى
مِيتٍ عَلَيْهِ صَوْمُ يَوْمٍ وَلَمْ يَصُمْ عَنْهُ قَرِيبُهُ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ .

الثَّانِي : مُدَّانٍ ؛ لِإِزَالَةِ شَعْرَتَيْنِ أَوْ ظُفْرَيْنِ أَوْ بَعْضِهِمَا فِي إِحْرَامٍ ، وَلِتَرْكِ
مَبِيتِ لَيْلَتَيْنِ مِنْ لِيَالِي (مِنْى) ، أَوْ رَمِي حِصَاتَيْنِ مِنْ حِصَى الْجِمَارِ ، وَغَيْرِهِ .

الثَّالِثُ : دَمٌ ؛ لِقَتْلِ صَيْدٍ حَرَمِيٍّ أَوْ فِي الْإِحْرَامِ ، وَلِوُطْءٍ مُخْرِمٍ ، وَلِإِزَالَتِهِ
شَعْرَاتٍ مِنْهُ ، وَتَقْلِيمِهِ أَظْفَاراً مَعَ اتِّحَادِ زَمَانٍ وَمَكَانٍ فِيهِمَا ، وَلِتَطْيِئِهِ وَدَفْنِ
رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ ، وَلُبْسِهِ ، وَتَرْكِ إِحْرَامٍ مِنَ الْأَمِيقَاتِ ، وَطَوَافٍ وَدَاعٍ لَغَيْرِ نَحْوِ
حَائِضٍ ، وَمَبِيتِ لَيْلَةٍ مَزْدَلِفَةَ أَوْ لِيَالِي (مِنْى) ، أَوْ الرَّمْيِ ، وَلِقَطْعِ شَجَرَةٍ
حَرَمِيَّةٍ - فِي الْكَبِيرَةِ : بَقَرَةً ، وَالصَّغِيرَةِ : شَاةً - وَلْتَمَتُّعٍ ، وَقِرَانٍ ، وَفَوَاتٍ
نُسُكٍ ، وَإِحْصَارٍ عَنْهُ .

(١) التَّرَكُّةُ - بَفَتْحِ الْأَوَّلِ وَكَسْرِ الرَّاءِ ، وَبِكَسْرِ الْأَوَّلِ وَسُكُونِ الرَّاءِ - مِثْلُ : كَلِمَةٍ وَكَلِمَةٍ ،
وَالْجَمْعُ : تَرَكَاتٍ وَتَرَكَاتٍ .

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْتَرَضَتَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ (أ) فَقَطْ .

.....
وَأَمَّا الْفَيْءُ وَالْغَنِيمَةُ : فَمَا أَخَذَهُ الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَهْلِ حَرْبٍ قَهْرًا . . غَنِيمَةً ،
ومنها :

١- ما أَنهزموا عنه قَبْلَ شَهْرِ السَّلَاحِ حِينَ التَقَى الصِّقَانِ .

٢- وما أَخَذُوهُ مِنْ دِرَاهِمٍ أَخْتِلَاسًا أَوْ سَرَقَةً .

٣- وما أَخَذُوهُ بِدُونِ ذَلِكَ . . فِيءٌ ؛ كَخَرَاجٍ ^(١) ، وَجِزْيَةٍ ، وَتَرْكَةٍ مُرْتَدٍّ ،
وَمِيتٍ مِنْهُمْ بِلَا وَارِثٍ ، وَعَشُورٍ ^(٢) .

ويبدأ فِي الْغَنِيمَةِ بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ : وَهُوَ مَا مَعَهُ مِنْ ثِيَابٍ وَخُفٍّ وَرَانٍ ^(٣) ،
وَأَلَاتٍ حَرْبٍ ، وَمَرْكُوبٍ ، وَزِينَةٍ ؛ كَسِوَارٍ ، وَنَفَقَةٍ وَنَحْوِهَا ، بِشَرْطِ أَنْ يَرْكَبَ
غَرَرًا ^(٤) فِي حَالِ الْقِتَالِ ، يَكْفِي بِهِ شَرُّهُ ، بَأَنْ يُزِيلَ أَمْتَانَهُ بِفَقْدِ عَيْنَيْهِ ، أَوْ قَطْعِ
يَدَيْهِ أَوْ رِجْلَيْهِ ، أَوْ يَأْسِرَهُ وَإِنْ لَمْ يَقْتُلْهُ .

ثُمَّ يُخَمَّسُ بَاقِيهَا : فَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسٍ لِلْغَانِمِينَ وَسَرَايَاهُمْ ، دُونَ مَنْ لَحِقَهُمْ
بَعْدَهَا ؛ لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ ، وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ .

وَلَا يُسَهَّمُ : لِرَقِيقٍ ، وَصَبِيٍّ ، وَأُنْثَى ، وَذِمِّيٍّ خَرَجَ بِإِذْنِ الْإِمَامِ ، بَلْ يَرْضَخُ
لَهُمْ ، وَالرَّضْخُ : دُونَ سَهْمِ الرَّاجِلِ ، يَجْتَهِدُ الْإِمَامُ فِي قَدْرِهِ .

وَيُخَمَّسُ فِيءٌ : فَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهِ لِلْمُرْصِدِينَ لِلجِهَادِ ، وَالْخُمْسُ الْبَاقِي مِنْهُ
وَالْخُمْسُ الْغَنِيمَةُ يُخَمَّسُ كُلُّ مِنْهُمَا خَمْسَةَ أَخْمَاسٍ :

(١) الْخَرَاجُ : هُوَ مَا يَدْفَعُهُ الذِّمِّيُّ ضَرِيَّةً عَلَى الْأَرْضِ الَّتِي يَسْتَغْلُهَا بِأَسْتِنَابِهَا .

(٢) يُقَالُ : عَشَرُهُمْ يَنْشُرُهُمْ عَشْرًا : أَخَذَ عَشْرَ أَمْوَالِهِمْ ، وَمِنَ الْعَاشِرِ ، وَالْعَشَارِ .

(٣) الرَّانُ : يُطْلَقُ عَلَى الْغِطَاءِ .

(٤) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَ(أ) ، وَفِي (ب) : عَسْرَدًا ، وَلَمْ تَبَيَّنْهَا ، وَالْمُرَادُ : أَنَّهُ خَرَجَ غَرَرًا

- [الْفَرَرُ : الْخَطَرُ] - فَرَدَا مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُسَجَّلٍ فِي دِيْوَانِ الْجُنْدِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَمَّا صَوْمُ رَمَضَانَ

خُمْسٌ لمصالح المسلمين .
وخُمْسٌ لبني هاشم والمطلب ؛ للذكرِ مثلُ حظِّ الأنثيين .
وخُمْسٌ لليتامى ، جمعُ يتيم ، وهو : صغيرٌ لا أبَ له ، ويُشترطُ فقرُهُ .
وخُمْسٌ للمساكين .
وخُمْسٌ لابنِ السَّبيل .

[باب الصيام]

ولَمَّا فرغَ مِنَ الرُّكْنِ الثَّالثِ مِنْ أركانِ الإسلامِ . . شَرَعَ فيما يتعلَّقُ بالرُّكْنِ
الرَّابِعِ مِنْ أركانِهِ ، وهو : الصَّيَامُ الْمُتَقَدِّمُ ذِكْرُهُ ، فقال :
(وَأَمَّا صَوْمُ) شهرِ (رَمَضَانَ) ولا يُكرَهُ ذِكْرُ رَمَضَانَ بغيرِ (شهرِ) كما
صوِّبَهُ فِي « الْمَجْمُوعِ » ^(١) .
وفُرِضَ فِي شعبَانَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ .

وَالْأَصْلُ فِي وَجوبِهِ - قَبْلَ الْإِجْمَاعِ - آيَةُ : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ [البقرة: ١٨٣] ،

(١) وذلك لأحاديث صحاح ، منها : حديثُ أَبِي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه عندَ البخاريِّ
(١٩١٤) ، ومسلمٍ (١٠٨٢) فِي الصَّيَامِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَقْدَمُوا
رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ . . . » .

وقوله ﷺ : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ . . . » رواه عن أَبِي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه البخاريُّ
(٣٨) وغيرُهُ .

وقوله ﷺ : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا . . غُفِرَ لَهُ » رواه عن عائشةَ
رضيَ اللهُ عنها أَبُو حِجَّانٍ فِي « الْإِحْسَانِ » (١٤١) .

وغيرها من الأحاديث^(١) .

(فَيَجِبُ) وجوباً عاماً :

١- باستكمال شعبان ثلاثين .

٢- وبشؤنه عند قاضٍ ، ولو برؤية عدلٍ شهادةٍ ، ولو مستوراً ، ويكفي قوله : أشهد أنني رأيتُ الهلالَ ؛ لخبرِ ابنِ عمرَ رضيَ اللهُ عنهُما : (أخبرتُ النَّبِيَّ ﷺ : أنني رأيتُ الهلالَ ، فصامَ ، وأمرَ بصيامِهِ)^(٢) .

ولم يثبت رمضانٌ بواحدٍ إلا بالنسبة للصومِ وتوابعِهِ مِنَ الْعِبَادَةِ^(٣) دونَ غيرها .

قالَ البجيرميُّ [١٠٠/٢] : (والمعتدُّ أنَّ هلالَ شوالٍ يثبتُ بعدلٍ استقلالاً ؛ لاشتمالِهِ على الْعِبَادَةِ ؛ وهوَ : فطرُ يومِ العيدِ ، إذ كلُّ شهرٍ أشتمَلَ على عِبَادَةٍ .. يثبتُ بواحدٍ بالنظرِ للعبادةِ)^(٤) . انتهى .

ووجوباً خاصاً على :

١- مَنْ رآه ، ولو فاسقاً .

(١) منها : حديثُ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنهُ قالَ : قالَ رسولُ اللهِ ﷺ : « صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ .. فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ » رواهُ البخاريُّ (١٩٠٩) ، ومسلمٌ (١٠٨١) . في الصَّيَامِ .

(٢) أخرَجَ خبرَ ابنِ عمرَ رضيَ اللهُ عنهُ أبو داوودَ (٢٣٤٢) في الصَّوْمِ ، وابنُ حِبَّانَ في « الإحسان » (٣٤٤٧) وصَحَّحَهُ ، وهي شهادةٌ حَسْبِيَّةٌ .

(٣) وما ذاكُ إلا احتياطاً للعبادةِ .

(٤) كما ويحتاطُ دائماً للخروجِ مِنَ الْعِبَادَةِ .

.....
٢- وكذا مَنْ عَرَفَهُ بِحَسَابِهِ أَوْ بِتَنْجِيمِهِ^(١) .

٣- وَمَنْ صَدَّقَهُمَا عِنْدَ (م ر) .

٤- وَعَلَى مَنْ أَخْبَرَهُ مَنْ يَثْقُبُهُ : بِرُؤْيَيْهِ ، أَوْ بِشَبُوتِهِ بِلَيْدٍ^(٢) آخَرَ .

٥- وَعَلَى مَنْ رَأَى أَلْعَلَامَاتِ مِنْ نَحْوِ إِيقَادِ نَارٍ ، أَوْ سَمِعَهَا كَطَبُولٍ وَمِدَافِعَ ، وَحَصَلَ لَهُ أَعْتِقَادٌ جَازِمٌ بِكَوْنِهِمَا عَلَامَةً ثَبُوتِهِ .

٦- وَعَلَى مَنْ ظَنَّ دَخُولَهُ بِالْاجْتِهَادِ فِي حَقِّ نَحْوٍ مَحْبُوسٍ جَهْلَ وَقْتِهِ .
وَإِذَا ضُمْنَا بِرُؤْيَا عَدَلٍ ثَلَاثِينَ . . أَفْطَرْنَا ، وَكَذَا بِخَبَرِ مَنْ ظَنَّ صَدَقَهُ عِنْدَ (م ر) .

وَإِذَا رُئِيَ بِلَدٍ . . لَزِمَ حَكْمُهُ كُلِّ مَنْ وَاظَفَهُمْ فِي الْمَطْلَعِ ؛ وَهُوَ : بَأَنْ يَكُونَ غُرُوبُ الشَّمْسِ وَالْكَوَاكِبِ وَطُلُوعُهَا فِي الْبِلَدَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ .

فَإِنْ طَلَعَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أَوْ غَرَبَ فِي بَلَدٍ قَبْلَ الْآخَرِ . . فَمُخْتَلِفٌ ، وَذَلِكَ مُسَبَّبٌ عَنْ اخْتِلَافِ عُرُوضِ الْبِلَادِ^(٣) - أَيِ : بُعْدِهَا عَنْ خَطِّ الْأَسْتَوَاءِ - وَأَطْوَالِهَا ؛ أَيِ : بُعْدِهَا عَنْ سَاحِلِ الْبَحْرِ الْمَحِيطِ^(٤) الْغَرْبِيِّ .

فَمَتَى تَسَاوَى طُولُ الْبِلَدَيْنِ . . لَزِمَ مِنْ رُؤْيَيْهِ فِي أَحَدِهِمَا رُؤْيَاهُ فِي الْآخَرِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَ عُرُوضُهُمَا ، أَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا شَهْوَرٌ .

(١) كَذَا فِي (أ) ، وَفِي التُّسَخْتِينِ بِلَا بَاءٍ .

(٢) فِي (أ) : زِيَادَةٌ (أَوْ) أَيْضًا . وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمَطْلَعُ مُتَّحِدًا .

(٣) أَيِ خَطُوطِ الْعُرُوضِ ، لَا الطُّوْلِ وَهِيَ الْخَطُّ الْوَاصِلُ بَيْنَ الْقُطْبَيْنِ الشَّمَالِيِّ وَالْجَنُوبِيِّ لِلْأَرْضِ ، وَيَتَعَامَدُ مَعَ خَطِّ الْأَسْتَوَاءِ ، وَيَبْدَأُ مِنْ خَطِّ الصُّفْرِ الْمَارِّ بِ (غَرِيْتَشْ) .

(٤) أَيِ : الْمَحِيطِ الْهَادِي .

ومتى اختلف طولُهما . . أمتنعَ تساويهما في الرؤية ، ولزمَ مِن رؤيته في الشَّرْقِ ك : (مَكَّة) . . رؤيته في الغربِ ك : (مِصرَ) دونَ العكسِ .

قالَ في « الإمدادِ » و« النهايةِ » : (وَمِنْ ثَمَّةَ لو ماتَ متوارِثانِ ، أحدهُما بالْمَشْرِقِ والآخَرُ بِالْمَغْرِبِ ، كُلُّ فِي وَقْتِ زوالِ بِلَدِهِ . . وَرِثَ الْغَرْبِيُّ الشَّرْقِيَّ ؛ لِتَأَخُّرِ زوالِ بِلَدِهِ) . إنتهى .

وفي « الثُّحفةِ » : قضيتُهُ : أَنَّهُ متى رُئيَ في شَرْقِيٍّ . . لزمَ كُلُّ غَرْبِيٍّ - بالنِّسبةِ إِلَيْهِ - الْعَمَلُ بتلكَ الرؤيةِ ، وَإِنْ اختلفَ المِطالِعُ ، وفيهِ منافاةٌ لكلامِهِم : بأنَّ اللَّازِمَ^(١) إِنَّمَا هوَ الوجودُ لا الرؤيةُ ؛ إِذْ قد يَمْنَعُ منها مانِعٌ ، والمَدَارُ عليها لا على الوجودِ .

وقالَ الشَّرقاوِيُّ [٤٣٠/١] : وما ذَكَرَ في اتِّحادِ المِطالِعِ عِنْدَ علماءِ الْفَلَكَ ، أَمَّا عِنْدَ الْفُقَهَاءِ . . فَاتِّحادُهُ أَنْ لا تَكُونَ مِساْفَةٌ ما بَيْنَ المَحَلِّينِ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ فَرَسَخًا^(٢) مِنْ أَيِّ جِهَةٍ كَانَتْ وما بَيْنَهُما ذَلِكَ . . مِطْلَعُهُما مُخْتَلِفٌ .

فائدةٌ : أَفتى الرَّمْلِيُّ بأنَّ في كُلِّ شَهِرٍ قَمَرًا جَدِيدًا ، أو أَنَّ الْحِكْمَةَ في كَوْنِ قُرْصِ الشَّمْسِ لا يَزِيدُ ولا يَنْقُصُ ، وقُرْصِ الْقَمَرِ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ . . بأنَّ الشَّمْسَ تَسْجُدُ لِلَّهِ تَعَالَى تَحْتَ الْعَرْشِ كُلِّ لَيْلَةٍ ، وَالْقَمَرَ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ في السُّجُودِ إِلَّا لَيْلَةً أَرْبَعَ عَشْرَةَ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَنْقُصُ وَيَدِقُّ إِلَى آخِرِ الشَّهِرِ .

وَأَفْتَى الشُّوبَرِيُّ^(٣) : بأنَّ تَرائِيَّ هلالِ شَهِرِ رَمْضَانَ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَهْلَةِ . .

(١) في الْأَصْلِ : وفيهِ مُنافاةٌ لكلامِهِم ، ويوجِبُهُ كلامُهُم : بأنَّ اللَّازِمَ .

(٢) وتُقَدَّرُ بِمِساْفَةِ : (١٤٤) كم ؛ لِأَنَّ الْفَرَسَخَ يُعَادِلُ مِساْفَةَ : (٦) كم .

(٣) الشُّوبَرِيُّ : هو الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ، الشَّافِعِيُّ الْمِصْرِيُّ ، فقيه جاورَ بِالْأَزْهَرِ له مَوْلفاتٌ منها « الْفَتاوى » و« الْخِصائِصُ النُّبَوِيَّةُ » و« حاشية على شرح التَّحْرييرِ » و=

فرض كفاية^(١) ؛ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مِنَ الْأَحْكَامِ .

وشروطُ صَحَّةِ الصَّوْمِ :

١- إسلامٌ .

٢- وعقلٌ .

٣- ونقاءٌ مِنْ نَحْوِ حَيْضٍ جَمِيعِ الْيَوْمِ .

٤- وعِلْمٌ بِوَقْتِهِ .

٥- وقبولٌ للصَّوْمِ ، لا عَيْدٌ وَأَيَّامٌ تَشْرِيقٍ وَيَوْمٌ شَكٌّ - بلا سببٍ -^(٢) : وهو

يَوْمُ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ إِذَا تُحْدِثَ بَرُوْثِيَّتِهِ ، أَوْ شَهِدَ بِهَا عَدَدٌ يُرَدُّ^(٣) ،
ولا النِّصْفُ الثَّانِي مِنْ شَعْبَانَ - بلا سببٍ - وَلَمْ يَصِلْهُ بِمَا قَبْلَهُ .

وَأَمَّا شُرُوطُ وَجُوبِهِ : فَإِنَّمَا يَجِبُ (عَلَى) الْمُسْلِمِ ، فلا يَجِبُ عَلَى الْكَافِرِ

الْأَصْلِيِّ وَجُوبَ مَطَالِبَةٍ فِي الدُّنْيَا ، وَيُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ فِي الْآخِرَةِ إِنْ لَمْ يُسْلِمِ ،

وإِلَّا . . فلا يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ قِضَاؤُهُ ؛ تَرْغِيباً لَهُ فِي

الْإِسْلَامِ^(٤) .

= «حاشية على أسنى المطالب» وغير ذلك، توفي سنة: (١٠٦٩هـ) عن عمر (٩٢) سنة.

(١) فرضُ الْكُفَايَةِ : أَمْرٌ مَطْلُوبٌ فِعْلُهُ ، إِذَا قَامَ بِهِ الْبَعْضُ . . سَقَطَ الطَّلَبُ عَنِ الْبَاقِينَ
وسلف في الجنائز .

(٢) كَقِضَاءٍ وَنَذْرٍ وَكُفَّارَةٍ وَنَفْلِ مُتَابِعٍ لِعَادَةٍ .

(٣) فِي (أ) : لَا يُرَدُّ .

(٤) لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي الْإِيمَانِ (١٢١) ، وَفِيهِ :

« أَمَّا عَلِمْتُ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ » .

ولحديثِ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَبِي سَعْدٍ فِي « الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى » (٤٩٧ / ٧) =

الْبَالِغِ الْعَاقِلِ الْقَادِرِ ، وَيَحْتَاجُ أَنْ يَقُولَ كُلَّ لَيْلَةٍ

أَمَّا الْمُرْتَدُّ : فَيَجِبُ عَلَيْهِ قضاؤه إِذَا عَادَ لِلإِسْلَامِ حَتَّى زَمَنِ جُنُونٍ وَإِغْمَاءٍ رَدَّتِهِ .

١- (الْبَالِغُ) : فَلَا يَجِبُ عَلَى الصَّبِيِّ وَإِنْ صَحَّ مِنْهُ ، وَيُؤْمَرُ بِهِ مَمِيزٌ لَسَبْعٍ ، وَيُضْرَبُ عَلَيْهِ لِعَشْرِ إِنْ أَطَاقَهُ ، كَالصَّلَاةِ .

٢- (الْعَاقِلُ) : فَلَا يَجِبُ عَلَى الْمَجْنُونِ وَالْمُغْمَى عَلَيْهِ وَالسَّكَرَانِ .

٣- (الْقَادِرُ) عَلَيْهِ حِسّاً وَشُرْعاً ، فَلَا يَجِبُ عَلَى الْعَاجِزِ عَنْهُ لِكِبَرِهِ أَوْ مَرَضِهِ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ ، بَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ، وَلَوْ أَعْسَرَ بِهَا . . أَسْتَقَرَّتْ فِي ذِمَّتِهِ عِنْدَ (م ر) ، وَلَا عَلَى مَرِيضٍ يَلْحَقُهُ بِهِ مَشَقَّةٌ تُبِيحُ التَّيَمُّمَ ، وَإِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ؛ لَعَزَّيْهِمْ عَنْهُ حِسّاً ، وَلَا عَلَى نَحْوِ الْحَائِضِ ؛ لَعَزَّيْهَا عَنْهُ شُرْعاً وَلَا يَصُحُّ . وَتَرَكَ شَرْطاً رَابِعاً ، وَهُوَ :

٤- الإِقَامَةُ ، فَلَا يَجِبُ عَلَى مُسَافِرٍ ، وَوَجوبُهُ عَلَيْهِ ، وَعَلَى السَّكَرَانِ وَالْمُغْمَى عَلَيْهِ وَالْحَائِضِ وَالْمَرِيضِ الْمَرْجُوُّ بُرْؤُهُ . . وَجوبُ أَنْعِقَادِ سَبَبٍ ؛ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْقَضَاءَ بِأَمْرٍ جَدِيدٍ .

وَأَرْكَانُهُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ :

الْأَوَّلُ : النِّيَّةُ : (وَيَحْتَاجُ) الصَّائِمُ فِي صَحَّةِ صَوْمِهِ (أَنْ يَقُولَ) بِقَلْبِهِ وَجوباً^(١) ، وَبِلِسَانِهِ نَذْباً فِي نِيَّةِ صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ (كُلَّ لَيْلَةٍ) فَلَا يَكْفِي لَهُ نِيَّةٌ

= بِلَفْظٍ : « الْإِسْلَامُ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ » .

يَهْدِمُ وَيَجِبُ : يَسْتَأْصِلُ وَيَقْطَعُ .

(١) لَخَبَرِ أَبِي عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ مَالِكٍ فِي « أَلْمَوْطَا » (٢٨٨ / ١) ، وَالتَّسَائِي

(٢٣٤٢) وَ (٢٣٤٣) ، وَالْبَيْهَقِيُّ (٢٠٢ / ٤ - ٢٠٣) فِي الصَّيَامِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ ،

وَلَفْظُهُ : (لَا يَصُومُ إِلَّا مَنْ أَجْمَعَ الصَّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ) ، وَلِحَدِيثِ حَفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ =

قَبْلَ الْفَجْرِ : نَوَيْتُ صَوْمَ غَدٍ عَنْ أَدَاءِ فَرَضِ رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةِ لِلَّهِ تَعَالَى .

واحدة ؛ لأنَّ كلَّ يومٍ عبادةٌ مستقلةٌ لتخلَّلَ اليومينِ بما يُناقِضُ الصَّومَ كالصَّلَاتينِ .

(قَبْلَ الْفَجْرِ) وَلَوْ بَعْدَ الْغُرُوبِ ، وَإِنْ أَكَلَ^(١) أَوْ جَامَعَ بَعْدَهَا ، وَلَا يَجِبُ تَجْدِيدُهَا .

وهذا في الفرض ، أمَّا النَّفْلُ : فتكفي - حيثُ لَمْ يَأْتِ بِمُنَافٍ لِلصَّومِ - نِيَّتُهُ فِي النَّهَارِ وَلَوْ قَبْلَ الزَّوَالِ ، وهذا مذهبُ أَبِي حَنِيفَةَ حَتَّى فِي الْفَرَضِ .
ويكفي عِنْدَ مَالِكٍ نِيَّةٌ وَاحِدَةٌ لَجَمِيعِ رَمَضَانَ .

فَيُسْنُ أَنْ يَنْوِيَ أَوَّلَ لَيْلَةٍ مِنْهُ صَوْمَهُ ، فَإِذَا نَسِيَ النَّيَّةَ لَيْلَةً مِنْهُ . . قَلَّدَ مَالِكًا ، وَكَفَّاهُ .

(نَوَيْتُ صَوْمَ غَدٍ عَنْ أَدَاءِ فَرَضِ رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةِ ، لِلَّهِ تَعَالَى) هَذَا أَكْمَلُهُ ، وَأَقْلَهُ : نَوَيْتُ صَوْمَ رَمَضَانَ ، وَيَكْفِيهِ لِيَوْمٍ وَاحِدٍ .

وَلَا يَجِبُ ذِكْرُ الْغَدِ وَلَا الْفَرْضِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فَرْضًا ، وَلَا الْإِضَافَةُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَا تَعْيِينُ السَّنَةِ .

وَيَجِبُ تَعْيِينُ الصَّوْمِ وَلَوْ نَفْلًا مُؤَقَّتًا كَعَرَفَةَ ، وَذِي^(٢) السَّبَبِ ؛ كَصَوْمِ اسْتِسْقَاءٍ بِغَيْرِ أَمْرِ إِمَامٍ ، لَكِنْ لِحِيَاظَةِ ثَوَابِهِ الْكَامِلِ ، وَإِلَّا . . فَصَوْمُهُ فِي أَيَّامِهِ مَنْصَرَفٌ إِلَيْهِ وَإِنْ نَوَى غَيْرَهُ بَلْ وَإِنْ نَفَاهُ^(٣) ، كَمَا قَالَهُ الشَّرْقَاوِيُّ [١/٤٢٤] ،

= عِنْدَ أَبِي دَاوُودَ (٢٤٥٤) ، وَالتِّرْمِذِيِّ (٧٣٠) ، وَالنَّسَائِيِّ (٢٣٣٤) بَلْفَظٍ : « مَنْ لَمْ يُجْمَعِ الصِّيَامُ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ . . فَلَا يَصُومُ » وَفِي رِوَايَةٍ : « فَلَا صِيَامَ لَهُ » .

(١) فِي (أ) : وَإِنْ كَانَ أَكَلَ .

(٢) فِي التُّسَخِّ : ذُو ، وَالْجَادَةُ مَا أَثْبَتُهُ .

(٣) لِأَنَّ رَمَضَانَ مَعْيَارًا لَا يَسَعُ غَيْرَهُ .

وَيَخْتَرِزُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْقِيءِ ، وَلَا يَقْرَبِ النِّسَاءَ .

وتردّد في « الثُّحْفَةِ » في ذلك .

الثَّانِي : الإِمْسَاكُ عَنْ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ :
(وَيَخْتَرِزُ) وَجُوبًا :

١- (عَنِ الْأَكْلِ ،

٢- وَالشُّرْبِ) وَإِنْ قُلَّ ؛ كِسْمِسِمَةٍ وَقَطْرَةٍ ، وَإِنْ لَمْ يُؤْكَلْ كَحَجَرٍ ، فَيَبْطُلُ صَوْمُهُ بِوَصُولِ ذَلِكَ إِلَى جَوْفِهِ مَعَ الْعِلْمِ وَالْعَمْدِ وَالْإِخْتِيَارِ ، كَمَا يَأْتِي فِي الْمَبْطَلَاتِ .

٣- (وَ) عَنْ تَعَمُّدِ (الْقِيءِ) مَعَ الْعِلْمِ وَالْعَمْدِ وَالْإِخْتِيَارِ ، وَإِنْ لَمْ يَعُدْ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَى جَوْفِهِ ، بخلافِ ما لو غلبَهُ ، فلا يُفْطِرُ وَإِنْ عَادَ إِلَى جَوْفِهِ ، وكذا لو نَسِيَ أَنَّهُ صَائِمٌ^(١) وَلَوْ أَقْتَلَعَ نُخَامَةً وَمَجَّهَا^(٢) . . لَمْ يَضُرَّ ؛ فَهِيَ مُسْتَثْنَاءٌ مِنَ الْقِيءِ ؛ لِلْحَاجَةِ إِلَى قَلْعِهَا كَثِيرًا ، فَرُخِّصَ فِيهِ .

٤- (وَلَا يَقْرَبِ النِّسَاءَ) بِجَمَاعٍ وَلَوْ بِلَا إِنْزَالٍ ، فَيُفْطِرُ بِهِ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ وَأَخْتَارَ ، وَلَا بِمُبَاشَرَةٍ مَا يَنْقُضُ لِمَسُّهُ مِنْهُنَّ ، وَلَوْ بِلَا شَهْوَةٍ .

فَإِنْ بَاشَرَ ذَلِكَ وَأَنْزَلَ ، أَوْ أَسْتَمْنَى بِيَدِهِ أَوْ بِيَدٍ غَيْرِهِ . . أَفْطَرَ .

أَمَّا الْمُبَاشَرَةُ بِقُبْلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا بِشَهْوَةٍ بِلَا إِنْزَالٍ . . فَحَرَامٌ فِي الْفَرْضِ ، وَلَا يَبْطُلُ بِهِ الصَّوْمُ .

وكذا الإِنْزَالُ بِضَمِّ امْرَأَةٍ إِلَيْهِ بِحَائِلٍ ، بِشَهْوَةٍ أَوْ بِنَظَرٍ أَوْ فِكْرٍ . . لَا يَبْطُلُ بِهَا

(١) كما في حديث أبي هريرة عند البخاري (١٩٣٣) ، ومسلم (١١٥٥) في الصَّوْمِ :

« مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا . . فَلَا يُفْطِرُ ، فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقُ رَزَقَهُ اللَّهُ » .

(٢) أي : رماها .

وَيُبْطِلُ الصَّوْمَ عَشْرَةٌ :

١- وَصُؤُلُ شَيْءٍ إِلَى الْجَوْفِ مِنَ الْفَمِ أَوْ غَيْرِهِ .

وإن تَكَرَّرَتْ ، لكنَّ يَحْرُمُ تَكَرُّرُهَا وإن لَمْ يُتَزَلْ ، كما في « النَّهْيَةِ » ، وإن نُوْزِعَ فِيهِ .

وقال (سم) : ما لَمْ يَقْصِدْ بِالضَّمِّ - مع الْحَائِلِ - الْإِنْزَالَ ، وَإِلَّا . . أَفْطَرَ .
إن أَمْنَى .

أَمَّا اللَّمَسُ بِلا شَهْوَةٍ وَلَا إِنْزَالٍ . . فَتَرْكُهُ أَوْلَى .

الثَّالِثُ مِنْ أَرْكَانِهِ : الصَّائِمُ .

(وَيُبْطِلُ) - بَضَمٌ أَلْيَاءٌ - (الصَّوْمُ) : مَفْعُولٌ يُبْطَلُ . (عَشْرَةٌ) : فاعِلُهُ ،

أَيَ : أَحَدُ عَشْرَةِ أَشْيَاءَ . وفي بَعْضِ النُّسخِ : (سَبْعَةُ أَشْيَاءَ) وهي : الْمَوَافِقَةُ لِمَا ذَكَرَهُ .

الْأَوَّلُ : (وَصُؤُلُ شَيْءٍ) أَيَ : عَيْنٍ مِنْ أَعْيَانِ الدُّنْيَا ، وَإِنْ قَلَّ ، وَإِنْ لَمْ يُوْكَلْ ، كَحَجَرٍ . (إِلَى الْجَوْفِ) أَيَ : مَا يُسَمَّى جَوْفًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ قُوَّةٌ تُحِيلُ الْغِذَاءَ أَوْ الدَّوَاءَ ؛ كِبَاطِنِ الْأُذُنِ وَالْإِحْلِيلِ^(١) ، بِشَرْطِ كَوْنِ وَصُولِهِ مِنْ ظَاهِرٍ إِلَى بَاطِنٍ ، وَمِنْ مَنَفَذٍ مَفْتُوحٍ ، (مِنَ الْفَمِ أَوْ غَيْرِهِ) مِنْ أَنْفٍ وَأُذُنٍ وَإِحْلِيلٍ وَغَيْرِهَا . وَكَوْنِهِ ذَاكِرًا لِلصَّوْمِ ، عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ ، مُخْتَارًا .

فَلَا فِطَرَ :

- بِوَصُولِ غَيْرِ عَيْنٍ كَرِيحٍ ، وَطَعْمٍ بِلا عَيْنٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَثَرٌ لَا عَيْنٌ ، وَمِنْهُ

دُخَانٌ غَيْرُ تَنْبَاطٍ^(٢) ، لَكِنْ قَالَ (سم) : إِنَّهُ عَيْنٌ مُطْلَقًا .

(١) الْإِحْلِيلُ : مَخْرَجُ اللَّبَنِ مِنَ الضَّرْعِ وَالثَدِيِّ ، وَمَخْرَجُ الْبَوْلِ .

(٢) أَيَ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ اسْتِعْمَالَاتِهِ .

.....

- ولا بعينٍ مِنْ أعيانِ الْآخِرَةِ .

- ولا بوصولها إِلَى ما لَا يُسَمَّى جَوْفًا ؛ كدَاخِلِ مُخِّ السَّاقِ أَوْ لَحْمِهِ .

- ولا بوصولها مِنْ جَوْفٍ إِلَى جَوْفٍ ؛ كَبَلْعِ نُخَامَةٍ مِنَ الرَّأْسِ إِلَى الْجَوْفِ ، وَبَلْعِ رِيقِهِ الصَّرْفِ الطَّاهِرِ ، وَإِنْ خَرَجَ مِنْ فِيهِ عَلَى لِسَانِهِ ثُمَّ رَدَّهُ ؛ لِأَنَّ الْقَمَّ جَعَلُوهُ فِي الرِّيقِ الصَّرْفِ ، وَفِي الْغَسْلِ وَالْوُضُوءِ بَاطِنًا ، وَفِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ ، وَفِي الصَّوْمِ بِدُخُولِ غَيْرِ الرِّيقِ مِنْهُ أَوْ خُرُوجِهِ مِنَ الْبَاطِنِ إِلَيْهِ ظَاهِرًا .

- ولا بوصولها إِلَى الْجَوْفِ مِنْ مَنَفَذٍ غَيْرِ مَفْتُوحٍ ؛ كَوْصُولِ الْكُحْلِ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى الْبَاطِنِ ، وَالذُّهْنِ مِنْ مَسَامِ الشَّعْرِ إِلَيْهِ .

- ولا بوصولها نَاسِيًا وَإِنْ كَثُرَ ، وَلَا جَاهِلًا مَعْذُورًا ؛ لَكُونِهِ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ ، أَوْ نَشْأً بَبَادِيَةِ بَعِيدَةٍ ، أَوْ لَكُونِ الْكُفْرِ مِنَ الْمَسَائِلِ الْخَفِيَّةِ ؛ كِدَاخَالَ عُودٍ فِي أُذُنِهِ ، وَبَلْعِهِ رِيقَهُ الْمُنْفَصَلَ عَنْ فِيهِ عَلَى خَيْطٍ كَمَا يُفْعَلُ عِنْدَ الْفَتْلِ ، أَوْ عَلَى سِوَاكِهِ وَعَادَ إِلَيْهِ مَعَ جِهْلِهِ .

- ولا بوصولها إِلَى جَوْفِهِ مُكْرَهًا ، فَلَا يُفْطَرُ بِوُصُولِ نَحْوِ ذُبَابٍ إِلَى جَوْفِهِ ، وَلَوْ أَخْرَجَهُ عَمْدًا . . بَطَلَ صَوْمُهُ ؛ لِأَنَّهُ قَيٌّ إِنْ لَمْ يَجْهَلْ تَحْرِيمَ ذَلِكَ .

- ولا بِغَرَبِلَةٍ دَقِيقٍ وَغُبَارٍ طَاهِرٍ وَلَوْ كَثِيرًا لَمْ يَتَعَمَّدْهُ ، وَكَذَا إِنْ تَعَمَّدَهُ ، وَلَوْ نَجَسًا وَكَثِيرًا عِنْدَ (م ر) ، وَلَا يَلْزَمُهُ عِنْدَهُ غَسْلُ فِيهِ ، بَلْ يُعْفَى عَنْهُ إِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ فَتَحَ فِيهِ عَلَى الْمَعْتَمِدِ .

- ولا بِمَا سَبَقَ إِلَى جَوْفِهِ مِنْ مَأْمُورٍ بِهِ ؛ كَغَسْلِ نَحْوِ جُمُعَةٍ أَوْ جَنَابَةِ بَغِيرِ أَنْغَمَاسٍ ، وَلَا يَلْزَمُهُ إِمَالَةُ رَأْسِهِ عِنْدَ غَسْلِ أُذُنِهِ ، وَلَا يُفْطَرُ بِمَا سَبَقَ إِلَى جَوْفِهِ مِنْهُ ، وَكَمُضْمَضَةٍ بَغِيرِ مِبَالِغَةٍ وَرَابِعَةٍ ، وَكَغَسْلِ فِيهِ مِنْ نَجَاسَةٍ وَإِنْ بَالِغٍ لِلْاِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ .

.....

أَمَّا الْمُبَالَغَةُ فِي الْمُضْمَضَةِ لغيرِ نَجَاسَةٍ ، وَالزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثِ فِيهَا ،
وَالْانْغِمَاسُ وَلَوْ لَجَنَابَةٍ .. فَمَكْرُوهُاتٌ ، يُفْطَرُ بِمَا سَبَقَ مِنْهَا إِلَى الْجَوْفِ .
وَلَوْ وَضَعَ شَيْئًا بِفَمِهِ عَمْدًا ، ثُمَّ أَتْبَلَعَهُ نَاسِيًا . لَمْ يُفْطَرْ ، أَوْ سَبَقَهُ ..
أَفْطَرَ .

قَالَ (س م) : وَقِيَاسُهُ : أَنَّهُ لَوْ وَضَعَ مَاءَ الْمُضْمَضَةِ الرَّابِعَةِ بِفِيهِ^(١) ثُمَّ أَتْبَلَعَهُ
نَاسِيًا .. لَا يُفْطَرُ ، أَوْ سَبَقَهُ .. أَفْطَرَ ، فَيُفَرَّقُ فِيهِمَا بَيْنَ السَّبَقِ وَالْإِتْبَالِ نَاسِيًا .
وَفِي « الْبَجِيرِمِيِّ » : (وَلَوْ وَضَعَ فِي فَمِهِ مَاءً - مَثَلًا - بِلا غَرَضٍ ، ثُمَّ أَتْبَلَعَهُ
نَاسِيًا .. لَمْ يَضُرَّ ، أَوْ سَبَقَهُ .. ضَرَّ ، أَوْ وَضَعَهُ لَغَرَضٍ ؛ كَتَبْرُودٍ أَوْ عَطِشٍ ،
فَتَزَلَّ جَوْفَهُ ، أَوْ صَعَدَ إِلَى دِمَاغِهِ بِغَيْرِ فِعْلِهِ ، أَوْ أَتْبَلَعَهُ نَاسِيًا . لَمْ يُفْطَرْ ، كَمَا
قَالَهُ شَيْخُنَا فِي « الشَّرْحِ » .

نَعَمْ .. لَوْ فَتَحَ فَمَهُ فِي الْمَاءِ فَدَخَلَ جَوْفَهُ .. أَفْطَرَ) . إِنْتَهَى^(٢) .
وَلَوْ جَرَى رِيْقُهُ بِمَا فِي فَمِهِ ، كَجَرِيهِ بِمَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ .. لَمْ يُفْطَرْ
إِنْ عَجَزَ نَهَارًا عَنْ تَمْيِيزِهِ وَمَجِّهِ .

قَالَ (م ر) : الْكَرَادُ بِالْعَجْزِ عَنِ التَّمْيِيزِ وَالْمَجِّ فِي حَالِ جَرِيَانِهِ .
وَلَوْ خَرَجَتْ مَقْعَدَةُ مَبْسُورٍ^(٣) وَعَادَتْ .. لَمْ يُفْطَرْ ، وَكَذَا لَوْ أَعَادَهَا
لَاَضْطِرَارِهِ وَلَوْ بِإِدْخَالِ إِصْبِعِهِ مَعَهَا إِلَى الْبَاطِنِ إِنْ أَضْطُرَّ إِلَى ذَلِكَ ، وَلَا يَجِبُ
عَلَيْهِ غَسْلُ مَا خَرَجَ عَلَيْهَا مِنْ قَدَرٍ .

(١) فِي الْأَصْلِ : فِيهِ .

(٢) فِي (ب) : زِيَادَةُ فِي أَلْتَمَنِ هِيَ : أَي لَأَنَّهُ مِطْنَةُ الدُّخُولِ .

(٣) الْبَاسُورُ : مَرَضٌ يَحْدُثُ مِنْهُ تَمَدُّدٌ وَرِيدِي فِي الشَّرْحِ تَحْتَ الْغَشَاءِ الْمُخَاطِي غَالِبًا .

- ٢- وَالْوَطْءُ .
 ٣- وَخُرُوجُ الْمَنِيِّ بِلَمْسِ الْمَرْأَةِ .
 ٤- وَالْحَيْضُ .
 ٥- وَالتَّقَاسُ .
 ٦- وَالْجُنُونُ .
 ٧- وَالْكَفْرُ .

(وَ) الثَّانِي : (الْوَطْءُ) مع الْعَمْدِ ، وَالْعِلْمِ بِالتَّحْرِيمِ ، وَالْاِخْتِيَارِ ، وَإِنْ لَمْ يُتَزَلْ . . فلا فِطْرَ بوطءِ جاهلٍ تحريمه إِنْ عُدِرَ بِقُرْبِ عَهْدٍ مِنَ الْإِسْلَامِ ، ولا ناسٍ أو مُكْرَهٍ .

(وَ) الثَّالِثُ : (خُرُوجُ الْمَنِيِّ بِلَمْسِ الْمَرْأَةِ) الَّتِي يَنْقُضُ لِمْسُهَا بلا حائلٍ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَفْطَرَ بِالْجَمَاعِ بلا إِنْزَالٍ . . فَبِالْإِنْزَالِ بِمُبَاشَرَةٍ مَا يَنْقُضُ أَوَّلَى ، بخلافِ خُرُوجِهِ بِلَمْسٍ بِحَائِلٍ وَبِنَظَرٍ وَفِكْرٍ وَلَمْسٍ مَا لَا يَنْقُضُ ؛ كَمَخْرَمٍ كَمَا مَرَّ .

(وَ) الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ وَالسَّادِسُ : (الْحَيْضُ وَالتَّقَاسُ وَالْجُنُونُ) ولو لحظةً فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ ، أَوَّلُهُ أَوْ آخِرُهُ ، لا بِالْإِعْمَاءِ وَالشُّكْرِ - إِلَّا إِنْ عَمَّ جَمِيعَ النَّهَارِ - ولا بِالنَّوْمِ وَإِنْ عَمَّهُ .

(وَ) السَّابِعُ : (الْكُفْرُ) أَي : الرَّدَّةُ - أعادنا الله وأحببنا منها - وما أكثرها فِي السُّوقَةِ^(١) ونحوهم ، فَيَبْطُلُ بِهَا الصَّوْمُ ، وَإِنْ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْإِمْسَاكُ^(٢) .

(١) السُّوقَةُ : ليس المراد أهل الأسواق - كما تظنُّه العامة - بل السُّوقَةُ عند العربِ خلافُ الْمَلِكِ ، قال الشاعرُ [مِن الطَّوِيلِ] :

فَبَيْنَا نَسْوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوْقَةٌ نَتَنَصَّفُ
 وَتَطْلُقُ السُّوقَةُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْمُتَنَّى وَالْمَجْمُوعِ ، وَرَبَّمَا جُمِعَتْ عَلَى سُوقٍ ،
 مِثْلُ : غُرْفَةٍ وَغُرْفٍ .

(٢) إِحْتِرَاماً لَوْقَتِ الصَّيَامِ ، مع الْقَضَاءِ .

وكذا كُلُّ مَنْ أَفْطَرَ مَعَ امْتِنَاعِ الْفِطْرِ عَلَيْهِ ظاهراً وباطناً ؛ كالمفطر في أثناء رمضان لغير عُذْرٍ ، والنَّاسِي لِلنِّتَةِ لَيْلاً فِيهِ وَهُوَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ ، أَوْ باطناً فقط ؛ كَمَنْ أَفْطَرَ يَوْمَ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ أَوَّلُ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ . . فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا عَلِمَ فِي أَثْنَائِهِ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ أَنْ يُمَسِكَ بِقِيَّتِهِ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْبَاطِنِ مِنْ رَمَضَانَ وَهُوَ لَا يَجُوزُ فِطْرُهُ وَإِنْ حَرَّمَ صَوْمُهُ قَبْلَ أَنْ يَثْبُتَ بِوَجْهِ مِمَّا مَرَّ .

أَمَّا مَنْ جازَ لَهُ الْفِطْرُ ظاهراً وباطناً ؛ كالمسافر ، والمريض ، والحائض ، والصَّبِيُّ ، والمجنون ، فإذا وصلَ المسافرُ ، أو شَفِيَ المريضُ ، أو طَهَرَتِ الحائضُ ، أو بَلَغَ الصَّبِيُّ ، أو أَفَاقَ المجنونُ . . فَإِنَّهُمْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْإِمْسَاكُ ؛ لَعَدَمِ تَوَجُّهِ الْأَمْرِ إِلَيْهِمْ بِالصَّوْمِ فِي وَقْتِ وَجوبِهِ وَهُوَ الْفَجْرُ ، بَلْ يُسَنُّ ، بخلافِ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا فِي أَثْنَائِهِ ؛ فَإِنَّهُ تَوَجَّهَ الْأَمْرُ بِصَوْمِهِ عَلَى الْمَكْلَفِ غَيْرِ الْمَعْذُورِ ، وَلَكِنْ خَفِيَ عَلَيْهِ الْحَالُ .

وَأَسْقَطَ الْمُصَنِّفُ مِنَ الْمَبْطَلَاتِ لِلصَّوْمِ أَيْضاً الْأَسْتِقَاءَةَ ؛ لِلْعِلْمِ بِهَا مِمَّا مَرَّ ، وَالْأَسْتِمْنَاءَ ؛ لِإِمْكَانِ دَخُولِهِ فِي (خُرُوجِ الْمَنِيِّ) بَأَنِّ يُرَادُ بِخُرُوجِهِ مَا يَشْمَلُ خُرُوجَهُ بِأَسْتِمْنَاءٍ أَوْ بِمُبَاشَرَةٍ مَا يَنْقُضُ لِمُسَّهُ .

ولو نَوَى قَطَعَ الصَّوْمَ . . لَمْ يَضُرَّ ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَاتِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ :

الْأَوَّلُ : الْإِسْلَامُ وَالصَّلَاةُ : فَيَبْطُلَانِ بِنِيَّةِ الْخُرُوجِ مِنْهُمَا بِلَا خِلَافٍ .

الثَّانِي : الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ : لَا يَبْطُلَانِ بِذَلِكَ بِلَا خِلَافٍ ؛ إِذْ لَا يَخْرُجُ مِنْهُمَا

إِلَّا بِالْإِفْسَادِ^(١)

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : إِلَّا بِالْإِفْسَادِ) لَوْ قَالَ : إِلَّا بِالرُّدَّةِ . . لَكَانَ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ، وَأَمَّا الْإِفْسَادُ بِالْجَمَاعِ . . فَهُوَ وَإِنْ فَسَدَ بِهِ . . يَجِبُ إِمْتَامُهُ ، فَيَفْعَلُ جَمِيعٌ [مَا يَفْعَلُ] مَنْ لَمْ يَفْسُدْ حُجَّتُهُ اهـ . مُؤَلَّفُهُ .

وإذا وطئ في نهار رمضان . . أثم ، ووجب عليه القضاء والكفارة .

الثالث : الصوم والاعتكاف : لا ييطان بذلك على الأصح .

الرابع : الكسوة : لا ييطان بذلك ما مضى منه على الأصح ، ويحتاج إلى نية لما بقي^(١) .

(وإذا وطئ) - من وجب عليه صوم رمضان - عامداً ، عالماً بالتحريم^(٢) ، مختاراً ، وهو صائم (في نهار رمضان) بخلاف غيره ولو في قضائه ؛ إذ الكفارة من خصوصيات وقته . . (أثم) به ، بل هو كبيرة ، وبطل صومه (ووجب عليه القضاء والكفارة)^(٣) ؛ وهي : عتق رقبة مؤمنة .

فإن عجز . . فصوم شهرين متتابعين .

فإن عجز . . فإطعام ستين مسكيناً ، لكل مسكين مد كما مر .

تنبيه : يندب صوم التطوع ، وأكدته :

١- صوم الاثنين والخميس^(٤) .

(١) لكن ييطان التيمم بالرذة كما سلف .

(٢) في هامش (أ) : أي أو جاهلاً غير معذور ، بأن كان مخالطاً للعلماء ، فإنه لا يُعذر في المسائل الظاهرة كالجماع ، فيحرم عليه وتجب عليه الفدية [أي : الكفارة] به ، وإن كان جاهلاً لتقصيره اهـ . تقرير .

(٣) في هامش (أ) : أي مع الإمساك كما مر قريباً .

(٤) قال ﷺ في حديث أبي قتادة رضي الله عنه عند مسلم (١١٦٢) عن صيام الاثنين : « ذاك يومٌ وُلِدْتُ فيه ، ويومٌ بُعِثْتُ فيه ، أو أنزل عليّ فيه » .

وروى عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما أبو داود (٢٤٣٦) ، والنسائي

(٢٣٥٨) وفيه : إن نبي الله ﷺ كان يصوم يوم الاثنين ويوم الخميس ، وسئل عن

ذلك فقال : « إن أعمال العباد تُعرض يوم الاثنين ويوم الخميس » ، وفيه : « ذاك =

.....

٢- وعشرِ الْمُحَرَّمِ .

٣- وَالْأَشْهُرُ الْحُرُمُ ، وَهِيَ أَفْضَلُ الشُّهُورِ بَعْدَ رَمَضَانَ ؛ وَهِيَ :

الْمُحَرَّمُ ، فَرْجَبُ ، فِذْوُ الْحِجَّةِ ، فِذْوُ^(١) الْقَعْدَةِ ، وَفَضْلُهَا عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ .

٤- وَيَوْمِ عَرَفَةَ^(٢) ، وَهُوَ أَفْضَلُهُ - لِأَنَّهُ يُكْفَرُ الْعَامَ الَّذِي قَبْلَهُ وَالْعَامَ الَّذِي بَعْدَهُ^(٣) .

= يَوْمَانِ تُغْرَضُ فِيهِمَا الْأَعْمَالُ عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ ، فَأُحِبُّ أَنْ يُغْرَضَ عَلَيَّ وَأَنَا صَائِمٌ » .

وعن حفصة رضي الله عنها عند النسائي (٢٣٦٦) وغيره قالت : (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَيَوْمَ الْأَثْنِينَ) .

وعن أم سلمة رضي الله عنها عند النسائي (٢٣٦٥) قالت : (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ : الْأَثْنِينَ وَالْخَمِيسَ مِنْ هَذِهِ الْجُمُعَةِ ، وَالْأَثْنِينَ مِنَ الْمُقْبِلَةِ) .

وعن أم سلمة رضي الله عنها عنده (٢٣٧٢) وفيه : (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصُومُ . . . وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنَ الشَّهْرِ : أَوَّلَ اثْنَيْنِ مِنَ الشَّهْرِ وَخَمِيسِينَ) .

(١) جاء في النسخ في الموضوعين : فِذْي ، وَالْجَادَةُ مَا أَثْبَتْنَاهُ .
(٢) في هامش (ب) : (قَوْلُهُ : يَوْمِ عَرَفَةَ) أَي : وَثَمَانٍ قَبْلَهُ ، وَهِيَ أَفْضَلُ مِنْ عَشْرِ الْمُحَرَّمِ اهـ شُرَاوِي [٤٢٧ / ١] .

(٣) لطرف حديث عن أبي قتادة رضي الله عنه عند مسلم (١١٦٢) ، (١٩٦) ، و (١٩٧) في الصَّيَامِ ، وفيه : « صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ ، وَالسَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ » .

وسئل عن صوم يوم عرفة؟ فقال : « يُكَفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ وَالْبَاقِيَةَ » .

قَالَ (م ر) : وقد عَمَّتِ الْبُلُوْى بِبُثُوْى [ذِي] الْحِجَّةِ^(١) بِالْجُمُعَةِ مَثَلًا ، ثُمَّ يَتَحَدَّثُ النَّاسُ بِرُؤْيِيَةِ لَيْلَةِ الْخَمِيْسِ ، وَظَنَّ صِدْقُهُمْ وَلَمْ يَتَّبِعْ ، فَهَلْ يُنْدَبُ صَوْمُ السَّبْتِ لِكُوْنِهِ يَوْمَ عَرَفَةَ عَلَى تَقْدِيْرِ كَمَالِ ذِي الْقَعْدَةِ ؟ أَوْ يَحْرَمُ لِاحْتِمَالِ كُوْنِهِ يَوْمَ الْعِيْدِ؟

أَفْتَى الْوَالِدُ بِالثَّانِي ؛ لِأَنَّ دَفْعَ الْمَفْسَدَةِ مُقَدَّمٌ عَلَى جَلْبِ الْمَصْلَحَةِ .

٥- وَيَوْمَ عَاشُورَاءَ^(٢) وَيُكْفَرُ لِعَامٍ قَبْلَهُ^(٣) ، وَتَاسُوعٍ^(٤) .

٦- وَصَوْمُ يَوْمٍ وَفِطْرُ يَوْمٍ^(٥) .

(١) أَي : بِدَايَةِ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ .

(٢) فِي التَّسْنِخِ : (عَاشُورَ) .

(٣) لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ (١١٦٢) السَّالِفِ أَيْضًا : « وَصِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَكْفُرَ السَّنَةُ الَّتِي قَبْلَهُ » .

وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ فَقَالَ ﷺ : « يَكْفُرُ السَّنَةُ الْمَاضِيَةُ » .

(٤) قَالَ الشَّرْقَاوِيُّ (١ / ٤٢٧) : قَالَ (م ر) : وَالْحِكْمَةُ فِي صَوْمِهِ مَعَ عَاشُورَاءَ أَلْحَتِيَاظُ ؛ لِاحْتِمَالِ الْغَلَطِ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ ، وَالْمَخَالَفَةِ لِلْيَهُودِ ؛ فَإِنَّهُمْ يَصُومُونَ الْعَاشَرَ فَقَطْ .

وَقَدْ أَخْرَجَ عَنْ أَبِي عُبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مُسْلِمٌ (١١٣٤) (١٣٣) وَ (١٣٤) ، وَفِيهِ : « فَإِذَا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . صُومْنَا الْيَوْمَ التَّاسِعَ » ، وَ : « لَنْ يَبْقِيَ إِلَيَّ قَابِلٌ . . لِأَصُومَنَّ التَّاسِعَ » .

(٥) لِمَا سَلَفَ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١١٦٢) ، وَفِيهِ قَالَ : « ذَلِكَ صَوْمُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ » .

وَلِحَدِيثِ أَبِي عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (١٩٧٥) وَفِيهِ : « فَصُمَّ صِيَامَ نَبِيِّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ » ، وَعِنْدَ مُسْلِمٍ (١١٥٩) ، وَفِيهِ : « وَهُوَ أَعْدَلُ =

.....
٧- ويوم لا يجد فيه ما يأكله^(١) .

٨- وشعبان^(٢) .

٩- وستة أيام من شوال^(٣) ولو متفرقة .

١٠- وأيام البيض^(٤) ؛ وهي : الثالث عشر وتاليه ، من كل شهر غير ذي

= الصَّيَّام ، لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ .

(١) لأحاديث عائشة رضي الله عنها عند النسائي (٢٣٢٢) وإلى (٢٣٣٠) وفيها : قال ﷺ : « هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ » فقلتُ : لا . قَالَ : « فَإِنِّي صَائِمٌ » .

(٢) كما في حديث عمران بن حصين رضي الله عنهما عند مسلم (١١٦١) (١٩٩) في الصَّيَّام ، وفيه قال ﷺ : « أَصُمْتَ مِنْ سَرَرِ شَعْبَانَ ؟ » قَالَ : لا ، قَالَ : « فَإِذَا أَفْطَرْتَ .. فَصُمْ يَوْمَيْنِ » .

السَّرَرُ : جمع سُرَّة ، أي وَسَطُ الشَّهْرِ ، وَقَالَ أَبُو عبيد وَأَهْلُ اللُّغَةِ : المرادُ بالسَّرَرِ آخِرُ الشَّهْرِ .

ولحديث عائشة رضي الله عنها عند أبي داود (٢٤٣١) ، والنسائي (٢٣٥٠) ، وفيه : (كَانَ أَحَبَّ الشُّهُورِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَصُومَهُ : شَعْبَانُ ، ثُمَّ يَصِلَهُ بِرَمَضَانَ) .

وعنها رضي الله عنها عند البخاري (١٩٦٩) ، ومسلم (١١٥٦) (١٧٥) في الصَّيَّام وفيه : (وَمَا رَأَيْتُهُ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ) .

(٣) كما في حديث أبي أيوب رضي الله عنه عند مسلم (١١٦٤) قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ .. كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ » .

(٤) لحديث قتادة بن ملحان القيسي رضي الله عنه عند أبي داود (٢٤٤٩) ، والنسائي (٢٤٣٠) وإلى (٢٤٣٢) ، وأبن ماجه (١٧٠٧) في الصَّيَّام ، وفيه : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نَصُومَ الْبَيْضَ ... « هُنَّ كَهَيْئَةِ الدَّهْرِ » .

وفي الباب : عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه عند النسائي (٢٤٢٠) ، =

.....

الْحَجَّةَ ، أَمَّا هِيَ . . فيصومُ السَّادِسَ عَشَرَ مِنْهَا وسَابِقِيهِ^(١) ؛ لِحُرْمَةِ صَوْمِ الثَّلَاثِ عَشَرَ مِنْهَا ، لكونِهِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ الْمَحْرَمِ صَوْمُهَا .

١١- والأَيَّامُ السُّودِ^(٢) ؛ وَهِيَ : الثَّامِنُ وَالْعَشْرُونَ وَتَالِيَاهُ ، فَإِنْ نَقَصَ الشَّهْرُ . . صَامَ أَيَّامَ الْأَوَّلِ مِنَ الشَّهْرِ الدَّاخِلِ عِوَضًا عَنْ يَوْمِ الثَّلَاثِينَ .

وَكُرَّة :

١- إِفْرَادُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ^(٣) بِصَوْمِ^(٤) .

= وَلَفْظُهُ : « صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ صِيَامُ الذَّهْرِ ، وَأَيَّامُ الْبَيْضِ : صَبِيحَةُ ثَلَاثِ عَشْرَةٍ » .

وعن المِنْهَالِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَبِي مَاجَةَ (١٧٠٧) ، وَفِيهِ يَقُولُ : « هُوَ كَصَوْمِ الذَّهْرِ ، أَوْ كَهَيْئَةِ صَوْمِ الذَّهْرِ » .

الأَيَّامُ الْبَيْضُ : هِيَ الْأَيَّامُ الَّتِي يَكُونُ الْقَمَرُ فِيهَا بَدْرًا مِنَ الْمَغْرِبِ إِلَى الْفَجْرِ .

كَهَيْئَةِ : كَصِيَامٍ ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَةَ بَعَثَ أَمثالُهَا ، فَصِيَامُ الثَّلَاثَةِ كَصِيَامِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ، وَهِيَ عِدَّةُ الشَّهْرِ .

(١) وَهُمَا : الرَّابِعَ عَشَرَ وَالْخَامِسَ عَشَرَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أَيَّامٌ مِنْهُ أَيَّامُ أَكْلِ وَشُرْبٍ » . رَوَاهُ عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُسْلِمٌ (١١٤٢) .

(٢) لِأَنَّهَا لَا ظَهْرَ لِلْقَمَرِ فِيهَا إِلَّا وَقْتًا يَسِيرًا .

(٣) فِي هَامِشٍ (ب) : (قَوْلُهُ : وَكُرَّةُ إِفْرَادٍ [يَوْمِ الْجُمُعَةِ]) مَا لَمْ يُوَافِقْ عَادَةً ، وَإِلَّا . . . فَلَا كَرَاهَةَ ؛ لِأَنَّهُ يَوْمٌ أَجْتَهَادٌ فِي الْعِبَادَةِ .

(٤) لِأَحَادِيثَ ، مِنْهَا : حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (١٩٨٤) ، وَمُسْلِمٍ (١١٤٣) ، وَفِيهِ : (أَنَّهُ رَسُوْلُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ؟ فَقَالَ : نَعَمْ . . وَرَبُّ هَذَا الْبَيْتِ) ، وَاللَّفْظُ لَهُ .

وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (١٩٨٥) ، وَمُسْلِمٍ (١١٤٤) =

.....
٢- وكذا السَّبْتُ ، والأحد^(١) .

٣- وصومُ الذَّهْرِ^(٢) - غيرَ أَيَّامِ عِيدٍ^(٣) وتشريقٍ^(٤) - لِمَنْ خَافَ ضَرَرًا أَوْ فَوْتَ حَقٍّ لغيرِهِ أَوْ لَهُ وَاجِبٌ أَوْ مَبْدُوبٌ ؛ كصلاةِ الضُّحَى والتَّراوِيحِ وغيرِهما ؛ لأنَّ نَفَلَ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ مِنْ نَفْلِ الصَّوْمِ .

فإنْ تَحَقَّقَ أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ فَوْتُ الْحَقِّ الْوَاجِبِ . . حَرَّمَ الصَّوْمُ ، وإنْ لَمْ يَخَفْ مَا ذَكَرَ وَلَا تَحَقَّقَهُ . . سُنَّ ذَلِكَ .

وَيُكْرَهُ قَطْعُ نَفْلِ غَيْرِ نُسُكٍ بِلَا عُذْرٍ مِنْ نَحْوِ مُسَاعَدَةِ ضَيْفٍ ، أَمَّا النُّسُكُ . .

= بلفظ : « لَا يَصُومُ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، إِلَّا أَنْ يَصُومَ قَبْلَهُ أَوْ يَصُومَ بَعْدَهُ » ، و : « لَا تَخْتَصُّوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ . . » ، وَالْأَلْفَاظُ لَهُ .

(١) لَانَّهُمَا يَوْمَا عِيدٍ لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارَى .

(٢) لحديث أبي قتادة رضي الله عنه السَّالِفِ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١١٦٢) قَالَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ صِيَامِ الذَّهْرِ : « لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ » ، أَوْ قَالَ : « لَمْ يَصُمْ وَلَمْ يُفْطِر » .

وعن ابنِ عمرٍو رضي الله عنهما عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (١٩٧٧) ، وَفِيهِ : « لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ » مَرَّتَيْنِ .

(٣) لحديثِ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ - سَعْدِ بْنِ عُبَيْدٍ - رضي الله عنه ، قَالَ : شَهِدْتُ مَعَ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَلْعِيدَ فَقَالَ : (هَذَا يَوْمَانِ يُمَانِ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهِمَا : يَوْمٌ فِطْرُكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ ، وَالْيَوْمُ الْآخَرُ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نُسُكِكُمْ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٩٠) ، وَمُسْلِمٌ (١١٣٧) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٤١٦) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٧٧١) فِي الصَّوْمِ .

(٤) لَمَّا مَرَّ ، وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حِذَافَةَ السَّهْمِيِّ رضي الله عنه الدَّارَقُطْنِيُّ فِي « السُّنَنِ » (١٨٦/٢) : « أَيَّامٌ مِنْى أَيَّامُ أَكْلِ وَشُرْبٍ وَبِعَالٍ » .

الْبِعَالُ : مُلَاعِبَةُ الرَّجُلِ أَهْلَهُ .

.....
فَيَحْرُمُ قَطْعُهُ ، وكذا قَطْعُ فَرْضِ عَيْنِي وَلَوْ غَيْرَ مُضَيِّقِي .
أَمَّا فَرُوضُ الْكُفَايَةِ . . فلا يَحْرُمُ قَطْعُهَا ، إِلَّا جِهَادٌ وَحُجٌّ وَعَمْرَةٌ وَصَلَاةٌ
جَنَازَةٌ ، وكذا دَفْنُهُ وَحَمْلُهُ وَغَسْلُهُ وَتَكْفِينُهُ .

فَرْعٌ : [صِيَامُ الزَّوْجَةِ بِإِذْنِ زَوْجِهَا]

لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ تَطَوُّعًا مِمَّا يَتَكَرَّرُ - كَصَوْمِ الْخَمِيسِ - وَزَوْجُهَا حَاضِرٌ إِلَّا
بِإِذْنِهِ ؛ لِخَبَرِ « الصَّحِيحَيْنِ » : « لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ . . إِلَّا
بِإِذْنِهِ » (١) .

أَمَّا مَا لَا يَتَكَرَّرُ ؛ كَصَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ . . فَلَهَا ذَلِكَ ، إِلَّا إِنْ مَنَعَهَا ، وَمَعَ ذَلِكَ
يَصِحُّ مَعَ حُرْمَةِ مَخَالَفَتِهِ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ لِأَمْرٍ خَارِجٍ عَنْهُ .

تَمَمَّةٌ : [بَابُ الْإِعْتِكَافِ]

يُسْنُ الْأَعْتِكَافُ (٢) كُلَّ وَقْتٍ ، وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ ، وَهُوَ مِنَ الشَّرَائِعِ الْقَدِيمَةِ .

(١) أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ (٥١٩٢) فِي النِّكَاحِ ، وَمُسْلِمٌ
(١٠٢٦) فِي الصِّيَامِ ، وَلَفْظُهُ : « لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ وَبَعْلُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ » ، وَفِي
رَوَايَةٍ : « لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ . . . » .

(٢) الْإِعْتِكَافُ ، لَفْظٌ : لِزَوْمِ الشَّيْءِ وَحَبْسِ نَفْسِهِ عَلَيْهِ ، خَيْرًا كَانَ أَوْ شَرًّا . وَشَرْعًا :
الْلُبُّثُ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ شَخْصٍ مَخْصُوصٍ بِنَيْتَةٍ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ - قَبْلَ الْإِجْمَاعِ - قَوْلُهُ
تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] ، وَخَبَرُ
« الصَّحِيحَيْنِ » عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٢٠٢٦) ، وَمُسْلِمٍ (١١٧٢) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهَا قَالَتْ : (أَنَّهُ ﷺ أَعْتَكَفَ الْعَشَرَ الْأَوْسَطَ مِنْ رَمَضَانَ ، ثُمَّ أَعْتَكَفَ الْأَوَّخَرَ ،
وَلَا زَمَهُ حَتَّى تَوْفَاهُ اللَّهُ تَعَالَى ، ثُمَّ أَعْتَكَفَ أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ) .

.....

وفي عشر رمضان الأخيرة أكد لليلة القدر .
وميل الشافعي رضي الله عنه إلى أنها ليلة حادي أو ثالث وعشرين ، واختار
جماعة أنها تنتقل كل سنة إلى ليلة من ليالي العشر .
وأركانها أربعة :

الأول : نية^(١) مقارنة له ، فلا تكفي عند دخوله قبل مكثه أو ترده .
ويُسَنُّ نذرُه - وإن قَصَرَ زمنُه - لثواب عليه ثواب الواجب .
وتَجِبُ نيةُ الفرضية في نذره ؛ كأن يقول : نذرتُ ، أو : لله علي أن
أعتكف في هذا المسجد مثلاً ، ثم يقول : نويتُ الاعتكافَ المندورَ . وإذا
أطلقه . كفته لحظةً ، والزائد عليها يقع في المندورِ نفلاً ؛ كالركوع ومسح
الرأس وغيرهما ممّا يتجزأ ، في أن أقلّ المُجْزِئ يقع فرضاً ، والزائد عليه يقع
نفلاً .

وقال (ع ش) : يقع الاعتكاف كله فرضاً ، وفرق بينه وبين الركوع ؛ بأن
الشارع جعل لأقله قدر معلوماً ، ولم يجعل ذلك للاعتكاف .
ولو خرج من المطلق ، بلا عزم عود إلى المسجد للاعتكاف ، ثم عاد .
جدد النية ، وإلا . . كفته ، وإن^(٢) طال زمنُ خروجه .
وإن قيده بمدة غير متتابعة وخرج لغير تبرُّز وعاد . . جددها إن لم يعزم على
العود ، لا إن نذر مدة متتابعة فخرج لعذر لا يقطع التتابع ؛ كتبرُّز وأكل
وشهادة تعيّن عليه . . فلا يلزمه تجديدها .

(١) في (أ) و(ب) : النية .

(٢) جاء في (أ) زيادة : وإن عاد لمسجد آخر .

.....
والثاني : مسجد . وأفتى الزَّيَّادِيُّ^(١) بأنه لو سَمَرَ سَجَّادَةً أو حصيراً ، أو بنى مصطبةً ووقفَ ذلكَ مسجداً . . صحَّ ، وأجرى عليه حُكْمُ الْمَسَاجِدِ فِي جَوَازِ الْاِعْتِكَافِ وَالتَّحِيَّةِ وَغَيْرِهِمَا .
قالَ (ع ش) : وَإِنْ زَالَ ذَلِكَ ؛ لَأَنَّ الْوَقْفِيَّةَ إِذَا ثَبَتَتْ لَا تَزُولُ . وَالْجَامِعُ أَوَّلَى .

ولو عَيَّنَ فِي نَذْرِهِ مَسْجِدَ (مَكَّةَ) أَوْ (الْمَدِينَةَ) أَوْ (الْأَقْصَى) . . تَعَيَّنَ - وَيَقُومُ الْأَوَّلُ مَقَامَ الْآخِرَيْنِ ، وَالثَّانِي مَقَامَ الثَّلَاثِ - أَوْ عَيَّنَ غَيْرَهَا . . لَمْ يَتَعَيَّنْ .

وَالثَّلَاثُ : لُبْتُ قَدْرٍ يُسَمَّى عُكُوفًا ؛ بَحِثْ يَزِيدُ عَلَى قَدْرِ الطَّمَأْنِينَةِ فِي الرُّكُوعِ وَلَوْ بِالْتَّرَدُّدِ .

وَالرَّابِعُ : مَعْتَكِفٌ ، وَشَرْطُهُ : إِسْلَامٌ ، وَعَقْلٌ ، وَخُلُوءُهُ عَنْ حَدَثٍ أَكْبَرَ .

قالَ (م ر) : وَلَا يَصِحُّ اِعْتِكَافُ مَنْ بِهِ قُرُوحٌ سِيَالَةٌ .

وقالَ (حج) : يَصِحُّ ؛ لَأَنَّ الْحُرْمَةَ لِأَمْرٍ خَارِجٍ .

[مَمَّا يَبَاحُ فِي الْمَسْجِدِ]

وَيَجُوزُ الْفَصْدُ وَالْحِجَامَةُ فِي الْمَسْجِدِ إِنْ أَمِنَ تَلَوِيثُهُ ، لَا الْبَوْلُ^(٢) ؛ لِأَنَّهُ أَغْلَظُ .

(١) الزَّيَّادِيُّ : هُوَ عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى الْمَصْرِيُّ ، نَوْرُ الدِّينِ ، فَقِيهٌ ، اِنْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ الشَّافِعِيَّةِ ، نَسَبَتْهُ إِلَى مَحَلَّةٍ (زَيَّادِ) ب : (الْبَحِيرَةِ) ، كَانَ مَقَامُهُ وَوَفَاتَهُ فِي (الْقَاهِرَةِ) ، لَهُ حَوَاشِي فِي الْفَقْهِ عَلَى شَرْحِ الشَّيْخِ زَكَرِيَّا وَغَيْرِهِ ، تَوَفَّى سَنَةَ : (١٠٢٤ هـ) .

(٢) فِي هَامِشٍ (أ) : (قَوْلُهُ : لَا الْبَوْلُ) أَيِ : وَلَوْ فِي إِنَاءٍ .

.....

ولا يجوز إدخال النجاسة المسجد لغير حاجة ، أمّا لها مع أمن التلوّث ..
فجائز ، ولذا جاز إدخال النعال المتنجّسة المسجد . والله أعلم .
وقد انتهى الكلام على ما يتعلّق بغير الحجّ من أركان الإسلام .

* * *

[باب الحج]

(وَأَمَّا الْحَجُّ)^(١) : وَهُوَ الرُّكْنُ الْخَامِسُ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ ، وَهُوَ لُغَةً : الْقَصْدُ .

وشرعاً : قصدُ الكعبةِ للتُّسْكِ الْآتِي بَيَانُهُ .

فَهُوَ مِنَ الشَّرَائِعِ الْقَدِيمَةِ ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - إِلَّا وَحَجٌّ^(٢) . وَوَرَدَ : أَنَّ الْمَلَائِكَةَ طَافُوا بِالْبَيْتِ قَبْلَ آدَمَ بِسَبْعَةِ آلَافِ سَنَةٍ^(٣) .

وَهُوَ حَيْثُ كَانَ مَبْرُورًا^(٤) ، وَهُوَ : الَّذِي لَا يُخَالِطُهُ ذَنْبٌ مِنْ إِحْرَامِهِ إِلَى التَّحْلُلِ الثَّانِي . وَعَلَامَتُهُ : أَنْ لَا يَفْسُقَ بَعْدَهُ .

يُكْفَرُ الصَّغَائِرُ ، وَكَذَا الْكِبَائِرُ وَإِنْ لَمْ تَصَحْبَهُ تَوْبَةٌ ، حَتَّى تَبْعَاتِ النَّاسَ عِنْدَ (م ر) بِشَرِطِ مَوْتِهِ فِي نُسْكِهِ أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ تَمَكُّنِهِ مِنْ أَدَائِهَا .

وَالْتَّكْفِيرُ الْمَذْكُورُ بِالنُّسْبَةِ إِلَى الْآخِرَةِ ، أَمَّا بِالنُّسْبَةِ إِلَى الدُّنْيَا . . فَلَآ ، حَتَّى لَوْ زِنَى ثُمَّ حَجَّ . . لَا يَسْقُطُ عَنْهُ أَحْكَامُ الزَّانَا ، مِنْ حَدِّ وَغَيْرِهِ .

(١) فِي هَامِشِ (ب) : بَابُ الْحَجِّ .

(٢) وَكَذَا ذَكَرَهُمَا الْقَسْنِيُّ فِي « تَهْذِيبِ تَحْفَةِ الْحَبِيبِ » (ص / ١٩٨) .

(٣) وَكَذَا نَقَلَهُ الْمَلِيبَارِيُّ فِي « فَتْحِ الْمُعِينِ » . أَنْظَرُ « تَرْشِيحَ الْمُسْتَفِيدِينَ » (ص / ١٧١-١٧٢) .

(٤) جَاءَ فِي حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ (١٧٧٣) فِي الْعُمْرَةِ ، وَمُسْلِمٌ (١٣٤٩) فِي الْحَجِّ : « الْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ » .

الْمَبْرُورُ : الَّذِي لَا يُخَالِطُهُ إِثْمٌ ، مَأْخُوذٌ مِنَ الْبِرِّ وَهُوَ الطَّاعَةُ .

وَقَدْ فَسَّرَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَحْمَدَ فِي « الْمُسْنَدِ » (٣ / ٣٢٥)

(٣٣٤) مَرْفُوعاً ، قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ . . مَا بِرُّ الْحَجِّ ؟ قَالَ : « إِطْعَامُ الطَّعَامِ ، وَإِفْشَاءُ السَّلَامِ » .

فَلَا يَجِبُ إِلَّا بِسَبْعَةِ شُرُوطٍ :
١- الْبُلُوغُ .

[شروط الحج]

وَشُرْطَ لَصَحَّتِهِ^(١) : إِسْلَامٌ فَقَطْ ، وَلِمَبَاشَرَتِهِ : إِسْلَامٌ وَتَمْيِيزٌ ، وَلَوْقُوعِهِ
عَنْ نَذْرٍ : إِسْلَامٌ وَتَكْلِيفٌ ، وَلَوْقُوعِهِ عَنْ حَاجَّةِ الْإِسْلَامِ : إِسْلَامٌ وَتَكْلِيفٌ
وَحُرِّيَّةٌ وَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْهُ .

وَأَمَّا وَجُوبُهُ : (فَلَا يَجِبُ إِلَّا بِسَبْعَةِ شُرُوطٍ) :

١- (الْبُلُوغُ) : فَلَا يَجِبُ عَلَى صَبِيٍّ وَيَصْغُ مِنْهُ^(٢) ، فَيُحْرِمُ عَنْ مَمِيزٍ
وَلَيْتِهِ ، أَوْ يُحْرِمُ بِإِذْنِهِ وَيُيَاسِرُ أَعْمَالَهُ . وَغَيْرُهُ يُجَرِّدُهُ وَلَيْتُهُ وَيُحْرِمُ عَنْهُ أَي : يَنْوِي
جَعْلَهُ مُخْرِماً ، وَيَمْنَعُهُ مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ .

فَإِنْ فَعَلَ شَيْئاً مِنْهَا وَهُوَ غَيْرُ مَمِيزٍ . . . فَلَا فِدْيَةَ ، أَوْ مَمِيزٌ وَفَعَلَ مَا هُوَ مِنَ
التَّرَفُّهِ ؛ كَتَطْيِيبِ وَلُبْسِ نَاسِيَا أَوْ جَاهِلاً مَعْذُوراً^(٣) . . . فَلَا فِدْيَةَ أَيْضاً ، أَوْ عَامِداً
عَالِماً وَ^(٤) مَا هُوَ مِنَ الْإِتْلَافِ ؛ كَخَلْقِ وَقَتْلِ صَيْدٍ وَلَوْ سَهْواً . . . فَالْفِدْيَةُ عَلَى
الْوَلِيِّ ، وَكَذَا مَا زَادَ فِي مُؤَنَّتِهِ بِسَبَبِ السَّفَرِ .

(١) فِي هَامِشِ (ب) : شُرُوطُ الْحَجِّ الصَّحِيحِ .

(٢) لِحَدِيثِ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٣٣٦) ، وَفِيهِ : فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ أَمْرَأَةً
صَبِيّاً ، فَقَالَتْ : أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « نَعَمْ . . . وَلَكَ أَجْرٌ » .

(٣) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : أَوْ جَاهِلاً مَعْذُوراً) أَي : بَأَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ قَرِيبَ عَهْدٍ
بِالْإِسْلَامِ ، أَوْ نَشَأَ بِبَادِيَةِ بَعِيدَةٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ ، أَوْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ مِنَ الْأُمُورِ الْخَفِيَّةِ
وَالْفَاعِلُ جَاهِلاً . اهـ مَوْلَاهُ .

(٤) فِي الْأَصْلِ وَ(١) : (أَوْ) .

٢- وَالْعَقْلُ .

٣- وَالْحُرِّيَّةُ .

وَيُحْضِرُهُ الْمَوَاقِفَ كُلَّهَا .

وَيَفْعَلُ بِغَيْرِ مُمَيِّزٍ مَا يُمَكِّنُ فِعْلُهُ مِنْهُ وَجُوباً ، فِي الْوَاجِبِ وَنَدْباً فِي الْمُنْدُوبِ ؛ كَالطَّوَافِ .

وَيَفْعَلُ عَنْهُ مَا لَا^(١) يُمَكِّنُ مِنْهُ ؛ كَالرَّمْيِ مَعَ حَضْرِهِ ؛ إِذِ الْوَاجِبُ حَضْرُهُ وَرَمِيهِ ، فَإِذَا تَعَذَّرَ الرَّمْيُ . . لَمْ يَتَعَذَّرِ الْحَضُورُ ، وَالْمِيسُورُ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ .
وَلَوْ أَفْسَدَ صَبِيٌّ حَجَّهٗ . . قِضَاهُ وَجُوباً^(٢) وَلَوْ فِي صِبَاهُ .

٢- (وَالْعَقْلُ) : فَلَا يَجِبُ عَلَى مُجَنُونٍ ، وَيَصِحُّ مِنْهُ بِإِحْرَامٍ وَلِيَّهِ ؛
كَالصَّبِيِّ غَيْرِ الْمُمَيِّزِ .

وَلَوْ كَمَلُ هُوَ وَالصَّبِيُّ وَالْعَبْدُ فِي الْقُوفِ . . أَجْزَأُهُمْ عَنْ فَرْضِهِمْ^(٣) ، لَكِنْ خَالَفَ (حَج) فِي الْمَجْنُونِ .

٣- (وَالْحُرِّيَّةُ) : فَلَا يَجِبُ عَلَى مَنْ يَهْرُقُ لِنَقْصِهِ^(٤) .

(١) فِي (ب) : (لَمْ) .

(٢) لِأَنَّ الشَّرْعَ بِالْحَجِّ مُلْزِمٌ .

(٣) يَدُلُّ عَلَيْهِ مَفْهُومُ حَدِيثِ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَيْمَانُ صَبِيٍّ حَجٌّ ثُمَّ بَلَغَ . . فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى وَأَيْمَانُ عَبْدٍ حَجٌّ ثُمَّ عَتَقَ . . فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى » . رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي « الْمُسْتَدْرَكِ » (٤٨١ / ١) وَصَحَّحَهُ ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي « السُّنَنِ الْكُبْرَى » (٣٢٥ / ٤) ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكْلَفُوا بَعْدُ ، أَمَّا إِذَا كَلَّفُوا شَرْعاً . . فَيَصِحُّ مِنْهُمْ كَمَا أَشَارَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

(٤) كَمَا فِي الْخَبَرِ السَّالِفِ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

٤- وَوُجُودُ الزَّادِ وَأَوْعِيَّتِهِ .

٥- وَوُجُودُ الرَّاحِلَةِ .

٤- وَالْإِسْطَاعَةُ ؛ إِمَّا بِالنَّفْسِ ، وَإِمَّا بِالْغَيْرِ .

أَمَّا الْأَوَّلَى : فَلَهَا شُرُوطٌ سَبْعَةٌ ذَكَرَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ ، وَهِيَ مِنْ جَمَلَةِ السَّبْعَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا .

(وَ) الْأَوَّلُ : (وَجُودُ الزَّادِ) مِنْ مَأْكُولٍ وَمَشْرُوبٍ (وَأَوْعِيَّتِهِ) ، حَتَّى السُّفْرَةِ الَّتِي يَأْكُلُ عَلَيْهَا ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَوْنِ سَفَرِهِ ، ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بُوْطْنُهُ أَهْلٌ وَلَا عَشِيرَةٌ^(١) .

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ذَلِكَ . . لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ ، وَلَا يَكْلَفُ الْكَسْبَ فِي سَفَرِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَنْقَطِعُ عَنْهُ ، وَلِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ السَّفَرِ وَالْكَسْبِ تَعْظُمُ فِيهِ الْمَشَقَّةُ .

نَعَمْ . . إِنْ قَصُرَ سَفَرُهُ وَهُوَ يَكْسِبُ فِي يَوْمٍ كِفَايَةَ أَيَّامِ الْحَجِّ . . كُتِفَ ذَلِكَ وَوَجِبَ عَلَيْهِ .

(وَ) الثَّانِي : (وَجُودُ الرَّاحِلَةِ) : وَهِيَ - فِي الْأَصْلِ - الثَّاقَةُ الَّتِي يُرْحَلُ عَلَيْهَا ؛ أَيْ : يُوَضَعُ عَلَيْهَا الرَّحْلُ .

وَالْمُرَادُ هُنَا : مَطْلَقُ الدَّابَّةِ ، وَلَوْ نَحَوَ بَغْلٍ وَحِمَارٍ - وَإِنْ لَمْ يَلْقَ بِهِ - وَبَقَرٍ ؛ لِأَنَّهُ يَحِلُّ رُكُوبُهُ^(٢) .

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : (قَوْلُهُ : وَإِنْ لَمْ يَكُنْ . . . إلخ) قِيلَ : إِنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ بُوْطْنُهُ أَهْلٌ وَلَا عَشِيرَةٌ : إِلَّا ذَهَابَهُ فَقَطْ أَمْ . تَقْرِيرٌ مُؤَلَّفُهُ .

(٢) لَكِنْ جَاءَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٢٣٢٤) فِي الْحَرْثِ وَالْمَزَارَعَةِ وَغَيْرِهَا ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « بَيْنَمَا رَجُلٌ رَاكِبٌ عَلَى بَقَرَةٍ انْتَفَتَحَ إِلَيْهِ ، فَقَالَتْ : لَمْ أُخْلَقْ لِهَذَا ، خُلِقْتُ لِلْحِرَاثَةِ ، قَالَ : آمَنْتُ بِهِ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ . . . وَمَا هُمَا يَوْمِئِذٍ فِي الْقَوْمِ » .

.....
وعند (م ر) : لا بُدَّ مِنْ كَوْنِهَا صَالِحَةً لِمِثْلِهِ ، ووجودها ؛ بكونها في ملكه أو بشراء أو استئجار بعوضٍ مِثْلِهَا .

هَذَا إِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (مَكَّةَ) مَرَحَلَتَانِ^(١) ، فَأَكْثَرُ ، سَوَاءٌ قَدَرَ عَلَى الْمَشْيِ أَمْ لَا ، وَرُكُوبُهُ أَفْضَلُ .

فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا دُونَ مَرَحَلَتَيْنِ . . لَمْ يُشْتَرَطْ وَجُودُ الرَّاحِلَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِمَّا يَأْتِي إِلَّا إِنْ عَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ .

قَالَ فِي « التُّحْفَةِ » : (وَلَوْ قَدَرَ عَلَى اسْتِئْجَارِ رَاحِلَةٍ إِلَى دُونَ مَرَحَلَتَيْنِ وَعَلَى مَشْيِ الْبَاقِي . . فَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ ؛ لِأَنَّ تَحْصِيلَ السَّبَبِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ) . اِنْتَهَى .

وَنَاقَشُوهُ فِي ذَلِكَ وَاعْتَمَدُوا الْوَجُوبَ^(٢) ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَطِيعٌ .

فَإِنْ لَحِقَ الذَّكَرَ بِرُكُوبِ الرَّاحِلَةِ مَشَقَّةٌ تُبِيحُ التَّيْمُمَ ، وَكَذَا الَّتِي يَحْصُلُ بِهَا ضَرَرٌ لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً عِنْدَ (حَج) . . اشْتَرَطَ وَجُودَ مَخِيلٍ^(٣) وَشَرِيكَ لَاتِقٍ بِهِ يَجْلِسُ فِي الشَّقِّ الْآخِرِ ، وَإِلَّا . . لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ ، فَإِنْ لَحِقَتْهُ مَشَقَّةٌ بِالْمَخِيلِ . .

= جَاءَ فِي « الْفَتْحِ » عَلَى قَوْلِهِ : إِنَّمَا خُلِقَتْ لِلْحَرْثِ : عَمُومٌ مُخْصُوصٌ . وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ أَكْلِهَا فَذَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالْعَمُومِ الْمُسْتَفَادَ مِنْ جِهَةِ الْاِمْتِنَانِ .
أَمَّا الْيَوْمُ: فَيُعْتَبَرُ فِي الثَّقَلِ سِوَاهَا مِنْ مَرْكَبَاتٍ وَطَائِرَاتٍ وَمِنْشآتٍ بَحْرِيَّةٍ وَقَطَارَاتٍ . . . إلخ .

(١) الْمَرَحَلَتَانِ : تُعَادِلَانِ مَسَافَةَ سِتَّةَ عَشَرَ فَرَسَخًا ، وَالْفَرَسَخُ يُسَاوِي (٦) كَم ، فَتُقَدَّرُ مَسَافَتُهَا بِ : (٩٦) كَم .

(٢) فِي (ب) : وَاعْتَمِدَ الْوَجُوبُ .

(٣) فِي هَامِشٍ (أ) : بَفَتْحِ الْمِيمِ الْأُولَى وَكسْرِ الْمِيمِ الثَّانِيَةِ .

٦- وَأَمَانُ الطَّرِيقِ .

أَشْتَرَطَ نَحْوُ كَنِيسَةٍ^(١) .

أَمَّا الْمَرْأَةُ وَالْخَتْنُ . . فَيُشْتَرَطُ فِي حَقِّهِمَا وَجُودُ الْمَحْمِلِ ، وَإِنْ أَعْتَادَا غَيْرَهُ ، كِنْسَاءِ الْأَعْرَابِ ؛ لِأَنَّهُ أُسْتُرَ لَهُمَا .

وَلَا بُدَّ فِيمَا ذَكَرَ مِنْ كَوْنِهِ فَاضِلًا عَنْ دِينِهِ ، وَلَوْ مُؤَجَّلًا ، وَعَنْ مَسْكَنِ ، وَخَادِمٍ يَحْتَاجُهُ لَخِدْمَتِهِ ، وَعَنْ مُؤْنَةٍ مَمُونَةٍ مَدَّةَ ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ .

وَيَلْزَمُهُ صَرْفُ مَالِ تِجَارَةٍ وَثَمَنِ مُسْتَغْلَاةٍ الَّتِي يُحْصَلُ مِنْهَا كِفَايَتُهُ إِلَى مَا مَرَّ ، كَمَا يَصْرَفُ ذَلِكَ فِي دِينِهِ ، لَا الْمَسْكَنِ وَالْخَادِمِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا لَا يَجِبُ بِذَلِكَ لَزَاكَةُ الْفِطْرِ .

(وَ) الثَّلَاثُ : (أَمَانُ الطَّرِيقِ) ظَنًّا : أَمْنًا لَا تَقْلًا^(٢) بِالسَّفَرِ ، فَلَا يَجِبُ عَلَى مَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ بُضْعِهِ^(٣) أَوْ مَالِهِ الَّذِي يَحْتَاجُ لِمُسْتَحَابِهِ - وَإِنْ قَلَّ ، لَا مَالِ تِجَارَةٍ - عَدْوًا^(٤) أَوْ سُبْعًا ، أَوْ رَضْدِيًا^(٥) - وَهُوَ : مَنْ يَأْخُذُ مَالًا عَلَى الْمَرَاصِدِ - وَلَا طَرِيقَ لَهُ سِوَاهُ .

وَيُكْرَهُ بِذَلِكَ أَلْمَالِ لِمَنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَتَقَوَّى بِهِ لِلتَّعَرُّضِ لِلنَّاسِ .

(١) الْكَنِيسَةُ : شِبْهُ هَوْدَجٍ يُغَرَزُ فِي الْمَحْمِلِ ، أَوْ فِي الرَّخْلِ قُضْبَانٌ ، وَيُلْقَى عَلَيْهِ ثَوْبٌ يَسْتَنْظِلُ بِهِ الرَّكَّابُ وَيَسْتَرْبِيهِ ، تُجْمَعُ عَلَى كَنَائِسَ .

(٢) فِي (أ) : ظَنًّا لَا تَقْلًا .

(٣) الْبُضْعُ : الْفَرْجُ ، وَيُطْلَقُ عَلَى التَّزْوِيجِ ، كَمَا فِي خَبَرٍ : « تُسْتَأْمَرُ النِّسَاءُ فِي أَنْبُضَائِهِنَّ » ، مِثْلُ : قُفْلٍ وَأَقْفَالٍ .

(٤) جَاءَ فِي (ب) : خَافَ عَدْوًا .

(٥) الرَّضْدِيُّ - نِسْبَةٌ إِلَى الرَّضْدِ - : الَّذِي يَرُضُّ - يَقْعُدُ - فِي الطَّرِيقِ ، يَسْتَوِي فِيهِ الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ وَالْمَوْتُ .

نَعَمْ . . . إِنْ كَانَ الْبَازِلُ لَهُ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ أَوْ أَجَنِبِيَّ حَيْثُ لَا مِثَّةَ . . . وَجِبَ الْحَجُّ .

وَيَجِبُ رُكُوبُ الْبَحْرِ عَلَى رَجُلٍ ، وَكَذَا أَمْرًا وَجَدَتْ مَحَلًّا تَنْزُلُ عَنْ الرِّجَالِ فِيهِ ، إِنْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا وَغَلَبَتِ السَّلَامَةُ فِي رُكُوبِهِ .

(وَ) الرَّابِعُ : (سَعَةُ الْوَقْتِ) بَحِثُ يَبْقَى بَعْدَ الْإِسْطَاعَةِ زَمَنٌ يُمَكِّنُهُ السَّيْرُ فِيهِ إِلَى الْحَجِّ السَّيْرِ الْمَعْهُودِ ؛ بَحِثُ لَا يَحْتَاجُ أَنْ يَقْطَعَ فِي يَوْمِهِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَحَلَةٍ شَرْعِيَّةٍ ، وَلَوْ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ أَوْ لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَإِنْ أَعْتِيدَ ، وَإِلَّا . . . فَلَا يَجِبُ .
وَالْخَامِسُ : وَجُودُ الْمَاءِ وَالزَّادِ وَعَلَفِ دَابَّةٍ بِمَحَالٍّ أَعْتِيدَ حَمْلُهَا مِنْهَا بِشَمَنِ الْمِثْلِ زَمَانًا وَمَكَانًا .

وَالسَّادِسُ : خُرُوجُ زَوْجِ أَمْرَأَةٍ أَوْ نَحْوِهِ مَعَهَا ، أَوْ نِسْوَةِ ثِقَاتٍ ، وَكَذَا اثْنَتَانِ عِنْدَ (م ر) وَ (ح ج) فِي بَعْضِ كُتُبِهِ ، وَلَوْ كَانَ خُرُوجُ مَنْ ذُكِرَ بِأَجْرَةٍ مِثْلٍ .
وَخُرُوجُ قَائِدٍ مَعَ أَعْمَى وَلَوْ بِأَجْرَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مَنْ ذُكِرَ . . . لَمْ يَجِبِ الْحَجُّ .

وَيَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ - حَيْثُ أَمِنَتْ الْفَاحِشَةَ - خُرُوجُهَا لِفَرْضِ نُسْكِ أَوْ غَيْرِهِ وَلَوْ وَخَّذَهَا ، أَمَّا غَيْرُ الْفَرْضِ . . . فَلَا يَجُوزُ لَهَا الْخُرُوجُ وَخَّذَهَا لَهُ ، وَلَا مَعَ مُحْضِ النِّسَاءِ مِنْ غَيْرِ نَحْوِ مَحْرَمٍ وَإِنْ كَثُرْنَ ، وَلَوْ لِلتَّطَوُّعِ بِالْعُمْرَةِ .

[حُكْمُ زِيَارَةِ النِّسَاءِ لِلْقُبُورِ]

قَالَ الْبَجِيرِيُّ : (وَيَحْرَمُ خُرُوجُهُنَّ لَزِيَارَةِ الْقُبُورِ ، حَيْثُ كَانَ خَارِجَ الشُّورِ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ ، وَلَوْ بِإِذْنِ الزَّوْجِ) .

وَقَالَ الشَّرْقَاوِيُّ [٥١٩/١] : (وَمَا يَقَعُ مِنْ خُرُوجِ النِّسَاءِ الْآنَ إِلَى الْمَقَابِرِ

وَأَرْكَانُ الْحَجِّ خَمْسَةٌ :

الأَوَّلُ : الإِحْرَامُ

خارجِ الشُّورِ . . معصيةٌ يَجِبُ منعُهُ مِنْهُ) .

والسَّابِعُ : ثبوتهُ على مركوبٍ ولو في مَحِلٍّ بلا ضررٍ شديدٍ .

وَأَمَّا الْإِسْطَاعَةُ بِالْغَيْرِ : فَيَجِبُ الإِحْجَاجُ عَنْ مَنْ مَاتَ بَعْدَ الْإِسْطَاعَةِ مِنْ تَرْكِتِهِ ، وعلى معضوبٍ - أي : عاجزٍ - بِكِبَرٍ أَوْ زَمَانَةٍ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ ، لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهَا فَاضِلَةً عَنْ دَيْنِ الْمَعْضُوبِ ، وَمَسْكِنَةٍ ، وَخَادِمَةٍ ، وَكَسَوْتَةٍ ، وَنَفَقَتِهِ ، وَمُؤُونَةٍ مَنْ عَلَيْهِ مَوْثِقَتُهُ لِيَوْمِ الْإِسْتِجَارِ فَقَطْ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (مَكَّةَ) دُونَ مَرَحِلَتَيْنِ ، وَإِلَّا . . لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلَى ، وَوَجِبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ بِنَفْسِهِ فِي الثَّانِيَةِ .

ولو بَدَّلَ شَخْصٌ لِمَعْضُوبٍ أَجْرَةَ حَجِّهِ . . لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ قَبُولُهَا ، بِخِلَافِ مَا لَوْ بَدَّلَ الطَّاعَةَ فِي أَنْ يَحْجَّ عَنْهُ فَيَجِبُ ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَسْتَنكِفُ عَنِ الْإِسْطَاعَةِ بِمَالِ الْغَيْرِ ، وَلَا يَسْتَنكِفُ عَنِ الْإِسْطَاعَةِ بِبَدَنِهِ .

[أركان الحج]

ثُمَّ شَرَعَ فِي الْأَرْكَانِ بِقَوْلِهِ : (وَأَرْكَانُ الْحَجِّ) أَي : أَجْزَاؤُهُ الَّتِي يَتَرَكَّبُ مِنْهَا وَلَا يَصْحُحُ إِلَّا بِكُلِّ مِنْهَا (خَمْسَةٌ) ، بَلْ سِتَّةٌ بِزِيَادَةِ التَّرْتِيبِ فِي مُعْظَمِهِ ^(١) كَمَا سَيَأْتِي .

(الأَوَّلُ : الإِحْرَامُ) : إِعْلَمْ : أَنَّ الإِحْرَامَ يُطَلَّقُ عَلَى نَفْسِ الدُّخُولِ فِي التُّسْلُكِ بِالنِّيَّةِ .

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : أَي : مُعْظَمِ أَرْكَانِهِ .

وهذا هو المراد بقولهم : الإحرامُ تُبطلُهُ الرَّدَّةُ ، ويُفسدُهُ الجِماعُ ، ويَحرمُ بهِ المحرَّماتُ آتيةً .

وبقولهم : ينعقدُ الإحرامُ بالنيةِ ؛ أي : يحصلُ الدُّخولُ في التُّسكِ بالنيةِ ؛ إذ لو كانَ المرادُ بهِ النيةُ .. كانَ المعنى في ذلك : تَنعقدُ النيةُ بالنيةِ ، وفي قولك : نويتُ الإحرامَ : نويتُ النيةَ ، ولا معنى لهُ ، بلِ المعنى : نويتُ الدُّخولَ فيه .

ويُطلقُ^(١) على نيةِ الدُّخولِ في التُّسكِ ، وهو المرادُ هنا ، وهو بهذا المعنى ركنٌ . وسميَ بذلكَ لاقتضائه دخولَ الحَرَمِ أو تحرِيمَ^(٢) الأنواعِ الآتيةِ .

وفي « حاشية الفتح » لـ (حج) : يَجِبُ عندَ نيةِ الحجِّ تصوُّرُ كيفيَّتهِ بوجهٍ ، وكذا عندَ الشُّروعِ في الأعمالِ .

وفي « الثُّحفة » : لو حصلَ العِلْمُ بالكيفيةِ بعدَ الإحرامِ وقَبْلَ تعاطي الأفعالِ .. كفى .

وفيها : لو نوى بفرضِ التطَوُّعِ .. لَمْ يَضُرَّ ؛ لأنَّ التُّسكَ شديدُ التَّعلُّقِ . وأخذَ مِنْ ذلكَ (سم) أنه يصحُّ مَمَّنْ لَمْ يُعَيِّرِ الْفَرَضَ مِنَ السَّنَنِ ، وإنِ اعتقدَ فرضاً معيناً سنَّةً .

وقالَ (ع ش) : الأقربُ اشتراطُ التَّمييزِ - كالصَّلَاةِ - ولو بعدَ الإحرامِ . وينعقدُ الإحرامُ في أشهرِ الحجِّ معيَّناً ؛ بأنِ ينوي حجّاً أو عُمْرةً أو كليهما ،

(١) في (ب) : فيُطلقُ .

(٢) في (ب) : (تحرِّمُ) .

ومطلقاً ؛ بأن ينوي مجرّد الإحرام ثمّ يصرفه لِمَا شَاءَ مِنَ التُّسْكِينِ^(١) أو كليهما^(٢) ، ولا يصحّ العمل إلاّ بعد الصّرف .

ويُسَمَّى الأوّلُ : إفراداً ، والثاني : تمتّعاً ، والثالثُ : قراناً ، أمّا في غير أشهره . . فينقُذُ عُمرَةً مطلقاً .

ويجوزُ إحرامُهُ : كإحرام زيد ، ثمّ إن كان زيدٌ مُحَرِّماً تبعه حتّى في الإِطلاقِ ثمّ يتخيّرُ ، ك : زيد في صرّفه لِمَا شَاءَ ، ولا يلزمه الصّرفُ إلى ما يصرفُ إليه زيدٌ .

فإن تعدّر معرفة إحرام زيد . . جعلَ نفسه قارِناً وعَمِلَ أعمالَ القرآن ، ولا يبرأ من العُمرة ؛ لاحتمالِ أنّه أحرم بالحجّ وهو يمتنعُ إدخالَ العُمرة عليه . ويُعني عن نيّة القرآن نيّة الحجّ .

وإن لم يكن زيدٌ مُحَرِّماً ، أو كان كافراً . . أنقُذَ إحرامُهُ مطلقاً .

وأفضلُ أوجهِ الإحرامِ : الإفرادُ إن أعتَمَرَ في سنّةِ حجّه ، فالتَّمَتُّعُ ، فالقرانُ .

وعلى كلّ من التَّمَتُّعِ والقارنِ دمٌ إن لم يكونا من أهلِ الحَرَمِ ، ولا بينهما وبينه دونَ مرحلتين ، ولم يَعدْ إلى ميقات^(٣) ، وأن يُحرِمَ الأوّلُ بالعُمرة في أشهرِ الحجّ ، وأن يحجّ في عامِ عُمرته .

(١) أي : الحجّ أو العُمرة .

(٢) أي : بنيّة القرآن .

(٣) في الأصل : لم يعودا ، والمرادُ : عَوْدُ التَّمَتُّعِ فقط في أشهرِ الحجّ إلى أحدِ المواقيت .

مِنَ الْمَيْمَنَاتِ ، وَيَقُولُ : نَوَيْتُ الْحَجَّ وَأَحْرَمْتُ بِهِ لِلَّهِ تَعَالَى .
وَالثَّانِي : الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ .

وقوله : (مِنْ الْمَيْمَنَاتِ) يُوْهِمُ أَنَّهُ شَرَطُ لِلْإِحْرَامِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا هُوَ وَاجِبٌ يَجْبِرُهُ الدَّمُ ، لِكَتْنِهِ أَرَادَ التَّقْرِيبَ عَلَى الْمُتَعَلِّمِينَ .
(وَيَقُولُ) فِي نِيَّةِ الْحَجِّ بِقَلْبِهِ وَجُوبًا ، وَيَلْسَانِهِ نَدْبًا : (نَوَيْتُ الْحَجَّ) أَي : التَّلَبُّسُ بِفِعْلِ مَأْمُورَاتِهِ ، وَبِالْكَفِّ عَنْ مَنْهَيَّاتِهِ ، وَالتَّرَمُّتُ ذَلِكَ .
وَسُنَّ أَنْ يَزِيدَ : (وَأَحْرَمْتُ بِهِ) أَي : أَدَخَلْتُ نَفْسِي فِي التَّلَبُّسِ بِأَعْمَالِهِ (لِلَّهِ تَعَالَى) لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ . . . إلخ^(١) كَمَا سَيَأْتِي .
فَإِنْ أَحْرَمَ عَنْ غَيْرِهِ . . قَالَ : نَوَيْتُ الْحَجَّ عَنْ فَرَضِ فَلَانٍ ، وَإِلَّا . . أُنْعَقَدَ لَهُ .

وَيَذْكُرُ مَا أَحْرَمَ بِهِ فِي هَذِهِ التَّلْبِيَةِ ، وَالْعِبَرَةُ بِمَا نَوَاهُ لَا بِمَا تَلَفَّظَ بِهِ .
وَأَنْ يَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ عِنْدَ إِحْرَامِهِ ، وَيَقُولَ : اللَّهُمَّ أَحْرَمَ لَكَ شَعْرِي وَبَشْرِي وَلَحْمِي وَدَمِي . وَالتَّنْظِيفُ قَبْلَهُ .

(وَ) الرُّكْنُ (الثَّانِي : الْوُقُوفُ) أَي : حَضُورُ شَخْصٍ أَهْلِ الْعِبَادَةِ - وَلَوْ نَائِمًا ، أَوْ مَارًا فِي طَلَبِ آبَقِي - بَيْنَ زَوَالِ تَاسِعِ ذِي الْحِجَّةِ وَفَجْرِ نَحْرِ (بِ) جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ (عَرَفَةَ) وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْمَكَانَ مَكَائِهَا ، وَلَا قَصْدَهُ ، وَلَا عَلِمَ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُهَا .

وَخَرَجَ بِأَهْلِ الْعِبَادَةِ : غَيْرُهُ ؛ كَمَجْنُونٍ ، وَمَغْمَى عَلَيْهِ ، وَسُكْرَانٍ ، فَلَا

(١) وَتَمَامُهُ : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ . أَخْرَجَهُ عَنِ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ (١٥٤٩) ، وَمُسْلِمٌ (١١٨٤) فِي الْحَجِّ .

وَالثَّالِثُ : الطَّوَافُ بِالْكَعْبَةِ ،

يُجْزِئُهُمْ ، لَكِنْ يَقَعُ حَجٌّ الْمَجْنُونِ نَفْلًا كَالصَّبِيِّ الَّذِي لَا يُمَيِّزُ ؛ أَيُ : يَبْنِي وَلِيُّهُ
بَقِيَّةَ الْأَعْمَالِ عَلَى مَا قَدْ فَعَلَهُ فِي إِحْرَامِهِ ، وَكَذَا الْمَغْمِيُّ عَلَيْهِ وَالسَّكَرَانُ عِنْدَ
(حَج) .

وَقَالَ (م ر) : يَقَعُ لِلسَّكَرَانِ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَقْلُهُ فَرَضًا ، وَالَّذِي زَالَ عَقْلُهُ
وَالْمَجْنُونُ نَفْلًا وَإِنْ تَعَدَّيَا ، بِخِلَافِ الْمَغْمِيِّ عَلَيْهِ .

وَلَوْ فَارَقَ عَرَفَةَ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَلَمْ يَعُدْ إِلَيْهَا . . سُنَّ لَهُ دَمٌ .

وَلَوْ وَقَفُوا بَعْدَ زَوَالِ الْيَوْمِ الْعَاشِرِ غَلَطًا وَلَمْ يَقِلُّوا^(١) عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ . .
أَجْزَأُهُمْ وَإِنْ وَقَفُوا بَعْدَ النَّبَإِ ، وَكَذَا إِنْ أَحْرَمُوا بَعْدَهُ وَكَانَ أَدَاءً ، وَتَكُونُ اللَّيْلَةُ
بَعْدَهُ لَيْلَةَ الْعِيدِ ، وَالْيَوْمُ الَّذِي بَعْدَهُ يَوْمَ الْعِيدِ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى
الْحَجِّ ، وَمَا بَعْدَهُ يَتَّبِعُهُ فِي ذَلِكَ .

وَقَالَ الْكَرْدِيُّ [١٦٥/٢] : وَالْمُعْتَمِدُ أَنَّ لَيْلَةَ الْحَادِي عَشَرَ كَلِيلَةَ الْعَاشِرِ^(٢) .
خِلَافًا لـ « الْأَسْنَى » [٤٨٨/١] و « الْمُغْنِي » [٤٩٨/١] .

(وَ) الرُّكْنُ (الثَّالِثُ : الطَّوَافُ) لِلْإِفَاضَةِ (بِالْكَعْبَةِ) مَاشِيًا أَوْ رَاكِبًا .

وَيَدْخُلُ وَقْتُهُ : بِنِصْفِ لَيْلَةِ النَّحْرِ بَعْدَ الْوُقُوفِ ، وَلَوْ قَبْلَ مَبِيتِ مَزْدَلِفَةَ .

(١) جَاءَ فِي (ب) : يَخْلُوا . قَالَ الشَّرْبِينِيُّ فِي « الْمُغْنِي » (٤٩٩/١) : إِلَّا أَنْ يَقِلُّوا
عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ . . فَيَقْضُونَ فِي الْأَصْحَ ؛ لِعَدَمِ الْمَشَقَّةِ الْعَامَّةِ ، وَالثَّانِي :
لَا قِضَاءً ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَأْمَنُونَ مِثْلَهُ فِي الْقِضَاءِ .

(٢) قَالَ الشَّرْقَاوِيُّ (٤٦٩/١) : إِقْتِصَارُهُ عَلَى الْعَاشِرِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَكْفِي لَيْلَةَ الْحَادِي
عَشَرَ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ يَكْفِي عَلَى مَا أَعْتَمَدَهُ (م ر) .

وَشَرْطُهُ : سَتْرُ الْعَوْرَةِ وَالطَّهَارَةُ ، مِثْلُ الصَّلَاةِ وَيَجْعَلُ الْكَعْبَةَ عَلَى يَسَارِهِ ،
وَيَبْتَدِيءُ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ

[شروط الطواف]

(وَشَرْطُهُ) أي : الطَّوْفُ ، فرضاً كَانَ أَوْ نَفْلاً - وهو مفردٌ مضافٌ يعمُّ ،
فهو بمعنى الْجَمْعِ ^(١) ، فكأنَّهُ قَالَ : وشروطه - :

١- (سَتْرُ الْعَوْرَةِ .

٢- وَالطَّهَارَةُ) عَنِ الْحَدِيثَيْنِ وَعَنِ النَّجَسِ ، وَذَلِكَ (مِثْلُ) مَا مَرَّ فِي
(الصَّلَاةِ) فِيهِمَا ، حَتَّى لَوْ عَمَّتْ نَجَاسَةٌ ^(٢) فِي الْمَطَافِ ، وَشَقُّ الْأَحْتَازِ
عنها ، وَلَمْ يَتَعَمَّدِ الْمَشْيَ عَلَيْهَا ، وَلَا رَطوبَةً . . غُفِيَ عنها كَمَا يُعْفَى عَنْ ذَلِكَ
فِي الصَّلَاةِ ، لَكِنَّهُ لَوْ أَحْدَثَ هُنَا . . تَطَهَّرَ وَبَنَى ، وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ ، وَكَذَا لَوْ
أَصَابَتْهُ نَجَاسَةٌ . . أَزَالَهَا وَبَنَى ، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ .

٣- (وَ) أَنْ (يَجْعَلَ الْكَعْبَةَ عَلَى يَسَارِهِ) مَا رَأَى تِلْقَاءَ وَجْهِهِ .

وَحِكْمَتُهُ : أَنَّ الْقَلْبَ فِي الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ ، فَنَاسَبَ جَعْلُهُ جِهَةَ الْبَيْتِ .

فَلَوْ اسْتَقْبَلَ الْبَيْتَ أَوْ اسْتَدْبَرَهُ ، أَوْ جَعْلُهُ يَمِينَهُ وَمَشَى نَحْوَ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ ،
أَوْ يَسَارَهُ ، وَمَشَى الْقَهْقَرَى . . لَمْ يَصَحَّ طَوَافُهُ .

٤- (وَ) أَنْ (يَبْتَدِيءَ) طَوَافَهُ (بِالْحَجَرِ) - بَفَتْحِ الْحَاءِ وَالْجِيمِ -

(الْأَسْوَدِ) مِنْ خَطَايَا بَنِي آدَمَ بَعْدَ أَنْ نَزَلَ ^(٣) مِنَ الْجَنَّةِ أَشَدَّ بَيَاضاً مِنَ اللَّبَنِ ^(٤) .

(١) (قوله : فهو بمعنى الجمع) من (أ) . والمراد به : الشَّرْطُ .

(٢) وجاء في (أ) : نجاسته .

(٣) جاء في (أ) ، أنزل .

(٤) كما جاء مصرحاً بذلك في حديث ابن عباس رضي الله عنهما عند الترمذي (٨٧٧) =

وَيَقَابِلُهُ الشَّقُّ الْأَيْسَرُ ، وَلَا يَمَسُّ جِدَارَ الْكَعْبَةِ

فلو بدأ بغيره .. لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَيْهِ ، فَإِذَا أَنْتَهَى إِلَيْهِ .. أَعْتَدَّ بِهِ .

٥- (وَ) أَنْ (يَقَابِلُهُ) أَي : يَحَاضِيهِ بِجَمِيعِ أَعْلَى (الشَّقُّ الْأَيْسَرِ) بِحَيْثُ لَا يَتَقَدَّمُ جِزْءٌ مِنْهُ عَلَى جِزْءٍ مِنَ الْحَجَرِ .

٦- (وَ) أَنْ (لَا يَمَسُّ جِدَارَ الْكَعْبَةِ) ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ بِلَمْسِهَا فِي جِهَةِ الْحَجَرِ^(١) - بِكُسْرِ فَسْكَوَيْنَ - فِي هَوَائِهِ وَفِي غَيْرِهَا فِي هَوَاءِ الشَّاذِرَانِ^(٢) ، وَكِلَاهُمَا مِنَ الْبَيْتِ ، مَعَ أَنَّ شَرْطَ الطَّوَافِ كَوْنُهُ خَارِجَ الْبَيْتِ بِجَمِيعِ بَدْنِهِ ، وَكَذَا ثِيَابُهُ عِنْدَ (حَج) ، لَا عُودَ بِيَدِهِ ، وَلَا حَامِلُهُ .

وَقَالَ الشَّرْقَاوِيُّ^(٣) [٤٧٢/١] : (الشَّاذِرَانِ^(٤)) الَّذِي مِنَ الْبَيْتِ : هُوَ الَّذِي

= فِي الْحَجِّ ، وَفِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « نَزَلَ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنَ الْجَنَّةِ وَهُوَ أَشَدُّ بَيَاضاً مِنَ اللَّبَنِ ، فَسَوَّدَتْهُ خَطَايَا بَنِي آدَمَ » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
(١) أَي : حَجَرِ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَيُسَمَّى : الْحَطِيمَ أَيْضاً ؛ لِأَنَّهُ جِزْءٌ أُخْرِجَ مِنَ الْكَعْبَةِ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ حَاطِمٌ لِلذُّنُوبِ ، مَمْحُوقٌ لَهَا ، وَهُوَ الْمُحَوِّطُ تَحْتَ الْمِيزَابِ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ الشَّامِيَيْنِ .

(٢) الشَّاذِرَانُ : هُوَ جِزْءٌ مِنَ عَرْضِ أَاسَاسِ جِدَارِ الْكَعْبَةِ الْمَشْرِفَةِ ، مِنْهُ مُسَطَّحٌ تَحْتَ عَتَبَةِ الْبَابِ ، وَمِنْحَدَرٌ مِنْ جِهَاتِهَا الْأُخْرَى ، وَيُسَمَّى تَأْزِيرًا ؛ لِأَنَّهُ كَالْإِزَارِ لِلْبَيْتِ .

(٣) وَعِبَارَتُهُ هِيَ : الَّذِي يَضُرُّ الطَّوَافُ عَلَيْهِ هُوَ مَا كَانَ مِنْ جِهَةِ الْبَابِ ، بِخِلَافِ الَّذِي مِنْ جِهَةِ غَيْرِهِ فَلَا يُشْتَرَطُ الْخُرُوجُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ حَادِثٌ ، وَإِمَّا كَانَ الطَّوَافُ فَوْقَ الَّذِي مِنْ جِهَةِ الْبَابِ إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ مَا كَانَ ، أَمَّا الْآنَ . . فَقَدْ صَارَ مُسْتَمًّا لَا يُمَكِّنُ الطَّوَافُ عَلَيْهِ ، لَكِنْ مَتَى مَسَّ جِدَارَ الْبَيْتِ الَّذِي فَوْقَهُ ، أَوْ وَقَعَتْ يَدُهُ ، أَوْ جِزْءٌ مِنْ بَدْنِهِ فِي هَوَائِهِ . . لَمْ يَصَحَّ .

(٤) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : الْمُعْتَمَدُ وَجُودُ الشَّاذِرَانِ فِي جَمِيعِ جِهَاتِ الْبَيْتِ إِلَّا جِهَةَ الْحَجَرِ - بِالْكَسْرِ - وَإِلَّا عِنْدَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ، وَقَدْ جُدِّدَ الْآنَ عِنْدَهُ شَازِرَانِ أَهْ . فَرَاغَهُ .

مِنْ جِهَةِ الْبَابِ فَقَطْ) . اِنْتَهَى .

وَإِنَّمَا كَانَ مِنَ الْبَيْتِ ؛ لِأَنَّ قَرِيشًا تَرَكْتُهُمَا عِنْدَ بِنَاءِ الْكَعْبَةِ ؛ لِضَيْقِ التَّفَقُّهِ الْحَلَالِ .

وَالصَّحِيحُ : أَنَّ الَّذِي مِنَ الْبَيْتِ مِنَ الْحِجْرِ سِتَّةُ أَذْرُعٍ مُتَّصِلَةٍ بِهِ فَقَطْ .

وَإِنَّمَا وَجِبَ الطَّوْفُ خَارِجُهُ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا طَافَ خَارِجَهُ ، وَقَدْ قَالَ : « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » ^(١) .

فَمَتَى دَخَلَ جِزْءٌ مِنْ بَدَنِهِ أَوْ ثِيَابِهِ فِي هَوَاءِ الشَّاذِرَانِ أَوْ الْحِجْرِ أَوْ جِدَارِهِ . . لَمْ يَصَحَّ مِنْ حَيْثُودِهِ ، فَلْيَرْجِعْ لِذَلِكَ الْمَوْضِعِ وَيَطُوفْ ^(٢) مِنْهُ خَارِجًا عَمَّا ذَكَرَ ، وَتُخَسَّبُ طَوْفُهُ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَرَّرَ قَدَمَيْهِ عِنْدَ اسْتِلامِهِ الْحَجَرَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ ، وَيُخْرِجَ رَأْسَهُ وَيَدِيهِ عَنِ هَوَاءِ الشَّاذِرَانِ بَعْدَ اسْتِلامِهِ ، ثُمَّ يَسِيرُ بَعْدَ ذَلِكَ .

٧- (وَ) أَنْ (يَطُوفُ) مَعَ مُرَاعَاةِ مَا مَرَّ (سَبْعَ مَرَّاتٍ) يَقِينًا وَلَوْ رَاكِبًا ، أَوْ زَاحِفًا ، لَغَيْرِ عَذْرِ وَمُتَفَرِّقَةٍ .

فَلَوْ تَرَكَ مِنَ السَّبْعِ شَيْئًا . . لَمْ يُجْزِهِ حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ ، أَوْ زَادَ . . لَمْ يَضُرَّ .

(١) أَخْرَجَهُ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْفَظِهِ الْبِيهْقِيُّ فِي « السَّنَنِ الْكَبْرَى » (١٢٥ / ٥) فِي الْحَجِّ ، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٢٩٧) ، وَأَبِي دَاوُدَ (١٩٧٠) بَلْفَظٍ : « لِنَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ ، فَإِنِّي لَا أَذْرِي لَعَلِّي لَا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ » وَعِنْدَ النَّسَائِيِّ (٣٠٦٢) بَلْفَظٍ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ خُذُوا مَنَاسِكَكُمْ » وَأَبْنِ مَاجَهَ (٣٠٢٣) فِي الْمَنَاسِكِ بَلْفَظٍ : « لِنَأْخُذْ أَمْنِي نُسُكَهَا » .

(٢) الْأَصَحُّ لُغَةً : وَيَطُوفُ .

وَبَقِيَ مِنْ شُرُوطِ الطَّوَافِ :

٨- كونهُ في المسجد - وإن وُسَّعَ جِدًّا وحالَ حائلٍ بينَهُ وبينَ البيتِ - فلا يصحُّ خارجَ المسجدِ .

٩- وعدمُ الصَّارِفِ ، كطَلَبِ غريمٍ ، وإلَّا . . . فطوافُهُ مِنْ حِينْتِذِ غَيْرِ صحيحٍ ، ولو قصدَ الغريمَ مع الطَّوافِ . . لَمْ يَضُرَّ .

١٠- والنِّيَّةُ إِنْ اسْتَقْلَّ ؛ بَأَن لَمْ يَشْمَلْهُ نُسُكٌ ، وَيَجِبُ اقْتِرَانُهَا بِأَوَّلِهِ .

فَإِنْ شَمَلْهُ نُسُكٌ - كطَّوافِ رُكْنٍ وَقُدُومٍ ، وكذا وَدَاعٍ عِنْدَ (حج) - لَمْ تَجِبْ لَهُ نِيَّةٌ ، بَلْ تُسَرُّ .

[سنن الطواف]

وَمِنْ سُنَنِهِ أَيْضًا :

١- الْمَشْيُ فِي جَمِيعِهِ .

٢- وَأَسْتِلَامُ الْحَجَرِ أَوَّلَ طَوَافِهِ .

٣- وَتَقْبِيلُهُ وَالسُّجُودُ عَلَيْهِ .

وَأَمَّا تُسَرُّ الثَّلَاثَةُ لِلْمَرَأَةِ إِذَا خَلِيَ الْمَطَافُ .

فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْآخِرِ . . فَعَلَ الْأَوَّلَيْنِ ، أَوْ عَنِ الْآخِرَيْنِ . . اسْتَلَمَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى ، فَإِنْ عَجَزَ . . فَبِالْيُسْرَى ، فَإِنْ عَجَزَ . . فَبَنَحَوْهُ عُوْدَ فِي يَدِهِ ، ثُمَّ يَقْبَلُ مَا اسْتَلَمَهُ بِهِ .

فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الِاسْتِلَامِ بِيَدِهِ وَغَيْرِهَا . . أَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ الْيُمْنَى فِيمَا فِيهَا^(١) ثُمَّ

(١) أَي : بِكَفِّهِ وَأَصَابِعِهِ أَوْ بِمَا فِي يَدِهِ .

قَبْلَهُ ، وَلَا يُقْبَلُ يَدُهُ بَعْدَ^(١) اسْتِلَامِ الْحَجَرِ وَتَقْبِيلِهِ .

قَالَ الْكَرْدِيُّ [١٦١/٢] : (وَالْمُخْتَارُ مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلُ نَدْبُهُ) .

وَلِيُخَفِّفَ الْقَبْلَةَ بِحَيْثُ لَا يَظْهَرُ لَهَا صَوْتُ فِي كُلِّ مَا طُلِبَ تَقْبِيلُهُ : مِنْ
الْحَجَرِ ، وَبِدِ عَالِمٍ ، وَشَرِيفٍ ، وَوَالِدٍ ، وَوَلِيِّ ؛ لِأَنَّ إِظْهَارَهَا مَكْرُوهٌ .

٣- وَاسْتِلَامُ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ بِيَدِهِ الْيُمْنَى ، ثُمَّ يُقْبَلُهَا ، فَإِنْ عَجَزَ . . أَشَارَ إِلَيْهِ
وَقَبَّلَ مَا أَشَارَ بِهِ إِلَيْهِ ، كَمَا فِي « التَّحْفَةِ » وَ« النِّهَايَةِ » .

وَلَا يُقْبَلُ غَيْرَ الْحَجَرِ مِنْ أَجْزَاءِ الْبَيْتِ .

وَيُسْنُ فِعْلُ جَمِيعِ مَا ذُكِرَ وَتَثْلِيثُهُ فِي كُلِّ طَوْفَةٍ حَيْثُ لَا إِيْذَاءَ ، وَالْأَوْتَارُ
أَكْثَرُ .

وَهَلْ يُسْنُ تَقْبِيلُ ضَرَائِحِ الْأَوْلِيَاءِ وَالْعُلَمَاءِ؟

قَالَ (ع ش) : (نَعَمْ)^(٢) .

وَقَالَ (ح ج) : (مَكْرُوهٌ) .

٤- وَالِدُعَاءُ : فَيَقُولُ - أَوَّلَ طَوَافِهِ ، وَكَذَا فِي كُلِّ طَوْفَةٍ^(٣) ، وَتَثْلِيثُهُ^(٤) فِيهَا -

« بِأَسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، اَللَّهُمَّ . . إِيْمَانًا بِكَ ، وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ ، وَوَفَاءً
بِعَهْدِكَ ، وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ﷺ »^(٥) .

(١) فِي (ب) : مَعَ .

(٢) وَلَمْ أَرَلَهُ دَلِيلًا ، وَلَعَلَّهُ مِنْ كَيْسِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٣) فِي (ب) : طَوَافِهِ .

(٤) فِي (أ) : تَثْلِيثُهُ .

(٥) قَالَ الْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ فِي « تَلْخِيصِ الْحَبِيرِ » (٢ / ٢٦٥) : حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
السَّائِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ أَجِدْهُ هَكَذَا ، وَقَدْ ذَكَرَهُ صَاحِبُ « الْمَهْدَبِ » مِنْ حَدِيثِ =

.....

- ويقولُ قُبَالَةَ الْبَيْتِ : « اَللّٰهُمَّ . اَلْبَيْتُ بَيْنَكَ ، وَالْحَرَمُ حَرَمُكَ ، وَالْأَمْنُ أَمْنُكَ ، وَهَذَا مَقَامُ الْعَائِدِ بِكَ مِنَ النَّارِ »^(١) ، ويشيرُ إلى مقامِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ بقلْبِهِ .

- وعندَ العراقيّ : « اَللّٰهُمَّ . اِنِّيْ اَعُوْذُ بِكَ مِنَ الشَّكِّ وَالشُّرْكِ ، وَالنَّفَاقِ وَالشَّقَاقِ ، وَسُوْءِ الْاَخْلَاقِ ، وَسُوْءِ الْمَنْظَرِ فِي الْاَهْلِ وَالْمَالِ وَالْوَلَدِ »^(٢) .

= جابرٍ رضيَ اللهُ عنه ، وقد يَبْضَحُ لَهُ الْمُنْدَرِيُّ وَالتَّوَاوِيُّ ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكَرٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ نَاجِيَةٍ بِسَنَدٍ لَهُ ضَعِيفٌ .

ورواهُ الشَّافِعِيُّ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ قَالَ : أَخْبَرْتُ أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ . . . كَيْفَ نَقُولُ إِذَا اسْتَلَمْنَا؟ قَالَ : « قُولُوا : بِأَسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، إِيْمَانًا بِاللَّهِ ، وَتَضَدِّيقًا بِمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ » .

قُلْتُ : وَهُوَ فِي « الْأُتَمِّ » عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَالِمٍ عَنِ ابْنِ جَرِيْجٍ .

وروىُ البيهقيُّ والطَّبْرَانِيُّ فِي « الْأَوْسَطِ » وَ« الدُّعَاءِ » مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَلَمَ الْحَجَرَ . . . قَالَ : « بِأَسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ » وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ .

وروىُ البيهقيُّ والطَّبْرَانِيُّ فِي « الْأَوْسَطِ » وَ« الدُّعَاءِ » ، عَنْ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ ، عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا مَرَّ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَرَأَى عَلَيْهِ زِحَامًا . . . اسْتَقْبَلَهُ وَكَبَّرَ ، ثُمَّ قَالَ : « اَللّٰهُمَّ . . . إِيْمَانًا بِكَ ، وَتَضَدِّيقًا بِكِتَابِكَ ، وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ » . اهـ . « تلخيص » .

(١) أوردَهُ الشَّافِعِيُّونَ فِي أَدْعِيَةِ الْحَجِّ كَالْمَاورِدِيِّ وَغَيْرِهِ ، وَنَحْوُهُ مَا رَوَاهُ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ دُخُولِهِ : « اَللّٰهُمَّ . . . اَلْبَلَدُ بَلَدُكَ ، وَالْبَيْتُ بَيْنَكَ ، جِئْتُ أَطْلُبُ رَحْمَتَكَ ، وَأَوْثَمُ طَاعَتِكَ ، مُتَّبِعًا لِأَمْرِكَ ، رَاضِيًا بِقَدْرِكَ . . . » . أَنْظَرُ « أَسْنَى الْمَطَالِبِ » (٤٨١ / ١) .

(٢) قَالَ الْحَافِظُ فِي « تَلْخِيصِ الْحَبِيرِ » (٢ / ٢٦٥) : وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي =

.....
- وعند محاذاة الميزاب : « اَللّٰهُمَّ .. اِنِّيْ اَسْأَلُكَ الرَّاحَةَ عِنْدَ الْمَوْتِ ،
وَالرَّاحَةَ عِنْدَ الْحِسَابِ »^(١) .

- وبين الشامي واليماني : « اَللّٰهُمَّ .. اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا ،
وَسَعْيًا مَشْكُورًا ، وَعَمَلًا مَقْبُولًا ، وَتِجَارَةً لَنْ تَبُورَ ، يَا عَزِيزُ يَا غَفُورُ »^(٢) .
والمعتمر يقول : عُمْرَةٌ مبرورة .

فإن لم يكن في نسك .. قال : طوافاً مبروراً .
- وبين الركنين اليمانيين : « اَللّٰهُمَّ .. رَبَّنَا اَتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ، وَفِي الْآخِرَةِ
حَسَنَةً ، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ »^(٣) .

« اَللّٰهُمَّ .. قَنَعْنِي بِمَا رَزَقْتَنِي ، وَبَارِكْ لِي فِيهِ ، وَاخْلُفْ عَلَيَّ كُلَّ غَائِبَةٍ لِي
بِخَيْرٍ »^(٤) . مِنْ غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فِي « عَلَيَّ » وَيَدْعُو بِمَا شَاءَ .

ومأثور الدعاء والذكر أولى من القراءة ، وهي أولى من غير المأثور .
٥- والرَّمْلُ : لذكر في الطَّوْفَاتِ الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ مِنْ كُلِّ طَوَافٍ بَعْدَهُ

= هريرة رضي الله عنه مرفوعاً ، لكن لم يقيده بما عند الركن العراقي ولا بالطواف .
(١) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ .

(٢) أوردته شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في « أسنى المطالب » (٤٨١ / ١) ، وغيره .

(٣) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي « تَلْخِصِ الْحَبِيرِ » (٢ / ٢٦٥) : رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائُيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَّ
وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ : « رَبَّنَا اَتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً .. » الآية : [البقرة : ٢٠١] .
وصححه ابنُ جَبَّانٍ [في « الإحسان » (٣٨٢٦)] وألحاهم .

(٤) قَالَ عَنْهُ الْحَافِظُ فِي « التَّلْخِصِ » (٢ / ٢٦٦) : رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ابْنُ
مَاجَةَ وَأَلْحَاهُمْ .

.....

سغى^(١) مطلوبٌ ؛ بأن يُسرِعَ مشيهُ مقارِباً خطاهُ ، ويقولُ فيه :

« اَللّٰهُمَّ .. اَجْعَلْهُ - اَي : ما انا فيه مِنَ العملِ - حَجًّا مَبْرُورًا ... إلخ » .

٦- والاضطباعُ : في طوافٍ فيه رَمْلٌ وفي سغى ؛ بأن يجعلَ وسطَ رِدايهِ تحتَ مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ ، وطَرَفِيهِ على مَنْكِبِهِ الْأَيْسَرِ .

٧- وَأَنْ يَقْرُبَ في طوافِهِ مِنَ الْبَيْتِ . فلو فاتَ الرَّمْلُ بِالْقُرْبِ مِنَ الْبَيْتِ ، أو مِنْ لَمَسِ نِسَاءٍ ، وَلَمْ يَزُجْ فُرْجَةً . بَعَدَ لِلرَّمْلِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِنَفْسِ الطَّوَافِ ، وَالْقُرْبُ مُتَعَلِّقٌ بِمَكَانِهِ ، وَالْفَضِيلَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِذَاتِ الْعِبَادَةِ أَفْضَلُ مِنَ الْفَضِيلَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِزَمَانِهَا وَمَكَانِهَا ؛ كَالْجَمَاعَةِ فِي الصَّلَاةِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي^(٢) أَوَّلِ الْوَقْتِ ، أو فِي الْمَسْجِدِ بِلا جَمَاعَةٍ .

٨- وموالاةُ الطَّوَافِ .

٩- والسَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ .

١٠- وعدمُ الْكَلَامِ إِلَّا فِي خَيْرٍ ؛ كَتَعْلِيمِ جَاهِلٍ بِرَفْقٍ إِنْ قَلَّ ، وَسَجْدَةِ تِلَاوَةٍ لَا شَكْرٍ .

١١- وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ فِي الدُّعَاءِ ، وَإِلَّا . . . جَعَلَهُمَا تَحْتَ صَدْرِهِ كَالصَّلَاةِ .

وَالِاشْتِغَالُ بِالْعُمْرَةِ عِنْدَ اسْتِوَاءِ زَمَانِيهِمَا^(٣) أَفْضَلُ مِنَ الْإِشْتِغَالِ بِهِ .

١٢- وَصَلَاةُ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَهُ ، وَخَلْفَ الْمَقَامِ أَوْلَى ، ففِي الْحِجْرِ ، ففِي الْمَسْجِدِ ، ففِي الْحَرَمِ ، فَحَيْثُ شَاءَ . وَيَجْهَرُ بِهِمَا لَيْلًا .

(١) فِي الْأَصْلِ : بِسَغَى .

(٢) فِي (أ) : مِنْ .

(٣) فِي (ب) وَالْأَصْلِ : زَمْنِيهَا .

وَالرَّابِعُ : السَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَشَرْطُهُ : أَنْ يَبْدَأَ بِالصَّفَا ، وَأَنْ
يَسْعَى سَبْعًا ،

١٣- وَسُنَّ اسْتِلَامُ الْحَجَرِ بَعْدَ طَوَافِهِ وَصَلَاتِهِ .

(وَ) الرُّكْنُ (الرَّابِعُ : السَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) ؛ لَخَبَرِ : « يَا أَيُّهَا
النَّاسُ . . إِنَّ اللَّهَ قَدْ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ فَاسْعَوْا »^(١) وَلِلتَّبَاعِ مَعَ خَبَرِ : « خُذُوا
عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » .

[شروط السعي]

(وَشَرْطُهُ) - أَي : شَرْطُ صَحَّتِهِ - :

[الْأَوَّلُ] : (أَنْ يَبْدَأَ بِالصَّفَا) وَيَخْتَمُ بِالْمَرْوَةِ ؛ لَخَبَرِ : « ابْدَأُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ
بِهِ »^(٢) .

(وَ) الثَّانِي : (أَنْ يَسْعَى سَبْعًا) يَقِينًا ، فَلَوْ شَكَّ فِي عَدَدِ السَّعْيِ . . أَخَذَ
بِالْأَقْلَ ، وَذَهَابَهُ مَرَّةً ، وَعَوْدُهُ أُخْرَى .

(١) أَخْرَجَهُ عَنْ صِفَتَيْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الدَّارِقُطْنِيُّ فِي « السُّنَنِ » (٢ / ٢٥٥) ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي
« السُّنَنِ الْكُبْرَى » (٩٧ / ٥) فِي الْحَجِّ - بِإِسْنَادٍ حَسَنِ كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ » -
وَلَفْظُهُ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ . . اسْعَوْا ، فَإِنَّ السَّعْيَ . . . » مَعَ خَبَرِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (١٦٤٣) : (وَقَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ
يَتْرَكَ الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا) .

وَعَنْهَا أَيْضًا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (١٧٩٠) ، وَمُسْلِمَ (١٢٧٧) وَغَيْرَهُمَا فِي الْحَجِّ
وَفِيهِ : (مَا أَتَمَّ اللَّهُ حَجَّ أَمْرِي وَلَا عُمْرَتَهُ . . لَمْ يَطْفُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) .

(٢) أَخْرَجَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُسْلِمٌ (١٢١٨) : « ابْدَأُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ » ، فَبَدَأَ
بِالصَّفَا .

وَأَنْ يَكُونَ سَعْيُهُ بَعْدَ طَوَافٍ صَحِيحٍ .

(وَ) الثَّالِثُ : (أَنْ يَكُونَ سَعْيُهُ بَعْدَ طَوَافٍ) رُكْنٍ أَوْ قُدُومٍ .

(صَحِيحٍ) أَي : مُسْتَجْمِعٍ لَوَاجِبَاتِهِ .

ولو تَخَلَّلَ الْقَوُوفُ بَيْنَ طَوَافٍ قُدُومِهِ وَإِرَادَةِ سَعْيِهِ . . وَجِبَ تَأْخِيرُهُ إِلَى بَعْدِ

طَوَافِ الرُّكْنِ .

وَمَنْ سَعَى بَعْدَ طَوَافٍ قُدُومٍ . . لَمْ يُعِذْهُ بَعْدَ طَوَافٍ رُكْنٍ ، بَلْ ذَلِكَ خِلَافُ

الْأَوَّلِيِّ أَوْ مَكْرُوهٌ .

وَالرَّابِعُ : أَنْ يَقْطَعَ بِمُرُورِهِ جَمِيعَ الْمَسْعَى الْمَعْرُوفِ الْآنَ ، وَإِنْ أَنْحَرَفَ عَنْهُ

يَسِيرًا ، وَلَا بُدَّ أَنْ يُلْصَقَ الْمَاشِي عَقِبُهُ بِمَا ذَهَبَ مِنْهُ ، وَأَصَابِعَ رِجْلَيْهِ بِمَا يَذْهَبُ

إِلَيْهِ ، وَيُلْصَقَ الرَّكْبُ حَافِرَ دَائِتِهِ أَوْ خُفَّهَا بِذَلِكَ ^(١) .

قَالَ الْكُرْدِيُّ : وَجَرَى (م ر) فِي « شَرْحِ الْإِيضَاحِ ^(٢) » وَأَبْنُ عَلَانَ ^(٣) :

عَلَى الْاِكْتِفَاءِ بِالْوُصُولِ لِمَا سَامَتْ آخِرُ الدَّرَجِ الْمَدْفُونَةِ وَإِنْ بَعْدَ عَنْ آخِرِ الدَّرَجِ

الْمَوْجُودَةِ الْيَوْمَ بـ : أَذْرُعُ .

وَهَذَا كُلُّهُ فِي دَرَجِ الصِّفَا ، وَأَمَّا الْمَرُوءَةُ : فَاتَّفَقُوا فِيهَا عَلَى أَنَّ الْعَقْدَ الْكَبِيرَ

الْمُشْرِفَ الَّذِي بَوَاجِهُهَا هُوَ حَدُّهَا ، لَكِنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَمَرَ تَحْتَهُ ، وَيَرْقَى عَلَى

الْبِنَاءِ الْمَرْتَفِعِ بَعْدَهُ .

(١) أما اليوم فليس للدائتة مدخل ، بل توجد العربات فيراعى فيها ذلك ، ولا فرق في السعي بأن يكون في الطابق العلوي أو السفلي ، والله أعلم .

(٢) « الإيضاح » كتاب في مناسك الحج للإمام النواوي رحمه الله تعالى .

(٣) ابنُ عَلَانَ : هُوَ مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، الصَّدِيقِيُّ ، الْبَكْرِيُّ ، الشَّافِعِيُّ ، مَفْسِّرٌ ، مُحَدِّثٌ ، فقيهٌ مِنْ أَهْلِ (مَكَّةَ) ، لَهُ مُصَنَّفَاتٌ كَثِيرَةٌ مشهورةٌ ، تُوْفِيَ سَنَةً :

(١٠٥٧ هـ) .

.....

... ..

100

Journal of Management Education 36(7) 809-824

(١) في (١) : وصدق .

(٤٦/٢) وغيرهم .

وَالْخَامِسُ : الْحَلْقُ ،

ويقول في سعيه : « رَبِّ اغْفِرْ وَأَرْحَمْ ، وَتَجَاوَزْ عَمَّا تَعْلَمُ ، إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ »^(١) .

وَأَنْ يَسْعَى عَلَى هَيْئَتِهِ^(٢) أَوَّلَ سَعْيِهِ وَآخِرَهُ ، وَيَعْدُو فِي وَسْطِهِ^(٣) ، فَيَمْشِي حَتَّى يَبْقَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمِيلِ الْأَخْضَرِ الْمَعْلَقِ بِرُكْنِ الْمَسْجِدِ عَلَى يَسَارِهِ قَدْرُ سِتَّةِ أَذْرُعَ ، فَيَعْدُو حَتَّى يَتَوَسَّطَ بَيْنَ الْمِيلَيْنِ - أَحَدُهُمَا بِرُكْنِ الْمَسْجِدِ وَالْآخَرُ مُتَّصِلٌ بِدَارِ الْعَبَّاسِ^(٤) - ثُمَّ يَمْشِي حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى الْمَرَّةِ .

وَيَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي رَجوعِهِ ، وَلَا تَرْقَى الْمَرْأَةُ ، وَلَا تَعْدُو .

(وَ) الرُّكْنُ (الْخَامِسُ : الْحَلْقُ) أَوِ التَّقْصِيرُ .

وَنُدِبَ^(٥) - وَلَوْ فِي غَيْرِ إِحْرَامٍ - :

١- أَنْ يَبْدَأَ بِالشُّقِّ الْأَيْمَنِ .

٢- وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ .

(١) طرفُ حديثٍ أَخْرَجَهُ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الشَّافِعِيُّ فِي « الْأُمِّ » (١٤٧/٢) فِي الْحَجِّ ، وَأَبْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي « الْعِلَلِ » (٨٠٢) مِنْ طَرِيقِ أَبِي نُعَيْمٍ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ أَبِي جَرِيحٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ السَّائِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَقَالَ : قَالَ أَبِي : هَذَا أَخْطَأَ فِيهِ أَبُو نُعَيْمٍ .

وَأَخْرَجَهُ أَثَرًا عَنْ ابْنِ عَمْرِو سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ فِي « السَّنَنِ » بِسَنَدٍ صَحِيحٍ ، وَأَوْرَدَهُ النَّوَاوِيُّ فِي « الْأَذْكَارِ » (ص/٣٢٦) . وَانْظُرْ « تَلْخِصَ الْحَبِيرِ » (٢٧٠/٢) . .

(٢) فِي الْأَصْلِ : هَيْئَتِهِ ، وَفِي غَيْرِهَا : هَيْئَةٌ . الْهَيْئَةُ - كَالْهَوْنِ - : الرِّفْقُ وَالتَّوَدُّعُ وَالرَّسُولُ .

(٣) أَيِ : يُسْرِعُ فَيَزُومُلُ بَيْنَ الْمِيلَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ الْوَاضِحَيْنِ فِي الْمَسْعَى .

(٤) أَمَّا الْآنَ : فَقَدْ أَزِيلَتْ جَمِيعُ تِلْكَ الدُّوَرِ ، وَصَارَ الْمَسْعَى ضِمْنَ الْحَرَمِ الشَّرِيفِ .

(٥) أَيِ : لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَحْلُقَ أَوْ يَقْصُرَ مُطْلَقًا .

وَأَقْلُهُ : ثَلَاثُ شَعْرَاتٍ ، حَلَقًا أَوْ تَقْصِيرًا أَوْ نَتْفًا

٣- وَيَدْفِنُ شَعْرَهُ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ مَطْرُوقٍ ، وَمَنْ لَا شَعَرَ بِرَأْسِهِ . . سُنَّ لَهُ إِمْرَأُ
الْمُوسَى عَلَى رَأْسِهِ .

قَالَ الشَّافِعِيُّ : (وَلَوْ أَخَذَ شَيْئًا مِنْ لَحْيَتِهِ أَوْ شَارِبِهِ . . كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ) .
(وَأَقْلُهُ : ثَلَاثُ شَعْرَاتٍ) مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ ، وَإِنْ خَرَجَ عَنْ حَدِّهِ .
(حَلَقًا) وَهُوَ أَفْضَلُ لِلذَّكْرِ ، (أَوْ تَقْصِيرًا) وَهُوَ أَفْضَلُ لغيرهِ^(١) ، (أَوْ نَتْفًا)
أَوْ إِحْرَاقًا ، أَوْ قَصًّا ، وَلَوْ فِي دَفْعَاتٍ .
وَلَوْ حَلَقَ وَاحِدَةً وَنَتَفَ الثَّانِيَةَ ، وَقَصَّ أَوْ أَحْرَقَ الثَّلَاثَةَ . . أَجْرَاهُ .
وَلَوْ قَصَّ شَعْرَةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . . لَمْ تَكْفِ .

وَيُسْنَى : أَنْ يَبْدَأَ فِي (مِنْى) بِرَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقْبَةِ ، ثُمَّ يَذْبَحُ ، ثُمَّ يَحْلِقُ ، أَوْ
يُقَصِّرُ ، ثُمَّ يَدْخُلُ (مَكَّةَ) ، وَيَطُوفُ ، وَيَسْعَى إِنْ لَمْ يَكُنْ سَعَى .
وَيَدْخُلُ وَقْتُهَا^(٢) : بِنَصْفِ لَيْلَةٍ نَحْرَ بَعْدَ وَقُوفٍ ب : (عَرَفَةَ) ، وَإِنْ لَمْ يَبِثْ
ب : (مُرْدَلَفَةً) إِلَّا الذَّبْحَ ، فَوْقَتُهُ وَقْتُ أَضْحِيَّةِ^(٣) .

وَيَبْقَى وَقْتُ الرَّمْيِ الْاِخْتِيَارِيُّ : إِلَى آخِرِ يَوْمِهِ^(٤) ، وَالْجَوَازُ : إِلَى آخِرِ أَيَّامِ

(١) أَي : لِلنِّسَاءِ وَالْخَنَائِي لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٩٨٤)
و (١٩٨٥) ، وَالِدَارِمِي (٦٤/٢) ، وَالِدَارِقُطْنِي فِي « السَّنَنِ » (٢٧١/٢) ،
وَالْبَيْهَقِي (١٠٤/٥) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ » (١٤٧/٨) بِلَفْظِ : (لَيْسَ
عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ ، إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ » .

(٢) أَي : مَا مَرَّ مِنَ الْأَرْكَانِ وَالْوَجَابَاتِ وَغَيْرِهَا .

(٣) أَي : بَعْدَ صَلَاةِ خُطْبَةِ الْعِيدِ ، كَمَا فِي مَنْطُوقِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ : « فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحِرْ »
[الكوثر : ٢] .

(٤) أَي : يَوْمُ التَّنْفِرِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ ثَانِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، الثَّانِي عَشَرَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ .

فَهَذِهِ الْأَرْكَانُ لَا يَخْرُجُ الْإِنْسَانُ مِنَ الْإِحْرَامِ إِلَّا إِذَا أَتَى بِهَا .
وَوَاجِبَاتُ الْحَجِّ سِتَّةُ أَشْيَاءَ :

- ١- الْإِحْرَامُ مِنَ الْمَيْقَاتِ .
- ٢- وَالْمَبِيتُ بِمُزْدَلِفَةَ .
- ٣- وَرَمْيُ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ .
- ٤- وَالْمَبِيتُ بِمِنَى .

التَّشْرِيقُ^(١) ، وَلَا آخِرَ لَوْ قَتِ الْحَلْقِ وَالطَّوَافِ .

وَحَلَّ بِأَتْنَيْنِ - مِنْ رَمِي وَنَحَرٍ وَحَلْقٍ وَطَوَافٍ مُتَبَوِّعٍ بِسُغْيٍ إِنْ لَمْ يَسْنَعْ - :
جَمِيعُ مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ ، إِلَّا النِّكَاحَ وَالْوُطْءَ وَمُقَدِّمَاتِهِ ، وَبِالثَّلَاثِ :
الْبَاقِي .

(فَهَذِهِ الْأَرْكَانُ) الْخَمْسَةُ الْمَذْكُورَةُ (لَا يَخْرُجُ الْإِنْسَانُ) الْمُحَرِّمُ (مِنْ)
عَهْدَةِ (الْإِحْرَامِ) بِالْحَجِّ (إِلَّا إِذَا أَتَى بِهَا) مُرْتَبَةً فِي الْمَغْظَمِ ؛ بَأَن يُقَدَّمَ الْإِحْرَامُ
عَلَى الْجَمِيعِ ، وَالْقَوُوفُ عَلَى مَا بَعْدَهُ ، وَالطَّوَافُ عَلَى السَّغْيِ إِنْ لَمْ يَفْعَلْهُ بَعْدَ
طَوَافِ الْقُدُومِ .

[وَأَجِبَاتُ الْحَجِّ]

(وَوَأَجِبَاتُ الْحَجِّ) - وَهِيَ الَّتِي يُجْبَرُ تَرْكُهَا بِدَمٍ - : (سِتَّةُ أَشْيَاءَ :

- ١- الْإِحْرَامُ مِنَ الْمَيْقَاتِ .
- ٢- وَالْمَبِيتُ بِ : (مُزْدَلِفَةَ) .
- ٣- وَرَمْيُ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ .
- ٤- وَالْمَبِيتُ بِ : (مِنَى) .

(١) وَهُوَ يَوْمُ النَّفَرِ الثَّانِي لِلْمُتَأَخِّرِ ، ثَالِثُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، الثَّلَاثَ عَشَرَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ .

٥- وَرَمِي الْجِمَارِ الثَّلَاثَ . ٦- وَطَوَّافُ الْوَدَّاعِ .
فَالْأَوَّلُ : الْإِحْرَامُ مِنَ الْمَيْقَاتِ ، وَهُوَ نَفْسُ (مَكَّة) لِلَّذِينَ فِيهَا ،
وَلِلْخَارِجِينَ عَنْهَا لِأَهْلِ كُلِّ مَكَانٍ مَكَانٌ مَعْلُومٌ .

٥- وَرَمِي الْجِمَارِ الثَّلَاثَ . ٦- وَطَوَّافُ الْوَدَّاعِ .

[الإحرام]

(فَالْأَوَّلُ) - مِنَ الْوَاجِبَاتِ الْمَذْكُورَةِ - : (الْإِحْرَامُ مِنَ الْمَيْقَاتِ) أَيِ :
الْمَيْقَاتِ لِلْإِحْرَامِ ، أَمَّا الْإِحْرَامُ . . فَرُكْنٌ كَمَا مَرَّ .

وَالْمَيْقَاتُ الشَّرْعِيُّ لِلتَّسْلُكِ - مِنْ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ - زَمَانِيٌّ^(١) وَمَكَانِيٌّ .

فَالزَّمَانِيُّ لِلْحَجِّ : مِنْ شَوَّالٍ إِلَى فَجْرِ نَحْرِ ، فَلَوْ أَحْرَمَ بِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ . .
أَنَعَقَدَ عُمْرَةً .

وَلِلْعُمْرَةِ : الْأَبَدُ ، إِلَّا لِمَنْ بَقِيَ عَلَيْهِ عَمَلٌ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ ، وَإِلَّا . .
لَأَمَكْنَ حَجَّتَانِ فِي عَامٍ وَاحِدٍ .

وَالْمَكَانِيُّ لِلْعُمْرَةِ - لِمَنْ فِي الْحَرَمِ - : الْحِجْلُ ، وَأَفْضَلُهُ : الْجَعِرَّانَةُ ،
فَالْتَّنَعِيمُ ، فَالْحُدَيْبِيَّةُ .

(وَ) لِلْحَجِّ^(٢) : (هُوَ نَفْسُ مَكَّةَ) ، وَكَذَا مُحَاضِبُهَا عِنْدَ (م ر) ، (لِلَّذِينَ
فِيهَا) مِنْ أَهْلِهَا وَغَيْرِهِمْ .

(وَ) مَيْقَاتُ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ (لِلْخَارِجِينَ عَنْهَا) فِي مُرِيدِ الْحَجِّ ، وَعَنِ الْحَرَمِ
فِي مُرِيدِ الْعُمْرَةِ (لِأَهْلِ كُلِّ مَكَانٍ) - أَيِ : جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ - : (مَكَانٌ)
أَيِ : مَيْقَاتٌ (مَعْلُومٌ) فِي الشَّرْعِ ، حَتَّى أَهْلُهُ مِنْهُ .

(١) فِي (ب) : وَعُمْرَةٍ مِنْ زَمَانِيٍّ .

(٢) أَيِ : الْمَيْقَاتُ لِمَنْ دَخَلَ مَتَمَتْعًا بِعُمْرَةٍ ؛ وَلِأَهْلِ (مَكَّةَ) .

فَمِيقَاتُ الْمَتَوَجِّهِ مِنَ (الْمَدِينَةِ) : (ذُو الْخُلَيْفَةِ) ، وَكَذَا (الشَّامُ) الْآنَ .
وَمِنْ (مِصْرَ) وَ (الْمَغْرِبِ) وَ (الشَّامِ) - بِحَسَبِ الْأَصْلِ - : (الْجُحْفَةُ) .
وَمِنْ (تِهَامَةِ الْيَمَنِ) : (يَلَمْلَمُ) .

وَمِنْ (نَجْدِ الْحِجَازِ) وَ (نَجْدِ الْيَمَنِ) : (قَرْنٌ) .

وَمِنْ الْمَشْرِقِ : (ذَاتُ عِزْقٍ) ، وَ (الْعَقِيقُ) أَفْضَلُ مِنْهَا .

هَذَا فِيمَنْ لَمْ يَنْبُتْ عَنْ غَيْرِهِ ، وَإِلَّا . . فَمِيقَاتُهُ مِيقَاتُ مُنْبِيهِ أَوْ مِثْلُ مَسَافَتِهِ -
وَكَذَا مِيقَاتُ آفَاقِي^(١) يَمُرُّ عَلَيْهِ عَلَى مَا فِي « الْإِيْعَابِ » - أَوْ مَا قُبْدَ بِهِ مِنْ أْبْعَدَ
مَنْهُ ، فَإِنْ أَحْرَمَ مِنْ أَقْرَبَ مِنْهُ . لَزِمَهُ دَمٌ وَإِنْ عَيَّنَهُ لَهُ مُنْبِيهِ ، وَيَحْطُ مِنَ الْأَجْرَةِ
بِقَدْرِ التَّفَاوُتِ .

وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقاً لَا مِيقَاتَ بِهِ : فَإِنْ حَاضِيَ مِيقَاتاً . . أَحْرَمَ مِنْ مُحَاضَاتِهِ ،
أَوْ مِيقَاتَيْنِ . . أَحْرَمَ مِنْ مُحَاضَاتِهِمَا إِنْ تَسَاوَتْ مَسَافَتُهُمَا إِلَيْهِ ، وَإِلَّا . . فَمِنْ
مُحَاضَاةٍ أَقْرَبِهِمَا إِلَيْهِ .

وَإِنْ لَمْ يُحَاضِ مِيقَاتاً . . فَمِنْ مَرَحِلَتَيْنِ^(٢) مِنْ (مَكَّةَ) .

وَمَنْ مَرَّ بِمِيقَاتٍ غَيْرِ مُرِيدٍ لِنُسُكٍ ثُمَّ أَرَادَهُ . . فَمِيقَاتُهُ مُحَلُّهُ الَّذِي أَرَادَهُ فِيهِ .

وَمَنْ مَسَكَنَهُ بَيْنَ (مَكَّةَ) وَالْمِيقَاتِ . . فَمِيقَاتُهُ مَسَكَنُهُ .

وَمَنْ جَاوَزَ مِيقَاتَهُ فِي جِهَةِ الْحَرَمِ بِلَا إِحْرَامٍ مُرِيداً لِلنُّسُكِ ، وَلَوْ فِي الْعَامِ
الْقَابِلِ عِنْدَ (حَج) ، أَوْ نَوَى إِقَامَةَ طَوِيلَةٍ بِبَلَدٍ قَبْلَ (مَكَّةَ) خِلَافاً لِلشُّهَابِ

(١) الْآفَاقِيُّ - نِسْبَةً إِلَى الْآفَقِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ - : وَهُوَ مَنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ سُكَّانِ (مَكَّةَ) .

(٢) أَيِ : نَحْواً مِنْ (٩٦) كَمْ .

الرَّمْلِيَّ . . لَزِمَهُ الْعَوْدُ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى مِثْلِ مَسَافَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِيقَاتًا ، إِلَّا لَعُذْرٍ ؛
كَخَوْفٍ وَضِيقٍ وَقْتٍ .

فَإِنْ لَمْ يَعُدْ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ ، أَوْ عَادَ بَعْدَ تَلَبُّسِهِ بِعَمَلٍ نُسْكٍ ، وَلَوْ طَوَافَ
قُدُومٍ . . لَزِمَهُ دَمٌ مَعَ الْإِثْمِ لِلْمَجَاوِزَةِ .

وَيَجُوزُ أَنْ يُحْرَمَ مِنْ فَوْقِ الْمِيقَاتِ مِنْ بَلَدِهِ ، وَالْمِيقَاتُ أَفْضَلُ .

[سنن الإحرام]

وُسْنٌ لِلْإِحْرَامِ مِنْ حَاجٍّ وَمُعْتَمِرٍ :

١- إِغْتِسَالٌ .

٢- وَتَطْيِيبٌ فِي بَدَنِهِ ، وَحَلٌّ فِي ثَوْبِهِ ، لَكِنْ لَوْ خَلَعَ ثَوْبَهُ الْمَطْيِيبَ ثُمَّ
لَبَسَهُ . . وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ .

٣- وَصَلَاةُ رَكَعَتَيْنِ .

٤- وَيَلْبِي بَعْدَ الْإِحْرَامِ كَمَا مَرَّ ، وَيُكْثِرُ مِنْهَا فِي دَوَامِ إِحْرَامِهِ ، لَا سِيَّمَا عِنْدَ
تَغَايُرِ الْأَحْوَالِ ؛ كَرُكُوبِ وَنَزُولِ ، وَصُعُودِ وَهُبُوطِ ، وَاخْتِلَافِ رُقُقَةٍ ، وَفِرَاقِ
صَلَاةٍ ، وَإِقْبَالِ لَيْلٍ وَنَهَارٍ .

وَيَرْفَعُ الرَّجُلُ صَوْتَهُ بِهَا ، لَا الْمَرْأَةُ وَالْخَنَثِيُّ ، بَلْ يُسَمِعَانِ أَنْفُسَهُمَا .

وصيغتها : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ
وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ » وَيُكْرَهُ ثَلَاثًا .

وَإِذَا رَأَى مَا يُعْجِبُهُ . . قَالَ : « لَبَّيْكَ إِنَّ الْعَمِيشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ » (١) .

(١) أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَبُو خَزِيمَةَ فِي « صَحِيحِهِ » (٢٨٣١) ، =

وإذا فرغ من تليته^(١) . . صلى وسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ،
وسأل الله الجنة ورضوانه ، وأستعاذ به من النار .

وسن أن يدخل (مكة) من طريق (التنعيم) من ثنية (كداء)^(٢) المسماة
ب : (الحجون)^(٣) ، وإن لم تكن بطريقه .

وأن يقول عند لقاء البيت رافعاً يديه : « اللَّهُمَّ . . زد هذا البيت تشريقاً
وتعظيماً وتكريماً ومهابةً ، وزد من^(٤) شرفه وكرمه [وعظمه] ، ممن حجه

= والحاكم في « المستدرک » (١ / ٤٦٥) . وفي الباب :

رواه عن مجاهد مرسلاً الشافعي في « الأُم » (١٣٣ / ٢) و« ترتيب المُسند »
(٧٩٢) ، وأبيهقي في « السنن الكبرى » (٤٥ / ٥) في الحج ، قال التواتي في
« المجموع » (٢١٨ / ٧) : بإسناد صحيح ، وقد اقتبس أحدهم ألفاظه فقال من
الرَّجَز :

لَا تَرْغَبَنَّ إِلَى الْبَابِ الْفَاحِرَةِ وَأَذْكُرْ عِظَامَكَ حِينَ تُمَسِّي نَاحِرَةَ
وَإِذَا رَأَيْتَ زُخَارِفَ الدُّنْيَا فَقُلْ لَيْتَكَ إِنْ أَلْعِشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ
وروى مسلم (١٨٠٤) عن سهل بن سعد رضي الله عنه نحوه بلفظ : « اللَّهُمَّ . .
لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ ، فَأَغْفِرْ لِلْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ » .

وروى مسلم أيضاً (١٨٠٥) عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال :
« اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ فَأَغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ »
وله ألفاظ أخرى .

(١) في الأصل و(ب) : من التليية .

(٢) كداء - ويقال : كدئ - وهي التي بأعلى (مكة) في طريق الآتي من (جدة) .

(٣) مقبرة أهل (مكة) .

(٤) في (ب) : في شرفه .

وَأَعْتَمَرَهُ.. تَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَتَعْظِيمًا وَبِرًّا . اَللّٰهُمَّ.. اَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ ، فَحِينًا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ» (١) .

وَيَدْخُلُ الْمَسْجِدَ مِنْ بَابِ السَّلَامِ (٢) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِطَرِيقِهِ ؛ لِأَنَّهَا أَشْرَفُ جِهَاتِهِ ، وَيَخْرُجُ مِنْ بَابِ الْعُمْرَةِ (٣) ، وَمِنْ ثَنِيَّةِ كُدَيْ (٤) إِذَا خَرَجَ لِبَلَدِهِ .

وَيَبْدَأُ حَاجًّا وَحَلَالًا بِطَوَافٍ قُدُومٍ إِلَّا لَعُذْرٌ ؛ كإِقَامَةِ جَمَاعَةٍ ، وَضَيْقِ وَقْتِ صَلَاةٍ ، وَتَذَكُّرِ فَائِتَةٍ فَتَقْدَمُ عَلَيْهِ ، وَلَا يُقَوِّتُ إِلَّا بِالْوُقُوفِ .

وَيَخْتَصِرُ بِهِ حَلَالًا وَحَاجًّا دَخَلَ (مَكَّةَ) قَبْلَ الْوُقُوفِ ، فَلَا يُطْلَبُ مِنَ الدَّخْلِ بَعْدَهُ وَلَا مِنْ مَعْتَمِرٍ ؛ لِدُخُولِ وَقْتِ الطَّوَافِ الْمَفْرُوضِ عَلَيْهِمَا ، حَتَّىٰ لَوْ نَوَاهُ أَحَدُهُمَا .. أَنْصَرَفَ إِلَى طَوَافٍ فَرَضِهِ وَأَنْدَرَجَ فِيهِ طَوَافُ الْقُدُومِ ، كَمَا فِي تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ .

وَمَنْ قَصَدَ الْحَرَمَ لَا لِنُسُكٍ .. سُنَّ لَهُ الْإِحْرَامُ بِهِ ، وَلَوْ نَحَوَ حَطَّابٍ مَمَّنْ يَتَكَرَّرُ دُخُولُهُ إِلَى (مَكَّةَ) ، وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَحِيَّةُ الْحَرَمِ كَمَا مَرَّ .

(١) أَخْرَجَهُ عَنْ مَكْحُولٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْسَلًا الْبَيْهَقِيُّ فِي « السُّنَنِ الْكُبْرَى » (٧٣ / ٥) ، وَفِيهِ أَبُو سَعِيدٍ الشَّامِيُّ كَذَابٌ ، وَكَذَا أوردَهُ النَّوَاوِيُّ فِي « الْأَذْكَارِ » (ص / ٣٢٢) وَمَا بَيْنَ حَاصِرَتَيْنِ مِنْهُ .

لَكِنْ جَاءَ نَحْوُ طَرَفِهِ الْأَخِيرِ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٥٩١) عَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَنْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ .. قَالَ : « اَللّٰهُمَّ.. اَنْتَ السَّلَامُ ، وَمِنْكَ السَّلَامُ ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ » .

(٢) وَهُوَ الْبَابُ الَّذِي بِشَرْقِ الْحَرَمِ تُجَاةُ بَابِ الْكَعْبَةِ ، حَرَسَهَا اللَّهُ تَعَالَىٰ وَزَادَهَا شَرَفًا .

(٣) وَيَقَعُ شِمَالُ غَرْبِ الْحَرَمِ مَعْرُوفٌ .

(٤) وَهِيَ فِي أَسْفَلِ (مَكَّةَ) ، وَتُسَمَّى : الْمَسْفَلَةُ .

وَالثَّانِي : الْمَبِيتُ بِمُزْدَلِفَةَ إِلَى بَعْدِ نِصْفِ اللَّيْلِ .

[المبيت بمزدلفة]

(وَ) الثَّانِي : (الْمَبِيتُ) - أَي : الْحُضُورُ - (بِمُزْدَلِفَةَ) سَمَّيْتُ بِذَلِكَ ؛ لِقُرْبِهَا مِنْ (عَرَفَةَ) . (إِلَى) مَا (بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ) أَي : لِحِطَّةٍ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ الثَّانِي مِنْ لَيْلَةِ التَّحَرُّ وَلَوْ مَا زَا ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ بِهَا فِيهِ . لَزِمَهُ دَمٌ .

نَعَمْ . . إِنْ تَرَكَهُ لِعُذْرٍ ؛ كَخَوْفٍ وَرَغْبٍ وَاشْتِغَالٍ - بِوُقُوفٍ لَيْلاً - عَنْهُ أَوْ بِطَوَافٍ إِفَاضَةٍ ، فَفَاتَهُ الْمَبِيتُ بِهَا . . لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ .

وَسُنَّ أَخْذُ حَصِيٍّ رَمِيَّ يَوْمَ نَحْرِ مِنْهَا^(١) ، وَتَقْدِيمُ نِسَاءٍ وَضَعْفَةٍ بَعْدَ نِصْفِ لَيْلٍ إِلَى (مِنْى) ؛ لِيَرْمُوا قَبْلَ الرَّحْمَةِ ، وَيَبْقَى غَيْرُهُمْ حَتَّى يُصَلُّوا الصُّبْحَ بَغْلَسٍ^(٢) ، ثُمَّ يَقْصِدُونَ (مِنْى) .

فَإِذَا بَلَغُوا الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ . . اسْتَقْبَلُوا وَوَقَفُوا عِنْدَهُ ، وَذَكَرُوا اللَّهَ وَدَعَوْا إِلَى الْإِسْفَارِ^(٣) ، ثُمَّ يَسِيرُونَ بِسَكِينَةٍ إِلَى (مِنْى) ، مَعَ إِسْرَاعِهِمْ بِوَادِي (مُحَسَّرٍ)^(٤) ، وَيَدْخُلُونَهَا مَعَ طُلُوعِ شَمْسٍ .

(١) أَي : الْمَزْدَلِفَةِ .

(٢) الْغَلَسُ : شِدَّةُ الظُّلْمَةِ ، وَالْمَرَادُ : أَوَّلُ وَقْتِ الصُّبْحِ .

(٣) إِمْتِثَالاً لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ . . . ﴾ [الْبَقَرَةُ : ١٩٨] .

(٤) مُحَسَّرٌ : مَسِيلٌ سَمِّيَ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ فَيْلَ أَصْحَابِ الْفَيْلِ حَسَرَ فِيهِ ، وَكُلَّ عَنِ السَّيْرِ ، وَهُوَ فَاصِلٌ بَيْنَ (مِنْى) وَ (مُزْدَلِفَةَ) .

رَوَى : أَنَّ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا هَبَطَ مُحَسَّرًا . . حَرَّكَ رَاحِلَتَهُ فَاتَّلا مِنْ الرَّجَزِ :

تَشْكُو إِلَيْكَ قَلْقًا وَضِيئَهَا مُخَالِفًا دِينَ النَّصَارَى دِيئَهَا
مُعْتَرِضًا فِي بَطْنِهَا جَبِيئَهَا قَدْ ذَهَبَ الشَّخْمُ الَّذِي يَزِينُهَا =

وَالثَّالِثُ : رَمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ ،

[رمي جمرة العقبة]

(وَ) يشتغلون حينئذٍ - للاتباع - ب : (الثَّالِثُ) مِنْ الْوَاجِبَاتِ ، وَهُوَ :
(رَمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ) وَخَذَهَا (يَوْمَ الْعِيدِ) ، وَيَكُونُ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي لَا مِنْ
الْجَبَلِ .

فَيَرْمِي كُلَّ مِنْهُمْ (بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ) إِلَيْهَا ، وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ حِينَئِذٍ ، وَيُكَبِّرُ مَعَ
كُلِّ رَمِيٍّ مَعَ حَلْقِي وَعَقَبِي ، وَمَرَّ دَخُولَ رَمِيَّهَا مِنْ نَصْفِ لَيْلٍ ، وَهَذِهِ الْجَمْرَةُ
أَقْرَبُ الْجَمَرَاتِ إِلَى (مَكَّةَ) (١) .

وَأَعْلَمُ : أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِلرَّمْيِ تِسْعَةُ شُرُوطٍ فِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ
الْجَمَرَاتِ - وَالْجَمْرَةُ مَجْتَمَعُ الْحَصَى ، وَهُوَ قَدْرُ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ، إِلَّا
جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَلَيْسَ لَهَا إِلَّا جِهَةٌ وَاحِدَةٌ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ، وَلَوْ أُزِيلَ الشَّاخِصُ . .
لَمْ يَجْزِ رَمِيَّ مَحَلِّهِ عِنْدَ (حَج) ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ لَيْسَ مِنَ الْجَمْرَةِ - :

الْأَوَّلُ : كَوْنُهُ سَبْعاً مِنَ الْمَرَّاتِ ، فَلَوْ رَمَى سَبْعاً دُفْعَةً . . حُسِبَتْ وَاحِدَةً .

الثَّانِي : أَنْ لَا يَصْرِفَهُ إِلَى غَيْرِ التُّسْكِ ، كَاخْتِبَارِ جَوْدَةِ رَمِيهِ .

الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ بِحَجَرٍ وَلَوْ مَغْصُوباً وَنَفِيساً ؛ كِيَاقُوتٍ وَزُمُرُودٍ ، وَيَحْرُمُ
إِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ إِضَاعَةُ مَالٍ ، لَا إِثْمٌ ، وَنُوزَةُ طُفْثَتْ ، وَمَدَرٌ حُرِقَ ، وَمِلْحٌ .

= أَخْرَجَهُ عَنْ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ الْمَسُورِ - دُونَ الشَّطْرِ الْآخِرِ - الْبَيْهَقِيُّ
فِي « السَّنَنِ الْكَبِيرِ » (١٢٦ / ٥) ، وَأَبْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي « الْمَصْنَفِ » (٥٣٠ / ٤) فِي
الْحَجِّ .

(١) إِذْ تَبَعُدُ عَنِ الْحَرَمِ نَحْوًا مِنْ : (٥) كَمْ .

وَيَكُونُ الرَّمْيُ إِلَى مُجْتَمَعِ الْحَصَى ، لَا إِلَى جِدَارِهَا .

الرَّابِعُ : قَصْدُ الْمَرْمِي ، (وَ) هُوَ : أَنْ (يَكُونُ الرَّمْيُ إِلَى مُجْتَمَعِ الْحَصَى)
وهوَ الْجَمْرَةُ وَمَرَّ تَحْدِيدُهَا ، (لَا إِلَى جِدَارِهَا) فَلَا يُجْزَى الرَّمْيُ بِقَصْدِ
الْجِدَارِ^(١) .

أَمَّا لَوْ قَصَدَ الرَّمْيُ لِلْمَرْمِي فَأَصَابَ الْجِدَارَ ثُمَّ أَرْتَدَّ إِلَيْهِ . . . أَجْزَأ .

وفي « الثُّحْفَةِ » : لَوْ رَمَى إِلَى الْعَلَمِ^(٢) بِقَصْدِ الْوُقُوعِ فِي الْمَرْمِي وَقَدْ عَلِمَهُ
فَوُقِعَ فِيهِ . . . أَتَّجَهَ إِلَى أَجْزَاءِ .

وخالفهُ عَبْدُ الرَّؤُوفِ^(٣) ، وَأَعْتَمَدَ (م ر) أَجْزَاءَ الرَّمْيِ إِلَى الْعَلَمِ إِذَا وَقَعَ فِي
الْمَرْمِي ، وَإِنْ قَصَدَ الْعَلَمَ وَحْدَهُ ، قَالَ : لِأَنَّ الْعَامَّةَ لَا يَقْصِدُونَ بِذَلِكَ إِلَّا فِعْلَ
الْوَاجِبِ .

الخَامِسُ : إِصَابَةُ الْمَرْمِي بِفِعْلِهِ يَقِينًا ، لَا بِقَاوُةٍ فِيهِ ، فَلَوْ تَدَحَّرَجَ مِنْهُ بَعْدَ
إِصَابَتِهِ . . . لَمْ يَضُرَّ .

السَّادِسُ : أَنْ يَكُونَ بِهَيْئَةِ الرَّمْيِ ، فَلَا يَكْفِي وَضْعُ الْحَجَرِ فِي الْمَرْمِي .

السَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ بِالْيَدِ عِنْدَ الْقُدْرَةِ ، فَلَا يَكْفِي بَقَمٌ وَقَوْسٍ .

الثَّامِنُ : تَرْتِيبُ لِلْجَمْرَاتِ فِي رَمْيِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ؛ بِأَنْ يَرْمِيَ أَوَّلًا الْأُولَى ،
وَهِيَ الَّتِي تَلِي مَسْحَدَ الْخَيْفِ ، ثُمَّ الْوُسْطَى ، ثُمَّ جَمْرَةُ الْعَقَبَةِ .

وكذا فِي الزَّمَانِ ، فَلَوْ تَرَكَ رَمِي يَوْمٍ وَرَمَى ثَانِيَهُ ، وَقَصَدَ بِالرَّمْيِ الْأَوَّلِ كَوْنَهُ
عَنِ الْمَتْرُوكِ ، فَإِنْ خَالَفَ وَنَوَى غَيْرَهُ . . . وَقَعَ عَنِ الْمَتْرُوكِ .

(١) فِي (ب) : بِقَصْدِ الْجَمَارِ الْجِدَارَ .

(٢) الْعَلَمُ : الشَّاخِصُ وَسَطُ الْجَمْرَةِ .

(٣) عَبْدُ الرَّؤُوفِ : لَعَلَّهُ الْمَنَاوِي .

وَالرَّابِعُ : الْمَيْتُ بِمَنْى .

التَّاسِعُ : كَوْنُ رَمِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ بَعْدَ زَوَالِهِ ، فَلَا يُجْزَى قَبْلَهُ لِيَوْمِهِ .

أَمَّا لَوْ فَاتَهُ رَمِي يَوْمٍ . . . فَيَجُوزُ تَدَارُكُهُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَلِيَالِيهِ مَتَى شَاءَ ، أَدَاءً لَا قَضَاءً .

وَمَنْ عَجَزَ - وَلَوْ أَجْبَرَ عَيْنٍ - عَنِ الرَّمْيِ لِعَلَّةٍ تُسْقِطُ الْقِيَامَ فِي فَرْضِ الصَّلَاةِ ، وَلَا يَرْجُو - وَلَوْ ظَنًّا - زَوَالَهَا فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ . . . أَنَابَ مَنْ يَرْمِي عَنْهُ .

وَيُشْتَرَطُ : كَوْنُ النَّائِبِ قَدْ رَمَى عَنْ نَفْسِهِ . وَلَوْ شَفِيَ الْمُنَابُ عَنْهُ قَبْلَ فَوْتِ وَقْتِ الرَّمْيِ . . . لَمْ تَجِبْ إِعَادَةُ مَا رَمَاهُ عَنْهُ النَّائِبُ .

وَشَرَطُ الْإِنَابَةِ : كَوْنُهَا وَقْتُ الرَّمْيِ لَا قَبْلَهُ .

[الميت بمنى]

(وَالرَّابِعُ) مِنْ أَلْوَابَاتِ : (الْمَيْتُ بِمَنْى) مُعْظَمَ كُلِّ مِنْ ثَلَاثِ لَيَالِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَإِنَّمَا يَلْزُمُهُ مَبِيتُ الثَّلَاثَةِ وَرَمِي يَوْمِهَا . . . إِنْ لَمْ يَتَفَرَّ النَّفَرُ الْأَوَّلَ - وَهُوَ : أَنْ يَخْرُجَ مِنْ (مِنْى) قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ الْيَوْمِ الثَّانِي بَعْدَ رَمِيهِ - وَإِلَّا . . . سَقَطَا .

وَشَرَطُ جَوَازِهِ : أَنْ يَبِيتَ اللَّيْلَتَيْنِ قَبْلَهُ ، أَوْ يَتْرُكَهُ لِعُذْرٍ^(١) ؛ كَخَوْفٍ وَرَعْيٍ وَسَقْيٍ لِأَهْلِ السَّقَايَةِ ، وَلَطَلْبِ آبَتِي ، وَلِمَرِيضٍ لَا مَتَعَهْدَ لَهُ أَوْ يَأْتِسُّ بِهِ ، وَخَوْفِهِ مِنْ غَرِيمٍ لَهُ وَهُوَ مَعْسِرٌ وَلَا بَيِّنَةَ لَهُ بِهِ ، وَفَقْدِ لِبَاسٍ لَاتِي ، وَسَفَرٍ رُفْقَةٍ ، وَلِمَرَضٍ بِهِ يَشْقُ مَعَهُ الْمَيْتُ .

(١) فِي الْأَصْلِ (ب) : وَيَجُوزُ تَرْكُهُ لِعُذْرٍ .

وَالْخَامِسُ : رَمَى الْجَمَارِ الثَّلَاثِ ، يَزِمِي كُلَّ جَمْرَةٍ مِنْهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ نَحْوَ الْعُمُودِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ، وَإِذَا رَمَى الْعُمُودَ . . لَمْ يُحْسَبَ لَهُ .

وَالسَّادِسُ : طَوَافُ الْوَدَاعِ عِنْدَ إِرَادَةِ الذَّهَابِ إِلَى وَطَنِهِ

وهذه الأمور لا تُسَقِطُ الرَّمْيَ بِالْمَبِيتِ ، وَإِنَّمَا يَسْقُطُ إِذَا تَعَدَّرَ فِعْلُهُ مِنْهُ مَبَاشَرَةً وَنِيَابَةً ؛ كَأَن حَصَلَ خَوْفٌ وَلَمْ يُمْكِنَهُ فِعْلُهُ ، وَلَا وَجَدَ مَنْ يَفْعَلُهُ عَنْهُ ، وَإِلَّا . . وَجِبَ الدَّمُ لَتَرْكِهِ .

[رمي الجمرات الثلاث]

(وَالْخَامِسُ) مِنْ الْوَاجِبَاتِ : (رَمَى الْجَمَارِ الثَّلَاثِ) فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ الثَّلَاثَةِ إِنْ لَمْ يَنْفِرِ النَّفَرُ الْأَوَّلَ ، وَإِلَّا . . سَقَطَ عَنْهُ رَمْيُ الْيَوْمِ الثَّالِثِ كَمَا مَرَّ .

وَمَرَّ أَنَّ وَقْتَهُ لِكُلِّ يَوْمٍ مِنْ زَوَالِهِ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَوَقْتُ اخْتِيَارِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ إِلَى غُرُوبِهِ ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَرْكِهَا .

وَأَنَّهُ (يَزِمِي كُلَّ جَمْرَةٍ مِنْهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ) وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ (نَحْوَ) - أَيِ : جَهَةٍ - (الْعُمُودِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ) بِذِرَاعِ الْآدَمِيِّ ، (مِنْ كُلِّ جَانِبٍ) مِنَ الْجَوَانِبِ ، إِلَّا جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَمِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ جَانِبُ الْوَادِي كَمَا مَرَّ .

(وَإِذَا رَمَى الْعُمُودَ . . لَمْ يُحْسَبَ لَهُ) ؛ لِأَنَّ الرَّمْيَ الْمَجْزِيَّ إِنَّمَا هُوَ لِمَا حَوَالِيهِ لَا لَهُ ، وَمَرَّ أَنَّ ذَلِكَ يُجْزَى عِنْدَ (م ر) .

[طواف الوداع]

(وَالسَّادِسُ) مِنْ الْوَاجِبَاتِ : (طَوَافُ الْوَدَاعِ) لِحَاجٍّ وَمُعْتَمِرٍ وَغَيْرِهِمَا ، وَلَوْ مَكِّيًّا (عِنْدَ) مَفَارِقَةِ (مَكَّةَ) وَ(إِرَادَةِ الذَّهَابِ) مِنْهَا (إِلَى) مَسَافَةِ قَصْرِ مَطْلَقًا ، أَوْ إِلَى (وَطَنِهِ) ، أَوْ إِلَى مُحَلٍّ نَوَى الْإِقَامَةَ فِيهِ وَإِنْ كَانَ قَرِيبًا ، حَتَّى

لَا يَجْلِسُ بَعْدَهُ ، فَإِنْ جَلَسَ بَعْدَهُ . . أَحْتَاجُ إِلَى إِعَادَتِهِ .

حَاجٌّ أَرَادَ الرُّجُوعَ إِلَى وَطَنِهِ مِنْ (مَنِ) . . فَيَجِبُ عَلَيْهِ وَيَلْزُمُهُ بَتَرِكِهِ دَمٌ ، وَيَسْقُطُ عَنْهُ إِنْ عَادَ قَبْلَ بُلُوغِهِ وَطَنَهُ وَمَسَافَةً قَصِيرَ وَطَافٍ .

وَلَا يَلْزُمُ حَائِضًا وَإِنْ طَهَّرَتْ بَعْدَ مَفَارِقَتِهَا (مَكَّةً) . وَكَذَا مَنْ بِهِ قَرْحٌ - لَا يَأْمَنُ مَعَهُ تَلَوِيثَ الْحَرَمِ - وَالْخَائِفُ .

وَمَا ذَكَرَ - مِنْ وَجوبِهِ عَلَى غَيْرِ حَاجٍّ وَمُعْتَمِرٍ - مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمُنَاسِكِ ، وَأَعْتَمَدَهُ (م ر) وَ(ح ج) ، خِلَافًا لِمَا فِي « شَرْحِ الْمَنْهَجِ » .

قَالَ فِي « الثُّحْفَةِ » : وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ ؛ لَشُمُولِ نِيَّةِ التُّسْكِ لَهُ ، وَهُوَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ التُّسْكِ فَهُوَ مِنْ تَوَابِعِهِ .

وَأَعْتَمَدَ (م ر) وَجُوبَ النِّيَّةِ لَهُ كَمَا مَرَّ .

وَإِذَا طَافَ مَنْ مَرَّ . . (لَا يَجْلِسُ بَعْدَهُ) أَيِ : الطَّوَافِ ، إِلَّا لصلَاةٍ سُنَّتِهِهِ والدُّعَاءِ بَعْدَهَا ، ثُمَّ عِنْدَ الْمُتَلَتِّمِ^(١) . وَإِنْ طَالَ ، أَوْ لصلَاةٍ جَمَاعَةٍ أُقِيمَتْ وَلَوْ نَفْلًا كَكُسُوفٍ ، أَوْ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِالسَّفَرِ ؛ كَشِرَاءِ زَادٍ وَشَدِّ رِحَالٍ ، وَإِنْ طَالَ .

(فَإِنْ جَلَسَ) لغيرِ مَا ذَكَرَ (بَعْدَهُ . . أَحْتَاجُ إِلَى إِعَادَتِهِ) عِنْدَ ذَهَابِهِ ، وَلَا يُعْذَرُ بِالْجُلُوسِ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا .

قَالَ الْكُرْدِيُّ [١٧٠ / ٢] : وَمَنْ مَكَثَ لِإِكْرَاهٍ ، أَوْ لِنَحْوِ إِغْمَاءٍ ، أَوْ لَخَوْفٍ عَلَى نَحْوِ مَا . . فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ، وَيُغْتَفَرُ مَا بِقَدْرِ صَلَاةٍ جَنَازَةٍ بِأَقْلٍ مُمْكِنٍ مِنْ سَائِرِ الْأَعْرَاضِ .

(١) الْمُتَلَتِّمُ : هُوَ مَا بَيْنَ عَتَبَةِ بَابِ الْكَعْبَةِ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ .

وَإِذَا تَرَكَ شَيْئاً مِنَ الْوَاجِبَاتِ الْمَذْكُورَةِ . . وَجَبَ عَلَيْهِ دَمٌ .

وَسُنُّ شَرْبِ مَاءٍ زَمْزَمَ ، وَأَنْ يَقْصِدَ بِهِ نَيْلَ مَطْلُوبَاتِهِ ، لَخَبَرٍ : « مَاءٌ زَمْزَمَ لِمَا شَرِبَ لَهُ »^(١) .

(وَإِذَا تَرَكَ شَيْئاً مِنَ الْوَاجِبَاتِ الْمَذْكُورَةِ) ، - وكذا مَنْ فَاتَهُ الْقَوْفُ (بِـ عَرَفَةَ) ، وَالْمَتَمَتُّعُ وَالْقَارِنُ ، وَمَنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى (مَكَّةَ) وَرَكِبَ . . (وَجَبَ عَلَيْهِ دَمٌ) وهو : شاةٌ مُجَزَّةٌ فِي الْأُضْحِيَّةِ .

فَإِنْ عَجَزَ . . صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ - فِيمَا يَتَصَوَّرُ صَوْمُهَا فِيهِ كَدَمِ التَّمَتُّعِ ، وَإِلَّا . . فَبَعْدَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ؛ كَدَمِ تَرْكِ الرَّمْيِ - وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى وَطَنِهِ وَإِنْ طَالَتْ إِقَامَتُهُ قَبْلَ وَصُولِهِ إِلَيْهِ لَا فِي الطَّرِيقِ .

وَمَتَى لَمْ يَصُمْ الثَّلَاثَةَ فِي الْحَجِّ أَوْ بَعْدَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ حَتَّى وَصَلَ وَطَنَهُ . . لَزِمَهُ :

١- صَوْمُ الثَّلَاثَةِ قِضَاءً وَالسَّبْعَةِ آدَاءً .

٢- وَالتَّفْرِيقُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ وَالسَّبْعَةِ : بِأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ - يَوْمِ النَّحْرِ وَثَلَاثَةِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ - فِي دَمٍ مَجَاوِزَةِ أَلْمِيقَاتِ ، وَالْقِرَانِ ، وَالتَّمَتُّعِ ، وَالْفَوَاتِ ، وَحَلْفِ

(١) أَخْرَجَهُ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَحْمَدُ فِي « الْمُسْنَدِ » (٣٥٧/٣ و ٣٧٢) ، وَأَبْنُ مَاجَةَ (٣٠٦٢) فِي الْمَنَاسِكِ ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي « الشُّنَنِ الْكُبْرَى » (١٤٨/٥) فِي الْحَجِّ ، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ الْحَاكِمِ وَصَحَّحَهُ ، قَالَ السُّنْدِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى أَبِي مَاجَةَ : ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ أَنَّهُمْ جَرَّبُوهُ فَوَجَدُوهُ كَذَلِكَ . وَمَاءُ زَمْزَمَ مِنْ أَفْضَلِ الْمَيَاهِ ، قَالَ التَّاجُ الشُّبْكِيُّ مِنَ الرَّجَزِ :

وَأَفْضَلُ الْمَيَاهِ مَاءٌ قَدْ نَبَغَ مِنْ بَيْنِ أَضْبُعِ النَّبِيِّ الْمُبْتَغِ
يَلِينُهُ مَاءٌ زَمْزَمٍ فَالْكُوْثَرِ فَيَنْبُلُ مِضْرَ ثَمَّ بَاقِي الْأَنْهَرِ

هَذَا عَمَلُ الْحَجِّ .

وَأَمَّا عَمَلُ الْعُمْرَةِ : فَيَخْرُجُ
.....

المشي أو الركوب المندور . ويوم في البقيّة^(١) ، ومدة إيمان السّير إلى وطنه على العادة الغالبة كما في الأداء ، فلو صام العشر ولأه . حصلت الثلاثة فقط^(٢) .

(هَذَا) - أي : الذي تقدّم - (عَمَلُ الْحَجِّ) أي : الذي يجب عمله فيه .

(وَأَمَّا عَمَلُ الْعُمْرَةِ) من أركان وواجبات . فأركان الحجّ السّنة أركان للعمرة إلاّ الوقوف بـ (عرفة) ، وواجباته السّنة واجبات للعمرة إلاّ مبيت (مزدلفة) ، ومبيت (منى) ، ورمي جمرة العقبة ، ورمي الجمرات أيام التشريق .

فإذا علمت ذلك . . فيجب على من أراد العمرة أن يحرم بها من ميقاتها ، وهو : ميقات الحجّ المتقدم في حق غير أهل الحرم ، و : أدنى الحلّ في حق أهل الحرم كما مرّ .

(فَيَخْرُجُ) الحزيمي^(٣) وجوباً ، وإلاّ . . أثم ولزمه دم .

(١) أي : في غير ما سلف .

(٢) وكذا في « المنهاج القويم » (ص / ٤٣٨) .

(٣) النسبة للحرم حزمي - بكسر الحاء وسكون الراء - على غير قياس ، يقال : رجل حزمي ، وأمرأة حزميّة ، وسهام حزميّة .

قال الشاعر من البسيط :

من صوت حزميّة قالت وقد ظعنوا هل في مخفيكم من يشتري أدما

وقال آخر من البسيط :

لا تأوين لحزمي مرزت به يوماً وإن ألقى الحزمي في النار =

إِلَى مَحَلِّ بِهَا خَارِجَ (مَكَّةَ) وَيُحْرِمُ بِهَا مِنْهُ ، فَيَقُولُ : نَوَيْتُ الْعُمْرَةَ
وَأَحْرَمْتُ بِهَا لِلَّهِ تَعَالَى ، ثُمَّ يَدْخُلُ (مَكَّةَ) ، وَيَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ ، وَيَسْعَى
مِنَ الصَّافَا إِلَى الْمَرْوَةِ ، ثُمَّ يَخْلُقُ .

وَأَمَّا مُحَرَّمَاتُ الْإِحْرَامِ : فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ عَشْرَةُ أَشْيَاءَ :

(إِلَى مَحَلِّ) الْإِحْرَامِ (بِهَا) فِي حَقِّهِ ، وَهُوَ : الْحِلُّ (خَارِجَ مَكَّةَ) ، وَ :
الْحَرَمُ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ كَانَ .

(وَيُحْرِمُ بِهَا مِنْهُ ، فَيَقُولُ) فِي نِيَّتِهَا عِنْدَ إِحْرَامِهِ بِهَا : (نَوَيْتُ الْعُمْرَةَ
وَأَحْرَمْتُ بِهَا لِلَّهِ تَعَالَى) وَيُلَبِّي كَمَا مَرَّ .

(ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ) مِنْ طَرِيقِ التَّنْعِيمِ مِنْ ثَنِيَّةِ (كَدَاءَ) - وَمَرَّ قُبَيْلَ الْمَبِيتِ ب - :
(مَزْدَلِفَةَ) مَا يُسْنُّ لَهُ - كَالْمُحْرِمِ بِالْحَجِّ .

(وَيَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ) طَوَافَ الرُّكْنِ سَبْعًا ، (وَيَسْعَى مِنْ الصَّافَا إِلَى الْمَرْوَةِ)
سَبْعًا ، (ثُمَّ يَخْلُقُ) أَوْ يُقَصِّرُ ، كَمَا مَرَّ فِي الْحَجِّ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْأَرْكَانِ
الْأَرْبَعَةِ .

[محرمات الإحرام]

ثُمَّ شَرَعَ فِي الْمُحَرَّمَاتِ بِسَبَبِ الْإِحْرَامِ ، فَقَالَ :

(وَأَمَّا مُحَرَّمَاتُ الْإِحْرَامِ) بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ بِهِمَا أَوْ مطلقًا . . (فَيَحْرِمُ
عَلَيْهِ) - أَيِ : الْمُحْرِمِ - (عَشْرَةُ أَشْيَاءَ) ^(١) :

= ذكره في « المصباح المنير » مادة : (حَرَمَ) .

(١) وعدّها غيره ثمانية وجمعها في قوله :

لُبْسٌ وَطِيبٌ دَهْنٌ حَلَقٌ وَالْقَبْلُ وَالْوِطْءُ وَالْقَلَمُ وَمَنْ صَيَدًا قَتَلَ=

يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ :

١- سَتْرُ رَأْسِهِ ، إِلَّا إِذَا أَحْتَاجَ إِلَيْهِ . . فَيَجُوزُ ، وَيَقْدِي .

الأوّل : - وهو كالثاني مختصّ بالرجل - : (يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ) أي : الذَكَرِ (سَتْرُ رَأْسِهِ) أو بعضه - كالبياض الذي وراء الأذن - بما يُعَدُّ ساتراً من مَخِيطٍ وغيره ؛ كقَلَنْسُوَةٍ وَعِمَامَةٍ وَخِرْقَةٍ وَعَصَابَةٍ عَرِيضَةٍ - أي : بأن لا تكون تُقَارِبُ الخِيطَ - وَحِثَاءٍ وَطِينٍ ثخين ، لا بما لا يُعَدُّ ساتراً عُزْفاً ؛ كستره بماء ، وَشَدِّ خِيطٍ رقيق به ، وَاسْتِظْلَالِهِ بِهَوْدَجٍ ، وَإِنْ مَسَّهُ وَقَصَدَ الاستِظْلَالَ بِهِ ، وَسَتَرَ شَعْرَ خُرْجٍ عَنْ حَدِّ الرَّأْسِ ، وَوَضَعَ يَدَهُ أَوْ يَدَ غَيْرِهِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ قَصَدَ سَتْرَهُ بِهَا عِنْدَ (م ر) ، وَحَمَلَ نَحْوَ فُقَّةٍ مَا لَمْ يَقْصِدْ سَتْرَهُ بِهِ .

(إِلَّا إِذَا أَحْتَاجَ إِلَيْهِ) أي : لَسَتْرِ رَأْسِهِ ، وكذا إِذَا أَحْتَاجَ لِلْبَسِ الْمُحِيطِ الْآتِي ، وَالْمَرْأَةُ لَسَتْرِ وَجْهِهَا ، أَوِ لِلْبَسِ الْقَفَّازِينَ لِنَحْوِ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ . (فَيَجُوزُ) جميعُ ذلك . (وَيَقْدِي) كُلُّ مِنْهُمَا شَاءَ تُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ ، أَوْ بِثَلَاثَةِ أَصْعٍ^(١) عَلَى سِتَّةٍ مِنْ مَسَاكِينِ الْحَرَمِ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ نِصْفُ صَاعٍ^(٢) ، أَوْ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . وَمِثْلُ هَذِهِ الْفِدْيَةِ فِدْيَةُ الْحَلْقِ وَالْقَلَمِ ، وَالذَّهْنِ ، وَالطَّنْبِ ، وَالتَّقْبِيلِ ، وَغَيْرِهِ مِنْ مَقْدَمَاتِ الْوَطْءِ ، وَالْوَطْءِ الَّذِي بَعْدَ وَطْءِ الْإِفْسَادِ أَوْ بَيْنَ التَّحْلِيلَيْنِ ، فَفِدْيَةُ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ فِدْيَةُ تَخْيِيرٍ وَتَقْدِيرٍ .

= وفاته ذَكَرُ النِّكَاحِ ، وَالِاسْتِمْنَاءِ ، وَسَتْرُ رَأْسِ رَجُلٍ ، وَوَجْهُ أَمْرَأَةٍ ، وَلُبْسُهَا الْقَفَّازِينَ ، وَقَطْعُ شَجَرٍ .

(١) وَتَقْدَرُ وَزْنًا ب : (٦٥٠٠) غرام .

(٢) وَتُعَادِلُ بِالْكَوْزَيْنِ : (١٠٨٣) غراماً .

٢- وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ لُبْسُ الْمُحِيطِ .

وأشار إلى الثاني بقوله :

(وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ) - أي : الذَّكَرُ - (لُبْسُ الْمُحِيطِ) بضم الميم ، وبالحاء المهملة ، وهو أولى وأعمُّ من قراءته بفتح الميم وبالحاء المعجمة ؛ لأنه يؤهم اشتراط الخياطة ، ولعدم شموله نحو المنسوج والمعقود ، والمراد : أنه يحرم لبس ما فيه إحاطة للبدن أو لبعض الأجزاء ، على الوجه المعتاد في اللبس وإن لم يدخل يده في الكُم ، وإن قُصِرَ الزَّمَنُ ، وذلك كقميص وقباء^(١) وخُفٍّ وكيس اللحية أو الإصبع ، بخلاف تغطية الوجه ؛ لأن ساتره لا يحيط به .

قال (حج) : فلو أحاط به ؛ بأن جعل له كيس على قدره . . حرّم إن تُصوّرَ .

وبخلاف غير المحيط ؛ كرداء وإزار ، ومحيط لبسه على غير المعتاد ؛ كأن ارتدى بقميص أو أتزر سراويل . . فلا يحرم .

وله أن يعقد طرفي إزاره ، وأن يشدّ خيطاً عليه ؛ ليثبت ويعقده ، وأن يجعل للإزار مثل الحُجْزَةِ^(٢) ويدخل فيها التُّكَّةَ ويعقدها ، وأن يلفّ على إزاره نحو عمامته ولا يعقدها ، وأن يتقلّد سيفاً ويشدّ هِمَيَّانَ^(٣) ومنطقة^(٤) وسبته^(٥) ،

(١) القباء : الذي يلبس ، يُجمَعُ على أَقْبِيَةٍ ، وتقبي لبس القباء .

(٢) الحُجْزَةُ : مَجْمَعُ شِدِّ الثَّوبِ مِنَ الْوَسْطِ ، وبعبارة أخرى : ما يُثْنَى مِنْ طَرَفِ الثَّوبِ لِيُوضَعَ فِيهِ مَا يَجْمَعُهُ كَتِكَّةٍ أَوْ نَطاقٍ وَنَحْوِهِ .

(٣) الْهِمَيَّانُ : كَيْسٌ يُجْعَلُ فِيهِ الثَّقَةُ كَحِزَامِ الْحُجَّاجِ ، يُشَدُّ عَلَى الْوَسْطِ ، يُجْمَعُ عَلَى هَمَازَيْنِ .

(٤) الْمِنْطَقَةُ : مَا يُشَدُّ بِهِ الْوَسْطُ مِنْ جِلْدٍ وَنَحْوِهِ .

(٥) السَّبْتُ : جِلْدُ الْبَقَرِ ، وَكُلُّ جِلْدٍ مَدْبُوعٍ لَا شَعَرَ عَلَيْهِ .

٣- وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ سِتْرُ وَجْهِهَا ،

وَأَنْ يَحْتَبِيَ بِحُبُوبَةٍ وَيَغْرِزَ طَرْفِي رِدَائِهِ فِي طَرْفِ إِزَارِهِ مِنْ غَيْرِ عَقْدٍ وَلَا خَلٍّ^(١) ،
وَيَحْرُمُ عَقْدُ طَرْفِي رِدَائِهِ .

ومحلُّ حُرْمَةِ لُبْسِ الْمُحِيطِ إِذَا وَجَدَ غَيْرَهُ ، وإلَّا .. جازَ لَهُ سِتْرُ عَوْرَتِهِ
بِالْمُحِيطِ بِلَا فِدْيَةٍ ، وَلُبْسُهُ فِي بَقِيَّةِ بَدَنِهِ لِحَاجَةٍ نَحْوِ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ مَعَ الْفِدْيَةِ ،
وَهِيَ : مَا مَرَّ فِي سِتْرِ رَأْسِ الرَّجُلِ^(٢) .

وَأَشَارَ إِلَى الثَّالِثِ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ - وَهُوَ خَاصٌّ بِالْأُنْثَى - بِقَوْلِهِ :
(وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ) - أَيِ : الْأُنْثَى وَلَوْ صَغِيرَةً وَأُمَةً ، وَمِثْلُهَا الْخَنْثَى -
شَيْثَانٌ :

الْأَوَّلُ : (سِتْرُ وَجْهِهَا) بِمَا يُعَدُّ سَاتِرًا عُرْفًا ، وَلَوْ بَطِينٍ ثَخِينٍ ، وَغَيْرِهِ مِمَّا
مَرَّ فِي سِتْرِ رَأْسِ الرَّجُلِ ، دُونَ بَقِيَّةِ بَدَنِهَا .
نَعَمْ .. تَسْتَرُ مِنْ وَجْهِهَا مَا لَا يَتَأَتَّى سِتْرُ رَأْسِهَا إِلَّا بِهِ ، وَلَوْ أُمَةٌ عِنْدَ
(حَج) .

وَلَهَا أَنْ تُسَدِّلَ^(٣) عَلَى وَجْهِهَا ثَوْبًا مُتَجَافِيًا بِنَحْوِ خَشْبِيَّةٍ وَلَوْ لَغَيْرِ حَاجَةٍ .
فَإِنْ وَقَعَتْ وَأَصَابَ الثَّوْبُ وَجْهَهَا بِاخْتِيَارِهَا أَوْ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهَا وَلَمْ تَرْفَعْهُ
فَوْرًا .. أَثِمَتْ وَلَزِمَتْهَا الْفِدْيَةُ .
وَيَجُوزُ لَهَا سِتْرُهَا إِنْ تَعَيَّنَ لِدَفْعِ نَظَرِ أَجْنَبِيٍّ ، وَعَلَيْهَا الْفِدْيَةُ .

(١) الْخَلُّ - وَالْخِلَالُ مِثْلُ كِتَابٍ - : أَلْعَوْدُ يُخَلَّلُ بِهِ الثَّوْبُ ، وَخَلَّلْتُ الرِّدَاءَ خَلًّا - مِنْ بَابِ
قَتَلَ - : ضَمَمْتُ طَرْفِيهِ بِخِلَالٍ ، وَالْجَمْعُ أَخِلَّةٌ ، مِثْلُ : سِلَاحٍ وَأَسْلِحَةٍ .

(٢) فِي (أ) : الرَّأْسِ .

(٣) تُسَدِّلُ - مِنْ سَدَّلَ الثَّوْبَ - : أَرَاخَاهُ .

وَلَهَا لُبْسُ الْمُحِيطِ .

(وَ) يجوزُ (لَهَا لُبْسُ الْمُحِيطِ) وغيره في الرأسِ وغيره ، إِلَّا سَتَرَ الْكَفَّينِ بِقُقَازِينَ ، وكذا سَتَرُ أَحَدِهِمَا بِقُقَازٍ - وهو : شيءٌ يَعْمَلُ لِلْيَدَيْنِ يُزَرُّ عَلَى الْيَدِ - سواءُ الْمَحْشُوءُ وغيرُهُ ، وهذا هو الثَّانِي ممَّا يَحْرُمُ عَلَيْهَا . ويجوزُ لها سَتَرُهَا بِغَيْرِهِمَا ؛ كَكُمِّهَا وَخِرْقَةٍ عَلَيْهِمَا ولو بَشَدٍّ .
ويجوزُ لِرَجُلٍ لُقْهَا عَلَى يَدَيْهِ بلا شَدٍّ .

فرعٌ : [في تكرار الفدية]

تتكرَّرُ الْفِدْيَةُ بِتَكَرُّرِ اللَّبْسِ وَالسَّتْرِ مَعَ اخْتِلَافِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ عُرْفًا ، إِلَّا لَظَرُورَةٍ .

فلو سَتَرَ رَأْسَهُ وَأَحْتَاجَ لِكَشْفِهِ كُلَّهُ عِنْدَ غَسْلِهِ مِنَ الْجَنَابَةِ أَوْ بَعْضِهِ لِلْوُضُوءِ ؛ بَأَن لَمْ يُمَكِّنْهُ مَسْحُ رَأْسِهِ إِلَّا بِكَشْفِ بَعْضِهِ . . فلا تعدَّدٌ وَإِنْ اخْتَلَفَ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ .

وَيُكْمَلُ فِي الْوُضُوءِ عَلَى الْعِمَامَةِ ، فَيَقْتَصِرُ عَلَى قَدْرِ الْوَاجِبِ .

وقال (سم) : لو نَزَعَ عِمَامَتَهُ لِمَسْحِ رَأْسِهِ ، وَكَرَّرَ النَّزْعَ وَالْإِعَادَةَ لثَلَاثٍ . . ففِديةٌ واحدة^(١) ، ولو سَتَرَ رَأْسَهُ بِشَيْءٍ ثُمَّ بَاخَرَ . . . وهكذا .

فإن سَتَرَ الثَّانِي غيرَ ما سَتَرَ الْأَوَّلُ مَعَ اخْتِلَافِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ . . وَجِبَ بِالثَّانِي فِدْيَةٌ أُخْرَى . . . وهكذا ، وَإِلَّا . . فلا .

وَالْبَدَنُ كَالرَّأْسِ ؛ ففِي لُبْسِ الْعِمَامَةِ وَالْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ^(٢) عَلَى التَّوَالِي

(١) في هامش الأصل : لاتحاد الزمان والمكان . اهـ .

(٢) السراويل : لباسٌ يغطي الشرة والركبتين وما بينهما .

٤- وَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ الطَّيِّبَ فِي الثِّيَابِ وَالْبَدَنِ .

في مكانٍ واحدٍ فديةً واحدةً .

ولا يقدحُ في اتِّحادِ الزَّمانِ طوله في تكويرِ العِمَامَةِ ولُبْسِ ثيابٍ كثيرةٍ .

فإنَّ تخلُّلَ زمانٍ طويلٍ بينها ، أو اختلفَ المكانُ . . فثلاثُ فدياتٍ .

والعزمُ على الفدية لا يدفعُ إثمَ اللُّبْسِ عنه حيثُ لا مشقَّةٌ ، بل إخراجُها

يدفعُ دوامَهُ ، كدفعِ دفنِ البُصاقِ في المسجدِ لدوامِ الإثمِ لا لأصلِهِ .

ثمَّ أشارَ إلى المحرَّمِ الرَّابِعِ - وهوَ وما بعده عامٌّ في حقِّ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ -

بقوله :

(وَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ الطَّيِّبَ) كِمِسْكِ وكافورٍ وزعفرانٍ وورسٍ ، ويُلحَقُ بهِ

ما الغرضُ منه رائحتهُ الطَّيِّبَةُ ؛ كوردٍ وياسمين^(١) وبنفسجٍ وريحانٍ فارسيٍّ ،

وما اشتملَ على الطَّيِّبِ مِنَ الدُّهْنِ ؛ كدُهْنِ الْوَرْدِ .

(فِي الثِّيَابِ) أي : ملبوسِهِ ولو نعلَهُ ، فلا يدوسُ بها عليه ، ولا يَشُدُّ نَحْوَ

المِسْكِ في ثوبِهِ ، ولا يَجْلِسُ على فَرْشٍ أو أرضٍ مُطَيَّبِينَ .

(وَ) فِي (الْبَدَنِ) : بأنَّ يَسْتَعْمَلَهُ على الوجهِ الْمُعتَادِ ؛ بأنَّ يُلصِقَهُ بهِ ، أو

يحتوي على مَجْمَرَةٍ يَتَبَخَّرُ بعودٍ منها ، أو يأكلَ طِيناً غيرَ عودٍ ، أو يستعملَهُ

سَعُوطاً .

فلا يضرُّ أَكْلُ الْعُودِ ، أو شُدُّهُ في ثوبِهِ ؛ لِأَنَّ التَّطَيُّبَ بِهِ إِنَّمَا يَكُونُ بِالتَّبَخُّرِ

بِهِ^(٢) .

(١) الْيَاسْمِينُ : مشمومٌ معروفٌ ، أصلُهُ : يَسْمُ ، وهوَ معرَّبٌ غيرُ مُنْصَرَفٍ ، وبعضُهُم

يعرِّبُهُ كجمعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ على غيرِ قياسيٍّ .

(٢) قَالَ الشَّاعِرُ مِنَ الرَّجَزِ :

لَوْلَا أَشْتَعَالُ النَّارِ فِيمَا جَاوَرَتْ مَا كَانَ يُعْرِفُ نَشْرُ طِينِ الْعُودِ

٥- وَدَهْنُ شَعْرِ الرَّأْسِ وَاللُّحْيَةِ .

وَلَيْسَ مِنْ أَسْتِعْمَالِهِ شَمُّ مَاءِ الْوَرْدِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُلصَقَهُ بِأَنْفِهِ ، وَلَا مَسُّ طِيبٍ بِابْسٍ عَبَقَ بِهِ رِيحُهُ لَا عَيْنُهُ ، وَلَا حَمْلُ الْمِسْكِ فِي كَيْسٍ أَوْ نَحْوِهِ مَسْدُودِ الرَّأْسِ .

وَلَا يَحْرُمُ مَا يَقْصَدُ بِهِ التَّدَاوِي أَوْ الْأَكْلُ ، وَإِنْ كَانَ لَهُ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ ، كَتَفَاحٍ ، وَتُرْنُجٍ ^(١) ، وَقُرْنَفُلٍ ، وَدَارِ صِينِيٍّ ^(٢) ، وَسَائِرِ الْأَبَازِيرِ الطَّيِّبَةِ ، وَلَوْ أَسْتَهْلَكَ الطَّيِّبُ فِي غَيْرِهِ ، وَكَذَا إِنْ بَقِيَ لَوْنُهُ . . جَازَ أَسْتِعْمَالُهُ وَأَكْلُهُ .

وَأَشَارَ إِلَى الْخَامِسِ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ بِقَوْلِهِ : (وَدَهْنُ) - بَفَتْحِ الدَّالِ - أَيِ : وَيَحْرُمُ عَلَى كُلِّ مِنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى دَهْنُ شَعْرِ ؛ أَيِ : شَعْرَةٍ فَأَكْثَرَ مِنْ (شَعْرِ الرَّأْسِ وَاللُّحْيَةِ) وَلَوْ مَحْلُوقَيْنِ .

وَمِنْ أَمْرَةٍ بِأَيِّ دُهْنٍ كَانَ وَلَوْ غَيْرَ مَطْيَبٍ ؛ كَسَمْنٍ وَزَبْدٍ ، وَشَحْمٍ وَشَمْعٍ أَذْيَا ، وَزَيْتٍ وَشَيْرَجٍ ^(٣) .

وَيَجِبُ الدَّمُّ وَلَوْ بَدَهْنٍ شَعْرَةٍ وَاحِدَةٍ .

وَمَا ذَكَرَهُ - مِنْ تَقْيِيدِ الْحَرَمَةِ بِشَعْرِ الرَّأْسِ وَاللُّحْيَةِ - هُوَ أَحَدُ آرَاءِ خَمْسَةِ لِلْمَتَأَخِّرِينَ .

قَالَ الْعَلَّامَةُ الْكَرْدِيُّ [١٨٥/٢] : وَهُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى الْمَنْقُولِ .

(١) فِي « أَلْفَامُوسِ » : وَالْأَنْتُرْجُ وَالْأَنْتَرْجَةُ وَالتُّرْنُجَةُ وَالتُّرْنُجُ مَعْرُوفٌ ، نَوْعٌ مِنَ الْحَمَضِيَّاتِ طَيِّبُ الرَّائِحَةِ .

(٢) الدَّارِ صِينِيٌّ : الْقِرْفَةُ ، وَيُقَالُ فِي قِرْفَةِ الْقُرْنَفُلِ : أَوَّلُ طَعْمِهِ حَرَاةٌ ، ثُمَّ حَلَاوَةٌ ، ثُمَّ مَرَارَةٌ .

(٣) الشَّيْرَجُ : - فَارِسِيٌّ مَعْرَبٌ ، مِنْ شَيْرَةٍ - : وَهُوَ زَيْتُ السَّمْسِمِ ، وَتَقُولُهُ الْعَامَّةُ : الشَّيْرَجِ .

.....

الثاني : إلحاق جميع شعور الوجه بهما ، وعليه شيخ الإسلام و (م ر) .
 الثالث : إلحاق جميع شعر الوجه إلا شعر الجبهة والخذ ، وعليه (حج)
 في « الثحفة » وشرحي « الإرشاد » .

الرابع : إخراج سائر ما لا يتصل باللحية ؛ كالحاجب ، وعليه الخطيب .
 الخامس : إخراج شعر الجبهة والخذ والأنف ، وعليه (حج) في
 « حاشية الإيضاح » .

وعليه فقولهم - ومما يغفل عنه كثيراً تلويث الشارب والعنققة^(١) بالدهن
 عند أكل اللحم ؛ فإنه مع العلم والتعمد حرام ، فيه الفدية - : إنما يجري^(٢)
 على غير الأول ؛ إذ لا حرمة فيما عدا شعر الرأس واللحية عليه ، ولا على
 الجاهل والناسي على جميعها ؛ لما سيأتي من اشتراط العلم والتعمد والاختيار
 فيما هو من الترفه كالدهن .

ولا يحزم دهن رأس أقرع وأصلع ، وذقن^(٣) أمرد ، وشعر غير الرأس
 والوجه من بقية البدن ، ولا أكل الدهن من غير أن يدهن به شيئاً من شعور
 الرأس والوجه ، ولا جعله في نحو شجة^(٤) بنحو رأسه ، ولا خضب شعر
 رأس ولحية بنحو رقيق حناء^(٥) ؛ لأنه ليس طيباً ولا ما في معناه ولا دهنأ .

(١) العنققة : الشعر الذي تحت الشفة السفلى إلى اللحية .

(٢) في (ب) : يحرم .

(٣) الذقن من الإنسان : مجتمع اللحيين .

(٤) الشجة : الجراحة في الوجه والرأس ، تجمع على شجاج وشجات .

(٥) الحناء : ورق نبات معروف ينعم فيصنع به ، وله زهر أبيض كالعناقيد .

٦- وَقَصُّ الشَّعْرِ وَقَصُّ الظُّفْرِ .

وَلِلْمُحْرِمِ اكْتِحَالٌ بِغَيْرِ مُطَيِّبٍ - وَتَزَكُّهُ أَوْلَى - وَغَسْلُ رَأْسِهِ بِنَحْوِ سِدْرٍ^(١) ، وَحِجَامَةٍ ، وَفَصْدٌ مِنْ غَيْرِ إِزَالَةِ شَعْرِ .

(وَ) السَّادِسُ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ^(٢) (قَصُّ) أَي : إِزَالَةُ (الشَّعْرِ) بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ ؛ مِنْ حَلْقٍ أَوْ إِحْرَاقٍ أَوْ نَتْفٍ أَوْ قَصٍّ أَوْ غَيْرِهَا ، وَلَوْ لِبَعْضِ شَعْرَةٍ مِنْ رَأْسٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ بَقِيَّةِ الْبَدَنِ .

وَسَوَاءٌ أَزَالَ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ أَمْ مِنْ مُحْرِمٍ آخَرَ .

لَكِنْ لَهُ إِزَالَةٌ مَا تَأْدَى بِهِ - وَلَوْ قَلِيلاً - كَمَا [لَوْ] غَطَّى عَيْنِيهِ مِنْ شَعْرِ حَاجِبِيهِ أَوْ رَأْسِهِ ، وَمَا نَبَتَ دَاخِلَ عَيْنِيهِ .

وَلَوْ قَطَعَ عَضْوًا عَلَيْهِ شَعْرٌ ، أَوْ جِلْدَةً عَلَيْهَا شَعْرٌ . . فَلَا فِدْيَةَ ، وَكَذَا لَوْ قَطَعَهُ - أَي : الشَّعْرَ -^(٣) مَجْنُونٌ أَوْ مَغْمَى عَلَيْهِ أَوْ صَبِيٌّ غَيْرُ مُمَيَّرٍ .

وَلِمَنْ تَأْدَى بِهِ لَكثْرَةٍ وَسَخٍ أَوْ قَمَلٍ أَنْ يَحْلِقَ وَيَفْدِيَ^(٤) .

وَتُكَمَّلُ الْفِدْيَةُ فِي ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ ، أَوْ بَعْضِ كُلِّ مِنْهَا فَأَكْثَرُ إِنْ اتَّحَدَ زَمَانٌ وَمَكَانٌ ، فَإِنْ تَعَدَّدَ زَمَانٌ أَوْ مَكَانٌ . . فَفِي كُلِّ شَعْرَةٍ مُدٌّ .

(وَقَصُّ) ؛ أَي : إِزَالَةُ (الظُّفْرِ) بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ مِنْ يَدِهِ أَوْ رِجْلِهِ ، أَوْ مِنْ

(١) وَيَنْوِبُ عَنْهُ الْيَوْمُ الصَّابُونَ وَسَائِرُ الْمُنْتَظَفَاتِ .

(٢) قَوْلُهُ : مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ مِنَ (أ) .

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْتَرِضَتَيْنِ مِنَ (أ) .

(٤) لِحَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي آذَاهُ هَوَامُّ رَأْسِهِ - عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (١٨١٤) فِي الْمَحْصَرِ ، وَمُسْلِمٌ (١٢٠١) فِي الْحَجِّ وَفِيهِ : قَالَ ﷺ : « أَيُّؤْذِنُكَ هَوَامُّ رَأْسِكَ ؟ » قَالَ : قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : « فَاخْلُقْ ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينٍ ، أَوْ أَنْسُكْ نَسِيكَةً » .

٧- وَيَحْرُمُ الْجِمَاعُ ، وَيَفْسُدُ بِهِ حَجُّهُ وَالْعُمْرَةُ .

مُحْرِمٍ آخَرَ ؛ كَالْحَلْقِ .

ولو قطعَ عضواً عليه طُفْرٌ.. فلا فِدْيَةَ ، وكذا لو أزالَ ما تأذَى به مِنْ المنكسرِ .

وَتُكْمَلُ الْفِدْيَةُ فِي ثَلَاثَةِ أَظْفَارٍ أَوْ بَعْضِ كُلِّ مِنْهَا فَأَكْثَرُ إِنْ اتَّحَدَ زَمَانٌ وَمَكَانٌ ، وَإِنْ تَعَدَّدَ . ففي الواحدِ أَوْ بَعْضِهِ مُدٌّ ، وَالْاِثْنَيْنِ مُدَّانِ ، وفي الثَّلَاثَةِ إِنْ اخْتَلَفَ زَمَانٌ إِزَالَتِهَا أَوْ مَكَانُهَا ثَلَاثَةٌ ، وفي الْأَرْبَعَةِ أَرْبَعَةٌ . . . وهكذا كما في الشَّعْرِ .

وَالسَّابِعُ مِنَ الْمُحْرَمَاتِ : ما أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (وَيَحْرُمُ) عَلَى الذَّكَرِ وَغَيْرِهِ (الْجِمَاعُ) فِي نُسْكِ ، ولو لبهيمةٍ ، أو في دُبُرٍ ، ولو بحائلٍ ، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ ، (وَيَفْسُدُ بِهِ حَجُّهُ) قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ ولو حجَّ صبيٍّ .

(وَ) تَفْسُدُ بِهِ (الْعُمْرَةُ) الْمَفْرَدَةُ ، أَمَّا غَيْرُ الْمَفْرَدَةِ ؛ بَأَن كَانَتْ فِي ضِمْنِ قِرَانٍ . . فتابعةٌ للحجِّ صحَّةٌ وفساداً .

[ما يجب بمفسد الحج والعمرة]

وَيَجِبُ بِالْوَطْءِ الْمَفْسِدِ فِيهِمَا :

١- الْمُضْيِ فِي ما أَفْسَدَهُ مِنْهُمَا ؛ بَأَن يَفْعَلَ ما يَفْعَلُهُ غَيْرُهُ مِنَ الْمُحْرَمِينَ بِهِمَا ، وَيَجْتَنِبُ ما يَجْتَنِبُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنْهُمَا بِالْفَسَادِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الْعِبَادَاتِ .

٢- وَالْقِضَاءُ فَوْراً وَإِنْ كَانَ نُسْكُهُ تَطَوُّعاً .

فَإِنْ كَانَ أَفْسَادُ عُمْرَةٍ.. قِضَاها فَوْراً ، أَوْ حِجًّا.. فَمِنْ الْقَابِلِ ، إِلَّا إِنْ أُحْصِرَ فَتَحَلَّلَ ثُمَّ زَالَ الْحَضَرُ وَالْوَقْتُ باقٍ.. فَيُعِيدُهُ مِنْ عَامِهِ .

٨- وَيَحْرُمُ التَّزْوِيجُ ، وَالْمُبَاشَرَةُ بِشَهْوَةٍ ؛ مِثْلُ اللَّمْسِ وَالْقُبْلَةِ .

٣- والدَّمُ ؛ وهوَ : بَدَنَةٌ بِصِفَةِ الْأُضْحِيَّةِ وَإِنْ كَانَ نُسْكُهُ تَطَوُّعًا ، عَلَى الرَّجُلِ لَا الْمَرْأَةِ ، فَإِنْ عَجَزَ . . فَبَقْرَةٌ ، فَإِنْ عَجَزَ . . فَسَبْعُ شِيَاهٍ ، فَطَعَامٌ بِقِيَمَةِ الْبَدَنَةِ ، فَصِيَامٌ بَعْدَ الْأَمْدَادِ ، فَهُوَ دَمٌ تَرْتِيبٌ وَتَعْدِيلٌ ، وَمِثْلُهُ دَمُ الْإِحْصَارِ .

وَالثَّامِنُ مِنَ الْمَحْرُمَاتِ : مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (وَيَحْرُمُ) عَلَى الْمُحْرِمِ (التَّزْوِيجُ) وَلَيَا كَانَ - وَلَوْ سُلْطَانًا - أَوْ زَوْجًا ، أَوْ وَكِيلًا عَنْ أَحَدِهِمَا ؛ لَخَبِرَ : « لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ » ^(١) .

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَيْضًا مَقْدَمَاتُ الْوُطْءِ ، (وَ) هِيَ : (الْمُبَاشَرَةُ بِشَهْوَةٍ) وَذَلِكَ (مِثْلُ اللَّمْسِ وَالْقُبْلَةِ) وَالْمَفَاخَذَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَعَلَيْهِ بِهَا دَمٌ ، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلِ .

وَلَا يَجِبُ فِي النَّظَرِ وَالْقُبْلَةِ بِحَائِلٍ دَمٌ ، وَإِنْ أَنْزَلَ ، وَيَحْرُمَانِ مَعَ الشَّهْوَةِ .
وَلَوْ كَرَّرَ الْقُبْلَةَ . . وَجَبَتْ شَاةٌ فَقَطْ إِنْ اتَّحَدَ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ .

نَعَمْ . . إِنْ جَامَعَ بَعْدَ الْمُبَاشَرَةِ أَوْ قَبْلَهَا وَإِنْ طَالَ فَضْلٌ . . دَخَلَ وَاجِبُهَا فِي وَاجِبِ الْجَمَاعِ مِنْ بَدَنَةٍ أَوْ شَاةٍ ، كَمَا يَنْدَرِجُ الْحَدَثُ الْأَصْغَرُ فِي الْأَكْبَرِ .
وَالِاسْتِمْنَاءُ حَرَامٌ يَوْجِبُ الدَّمَ إِنْ أَنْزَلَ .

(١) أَخْرَجَهُ عَنِ الْخَلِيفَةِ ذِي الثُّورَيْنِ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُسْلِمٌ (١٤٠٩) فِي النِّكَاحِ ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٨٤١) وَ (١٨٤٢) فِي الْمَنَاسِكِ ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٤٠) فِي الْحَجِّ ، وَالنَّسَائِيُّ (٢٨٤٤) فِي مَنَاسِكِ الْحَجِّ . وَفِي أَلْبَابِ :

عَنِ ابْنِ عَمَرَ ، وَأَبِي رَافِعٍ ، وَأَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

يَنْكِحُ : بِفَتْحِ يَاءِ الْمَضَارَعَةِ الْأُولَى ، وَفِي الثَّانِيَةِ بَضْمٌ حَرَفِ الْمَضَارَعَةِ . وَفِيهِ : دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْعَقْدِ عَلَى الْمُحْرِمِ لِنَفْسِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ ، وَكَذَا تَحْرِيمِ الْخِطْبَةِ . أَنْظِرِ « أَلْبْيَانُ » (١٦٩/٤) (١٧٢) .

وَفِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ - إِذَا فَعَلَ شَيْئاً - مِنْهَا دَمٌ ، إِلَّا الزَّوَاجَ . . فَإِنَّهُ بَاطِلٌ وَلَا دَمَ فِيهِ .

٩- وَيَحْرُمُ أَصْطِيَادُ كُلِّ صَيْدٍ مَأْكُولٍ وَخَشِيٍّ مِنَ الْبَرِّ .

(وَفِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ) مِنَ الْمَحْرَمَاتِ (إِذَا فَعَلَ شَيْئاً مِنْهَا) بِتَفْصِيلِهِ السَّابِقِ (دَمٌ) أَيِ : الْقَدِيدِ ، (إِلَّا الزَّوَاجَ فَإِنَّهُ بَاطِلٌ وَلَا دَمَ فِيهِ) . وَلَوْ آخَرَ هَذَا الِاسْتِثْنَاءَ وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ إِلَى مَا بَعْدَ الْمُحَرَّمَاتِ الْآتِيَيْنِ . . لَكَانَ أَوْلَى .

وَالتَّاسِعُ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ : مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (وَيَحْرُمُ) عَلَى الْمُحَرَّمِ وَلَوْ خَارِجَ الْحَرَمِ ، وَعَلَى الْحَلَالِ بِالْحَرَمِ (أَصْطِيَادُ كُلِّ صَيْدٍ) طَيْراً كَانَ الصَّيْدُ أَوْ دَابَّةً ، وَمِثْلُهُ : تَنْفِيرُهُ ، وَوَضْعُ الْيَدِ عَلَيْهِ بِشَرَاءٍ أَوْ عَارِيَةٍ أَوْ غَيْرِهِمَا ؛ فَالْمُرَادُ أَنَّهُ يَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لِكُلِّ صَيْدٍ (مَأْكُولٍ وَخَشِيٍّ مِنَ الْبَرِّ) وَكَذَا الِامْتَوْلُدُ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ .

وَخَرَجَ بِالْمَأْكُولِ : مَا لَا يُؤْكَلُ وَلَيْسَ فِي أَصْلِهِ مَا يُؤْكَلُ ، وَبِالْوَحْشِيِّ : الْإِنْسِيَّ^(١) وَإِنْ تَوَحَّشَ .

وبَقَوْلِهِ : مِنَ الْبَرِّ : صَيْدُ الْبَحْرِ^(٢) ؛ وَهُوَ : مَا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْبَحْرِ .
وَيَتَخَيَّرُ فِي الصَّيْدِ الْمِثْلِيِّ :

١- بَيْنَ ذَبْحِ مِثْلِهِ وَالتَّصَدُّقِ بِهِ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ : أَقْلُهُمْ ثَلَاثَةٌ ، فَيُفَرَّقُ لَحْمُهُ وَمَا يَتَّبَعُهُ عَلَيْهِمْ ، أَوْ يُمْلِكُهُمْ جُمْلَتُهُ مَذْبُوحاً .

٢- وَبَيْنَ أَنْ يُخْرَجَ بِقِيَمَتِهِ طَعَاماً يُجْزَى فِي الْفِطْرَةِ .

(١) الْإِنْسُ بِفَتْحَتَيْنِ ، وَالْإِنْسُ بِالضَّمِّ : صَيْدُ الْوَحْشَةِ .

(٢) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْغِيَّارَةِ ﴾ [الْمَائِدَةِ : ٩٦] .

١٠- وَيَحْرُمُ قَطْعُ نَبَاتِ الْحَرَمِ .

٣- وَبَيْنَ أَنْ يَصُومَ عَنْ كُلِّ مُدٍّ^(١) يَوْمًا .

وفي غير المِثْلِيِّ :

١- بَيْنَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِقِيَمَتِهِ طَعَامًا عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ .

٢- وَبَيْنَ أَنْ يَصُومَ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا .

فَإِنْ أَنْكَسَرَ مُدٌّ فِي الْقَسَمَيْنِ . . صَامَ عَنْهُ يَوْمًا ، وَلَا يَتَصَدَّقُ بِالْدَّرَاهِمِ فِيهِمَا .

وَأَشَارَ إِلَى الْعَاشِرِ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ بِقَوْلِهِ : (وَيَحْرُمُ) عَلَى كُلِّ مِنَ الْمُحَرَّمِ وَغَيْرِهِ (قَطْعُ نَبَاتِ الْحَرَمِ) - وَقَلْعُهُ بِالْأَوَّلَى - مِنْ حَشِيشٍ وَشَجَرٍ وَإِنْ أَسْتَنْبَتَ ، إِلَّا يَابَسًا وَمَوْذِيًا ؛ كَعَوْسَجٍ ، وَكُلِّ ذِي شَوْكٍ ، وَشَجَرَةٍ أَنْتَشَرَ أَغْصَانُهَا وَمَنَعَتْ النَّاسَ مِنَ الطَّرِيقِ أَوْ آذَنَهُمْ . . فَيَجُوزُ قَطْعُ الْمُؤْذِي مِنْهَا .

وَجَازَ أَخَذَ الْإِذْخِرَ وَعَلَفَ الْبَهَائِمَ وَمَا يُنْدَاوِي بِهِ ، وَالْمُسْتَنْبَتَ عَادَةً مِنْ غَيْرِ شَجَرٍ ؛ كَالزَّرْعِ . . فَلَا يَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لَذَلِكَ .

وفي جَوَازِ بَيْعِ عَلَفِ الْبَهَائِمِ وَالِدَّوَاءِ خِلَافٌ .

ولو أَخَذَ غُصْنًا مِنْ أَغْصَانِ شَجَرَةٍ حَرَمِيَّةٍ : فَإِنْ أَخْلَفَ فِي سَنَّتِهِ مِثْلَهُ . . فَلَا ضَمَانَ ، وَإِلَّا . . ضَمِنَهُ . وَيَحِلُّ أَخْذُ الْأُورَاقِ بِلَا خَبْطٍ .

وَيُضَمَّنُ الشَّجَرَةُ الْكَبِيرَةُ بِبَقْرَةٍ أَوْ بَدَنَةٍ ، وَدُونَهَا بَشَاةٍ ؛ يَذْبَحُ ذَلِكَ وَيَتَصَدَّقُ بِهِ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ ، أَوْ يُعْطِيهِمْ بِقِيَمَتِهِ طَعَامًا ، أَوْ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا ، فَهُوَ كَفِدَةِ الصَّيْدِ دَمٌ تَخْيِيرٍ وَتَعْدِيلٍ .

وإنْ صَغُرَتْ جِدًّا ؛ بَأَن لَمْ تُقَارِبْ شُبُعَ الْكَبِيرَةِ . . فَالْقِيَمَةُ .

(١) الْمُدُّ : يَرْنَ : (٥٤١) غَرَامًا مِنْ طَعَامٍ تَقْرِيْبًا .

وَيُضَمَّنُ الْكَلَاءُ^(١) بِالْقِيَمَةِ ، فَإِنْ أَخْلَفَ وَلَوْ بَعْدَ سَنِينَ . . فلا ضمان ، ويجوزُ قطعُهُ يابساً .

وَحَرَمُ (الْمَدِينَةِ) وَ (وَجْ)^(٢) كَحَرَمِ (مَكَّة) فِي حُرْمَةِ التَّعَرُّضِ لَصَيْدِهِمَا وَنَابِتَيْهِمَا دُونَ الضَّمَانِ .

وَلَوْ ذَبَحَ صَيْدَهُمَا حَلَالًا . . لَا يَصِيرُ مَيْتَةً ، وَنُقِلَ عَنْ (م ر) : أَنَّهُ مَيْتَةٌ .

[نقل أحجار الحرم]

وَفِي « الْفَتْحِ » : وَيَحْرُمُ - خِلَافًا لِلرَّافِعِيِّ - نَقْلُ حَجَرِ الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ وَكَذَا الْمَدَنِيِّ وَتَرَابِهِ إِلَى الْحِلِّ لِحُرْمَتِهِ ، فَيَجِبُ رَدُّهُ إِلَيْهِ ، وَلَا يُضَمَّنُ .

وَبَحَثَ الزُّرْكَشِيُّ جَوَازَ نَقْلِ طِينِ حِمَاةٍ - أَيِ : مُحَلٍّ مَضْرُوعٍ - لِلتَّداوِي .
وَسَنَّ نَقْلَ مَاءِ زَمْزَمَ تَبْرُكًا^(٣) .

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (قَوْلُهُ : وَيُضَمَّنُ الْكَلَاءُ) أَيِ : حَيْثُ كَانَ مَضمُونًا إِنْ أَخَذَهُ بِغَيْرِ حَاجَةٍ أَوْ لِبَيْعِهِ إِنْ قُلْنَا يَحْرُمُ أَخْذُهُ لِلْبَيْعِ اهـ .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : (قَوْلُهُ : وَوَجْ) هُوَ وَادِي قُرْبَ (الطَّائِفِ) . اهـ تَقْرِيرٌ . وَذَلِكَ لِمَا فِي خَبَرِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٣٠٣٢) فِي الْمَنَاسِكِ ، وَالْبَيْهَقِيِّ فِي « السَّنَنِ الْكُبْرَى » (٢٠٠ / ٥) فِي الْحَجِّ ، وَلَفْظُهُ : « وَجٌّ حَرَامٌ مُحَرَّمٌ ، لَا يُنْقَرُ صَيْدُهُ ، وَلَا يُغَصَّدُ شَجَرُهُ » .

قَالَ فِي « تَلْخِيصِ الْحَبِيرِ » (١٩٨ / ٢) : سَكَتَ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ ، وَحَسَنَهُ الْمُتَذَرِّعِيُّ ، وَذَكَرَ عَنِ الذَّهَبِيِّ أَنَّ الشَّافِعِيَّ صَحَّحَهُ .

(٣) لِأَنَّ الْمَاءَ يُسْتَخْلَفُ فِي الْعَادَةِ ، بِخِلَافِ الثَّرَابِ وَالْحِجَارَةِ ، وَلِحَدِيثِ أَبِي عُبَّاسٍ وَجَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ فِي « السَّنَنِ الْكُبْرَى » (٢٠٢ / ٥) أَنَّ سُهَيْلَ بْنَ عَمْرٍو أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ رَاوِيَةً مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ بَ : (الْحَدِيثِيَّةُ) . وَفِي أَلْبَابِ : =

تنبيهات : [لمن يفعل محرماً]

الأوّل : فِعْلُ الْمُحْرِمِ شيئاً مِنْ هَذِهِ الْمُحَرَّمَاتِ نَاسِياً ، أَوْ جَاهِلاً بِتَحْرِيمِهِ -
ولو مَخَالِطاً لِلْعُلَمَاءِ بِالنَّظَرِ إِلَى وَجوبِ الْفِدْيَةِ ، وَإِنْ لَمْ تُقْبَلْ دَعْوَاهُ الْجَهْلُ
بِالنَّظَرِ إِلَى وَجوبِ التَّعْزِيرِ عَلَيْهِ - أَوْ مُكْرَهاً :

فَإِنْ كَانَ إِتْلَافاً مَحْضاً ؛ وَهُوَ : إِتْلَافُ الصَّيْدِ وَالنَّبَاتِ ، أَوْ الْمَغْلَبُ فِيهِ
جَانِبُ الْإِتْلَافِ ؛ وَهُوَ إِزَالَةُ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ . . وَجَبَتْ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّ الْإِتْلَافَ
لَا يَخْتَلِفُ بِذَلِكَ .

نَعَمْ . . الْمَجْنُونُ ، وَالْمَغْمِيُّ عَلَيْهِ ، وَالتَّائِمُ ، وَالصَّبِيُّ الَّذِي لَا يُمَيِّزُ . .
لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِمْ - وَإِنْ كَانَ قَاعِدَةُ الْإِتْلَافِ : وَجوبُهَا عَلَيْهِمْ - وَلَا عَلَى وَلِيِّهِمْ .
وَيَجِبُ عَلَى وَلِيِّ الصَّبِيِّ مَنَعُهُ مِنْ مُحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ ، فَإِنْ فَعَلَ مِنْهَا
شيئاً . . فَالْفِدْيَةُ فِي مَالِ الْوَلِيِّ إِنْ كَانَ مُمَيِّزاً ، وَإِلَّا . . فَلَا فِدْيَةَ عَلَى أَحَدٍ
مِنْهُمَا .

وَإِنْ كَانَ تَمَتُّعاً مَحْضاً ؛ كَلْبَسِ وَتَطَيَّبِ ، أَوْ الْمَغْلَبُ فِيهِ جَانِبَ التَّمَتُّعِ ؛
كَالْجَمَاعِ . . فَلَا فِدْيَةَ ؛ لِانْتِفَاءِ الْحُرْمَةِ فِيهِ مَعَ كَوْنِهِ لَيْسَ إِتْلَافاً .
أَمَّا الْعَامِدُ الْعَالِمُ بِالتَّحْرِيمِ . . فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ مُطْلَقاً ، فَإِنْ فَعَلَهُ لَغَيْرِ حَاجَةٍ . .
لَزِمَتْهُ مَعَ الْفِدْيَةِ الْإِثْمُ ، أَوْ لِحَاجَةٍ ؛ كَحَرِّ وَبَرْدٍ وَجِرَاحَةٍ . . لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ
وَلَا حُرْمَةٌ .

نَعَمْ . . لَا فِدْيَةَ فِي قَطْعِ مَا نَبَتَ مِنَ الشَّعْرِ فِي الْعَيْنِ أَوْ غَطَّاهَا ، وَلَا فِي ظُفْرِ

= عن عائشة رضي الله عنها عند الترمذي (٩٦٣) أنها كانت تحمل من ماء زمزم ،
وتُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَحْمِلُهُ . قَالَ الترمذي : حسن غريب .

.....

أَنْكَسَرَ ، وَلَا فِي لُبْسٍ سَرَاوِيلَ إِنْ لَمْ يَجِدْ سَاتِرًا لِعَوْرَتِهِ غَيْرُهُ ، وَلَا فِي لُبْسٍ خُفٍّ قِطْعُهُ مِنْ أَسْفَلِ الْكَعْبَيْنِ إِذَا فَقَدَ النَّعْلَ ، وَلَا فِي جَرَادٍ عَمَّ الْمَسَالِكُ ، وَلَا فِي صَيْدٍ قَتَلَهُ دَفْعًا لَصِيَالِهِ^(١) ، أَوْ خَلَصَهُ مِنْ فَمِ هَرَّةٍ مِثْلًا لِيَدَاوِيهِ فَمَاتَ ، أَوْ بَاضَ فِي فَرَاشِهِ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ دَفْعُهُ إِلَّا بِالتَّعَرُّضِ لِبَيْضِهِ أَوْ لَفَرْخِهِ أَوْ لَهُ .

[التَّنبِيهُ] الثَّانِي : لَا يَتَدَاخَلُ فِدَاءُ هَذِهِ الْمَحْظُورَاتِ إِلَّا :

١- إِنْ اتَّحَدَ النَّوعُ ؛ كَاللُّبْسِ مَرَارًا ، وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ عَادَةً .

٢- وَلَمْ يَكُنْ جَمَاعًا .

٣- وَلَمْ يَتَخَلَّلْ تَكْفِيرٌ بَيْنَهُمَا .

٤- وَلَمْ يَكُنْ مِمَّا يُقَابَلُ بِمِثْلِ أَوْ نَحْوِهِ .

فَإِنْ اخْتَلَفَ النَّوعُ ؛ كَحَلْقِي وَقَلَمٍ . . تَعَدَّدَتْ مَطْلَقًا مَا لَمْ يَتَّحِدِ الْفِعْلُ ؛ كَأَنْ لَبَسَ ثَوْبًا مَطْيَبًا ، أَوْ طَلَى رَأْسَهُ بِطِيبٍ ، أَوْ بَاشَرَ بِشَهْوَةٍ عِنْدَ الْجَمَاعِ .
وَتَعَدَّدُ أَيْضًا بِاخْتِلَافِ مَكَانِ الْحَلْقَيْنِ أَوِ اللَّبْسَيْنِ أَوِ التَّطْيِيبَيْنِ ، أَوْ زَمَانِهِمَا ، وَتَعَدَّدُ الْجَمَاعُ مَطْلَقًا ، وَبِتَخَلُّلِ التَّكْفِيرِ - كَمَا فِي الْحُدُودِ - وَإِنْ نَوَى بِالْكَفَّارَةِ الْمَاضِيَّ وَالْمُسْتَقْبَلَ ، وَبِمَا إِذَا كَانَ مِمَّا يُقَابَلُ بِمِثْلِ وَنَحْوِهِ ؛ كَالصَّيْدِ وَالْأَشْجَارِ .

قَالَ الْعَلَامَةُ الْكَرْدِيُّ [١٨٨/٢] : وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ قَدِيمٌ بَعْدَ تَعَدُّدِ الْفِدْيَةِ بِتَعَدُّدِ الْأَفْعَالِ وَإِنْ اخْتَلَفَ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ مَا لَمْ يَتَخَلَّلْ تَكْفِيرٌ .

وَهَذَا الْقَوْلُ إِنْ أُجِيزَ تَقْلِيدُهُ . . فِيهِ فَسْحَةٌ كَبِيرَةٌ لِمَنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ اللَّبْسُ فِي إِحْرَامِهِ .

(١) الصَّوْلُ : الْأَسْطَالَةُ وَالرُّثُوبُ وَالسَّطُوءُ ، وَالصَّائِلُ : الظَّالِمُ الْمُعْتَدِي عَلَى مَعْصُومٍ .

.....

قَالَ فِي «الرَّوْضَةِ» : (فَإِنْ قُلْنَا بِالْجَدِيدِ ، فَجَمَعَهُمَا سَبَبٌ وَاحِدٌ ؛ بَأَنَّ
تَطْيَبَ أَوْ لَيْسَ مَرَارًا لِمَرَضٍ وَاحِدٍ . . فَوَجْهَانِ أَصْحُهُمَا : التَّعَدُّدُ) . إِنْتَهَى .
وَذَكَرَ الرَّافِعِيُّ فِي « الشَّرْحَيْنِ » نَحْوَهُ .

وَذَكَرَ ابْنُ الْمَلْقَنِ^(١) : أَنَّ الْقَدِيمَ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ فِي « مَنْسِكِ » - لَهُ -
صَغِيرِ^(٢) ، وَالْجَبَلِيُّ ، وَقَطَعَ بِهِ الْبَنْدَنِيْجِيُّ^(٣) ، وَقَالَ : سِوَاءِ اتَّحَدَ سَبَبُهُمَا أَمْ
اُخْتَلَفَ ، مَا لَمْ يُكْفَرْ عَنِ الْأَوَّلِ .

قَالَ الْمَحْبُوبُ الطَّبْرِيُّ^(٤) : وَهُوَ الْأَصْلَحُ لِلنَّاسِ ، خُصُوصًا فِي سَاتِرِ
الرَّأْسِ ؛ فَإِنَّهُ تَشَقُّ مِلَازِمَتُهُ ، وَيَحْتَاجُ إِلَى إِزَالَتِهِ .

وَالْمَالِكِيَّةُ أَوْسَعُ دَائِرَةٌ مِنْ غَيْرِهِمْ فِي عَدَمِ تَعَدُّدِ الْفِدْيَةِ ، فَقَدْ رَأَيْتُ فِي
« مَنْسِكِ » الْحَطَّابِ^(٥) الْمَالِكِيَّ مَا مَلَحَّصُهُ :

(١) ابْنُ الْمَلْقَنِ : هُوَ عَمْرُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ الْأَنْصَارِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ ، سَرَّاجُ الدِّينِ ، أَبُو حَفْصٍ
ابْنُ النَّحْوِيِّ ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْمَلْقَنِ ، وَهُوَ زَوْجُ أُمِّهِ ، لَهُ مَوْلاَفَاتٌ فِي الْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ وَكَثِيرٌ
مِنَ الْعُلُومِ ، تُوُفِيَ بِالْقَاهِرَةِ سَنَةَ : (٨٠٤ هـ) وَدُفِنَ بِحَوْشِ سَعْدِ السَّعْدَاءِ .

(٢) أَيِ : التَّوَاوِيْ فِي « مَنْسِكِهِ الصَّغِيرِ » .

(٣) الْبَنْدَنِيْجِيُّ : هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ هَبَةَ اللَّهِ ، أَبُو نَصْرِ ، وَيُقَالُ : أَبُو عَلِيٍّ ، الْإِمَامُ الْفَقِيْهُ ،
كَبِيرُ أَصْحَابِ أَبِي إِسْحَاقَ ، يُعْرَفُ بِفَقِيْهِ الْحَرَمِ ، أَلْفَ « الْمَعْتَمَدِ » فِي الْفَقْهِ ، تُوُفِيَ
سَنَةَ : (٤٩٥ هـ) .

(٤) مُحِبُّ الدِّينِ الطَّبْرِيُّ : هُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، أَبُو الْعَبَّاسِ ، حَافِظٌ ،
فَقِيْهُ ، شَافِعِيٌّ ، مُتَفَنٌّ ، مَكِّيٌّ ، كَانَ شَيْخَ الْحَرَمِ ، لَهُ مَوْلاَفَاتٌ ، مِنْهَا : « الْقِرَى
لِقَاصِدِ أُمَّ الْقِرَى » ، وَ : « الرِّيَاضُ النَّصْرَةُ » ، وَغَيْرُهَا ، تُوُفِيَ سَنَةَ : (٦٩٤ هـ) .

(٥) الْحَطَّابُ : هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّعِينِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، فَقِيْهُ ،
مَالِكِيٌّ ، مَتَصَوِّفٌ ، مَغْرِبِيٌّ ، وُلِدَ بِـ (مَكَّة) ، وَتُوُفِيَ بِـ (طَرَابُلُسِ الْغَرْبِ) ، =

١- فَإِنْ فَعَلَ مَوْجِبَاتِ الْفِدْيَةِ ؛ بَأَنْ لَبَسَ وَتَطَيَّبَ ، وَقَلَّمَ وَحَلَقَ ، وَأَزَالَ أَلُوسَخَ وَقَتَلَ الْقَمَلَ : فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ أَوْ مُتَقَارِبٍ . . فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ .

٢- وَكَذَا تَتَّحَدُّ الْفِدْيَةُ إِذَا تَرَاحَى الثَّانِي عَنِ الْأَوَّلِ إِذَا ظَنَّ الْإِبَاحَةَ .

٣- وَكَذَا تَتَّحَدُّ إِنْ كَانَ نِيَّتُهُ أَنْ يَفْعَلَ جَمِيعَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ مَوْجِبَاتِ الْفِدْيَةِ .

٤- وَكَذَا تَتَّحَدُّ إِنْ نَوَى التَّكَرَّارَ ؛ وَهُوَ : أَنْ يَلْبَسَ لَعْذِرَ ، ثُمَّ يَزُولَ الْعُذْرَ ، فَيَخْلَعُ وَيَنْوِي عِنْدَ خَلْعِهِ أَنَّهُ إِنْ عَادَ لَهُ الْمَرَضُ . . عَادَ إِلَى اللَّبَاسِ . أَوْ يَتَدَاوَى بِدَوَاءٍ فِيهِ طِبُّ ، وَيَنْوِي أَنَّهُ كُلَّمَا أَحْتَاجَ إِلَى الدَّوَاءِ . . فَعَلَهُ ، وَمَحَلُّ النِّيَّةِ مِنْ حِينَ لُبْسِهِ لِلْعُذْرِ إِلَى حِينَ نَزْعِهِ .

وَأَمَّا مَنْ لَبَسَ ثَوْبًا ، ثُمَّ نَزَعَهُ لِيَلْبَسَ غَيْرَهُ ، أَوْ نَزَعَ ثَوْبَهُ عِنْدَ الثَّوْمِ لِيَلْبَسَهُ إِذَا أَسْتَيْقِظَ . . فَقَالَ [ابْنُ] سَنَدٍ ^(١) : هَذَا فِعْلٌ وَاحِدٌ مُتَّصِلٌ فِي الْعُرْفِ ، وَلَا يَضُرُّ تَفْرِيقُهُ ^(٢) فِي الْحَسَنِ ^(٣) ، وَصَرَّحَ فِي «الْمَدُونَةِ» ^(٤) ب: أَنَّ فِيهِ فِدْيَةً وَاحِدَةً ^(٥) .

= وَلَهُ مَوْلَفَاتٌ فِي الْأُصُولِ وَالْفَقْهِ ، مِنْهَا : «هِدَايَةُ السَّالِكِ الْمَحْتَاجِ» فِي مَنَاسِكِ الْحَجِّ ، وَنَظْمُ «رِسَالَةِ الْقَيُورَانِي» ، تُوَفِّي سَنَةً : (٩٥٤ هـ) .

(١) ابْنُ سَنَدٍ : هُوَ عَثْمَانُ بْنُ سَنَدٍ الْوَاهِلِيُّ ، بِدَرُ الدِّينِ ، مِنْ نَوَابِغِ الْمُتَأَخِّرِينَ ، أَصْلُهُ مِنْ عَرَبٍ غَنِيَّةٍ ، لَهُ مَوْلَفَاتٌ ، وَعِدَّةُ مَنْظُومَاتٍ فِي عِدَّةِ عُلُومٍ ، مِنْهَا : «أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ فِي فَقْهِ الْإِمَامِ مَالِكٍ» تُوَفِّي ب : (بَغْدَادَ) سَنَةً : (١٢٤٢ هـ) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : تَفْرِيقُهُ ، وَفِي (ب) : تَفْرِيقَتُهُ .

(٣) فِي الْأَصْلِ وَ(١) : الْحَسَنِ .

(٤) «الْمَدُونَةُ» : مُؤَلَّفٌ جَلِيلٌ شَهِيرٌ جَمَعَ فِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ بْنُ خَالِدٍ الْعَتَقِيُّ الْمَصْرِيُّ فَقْهَ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَنُظَرَائِهِ ، مُتَدَاوِلٌ . تُوَفِّي مُؤَلَّفُهُ ب : (مِصْرَ) سَنَةً : (١٩١١ هـ) .

(٥) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : اِنْتَهَى كَلَامُ الْحَطَّابِ مُلْخَصًا اهـ . كَرْدِي [«الْحَوَاشِي» =

[أنواع الدماء]

الثالثُ : مِنَ التَّنْبِيهَاتِ : الدِّمَاءُ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ :
الْأَوَّلُ : دَمٌ تَرْتِيبٌ وَتَقْدِيرٌ ، وَهُوَ : الدِّمُّ الْوَاجِبُ بِتَرْكِ أَحَدِ الْوَاجِبَاتِ
وَمَا أَلْحَقَ بِهَا .

الثَّانِي : دَمٌ تَرْتِيبٌ وَتَعْدِيلٌ ، وَهُوَ : دَمُ الْجَمَاعِ الْمُفْسِدِ ، وَدَمُ الْإِحْصَارِ .
الثَّالِثُ : دَمٌ تَخْيِيرٌ وَتَعْدِيلٌ ، وَهُوَ : دَمُ قَتْلِ الصَّيْدِ ، وَدَمُ قَطْعِ الْأَشْجَارِ .
الرَّابِعُ : دَمٌ تَخْيِيرٌ وَتَقْدِيرٌ ، وَهُوَ : دَمُ حَلْتِي ، وَقَلَمٍ ، وَلُبْسٍ ، وَدَهْنٍ ،
وَطِيبٍ ، وَمَقْدَمَاتٍ وَطَءٍ ، وَوَطْءٍ بَعْدَ الْإِفْسَادِ ، أَوْ بَيْنَ التَّحْلِيلَيْنِ .

وقد نظّمها أبْنُ الْمُقَرِّي بقوله [مِنَ الرَّجَزِ] :

أَوَّلُهَا الْمُرْتَبُ الْمَقْدَرُ	أَرْبَعَةُ دِمَاءٍ حَجٌّ تُخْصَرُ
وَتَرْكُ رَمِيٍّ وَالْمَيْتِ بِمَنْى	تَمْتَعُ فَوْتُ وَحَجٌّ قُرْنَا
أَوْ لَمْ يُودَّعْ أَوْ كَمَشِي أَخْلَفَهُ ^(١)	وَتَرْكُهُ الْمَيْتَاتِ وَالْمُسْزَدْلَفَةِ
ثَلَاثَةٌ فِيهَا وَسَبْعًا فِي الْبَلَدِ	نَاذِرُهُ يَصُومُ إِنْ دَمًا فَقَدْ
فِي مُخْصَرٍ وَوَطْءٍ حَجٌّ إِنْ فَسَدَ	وَالْكَانِ تَرْتِيبٌ وَتَعْدِيلٌ وَرَدَ
بِهِ طَعَامًا طُعْمَةً لِلْفَقَرَا	إِنْ لَمْ يَجِدْ قَوْمَهُ ثُمَّ اشْتَرَى
أَغْنِي بِهِ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا	ثُمَّ لِعَجْزِ عَدْلٍ ذَاكَ صَوْمًا
صَيْدٍ وَأَشْجَارٍ بِلا تَكْلُفٍ	وَالثَّالِثُ التَّخْيِيرُ وَالتَّعْدِيلُ فِي
عَدْلٍ فِي قِيَمَةٍ مَا تَقْدَمَا	إِنْ شِئْتَ فَادْبَحْ أَوْ فَعْدَلْ ^(٢) مِثْلَ مَا

= المدنيّة « : ١٨٨ / ٢ .

(١) فِي (ب) : خَلَفَهُ .

(٢) فِي (ب) : مُعْدَلٌ .

وَحَيْرَنَ وَقَدَّرَنَ فِي الرَّابِعِ إِنَّ شَيْئًا فَادْبَحَ أَوْ فَجَذَّ بِأَصْعٍ
لِلشَّخْصِ نِصْفًا أَوْ فَصْمَ ثَلَاثًا تَجَثَّ مَا اخْتَنَنَتْهُ أُجَيَّاتًا
فِي الْخَلْقِ وَالْقَلَمِ وَلُبْسِ دَهْنٍ طَيِّبٍ وَتَقْيِيلٍ وَوَطْءٍ ثَنِي
أَوْ يَنْنَ تَحْلُلِي^(١) الْإِحْرَامِ فَذِي دِمَاءٍ الْحَجِّ بِالثَّمَامِ^(٢)

[أمكنة النحر وأزمته]

الرَّابِعُ - أَيِ مِنَ التَّنْبِيهَاتِ^(٣) - : مَكَانُ جَوَازِ الذَّبْحِ جَمِيعُ الْحَرَمِ^(٤) إِلَّا دَمَ
الْإِحْصَارِ ، فَحَيْثُ أُحْصِرَ^(٥) . وَشُنَّ - لِمَنْ تَمَكَّنَ - بَعَثُهُ إِلَى الْحَرَمِ ، لَكِنْ
لَا يَتَحَلَّلُ حَتَّى يَعْلَمَ بِنَحْرِهِ .

(١) فِي التُّسْخِ : تَحْلُلٍ ، وَالْمُثَبِّتُ نَقْلَ مِنْ « حَاشِيَةِ الْبَجِيرِيِّ عَلَى الْخَطِيبِ » .

(٢) فِي (ب) : بِالثَّمَامَةِ .

(٣) مَا بَيْنَ مُعْتَرِضَتَيْنِ مِنْ (ب) فَقَطْ .

(٤) لِحَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٢١٨) وَلَفْظُهُ : « مِثْلِي وَفِجَاجُ مَكَّةَ كُلَّهَا
مَنْحَرٌ » .

(٥) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : « فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ » [البقرة : ١٩٦] .

وَلِحَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٣١٨) ، وَأَبِي دَاوُدَ (٢٨٠٩) ،
وَالْثِّرْمِذِيِّ (١٥٠٢) ، وَالنَّسَائِيِّ (٢٧٠٨) ، وَأَبْنِ مَاجَةَ (٣١٣٢) قَالَ :
(أُحْصِرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحُدَيْبِيَّةِ ، فَنَحَرْنَا الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ
سَبْعَةٍ) . وَفِي الْبَابِ :

عَنِ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٢٧٣١) وَغَيْرِهِ ، وَفِيهِ :
خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ قَضِيَّةِ الْكِتَابِ . . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
لَأَصْحَابِهِ : « قُومُوا فَأَنْحَرُوا ، ثُمَّ أَخْلِقُوا » .

.....
ومكانُ الأفضليَّةِ للمعتَمِرِ : (المروءة) ، وللحاجِّ : (منى) . والأولَى : كونهُ قَبْلَ حَلْقٍ .

ويأتِي بالصَّومِ في أيِّ مكانٍ شاءَ مِنْ حِلٍّ أَوْ حَرَمٍ ، وفي الحَرَمِ أولَى في غيرِ مايجِبُ في البلدِ وهي السَّبعةُ في المَتَمَتِّعِ والمُلَحَقِ بِهِ .

وأما زمانُ ذبحِ دماءِ الحجِّ . . فَبَعْدَ جَرَيَانِ سَبِيهِ ، إِلَّا دَمَ أَلْفَوَاتٍ فَيَذْبَحُهُ فِي حَجَّةِ الْقَضَاءِ .

وَيَجِبُ صَرْفُ الدَّمِ والطَّعامِ في غيرِ مُحَصَّرٍ إِلَى فَقَرَاءِ الحَرَمِ ولو غُرَبَاءَ ، وَالْقَاطِنُ أولَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْغَرِيبُ أَحْوَجَ .

ولا بُدُّ مِنْ ذَبْحِهِ وَدَفْعِهِ إِلَى ثَلَاثَةِ فَأَكْثَرَ ، فَإِنْ دَفَعَهُ لاثْنَيْنِ . . غَرِمَ لِلثَّلَاثِ أَقْلٌ ما يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ .

وَإِذَا فَرَّقَ طَعَاماً . . فلا يَتَعَيَّنُ لِكُلِّ مِنْهُمْ مُدٌّ ، بل يَجُوزُ وَفَوْقَهُ وَدُونَهُ عَلَى الْأَصَحِّ .

ويَجْرِي ذَلِكَ أَيْضاً فِي دَمِ التَّمَتُّعِ ؛ بَأَنْ يَمُوتَ وَعَلَيْهِ صَوْمُهُ ، فَيُطْعِمَ وَلِيُّهُ عَنْهُ .

وظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا فِي غَيْرِ دَمِ التَّخْيِيرِ وَالتَّقْدِيرِ ؛ إِذِ الْوَاجِبُ فِيهِ لِكُلِّ مُسْكِينٍ نَصْفُ صَاعٍ ، كَمَا مَرَّ .

[موانع إتمام النسك]

الخامسُ : فِي مَوَانِعِ إِتْمَامِ التُّسْكِ ، وَهُوَ سِتَّةٌ :

الْأَوَّلُ : الْحَضَرُ الْعَامُّ : بَأَنْ يُنَمَعَ الْمُحَرَّمُ عَنِ الْمُضِيِّ فِي نُسْكِهِ ، وَلَوْ عَنْ رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِهِ - كَالسَّعْيِ - مِنْ جَمِيعِ الطَّرِيقِ إِلَّا بِقِتَالٍ أَوْ بِذَلِّ مَالٍ . . فَلَهُ بَعْدَ

إِتْيَانِهِ بِمَا قَدَرَ عَلَيْهِ مِنْ أَعْمَالٍ نُسْكِهِ تَحْلُلٌ حَيْثُذِ إِنْ لَمْ يَتَيَقَّنِ أَنْكِشَافَ الْعَدُوِّ فِي مَدَّةٍ يُمْكِنُهُ فِيهَا إِدْرَاكُ الْحَجِّ إِنْ كَانَ حَاجَاً ، أَوْ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِنْ كَانَ مُعْتَمِراً .

الثَّانِي : الْحَضَرُ الْخَاصُّ ، وَهُوَ : أَنْ يُحْبَسَ الْمُحْرِمُ ظُلماً أَوْ بَدِينٍ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ أَدَائِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ بَيِّنَةٌ تَشْهَدُ بِإِعْسَارِهِ .. فَلَهُ التَّحْلُلُ بِشَرْطِهِ السَّابِقِ^(١) فِي الْحَضَرِ الْعَامِّ .

الثَّالِثُ : أَنْ يَمْنَعَهُ دَائِنُهُ مِنَ السَّفَرِ فِي دِينٍ حَالٍّ وَلَمْ يَكُنْ مُعْسِراً . . فَيَحْرِمُ عَلَيْهِ السَّفَرَ وَلَوْ مِيلاً^(٢) ، وَيَجُوزُ لَهُ حَيْثُذِ التَّحْلُلُ ، وَلَيْسَ لِدَائِنِهِ تَحْلِيلُهُ .

الرَّابِعُ : الْأُبُوَّةُ^(٣) ؛ فَلَا صِلَ - وَإِنْ عَلَا ، وَلَوْ أَنْثَى وَرَقِيقاً وَمَعَ وَجُودِ الْأَقْرَبِ ، وَإِنْ أَذَنَ وَرَجَعَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ - مَنَعٌ .

فِرْعُ : [إِذْنُ الْوَلِيِّ فِي النِّفْلِ]

غَيْرُ مَكِّيٍّ - عِنْدَ (م ر) - مِنْ نُسْكِ تَطَوُّعٍ أَحْرَمَ بِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَلَمْ يَقْصِدْ مَعَهُ نَحْوَ تِجَارَةٍ مِنْ إِجَارَةِ كَالْحَمَّالِينَ^(٤) وَالْعِكَّامِينَ^(٥) ، أَوْ طَلَبِ عِلْمٍ وَلَوْ نَفْلاً ،

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (قَوْلُهُ : بِشَرْطِهِ السَّابِقِ) أَيِ : أَنْ يُمْنَعَ مِنْ جَمِيعِ الطَّرِيقِ ، وَأَنْ يَأْتِيَ بِمَا قَدَرَ عَلَيْهِ .

(٢) الْكِيلُ : أَيِ أَقْلُ مَا يُسَمَّى سَفَرًا ، وَيُقَدَّرُ بـ : (٢) كَمْ .

(٣) لِحَدِيثِ أَبِي عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَفِيهِ : « أَلَيْكَ أَبَوَانِ ؟ » قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : « إِزْجِعْ فَفِيهِمَا فَجَاهِذْ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٠٠٤) فِي الْجِهَادِ ، وَمُسْلِمٌ (٢٥٤٩) فِي الْبِرِّ وَالصَّلَةِ .

(٤) فِي (ب) : فَوْقَ الْحَمَّالِينَ .

(٥) الْعِكَّامُ : الْخَيْطُ الَّذِي يُنْكَمُّ بِهِ ، وَعَكَمَ الْمَتَاعَ شَدَّهُ ، وَالْعِكْمُ : الْغِذْلُ .

وتحليله هو : أَنْ يَأْمُرَهُ بِالذَّبْحِ مَعَ النَّيَّةِ^(١) ثُمَّ الْخَلْقِ مَعَهَا ، وَيَلْزِمُهُ التَّحْلُلُ بِأَمْرِهِ .

أَمَّا الْفَرْضُ وَالتَّقْلُّ الَّذِي قَصَدَ مَعَهُ نَحْوُ التَّجَارَةِ ، وَزَادَ الرِّبْحُ أَوْ الْأَجْرَةُ عَلَى مُؤْنِ السَّفَرِ ، أَوْ كَانَتْ مُؤْنَةُ الْحَضَرِ مِنْ مَالِهِ وَمُؤْنَةُ السَّفَرِ مِنْ مَالٍ غَيْرِهِ ، أَوْ قَصَدَ مَعَهُ طَلَبَ عِلْمٍ . فَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهُ إِنْ أَمِنَتْ الطَّرِيقُ .

الخامسُ : الزَّوْجِيَّةُ ، فَلِلزَّوْجِ مَنَعُ زَوْجَتِهِ مِنْ إِيْتِمَامِ نُسْكِ أَحْرَمَتْ بِهِ ، فَرْضاً كَانَ أَوْ نَفْلاً ، وَلَوْ صَغِيرَةً عِنْدَ (حَج) وَلَمْ يَأْذَنْ لَهَا فِيهِ ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ عَلَى الْفَوْرِ ، وَالنُّسْكَ عَلَى التَّرَاخِي ، وَفَارَقَ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ بِطَوْلِ مَدَّتِهِ ، بِخِلَافِهِمَا . وَالتَّحْلُلُ أَنْ يَأْمُرَهَا بِهِ ، فَإِنْ أَبَتْ . . وَطَنَهَا وَالْإِثْمُ عَلَيْهَا ، وَلَيْسَ لَهُ وَطُؤُهَا قَبْلَ الْأَمْرِ بِالتَّحْلُلِ كَمَا فِي « الثُّحْفَةِ » .

قَالَ الْوَنَائِي : وَالْإِثْمُ وَالْكَفَّارَةُ إِذَا وَطَنَهَا بَعْدَ الْأَمْرِ عَلَيْهَا فَقَطْ كَمَا فِي « الْفَتْحِ » ، وَلَمْ يَذْكُرْ (م ر) الْكَفَّارَةَ عَلَيْهَا بِنَاءً عَلَى مَا رَجَّحَهُ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهَا مطلقاً ، وَأَسْقَطَهَا أَيْضاً فِي « الثُّحْفَةِ » فَيُحْمَلُ عَلَى مَا إِذَا وَطَنَهَا مُكْرَهَةً ، وَيُحْمَلُ مَا فِي « الْفَتْحِ » عَلَى الْمُطَاوَعَةِ . وَلَوْ أْذَنَ لَهَا فِي عُمْرَةٍ ، فَحَجَّتْ . . فَلَهُ تَحْلِيلُهَا ، لَا عَكْسُهُ .

[استئذان الزوجة]

وَيُسْنَى لَهَا اسْتِئْذَانُهُ فِي الْإِحْرَامِ بِالْفَرْضِ ، وَيَحْرُمُ إِحْرَامُهَا بِنْفِلٍ بغيرِ إِذْنِهِ . السَّادِسُ : الرَّقُّ ، فَلِلسَّيِّدِ مَنَعُ رَقِيقِهِ ؛ بِمَعْنَى : أَنَّهُ يَأْمُرُهُ بِالتَّحْلُلِ مِنْ نُسْكِ أَحْرَمَ بِهِ بِلَا إِذْنٍ مِنْ سَيِّدِهِ ؛ لِأَنَّ مَنَافِعَهُ مُسْتَغْرَقَةٌ لِلْسَّيِّدِ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا أَمَرَهُ

(١) أَي : نِيَّةِ التَّحْلُلِ .

به ، كالزوجة والفرع ، لكن ليس للزوجة والفرع التحلل بغير أمر ، بخلاف العبد فإن له ذلك ، وفُرّق بأن معصيته أشد .

وتحلُّهُ : إنّما هو بإزالة ثلاث شعرات فأكثر مقارنةً لنية التحلل ، ثم يصوم - وإن تأخر عن التحلل - ولا ذبح عليه .

أمّا البقية : فيتحلل كلُّ منهم بذبح ما يُجزىء في الأضحية وإن شَرَطَ التحلل بالحضر بلا دم ، ثم بالحلقي مع اقتران نية التحلل بهما وجوباً .

ومن عجز عن الذبح - وهو : أن لا يكون معه كفاية العمر الغالب فاضلاً عنه ، أو وجدته بأكثر من ثمن مثله ، أو لم يجدّه أصلاً ، وكذا العجز في غيره من الدماء ومن الإطعام كما في الكفارات - أطمع بقيمة الشاة طعاماً ، فإن عجز . . صام عن كلِّ مُدٍّ يوماً .

ويتعيّن - للذبح^(١) والإطعام - محلُّ الإحصار : لدمه ، ولما لزمه من سائر الدماء ؛ لأنّه صار في حقّه كالحرّم في حق غيره ، وكذا ما ساقه من الهدي . ولا يتعيّن للصوم محلٌّ كما مرّ .

ولا قضاء على المُحصّر بأنواعه بسبب الحصر ، بل الأمر كما كان قبل الإحرام ؛ من وجوب فيمن أستطاع حجةً إسلام أو نذر قبل العام الذي أحصر فيه ، وكذا قضاء أو نذر معين في عام حصره أو عدمه ؛ كحج تطوُّع أو إسلام أو نذر لم يستقرّ عليه .

نعم . . إن سلك طريقاً آخر مساوياً للأول الذي أحصر فيه ، أو صابر إحرامه غير متوقِّع زوال حصره ، ففاته الوقوف . . لزمه القضاء ؛ لأنّه في ذلك للفوات لا للحضر .

(١) في الأصل : الذَّبْحُ .

.....
وَمَنْ شَرَطَ التَّحْلُلَ مِنْ إِحْرَامِهِ عِنْدَ الشُّرُوعِ فِيهِ لِمَرْضٍ . . جاز^(١) .

وَأَلْحَقَ بِالْمَرْضِ فِي ذَلِكَ غَيْرُهُ مِنَ الْأَعْذَارِ ؛ كِفْرَاغِ زَادٍ أَوْ نَفَقَةٍ ، وَمَرْضٍ يَبِيعُ تَرْكَ الْجُمُعَةِ كَمَا فِي « الثُّحْفَةِ » ، أَوْ يَلْحَقُهُ بِهِ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً كَمَا فِي « النَّهَائِيَّةِ » ، وَضَلَالِ طَرِيقٍ ، وَخَطَأٍ فِي الْعَدَدِ ، وَوُجُودِ مَنْ يَسْتَأْجِرُهُ ، وَالْحَيْضِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ .

بَلْ لَوْ شَرَطَ التَّحْلُلَ إِنْ عَرَضَ عُذْرٌ . . فَهُوَ كَمَا لَوْ شَرَطَ الْمَعْتَكِفُ فِي نَذَرِهِ الْخُرُوجَ إِنْ عَرَضَ عَارِضٌ مَبَاحٌ ، وَكَمَا لَهُ أَنْ يَخْرَجَ مِنَ الصَّوْمِ فِيمَا لَوْ نَذَرَهُ بِشَرْطٍ أَنْ يَخْرَجَ مِنْهُ بِعُذْرٍ ، وَلَا يَجُوزُ شَرْطُهُ بِلا عَذْرِ .

ثُمَّ إِنْ شَرَطَهُ بِهَدْيٍ . . لَزَمَهُ ، أَوْ بِلا هَدْيٍ ، أَوْ أَطْلَقَ . . لَمْ يَلْزَمُهُ ، فَيَكُونُ تَحْلُلُهُ بِالنِّيَّةِ وَالْحَلَقِ فَقَطْ .

وَلَهُ شَرْطُ أَنْقِلَابِ حَجِّهِ عُمْرَةً بِنَحْوِ الْمَرْضِ ، وَتَجْزِيهِ عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ .
وَإِنَّمَا لَمْ تُجْزِ عُمْرَةُ التَّحْلُلِ بِالْإِحْصَارِ^(٢) عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَتْ عُمْرَةً بَلْ هِيَ أَعْمَالُ عُمْرَةٍ .

وَخَرَجَ بِشَرْطِ التَّحْلُلِ شَرْطُ صَيْرُورَتِهِ حَلَالًا بِنَفْسِ الْمَرْضِ ؛ فَإِنَّهُ يَصِيرُ بِهِ حَلَالًا مِنْ غَيْرِ تَحْلُلٍ وَلَا هَدْيٍ .

وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزِ التَّحْلُلُ بِالْمَرْضِ وَنَحْوِهِ بِلا شَرْطٍ ، كَالْإِحْصَارِ ؛ لِأَنَّ التَّحْلُلَ

(١) لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ فَقَالَ لَهَا : « أَرَدْتَ الْحَجَّ ؟ » ، قَالَتْ : وَاللَّهِ مَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجَعَةً ، فَقَالَ لَهَا : « حُجِّي وَأَشْرِطِي ، وَقُولِي : اللَّهُمَّ . . مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠٨٩) فِي النِّكَاحِ ، وَمُسْلِمٌ (١٢٠٧) فِي الْحَجِّ .

(٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ : لَعَلَّهُ بِالْفَوَاتِ .

لا يُقيدُ زوالَ نحوِ المرضِ ، بخلافِ التَّحَلُّلِ بِالْإِحْصَارِ ، بل يصبرُ حتى يزولَ عُدْرُهُ ، فَإِنْ كَانَ مُحَرِّمًا بِعُمْرَةٍ .. أَتَمَّهَا ، أَوْ بِحُجٍّ وَفَاتَهُ .. تَحَلَّلَ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ .

تنبيهٌ : [فيمن فاتته عرفة]

مَنْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ .. تَحَلَّلَ وَجُوبًا بِعَمَلِ عُمْرَةٍ ؛ بَأَنْ يَطُوفَ وَيَسْعَى وَيَحْلُقَ ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ عَمَلُ عُمْرَةٍ .. تَحَلَّلَ بِمَا مَرَّ فِي الْمُحْصَرِ .

وَيَحْرُمُ اسْتِدَامَةُ الْإِحْرَامِ ؛ لِأَنَّهَا كَأَبْتِدَائِهِ ، وَهُوَ حِينَئِذٍ لَا يَجُوزُ ، وَلَا يُجْزئُهُ عَمَلُ الْعُمْرَةِ هَذَا عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ وَلَوْ كَانَ قَارِنًا ، وَعَلَيْهِ دَمٌ كَدَمِ التَّمَتُّعِ وَيَذْبُحُهُ فِي حَجَّةِ الْقَضَاءِ كَمَا مَرَّ .

وَالْقَضَاءُ - إِنْ لَمْ يَنْشَأْ الْفَوَاتُ مِنَ الْحَضَرِ - لِلتَطَوُّعِ فَوْرًا ، وَيَبْقَى الْفَرَضُ فِي ذِمَّتِهِ كَمَا كَانَ مِنْ تَضْيِيقٍ وَتَوْسِيعٍ عِنْدَ (حَج) .

وَأَعْتَمَدَ وَجُوبَ الْقَضَاءِ عَلَى الْفَوْرِ فِي الثَّقَلِ وَالْفَرَضِ الْخَطِيبُ [فِي « الْمُنْعَنِ » ١/ ٥٣٣] ، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي « شَرْحِ الْمَنْهَجِ » ، وَ(م ر) فِي « شَرْحِ الْبَهْجَةِ » ، وَهُوَ ظَاهِرُ « النَّهَايَةِ » .

وَيَلْزَمُ الْقَارِنُ الْقَضَاءُ قَارِنًا ، وَثَلَاثَةُ دِمَائٍ :

١- دَمُ الْفَوَاتِ ، ٢- وَدَمُ الْقِرَانِ الْفَائِتِ ، ٣- وَدَمُ الْقِرَانِ الْكَمَاتِيِّ بِهِ فِي الْقَضَاءِ ، وَلَا يَسْقُطُ هَذَا الدَّمُ عَنْهُ بِالْإِفْرَادِ فِي الْقَضَاءِ ؛ لِأَنَّهُ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ الْقِرَانُ وَدَمُهُ فَلَا يَسْقُطُ بِتَبَرُّعِهِ بِالْإِفْرَادِ .

وَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ مُرَاعَاةُ مَا كَانَ عَلَيْهِ إِحْرَامُهُ فِي الْأَدَاءِ . فَلَوْ أَحْرَمَ مِنْ (ذِي) [الْحُلَيْفَةِ] فَوَاتَ ، ثُمَّ أَتَى عَلَى (قَرْنٍ) فِي الْقَضَاءِ .. لَزِمَهُ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ مِثْلِ مَسَافَةِ (ذِي) [الْحُلَيْفَةِ] كَمَا فِي « الثُّحْفَةِ » .

.....

أَمَّا لَوْ نَشَأَ الْفَوَاتُ مِنَ الْحَضَرِ ؛ كَأَن أُحْصِرَ فَسَلَّكَ طَرِيقاً آخَرَ ففَاتَهُ لَصُعُوبَةُ
الطَّرِيقِ أَوْ طُولُهُ ، وَقَدْ أَلْجَأَهُ نَحْوُ الْعَدُوِّ إِلَى سُلُوكِهَا ، أَوْ صَابَرَ الْإِحْرَامَ مُتَوَقِّعاً
زَوَالَ الْحَضَرِ فَلَمْ يَزُلْ حَتَّى فَاتَهُ الْحُجُّ فَتَحَلَّلَ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ . . لَمْ يَقْضِ ؛ لِأَنَّهُ
بَدَّلَ وَسَعَهُ ، كَالْمُحْصَرِ .

تَمَّةٌ :

١- [فِي أَحْكَامِ الْأُضْحِيَّةِ] :

سُنٌّ - مُتَأَكِّدَةً عَلَى الْكِفَايَةِ إِنْ تَعَدَّدَ أَهْلُ بَيْتٍ ، وَإِلَّا . . فَسُنَّةٌ عَيْنٌ لِحُرِّ قَادِرٍ -
تَضْحِيَّةٌ بِذَبْحِ جَذَعِ ضَاْنٍ : لَهُ سَنَةٌ أَوْ سَقَطَ سِنُّهُ وَلَوْ قَبْلَ تَمَامِهَا ، أَوْ ثَنِيٍّ مَعَزٍ ،
أَوْ بَقَرٍ : لَهُ سَنَتَانِ ، أَوْ إِبِلٍ : لَهُ خَمْسُ سِنِينَ ، مَعَ نِيَّةِ أُضْحِيَّةٍ ، وَلَوْ قَبْلَ ذَبْحِ ،
أَوْ مَعَ تَعْيِينِ لِمَنْدُورَةٍ .

وَيُجْزَى ذَكَرٌ إِجْمَاعاً ، وَهُوَ - وَلَوْ بِلَوْنٍ مَفْضُولٍ - أَفْضَلُ ، وَخَصِيٌّ ، وَمَكُوءٌ^(١) ،

(١) الْمَكُوءِيُّ : الْمَوْسُومُ ، وَالْوَسْمُ : أَثَرُ الْكَيْ ، وَيَجُوزُ فِي غَيْرِ الْوَجْهِ كَالظَّهْرِ ؛ لِحَدِيثِ
جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٩١٦) وَ (٢١١٧) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى حِمَاراً قَدْ وَسِمَ
فِي وَجْهِهِ فَقَالَ : « لَعَنَ اللَّهُ الَّذِي وَسَمَهُ » .

وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مُسْلِمٌ (٢١١٨) فِي اللَّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ قَالَ :
(وَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِمَاراً مَوْسُومَ الْوَجْهِ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ قَالَ : فَوَاللَّهِ لَا أَسْمُهُ إِلَّا فِي
أَقْصَى شَيْءٍ مِنَ الْوَجْهِ فَأَمَرَ بِحِمَارٍ لَهُ فَكُوِيَ فِي جَاعِرَتِهِ ، فَهُوَ أَوَّلُ مَنْ كُوِيَ
الْجَاعِرَتَيْنِ) .

الْوَسْمُ : أَثَرُ الْكَيْ . الْجَاعِرَتَانِ : هُمَا حِرْفَا الْوَرَكِ الْمَشْرِفَانِ ، أَوْ اللَّحْمَتَانِ
تَكْتَفَانِ أَصْلَ الذَّنْبِ مِمَّا يَلِي الدَّبَرَ .

وَعَمَشَاءُ^(١) ، وَعَشَوَاءُ^(٢) .

وهيَ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ ، وَوَقْتُهَا : مِنْ طُلُوعِ شَمْسٍ وَمُضِيِّ قَدْرِ رَكْعَتَيْنِ وَخُطْبَتَيْنِ بِأَقْلٍ مُجْزِئٍ ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ وَقْتُ الْكَرَاهَةِ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ .
وَيُجْزِئُ سُبْعُ بَقْرَةٍ أَوْ إِبِلٍ عَنْ وَاحِدٍ ، وَأَفْضَلُهَا : بَدَنَةٌ ، ثُمَّ بَقْرَةٌ ، ثُمَّ ضَائِنَةٌ ، ثُمَّ مَعَزٌ .

وَسَبْعُ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ بَعِيرٍ ، وَشَاةٌ أَفْضَلُ مِنْ مُشَارَكَةٍ فِي بَعِيرٍ .
وَالْأَبْيَضُ مِنْ ذَلِكَ أَفْضَلُ ، ثُمَّ الْأَصْفَرُ ، ثُمَّ الْعَفْرَاءُ^(٣) ، ثُمَّ الْحَمْرَاءُ ، ثُمَّ الْبَلْقَاءُ^(٤) ، ثُمَّ السَّودَاءُ .

وَشَرْطُهَا : سَلَامَةٌ مِنْ عَيْبٍ يُنْقِصُ لَحْمًا حَالًا : كَمَقْطُوعَةٍ فَلَذَةٍ^(٥) كَبِيرَةٍ مِنْ نَحْوِ فَخِذٍ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ مِنْ كُلِّ مَأْكُولٍ ؛ كَبَعْضِ أَلْيَةٍ وَضَرْعٍ^(٦) .
وَتُجْزِئُ مَخْلُوقَةً بِلَا ذَنْبٍ وَضَرْعٍ وَأَلْيَةٍ ، وَمَشْقُوقَةً أُذُنٍ وَمَخْرُوقَةً ، وَمَكْسُورَةً قَرْنٍ^(٧) .

(١) الْعَمَشَاءُ : الَّتِي سَالَ دَمُهَا فِي أَكْثَرِ الْأَوْقَاتِ مَعَ ضَعْفِ الْبَصَرِ ، وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ : أَعَمَشَ .

(٢) الْعَشَوَاءُ : ضَعِيفَةُ الْبَصَرِ ، وَمِنْهُ قِيلَ : يَخْبِطُ خَبَطَ عَشَوَاءٍ فِي لَيْلَةِ ظُلُمَاءٍ .

(٣) الْعَفْرَاءُ : الَّتِي بَيَاضُهَا غَيْرُ خَالِصٍ ، وَالْعَفْرُ : وَجْهُ الْأَرْضِ ، وَيُطْلَقُ عَلَى الثَّرَابِ .

(٤) الْبَلْقَاءُ : الَّتِي لَوْنُهَا بَيْنَ الْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ .

(٥) كَذَا فِي (أ) ، وَفِي الْأَصْلِ (ب) : قُلْقَةٌ . الْقُلْقَةُ : الْقِطْعَةُ مِنَ الشَّيْءِ ، تُجْمَعُ عَلَى فَلَذٍ .

(٦) الضَّرْعُ لِدَاثِ الظِّلْفِ ؛ كَالثَّنْدِيِّ لِلْمَرَأَةِ .

(٧) وَتُسَمَّى الْعَضْبَاءُ : وَهِيَ الَّتِي أَنْكَسَرَ ظَاهِرُ قَرْنِهَا وَبَاطِنُهُ ، فَتُجْزِئُ مَعَ الْكَرَاهَةِ ، وَيُقَالُ لِلَّتِي أُصِيبَ قَرْنُهَا أَيْضًا : الْعَضْمَاءُ : وَهِيَ الَّتِي أَنْكَسَرَ ظَاهِرُ قَرْنِهَا - وَهِيَ غُلَافُهُ =

أَوْ مَالًا : كَعَرَجٍ بَيِّنٍ ؛ لِأَنَّهُ يَنْقُصُ رَعِيْهَا فَتَهْزُلُ ، فَكُلُّ مَا يَنْقُصُ مَأْكُولَهَا
حَالًا أَوْ مَالًا لَا يُجْزَى ؛ كَعَجْفَاءٍ^(١) ، وَذَاهِبَةٍ جَمِيعُ أَسْنَانِهَا أَوْ أَكْثَرُهَا إِنْ أَكْثَرَ
فِي أَعْتِلَافِهَا ، وَجَرْبَاءٍ^(٢) وَإِنْ قَلَّ ، وَمَجْنُونَةٍ ، وَذَاتِ عَوَرٍ أَوْ مَرْضٍ بَيِّنٍ ،
وَمَقْطُوعَةٍ شَيْءٍ مِنْ أُذُنِهَا أَوْ لِسَانِهَا أَوْ أَلْيَتِهَا أَوْ ضَرْعِهَا ، وَإِنْ قَلَّ ، بِخِلَافِهِ مِنْ
نَحْوِ فَخِذٍ فَلَا يَضُرُّ إِلَّا قَطْعُ الظَّاهِرِ مِنْهُ ، وَهُوَ الَّذِي يَلُوحُ نَقْصُهُ مِنْ بُعْدٍ .

وَلَوْ نَذَرَ التَّضْحِيَةَ بِمَعِينَةٍ أَوْ صَغِيرَةٍ ، أَوْ قَالَ : جَعَلْتُهَا أَضْحِيَّةً . . فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ
ذَبْحُهَا وَلَا تُجْزَى أَضْحِيَّةٌ وَإِنْ اخْتَصَّ ذَبْحُهَا بِوَقْتِ الْأَضْحِيَّةِ وَجَرَتْ مَجْرَاهَا
فِي الصَّرْفِ .

وَيَحْرُمُ الْأَكْلُ مِنَ أَضْحِيَّةٍ أَوْ هَذِي وَجَبَا بِنَذْرِ .

وَيَجِبُ التَّصَدُّقُ - وَلَوْ عَلَى فَقِيرٍ وَاحِدٍ - بِشَيْءٍ نِيْتًا^(٣) وَلَوْ بِسِرٍّ مِنَ الْمُتَطَوِّعِ
بِهَا ، وَالْأَفْضَلُ التَّصَدُّقُ بِكُلِّهَا إِلَّا لَقَمًا يُتَبَرَّكُ بِأَكْلِهَا ، وَأَنْ تَكُونَ مِنَ الْكَبِدِ ،
وَأَنْ لَا تَكُونَ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، وَأَنْ يُتَصَدَّقَ بِجِلْدِهَا ، وَحَرْمَ بَيْعِهِ وَلَوْ مِنَ الْمُتَطَوِّعِ
بِهَا .

وَلَهُ أَنْ يُطْعِمَ الْأَغْنِيَاءَ مِنْهَا لَا تَمْلِكُهُمْ .

وَيُسْنَى أَنْ يَذْبَحَ الرَّجُلُ بِنَفْسِهِ ، وَأَنْ يَشْهَدَهَا^(٤) مَنْ وَكَّلَ بِهِ .

= - وَبَقِيَ بَاطِنُهُ . وَالْجُلْحَاءُ : الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ لَهَا قَرْنٌ .

(١) الْعَجْفَاءُ : الضَّعِيفَةُ الْهَزِيلَةُ .

(٢) الْجَرْبَاءُ : - أَرَادَ بِهَا - : فَسَادَ لَحْمِهَا ، سَوَاءٌ قَلَّ أَوْ كَثُرَ ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ تَعَافُ أَكْلَهَا .

(٣) نَاءُ اللَّحْمِ - مِنْ بَابِ بَاعَ - : إِذَا لَمْ يَنْضُجْ ، فَهُوَ نِيءٌ بَوْرِنٌ نِيلٌ .

(٤) فِي الْأَصْلِ وَ (ب) : يَشْهَدُ لَهَا ؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبَزَارِ كَمَا فِي

« كَشَفِ الْأَسْتَارِ » (١٢٠٢) وَغَيْرِهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِفَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : =

.....

وَكُرْهَ لَمُرِيدِهَا إِزَالَةَ شَعْرِ أَوْ ظُفْرِ أَوْ غَيْرِهِمَا مِنْ أَجْزَاءِ الْبَدَنِ حَتَّى الدَّمَّ - عَلَى مَا قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ^(١) - مِنْ أَوَّلِ ذِي الْحِجَّةِ حَتَّى يُضْحِيَ^(٢) .

٢- [أَحْكَامُ الْعَقِيقَةِ] :

وَنُدِبَ لِمَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَةُ فَرْعِهِ أَنْ يَعُقَّ عَنْهُ مِنْ وَضْعِ إِلَى بُلُوغِ^(٣) ، وَهِيَ كَأُضْحِيَّةٍ فِي سِنِّهَا ، وَسَلَامَتِهَا ، وَالْأَكْلِ مِنْهَا ، وَالتَّصَدُّقِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَلَا يُكْسَرُ لَهَا عَظْمٌ .

وَالْتَّصَدَّقُ بِمَطْبُوخٍ يَبْعَثُهُ إِلَى الْفُقَرَاءِ أَحَبُّ مِنْ نَدَائِهِمْ إِلَيْهَا ، وَمِنْ التَّصَدَّقِ بِلَحْمِهَا نَيْتًا .

= « يَا فَاطِمَةُ . قُومِي إِلَى أَضْحِيَّتِكَ فَاشْهَدِيهَا ، فَإِنَّهُ بِأَوَّلِ فِطْرَةِ تَقَطَّرُ مِنْ دَمِهَا . يُغْفَرُ لَكَ مَا سَلَفَ مِنْ ذُنُوبِكَ » . وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ .

(١) الْإِسْنَوِيُّ : هُوَ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ الْحَسَنِ الْمَصْرِيُّ ، جَمَالُ الدِّينِ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، فَقِيهٌ أَصُولِيٌّ حَافِظٌ عَالِمٌ ، لَهُ مَصْنُفَاتٌ . وَلِدَ سَنَةَ : (٧٠٤هـ) ، وَتَوَفَّى سَنَةَ : (٧٧٢هـ) .

(٢) لِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ ، وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ . فَلَا يَمَسَّ شَيْئًا مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ بَشَرِهِ » . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٧٧) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٧٩١) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٢٣) ، وَالنَّسَائِيُّ (٤٣٦١) ، وَابْنُ مَاجَةَ (٣١٤٩) فِي الْأَضَاحِيِّ .

(٣) لَمَّا فِي خَيْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٢٨٤١) ، وَالنَّسَائِيِّ (٤٢١٩) ، وَابْنِ الْجَارُودِ فِي « الْمُتَقَى » (٩١١) وَ (٩١٢) : (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ شَاةَ شَاةٍ) .

وَلِحَدِيثِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٢٨٣٧) وَ (٢٨٣٨) ، وَالتِّرْمِذِيِّ (١٥٢٢) ، وَالنَّسَائِيِّ (٤٢٢٠) وَ (٤٢٢١) فِي الْعَقِيقَةِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « كُلُّ غُلَامٍ رَهْنَةٌ بِعَقِيقَتِهِ ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ ، وَيُخْلَقُ ، وَيُسَمَّى » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَأَنْ تُذْبَحَ سَابِعَ وَلادَتِهِ ، وَلَوْ نَوَى بِهَا الْعَقِيقَةَ وَالضَّحِيَّةَ . . حَصَلَا عِنْدَ (م ر) ، وَلَمْ يَحْصُلْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عِنْدَ (ح ج) .

وَيُسَمَّى فِيهِ ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ ، بَلْ يُسَمَّى تَسْمِيَةً سَقَطَ بَلْغَ زَمَنِ نَفْخِ الرُّوحِ .
وَأَفْضَلُ الْأَسْمَاءِ : عَبْدُ اللَّهِ ، فَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ، وَلَا يُكْرَهُ أَسْمُ نَبِيٍّ أَوْ مَلِكٍ ،
بَلْ جَاءَ فِي التَّسْمِيَةِ بِمُحَمَّدٍ فَضَائِلٌ عَلَيْهِ .

وَتَحْرُمُ التَّسْمِيَةُ بِمَلِكِ الْمُلُوكِ^(١) ، وَقَاضِي الْقَضَاةِ ، وَحَاكِمِ الْحُكَّامِ ،
وَكَذَا عَبْدُ النَّبِيِّ عِنْدَ (ح ج) ، وَجَارُ اللَّهِ ، وَرَفِيقُ اللَّهِ ؛ لِإِيْهَامِ الْمَحْذُورِ .

وَلَذَا حَرَمَ قَوْلِ الْعَامَّةِ : الْحَمْلَةُ عَلَى اللَّهِ ، وَيُظْهَرُ أَنَّ مِثْلَهُ قَوْلُهُمْ : حَامِلُ
الْجُورِ اللَّهِ ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْمَعْنَى الْمُسْتَحِيلَ فِي الْكَلِّ ؛ لِلإِيْهَامِ . وَالتَّكْنِي
بِأَبِي الْقَاسِمِ^(٢) .

وَكُرِّهَ بَقِيحٍ ؛ كَحَرْبٍ ، وَبِمَا يُطَيِّرُ بَنَفِيهِ ؛ كِمُبَارَكٍ وَنَافِعٍ^(٣) .

(١) لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٦٢٠٥) ، وَمُسْلِمٍ (٢١٤٣) ، أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِنْ أَخْنَعَ أَسْمَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى رَجُلٌ تَسَمَّى مَلِكُ الْأُمَلَاكِ » . أَخْنَعَ :
أَذَلَّ وَأَزْدَلَ .

(٢) لِحَدِيثِ جَابِرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٦١٨٧) وَ(٦١٨٨) ،
وَمُسْلِمٍ (٢١٣٣) وَ(٢١٣٤) ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « سَمُّوْا بِأَسْمِي ، وَلَا تَكْتَبُوا
بِكُنْيَتِي » .

(٣) لِحَدِيثِ سُمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢١٣٧) ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ :
« لَا تُسَمِّينَ غُلَامَكَ يَسَارًا ، وَلَا رِيْحًا ، وَلَا نَجَاحًا ، وَلَا أَفْلَحَ ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ : أَتَمَّ
هُوَ؟ فَلَا يَكُونُ ، فَتَقُولُ : لَا » .

إِنَّمَا هُنَّ أَرْبَعٌ فَلَا تَزِيدُنَّ عَلَيَّ .

وَيُسْنُ :

- ١- أَنْ يُحْلَقَ رَأْسُهُ - وَلَوْ أُنْثَى - فِي السَّابِعِ ، وَيُتَصَدَّقَ بِزَنْتِهِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً .
- ٢- وَأَنْ يُؤَذَّنَ وَيُقْرَأَ سُورَةُ الْإِخْلَاصِ وَآيَةُ : ﴿إِنِّي أَعِزُّهَا بِكَ وَذُرِّيَّתَهَا مِنْ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [آل عمران: ٣٦] - بِتَأْنِيثِ الضَّمِيرِ وَلَوْ فِي الذَّكَرِ - فِي أُذُنِهِ الْيَمَنِ ، وَيُقَامَ فِي الْيَسْرِ عَقَبَ الْوَضْعِ .
- ٣- وَأَنْ يُحَنِّكَهُ رَجُلٌ - فَامْرَأَةٌ - مِنْ أَهْلِ الْخَيْرِ بِتَمْرِ ، فَحَلَوٍ لَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ حِينَ يُولَدُ .

وَيُقْرَأُ عِنْدَهَا فِي حَالِ طَلْقِهَا آيَةُ الْكُرْسِيِّ [البقرة: ٢٥٥] ، وَ : ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي...﴾ [يونس: ٣] الْآيَةُ ، وَالْمَعْوَدَتَيْنِ ، وَالْإِكْتِثَارُ مِنْ دَعَاءِ الْكَرْبِ ، وَهُوَ : «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَرَبُّ الْأَرْضِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ»^(١) .

وَيُسْنُ :

- ١- الْأَدْهَانُ غَبَاءً .
 - ٢- وَالْاِكْتِحَالُ بِالْإِثْمِ وَتَرَأً ، وَعِنْدَ نَوْمِهِ .
 - ٣- وَخَضْبُ شَيْبِ رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ بِخُمْرَةٍ أَوْ صُفْرَةٍ .
- وَيَحْرُمُ :

- ١- حَلْقُ لِحْيَتِهِ عَلَى مَا نُسِبَ إِلَى النَّصِّ .

= وعن جابر رضي الله عنه عند أبي داود (٤٩٦٠) قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ عِشْتُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - أَنْهَى أُمَّتِي أَنْ يُسَمُّوا نَافِعًا وَأَفْلَحَ وَبَرَكَةً . . . » .

(١) أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي عُبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْبُخَارِيُّ (٦٣٤٥) ، وَمُسْلِمٌ (٢٧٣٠) . الْكَرْبُ : الْحُزْنُ وَالْغَمُّ الشَّدِيدُ .

.....

٢- وَخَضَبُ يَدَي الرَّجُلِ وَرِجْلَيْهِ .

وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ^(١) كَرَاهَةً حَلَقِي مَا فَوْقَ الْحُلُقُومِ مِنَ الشَّعْرِ ، وَقَالَ غَيْرُهُ :
مَبَاحٌ .

وَيُسْنُ لِلْمُفْتَرَشَةِ الْخَضَبُ بِحَنَاءٍ ، وَلِلمُرِيدَةِ إِحْرَامٌ ، وَحَرْمٌ عَلَى مُحَدَّةٍ ،
وَكُرْهٌ لِحَلْيَةٍ غَيْرِ مُحَرِّمَةٍ وَمُحَدَّةٍ .

أَمَّا الْخَضَبُ بِسَوَادٍ وَالتَّقَشُّ وَالتَّطْرِيفُ^(٢) وَتَحْمِيرُ الْوَجْنَةِ . . فَحَرَامٌ عَلَى
الْحَلْيَةِ ، وَمَنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهَا حَلِيلُهَا ، وَلَيْسَ سُنَّةٌ لغيرِهِمَا .
وَيَحْرُمُ :

١- تَسْوِيدُ الشَّيْبِ وَلَوْ لَامْرَأَةٍ .

٢- وَوَشْرُ الْأَسْنَانِ .

٣- وَوَصْلُ شَعْرٍ بِشَعْرٍ نَجَسٍ أَوْ شَعْرٍ آدَمِيٍّ وَرِبْطُهُ بِهِ ، لَا بِخِيوطٍ حَرِيرٍ أَوْ
صُوفٍ .

٤- وَالْوَشْمُ ؛ لِمَا وَرَدَ مِنْ لَعْنِ فَاعِلِهِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ^(٣) .

(١) الْأَذْرَعِيُّ : هُوَ أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ بْنِ أَحْمَدَ ، أَبُو الْعَبَّاسِ ، شَهَابُ الدِّينِ ، فقيهٌ
شافِعِيٌّ ، وَلَدَ بِ : (أَذْرَعَاتِ الشَّامِ) ، وَتَفَقَّهَ بِ : (الْقَاهِرَةِ) ، وَلِيَ نِيَابَةَ قَضَاءِ
(حَلَبَ) ، لَهُ مَوْلاَفَاتٌ فِي الْفَقْهِ وَفَتَاوَى وَنَظْمٌ ، تَوَفِّيَ فِي مَدِينَةِ (حَلَبَ) سَنَةً :
(٧٨٣ هـ) .

(٢) التَّطْرِيفُ : تَزْيِينُ أَظْفَارِ الْيَدِ .

(٣) يَدُلُّ عَلَى مَا مَرَّ حَدِيثُ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٥٩٣٥) وَمَا بَعْدَهُ ،
وَمُسْلِمٍ (٢١٢٢) فِي اللَّبَاسِ ، وَفِيهِ : « لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ ، وَالْمُسْتَوْصِلَةَ ،
وَالْوَاشِمَةَ ، وَالْمُسْتَوْشِمَةَ ، وَالنَّامِصَةَ ، وَالْمُتَمَصِّصَةَ ، وَالْمُقْلَجَةَ لِلْحُسْنِ ، وَالْمُغَيَّرَةَ =

وَيُسْتَحَبُّ :

- ١- أَنْ يَكْفَ الصَّبِيَّانَ أَوَّلَ سَاعَةٍ مِنَ اللَّيْلِ .
- ٢- وَأَنْ يُغَطِّيَ الْأَوَانِي وَلَوْ بِنَحْوِ عَوْدٍ يُعَرَّضُ عَلَيْهَا .
- ٣- وَأَنْ يُؤْكِيَءَ الْقَرِيبَةَ .
- ٤- وَيُغْلِقَ الْأَبْوَابَ مَسْمِيًا اللَّهَ فِيهَا .
- ٥- وَأَنْ يُطْفِئَ الْمَصَابِيحَ عِنْدَ النَّوْمِ ^(١) .

فائدة : [يحرم الذبح لغير الله تعالى]

قَالَ فِي « التُّحْفَةِ » : (وَمَنْ ذَبَحَ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ لِدَفْعِ شَرِّ الْجِنِّ عَنْهُ . . لَمْ يَحْرُمَ ، أَوْ بِقَصْدِهِمْ . . حَرَّمَ . وَكَذَا يُقَالُ فِي الذَّبْحِ لِلْكَعْبَةِ ، أَوْ قُدُومِ سُلْطَانٍ . وَلَوْ ذَبَحَ مَأْكُولًا لغيرِ أَكْلِهِ . . لَمْ يَحْرُمَ ، وَإِنْ أَثِمَ بِذَلِكَ) . اِنْتَهَى . وَكَذَا يُقَالُ فِي الذَّبْحِ لِلْأَوْلِيَاءِ ، وَفِيهِ غَايَةُ الْخَطَرِ .

= خَلَقَ اللَّهُ ، وَالْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ ، وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ .
الواشرة والمفلجة : هِيَ الَّتِي تُحَدِّدُ وَتُرَفِّقُ وَتُفَرِّقُ بَيْنَ أَسْنَانِهَا .

الْوَشْمُ : هُوَ أَنْ يُغَرَّزَ فِي الْعَضْوِ إِبرَةٌ وَنَحْوُهَا ، حَتَّى يَسِيلَ الدَّمُ ، ثُمَّ يُخْشَى بِنُورِهِ وَمَدَادِهِ وَنَحْوِهِمَا ، فَيَخْضَرَّ أَوْ يَزَرَقَ .

(١) لَخَبِيرِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٥٦٢٣) ، وَمُسْلِمٍ (٢٠١٢) (٩٧) ، وَلَفْظُهُ : « إِذَا كَانَ جُنْحُ اللَّيْلِ . . فَكُفُّوا صَبِيَّانَكُمْ ، فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَتَشَرُّرُ حَيْثُ تَذُ ، فَإِذَا ذَهَبَ سَاعَةٌ مِنَ اللَّيْلِ . . فَخَلُّوهُمْ ، وَأَغْلِقُوا الْأَبْوَابَ ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ بَابًا مُغْلَقًا ، وَأَوْكُوا قَرَبَكُمْ ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ ، وَخَمَّرُوا آيَاتَكُمْ ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ ، وَلَوْ أَنَّ تَعَرَّضُوا عَلَيْهَا شَيْئًا ، وَأَطْفِئُوا مَصَابِيحَكُمْ » .

تَمَّةٌ : [في شرح الإحسان]

بَقِيَ مِنْ حَدِيثِ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَتَقَدِّمُ (الْإِحْسَانُ) ، لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ الْمَصْنُفُ كَمَا مَرَّ ، وَلَفْظُهُ : فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ ، قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَجِيبًا لَهُ : « أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ . . فَإِنَّهُ يَرَاكَ » .

قَالَ الْعَلْقَمِيُّ : الْإِحْسَانُ : مَصْدَرٌ أَحْسَنَ يُحَسِّنُ إِحْسَانًا ، وَيَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ ، تَقُولُ : أَحْسَنْتُ كَذَا ، إِذَا أَتَقَنَنْتَهُ ، وَأَحْسَنْتُ إِلَى فُلَانٍ ، إِذَا أَوْصَلْتَ إِلَيْهِ التَّقَعَّ .

وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَرَادُ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ إِتْقَانُ الْعِبَادَةِ ؛ أَيْ أَدَاؤُهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَأْمُورِ مَعَ رِعَايَةِ حَقُوقِ اللَّهِ فِيهَا وَمِرَاقَبَتِهِ وَأَسْتِحْضَارِ عَظَمَتِهِ وَجَلَالِهِ أَبْتِدَاءً وَدَوَامًا .

وَقَدْ يُلْحَظُ الثَّانِي بِأَنَّ الْمُخْلِصَ مَثَلًا يُحَسِّنُ إِلَى نَفْسِهِ بِإِخْلَاصِهِ .

وَالْإِحْسَانُ الْعِبَادَةُ هُوَ : الْإِخْلَاصُ ، وَالْخُشُوعُ ، وَفِرَاقُ الْقَلْبِ حَالَ التَّلَبُّسِ بِهَا ، وَمِرَاقَبَةُ الْمَعْبُودِ .

قَالَ الْفَشْنِيُّ^(١) : (قَوْلُهُ : « أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ . . . ») إِلَى آخِرِهِ مِنْ جَوَامِعِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ؛ أَيْ : تَفْسِيرُ الْإِحْسَانِ بِذَلِكَ مِنْ جَوَامِعِ كَلِمِهِ ؛ لِأَنَّهُ شَمَلَ مَقَامَ الْمَشَاهِدَةِ وَمَقَامَ الْمِرَاقَبَةِ .

(١) الْفَشْنِيُّ - أَيْ فِي كِتَابِهِ : « الْمَجَالِسُ السَّنِّيَّةُ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْأَرْبَعِينَ النَّوَاوِيَّةِ » - هُوَ أَحْمَدُ بْنُ حِجَازِيِّ بْنِ بُدَيْرٍ ، شَهَابُ الدِّينِ ، أَحَدُ رِجَالِ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ الْمَشْتَغِلِينَ بِالْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ ، لَهُ مَوْالِفَاتٌ فِيهَا تَحْقِيقَاتٌ شَرِيفَةٌ ، مِنْ مَوْالِفَاتِهِ : « تُحْفَةُ الْحَبِيبِ شَرْحُ نَظْمِ غَايَةِ التَّقَرُّبِ » ، وَ : « مَوَاهِبُ الصَّمَدِ فِي حَلِّ أَلْفَاظِ الزُّبَيْدِ » ، وَ : « غَايَةُ الْمَرَامِ » فِي الْمُكْفَرَاتِ ، وَغَيْرُهَا ، تُوَفِّيَ بَعْدَ سَنَةٍ : (٩٧٨ هـ) .

.....

بيان ذلك وإيضاحه : أنَّ للعبد في عبادته ثلاثة مقامات :

الأول : أن يفعلها على الوجه الذي يسقط معه الطلب ؛ بأن تكون مستوفاة للشروط والأركان .

الثاني : أن يفعلها كذلك وقد استغرق في بحار المكاشفة حتى كأنه يرى الله تعالى ، وهذا مقامه عليه السلام .

الثالث : أن يفعلها كذلك - أي : بأركانها وشروطها - وقد غلب عليه أن الله يشاهده ، وهذا مقام المراقبة .

وكلها من الإحسان ، لكن الأول شرط لصحتها ، والأخيران صفة كمال لها) . انتهى .

وفي الحديث إشارة إلى أنه ينبغي للعبد أن يكون حاله مع عدم عيانه لربه كهو مع عيانه ؛ لأنه تعالى مطلع عليه في الحالين ؛ إذ هو قائم على كل نفس بما كسبت^(١) ، مُشاهدٌ لجميع خلقه في جميع حركاتهم وسكناتهم ، فكما أنه لا يقدم على تقصير في حال مشاهدته لمولاه . كذلك ينبغي أن لا يقدم عليه في حالة رؤية الله تعالى له .

قال التَّوَائِي : معناه : أنك إنما تراعي الآداب المذكورة إذا كنت تراه ويراك ؛ لكونه يراك ، لا لكونك تراه ، فإذا . . أحسن عبادته ؛ لأنه دائماً يراك وإن لم تره ، فتقدير الحديث : فإن لم تكن تراه . . فاستمر على إحسان العبادَةِ ؛ فإنه يراك .

وهذا القدر من الحديث أصل عظيم من أصول الدين ، وهو عمدة

(١) قال تعالى : ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد : ٣٣] .

.....

الصُّدِّيقِينَ ، وبغية السَّالِكِينَ ، وكثر العارفين ، وآداب الصَّالِحِينَ .

وقد نُدِبَ أهلُ التحقيقِ إلى مجالسة الصَّالِحِينَ ؛ ليكونَ ذلكَ مانعاً من التَّلَبُّسِ بشيءٍ من النَّقائصِ احتراماً لهم ، حتَّى قالَ الإمامُ أحمدُ : ما ضَرَّ بي شيءٌ أَكثَرُ مِنْ مجالسة مَنْ لا يَحْتَشِمُ .

فكيفَ بمنَ لَمْ يَزَلِ اللهُ مُطَّلِعاً عليه في سرِّهِ وعلا نيَّتهِ وهو مُعْرِضٌ عنه ، مقبِلٌ على ما لا يعنيه ، بل على معاصيه ولا يتكدَّرُ لَهُ بال؟! ولَعَمْرُ اللهِ.. لو رآه صبيٌّ وهو متلبِّسٌ بشيءٍ مِنْ أَقْلٍ قَبَائِحِهِ.. لتكدَّرَ غايةَ الكَدَرِ ، وبادرَ بالانكفافِ عنه وأنزجرَ ، فكيفَ بمنَ يراه مِنْ يَدِهِ النَّفْعُ والضُّرُّ ، وهو متلبِّسٌ بجميعِ قَبَائِحِهِ وَلَمْ يَسْتَحِ وَلَمْ يَكْفُفْ عنها - بل دَامَ عليها وأستمَرَ - وَلَمْ يَلْمُ نَفْسَهُ لكونِهِ يَحْتَرِمُ ويستحي مِنْ صَبِيٍّ - لا يُؤْبَهُ لَهُ - أَكثَرُ مِنْ رَبِّهِ وخالِقِهِ؟

فلَعَمْرُ اللهِ.. ما هَذَا إِلَّا عَيْنُ الْخِذْلَانِ ، وأصلُ كُلِّ ضلالٍ وعُصيانٍ ، وَمَنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ مِنَ اللهِ عِنايةٌ.. فلا^(٢) مَحِيصٌ^(٣) لَهُ عَنِ الْغَوَايَةِ . اَللَّهُمَّ.. تُبِّ عَلَيْنَا يا رحمانُ ، وأنقِذْنَا مِنْ ورطاتِ النَّفْسِ وَالشَّيْطَانِ .

وجَعَلَ بعضُ الصُّوفِيَّةِ : « فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ » فعلاً لِلشَّرْطِ وجواباً على أَنَّ : « تَرَاهُ » جوابُ الشَّرْطِ ، إشارةً إلى مقامِ الْمَخَوِ وَالْفَنَاءِ^(٤) .

أَي : إِذَا فَنَيْتَ عَنْ نَفْسِكَ وَبَشَرِيَّتِكَ بِالْكُلِّيَّةِ.. فحينئذٍ تراهُ .

وأعترضَ بأنَّهُ لو كانَ كما زُعمَ.. لَحُذِفَتِ الْأَلْفُ مِنْ « تَرَاهُ » ؛ لأنَّهُ جوابُ

(١) في (أ) و(ب) : ضَرَّنِي .

(٢) في (ب) : لا .

(٣) مَحِيصٌ : مَهْرَبٌ وَمَعْدِلٌ يُلْجَأُ إِلَيْهِ .

(٤) باختصار لك أن تقول: إن تَفَنَّنَ تَرَهُ، ففعل (نفنى) شرط، وجوابه (تره)، والله أعلم.

.....

للشَرْطِ عَلَى قَوْلِهِ ، وَالْأَلْفُ مَوْجُودَةٌ لَا مَحْذُوفَةٌ .

وَأُجِيبَ : بِأَنَّهُ لَا يَجِبُ حَذْفُ الْأَلْفِ ، بَلْ يَجُوزُ رَفْعُ جَوَابِ الشَّرْطِ إِذَا كَانَ مُضَارِعًا ، وَالشَّرْطُ مَاضِيًا وَلَوْ مَعْنَى كَمَا هُنَا ، قَالَ فِي « الْأَلْفِيَّةِ » ^(١) :

وَيَعْدُ مَاضِي رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنٌ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنٌ
وَأَعْتَرَضَ أَيْضًا : بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا قَالَ . . لَكَانَ قَوْلُهُ : « فَإِنَّهُ يَرَاكَ » ضَائِعًا ؛
إِذْ لَا أَرْتِبَاطَ لَهُ حَيْثُذِ بِمَا قَبْلَهُ .

وَأُجِيبَ : بِأَنَّهُ لَيْسَ بِضَائِعٍ ، بَلْ مَرْتَبُطٌ بِمَا قَبْلَهُ بِوَجْهِ صَحِيحٍ ، إِلَّا أَنَّ أَلْفَاءَ
- عَلَى الْمَشْهُورِ - لَرَبِطِ الْجَوَابِ بِالشَّرْطِ ، وَعَلَى مَا قَالَهُ تَعْلِيلِيَّةٌ ، فَالْكَلَامُ
مَرْتَبُطٌ بِبَعْضِهِ أَرْتِبَاطًا صَحِيحًا .

نَعَمْ . . هُوَ خُرُوجٌ عَنْ ظَاهِرِ الْحَدِيثِ ، وَقَدْ يُعَكِّرُ عَلَيْهِ مَا فِي بَعْضِ
رَوَايَاتِهِ .

وَلِنَّمَا أَخَّرَ الْإِحْسَانَ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ ؛ لِأَنَّهُ غَايَةُ كَمَالِهِمَا ، وَالْمَقُومُ
لَهُمَا ؛ إِذْ بَعْدَمِهِ يَتَطَرَّقُ الْخَلَلُ إِلَى الْإِسْلَامِ - بِمَعْنَى : الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ - بِالرِّيَاءِ
وغيرِهِ ، وَإِلَى الْإِيمَانِ بِالنِّفَاقِ وَغيرِهِ .

(١) أَي : جَمَالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ مَالِكٍ عَلَامَةُ النُّحُو الشَّهِيرِ ، أَلْتَوَفَّى سَنَةَ : (٦٧٢ هـ) ، وَالْبَيْتُ ذَكَرَهُ فِي « الْخُلَاصَةِ » فِي جَوَازِمِ الْمُضَارِعِ ، وَقَالَ أَيْضًا فِي « التَّسْهِيلِ » : إِنَّ الشَّرْطَ إِذَا كَانَ مَنْفِيًّا بَلَمْ جَازَ رَفْعُ الْجَوَابِ بِكَثْرَةٍ ، وَكَفَانَا بِهِ حُجَّةٌ عَلَى أَنَّ الشَّرَاحَ قَبِلُوا هَذَا مِنْهُ ، وَلَمْ يَتَعَقَّبُوهُ ، وَعَلَيْهِ فَيَصُحُّ قَوْلُنَا : إِنْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ . . يَقُومُ عَمْرُو ، وَيَتَخَرَّجُ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ ، فَلَا يَكُونُ رَفْعُ الْفَعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي هُوَ : « تَرَاهُ » مَانِعًا مِنْ دَعْوَى كَوْنِهِ جَوَابًا لِلشَّرْطِ أَهْ ذَكَرَهُ مَدَابِغِي ، فِي تَعْلِيْقَاتِهِ عَلَى : « أَلْفَتِحِ الْمُبِينِ » (ص / ٨١) .

وَأَعْلَمُ : أَنَّ رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى^(١) فِي الْآخِرَةِ وَاقِعَةٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السُّنَّةِ ، لَكِنْ (٢)
بِلا تَكْيِيفٍ وَلَا جِهَةً وَلَا أَتْحَصَارٍ ، وَلَا يُمَكِّنُ مَعْرِفَتَهَا كَيْفِيَّتُهَا فِي الدُّنْيَا ، بَلْ مَنْ
وَقَعَتْ لَهُ فِي الْآخِرَةِ .. عَرَفَهَا^(٣) .

وَأَمَّا فِي الدُّنْيَا .. فَهِيَ مُمَكِّنَةٌ وَوَاقِعَةٌ^(٤) لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الرَّاجِحِ .

(١) فِي هَامِشٍ (أ) : فَائِدَةٌ : مُشْكَلَاتُ [عِلْمِ] التَّوْحِيدِ أَرْبَعٌ :

١- مَوْجُودٌ بِلا مَكَانٍ ، ٢- وَرُؤْيَا مَنْ غَيْرِ جِهَةٍ ، ٣- وَقُدْرَةٌ - أَيْ : لِلْمَخْلُوقِ - بِلا
تَأْثِيرٍ ، ٤- وَكَلَامٌ بِلا حَرْفٍ وَصَوْتٍ .

(٢) لَكِنْ : زِيَادَةٌ مِنْ (أ) وَ (ب) .

(٣) لِذَا يَجِبُ عَلَيْنَا لَزَامًا أَنْ نَجْزِمَ وَنُؤْمِنَ - أَيْ : بِالرُّؤْيَا لِلرَّبِّ جَلَّ وَعَزَّ فِي الْآخِرَةِ -
لِتَظَاهِرُ الْآيَاتِ وَالذَّلَالَاتِ الثَّابِتَةُ الْقَطْعِيَّةُ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ الْمَتَوَاتِرَةِ ، مَعَ إِجْمَاعِ
الصَّحَابَةِ وَأَثْمَةِ الْعِلْمِ فِي الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ ، وَجَمَاهِيرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَمَنْ أَرَادَ
الْأَطْلَاعَ وَالتَّثَبُّتَ مِنْ ذَلِكَ .. فَلْيَرْجِعْ إِلَى كِتَابٍ : « حَادِي الْأَرْوَاحِ »
(ص / ٣٦٢ - ٤٢٤) .

قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَثْمَانَ الْأَوْشِيُّ فِي مَنْظُومَتِهِ - بِالْعَقِيدَةِ - « بَدْءُ الْأَمَالِي » مِنْ الْوَافِرِ :

يَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ بِغَيْرِ كَيْفٍ وَإِذْراكٍ وَضَرْبٍ مِنْ مِثَالٍ
فَيَنْسَوْنَ النَّعِيمَ إِذَا رَأَوْهُ فَيَا خُسْرَانَ أَهْلَ الْإِغْتِرَالِ

(٤) أَيْ : وَقَعَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَلَى مَا أَوَّلَ بِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ مَا
كَذَّبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى ﴾ [النَّجْم : ١١] . قَالَ : (رَأَى بِقَلْبِهِ) ، وَفِي لَفْظٍ : (رَأَى بِفُؤَادِهِ
مَرَّتَيْنِ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٧٦) (٢٨٤) وَ (٢٨٥) فِي الْإِيمَانِ .

وَأَخْرَجَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُسْلِمٌ (١٧٨) قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ :

هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ ؟ قَالَ : « نُوْزْتُ أَنِّي أَرَاهُ » ، وَفِي رِوَايَةٍ بَعْدَهَا : « رَأَيْتُ نُورًا » . وَاللَّهُ
أَعْلَمُ .

وَهَذَا مَا تَيْسَّرَ ذِكْرُهُ ،

وَأَمَّا غَيْرُهُ . . فَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ ^(١) وَأَبُو شَامَةَ ^(٢) : لَا يُصَدِّقُ مَدَّعِي رُؤْيَا اللَّهِ فِي الدُّنْيَا ؛ لِأَنَّهَا مُنِيعٌ مِنْهَا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ^(٣) .

وَاخْتَلَفَ فِي حَصُولِهَا لِنَبِيِّنَا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - فَكَيْفَ تَقَعُ لِمَنْ لَا يَصِلُ إِلَى مَقَامِهِمَا؟ مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] ، وَحَمَلُوهُ عَلَى الدُّنْيَا جَمْعًا بَيْنَ أَدَلَّةِ الرُّؤْيَا .

وَأَمَّا فِي النَّوْمِ . . فَتَجَوَّزُ وَإِنْ رَأَاهُ عَلَى صِفَةٍ لَا تَلِيْقُ بِهِ ؛ كَالْجَسَمِيَّةِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْمَرْتِيَّ غَيْرُهُ .

قَالَ الْغَزَالِيُّ : الْمَرْتِيُّ مِثَالٌ ، وَاللَّهُ يُضْرِبُ الْأَمْثَالَ لَصِفَاتِهِ ، وَهُوَ مَنْزَعٌ عَنِ الْمِثْلِ ^(٤) . وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ .

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : (وَهَذَا) - أَيِ : مَا تَقَدَّمَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ - (مَا تَيْسَّرَ ذِكْرُهُ) فِيهِ ؛ إِذِ الْعِلْمُ بِحَرْزٍ لَا سَاحِلَ لَهُ .

(١) ابن الصلاح : هو عثمان بن عبد الرحمن، الفقيه، المحدث، العلامة، المؤلف، المتوفى بـ (دمشق) سنة : (٦٤٣هـ) وقبره إلى الآن في جامعة (دمشق) بجانب دار التوليد ، مقابر الصوفية سابقاً .

(٢) أبو شامة : هو عبد الرحمن بن إسماعيل ، علامة ، قارئ ، مؤلف ، توفي سنة : (٦٦٥هـ) على يد القرامطة بـ (دمشق) ودفن بجوار مقبرة الدحداح في مقام مشهور .

(٣) أقول : ولو لم تكن ممكنة . . لَمَا طَلَبَهَا الْكَلِيمُ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ؛ كَمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ : ﴿قَالَ رَبِّ ارْنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف : ١٤٣] فتأمل .

(٤) لقوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى : ١١] .

وكما قال أبو تمام من الكامل بهذا المعنى :

لَا تُنْكِرُوا ضَرْبِي لَهُ مَنْ دُونَهُ مَثَلًا شُرُودًا فِي النَّدَى وَالْبَاسِ
فَاللَّهُ قَدْ ضَرَبَ الْأَقْلَ لِضَوْرِهِ مَثَلًا مِنَ الْمَشْكَاةِ وَالْتِبْرَاسِ

فَيَجْعَلُهُ الْمُؤَوَّقُ أَضَلًّا ، وَيَسْأَلُ عَمَّا عَرَضَ لَهُ مِنْ مَسَائِلِ الدِّينِ ،

(فَيَجْعَلُهُ الْمُؤَوَّقُ) ، وهو : مَنْ خَلَقَ اللَّهُ فِيهِ الْقُدْرَةَ عَلَى الطَّاعَةِ - وَضَدَهُ الْمَخْذُولُ - (أَضَلًّا) يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِأَرْكَانِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ فِيمَا يَجِدُهُ فِيهِ .

(وَيَسْأَلُ) أَهْلَ الْعِلْمِ (عَمَّا عَرَضَ لَهُ) ، الَّذِي لَيْسَ فِيهِ (مِنْ مَسَائِلِ الدِّينِ) الْعِلْمِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنبياء : ٧] .

وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « طَلَبَ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ »^(١) .
وَقَالَ : « أَطْلُبُوا الْعِلْمَ وَلَوْ بِالصَّيْنِ »^(٢) وفيه إشارة : أَنْ لَا بُدَّ مِنْ طَلَبِهِ ، وَلَا عُذْرَ وَلَا نَجَاةَ إِلَّا بِهِ .

[تعريف الدين]

وَالدِّينُ : وَضْعُ إِلَهِيٍّ سَائِقٍ لَذَوِي الْعُقُولِ بِاخْتِيَارِهِمُ الْمَحْمُودِ إِلَى

(١) أَخْرَجَهُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُو مَاجَهْ (٢٢٤) مَطْوَلًا فِي الْمَقْدَمَةِ ، قَالَ فِي « الزَّوَائِدِ » : إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ ، وَقَالَ الشَّيْطَوِيُّ : سُبُلَ عَنْهُ النَّوَائِي فَقَالَ : إِنَّهُ ضَعِيفٌ - أَي : سَنَدًا - وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا ؛ أَي : مَعْنَى . وَقَالَ الْمِزِّي : هَذَا الْحَدِيثُ رَوَى مِنْ طُرُقٍ تَبْلُغُ رَتَبَةَ الْحَسَنِ ، وَهُوَ كَمَا قَالَ ؛ فَإِنِّي رَأَيْتُ لَهُ خَمْسِينَ طَرِيقًا ، وَقَدْ جَمَعْتُهَا فِي جُزْءٍ . اهـ سِيوطي .

(٢) أَخْرَجَهُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَمَا فِي « الْفَتْحِ الْكَبِيرِ » (١٩٣ / ١) - أَبُو عَبْدِ الْبَرِّ فِي « جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ » .

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - كَمَا فِي « الْفَتْحِ الْكَبِيرِ » (١٩٣ / ١) - أَخْرَجَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، وَالْعَقِيلِيُّ ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي « الشَّعَبِ » ، وَأَبُو عَبْدِ الْبَرِّ فِي « الْعِلْمِ » ، قَالَ الشَّيْطَوِيُّ فِي « الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » (١١١٠) : ضَعِيفٌ ، وَوَافَقَهُ الْمُنَاوِي .

وَلَا يُقَدِّمُ عَلَى عَمَلٍ إِلَّا بَعْدَ التَّبَصُّرِ ، وَإِلَّا . . . كَانَ بَاطِلًا ، وَيَأْتِيهِ بِهِ فَاعِلُهُ ،

ما يُصْلِحُ معاشَهُمْ ومَعَادَهُمْ ، وأركانُهُ أَرْبَعَةٌ :

١- الصَّحَّةُ بِالْعَقْدِ .

٢- والصدِّقُ في القَصْدِ .

٣- والوفاءُ بالعَهْدِ .

٤- واجتنابُ الحَدِّ .

وقد يُفسَّرُ : بما شُرِعَ مِنَ الأحكامِ .

وتساويه أَمِلَّةٌ كالشَّريعةِ ما صَدَقَا ؛ لَأَنَّهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا يُدَانُ لَهَا تُسَمَّى دِينًا ، وَمِنْ حَيْثُ إِظْهَارُ الشَّارِعِ لَهَا تُسَمَّى شريعةً ، وَمِنْ حَيْثُ إِمْلَاءُ الشَّارِعِ لَهَا تُسَمَّى مِلَّةً .

(وَلَا يُقَدِّمُ) - بضمُّ الياءِ - أي : ولا يجوزُ لمُكَلَّفٍ الإِقْدَامُ (عَلَى عَمَلٍ) مِنْ أَعْمَالِ الدِّينِ (إِلَّا بَعْدَ التَّبَصُّرِ) أي : معرفةً حُكْمِهِ مِنْ حِلٍّ أَوْ حُرْمَةٍ ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يُدْرِكُ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ إِلَّا بِوَاسِطَةِ التَّعَلُّمِ .

وقد قالَ الشَّافِعِيُّ رضيَ اللهُ تعالى عنه : أَجْمَعْنَا أَنَّ الْعِلْمَ قَبْلَ الْعَمَلِ . فلا يجوزُ لمُكَلَّفٍ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى أَمْرٍ حَتَّى يَعْلَمَ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِ ، (وَإِلَّا) - بِأَنَّ عَمَلَ قَبْلَ مَعْرِفَتِهِ حُكْمُهُ - (كَانَ بَاطِلًا) ولذا قالوا : يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ الْكَيْفِيَّةِ ، وَأَشْتَرَطُوا لِلْعِبَادَةِ أَنْ تَقَعَ مُوَافِقَةً لِنَفْسِ الْأَمْرِ وَظَنِّ الْمُكَلَّفِ .

فلا بُدَّ مِنْ ظَنِّ الْمُكَلَّفِ صَحَّتِهَا قَبْلَ الْعَمَلِ ، وَإِلَّا . . . كَانَتْ باطِلَةً ، (وَيَأْتِيهِ بِهِ) - أي : بسببِ الْعَمَلِ بلا عِلْمٍ - (فَاعِلُهُ) ؛ لتلبُّسِهِ بعبادةٍ فاسدةٍ .
قالَ في « الزُّبَيْدِ » ^(١) :

(١) بل سَمَّاهُ : « صِفْوَةُ الزُّبَيْدِ » وهو نَظْمٌ شهيرٌ في الْعَقِيدَةِ ، وَالْأَصُولِ ، وَالْفَقْهِ ، =

وَلِيَحْذَرْ كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ تَرْكِ الصَّلَاةِ فِي أَوْقَاتِهَا ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ حَرَامٌ .

وَمَنْ يَكُنْ بِغَيْرِ عِلْمٍ يَغْمَلُ أَعْمَالَهُ مَرْدُودَةٌ لَا تُقْبَلُ
(وَلِيَحْذَرْ) الْمُكَلَّفُ (كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ تَرْكِ) أَدَاءِ (الصَّلَاةِ) الْمَكْتُوبَةِ (فِي)
أَوْقَاتِهَا (بَأَنْ يُخْرِجَهَا عَنْهَا .

[أوقات الصلوات]

فَوْقَ الظُّهْرِ : مِنَ الزَّوَالِ إِلَى مُصِيرِ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلُهُ غَيْرَ ظِلِّ الْأَسْتَوَاءِ إِنْ
كَانَ ، وَلَهَا سِتَّةُ أَوْقَاتٍ :

١- وَقْتُ فَضِيلَةٍ : أَوَّلُهُ .

٢- وَقْتُ اخْتِيَارٍ : إِلَى نَصْفِهِ .

٣- وَجَوَازٍ بِلا كَرَاهَةٍ : إِلَى آخِرِهِ .

٤- وَعُذْرٍ : لِمَنْ يَجْمَعُ .

٥- وَضُرُورَةٍ : إِذَا أَفَاقَ الْمَجْنُونُ ، أَوْ طَهَّرَتِ الْحَائِضُ ، وَأَدْرَكَ مِنَ الْوَقْتِ
وَلَوْ بِقَدَرٍ تَكْبِيرَةٍ .

٦- وَوَقْتُ حَرَمَةٍ ، وَهُوَ : أَنْ يَبْقَى مِنْ وَقْتِهَا مَا لَا يَسْعَاهَا .

وَوَقْتُ الْعَصْرِ : مِنْ أَدْنَى زِيَادَةٍ عَلَى ظِلِّ الْمِثْلِ غَيْرِ ظِلِّ الْأَسْتَوَاءِ إِلَى
الْغُرُوبِ .

= وَالرَّقَاقِ ، لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ رِسْلَانَ ، الرَّمْلِيِّ ، أَبِي الْعَبَّاسِ ،
شَهَابِ الدِّينِ ، فقيه شافعيٍّ ، لَهُ مَوْلاَةٌ فِي الْفَقْهِ ، وَالْحَدِيثِ ، وَالنَّحْوِ ، وَلِدَ سَنَةَ :
(٧٧٣هـ) ، وَتُوفِيَ سَنَةَ : (٨٤٤هـ) ، وَهُوَ مِنْ مَنْشُورَاتِنَا وَجَاءَ لَفْظُ الشَّطْرِ فِيهِ :
وَكُلُّ مَنْ بِغَيْرِ عِلْمٍ يَغْمَلُ ...

.....
١- وَأَوَّلُهُ : وقتُ فضيلةٍ .

٢- فَأَخْتِيَارٌ : إِلَى مُصِيرٍ ظِلٌّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ .

٣- فَجَوَازٌ بِلا كَرَاهَةٍ : إِلَى الْأَصْفَرَارِ .

٤- فَبِكْرَاهَةٍ : مِنْهُ إِلَى الْغُرُوبِ .

٥- فَحُرْمَةٍ : إِذَا لَمْ يَبْقَ مِنَ الْوَقْتِ ^(١) مَا يَسْعُهَا .

٦- فَعُذْرٌ : لِمَنْ يَجْمَعُهَا مَعَ الظُّهْرِ .

٧- فَضْرُورَةٌ .

ووقتُ الْمَغْرَبِ : مِنْ الْغُرُوبِ إِلَى مَغِيبِ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ .

وَأَوَّلُهُ : وقتُ فضيلةٍ ، فَإِذَا مَضَى مَا يَسْعُ سِتْعَ رَكَعَاتٍ مِنَ الْغُرُوبِ ، وَقَدَرُ مَا يَطْهَرُ وَيُؤَدَّنُ وَيُقِيمُ . . دَخَلَ وقتُ الْكَرَاهَةِ .

وَلَهَا أَيْضاً وقتُ حُرْمَةٍ ، وَعُذْرٍ ، وَضْرُورَةٍ .

وَعِشَاءٌ ، وَوقتُهَا : مِنْ مَغِيبِ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ إِلَى فَجْرِ صَادِقٍ .

١- وَأَوَّلُهُ : فضيلةٌ .

٢- فَأَخْتِيَارٌ : إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ .

٣- فَجَوَازٌ بِلا كَرَاهَةٍ : إِلَى فَجْرِ كَاذِبٍ .

٤- فَبِكْرَاهَةٍ : إِلَى فَجْرِ صَادِقٍ .

وَلَهَا أَيْضاً وقتُ عُذْرٍ ، وَحُرْمَةٍ ، وَضْرُورَةٍ .

وَصَبْحٌ ، وَوقتُهَا : مِنْ فَجْرِ صَادِقٍ إِلَى طُلُوعِ شَمْسٍ .

(١) فِي الْأَصْلِ وَ(أ) : لَمْ يَبْقَ مَا يَسْعُهَا .

١- وَأَوَّلُهُ : فَضِيلَةٌ .

٢- فَأَخْتِبَارٌ : إِلَى الْإِسْفَارِ .

٣- فَجَوَازٌ : إِلَى الْحُمْرَةِ .

٤- فَكِرَاهَةٌ : مِنْ الْحُمْرَةِ .

٥- وَحَرْمَةٌ .

٦- وَضُرُورَةٌ .

وَكُرَّةٌ :

١- تَسْمِيَةُ مَغْرِبِ عِشَاءٍ^(١) .

٢- وَعِشَاءُ عَتَمَةٍ^(٢) .

٣- وَنَوْمٌ قَبْلَهَا .

٤- وَحَدِيثٌ بَعْدَهَا إِلَّا فِي خَيْرٍ^(٣) .

(١) لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَفَّلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٥٦٣) قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَغْلِبَنَّكُمْ الْأَغْرَابُ عَلَى أَسْمِ صَلَاتِكُمُ الْمَغْرِبِ ، قَالَ : وَتَقُولُ الْأَغْرَابُ : هِيَ الْعِشَاءُ » .

(٢) لِحَدِيثِ أَبِي عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٦٤٤) فِي الْمَسَاجِدِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَغْلِبَنَّكُمْ الْأَغْرَابُ عَنِ أَسْمِ صَلَاتِكُمُ هِيَ الْعِشَاءُ ، أَلَا إِنَّهُمْ يَغْتَمُونَ بِالْإِبِلِ » .

(٣) كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي بَرْزَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ (٥٦٨) ، وَمُسْلِمٍ (٦٤٧) فِي الْمَسَاجِدِ ، وَفِيهِ : (كَانَ يَكْرَهُ الثَّوَمَ قَبْلَهَا ، وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا) .

وُسْنٌ :

- ١- تعجيل صلاة لأوّل وقتها بأشتغال في أوّل وقتها بأسبابها .
- ٢- وإبراد بظهر لشدة حرّ ببلد حارّ في وقت حرّ لمُصلّ جماعة بمصلّى يأتونه بمشقة .

وَمَنْ وَقَعَ رَكْعَةٌ مِنْ صَلَاتِهِ فِي وَقْتِهَا . . فَالْكُلُّ أَدَاءٌ ، وَإِلَّا . . فَقِضَاءٌ .
فهذه أوقات الصّلاة ، فلا يُخرج صلاة عن وقتها ؛ (فَإِنَّ ذَلِكَ حَرَامٌ) مِنَ الْكِبَائِرِ ^(١) .

بل وَرَدَ : « أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ . . الصَّلَاةُ » ^(٢) فَإِنْ قُبِلَتْ . . نُظِرَ فِي بَاقِي عَمَلِهِ ، وَإِنْ لَمْ تُقْبَلْ . . لَمْ يُنْظَرْ فِي شَيْءٍ مِنْ عَمَلِهِ ، إِلَّا لِنَسْيَانٍ ، أَوْ نَوْمٍ أَسْتَغْرَقَ الْوَقْتَ ^(٣) ، أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ تَقِظُهُ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ .
وهذا حال مَنْ أَخْرَجَهَا عَنْ وَقْتِهَا ، فَمَا بِالْكَ بِالتَّارِكِ لَهَا ؟ !

- (١) وكذا عَدَّهُ الذَّهَبِيُّ فِي « الْكِبَائِرِ » (ص / ٥٠) وما بعدها ، وَقَالَ آخَرًا : فَمَوْخَرُ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا صَاحِبُ كَبِيرَةٍ ، وَتَرْكُهَا بِالْكُلِّيَّةِ - أَعْنِي : الصَّلَاةُ الْوَاحِدَةَ - كَمَنْ زَنَى وَسَرَقَ ، وَتَرَكَ كُلَّ صَلَاةٍ أَوْ تَفَوَيْتُهَا كَبِيرَةً ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ مَرَّاتٍ . . فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ ، إِلَّا أَنْ يَتُوبَ فَإِنْ لَازَمَ تَرَكَ الصَّلَاةَ . . فَهُوَ مِنَ الْأَخْسَرِينَ الْأَشْقِيَاءِ الْمَجْرَمِينَ . وَقَانَا اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ . آمِينَ .
- (٢) أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التِّرْمِذِيُّ (٤١٣) فِي أَبْوَابِ الصَّلَاةِ ، وَالنَّسَائِيُّ (٤٦٥) فِي الصَّلَاةِ ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَسَنٌ غَرِيبٌ .
- (٣) لِحَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٥٩٧) فِي الْمَوَاقِيتِ ، وَمُسْلِمٍ (٦٨٤) فِي الْمَسَاجِدِ ، وَلَفْظُهُ : « مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا . . فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا » .

نَسْأَلُ اللَّهَ التَّوْفِيقَ ، وَالْهُدَايَةَ ، وَالْحِمَايَةَ ، وَالرَّعَايَةَ ؛ لِنَقُومَ
بِمَأْمُورَاتِ خَالِقِنَا وَرَازِقِنَا ، وَنَجْتَنِبَ مِنْهَيَّاتِ بَارِئِنَا ؛ فَكَوْنُ مِنَ الْمُتَّقِينَ

فَإِنْ تَرَكَهَا جُحُودًا لَهَا . . فلا كلامَ في كُفْرِهِ ، أَوْ كَسَلًا . . فَحُكْمُهُ : أَنْ يُقْتَلَ
بعد :

١- أَنْ يَأْمُرَهُ الْإِمَامُ بِفِعْلِهَا فِي الْوَقْتِ .

٢- وَيُهْدَدُهُ عَلَى ذَلِكَ . وَيُخْرِجُهَا بَعْدَ الْأَمْرِ عَنْ وَقْتِهَا وَوَقْتِ الْتِي بَعْدَهَا إِنْ
جُمِعَتْ مَعَهَا تَأْخِيرًا .

وذهب جماعة إلى أَنَّ إخراج الصلاة عن وقتها ردة .

(نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى التَّوْفِيقَ) - ومرَّ معناه - (وَالْهُدَايَةَ) أي : الْإِيصَالَ إِلَى
الْمَقْصُودِ ، وَتُطْلَقُ الْهُدَايَةُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى أَيْضًا بِمَعْنَى الدَّلَالَةِ ، وَمِنْهُ : ﴿ وَأَمَّا
ثُمَّودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى ﴾ [فصلت: ١٧] أي : دَلَلْنَاهُمْ ؛ إِذْ لَوْ
أَوْصَلْنَاهُمْ إِلَى الْمَقْصِدِ . . لَمْ يَسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى . وَالْهُدَى - فِي حَقِّ
الْمَخْلُوقِينَ - بِمَعْنَى الدَّلَالَةِ فَقَطْ .

(وَالْحِمَايَةَ) أي : الْحِفْظَ مِنَ الْمَعَاصِي وَالْمُضَارِّ ، (وَالرَّعَايَةَ) قَرِيبٌ
مِمَّا قَبْلَهُ .

(لِنَقُومَ بِ) فِعْلٍ (مَأْمُورَاتِ خَالِقِنَا وَرَازِقِنَا) الْوَاجِبَةِ وَالْمَنْدُوبَةِ ،
(وَنَجْتَنِبَ) أي : نُجَانِبَ (مِنْهَيَّاتِ بَارِئِنَا) - أي : خَالِقِنَا ؛ مِنْ الْبَرِّ وَهُوَ :
الْخَلْقُ ، فَهُوَ مُرَادِفٌ لِلْخَالِقِ ، وَالتَّعْبِيرُ بِهِ مَعَ التَّعْبِيرِ بِالْخَالِقِ فِيمَا مَرَّ تَفْصِيلاً -
وَجُوبًا فِي الْمُحَرَّمَ ، وَنَذْبًا فِي الْمَكْرُوه .

(فَكَوْنُ) بِسَبَبِ ذَلِكَ (مِنَ الْمُتَّقِينَ) أي : الْمُتَمَثِّلِينَ بِمَأْمُورَاتِهِ تَعَالَى ،
وَالْمُجْتَنِبِينَ لِمَنْهَيَّاتِهِ ، وَفِي الْخَبَرِ : « لَا يَكُونُ الرَّجُلُ مِنَ الْمُتَّقِينَ . . حَتَّى يَدَعَ

مَا لَا بَأْسَ بِهِ ؛ حَدَرَأَ مِمَّا بِهِ بَأْسٌ»^(١) .

(الْفَائِزِينَ) بِرِضَى اللَّهِ تَعَالَى الْمَوْجِبِ لِلنَّجَاةِ مِنْ جَمِيعِ الْأَهْوَالِ ، وَالْخُلُودِ بِمَنْتِهِ وَكَرَمِهِ فِي دَارِ السَّلَامِ^(٢) .

وَقَدْ أَنْتَهَى هَذَا الشَّرْحُ مَحْتَوِيًّا عَلَى مَا سَهَّلَهُ اللَّهُ مِنْ مَعَانِي الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِحْسَانِ ، الْمُشَارِ إِلَيْهَا فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، أَوَّلًا وَآخِرًا ، وَظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمْ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ .

وَوَافَقَ فَرَاغُهُ - بِحَمْدِ اللَّهِ - ظَهَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، لِعَلَّةُ سِتَّةٍ وَعَشْرُونَ خَلَوْنَ مِنْ شَهْرِ صَفَرِ الْخَيْرِ ، مِنْ عَامِ ثَمَانِيَةٍ وَسِتِّينَ وَمِثْنَيْنِ بَعْدَ الْأَلْفِ مِنَ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ ،

(١) أَخْرَجَهُ عَنْ عَطِيَّةِ السَّعْدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٤٥٣) فِي صِفَةِ الْجَنَّةِ ، وَأَبْنُ مَاجَةَ (٤٢١٥) فِي الزُّهْدِ بَلْفِظَ : « لَا يَتَلَعُّ الْعَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُتَّقِينَ حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ ؛ حَدَرَأَ لِمَا بِهِ الْبَأْسُ » . وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَسَنٌ غَرِيبٌ ، وَأَوْرَدَهُ الْجَرْدَانِيُّ فِي « الْجَوَاهِرِ اللَّوْلُؤِيَّةِ فِي شَرْحِ الْأَرْبَعِينَ النَّوَائِظِ » (ص / ٩٨) ، وَقَالَ عُقْبَةُ : وَلِذَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (كُنَّا نَدْعُ سَبْعِينَ أَبَا مِنَ الْحَلَالِ ؛ مَخَافَةَ أَنْ نَقَعَ فِي بَابٍ مِنَ الْحَرَامِ) .

وَقَالَ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (كُنَّا نَتْرُكُ تِسْعَةَ أَعْشَارِ الْحَلَالِ ؛ مَخَافَةَ أَنْ نَقَعَ فِي الْحَرَامِ) . وَمِثْلُهُ حَدِيثُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٢٥١٨) ، وَالنَّسَائِيِّ (٥٧١١) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ صَحِيحٍ - قَالَ : حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « دَعُ مَا يَرِيثُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيثُكَ » . الرَّيْبُ : الشُّكُّ .

وَفِي الْحَدِيثِ : بَيَانٌ لِقِيَمَةِ الْوَرَعِ الَّذِي عَلَيْهِ مَدَارُ الْمُتَّقِينَ .

(٢) دَارُ السَّلَامِ : الْجَنَّةُ ، قَالَ تَعَالَى : « لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ » [الْأَنْعَامُ : ١٢٧] .

على ساكنها^(١) أفضل الصلاة والسلام ، بقلم الحقيير إلى الله ، وكاتبه لنفسه :
 صالح بن أحمد بن عبد الله بلحق ، عفا الله عنه ، وعن والديه وعن سائر
 المسلمين . . آمين يا رب العالمين .

وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله وصحبه وسلّم^(٢) .

ورد بعد نهاية مخطوط الأصل للشبوطي : مَنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّ السَّلَامِ مِنَ
 الرَّجَزِ :

رَدُّ السَّلَامِ وَاجِبٌ إِلَّا عَلَى	مَنْ فِي صَلَاةٍ أَوْ بِأَكْلِ شُغْلًا
أَوْ شُرْبٍ أَوْ قِرَاءَةٍ أَوْ أَدْعِيَةٍ	أَوْ ذِكْرِ أَوْ فِي خُطْبَةٍ أَوْ تَلْيِئَةٍ
أَوْ فِي قَضَاءِ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ	أَوْ فِي إِقَامَةٍ وَفِي أَذَانٍ
أَوْ سَلَّمَ الصَّبِي أَوْ السَّكْرَانُ	أَوْ شَابَّةٌ يُخْشَى بِهَا أَفْتَانُ
أَوْ فَاسِقٌ أَوْ نَاعِسٌ أَوْ نَائِمٌ	أَوْ حَالَةَ الْجَمَاعِ أَوْ تَحَاكُمٍ

(١) ساكنها : أي دار الهجرة طيبة ، المدينة المنورة .

(٢) جاء في هامش مخطوط الأصل : صار هذا الكتاب المبارك في ملك الفقير إلى الله
 تعالى ، راجي عفو ربه الغفار بشفاعة جدّه المختار : محمّد بن حسن بن أحمد بن
 عليّ البار ، غفر الله له ولوالديه . . آمين . . آمين ، بالشراء الصحيح في بندر (جدّة)
 العامرة ، مع توجّهنا منها إلى البلاد في (١٥) شعبان المعظم سنة : (١٢٦٨ هـ) .
 وصلّى الله على خير خلقه سيّدنا محمّد ، وعلى آله وصحبه وسلّم .

وجاء في خاتمة مخطوط (أ) : تمّ الكتاب بحمد الله ومثّه وحسن توفيقه ، عصر
 يوم الأربعاء قبل دخول الوقت بساعة .

وجاء في خاتمة مخطوط (ب) : ووافق الفراغ ، وذلك يوم الخميس شهر
 [ذي] القعدة ، غفر الله للكاتب والقارئ والمصنّف وجميع المسلمين . . آمين .

أَوْ كَانَ فِي الْحَمَامِ أَوْ مَجْنُونًا فَوَاحِدَةً مِنْ بَعْدِهِ عِشْرُونَ^(١)
وَزَادَهَا [سَيِّدِي] عَبْدُ الْقَادِرِ تَرَكَ الْجَوَابَ لِابْتِدَاءِ الْكَافِرِ :
كَذَا وَفِي حَالِ الْجَمَاعِ لَا يَجِبُ لَكِنَّ فِي الْحَمَامِ وَالْأَكْلِ اسْتَحَبَّ
بَعْدَ الْفَرَاغِ ثُمَّ قَبْلَ الْوَضْعِ لَمْ يُقْضَ فِي وَجُوهِهِ بِالْمَنْعِ

(١) الأبياتُ وردت في آخر : « الإعلام والاهتمام في فتاوى شيخ الإسلام »
(ص / ٥٠١) ، وفيه : الطفلُ بدل : الصَّبي ، فهي اثنتان قبلها عشرون ، وكان سئل
عن شخصٍ قال : إنَّ ردَّ السَّلام لا يجبُ في اثنين وعشرين موضعاً ضمَّنها أبياتاً
وهي : ثُمَّ أوردَها ، وقال : فهل ينحصرُ عدمُ وجوبِ ردِّ السَّلام في ما ذكره هذا
الشَّخصُ أو لا ؟ .

فأجاب - أي : شيخ الإسلام زكريّا الأنصاري رحمه الله تعالى - : بأنَّه لا ينحصرُ
عدمُ وجوبِ الرَّدِّ فيما قاله بل بقي منه أشياء ، منها : إذا كان المُسَلَّمُ عليه صغيراً ، أو
مغتسلاً ، أو مستنجياً ، أو شائئاً سلَّم عليها أجنبيٌّ كعكسِهِ المذكورِ في السُّؤال ،
وما قاله في الأكلِ محلُّهُ : إذا كانتِ اللُّقْمَةُ في فيه ، فإنَّ لم تكن في فيه . . وجب
عليه الرَّدُّ ، وما ذكره في القراءةِ ذكره الرَّافعيُّ ، وقال النَّوَاويُّ : فيه نظرٌ . والظاهرُ :
أنَّه يجبُ الرَّدُّ ، وما ذكره في الدُّعاءِ محلُّهُ أيضاً : إذا لم يكن مستغرفاً فيه ، مجتمع
القلْبِ عليه ، فإن كان كذلك . . لم يجب الرَّدُّ كما ذكره النَّوَاويُّ ، ومثلهُ : يأتي في
القراءةِ ، وما ذكره في سلامِ الطفلِ وجهٌ ، والصَّحيحُ : أنَّه يجبُ الرَّدُّ على البالغِ :
إذا سلَّم عليه الطفلُ ، ويُستحبُّ الرَّدُّ في حالة الأكلِ إذا كانتِ اللُّقْمَةُ في فيه ، وكذا :
إذا كان المُسَلَّمُ عليه صغيراً مميراً ، وفي الصَّلَاةِ : إذا ردَّ بالإشارةِ ، وكذا : يُسنُّ الرَّدُّ
في بقيَّةِ الصُّورِ إلا في النَّاعِسِ والنَّائمِ والمجنونِ ؛ فإنَّهُم لا يُخاطَبونَ باستحبابٍ ،
كما لا يُخاطَبونَ بغيرِهِ ، وإلَّا في حالِ قضاءِ الحاجةِ والجماعِ . . فيُكرهُ الرَّدُّ ، وإلَّا
فيما إذا كان المُسَلَّمُ حزيناً ، أو مُرتدّاً ، أو نحوَهُما . . فلا يجوزُ الرَّدُّ عليه . واللهُ
أَعْلَمُ .

.....

ثُمَّتَ الْأَسْمُ حَيْثُ لَا إِشَارَةَ مُفْهِمَةً تَأْتِي مَعَ الْعِبَارَةِ
فَهِيَ بِذِي مِنْ بَعْدِ عِشْرِينَ أَرْبَعُ جَوَاهِرُ فِي عَسَجِدِ تُرْصَعُ

تَمَّتْ

* * *

ووردَ بعدَ نهايةِ مخطوطِ (أ) :

وقال ﷺ : « يَتَشَعَّبُ مِنَ الْعِلْمِ عَشْرُ خِصَالٍ : ١- الْكُشْرُ وَإِنْ كَانَ دَنِيئًا ،
٢- وَالْغِنَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا ، ٣- وَالْعِرْزُ وَإِنْ كَانَ مُهَانًا ، ٤- وَالْقُوَّةُ وَإِنْ كَانَ
ضَعِيفًا ، ٥- وَالْحَبَاءُ وَإِنْ كَانَ صَلِفًا ، ٦- وَالْمَهَابَةُ وَإِنْ كَانَ وَضِيعًا ، ٧- وَالْجُودُ
وَإِنْ كَانَ بَخِيلًا ، ٨- وَالْقُرْبُ وَإِنْ كَانَ قَاصِيًا ، ٩- وَالسَّكِينَةُ وَإِنْ كَانَ سَفِيهًا ،
١٠- وَالْوَقَارُ وَإِنْ كَانَ حَقِيرًا » ^(١) .

فائدة :

خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الشَّمْسَ ضِيَاءً ، وَالْقَمَرَ نُورًا ، وَاللَّيْلَ ظُلْمَةً ، وَالْهَوَاءَ
لَطَافَةً ، وَالْجِبَالَ كَثَافَةً .

فَجَعَلَ الثُّورَ حَظًّا الْمَلَائِكَةِ ، وَالضِّيَاءَ حَظًّا الْخُورِ الْعَيْنِ ، وَالظَّلَامَ حَظًّا
الزَّيْنَةِ ، وَالرُّقَّةَ حَظًّا الشَّيَاطِينِ ، وَاللَّطَافَةَ حَظًّا الْجِنِّ ، وَالْكَثَافَةَ حَظًّا الدَّوَابِّ .

ثُمَّ جَمَعَ ذَلِكَ فِي بَنِي آدَمَ ، فَجَعَلَ الثُّورَ حَظًّا الْعَيْنَيْنِ ، وَالضِّيَاءَ حَظًّا
الْوَجْهِ ، وَالظَّلَامَ حَظًّا الشَّعْرِ ، وَاللَّطَافَةَ حَظًّا الرُّوحِ ، وَالْكَثَافَةَ حَظًّا الْعِظَمَةِ ،
وَالرُّقَّةَ حَظًّا الدِّمَاغِ ، فَلَمَّا جَمَعَ بَيْنَ الْمُتَضَادِّينِ فِي صُورِ بَنِي آدَمَ . . . مَدَحَ نَفْسَهُ

(١) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ ، وَالصَّلِفُ : الْمَجَاوِزُ فِي التَّكْبَرِ .

.....

سبحانه وتعالى فقال : ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾^(١) [المؤمنون: ١٤] .

* * *

(١) تم بحمده تبارك شأنه تصحيحه بعد تحقيقه والتعليق عليه ظهر الأحد الثاني من ذي الحجة (١٤٢١ هـ) على يد الفقير لمولاه قاسم محمد النوري عفا الله عنه وأحسن ختامه وهو بانتظار إذن السفر لحج بيت الله الحرام لا حرمانا الله زيارته . آمين آمين .

والحمد لله رب العالمين ، وسلامه على جميع المرسلين ، وبخاصة سيّد الأولين والآخرين .

الفهرس

١١٢	الإيمان بالكتب	٧	تمهيد
١١٥	الإيمان بالرسل	١٣	كلمة عن «فتح الرحمن»
١٢١	تنبيه: عدم التسرع لفهم النصوص		ترجمة ابن زياد الوضاحي مؤلف
١٢٢	الإيمان بالآخرة	١٥	«فتح الرحمن»
١٣٤	تنبيه: يجمع مراحل اليوم الآخر		ترجمة الشيخ سعيد بن محمد
١٤١	الإيمان بالقدر	٢٣	باعشن مؤلف «مواهب الديان»
١٤٣	كتاب الطهارة	٣٢	وصف النسخ الخطية
١٤٥	باب الطهارات	٣٤	عملنا في الكتاب
١٤٦	باب الاستطابة	٤١	مقدمة المؤلف
١٥٠	آداب قاضي الحاجة	٤٥	فتح الرحمن
١٥٢	باب صفة الوضوء	٤٥	مواهب الديان
١٥٣	استحباب الوضوء	٦٣	تنبيهات جلية في العقيدة
١٥٨	سنن الوضوء	٧٥	أركان الإسلام
١٦٢	النجاسات التي يُعفى عنها	٨٢	بيان الصلاة
١٦٥	أوصاف لا يضرّ تغيرها	٨٤	بيان الزكاة
١٦٦	شروط الوضوء والغسل	٨٥	بيان الصوم
١٦٨	الأغسال المسنونة	٨٥	بيان الحج
١٦٩	الأعمال الواجبة	٨٧	أركان الإيمان
١٧٤	سنن الغسل	٩٤	فائدة: الرضى بالقضاء لا بالمقتضي
١٨٠	مبطلات الوضوء	٩٤	الإحسان وأمارات الساعة
١٨٧	ما يحرم بالحدث	١٠٥	الإيمان بالملائكة

٣٠١	كيفية صلاة الجنائز	١٨٧	باب التيمم
٣١٤	باب الزكاة	١٩٢	شروط الصلاة
٣١٤	صدقة الفطر	١٩٩	المعفوآت
٣٢١	زكاة الأموال	٢٠٨	أركان الصلاة
٣٢٩	تنبيه: حكم من عليه كفارة	٢٣٤	أبغاض الصلاة
٣٣٢	باب الصيام	٢٣٨	هيئات الصلاة
٣٤٠	مبطلات الصوم		تنمة: تقوم السنة بدل الفرض
٣٥١	صيام الزوجة بإذن زوجها	٢٥١	في مواطن
٣٥١	باب الاعتكاف	٢٥٢	المكروهات في الصلاة
٣٥٣	مما يباح في المسجد	٢٥٧	مفسدات الصلاة
٣٥٥	باب الحج	٢٦١	صلاة العيدين
٣٥٦	شروط الحج	٢٦٣	صلاة الكسوف والخسوف
٣٦١	حكم زيارة النساء للقبور	٢٦٣	صلاة الاستسقاء
٣٦٢	أركان الحج	٢٦٤	صلاة التراويح
٣٦٧	شروط الطواف	٢٦٥	نوافل ورواتب الصلوات
٣٧٠	سنن الطواف	٢٦٧	ما يندب بدل التحية
٣٧٥	شروط السعي	٢٦٩	تنبيه: سجدة التلاوة
٣٧٧	سنن السعي	٢٧١	صلاة الجمعة
٣٨٠	واجبات الحج	٢٧٣	شروط الجمعة
٣٨١	الإحرام	٢٧٤	أركان خطبة الجمعة
٣٨٣	سنن الإحرام	٢٧٩	تنمة: فيمن تنعقد بهم الجمعة
٣٨٦	المبيت بمزدلفة	٢٨٠	فروع: خاصة بالجماعة
٣٨٧	رمي جمرة العقبة	٢٨١	مطلب: يسئ الانتظار
٣٨٩	المبيت بمنى	٢٨٦	شروط صحة الاقتداء
٣٩٠	رمي الجمرات الثلاث	٢٩٦	باب الجنائز
٣٩٠	طواف الوداع	٣٠١	هيئة التشييع

٤١٩	تنبيه: فيمن فاتته عرفة	٣٩٤	محرمات الإحرام
٤٢٠	تتمة: في أحكام الأضحية	٣٩٨	فرع: في تكرار الفدية
٤٢٣	أحكام العقيقة	٤٠٣ ..	ما يجب بمفسد الحج والعمرة
٤٢٧	فائدة: يحرم الذبح لغير الله تعالى	٤٠٧	نقل أحجار الحرم
٤٢٨	تتمة في شرح الإحسان	٤٠٨	تنبيهات لمن يفعل محرما
٤٣٤	تعريف الدين	٤١٢	أنواع الدماء
٤٣٦	أوقات الصلوات	٤١٣	أمكنة النحر وأزمته
٤٣٩	يندب للصلوات	٤١٤	موانع إتمام النسك
٤٤٦	الفهرس	٤١٥	فرع: إذن الولي في النفل
		٤١٦	استئذان الزوجة

* * *